محمد مهدي كبة

مذكراتي

في صميم الأحداث

١٩١٨ - ١٩٥٨



دار الطليعة - بيروت

الطبعة الأولى
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

محمد مهدي كبة

مذكراتي

في صميم الأحداث

١٩١٨ - ١٩٥٨

ربنا لا تزغْ قلوبنا بعد أن هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت
الوهّاب .

(قرآن كريم)

منشورات دار الطليعة - بيروت

هذه المذكرات

لقد شعرت ذات يوم ، بحافز يدفعني لتدوين مذكراتي ، ولم أكن قبل ذلك قد فكرت في جمعها وتدوينها ، فلقد رأيت أن الواجب الوطني، يقتضي ذلك ، خدمة للحقيقة والتاريخ . ذلك أنني واكبتُ مختلف الأدوار السياسية ، التي مرت بالعراق ، منذ أوائل ما سمي بالحكم الوطني ، وكنت في الكثير منها ، قد عشت في الصميم من أحداثها ووقائعها ، ولديّ الشيء الكثير من أسرارها وحقائقها ، مما قد يكون بعضه خافياً أو مجهولاً للرأي العام . وبدا لي أن عدم تدوين ذلك وإيضاحه ، قد يكون فيه جناية بحق التاريخ ، وتقصير لا يغتفر بحق الأجيال الصاعدة ؛ فعزمت متوكلاً على الله ، على إخراج فكرتي الى حيّز العمل . ولم أكن في الحقيقة قد جمعت مذكراتي ، أو صنّفتها من قبل ، بل كانت متفرقة بين ما لديّ من دفاتر المفكرات . واستعنت بذاكرتي التي وإن لم تكن قوية في استيعاب الحوادث الثانوية الأهمية أو العرضية ، فهي قوية في استذكار الحوادث المهمة منها ، التي هي ضالّتي في هذه المذكرات . فأكببت على جمع تلك المعلومات المتفرقة وتنسيقها وربطها ببعضها ، حسب تسلسل الحوادث. كما استعنت ببعض المصادر في تذكر الحوادث وشخوصها وتواريخها ، كمجموعة تاريخ الوزارات العراقية لمؤلفه البحّاثة الفاضل الأستاذ عبد الرزاق الحسني ، الذي هو خير مرجع يرجع إليه في هذا الباب . وقد توخيت جهدي الدقة التامة في عرض الحوادث التي عشتها ، وكانت لي صلة مباشرة أو غير مباشرة بوقائعها. ورأيت من واجبي أن أقوم بتعليل وتحليل بعض الأحداث ، وبيان أسبابها

ومسبباتها ، لأني ممن تحملوا مسؤوليات كبيرة في مجرى تلك الأحداث ، كما اقتضاني ذلك أن أتطرق الى ذكر أسماء بعض الشخصيات السياسية ، لما لعبته من أدوار سياسية في تاريخ البلاد . وإذا جاء في هذا السرد ، وفي تلك الحقائق ، ما يمس بعض هذه الشخصيات ، فإنني – علم الله – لم أكن أقصد مطلقاً الإساءة الى أحد منهم ، لعدم وجود أية خصومة شخصية بيني وبين هؤلاء ، كما وإني لم أقصد فيما أوردته في هذه المذكرات من حقائق ، أن أطري مواقفي ، أو مواقف حزبي ، أو إخواني فيه ، وكلما قصدت إليه أن أجلوَ الحقائق والوقائع ، كما هي سافرة مجردة ، خدمة للتاريخ ، وتنويراً للرأي العام ، وللأجيال الناشئة من أبناء وطني وقومي . والله ولي التوفيق .

محمد مهدي كبة

القسم الأول

بواكير العمل القومي

الفصل الأول

طفولتي ونشأتي في سامراء

ولادتي ونشأتي

كانت ولادتي في مدينة سامراء وذلك عام ١٣١٧ هجرية ، الموافق عام ١٩٠٠ ميلادية ، حيث كان والدي المرحوم الحاج محمد حسن كبة ، يقيم فيها طالباً للعلم ، بعد انتقاله إليها من مدينة النجف الأشرف عام ١٣٠٥ هجرية . وكان قد انتقل الى النجف الأشرف من بغداد ، وأقام فيها ثلاثة أعوام ، تتلمذ خلالها في العلوم الدينية ، على بعض أساطين العلماء . وكان الباعث على اتجاه والدي نحو طلب العلوم الدينية ، هو أنّ جدي المرحوم الحاج محمد صالح كبة ، الذي كان إلى جانب اشتغاله في التجارة ، التي توارثها عن أبيه وأجداده متفقهاً في الدين ، محباً للعلم والعلماء، شغوفاً بأعمال البر والخير ، وهو الذي أنشأ الخانات المعروفة في طريق العتبات المقدسة ، لتأمين راحة زوارها ، وقد رغب في أن ينشىء ابنه (والدي) تنشئة أدبية وعلمية ، فاختار له بعض الأساتذة من العلماء والأدباء لهذه الغاية ، فتخرج على أيديهم أديباً وشاعراً ، وهو بعد لا يزال في أول عهد شبابه . وكانت له في ذلك مساجلات ومطارحات أدبية وشعرية ،

مع أدباء وشعراء ذلك العهد كالمرحومين السيد محمد سعيد الحبوبي ، والسيد حيدر الحلي ، والشيخ جعفر الشروقي وغيرهم . وقد نشر بعض شعره في ديوان الحبوبي في باب المشتركات ، ونشر معظم شعره مع بعض مراسلاته الأدبية في كتاب « النقد المفصّل في قبيلة المجد المؤثل » للشاعر الفحل السيد حيدر الحلي ، الذي ألّفه لوالدي وقدمه هدية له ، وقد جمع فيه مدائحه لآل كبة عموماً ، ولوالدي خصوصاً . وهو من الكتب الأدبية الجليلة ، التي تبحث في مختلف فنون الشعر والأدب ، والذي لم ينشر من شعره رحلته المكية ، وهي قصيدة في ألف بيت من بحر الرجز نظمها في طريق حجه إلى بيت الله الحرام عام ١٢٩٢ هجرية ، وهو لما يتجاوز بعد الثالثة والعشرين من عمره ، وقد ضمنها وصفاً شاملاً لكل ما صادفه في طريقه إلى الحج ذهاباً وإياباً ، مع وصف معالم مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، ومواقف الحج ومناسكه ، وغير ذلك ، وهي القصيدة التي يقول في مطلعها :

قال محمد بن صالح الزمن	من لقبته المكرمات بالحسن
أبدأ باسم الله يمناً باسمه	وأحمد الله على أنعمه
وأفضل الصلاة والسلام	يهدى من المهيمن العلاّم
الى النبي المصطفى وآله	ومن جرى هدياً على منواله

وقد شغله طلب العلم بعد وفاة والده ، عن ممارسة شؤون التجارة وغيرها ، وترك ذلك لأخيه الأكبر عمي المرحوم الحاج مصطفى كبة ، ثم ترك نظم الشعر ، وعزف عن الحياة الأدبية ، وانصرف بكلتيه الى طلب العلوم الدينية في النجف ، ثم انتقل إلى سامراء حيث كانت آنذاك مركزاً للدراسات العلمية والروحية ، على عهد الميرزا محمد حسن الشيرازي ، الذي انتهت اليه الزعامة الدينية العامة ، والحصرت فيه المرجعية العليا للتقليد في ذلك العهد . وقد عمرت مدينة سامراء على عهده عمراناً كبيراً ، وازدهرت ازدهاراً عظيماً ، لا تزال آثاره ماثلة حتى الآن ، في خانات تزوار العتبات المقدسة ، وأسواق وحمامات ودور لطلاب

العلم ، ومدرسة شامخة إلى غير ذلك . وأخذت هذه المدينة ، التي كانت قبل ذلك أشبه بقرية صغيرة ، تنافس النجف الأشرف في حركتها العلمية ، وكثرة طلابها ، وأصبحت قبلة أنظار طلاب العلوم الدينية ، من كل حدب وصوب .

وقد بلغ الميرزا الشيرازي من العظمة وجلالة القدر ونفاذ الكلمة ، مرتبة لم يبلغها أحد قبله ، ولا بعده . ومما يؤثر عنه في هذا الباب ، أن شاه إيران كان قد منح روسيا امتيازاً لاحتكار التبغ (التنباك) في إيران ، فرأى الميرزا المذكور ، أنّ ذلك مما يؤدي إلى وقوع إيران تحت النفوذ الاجنبي ، فأصدر فتوى بتحريم استعمال التنباك ، ما دام الامتياز قائماً . فامتثل المسلمون في بلاد إيران لحكم فتواه ، وامتنعوا عن استعمال التنباك بصورة إجماعية ، حتى يروى أن الشاه نفسه ، أمر أحد خدمه بتقديم أركيلة لشخصية ، أو لبعض ضيوفه ، فامتنع الخادم عن تلبية طلب الشاه ، استجابة لفتوى مرجعه الديني . وأخيراً اضطر الشاه إلى إلغاء الامتياز .

ومما يذكر من مآثر هذا المرجع الديني الجليل ، وحرصه على وحدة كلمة المسلمين ، أن نزاعاً اشتجر بين بعض طلاب العلم من المغتربين ، وبعض أبناء سامراء ، أدّى إلى اصطدام الفريقين ، وهجوم أبناء سامراء ، وتطويقهم لبعض المناطق ، التي يسكنها طلاب العلم . وشاع نبأ هذا الحادث لخطورته ، وأرادت بعض الدول الأجنبية استغلال هذا الحادث سياساً ، فتوجه كل من قنصلي بريطانيا وروسيا بزورقيهما البخاريين إلى سامراء ، وطلبا الاجتماع بالسيد الشيرازي ، لعرض خدمات دولتيهما عليه ، بشأن الحادث الذي وقع ، فأبى السيد الشيرازي كل الإباء مواجهتهما له قائلاً « ان ما حدث هو ما يحدث مثله عادة بين الاخوان من أبناء البلد الواحد ، والعائلة الواحدة ، ومن قبل جهال الفريقين ، ومن واجب عقلاء الفريقين تسويته وتلافيه ، وليس لأحد من الأجانب حق التدخل بين أبناء العائلة الواحدة والبلد الواحد » فرجع القنصلان خائبين كسيفين .

كما أن حكومة الولاية في بغداد ، اهتمت بالأمر وأرسلت قوة إلى سامراء ،

بقصد القيام بأعمال تأديبية ، فعارض السيد المذكور في ذلـــك ، وطلب إلى الحكومة أن تترك الأمر له لمعالجته ، دون تدخلها . وفي هذه الأثناء سافر عمي المرحوم الحاج مصطفى كبة من بغداد إلى سامراء، وبالاشتراك مع والدي حيث كان أهالي سامراء يكنون لهما الحب والاحترام ، تمكنـــا من تسوية النزاع ، وإعادة الأمور إلى نصابها . وعاد الصفاء بين أهالي سامراء ، وطلاب العلم فيها ، إلى سابق عهده ، ومكث عمي في سامراء مدة من الزمن حتى زالت كل أسباب الجفاء بين الطرفين .

وبعد وفاة الميرزا محمد حسن الشيرازي ، توّلى الزعامة الدينية العامـــة ، المرحوم الإمام ميرزا محمـــد تقي الشيرازي زعيم الثورة العراقية الديني ، الذي كان لفتواه بالجهاد ضد الانكليز المحتلين ، أكبر الأثر في قيام الثورة المذكورة . وكان أحد تلامذة الميرزا الشيرازي الكبير ، والذي احتفظت سامراء على عهده بمركزها العلمي ، واستمرت على ما كانت عليه من الازدهار . وكانت الأموال، وما يسمى بالحقوق الدينية تنهال على هذه المدينة من جميع أنحاء العالم الاسلامي، لإنفاقها على طلبة العلم ، ولصرفها في وجوه البر والأعمال الخيرية . وكانت إلى جانب ذلك مقصداً لزوار العتبات المقدسة من مختلف أقطار العـــالم ، وكانت قوافلهم من بلاد إيران وقفقاسية واذربيجان وغيرها ، تتوارد عليها دونمـــا انقطاع، عدا الزائرين الذين كانوا يقصدونها عن طريق البحر من الهند وباكستان وإمارات الخليج ، إلى جانب زوارها من جميع أنحاء العراق ، إذ كانت خـير مرتبع ومنتجع للعراقيين ولا سيما لأهالي بغداد ، لاعتدال هوائها ونقاء جوها ، يؤمونها في فصل الربيع حيث الرياض الطبيعية الغناء ، التي تحيط بها فتعطرهـا بأزاهيرها الجميلة ، وأريجها الفواح . وفي فصل الخريف حيث يتمتعون بما أضفت به من إنتاج أجود أنواع الرقي « البطيخ » و « الشمام » وبما يرد اليهـا من ناحية بلد القريبة، ومن جهات الخالص من الفواكه المختلفة والمعروفة بجودتها ، فيقضون فيها عشرات الأيام استجماماً للراحة ، وكسباً للصحة ، إلى جانب زيارة عتباتها المقدسة .

ومدينة سامراء هذه ، قام بتشييدها الخليفة العباسي المعتصم بن هرون الرشيد عام ٢٢١ هجرية ، المصادف ٨٣٦ ميلادية ، وقد قيل في بنائها أن المعتصم اعتزم الخروج بجنده الترك من بغداد ، بعد أن كثرت اعتداءاتهم على الأهلين ، ليتفادى ثورتهم ، فخرج يتحرى المواضع ، فانتهى إلى دير قديم للنصارى اشتراه من أصحابه باربعة آلاف دينار .

ويقال ان هذه المدينة (أو القرية التي كان فيها هذا الدير) قديمة قبل الفتح العربي ، وقد وجدت فيها آثار تعود الى العصر الحجري الحديث (العصر النيوليثي) ، والذي يؤيد هذا القول ، أن البروفسور هوتسفيلد الأثري الالماني، قد اكتشف مقبرة في الحاوي الواقعة قرب شريعة باب الناصرية ، تثبت أن القبور والفخار المصنوع ، الذي وجد فيها ، يعود الى أزمان الدور الحجري التأخري ، قبل خمسة آلاف سنة . أما تسميتها باسم سامراء ، فقد رويت قصص طريفة عن هذه التسمية ، فياقوت الحموي في معجم البلدان ، يقول إن سامراء بناها سام بن نوح ، وانها عندما عمرت في عهد المعتصم ، سميت (سرور من رأى) ثم اختصر الاسم فقيل (سر من رأى) ، ولما خربت وتهدمت سميت (ساء من رأى) ثم اختصرت فقيل سامراء .

أما المسعودي فيقول : انها مدينة سام بن نوح ، ولذلك سميت بالفارسية (سام راه) .

على أن القول الراجح ، أن الدير الذي اشتراه المعتصم ، كان إلى جواره حصن قديم للدولة الساسانية ، عرف باسم (حصن سومير) . كان له شأن كبير في حروبهم مع الرومان ، لقربه من القاطول الكسروي ، ولعل كلمة سامراء ، اشتقت من كلمة سومير الساسانية .

ولعل خير وصف لسامراء في عهدي ازدهارها وخرابها ، هو ما وصفها به العلاّمة ساطع الحصري في مقاله بعنوان (قصة سامراء) حيث قال : « قصة مدينة سامراء من أغرب وأمتع قصص المدن في التاريخ : قطعة أرض قفراء ، على ضفة مرتفعة من نهر دجلة ، لا عمارة فيها ولا أنيس بها ، إلا

دير للنصارى ، تتحول في مثل لمح البصر الى مدينة كبيرة ، لتكون عـــاصمة لدولة من أعظم الدول ، التي عرفها التاريخ ، في دور من ألمع أدوار سؤددهـــا . تنمو هذه المدينة وتزدهر بسرعة هائلة ، لم يرَ التاريخ مثلها في جميع القرون السابقة ، ولم يذكر ما يماثلها بعض المماثلة إلا في القرن الأخـير (في بعض المدن التي نشأت تحت ظروف خاصة) في بعض الأقسام من العالم الجديد ، غير أن هذا الازدهار العجيب ، لم يستمر مدة طويلة ، لأن المدينة تفقد (صفة العاصمة)، التي كانت علة وجودها ، وعامل كيانها ، قبل أن يمضي نصف قرن على نشأتها ، فتأخذ في الإقفار والاندراس بسرعة هائلة لا تضاهيها سرعة . وبعد أن كان الناس يسمونها (سر من رأى) ، أضحوا يسمونها (ساء من رأى) ، وبعد أن كان الشعراء ، يتسابقون في مدح قصورها ، أخذوا يسترسلون في رثاء أطلالها »

وأطلال سامراء هـذه ، التي يشير إليها العلامة الحصري ، مـا زالت قائمة تشير ، الى عظمة هذه المدينة التاريخية ، فالمسجد الجامع (أو جامع الملوية) في سامراء ، الذي شيّده المعتصم ، وأنفق عليـه خمسمائة ألف دينار ، مـــا زالت منارته المعروفة بالملوية ، تشير الى هذه العظمة السامقة ، حتى أن الثعالبي قـال عنها إن المتوكل كان يصعد الى قمتها على حمار مريسي (ومريس قريـة بمصر) . كما ان جامع أبي دلف ، الذي شيده جعفر المتوكل ، ما زال قائماً .

أما دار الخليفة ، فقد تحدث الدكتور سوسة عنها في كتابه (ريّ سامراء)، ومما قاله أن المهندس الفرنسي فيوله ، رسم عـــام ١٩٠٩ صورة خيالية للدار ، حسبما تصور حالتها الأصلية ، ولعل أروعها (باب العامة) المؤلف من ثلاثـــة أواوين . وباب العامة هـــذا شهد أحداثاً خطيرة ، من أبرزها صلب الافشين ، حيث بقي معلقاً على هذا الباب ، ثم طرح مـــع خشبه وأحرق . وإلى الشمال الشرقي من باب العامة ، (البركة) الشهيرة ، التي وصفها البحتري بقصيدته الرائعة التي مطلعها :

يا من رأى البركة الحسناء رؤيتها والآنسات إذا لاحت مغـانيها

وكذلك (تل العليق) ، الذي يقال عنه ، أنـه تكون من التراب ، الذي

نقله الجنود بعليق خيولهم ، حيث أراد المتوكل ، أن يظهر كثرة جنوده ، بدليل عياني ، فأمر بأن يملأ كل واحد من جنوده الخيالة عليقه بالتراب، ثم يرميه هناك، فكان هذا التل .

على أن الراجح ، هو ما ذكره المؤرخون الأجانب ، من أن المتوكل أقامه ليكون قاعدة للخليفة المتوكل ، يشرف منها على حلبة السباق من محل مرتفع ، يمتد فيه البصر إلى أقصى حد الحلبة .

سامراء بعد الحرب العالمية الأولى

ويبدو أن سامراء ، قد كتب عليها ، أن تشهد تقلب الأحوال ، فبعد أن كانت مزدهرة على عهد العباسيين ، عاد إليها الخراب في عصور تلت ، ثم بدأ الإزدهار يعود إليها على عهد الشيرازي وخلفه، ثم عادت إلى الاضمحلال في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حيث انتقل المركز العلمي منها إلى النجف الأشرف ، وانقطعت عنها الموارد ، التي كانت ترسل لإنفاقها على طلاب العلم ، كما انقطعت عنها الموارد التي كانت تفيض عليها من الزائرين ، الذين كانوا يقيمون فيها أياماً عديدة ، بحكم صعوبة المواصلات حينذاك ، وصار الزوار يؤمونها بزيارات خاطفة ، لا مجال لاستفادة أهالي سامراء منها ، كما أن معظم الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها ويستغلها أبناء هذا البلد ، قد دخلت في مشروع سد سامراء والثرثار وحرموا من هذا المورد أيضاً ، وأصبح سكان سامراء الذين كانوا يتمتعون بذلك الرخاء والنعيم ، الذي لم يتمتع بمثله أبناء بلد آخر ، في حالة يائسة من الضيق والضنك بعد أن انقطعت عنهم كل تلك الموارد . فكان الواجب يقضي على المسئولين أن يفكروا بإنجاز بعض المشاريع الصناعية وإحياء بعض مشاريع الري القريبة من سامراء ، كإحياء مشروع النهر الجعفري والاسحاقي وغيرهما ، لإعمار وإنعاش هذا البلد المقدس ، ذي الأمجاد والآثار التاريخية العربية والإسلامية ، وللتعويض عما انقطع عن سكانه من موارد .

ولادتي

ولدت في هذا البـــلد الطيب ، وترعرعت في أجوائه ، ودرست في بعض الكتاتيب ، ثم دخلت مدرسة أهلية حديثـــة ، كانت قد أنشئت في سامراء سنة ١٩١٠ ، إلى جانب مدرسة عثمانية . وبقيت فيها ، وتدرجت في صفوفها ، إلى أن أغلقت في أخريات الحرب العالمية الأولى ، وكنت أدرس العلوم العربيـة والدينية ، على أساتذة خصوصيين ، إلى أن سقطت سامراء بيـــد الانكليز .
ومن ذكرياتي في أيـــام صباي في سامراء ، أنني كثيراً ما كنت أدخل في جدل ونقاش عنيفين ، مع بعض العناصر غير العربية ، لأن طلاب العلم في ذلك البلد ، ينقسمون الى أكثرية غير عربية ، وأقلية عربية ، شأنهم في ذلـــك شأن طلاب العلم في النجف الأشرف . وكثيراً ما كان يحدث بين الفريقين وخاصة الأحداث منهم والناشئين تنابز بالألقاب ، وتفاخر بالعصبيات القومية والعنصرية . وقـد قوّى هذا لديّ النزعة القومية منذ نعومة أظفاري، لما كنت ألمسه وأشهده لدى بعض تلك العناصر غير العربية من شعورٍ معادٍ للعرب ، وازدراء بكل مـــا هو عربي .

سقوط سامراء بيد الانكليز

بعد احتلال القوات البريطانية لبغداد ، أخذت القوات التركية تتقهقر أمام القوات الانـكليزية باتجاه سامراء ، ناقلة مؤونتها وذخائرها ، بواسطة القطار ، وبطريق النهر ، وبواسطة بعض البواخر الصغيرة . واتخـذت من مدينة سامراء مقراً حربياً عاماً ، ومركزاً لتموين جيوشها ، فسيطرت السلطات التركية على جميع الخانات والدور الكبيرة ، وأخلتها من سكانها ، واتخذت منها مستشفيات لمرضى وجرحى الجيش . ومن جمـــلة ما أخلي دارنا الكبيرة ، حيث انتقلنا منها ، إلى دار صغيرة أخرى . وقد قاسى أهالي سامراء أياماً عصيبة ، خلال

الفترة الواقعة بين سقوط بغـــداد وسقوط سامراء ، حيث كانت قد انقطعت صلتها ببغداد وغيرها ، وتوقفت عنهـا مصادر تموينها ، وشحّت معظم المـــواد الغذائية ، ولا سيما الطعام فيها ، وانعدم بعض من تلك المواد انعداماً تامـاً ، في الوقت الذي كانت مختلف المواد الغذائية ، مكدسة في مخازن الحكومة ، وفي ساحات محطة القطار ، حيث نقلت من بغداد . وبقيت سامراء لبضعة أشهر في هذه الحالة من الضيق والضنك ، إلى أن وقعت المعركة الحاسمة بين الجيشين التركي والانكليزي في موقعة إسطبلات جنوب غربي سامراء ، حيث كان يصك أسماعنا هزيز قصف المدافـــع ، ويخطف أبصارنا بريقها لبضعة أيام . واندحر الجيش التركي في هذه المعركة ، وانسحب بعدها من سامراء ، بعد أن أحرق الأتراك أكداساً مكدسة من المواد الغذائية كالحنطة والشعير والأرز والسكر ، دون أن يسمحوا لأحد من أبناء سامراء ، أو العشائر المحيطة بها ، والذين كان الكثير منهم يكادون أن يموتوا جوعاً ، أن يأخذوا شيئاً من تلك المواد . وبقيت سامراء بعد انسحاب الأتراك يومين دون أية سلطة حكومية ، قبل أن يدخلها الانكليز . وقد اتخذ رؤساء سامراء كل التدابير لحمايتها والمحافظة عليهـــا ، ساعدهم على ذلك وجود سورها الحصين عندئذ ، المحيط بها إحاطة تامة إلى أن دخلتها سلطة الاحتلال البريطاني. ولم يدخل الجيش العثماني بعد معركة إسطبلات أية معركة تذكر خلال انسحابه الى الموصل ، حيث وقعت الهدنة بـين تركيا والحلفاء ، وانتهى كل شيء . وبعد بضعة أشهر من احتلال سامراء من قبـل الانكليز ، انتقلنا مع من انتقل منها من العلماء ورجـــال الدين ، وعلى رأسهم الميرزا الإمام المجاهد محمّد تقي الشيرازي إلى الكاظمية .

الفصل الثاني

انتقالنا إلى الكاظمية وبدء اشتغالي بالسياسة

أول عهدي بالسياسة

بعد انتقالنا إلى الكاظمية من سامراء في سنة ١٩١٨ بما يقرب من العام ، توفي والدي ، ومكثت في الكاظمية بعد ذلك قرابة خمسة أعوام حتى ١٩٢٤ ، وتكونت لي صلات وثيقة بآل الخالصي. وكان عميد هذه الأسرة الإمام المجاهد الشيخ محمد مهدي الخالصي ، مرجعاً من مراجع الدين والتقليد ، وكان معنياً كل العناية بالقضايا الوطنية والسياسية لاعتقاده بأنها من أولى واجبات رجال الدين ، ولا سيما في مجالات مكافحة الأجانب المستعمرين . وكان قد اشترك بنفسه في حركة الجهاد الأولى ضد قوات الغزو البريطاني للعراق، في الحرب العالمية الأولى. وقد كانت مدرسته وبيته مقصداً ومزاراً لمختلف الشخصيات السياسية ، ومركزاً هاماً من مراكز الحركات الوطنية . وكنت وفريق من الشباب الكاظمي ، نسهم في هذه الحركات . وكان مركز نشاطنا وعملنا في مدرسة الخالصي المذكورة . وكان كبير أنجال الخالصي العلامة الشيخ محمد الخالصي ، يساهم في هذا النشاط ، ويقوم بتوجيهه ، وكانت المعركة السياسية والمشاعر

الوطنية ، قد بلغت أوجها في مختلف أنحـاء البلاد ، وخاصة في بغداد ، حيث كانت تعقد الاجتماعات الوطنية والسياسية في الجوامـــع الكبرى باسم المواليد الدينية ، التي تلقى فيهـــا الخطب والقصائد الحماسية ، وكلهـــا تندد بسياسة الانكليز ، وتصمهم بالخيانة ، ونكث العهود ، ونقض المواثيق ، وتطـــالب بالاستقلال والحرية ، إلى أن قامت الثورة الوطنية الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ .

ثورة ٣٠ حزيران والعوامل التي أدّت إلى قيامها

عندما احتلت القوات البريطانية بغداد ، وجّه قائدها العام الجنرال مـود منشوراً إلى الشعب العربي في صباح يوم الأحد الموافق ١١ آذار ١٩١٧ جاء فيه : « الغرض من معاركنا الحربية ، دحر العدو وإخراجه من هذه الأصقاع ، فإتماماً لهذه المهمة ، وُجّهت إليّ السلطة العليا المطلقة على جميع الأطراف ، التي تحارب فيها جنودنا ، إلا أن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء بل بمنزلة محررين » .

ولم يكن ما جاء في بيان هذا القائد البريطاني ، إلا تأكيداً لما سبق أن قطعت بريطانيا على نفسها من عهود ومواثيق للعرب ، بتحرير بلادهم ، ومنحها الاستقلال التام ، مقابل انضمامهم إلى جانب الحلفـــاء في حربهم ضد الأتراك ، ولكن لم تكد تنتصر بريطانيا في الحرب العالميـــة الأولى ، حتى تنكرت للعرب ولمطاليبهم في الحرية والاستقلال ، وأخذت تحكم بلادهم حكماً استعمارياً مباشراً. هنا أخذت أصوات العراقيين ترتفع في كل مكان مطالبة بريطانيـــا بانجاز عهودها ووعودها ، دون أن تجـد أذناً صاغية من قبـــل سلطات الاحتلال ، واستمرت في حكم البلاد حكماً استعمارياً ، لا يختلف عن حكمها لباقي مستعمراتها ، وتجلّت لدى الزعمـاء العراقيين نوايا بريطانيا الغادرة بافتضاح أمر معاهـــدة (سايكس – بيكو) السرية ، التي تمت بموجبها تجزئة البلاد العربية إلى خمس مناطق :

أولاً – المنطقة الحمراء : وتكون تحت إدارة الحكومة البريطانية المباشرة ،

وتشمل ولايتي البصرة وبغداد من العراق وحيفا وعكا من سورية الجنوبية .

ثانياً – المنطقة الزرقاء : وتكون تحت إدارة الحكومة الفرنسية المباشرة ، وتشمل كليكية ، وجزءاً من الأناضول ، وقطعة من سورية الغربية .

ثالثاً – منطقة (آ) : تكون جزءاً من دولة عربية ، تشكل تحت الحماية الفرنسية ، وتشمل ولايات دمشق وحلب والموصل ، فيكون لفرنسة حق الأفضلية في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب لها .

رابعاً – منطقة (ب) : تكون جزءاً من دولة عربية ، تشكل تحت الحماية الانكليزية ، وتشمل الأراضي الواقعة بين فلسطين والعراق المسماة شرق الأردن ، ويكون لبريطانيا حق الأفضلية في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب لها .

خامساً – المنطقة السمراء : تكون تحت إدارة دولية ، وتشمل القسم الجنوبي من سورية ، أي فلسطين ، على ان تستشار روسية في نوع هذه الإدارة ، ويتفق عليها مع باقي الحلفاء ، والشريف حسين .

لقد كانت هذه المعاهدة السرية إيذاناً للعرب ، بأن يؤدوا ثمن حريتهم ووحدتهم واستقلالهم ، من دماء أبنائهم . وتأكد لديهم بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى ، وأن لا بد للشعب العراقي أن يؤدي ضريبة الدم ، فاتجهت جهودهم نحو القيام بالثورة في وجه قوات بريطانيا المحتلة . ومن أهم العوامل والأسباب التي عجّلت بإشعال نار الثورة ، انتشار الوعي الوطني والسياسي بين أبناء البلاد عامة ، وبين مثقفي بغداد وشبابها والحواضر الأخرى بصورة خاصة أولاً ، وسوء معاملة سلطات الاحتلال البريطاني ، التي كان يمارسها الحكام السياسيون ، الذين جيء بهم من المستعمرات البريطانية ، والذين اعتادوا النظر الى أبناء المستعمرات نظرة السادة إلى العبيد ثانياً . وقد اعترف البريطانيون الرسميون بهذه الحقيقة ، فقد جاء في كتاب المستر هولداين Holdaine القائد العام للجيوش البريطانية في العراق ، والذي أوكل اليه أمر قمع الثورة العراقية ما يلي :

« شغل المناصب والوظائف الصغيرة ضباط وأفراد من الجيش الانكليزي ، الذين كانوا يحاربون خلال الحرب العامة في المستعمرات والمناطق البعيدة ، ولما كان هؤلاء الضباط لم يطلعوا على وسائل الادارة ، ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد ... فيظهر من ذلك أن أغلب الموظفين الإداريين والرؤساء العسكريين ، يجهلون أحوال هذه البلاد وعادات سكانها وأخلاقهم ... » ثم يقول : « ... ولما كان العراقيون ، يختلفون عن الهنود أخلاقاً وخلقاً ، كانت الطرق التي يتبعها رؤساء الدوائر عقيمة وصعبة التنفيذ » . وبالإضافة إلى هذه العوامل ، التي ذكرتها ، والتي آلت الى التعجيل في الثورة ، لا يمكن ان نسقط من حسابنا موقف رجال الدين ، وعلى رأسهم المرجع الأعلى المجاهد الميرزا محمد تقي الشيرازي في مناهضة الاحتلال البريطاني ، وفتواه بوجوب مقاومته ومحاربته. وكان لذلك أبلغ الأثر على قبائل العراق لا سيما قبائل الفرات الأوسط. وكنا نحن الشبان ، قبل قيام الثورة وأثنائها ، نعمل ليل نهار في تهيئة وتوزيع المناشير التي تتضمن الدعوة إلى الثورة ، بما فيها نصوص فتاوى العلماء بوجوب الجهاد ، وكونه فريضة على المسلمين ، ونرسلها الى رؤساء القبائل في لوائي بغداد وديالى ، ونتلقى المعلومات والأخبار عن حركات الثوار ، ونحررها في مناشير سرية ، ونوزعها هنا وهناك ، لتعميم أنباء الثورة ، وتقوية معنويات الثوار ، ودفع المتمردين من القبائل إلى الانضمام إليها . وكان لآل الخالصي ، وعلى رأسهم عميدهم الإمام الخالصي الكبير جهودهم الملحوظة في هذا المجال، لما لهم من صلات وثقى ، وتأثير بليغ على قبائل وأبناء لواء ديالى وقبائل اليوسفية والمحمودية .

وقد حققت الثورة باعتقادي أهدافها ، وإن يكن الانكليز ، بما حشدوه من قوى قهارة من جهة ، وما أظهروه من استعداد للاستجابة لمطاليب الثوار من جهة أخرى ، استطاعوا في الظاهر إخماد لهيب الثورة وإعادة سيطرتهم على المناطق ، التي احتلها الثوار . ولكن الثورة ألقت على الانكليز درساً قاسياً بعدم إمكان حكم هذه البلاد ، كما كانوا يظنون حكماً استعمارياً مكشوفاً ، وحملهم على ان يعيدوا النظر في خططهم وأساليبهم في حكم البلاد . وقد أرسلوا داهيتهم

السر (برسي كوكس) لتطبيق سياستهم الجديدة ، فألف أوّل وزارة عراقية لإدارة شؤون البلاد شكلياً ، ومن ورائها المستشارون الانكليز يوجهونها من وراء ستار . واستمر الوضع على هذه الشاكلة بعض الوقت إلى أن أتوا بالأمير فيصل ، ليكون ملكاً على العراق حسب القرار الذي اتخذه مؤتمر القاهرة ، والذي حضره (المستر شرشل) والسير (كوكس) .

تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق والمهام التي كلف بإنجازها

لقد اضطر الانكليز إثر ثورة العراق العارمة ، الى أن يعيدوا النظر في سياستهم وأسلوب حكمهم ، كما قلنا ، في البلاد ، ويكيفونه حسب مقتضيات الظروف والأحوال ، وذلك بإيجاد نوع من الحكم الأهلي ، له بعض مظاهر الاستقلال ، ليطمئنوا به مشاعر العراقيين الوطنية الجياشة ، مع تحقيق مصالحهم ، وضمان سيطرتهم ونفوذهم في ظل الحكم .

وقد كانت الفترة التي مرت في التمهيد لإخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ ، مليئة بالأحداث والاحتمالات والمؤامرات ، وتصارع مختلف القوى ، بما فيها البريطانيين أنفسهم ، كأتباع مدرسة الهند ، ومدرسة القاهرة ، والصراع لم يقتصر على الأشخاص وحدهم ، بل على نوع الحكم نفسه .

وعندما برز موضوع عرش العراق إلى حيز التنفيذ ، ظهرت أسماء العديد من المرشحين ، فقد كان السر تي . تي . ولسن يرشح للعرش واحداً من أربعة مرشحين هم : هادي باشا العمري ، والسيد عبد الرحمن النقيب ، وأحد أنجال الشريف حسين ، وأحد أعضاء الأسرة الخديوية . وكان اللورد كورزن يرشح الأمير عبدالله لعرش العراق . ثم أخذ طموح الشيخ خزعل ، يزين له إمكان الحصول على عرش العراق ، بالنظر لجيرته له . وظهر تيار جديد ، ينزع الى الجمهورية ، وكان يغذيه الحاج عبدالله فلبي ، عندما فشل في ان يقتنص العرش لابن السعود

صديقه الحميم . وعندما فقد الملك فيصل عرشه في سورية ، تغير الموقف تماماً ، واتجهت نية بريطانيا الى فيصل ، ليكون صاحب العرش العتيد في العراق . وقد ظهرت أول بادرة في البرقية ، التي طيرها اللورد كورزن وزير خارجية بريطانيا ، إلى نائب الحاكم الملكي العام في العراق ، في ٣٠ تموز ١٩٢٠ ، يذكر له فيها ما أصاب الملك فيصل في سوريا ، ويطلب اليه بيان رأيه في الموقف،فيرد السر ئي. تي. ولسن على البرقية قائلاً : — « تنص برقيتكم المؤرخة ٣٠ تموز، على أن الأمير فيصل قد أُجلي الى درعا في منطقة النفوذ البريطاني ، بناء على أمر الفرنسيين ، ويرى من في بغداد أن ذلك يعني أحد أمرين ، فإما أن يكون الأمير في طريق عودته إلى الحجاز ، أو أنه ينوي البقاء في هذا الجزء من سوريا المشمول بالنفوذ البريطاني. فإن بقي في درعا واستمر على الادّعاء بعرش سورية، فإنه سيجمع حوله عدداً لا بأس به من موظفيه السابقين ، فيكون مصدر إزعاج دائم للفرنسيين ، أما إذا تنازل عن مطالبه في سوريا ، وطالب بزعامة فلسطين فقط ، فإن وجوده فيها ، سيخلق المتاعب لفرنسة ، ويجعلنا في وضع صعب جداً ؛ فهل لحكومة صاحبة الجلالة أن تفكر في إمكان إسناد إمارة العراق اليه .

إن الاعتراضات التي قامت هنا بصدد إيجاد الإمارة ، كانت تتجمع مبدئياً حول عدم وجود الشخص المناسب لها . وكنا نعتبر فيصلاً مهيئاً لعرش سوريا ، وما من شيء سمعته خلال الأشهر القليلة الماضية ، غير رأي في عدم أهلية الأمير عبدالله ، كما أن خبرتنا في بغداد خلال بضعة الأسابيع الأخيرة ، دلت بوضوح على عدم وجود مرشح محلي يستطيع أن يحوز على تأييد، يمكنه من القيام بمهمته. إن فيصلاً الوحيد بين زعماء العرب الذي يدرك المشكلات العملية في إدارة حكومة متمدنة ، بموجب الطرق العربية ، وإنه لا يخطيء التقدير بإن المساعدة الأجنبية ، أمر حيوي لاستمرار وجود دولة عربية . كما أنه يدرك الخطر الذي ينجم من الاعتماد على جيش عربي ، فإذا قدمنا إليه إمارة العراق ، فاننا لا نسترجع مكانتنا في نظر العالم العربي فحسب ، ولكننا قد ننجح إلى حد كبير في

القضاء على التهمة ، التي قد توجه إلينا بخيانتنا لفيصل ، ولأهل هـذه البلاد . فاذا عزمت حكومـة صاحب الجلالة إنقاص نفقاتها في هـذه البلاد إنقاصاً محسوساً ، فإن ذلـك لا يتحقق بصورة أتم إلا بواسطة فيصل دون أي حلول اخرى »[1] .

وبالفعل دعي الملك فيصل إلى لندن للاتفاق مسبقاً على الشروط التي تراهـا بريطانيا ثمناً لهذا العرش . وأوفدت له المستر كورنواليس لمفاتحته بأمر العرش ، الذي ينتظره . وفي العراق نشط الحكام السياسيون بإيعاز من الحاكم الملكي العام لإعداد الاستفتاء بتنصيبه ملكاً على العراق .

وكان جل قصدهم إيجاد نوع من الحكم الأهـلي له بعض مظاهر الاستقلال ، ليطمئنوا به مشاعر العراقيين الوطنية الجياشة ، مـع تحقيق مصالحهم وضمان سيطرتهم ونفوذهم في ظـل الحكم ، فجاؤوا بالأمير فيصل ، وتوجوه ملكا على العراق ، وأناطوا به مهمة تطبيق سياستهم الجديدة هذه . وقـد استبشر العراقيون أول الأمر بتنصيب فيصل ، وعلقوا عليه بعض الآمال في أن يكون وجوده على رأس الحكم فاتحة عهد جديد في الاستقلال والسيادة الوطنية ، حتى أنه عندما زار مدينة الكاظمية ، وعرج على مدرسة الإمام الخالصي مع رجال حاشيته ، لزيارته والاجتماع به ، وكان قد حضر ذلك الاجتماع بعض رجـال الدين والعلماء ووجوه الكاظمية ، وكنت حاضراً ذلك الاجتماع ، وجّه المرحوم الخالصي إلى الملك فيصل بعض النصائح ، بوجوب رعـاية مصالح الشعب ، والسير بالحكم على سنن الحق والعدل ، ثم صافحه يداً بيد قائلاً : « إننا نبايعكم ملكاً على العراق ، على أن تسيروا بالحكم سيرة عادلة ، وعلى أن يكون الحكم دستورياً ونيابياً ، وأن لا يتقيد العراق على عهدكم بأية قيود أجنبية » . فوعده الملك فيصل خيراً ، وأكد له بأنه لم يأتِ إلى العراق إلا لخدمة أبنائه ، وإعلاء شأنه . ولكن الملك فيصل الذي فقد عرشه في سوريا، وعوّضه الانكليز بعرش العراق ، لم يكن بوسعه إلا أن يجـاري سياسة الانكليز ، وينصاع لتوجيههم

---

١ – الاستاذ عبدالرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ص – ١٥٤ .

بالرغم مما له من دالّة عليهم ، للدور الذي لعبه في الثورة العربية ضد الأتراك .

انبرى ، فيصل مرغماً لتنفيذ السياسة الجديدة ، التي خططها الانكليز لحكم العراق ، فاستعان ببعض الضباط العراقيين ، الذين التحقوا بالثورة في الحجاز ، وعملوا معه في تلك الفترة ، وببعض الشخصيات العراقية الأخرى ، وذلك بتكييف المهام الانتدابية وتضمينها في معاهدة تحالف مع العراق ، بالاضافة إلى تقييده بقيود والتزامات للانكليز تضمن سيطرتهم التامة على جهاز الحكم من شتى النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقد اتفق الفريقان العراقي والبريطاني على صيغة هذه المعاهدة إن صح هذا التعبير ، لأن الذي وضعها وفرضها فريق واحد ، هو الجانب البريطاني ، وبقي أمر المصادقة عليها من قبل مجلس تأسيسي ، يقوم إلى جانب تصديق المعاهدة ، بمهمة وضع لائحة دستور لحكم البلاد والمصادقة عليها . فاعلنت الحكومة المباشرة بالانتخابات لعضوية هذا المجلس التأسيسي .

الفصل الثالث

المعاهدة العراقيّة - البريطانيّة الأولى

المعاهدة والانتخابات ونقض بيعة الملك فيصل

لقد قامت قيامة الشعب العراقي ، وأدرك ما بيّت له في هذه المعاهدة من شر ، وأريد له فيها من سوء . وكانت روح الثورة التي قام بها وأجرى خلالها الدماء أنهاراً في سبيل حريته واستقلاله ، لا تزال تسري في عروق أبنائه ، فهب لمقاومتها بكل ما لديه من وسائل ، وعلم أن الانتخابات إذا ما جرت وتمت ، واجتمع المجلس التأسيسي ، فسوف يصادق هذا المجلس حتماً على المعاهدة ، وسيتكبل العراق بقيودها وأغلالها ، لا سيما وأنها تضمنت بعض البنود التي تنص على وجوب قيام أية معاهدة أخرى على نفس الأسس ، التي تقوم عليها هذه المعاهدة ، بمعنى إضفاء صفة الدوام والخلود على تلك القيود والأغلال .

وكان أول رد فعل لعقد هذه المعاهدة موقف الشيخ الخالصي من الملك فيصل ، وإعلان نقض بيعته له . فقد أعلن في جمع حاشد من الناس في مدرسته قائلاً : « بايعنا فيصل ليكون ملكاً على العراق بشروط ، وقد أخل بتلك الشروط ، فلم تعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي أية بيعة » . فكان لهذا التصريح

من المرحوم الخالصي دوي في الأوساط المختلفة ، وبلغ مسامع الملك ، فاستاء منه أشد الاستياء وأضمر له الحقد .

مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي

أشرت إلى ما كان لعقد المعاهدة من وقع سيء على الرأي العراقي العام، وإلى موقف الشيخ الخالصي منهـــا ومن عاقديها . وعندما أعلنت الحكومة الشروع بالانتخابات للمجلس التأسيسي ، الذي سينظر في هذه المعـــاهدة أو بالأحرى سيصادق عليها ، تنادى الوطنيون للعمل على مقاطعة الانتخابات ، وقاموا بحملة دعاية واسعة في سبيل ذلك ، واتصلوا برجال الدين،وعلى رأسهم الامام الخالصي الكبير ، وأعلموهم بمـا ستؤدي اليه هذه الانتخابات ، إذا ما جرت وتمت ، من تصديق للمعاهدة ، ووضع دستور دائم للبـــلاد ، وما سيتبع ذلك من تكبيل البلاد بالقيود الاستعمارية . واستصدروا من الخالصي وباقي العلماء فتاوى شرعية ، بتحريم الانتخابات ، وتحريم الاشتراك فيها تحريماً قاطعـاً ، بتكفير المشتركين فيها عملاً بقوله تعالى (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) ولأن الاشتراك في الانتخابات يعني المساعدة على تولي الكفار لأمور المسلمين ، فكان لتلك الفتـاوى أثر حاسم في مقاطعة الانتخابات مقاطعة عامة شاملة، الأمر الذي اضطر الحكومة للعدول عن إجرائها . وكنت وجماعة من شباب الكاظمية، ومن طلاب مدرسة الخالصي، دائبين على العمل في كتابة صيغ الاستفتاءات،ومواجهة علماء الدين ، واستصدار الفتاوى منهم ، وانتـــداب بعض الشبان لكتابتها على الأوراق والكاربون وتوزيعها بين الناس ، وإرسالها الى بغداد وغيرها من أنحاء البلاد .

نفي الإمام الخالصي وقرار الحكومة باستئناف الانتخابات

ثم بعد ذلك بوقت قصير ، أخـــذت قوات من الشرطة ، تطوق مدرسة الخالصي ، وتراقب المترددين عليها ، أو تتعرض لهم ، فأوجس الشيخ الخالصي الريبة من هذه البادرة وما فيها من تحدٍ له ولمدرسته، فاستدعاني وكلفني بالاتصال

ببعض الشخصيات في بغداد ، وإبلاغهم بما تقوم به السلطات من مضايقات تجاهه وتجاه رواد مدرسته ، وتكليفهم بمراجعة الجهات الحكومية حول الموضوع . فذهبت من ساعتي إلى بغداد ، واتصلت بالمرحوم الحاج محمد جعفر أبو التمن ، وأبلغته ما كلفني به الشيخ الخالصي ، فوعدني بأنه سيقوم بالاتصال المطلوب في هذا الباب . وكذلك اتصلت بابن عمي المرحوم الحاج عبد الغني كبة والحاج كاظم أبو التمن فوعداني كذلك بأنهما سيقومان بما يلزم في هذا الباب . ثم عدت الى الشيخ الخالصي ،وأبلغته باتصالاتي مع الأشخاص المذكورين، ولكن الشرطة بقيت في اليوم الثاني مطوقة المدرسة . وفي ذلك اليوم أو الذي يليه اعتقلت السلطات العلامة الشيخ محمد كبير أنجال الشيخ الخالصي ، ونفي إلى إيران . وكذلك نفي في الوقت نفسه السيد محمد الصدر إلى إيران أيضاً .

وبعد ذلك بمدة من الزمن تقدم أحد الكاظميين ببذل الزاد والراحلة للشيخ الخالصي ، لحج بيت الله الحرام ، وكان موسم الحج قريباً فأجاب الخالصي بالموافقة ، وأخذ بالتهيوء للسفر . ولكنه عدل فجأة عن السفر وعن الحج ، ويبدو أنه استشعر أمراً مبيتاً له في هذه المبادرة . وبعد أيام ، وفي ساعة متأخرة من الليل ، اقتحمت الشرطة بيت الشيخ الخالصي ، واعتقلته وبعض أبنائه وذوي قرباه ، ومعهم الاستاذ سلمان الصفواني ، الذي كان له نشاط ملحوظ مع إخوانه من الشبان الوطنيين؛ وكان حينئذ طالباً في مدرسة الخالصي. ولم يكد يصبح الصباح ، ويسمع الناس نبأ اعتقال الخالصي ، حتى خيم على الكاظمية جو من التوتر الشديد ، وأضربت مدينة الكاظمية عن بكرة أبيها ، وخرج الناس إلى الصحن الشريف والى الشوارع يتنسمون الأخبار ويتداولون فيما بينهم حول ما يجب أن يعملوه تجاه هذا الاستهتار بمقدساتهم الدينية . وكانت السلطات قد أخذت أهبتها ، وتحسبت لكل الاحتمالات وأرسلت أعداداً كبيرة من قوات الشرطة ومصفحاتها . وأحاطت هذه القوات بالكاظمية من كل جانب وأصبحت البلدة ، وكأنها وسط معسكر من المعسكرات . وتمكن بعضنا من الذهاب إلى بغداد ، ونشر الخبر بين أهاليها ، فأضربت معظم أسواق بغداد ،

وأخذ الناس بالتجمهر هنا وهناك، ولكن ما اتخذته السلطات من تدابير مشددة واحتياطات، حال دون وقوع الانفجار، ومر الحادث بسلام. وقد علم بعد ذلك ان الحكومة بعثت بالشيخ الخالصي وجماعته مخفورين إلى البصرة، وهيأت لهم السفر إلى الحجاز عن طريق البحر حيث أدّوا فريضة الحج. وقد علمت ممن كانت له صلة ببعض المسؤولين في وزارة السعدون، التي جرى نفي الخالصي على عهدها، بأن السلطات في العراق، كانت قد أجرت اتصالات مع الحكومة الإيرانية، واتفقت وإياها على نفي الخالصي إلى بلادها، وبناء على هذا الاتفاق، تدخل سفير إيران في الحجاز وطلب الى الشيخ الخالصي السفر الى إيران ضيفاً مكرماً، فتوجه إليها ونزل في ميناء (بندر أبو شهر) الإيراني وسمح للأستاذ الصفواني بالعودة الى العراق. وبنفي الخالصي صفا الجو للحكومة، وقامت بإستئناف عملية الانتخابات. وبالرغم من بقاء أثر فتاوى العلماء في تحريم الانتخابات ومقاطعتها فعلاً من قبل الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب فقد «لفلفتها» الحكومة، وجمعت المجلس التأسيسي، وكان ما كان من أمر تصديق المعاهدة والأحداث التي رافقت هذا التصديق مما هو معروف.

انتقالي من الكاظمية الى بغداد

في سنة ١٩٢٤ انتقلت من الكاظمية إلى بغداد، وصادف بعد ذلك بمدة وجيزة أن جرى انتخاب الهيئة الإدارية للمدرسة الجعفرية، فانتخبت عضواً في الهيئة المذكورة، مع من انتخب. فصرت أعمل مع زملائي من أعضاء الهيئة الإدارية في خدمة المدرسة المذكورة. وكان المرحوم الحاج محمد جعفر أبو التمن من جملة هؤلاء الأعضاء، فأخذت صلتي به تتوثق بهذه المناسبة. وإن يكن قد حصل بيننا بعض الخلاف في الرأي حول كيفية إدارة المدرسة. ولكن ذلك كان من الأمور الآنية العابرة. ووجه الخلاف هو ان المدرسة الجعفرية كانت تدار من قبل جماعة من المحافظين المتزمتين، بما فيهم مديرها، فلما نشأت فئة من الشباب المثقف ولاسيما أولئك الذين تخرجوا من المدرسة نفسها، وأكملوا دراستهم

العالية كالسادة صادق البصام وجعفر حمندي، ومحمد جعفر الشبيبي ، وأحمد زكي الخياط وغيرهم،رأوا من الضروري إجراء تطوير في إدارة المدرسة وفي مناهجها. وقد فاز فريق من هؤلاء الشبان في انتخابات الهيئة الإدارية ، وأول عمل قاموا به هو إجراء تغيير في إدارة المدرسة . وقد رشحوا لإدارتها المرحوم صادق البصام ، فعارض المرحوم أبو التمن هذا الترشيح مع من عارضه من الشيوخ بحجة صغر سن المرحوم البصام الذي لم يكن يتجاوز حينئذ السابعة والعشرين . ووقفت أنا بجانب الشبان من الأعضاء في هذا الترشيح ، وحصل جدال بين الفريقين حول الموضوع وقد تغلب رأينا أخيراً ، وتقرر تعيين المرحوم البصام مديراً للمدرسة وبقي مديراً لها حتى توفاه الله .

دخولي انتخابات ١٩٢٨ وفشلي فيها

وفي انتخابات الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب التي جرت على عهد وزارة المرحوم عبدالمحسن السعدون ، التي رشح فيها بعض زملائي من أعضاء الجمعية الوطنية كالسيد صادق البصام ، والسيد علي محمود الشيخ علي أنفسهم في تلك الانتخابات.ولم يكن الترشيح يتطلب الإجراءات التي أدخلت على قانون الانتخاب بعد ذلك ، فعَنّ لي ان أجرب حظي في تلك الانتخابات وشجعني المرحوم البصام وغيره ، ورحت أعمل في سبيل الحصول على تأييد الناخبين والمنتخبين الثانويين بما لي ولأسرتي من صلات وتأثير على الكثيرين من أبناء المناطق الانتخابية. وفي أثناء ذلك قال لي ابن عمي المرحوم الحاج عبد الغني كبة ، وكان صديقاً للمرحوم عبد المحسن السعدون وزميلاً له في بعض الوزارات ، بأنه قد جرى بينه وبين السعدون حديث عن دخولي للانتخابات فقال له السعدون: «إنه يسمع عن نشاطي السياسي المناوىء للحكومة، ومع ذلك فهو مستعد لترشيحي اذا رغبت في ذلك » ، فقلت لابن عمي المذكور بأني لا أريد ان أكون مرشحاً للحكومة ، ولا أطلب أية مساعدة منها ، وإنما رشحت نفسي بصفتي مستقلاً ومعارضاً لها فأرجوكم أن تبلغوا السعدون بذلك، وقد فشلت في تلك الانتخابات

لانها كانت تجري على أساس القائمة، واعتبار اللواء منطقة انتخابية واحدة،وعلى أساس الدرجتين . وقد استفدت من تلك التجربة ، وعرفت كيف كانت تجري الانتخابات والأساليب التي تتبعها السلطات لضمان نجاح مرشحيها ، وعدم جدوى الاشتراك فيها لغير مرشحي الحكومة ما دامت على أساس القائمة .

الفصل الرابع

في العمل الحزبي المنظّم

الجمعية الوطنية واندماجها في الحزب الوطني

لم يبق في البلاد أي حزب سياسي وطني معارض بعد توقف حزب النهضة والحزب الوطني . واستمرت هذه الفترة حتى ١٩٢٨ عندما جرت اتصالات ومشاورات بين جماعة من العناصر الوطنية لتأليف حزب سياسي باسم الجمعية الوطنية . وبعد الاتفاق على صيغة منهاج الحزب ونظامه الداخلي، تقدمنا بطلب الى وزارة الداخلية وقعته الهيئة المؤسسة ، وتتألف من السادة صادق البصام ، وعبد الغفور البدري وعلي محمود الشيخ علي ، وعلاء الدين النائب ، وعبد العزيز ماجد ، وصادق حبة . وأجازت وزارة الداخلية الحزب المذكور ، وباشرنا باتخاذ الاستعدادات للمباشرة بالعمل . وفي هذه الأثناء بدا لنا ان نفاوض المرحوم الحاج محمد جعفر أبو التمن لحمله على استئناف عمله السياسي ، وإعادة فتح الحزب الوطني ، واندماج جمعيتنا مع الحزب الوطني. وقد تم لنا ذلك واستأنف الحزب المذكور نشاطه ، وقد انتخب قسم من أعضاء الجمعية الوطنية أعضاء في لجنة الحزب الوطني العليا ، وكنت أنا والسيدان علي محمود الشيخ علي ،

وعبدالغفور البدري ، ممن انتخبوا أعضاء في اللجنة المذكورة .

الحزب الوطني العراقي وموقفه من الحكم القائم

لقد التفت العناصر الوطنية على اختلاف طبقاتها وسماتها الاجتماعية ، حول راية الحزب الوطني ، سواء كان ذلك في فترة نشاطه وعمله عند تأسيسه ١٩٢٢، أو عندما استأنف نشاطه السياسي ١٩٢٩، فكان المنتسبون إليه لا يقتصرون على تمثيل طبقة أو فئة اجتماعية واحدة، بل كانوا يمثلون الشعب العراقي بمجموعه. فكنت ترى فيه التـــاجر والملاك وصاحب الأعمال ، إلى جانب العامل والفلاح والحانوتي وغيرهم ؛ إذ لم تكن المبادىء الاجتماعية المختلفة ، قد أخذت سبيلها إلى نفوس الشعب العراقي بعد ، لتفرق بين طبقاته الاجتماعية ، كما لم تكن المهام التي يضطلع بها الحزب ، والأهداف التي كان يسعى في سبيل الوصول اليها وتحقيقها ، لتتناول المشاكل الداخلية ، باعتبار ان تلك المشاكل هي حصيلة الوضع السياسي الشاذ ، والحكم المزدوج ، الذي كان يسود البلاد . لذلك فإن الحزب الوطني كان يوجه كل جهوده ونشاطه في سبيل تحرير البلاد من النفوذ الأجنبي ، الذي كان يسيطر على مختلف شؤون البلاد ، فـــلم يكن الحزب يرى أي فائدة من مكافحة أعراض الداء قبل استئصال الداء نفسه من جذوره .

لقد كان للحزب الوطني كسائر الأحزاب السياسية، منهاج حافل بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، ولكن رجـال الحزب كانوا يعلمون حق العلم ، بأن مثل تلك الإصلاحات لا يمكن أن تتحقق إلا متى تحررت البلاد من سلطان الأجنبي المتحكم في إدارة شؤونها ، وإلا إذا تولت الأيـــدي الوطنية إدارة تلك الشؤون بكل حرية . ولا يمكن ذلك إلا بعد طرد الأجنبي المستعمر، وإقصاء نفوذه نهائياً من البلاد .

لهذه الأسباب فقد وقف الحزب الوطني من الحكم القـائم حينئذ ، والمزدوج بشكليه الظاهر والمستتر موقفاً سلبياً ، بمعنى أنه لم يرَ أيّ جدوى أو فـــائدة من الاشتراك فيه . ومن هنا كان خصومه السياسيون ، وأعني بهم أولئك الذين

أسهموا في حكم البلاد ، وتحت ظل الانتداب والحكم الوطني المزيف ، يتهمونه بالسلبية . وهم قبل غيرهم يعلمون ، ان الإسهام في ذلك الحكم لا يعدو أن يكون تيسيراً لتنفيـذ سياسة المستعمرين ، وأن سلبية الحزب الوطني، كانت ناشئة عن تورعه وتحرجه في أن يكون منفذاً لتلك السياسة الاستعمارية ، وحرص رجاله على بقاء الحزب نقي الصفحة ، شديد المعـــارضة ، ليستطيع أن يؤدي رسالته الوطنية في ميادين الكفاح والنضال .

لقد كان الحزب الوطني في الحقيقة والواقع حزب الشعب كله، سواء في ذلك من انتسب اليه أو من لم ينتسب إليه رسمياً، لأنه كان الحزب الوحيد الذي يتبنى شعارات الاستقلال التام النـاجز والسيادة الوطنية المطلقة . وبقي متمتعاً بثقة عامة أبناء الشعب ، ولم ينتقص من هــــذه الثقة ، أو يؤثر فيها انتقاض بعض أعضائه أو المنتسبين اليه على مبادئه ، أو نهجه السياسى ، لأن قيـــادته بقيت نظيفة وسليمة . وإذا ما سلمت القيـادة ، فلا يضير الحزب ، إذا ما خرج عليه بعض أعضائه .

أجل لقد ظل الحزب الوطني حاملاً مشعل الحرية طيلة مدة قيامه وممارسة نشاطه ، لينير الطريق ، طريق الكفاح ، والنضال ، في سبيل الاستقلال التـام والسيادة الوطنية الحقة أمام أبناء الشعب، والأجيال الناشئة ، دون أن يستكين أو تلين له قنـاة ، ودون أن تستطيع قوى الشر ، أن تحرفه عن نهجه القويم ، الذي اختطه لنفسه ، نهج الصراحة والاستقامة والاخلاص . ولئن استطاعت البلاد أن تحقق بعض ما حققت من أهداف وأمانٍ وطنية ، فإن للحزب الوطني بعض الفضل إن لم نقل كله في ذلك .

أهم وأخطر حدث واجهه الحزب الوطني

لقد كان أهم وأخطر حــدث سياسي ، واجهه الحزب الوطني في حيـــاته السياسية ، هو معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ . وكانت هذه المعاهدة أخطر معاهدة في سلسلة المعاهدات ، التي جددت وعقدت مع بريطانيا ، خلال فترة الانتداب .

فقد روعي في وضعها ، وما تضمنته من نصوص ، إرساء قواعد السياسة البريطانية في العراق، بعد إنهاء مسئولياتها الانتدابية على البلاد،تلك المسؤوليات التي كانت تلزمها بإعداد العراق وتهيئته ، لتحمل أبنائه في المستقبل مسؤولية حكم أنفسهم بأنفسهم . فإذا كانت المعاهدات السابقة قد وضعت صيغها على أساس ضمان تطبيق التزامات بريطانيا الانتدابية ، فإن المعاهدة المذكورة قد تضمنت تخلصها من تلك الالتزامات الدولية ، والاستعاضة عنها بقيود والتزامات يتحملها العراق باسم التعاقد والتحالف الحر مع بريطانيا .

وكان نوري السعيد قد كلّف بتأليف وزارته الأولى ، لتحقيق هذه المهمة ، مهمة فرض هذه المعاهدة الجائرة على الشعب العراقي ، ولما أعلنت نصوص هذه المعاهدة على الرأي العراقي العام قابلها بالاستنكار الشديد ، وهبّ لمقاومتها بكل ما لديه من وسائل ، كما انبرى لمعارضتها معظم ساسة البلد . ونشر الكثيرون منهم نقدهم الشديد لها ، ولما تضمنته من بنود تجعل العراق في مستوى المستعمرات البريطانية . وقد قمت بنقدها وتحليلها في سلسلة مقالات نشرتها لي جريدة البلاد ، لصاحبها المرحوم روفائيل بطي ، تحت عنوان (المعاهدة العراقية الانكليزية في الميزان) وهي مثبتة كذلك ، في (حديث الجمعة) ، وهو الكراس الذي يحتوي على عدد من المقالات ، التي نشرتها في مناسبات مختلفة .

أما الحزب الوطني ، فقد هب لمقاومتها بكل عنف وشدة ، وأخذ يعقد الاجتماعات في مقره العام ، ويلقي رئيسه واعضاؤه الخطب والبيانات في نقدها وشجبها ، ويدعو الشعب العراقي إلى مقاومتها بكل ما يملك من وسائل، كما قرر الحزب مقاطعة الانتخابات للدورة الانتخابية الثالثة ، التي قام بإجرائها نوري السعيد للمجلس النيابي ، الذي ستعرض عليه هذه المعاهدة ، للتصديق عليها . ولم يكتف الحزب بالمقاطعة السلبية ، بل قام بحملة جمع تواقيع الناخبين على مضابط المقاطعة في كل منطقة انتخابية ، وأخذ في نشرها تباعاً في ملاحق لجريدة الحزب . وكانت مقاطعة الانتخابات شبه إجماعية في جميع أنحاء

العراق .

وأتذكر بهذه المناسبة ، أني كنت عائداً من سامراء ، لتفقـــد فرع الحزب فيها ، وللدعوة إلى مقاطعة الانتخابات لعلاقتي الوثيقة بأهالي سامراء . وكانت سامراء تعتبر منطقة نفوذ للمرحوم السيد ياسين الهاشمي . وقـــد قاطع أهالي سامراء الانتخابات مقاطعة إجماعية ، حيث لم يشترك فيها سوى بعض الموظفين والمستخدمين ، فوصفت ذلك في جريدة الحزب ، والتقيت صدفـــة بالمرحوم الهاشمي ، فعاتبني على ما قمت بـه من نشاط في سامراء ، لمقاطعة الانتخابات ، وكان قد رشح نفسه عنها ، وقـــال لقـد أضعفتمونا بمقاطعتكم هذه ، وأضعفتم المعارضة في المجلس النيابي ،فقلت له وأنتم كذلك أضعفتمونا بدخولكم الانتخابات وأضعفتم المعارضة خارج المجلس ، فقال وهل كانت ستتوقف الانتخابات لو كنا قد قاطعناها، فأجبته لا، ولكن الغاية من المقاطعة هي الطعن في شرعية المجلس النيابي ، وشرعية مقرراته ، ليتاح لنا القول في المستقبل بأن المعاهـدة فرضت على الشعب فرضاً ، وأنه لم يكن له رأي وإرادة في إبرامها ، وليتسنى لنـــا المطالبة برفضها أو تعديلها .

المعاهدة العراقية الانكليزية في الميزان

« بعد كل تلك المماطلات والتسويفات ، وبعد كل ذلك الأخذ والرد ، وبعد أن عيل الصبر وطال الانتظار ، برزت والحمد لله معاهدة الاستقلال التام ، تلك الغادة اللندنية الحسناء من خدرها (دونن ستريت) بثوبها القشيب رافلة باذيالها أو (ذيولها وملحقاتها) بعد أن عملت فيها يـــد الصقل ، وأحسنت صيغتها ، وأزينت بكلما يجعلها فتنة للناظرين ، ومتاعاً للغاوين . ولا بد لنا قبل الدخول في موضوع هذه المعاهدة ، وقبل أن نتناول موادها بالبحث والتمحيص، أن نقول كلمة وجيزة عن السياسة العامة ، التي ينتهجها الساسة الإنكليز في هـذه البـــلاد ، وعن الطرائق والأساليب المختلفة ، التي يتبعونهـــا لمعالجة قضاياها ومشاكلها السياسية المختلفة ، لنأتي منها بمقدمة تلقي شيئاً من الضوء ، على حقيقة

هذه المعاهدة ، وعلى الصيغ التي أفرغت فيها موادها وبنودها .

من المعلوم أن مصالح الانكليز في العراق ، تنحصر في أمرين أولهما سياسة خارجية ، وهو تأمين طريق المواصلات الامبراطورية البريطانية ، لوقوع العراق في ذلك الطريق ثم القبض على مفتاح أهم باب من أبواب البحر ، والإشراف منه على سياسة بلدان الشرق الأدنى والأوسط . والثاني اقتصادي داخلي ، وهو الاستئثار بموارد البلاد الاقتصادية ، وصيانتها من كل منافسة أجنبية ، وحماية رؤوس الأموال الانكليزية . هذان الأمران هما في الحقيقة من أهم الأغراض، التي تسعى لتحقيقها السياسة البريطانية في العراق ، وأما ما عدا ذلك فيأتي عرضاً واستطراداً ، وبالدرجة الثانية من الأهمية . وإذا أنعمت النظر في الأدوار التي مرت عليها القضية العراقية ، واستقصيت البحث عن كل المعاهدات والاتفاقيات، سواء في ذلك التي أمضيت أو التي أهملت بدون إمضاء، وبحثت جيداً عن مراميها البعيدة ، وأغراضها المختلفة ، لخرجت معي بالنتيجة الواضحة، والحقيقة التي لا غبار عليها، ألا وهي الاستعمار السياسي والاقتصادي داخلاً وخارجاً .

ولقد سلك الساسة الانكليز في تنفيذ هذه السياسة ، وتحقيق مراميها ، سبلاً شتى لا تخفى على من ألمَّ ، ولو قليلاً بسياسة هذه البلاد ، أهمها وأجلاها أولا سياسة المماطلة والتسويف . وغرضهم من تلك السياسة ، هو إيجاد الوقت الكافي لخلق الظروف والأحوال الملائمة ، واستغلال ما يحدث أو يحدثونه هم ، خلال تلك الظروف من حوادث ، وهي سياسة برع فيها الساسة الانكليز ، وعُرفوا باستعمالها في سياستهم العامة ، وحازوا بإتقانها على قصبات السبق ، بين الدول الاستعمارية . وثانياً التفنن في ترسيخ دعائمهم الاستعمارية ، وتنظيم علائقهم السياسية ، وإبرازها بالمظاهر الجذابة ، والصور الخلابة ، حسبما تتطلبه مقتضيات الأحوال ، وتدعو اليه حاجة الظروف . وقصاراهم من ذلك تخدير الأعصاب ، وذر الرماد في العيون ، ولهم في ذلك من الوسائل والأساليب ، التي لا يعرف كنهها إلا الله والراسخون في علم السياسة ، من حماية ووصاية ،

الى انتداب واستشارة ، الى دفاع مشترك عن مصالح مشتركة ، إلى غير ذلك من الألفاظ والتعابير ، التي ليس لها في قاموس الاستعمار الانكليزي من حد محدود ، ولا عد معدود .

والآن فلندخل في موضوع المعاهدة ، ولنستعرض بعض موادها ، ولنبين ما تتضمنه من المغالطات والمتناقضات ، وما تحتوي عليه من القيود والشروط ، ذات الأوجه المختلفة ، والألوان المتباينة ، التي صيغت بروح النفاق ، وأفرغت في قالب المكر ، تحت طلاء من الكذب والخداع ، استدراجاً لبعض ضعاف العقول والنفوس ، وتمويهاً على السذج والبسطاء .

تنص المعاهدة في مقدمتها ، على أن الفريقين المتعاقدين ، اتفقا على عقدها على قواعد الحرية والمساواة التامتين، وعلى أساس الاستقلال التام ، وهنا تبتدىء المهزلة المضحكة ، أو المأساة المحزنة، ويظهر التناقض بأجلى مظاهره ، إذ كيف يتفق الاستقلال التام ، وتأتلف الحرية والمساواة مع منطوق المادة الخامسة ، التي تنص بصريح العبارة ، على أن يسمح العراق للانكليز ، بإقامة ثلاث قاعدات جوية ، تنتقى في أهم المواقع السوقية في العراق ، وتجهيزها بما تقتضيه المصالح العسكرية البريطانية من القوات البرية . ثم هي تقول (على أن يكون مفهوماً ، أن وجود هذه القوات ، لن يكون بوجه من الوجوه احتلالاً ، ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق) .

أمّا كون وجود هذه القوات لن يكون له صفة الاحتلال فهذا صحيح لا ريب فيه ، إذ إن الاحتلال كما يقرره العرف السياسي ، هو استيلاء حكومة على أرض من أراضي حكومة أخرى بالقوة والسيطرة ، دون أن يكون لهذا الاستيلاء الصيغة المشروعة ، الأمر الذي جعل استرجاعها حقاً من حقوق الأمة المغتصبة ، متى وجدت الى ذلك سبيلاً ، نعم لا يصح ان يعتبر وجود هذه القواعد ، وما إليها من إقامة القوات احتلالاً ، طالما نصت تلك المعاهدة على أنها منحة ، قدمتها حكومة صاحب الجلالة العراقية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وهبة لازمة لا يسوغ استردادها بوجه من الوجوه .

وأما أن وجود هذه القاعدات وغيرها (لن يمس عـلى الاطلاق حقوق سيادة العراق) فهذا يتوقف على المراد من كلمة (السيادة). فقد يكون ذلك صحيحاً إذا كانت هذه الكلمة من (الأضداد) ، وهي الألفاظ التي تطلق على الأشياء ، وعلى أضدادها ، ومثل هذا كثير في قاموس الاستعمار البريطاني . وعـلى ذلك يكون المقصود أن وجود تلك القاعدات، لن يمس على الإطلاق عبودية العراق. وهذا أحسن تأويل يمكن معه التخلص من هذا التناقض المضحك ، وإلا فكيف يمكن ان يتصور من رزقه الله بصيصاً من نور العقل ، بأن وجـود تلك القوات الحربية ، واحتلالها لأهم المراكز السوقية في بلد من بـــلاد الله ، لا يمس حقوق سيادة ذلك البلد ، إلا اللهم إذا سقمت العقول ، وأفنت الآراء ، وانعكست أية المنطق ، وهذا أيضاً قد يكون .

دليل آخر على الاستقلال التام ، والسيادة المطلقة ، تقيمه لنا الفقرة الثالثة من البند الرابع ، ومن ملحق (١) المنصوص فيها ، عـــلى وجوب (توحيـد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني) ، وتتلخص بأن يتعهد صاحب الجلالة العراقية ، باستخدام الضباط البريطانيين ، في سائر قواته العراقية بصفة استشارية ، وإرسال كافة البعثات العسكرية، إلى مدارس ودور تدريب بريطانية ، وأن تكون جميع التجهيزات والمعدات الحربية لقواته من نوعهـا في القوات البريطانية .

فماذا نفهم من منطوق هذه المـــادة ، فضلاً عن كونها تحكماً لا مسوغ له في شؤوننا الداخلية ، واعتداء لا مبرر له على حريتنا وسيادتنا الوطنية ، وانتقاضاً مبيناً لاستقلالنا المنشود ... أليس معنى هذه المادة بصريح العبارة ، أن بلادنا لا زالت تعتبر جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، يجب أن تنطوي تحت لوائها، وتصطبغ بصبغتها العامة ، بل والخاصة ، ومن ثم يجب أن تكسب الصفة ، التي تشترك بهـــا مع جميع المستعمرات ، التي تظللها راية تلك الامبراطورية ، ومن جملتها توحيد وسائل الدفاع العـــامة ، التي هي الطابع الأول ، والصفة المميزة للدول والحكومات . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، تبيح هذه المـــادة

بصريح العبارة للحكومة البريطانية التغلغل العميق في كل شؤوننا الحربية ، والإشراف المطلق عليها ، وبالتالي حصرها في الدائرة ، التي تديرها على محور سياستها ، أو بعبارة أوضح ، تهيئة القوات العراقية ، وجعلها مستعدة تمام الاستعداد للإشتراك مع بقية المستعمرات في الدفاع عن الامبراطورية البريطانية المترامية الأطراف . وتنص هذه الفقرة أيضاً على أن (يتعهد صاحب الجلالة العراقية ، أن يقوم بجميع التسهيلات لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف عبر العراق ، ثم تتناول هذه التسهيلات طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته) ثم تنص الفقرة نفسها على أن (يؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً بزيارة شط العرب) . وهنا يتجلى الاستقلال التام بأجلى مظاهره ، وهنا تتحقق الحرية والمساواة التامين تحقيقاً نهائياً ، ومن هنا نعرف معنى الاحتفاظ بحقوق السيادة الوطنية تامة غير منقوصة .

لقد حصلنا الآن على كل شيء وجنينا ثمرات جهودنا ، التي بذلناها مدة عشر سنين ، فلترتفع الرؤوس عالية بهذا الانتصار في ميدان الدبلوماسية السياسية .

أناشدكم الله يا ساسة البلاد ، لو أنكم عرضتم على أى كان بعض بنود هذه المعاهدة ، وقلتم له إنكم مع ذلك مستقلون الاستقلال التام ، ومتمتعون بالحرية والمساواة التامتين ، ولكم فوق ذلك السيادة الوطنية المطلقة ، فماذا كنتم تتوقعون منه إلا الهزء والسخرية .

ودليل آخر على الاستقلال التام ، هو أقوى الأدلة كلها ، أتتنا به المادة الحادية عشرة ، المنصوص فيها على وجوب قيام المتعاقدين بعد مرور عشرين سنة ، على تمديد هذه المعاهدة ، بناء على طلب أحدهما ، بعقد معاهدة جديدة، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية المواصلات الامبراطورية في جميع الأحوال . وهذه هي الطامة الكبرى وداهية الدواهي ، التي ستفتح علينا باب كل شر ، ونقاسي من جرائها شتى المصائب ، وأنكى الخطوب ، الى أبد

الآبدين ، إذ إننا نعترف في هذه المادة بمبدأ حماية المواصلات الامبراطورية ، ونعترف صريحاً بشروعية ذلك المبدأ ، ما دامت الأمبراطورية البريطانية في عالم الوجود . وهذا يعني أننا سلمنا تسليما باتا نهائياً للانكليز بحق التصرف المطلق في مختلف مرافقنا الحيوية، وجعلنا كل ما لدينا من المقدرات في متناول أيديهم، وتحت حكم سلطانهم ، حسبما تقتضيه تلك الحماية . وهم وحدهم العارفون بما يقتضي لتحقيقها من الوسائل . وتنص هذه المادة على أن كل خلاف ينشأ في هذا الشأن ، يجب أن يعرض على عصبة الامم ، تلك العصبة ، التي تتأثر الى حد بعيد بالنفوذ البريطاني ، والتي تضم ممثلين عن أجزاء الأمبراطورية البريطانية ، فعلى هذا تكون النتيجة أن نحتكم إلى بريطانيا ، وإلى ممالئي سياستها في الخلاف الذي يحدث في كيفية حماية تلك المواصلات . أرأيتم أيها الناس تحكيما أعدل من هذا .

يجدر بنا ، بعد أن فرغنا من البحث عما حققته لنا بنود هذه المعاهدة من الاستقلال الداخلي ، وما ضمنته لنا من الحرية في إدارة شؤوننا ، أن ننتقل بالبحث عما أتحفتنا به من الاستقلال الخارجي ، الذي لا تقل أهمية عن نظيره الداخلي ، ولا يصح أن ينفك عنه ، إذ هما أمران متلازمان ، يقوم أحدهما مقام الآخر ، ومنهما معاً يتكون كيان الحكومات المستقلة ، وبهما معاً ، تتحقق سيادتها الوطنية ، وبفقدان أحدهما أو فقدانهما معاً ، لا يتحقق شيء من ذلك الاستقلال ، أو تلك السيادة . ومعنى الاستقلال الخارجي لأمة من الأمم ، أن يكون لتلك الأمة ملء الحرية في جميع شؤونها الخارجية ، وأن تكون مطلقة اليد في تصريف تلك الشؤون ، حسبما تقتضيه مصالحها الخاصة ، بدون النظر إلى ما يستلزمه ذلك التصرف من المساس بمصلحة الغير ، إذا كان في ذلك أي تحقيق لمنافعها ، أو ضمان فوائدها .

أما المعاهدة فلم تضمن لنا شيئاً من ذلك الاستقلال ، ولم تحقق لنا لا كثيراً ولا قليلاً من تلك الحرية والسيادة ، بل إنها بالعكس ، أعطت الضمان الكافي للمصالح الانكليزية ، وأحاطتها بسياج من الحفظ والصيانة ، وحرستها من كل

منافسة أجنبية من جهة خارجية ، وإن كان فيها صالح البلاد ، إذ تنص المادة الأولى من المعاهدة (على أن تجري بين الحكومتين مشاورة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية ، مما يكون له مساس بمصالحها المشتركة ، وعلى أن يتعهد كل من الفريقين ، على أن لا يقف في البلاد الاجنبية ، موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر) .

أليس فيما أفرغت فيه هذه المادة من المرونة اللفظية ، والدهاء السياسي ، ما يضرب دون الاستقلال الخارجي بنطاق من حديد ، ويغل أيدينا عن التصرف في أي شأن من شؤوننا في الخارج ، ويحظر علينا ، ولو قليلاً ، التطلع إلى ما وراء حدود بلادنا ، بحجة أن يمس ذلك المصالح المشتركة ، ويخلق المصاعب للانكليز . ومن المعلوم أن كل محاولة تقوم بها حكومتنا في الخارج لرفع الحجر الاستعماري عن موارد البلاد الاقتصادية ، وإزالة كابوس الاستئثار بمرافقها الحيوية ، وعرضها في ميدان التنافس الاقتصادي الدولي العام ، حيث لا تفضل فيه دولة على أخرى ، ولا تتمتع بأي امتياز دون غيرها ، إلا فيما يعود به من المنافع على بلادنا . وهذا كل ما يهم أمره من الاستقلال الخارجي ، وغاية ما يأتي به من الفوائد .

أجل إن كل محاولة من هذا القبيل ، هي مما يخلق المصاعب للانكليز ، ويعرض مصالحهم للخطر . وهنا ما أسهل أن تكتسب تلك المصالح صفة الاشتراك ، وما أهون أن يعتبر ذلك مما يكون له كل المساس بها ، وهذا مما لا يستعصي على دهاء الانكليز السياسي ، لا سيما بعد أن منحتهم هذه المواد من المعاهدة ، حق (المشاورة التامة والصريحة) في هذا الشأن ، تلك المشاورة التي لشد ما قاسيناه من جرائها من المحن ، والأرزاء ، والتي طالما أوقعتنا في مأزق الشدة والضيق ، وطوّحت بنا إلى مهاوي الهلكة . وحسبنا دليلاً على إخلاصها وغيرتها وأمانتها قضية مشروع أصفر ، الذي وضعته لنا الاستشارة الفنية الانكليزية ، ذلك المشروع الذي كبدنا من الخسائر والأضرار ، بقدر ما خلق لنا من المشاكل ، وحملنا من المسؤوليات ، وأوقعنا في ورطة لم نستطع

التخلص منها ، إلا بتضحية أخصب بقعة من بقاع أرضنا .

وبعد ، فما الذي بقي لنا من مظاهر استقلالنا الخارجي ، غير مسؤولياته وتبعاته الكثيرة ، التي لا تعود علينا بأي فائدة ، والتي تحملنا ما لا قبل لنا بتحمله من النفقات الطائلة ، والمصاريف الباهظة .

المعاهدة وترشيح العراق لعضوية العصبة

أرأيت أيها العراقي الكريم ، كيف أن هذه المعاهدة ، بجميع موادها وبنودها ، لم تحقق لبلادك أية أمنية من أمانيها ، ولم تضمن لها أي حق من حقوقها ، بل على العكس من ذلك كفلت للانكليز كافة مصالحهم ، وضمنت لهم كل رغباتهم ، ومنحت لهم بكرم وسخاء جميع ما اشتهته أنفسهم ، ثم أرأيت كيف كان المهدد في معظم موادها هو الجانب العراقي دون غيره ، وكيف كانت كل الشروط والقيود المفروضة فيها مقصورة عليه ، في حين لم يفرض ما يقابلها على الجانب الآخر . فأية مصلحة يا ترى حملت المفاوض العراقي على إبرام هذه المعاهدة ، فاضطر إلى أن يضحي في سبيل تحقيقها كل هذه التضحيات ، أم أي ظفر أحرزه ذلك المفاوض ، يمكن ان يبرر له كل ما فرط به من حقوق بلاده ومصالحها . ولعل كل ما يرد في هذا الباب هو الحصول على تعهد الانكليز بتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم بدون قيد أو شرط وفي سنة ١٩٣٢ ، كما نصت عليه المعاهدة في مقدمتها ، مما اعتبره إذنا بالاستقلال التام ، ودليلاً قاطعاً على السيادة الوطنية . واذا نظرنا بعين الحقيقة ، لوجدنا ذلك فضلاً عن كونه ، لا يحقق لنا شيئاً مما ذكر ، سوف يحملنا كثيراً من المسؤوليات ، ويؤول بنا الى ما لا تحمد عقباه ، ولوجدنا ذلك مما يجب أن يعد ظفراً للانكليز ، وفوزاً مبيناً لسياستهم الاستعمارية ، إذ ليس في نظام العصبة ، ولا من مبادئها اشتراط الاستقلال التام في قبول عضويتها ، ولا من شأنها ضمان ذلك الاستقلال أو صيانته والدفاع عنه . ولو كان هنالك شيء من ذلك لما قبلت في عضويتها الهند وجنوب أفريقيا ، وكندا وغيرها من

المستعمرات والدومنيونات ، ولدافعت عن حريتها ، وحققت لهـــا استقلالها .
وغاية ما تشترط في أعضائها وقبولهم ، هو تعهدهم بتنفيذ ما لبعضهم على البعض من الحقوق والالتزامات المعترف بهـا ، طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بينهم من العقود والمعاهدات. أما كون ذلك ينبغي أن يعد فوزاً للانكليز في سياستهم، فلأنهم وإن كانوا في الواقع ، وحقيقة الأمر المستعمرين لهذه البلاد ، بأفظع أنواع الاستعمار ، وكان تصرفهم في شؤونها ومقدراتها تصرف المالك في أملاكه ،لكن مصلحتهم اقتضت في حينها أن يكون ذلـــك باسم الانتداب ، وتحت ستار الاستشارة والإرشاد ، وبالنيابة عن عصبة الامم ، وهذا ربما حملهم ولو أدبيـاً بعض المسؤوليـة عن تقدمها ورقيها ، وجر شيئاً من الانتقاد او الاعتراض على سلوكهم فيها وتصرفهم المضر بشئونهـا ، فآثروا التخلص من تلك المسئولية من جهة ، ومن جهة أخرى لم يرق لهم أن يروا مركزهم في هـذه البلاد متزعزعاً ، وغير مبني على أساس ثابت متين يضمن لهم البقاء الى مـا لا نهاية له من الزمن ، فعمدوا إلى هذه المعاهدة ، وأفرغوا في قالبها أسس ذلك الاحتلال ، وأكسبوه هذه الصبغة المشروعة التي لا مجال للتخلص منها على الإطلاق . ولما كان ذلك بما فيه من الغبن بحقوقها لا يمكن إجراؤه رسمياً مع وجود مسؤولية الانتداب ، ولا يأتلف وصفة الإرشاد المزعومة ، لذلك أجل تنفيذ هذه المعاهدة إلى ما بعـــد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، حيث تنتهي كل المسؤوليات الانتدابية من تلقاء نفسها .

وعندئذ تتحقق للانكليز ، عـدا ذلك فائدتان : (أولاهما) توسيع دائرة نفوذهم فيها ، بإضافـــة عضو جديد إلى جانب سائر الأعضاء ، من ممثلـــي إمبراطوريتهم ، والاستفادة من رأيه في خدمة مصالحها . (وثانيهما) الـــتزام حكومتنا باتباع نظام العصبة ، وحكم الاشتراك فيها ، وخضوعها عند التحكيم لقراراتها ، فيما يتعلق بحل الخلافات التي تنشأ بيننا وبين الانكليز في تفسير مواد هذه المعاهدة أو تطبيقها، ذلك الحل الذي سوف يستعمل الانكليز نفوذهم المعلوم فيها لجعله وفقاً لما تشاء مقاصدهم السياسية ، وتتطلبه مصالحهم الاستعمارية .

فنحن لا يخامرنا الشك بعد هذا ، بانهم سوف لا يألون جهداً في استعمال كل ما لديهم من نفوذ على تلـك العصبة لحملها على قبولنا في عضويتها ، فاذا هم نجحوا في ذلك وما أخالهم إلا ناجحين ، فهو غاية مطلوبهم ، وإذا لم يوفقوا اليه لسبب من الأسباب فإنهم لا يخرجون من ذلـك صفر الأيدي ، فلقد ضمنت لهم المعاهدة فائدة أخرى لا تقل أهمية من غيرها ألا وهي اعترافنا لهم بمبدأ الانتداب الذي لم نكن لنعترف به حتى الآن ، والذي أعيتهم كل الوسائط لحملنا على التسليم به ، حيث تنص المعاهدة في مقدمتها على انتهاء مسؤولياته عند دخول العصبة ، وهـذا اعتراف صريح منا بالانتداب .

وهكذا وضعتنا هذه المعاهدة بين طابقين من نار ، لا مناص لنا من الوقوع في أحدهما ، وأوقفتنا موقف الجمل الذي إن تقدم نحر وان تأخر عُقِر .

المعاهدة والانتخابات النيابية

لنكتف الآن بما استعرضناه من مواد هذه المعـاهدة ، وما تضمنته من الإجحاف بحقوقنا والإضرار بمصالحنا ، ولنختتم بحوثنا فيها ، بكلمة وجـيزة نقولها عن الانتخابات ، التي بدأت الحكومة بإجرائها ، وعن الأسباب الحقيقية ، التي أدت اليها ، والظروف والأحـوال التي اكتنفتها ، والنتائج التي ستسفر عنها .

لقد أطلع الكل على البيان ، الذي نشره رئيس هذه الحكومة ، بشأن حل المجلس السابق ، وعلى ما تضمنه البيـان المذكور من الأسباب ، التي بني عليها ذلك الحـل ، وقرر لأجلها إجراء الانتخاب لمجلس جديد ، وتتلخص في أن الحكومة — وقد عقدت هـذه المعاهدة — وجـدت نفسها بإزاء أمر جديد لا سابقة للمجلس المنحل فيه ، ورأت من الواجب أن تستفتي الأمة بشأنه ، وأن يكون الاستفتاء على أساس قبول هذه المعاهدة أو رفضها . هذا كل ما جاء في بيان الحكومة من الأسباب ، ولكن الذي يعـلم بالشكل الذي تجرى فيه الانتخابات في هذه البلاد ، والكيفية التي تسير عليها ، ويعرف مبلغ تدخـلات

الحكومة في شؤونها ، ومدى تأثرها هي بتلك التدخلات ، ويعرف مع ذلك مقدار الحرية ، التي تتمتع بها البلاد ، وترتع فيها صحفها الوطنية ، ويمرح فيهـا الوطنيون بألسنتهم وأقلامهم واجتماعاتهم ، أجل إن من يعلم كل ذلـك ، يدرك جيداً أن حل المجلس السابق ، وإصـدار القرار بتجديده ، لم يكن لما بينته الحكومة من الأسبـاب فقد عرف أبناء البلاد على اختلاف طبقاتهم ، بمـا مر عليهم من الانتخابات السابقة ، أن ليس في الانتخابات مـا يصح أن يسمى إستفتاء عامـاً ، واستطلاعاً حقيقياً لميولهـا وآرائها ، وكل ما هناك هو أن ترشح الحكومة الاشخاص الذين تختـارهم ، أو تتفق معهـم على مـا تريد ، وتبعث بأسمائهم إلى موظفيها في الخارج ، أو الموظفـين الذين يمسكون بإحـدى أيديهم القوة التنفيذية ، وبالأخرى مقدرات النـاس ومصالحهم ، وهم بهذين السلاحين الماضيين ، يحملون الناس على انتخاب من رشحته الحكومة من الأشخاص .

اذاً ما هو السبب في حـل المجلس السابق ، وهل خشيت الحكومة أن لا تحوز على ثقة أعضائه .

لا لم تكن الحكومة لتخشى ذلك لأن أكثرية ذلك المجلس الساحقة ، كانت من حزب التقدم ، ورئيس الوزراء ومعظم أعضائها تقدميـون ، ومن أقطاب حزب التقدم ، فلم يكن من الأصول الحزبية ، أن لا يمنح الحزب المذكور هـذه الوزارة الثقة التامة ، هـذا فضلاً عن أن الوزارة لم تستطلع رأي الحزب بشأن المعاهدة ، ولم تتأكد من موافقته عليها أو رفضها .

وإذا أردت ان تعرف السبب الحقيقي الوحيد في ذلـك ، ففتش عنه في التقرير السنوي المرفوع من قبل الانكليز الى عصبة الأمم عن الشؤون السياسية والإدارية في العراق ، حيث طعن التقرير المذكور في المجلس السابق في الصميم ، إذ أشار الى الشكل الذي جرت فيه انتخابات أعضائه .

ولم يكن التقرير المذكور ليطعن في ذلـك المجلس ويشير الى كيفية انتخاب أعضائه ، لأن الانكليز يستنكرون التدخـل في شؤون الانتخابات في هـذه

البلاد ، أو أنهم أبرياء منه ، ومعفون من تحمل تبعته ، ولكن الذي حملهم على بيان ذلك في تقاريرهم ، هو تلك الأصوات التي ارتفعت بالاحتجاج عليها ، حتى تجاوز بعضها حدود السلطات المحلية ، وبلغ مسامع أعضاء عصبة الأمم ، ونفذ منها إلى سائر الحكومات الأجنبية ، فلم يجد الانكليز بداً من الإشارة إلى ذلك في تقريرهم السنوي، كيلا يتهموا بطمس الحقائق، وتسقط تقاريرهم من نظر الاعتبار. ثم إنهم لم يشاءوا، وقد سبق لهم مثل ذلك الطعن في المجلس السابق ، أن يصدق هو نفسه هذه المعاهدة ، خشية أن لا تكتسب المشروعية التامة ، أو أن يكون فيها مجال للمناقشة يوماً من الأيام، فكان أن صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس، والمباشرة بإجراء الانتخاب للمجلس الجديد .

وفي مثل هذه الحالة ، لا يَسَع الحكومة إلا أن تضطلع بمهمتين متناقضتين ؛ أن تتدخل كل التدخل في شؤون الانتخاب ، وتسيرها حسب إرادتها ، لتخرج منها بأكثرية ساحقة ، تستند الى ثقتها في تصديق هذه المعاهدة ، وأن تحافظ في الوقت نفسه على سمعة الانتخاب وتصونها من كل مطعن ، وتتخذ التدابير الصارمة ضد كل من يشوهها ، أو يكشف عن حقيقتها .

وما هذا الاضطهاد للصحف وحجز الواحدة بعد الأخرى ، وسوق أربابها الأحرار باسم الجناة الأثمة الى المحاكم الجزائية ، وإصدار الأحكام الشديدة عليهم، الا من تلك التدابير ، التي يراد بها إخفاف صوت الأمة المنكوبة ، والحيلولة دون ارتفاعه ، لئلا يعكر جو الانتخاب أو يمس شيئاً من مشروعيته .

أما هل تمضي الحكومة الحاضرة في سبيلها الى النهاية ، وهل تواصل سعيها في إجراء عملية الانتخاب ، بالرغم من إرادة الأمة ، ومهما كلفها الأمر ، لتخرج منه بأكثرية ساحقة، تحملها على تصديق هذه المعاهدة ، وغيرها من الاتفاقيات، فهذا لا يهمنا إن كان أم لم يكن ، ولكن الذي يهمنا هو هل يكون لمثل هذا الانتخاب ، الذي اكتنفته تلكم الظروف والأحوال المعلومة، أي قيمة من الوجهة القانونية ، أم هل يكون للمجلس القائم على أساس ذلك الانتخاب ، والذي قامت بتأليفه الحكومة ، للبت في معاهدة هي نفسها قد عقدتها ووقعت عليها ،

تلك الصفة المشروعة ، التي يمكن معها التصرف بمقدرات البلاد ومصالحها ، أما نحن فواثقون كل الثقة ، بان الشعب العراقي الكريم ، الذي برهن بما سبق له من المواقف الوطنية المشرفة على شدة تنمره للباطل ، وقوة صلابته في الحق ، إذا ما وقف موقف اليقظ الحازم وتدبر أمره ، وعلم أن قوله هو القول الفصل ، وكلمته هي العليا ، فإذا ما صدع بها فليست المعاهدة ، ولا الانتخابات المزيفة ، مما يقف في سبيله .

تآخي الحزبين الوطني والإخاء الوطني

بعد عقد معاهدة ٣٠ حزيران ، وتأسيس حزب الإخاء الوطني ، جرت مشاورات بين زعماء الحزبين حول توحيد جهودهما ، وتنسيق أعمالهما ، في سبيل مناهضة المعاهدة ، ومعارضة الأوضاع الشاذة ، التي كانت تسود البلاد . واتفق الحزبان على تأليف جبهة موحدة بينهما ، عرفت بـ(الحزبين المتآخيين) . واتفق الفريقان على صيغة ميثاق ، يتضمن المباديء ، التي يسعى الحزبان لتحقيقها . ومن أهم ما تضمنه الميثاق ، هو السعي لتعديل المعاهدة ، بما يحقق للعراق استقلاله التام ، وسيادته الوطنية ، والسعي لحمل المسؤولين في الحكم على حل المجلس النيابي ، وإجراء انتخابات جديدة في جو من الحرية التامة ، وعدم قبول مسؤولية الحكم من قبل أي من الحزبين أو أعضائهما ، إلا على أساس تحقيق هذين المطلبين . وأخذ الحزبان يعملان معاً ، ويعقدان الاجتماعات المشتركة بالتناوب في مقريهما ؛ وكذلك الاجتماعات العامة ، ويصدران البيانات المشتركة ، إلى غير ذلك مما تقتضيه المناسبات المختلفة . وصارت السلطات تحسب لهذا التآخي والتعاون بين الحزبين ألف حساب وحساب ، وتشدد المراقبة عليهما ، وتحيط اجتماعاتهما بجيش من الجواسيس ورجال التحقيقات. وبهذه المناسبة أتذكر إحدى الطرائف للمرحوم ياسين الهاشمي ، وذلك أن الحزبين اتفق أن عقدا اجتماعاً مشتركاً في مقر حزب الإخاء الوطني ، الواقع في محلة الميدان على شارع الرشيد، لمعالجة أمر هام . وكان للمقر المذكور باب خلفي خفية عن الأنظار . وبعد

انتهاء الاجتماع ، وكان المقر محاطاً بالجواسيس ، أشار علينا المرحوم الهاشمي ، أن نتسلل الواحد بعد الآخر من الباب الخلفي ، المتصل بزقاق ضيق ، يفضي إلى شارع آخر بعيد عن شارع الرشيد . وكان الوقت حوالي منتصف الليل ، وعندما خرجنا كلنا بهذه الطريقة ،ولم يبق أحد في مقر الحزب ، بقي الجواسيس مرابطين حول المقر ، ظناً منهم بأننا لا نزال مجتمعين فيه ، واستمروا حتى الصباح ؛وقد أخذ منهم الإعياء والنعاس كل مأخذ. وقد اهتمت دائرة التحقيقات بهذا الاجتماع وكان الجواسيس يتصلون بدائرة التحقيقات بين حين وآخر ، حتى إذا صبح الصباح ، دخل بعضهم المقر لمعرفة ما يجري فيه ، وهل انتهى الاجتماع أو لا ، فإذا به خال عدا الحارس ، فأسقط بيد الجواسيس ، ودهشوا لهذه الظاهرة ، فكانت هذه نكتة الموسم .

جولة الحزبين السياسية في بعض الألوية

اتفق الحزبان على القيام بجولة سياسية في بعض الألوية العراقية ، وقد اشترك في هذه الجولة كل أعضاء اللجنة العليا للحزب الوطني، عدا السيد مزاحم الباججي ، الذي اعتذر في آخر لحظة عن الاشتراك في هذه الجولة ، بسبب من الأسباب . كما اشترك فيها معظم أعضاء الهيئة الإدارية لحزب الإخاء الوطني ، وبعض أعضائه الآخرين ، فتوجهنا إلى الحلة حيث استقبلنا من قبل الأهالي استقبالاً حافلاً ، ونزلنا ضيوفاً على السيد محمد سامي بك في داره ، حيث احتشد جمع غفير من أبناء الحلة في الدار المذكورة ، وألقيت بعض الكلمات على الجموع المحتشدة من قبل بعض أعضاء الحزبين ، ولاحظنا أن موقف الادارة لم يكن وديا تجاهنا ، فقد كانت السلطة تفرق الجماعات المحتشدة ، وتحاول منعها من الوصول لمحل الاجتماع ، وكان متصرف الحلة حينئذ المرحوم جميل العزاوي . وبتنا ليلتنا في الحلة ، وفي الصباح قصدنا مدينة كربلاء ، فاستقبلنا جمع كبير من وجوهها وشبابها على مسافة من كربلاء ؛ وعندما وصلنا المدينة اكتظت شوارعها بالمستقبلين ، فسرنا بين الهتاف والتصفيق ، وقصدنا مرقدي الإمام

الحسين والعباس عليها السلام ، وبعد زيارتهما ، توجهنا إلى الدار الكبيرة ، التي أعدت لنا بضيافة المرحوم عمر العلوان ، وقد احتشدت في الدار جموع أهالي كربلاء، فألقى بعض أعضاء الحزبين الخطب السياسية على المجتمعين. وكان موقف السلطة في كربلاء ودياً ، ولم تتخذ أي إجراء يسيء الى الحزبين ، وقد زارنا متصرفها السيد جلال بابان في الدار التي نزلنا فيها . ومن أساليب المرحوم الهاشمي السياسية ، أنه أوصانا بأن نشكو معاملة السيد جلال بابان لنا ، ونثني على معاملة السيد جميل العزاوي لإحراج موقف العزاوي لدى السلطات في بغداد ، وعدم مؤاخذة السيد بابان على موقفه لمساعدتنا .

ثم قصدنا في اليوم التالي النجف الأشرف ، فاستقبلنا بمثل ما استقبلنا به في كربلاء ، وكان حماس النجفيين بالترحيب بنا عظيماً ، وقصدنا مرقد الإمام علي عليه السلام ، وفي الصحن الشريف تجمع الآلاف من أبناء النجف ، حيث خطب فيهم زعماء الحزبين خطباً حماسية ، وسط الهتاف والتصفيق . وبعد زيارة مرقد الإمام عليه السلام ، توجهنا إلى دار السيد حسين النقيب ، وبتنا ليلتنا في ضيافته . وفي الصباح قصدنا الكوفة في طريق عودتنا إلى بغداد ، فخرجت الكوفة كلها تقريباً لاستقبالنا ، وقصدنا فرع الحزب الوطني ، وقد غص بجموع الناس . وهناك خطب كذلك بعض أعضاء الحزبين ، وبعض رجال الفرع، ثم تركنا الكوفة ومررنا في طريقنا بالحلة مرة ثانية للاستراحة فيها قليلاً، وهناك أبلغنا بنبأ دخول السيد مزاحم الباجچي وزارة نوري السعيد كوزير للاقتصاد . فدهشنا لهذا النبأ ، ولم نكد نصدقه حتى وصلنا بغداد ، وفي اليوم الثاني من وصولنا قدم لنا السيد الباجچي استقالته من الحزب ، مرفقاً بها صورة وثيقة التآخي بين الحزبين ، التي كانت مودعة لديه . ثم تولى وزارة الداخلية بالوكالة على ما أتذكر .

الإضراب العام ورسوم البلديات

لقد زيدت رسوم البلديات زيادة ملحوظة ، في عهد إشغال السيد مزاحم

الباججي لوزارة الداخلية ، وكانت بلديـــة بغداد تابعة لوزارة الداخلية ، فاستنكر الناس هذه الزيادة ، التي لم يكن لها ما يبررها ، وقدم الحزب الوطني احتجاجاً على هذه الزيادات ، بناء على طلب من يعنيهم أمر هـذه الرسوم ، من أصحاب المهن المختلفة ، مطالباً الحكومة بإلغائها . ولمـــا لم تستجب الحكومة لرغبة الناس في إلغائها ، دعا الحزب إلى الإضراب العام ، فاستجاب أبنـــاء الشعب لهذه الدعوة ، وأضربوا إضراباً عاماً شاملاً ، لم يتخلف عنه أحد ، كما سرت موجة من الإضراب إلى الحواضر العراقية لا سيما التي كان للحزب فروع فيها . وقد اتخذت السلطات الإجراءات المشددة في مجابهة هذا الإضراب، الذي استمر سبعة عشر يوماً ، وتعطلت فيه كل المصالح والأعمال . وقـــد اعتقلت السلطات أعضاء هيآت فروع الحزب الوطني في كل من الناصرية وبعقوبـــة والبصرة، وجاءت بأعضاء فرعي الناصرية وبعقوبة مخفورين مقيدين إلى بغداد ، حيث زجت بهم في التوقيف ، وقد زرناهم ، وهيأنا لهم بعض وسائل الراحة ، إلى أن أفرج عنهم بعد انتهـــاء الإضراب .

قبول حزب الإخاء بتأليف الوزارة وفسخ وثيقة التآخي

لقد كان من أهم ما تضمنته وثيقة التآخي بين الحزبين، هو عدم قبول الحزبين تحمل مسؤولية الحكم ، والاشتراك فيه ، من قبل أعضائها، إلا على أساس تعديل المعاهدة ، وحل المجلس النيابي ، وإجراء انتخابات حرة . ولمـــا كلف حزب الإخاء بتأليف الوزارة ، في آذار سنة ١٩٣٣ ، لم يدع لعقد اجتماع مشترك بـين الهيئتين الإداريتين للحزبين ، كما جرت العادة في التشاور في الأمور الهامة ، بل أرسل أحد أعضائه وهو على ما أذكر السيد عبـــد المهدي المنتفكي ، لاستمزاج رأي الحزب الوطني في هـــذا الشأن ، فأصر الحزب على وجوب التقيد بوثيقة التآخي ، وعدم قبول مسؤولية الحكم ، إلا على أساس تنفيذ ما تضمنته الوثيقة، من تعديل المعاهدة ، وحل مجلس النواب ، وإعلان ذلك فور قبول المسؤولية . ولما لم يتسنَ لحزب الإخاء تنفيذ هذه الشروط ، حاول ممثله أن يقنع رجـــال

الحزب الوطني ، بأن المسؤولين في حزب الإخاء سيبذلون جهدهم لتحقيق هذين المطلبين ، فلم يقتنع الحزب الوطني بذلك ، وقبـل حزب الإخاء الوطني بتأليف الوزارة وهي الوزارة الكيلانية الأولى . وعند ذلك قرر الحزب الوطني ، فسخ اتفاقه مع حزب الإخاء ، وأعلن ذلك في بيان نشره على الشعب .

موقف الحزب الوطني من انتخابات وزارة السيد ناجي شوكت ووقوع الانشقاق في الحزب

عندما تولت وزارة السيد ناجي شوكت الحكم في أوائل شهر تشرين الثـاني ١٩٣٢ ، قامت بحل مجلس النواب ، وبـدأت تهيىء لإجراء الانتخابات للمجلس الجديد ، فقرر الحزب مقاطعة الانتخابات ، ونشر بياناً ضمنه الأسباب المبررة لهذه المقاطعة. ورأى بعد ذلك بعض أعضاء اللجنة العليا للحزب ، أن يشتركوا في الانتخابات مناقشين بيـان الحزب ، بأنه لا يعني مقاطعة الانتخابات إلا في حالات خاصة ، وأن الظروف التي تجري فيها الانتخابات على عهد السيد ناجي شوكت ، لا يشملها قرار المقاطعة . وطال الجدل حول تفسير بعض الفقرات من بيان الحزب ، وأدى هذا الخلاف إلى أن يستقيل عضوان من الحزب ، هما السيدان علي محمود الشيخ علي ، وعبـد الغفور البدري ، ويدخلا الانتخابات فيفوز الأول عن لواء الكوت ، والثاني عن لواء ديالى. وقد حل محلهما الاستاذان فهمي المدرس وأحمد عزت الأعظمي . واستمر الحزب في ممـارسة نشاطه ، والقيام بواجباته . ولكن رئيسه المرحوم أبو التمن بدأ يتبرم بالحياة السياسية ، ويعزف عن الاستمرار في العمل الحزبي ؛ ويظهر ميله إلى تأجيل النشاط الحزبي وتجميده ، إلى أن توافي الظروف المـلائمة ، فيعود إلى استئنافه . وكان كثير التذمر من المشاكل التي يواجهها داخل الحزب ، لا سيا في الفترات التي تجري فيها انتخابات المجالس النيـابية ، بالإضافة إلى موقف السلطات من الحزب وتوسلها بمختلف الوسائل لتفتيته، وخلق المشاكل والصعوبات له. فقر رأيه، وكنت متفقاً

وإياه على هذا الرأي ، على تأجيل العمل الحزبي، ودعوة المؤتمر للاجتماع ، والنظر في اقتراحه بهذا التأجيل . وصدرت دعوة إلى هيـــآت الفروع الإدارية ، التي يتكون منها ، ومن اللجنة العليا للحزب،المؤتمر العام ، للحضور في مقر الحزب. وعندما تم الاجتماع،وكان الحاضرون يمثلون خمسة فروع،وهي كل ما كان للحزب من فروع في تلك الفترة ، عرض المرحوم أبو التمن رأيه واقتراحه بتأجيل العمل السياسي ، وتجميد نشاط الحزب ، فنال رأيه هذا موافقة أكثرية أعضاء المؤتمر، ولم يعارضه سوى رئيس فرع البصرة ، وبعض أعضاء اللجنة العليـــا ، الذين خالفوا هذا القرار واعتبروه غير قانوني أو أصولي ، بحجة عدم صلاحية المؤتمر لاتخاذ مثل ذلك القرار. وأجلت فعلاً الفروع الخمسة أعمالها ، وأغلقت مقراتها ، ولكن الباقين من أعضاء اللجنة العليا، قرروا الاستمرار في ممارسة نشاط الحزب السياسي، وأجروا انتخابات جديدة،كان من نتيجتها دخول عضوين جديدين في اللجنة العليا ، هما السيدان أحمد جمال الدين ، والحاج عبود القصيد من أهـــالي الكاظمية ، ولكنهم لم يستمروا في ذلك إلا أياماً قليلة ، أغلقوا بعدها الحزب ، ولم يفتح بعد ذلك ، ولم يستأنف العمل فيه .

الفصل الخامس

إعتزالي العمل الحزبي ومساهمتي في العمل القومي

نادي المثنى بن حارثة الشيباني

كان الرأي العام العراقي ، خلال الحقبة الأولى من عهد ما يسمى بالحكم الوطني موحداً ، وعلى قدر كبير من الانسجام والتوافق . وكان الشعب العراقي على اختلاف طبقاته وفئاته الاجتماعية ، منصرفاً لمكافحة النفوذ الاستعماري بأحلافه ومعاهداته ، مدفوعاً بشعور وطني عام . ولم تكن التيارات والمبادىء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتباينة ، التي هي من مقتضيات الحضارة الحديثة ، قد تغلغلت بين صفوف أبناء الشعب . وقد تبدلت الحال خلال الثلاثينات عما كانت عليه قبل ذلك ، حيث انتشرت الثقافة ، واتسعت المدارك ، وتوافرت وسائل الاتصال بين مختلف أنحاء المعمورة ، بما فيها من علوم وآداب وثقافات ، فبرزت عندئذ للوجود المبادىء السياسية المختلفة ، والنظريات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة ، وأخذت هذه المبادىء والنظريات ، تتبلور وتتركز يوماً بعد آخر ، وراحت بعض الفئات تنحو بهذه المبادىء منحى عالمياً محضاً ، من شأنه أن يصرف النشأ الجديد عن تاريخ أمته ، ومقومات قوميته ، ووطنيته . فرأى فريق من الشباب العربي المثقف ، ضرورة مجابهة هذا الخطر

الوافد ، الذي يهدد قوميته وتراثه . ولم يكن هذا الفريق من الشباب من النوع المحافظ أو الرجعي المتزمت ، كما يحلو للبعض أن يصفه ، ولم يكن كذلك ممن لا يريدون مسايرة التطورات، التي تقتضيها الحضارة الحديثة ، أو يأبى اقتباس المبادىء السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصالحة ، التي تخدم أكثرية أبناء الأمة العربية، وتشيع بينهم مبادىء الحق والعدل والمساواة الاجتماعية، ولكنه يرى أن يصبغ ذلك بصبغة عربية ، وأن يتجه به وجهة قومية ، وأن لا يكون من اقتبس ما يصلح من هذه المبادىء سائراً في فلك غيره . وعلى هذا الأساس ، ولتحقيق هذه الأهداف ، انبرى هذا الفريق من الشباب لتأسيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني . وقد انضمت إلى هذا النادي النخبة من الشباب، وأسهمت في جهوده القومي . وكان من أهداف هذا النادي ومؤسسيه ، بعث الروح القومي بين أبناء الشعب ، وإيقاظ شعور المواطنة العربية العامة في نفوسهم ، والعمل على إحياء التراث القومي ، ونشر الثقافة العربية بين أفراد المجتمع ، إلى غير ذلك مما يخلق في الشباب روح الاعتزاز بقوميته وماضي أمته .

وقد انضم إلى هذا النادي ، عدد كبير من المعنيين بالقضايا العربية ، من المحامين والأطباء وأساتذة المدارس والطلاب وغيرهم من أبناء الشعب . وكانت الاجتماعات العامة تعقد في مقره،ويلقي أعضاؤه وغيرهم المحاضرات في المواضيع المختلفة كالأدب والتاريخ والاجتماع ، وكل ما يتصل بالثقافة العربية بسبب ، ويصدر الكتب والرسائل والكراسات في هذه المواضيع وغيرها ، كما كان ينظم الزيارات لأعضائه وغيرهم ، إلى المواقع التاريخية العربية المهمة لتفقدها والاطلاع عليها . وكان يستقبل الوفود والشخصيات العربية الوافدة من البلاد العربية ، ويقيم لها الحفلات ، ويتبادل وإياها الخطب والأحاديث القومية . وكان إلى جانب ذلك ، يعنى عناية كبيرة بمشاكل البلاد العربية ، كقضية فلسطين وغيرها . ولقد ساهم في مجهود الدفاع عنها ، بما يملك من وسائل . وبالجملة فقد وفق النادي خلال مدة قيامه ، وممارسة نشاطه بخدمات جُلّى ، في نشر الوعي القومي بين شباب العراق ، وأبناء الشعب بصورة عامة .

وكان النادي بصفته نادياً قومياً ، وليس حزباً سياسياً ، لا يُعنى بسياسة البلاد الداخلية ، ولا يتدخل فيها، وإن تكن لأعضائه آرائهم السياسية المختلفة، ولهم نشاطهم ، ولكن ذلك كان خارج النادي ، وهـذا سبب التفاف معظم العناصر القومية حوله، بالرغم مما بينها من خلافات سياسية . وكنت كلما جرت محاولة لجر النادي إلى الانغماس في الخلافات السياسية الداخلية ، حلت دون ذلك . وكان رئيس النادي الدكتور صائب شوكت ، يقف إلى جانبي، لاعتقادنا أن النادي إذا ما انجرف في تيار السياسة الداخلية ، والخصومات الحزبية، قضى على نفسه بنفسه، وعرّض كيانه إلى الانهيار، وأعضاءه إلى الانشقاق، وتخلى عن رسالته القومية ، التي كرس جهوده في سبيل أدائها ، والتي تأسس من أجلها . أما السياسة ، فلها ميادينها ومجالاتها الأخرى ، ولها منظماتها وأحزابها .

وأذكر في هذا الباب حادثة وقعت في النادي ، كان سببها بعض الميول السياسية ، ذلك أن النادي ، أقام حفلة بمناسبة من المناسبات القومية ، في مقره العام . وكان حاضراً الحفلة عدد من الشخصيات ، بينهـا المرحوم السيد جميل المدفعي ، وكان رئيساً للوزراء . وقد تكلم في تلك الحفلة عدد من الخطباء حسب منهـاج الحفلة ، فعرض أحدهم بالمرحوم المدفعي وحكومته ، متـأثراً بميوله السياسية الحزبية ، فما كان من المدفعي إلا أن نهض من مكانـه ، وترك الاجتماع غاضباً متأثراً من خطاب الخطيب ؛ وقـال لي في طريق خروجـه : دعوتمونا لتحقرونا ، فاعتذرت له . وقد آلمتنا هذه الحادثـة ، وأنبنا الخطيب على عمله ، وخروجه عن الصدد ، والمناسبة التي عقد الاجتماع من أجلها، وإساءته الى أحـد ضيوف النادي .

وجرت حادثـة أخرى أدّت الى انقطاعي عن النادي مـدة من الزمن ، وإضرابي عن حضور اجتماعاته ، ذلك أنـه بعد استقالة وزارة السيد المدفعي ، ومجيء وزارة نوري السعيد الى الحكم، صدرت باسم نادي المثنى دعوة لعقد اجتماع في بهو أمانة العاصمة، ليتكلم فيه نوري السعيد. وما إن علمت بذلك، حتى رحت أستفسر عن حقيقة هذه الدعوة ، ومن قررها وأصدرها ، فعلمت أنهـا كانت

برغبة نوري السعيد ، وبالتأثير على بعض أعضاء النادي ودون علم باقي الأعضاء ، ولم يتخذ بهـــا أي قرار . فاستأت كل الاستياء من هـذا التصرف ، كما استاء الآخرون من أعضاء النادي ، لإقحام النـادي في مثل تلك المآزق السياسية ، ولم يكن باستطاعتنا عمل شيء ، لإلغاء الدعوة ، بعـــد أن صدرت ، وقرب موعد الاجتماع . وانعقد الاجتماع ، وتكلم فيه نوري السعيد ، بعد أن قدمــه سكرتير النـادي ، وكان حديث نوري السعيد ، يدور حول القضايا العربية ، وعنايته بها ، وما بذله من جهود في سبيلهــا . واستمر النادي في نشاطه الى أن كانت حركة مايس الوطنيــة وفشلها ، وعودة النفوذ البريطـــاني والاحتلال العسكري الثاني للبلاد ، فقررت السلطات مصادرة النادي ومحتوياته ، ومنحه كمقر لنادي إخوان الحرية ، الذي تأسس على أثر فشل حركة مايس الوطنية .

نادي إخوان الحرية وبناية نادي المثنى

أسست دائرة العلاقات البريطانية ، نادي إخوان الحرية ، بعـد فشل حركة مايس الوطنيـــة ، بالتعاون والاشتراك مع أعوان السياسة الإنكليزية ، وبعض المتزلفين والانتهازيين والعناصر الشيوعية ، التي انضمت إليهم ، بعـــد مهاجمة ألمانيا لروسيا ، ودخول الأخيرة في حلف مع الغرب . وكانت مهمة النادي بث الدعوة ، لجبهة ما أسموها بالديموقراطيات ضد جبهة النازية والفاشستية ، وذلك بعقد الاجتماعات وإلقاء المحاضرات ، ونشر الكتب والكراريس للتشهير بالدول الدكتاتورية ، ونسبة الظلم والطغيان والقسوة والوحشية الى حكوماتهـــا وجيوشها ، والإشادة بأعمـــال وإنجازات الدول الديمقراطية ، وإطراء أنظمة حكوماتهـــا السياسية والاجتماعية ، إلى غير ذلك ممـــا كانت دوائر العلاقات والاستخبارات البريطانية ، تعده وتخططه وتوصي بنشره وبثه بـــين الناس . وكانت تتولى رئاسة النادي المدعوة (مسز فريا ستارك) الإنكليزية ، وكان بعض الشخصيات الانكليزية يساهم في نشاط النـــادي وتوجيهه بإلقاء الخطب والمحاضرات .

وتحولت هذه البناية الشامخة التي بناها أعضاء النادي مما جمعوه من إعانات وتبرعات من بينهم ، ومن مؤازري النادي والعاطفين عليه ، إلى مسرح تعرض فيه أفلام الدعاية البريطانية الاستعمارية، ويشتم على منابره رواد القومية العربية، ويصول ويجول في أبهائه رجال الاستخبارات البريطانية ، جنباً إلى جنب مع إخوانهم في الحرية ، ذلك الخليط العجيب الذي نوهنا عنه،بعد أن كانت هذه البناية قلعة من قلاع القومية ، وحصناً من حصون العروبة ، ومعهداً من معاهد الثقافة العربية . وبهذه المناسبة أشير إلى حادث وقع في هذا النادي وذلك أن المستر (سكيف) الذي عين بعد فشل حركة مايس الوطنية مستشاراً لوزارة المعارف ، ألقى خطاباً في نادي إخوان الحرية في بناية نادي المثنى سابقاً ، تهجم فيه على النادي المذكور، واتهم رجاله والعاملين فيه بالنازية والعمالة للألمان،وأنه كان مركزاً من مراكز الاستخبارات الالمانية . ثم قال وإن من لطف الله علينا ، وعدالة السماء أن يتحول هذا الوكر النازي إلى ناد لإخوان الحرية ، ورواد الديمقراطية . وما إن طرق سمعي هذا الخطاب ، وما جاء فيه من تجن على النادي وافتراء على الحقيقة والواقع ، حتى بادرت الى الرد عليه بكلمة شديدة ، أرسلتها إلى صحيفة البلاد لصاحبها المرحوم رفائيل بطي، لنشرها، فأبلغني الموما اليه ، بأن الرقيب منع نشرها ، فذهبت الى وزير الداخلية السيد عمر نظمي محتجاً على هذا المنع ، وقلت له : أمن الحق والعدل أن تسمحوا لرجل أجنبي بالتهجم على أخلص وأنظف مؤسسة قومية ، واتهام رجالها والعاملين فيها بتهم ظالمة ، وهم من خيرة أبناء البلاد المثقفين ، ولا تتيحون لنا الفرصة للرد عليه ، لاسيما وأنا من المسؤولين عن سياسة النادي بصفتي نائباً للرئيس فيه . وهلا ترون أن السكوت عن هذه الاتهامات يعني التسليم بها، وإقرارها ، وهذا ما لا نتحمله مطلقاً . فلما يئس من إقناعي بغض النظر عن نشر الرد ، بناء على مقتضيات الظروف والأحوال التي كانت سائدة آنذاك ، وعدني في أن يعيد النظر في الموضوع . وقد سمح بعد ذلك بنشر الرد ، فكان لطمة شديدة لسكيف وعملاء سكيف من إخوان (العبودية) حيث قلت فيه بأني أتحدى المستر سكيف وأية

جهة أو شخصية أخرى أن تثبت أو تأتي بأي دليل أو إمارة، بأن للنادي أو أي عضو من أعضائه، أية صلة بالالمان أو أيـة جهة أجنبية أخرى، سواء أكانت نازية، أو غيرها، وأن النادي كان مؤسسة قومية ووطنية خالصة، تخـدم مصالح الأمة العربية، وتعنى بمعالجة مشاكلها، وأن النادي لم يكن عميلا للالمان ولا لغير الالمان من الأجانب، وطلبت من هذا (السكيف) أن يسحب كلامه.

ومن غريب المفارقات، أن يتكرر هذا الاتهام في إحدى المناسبات القريبة، وفي عهد غير بعيد، وفي هذه المرة جاء هذا الاتهام بوحي من تلامذة سكيف، ومن خريجي نادي إخوان الحرية.

تشكيل جمعية الدفاع عن فلسطين

في عـام ١٩٣٦ اتفقت وبعض الإخوان من المعنيين بالقضايا العربية، على تشكيل جمعية للدفاع عن فلسطين، برآسة المرحوم العميد طه الهاشمي، واتخذت الجمعية بناية نادي المثنى مقراً لها. وكان من أعضائهـا السادة المرحوم سليمان فيضي، والمرحوم سعيد الحاج ثابت، والشيخ نجم الدين الواعظ وغيرهم. وقد قامت هـذه الجمعية بخدمات جُلى لقضية العرب في فلسطين، وكانت تعقـد الاجتماعات العامـة، ويلقي أعضاؤهـا وغيرهم الخطب والبيانات، حول ما يجـدّ في فلسطين. كما كانت تجمع الإعانات والتبرعات من المحسنين وترسلها الى المجاهدين العرب في فلسطين، وقد قامت باستصدار فتاوي دينية من علماء الدين، مع نداءات إلى العالم الاسلامي، تدعوهم فيها إلى الجهاد، والدفاع عـن المقدسات الإسلامية. وقد سافرت والسيدين سعيد الحاج ثابت وعيسى طـه المحامي إلى النجف الأشرف، واجتمعنا بالعلماء ورجال الدين فيها، وأوضحنا لهم الأخطار المحيقة بفلسطين والبلاد العربية، ومقدسات المسلمين الدينية، في كل أقطارهم، نظراً لمطامـع اليهود ومطامحهم، التي لا تقف عند حـد، وحصلنـا من البارزين منهم كالمغفور له الشيخ محمد الحسيني آل كاشف الغطاء وغيره، فتاوى ونداءات إلى المسلمين في شتى أقطارهم، تلزمهم بالجهاد، وبذل

الأموال والأنفس في سبيل إنقاذ فلسطين من رجس الصهاينة المجرمين ، وكذلك فعل علماء بغداد ، فكان لذلك أحسن الأثر في إقبال الناس على التبرع بالمال ، والاهتمام بهذه القضية .

حركة الحاج عبد الواحد الحاج سكر

لم تنقطع صلتي بالمرحوم أبو التمن بعد تجميد نشاط الحزب الوطني ، بالرغم من انصرافي إلى العمل في نادي المثنى ، وانقطاعي عن الاشتغال في السياسة الداخلية، واشتراك المرحوم أبو التمن في بعض النشاطات السياسية شبه السرية. وكنت أتردد على مكتبه التجاري ، فنتبادل الرأي ، فيما يجد من الأحداث والشؤون السياسية ، وفي ذات مرة ، وقبل قيام الحاج عبد الواحد بحركته المعروفة سنة ١٩٣٥ في الفرات الأوسط ، قال لي إن هناك مشاورات تجري بين بعض الساسة المعارضين ، لتكوين كتلة سياسية ، لمقاومة سياسة الحكومة ، وقد دعيت للاشتراك فيها ، فما رأيك ؟ فقلت : إنني لا أرى أن تبدلاً جد في الأوضاع ، التي حملتنا على اعتزال السياسة ، وتجميد أعمال الحزب الوطني ، ثم ان الأشخاص الذين ذكرتموهم – وقد ذكر أسماء بعض زعماء حزب الإخاء الوطني – هم أنفسهم الذين جربنا التعاون معهم في الماضي ، وقاسينا ما قاسينا من جراء ذلك ، فكيف نعود ثانية إلى التعاون وإياهم ؟ كما أن سياسة السلطات الحاكمة ، هي هي لم تتغير ، ولم تتبدل ، تجاه الأحزاب والمنظمات السياسية . قال : «ليس القصد من هذا التكتل ، تأليف حزب سياسي ، وإنما اتباع أساليب أخرى لمقاومة السلطة » ، وذكر كيف أنه كان حاضراً أحد الاجتماعات ، التي ضمت بعض الشخصيات السياسية ، وبعض كبار شيوخ القبائل ، ومنهم الحاج عبدالواحد الحاج سكر ، وجرى الحديث عن الوسيلة ، التي يمكن بها إزالة الحكومة عن دست الحكم ، وفرض حكومة وطنية على الجهات العليا ، فانبرى الحاج عبدالواحد مخاطباً الهاشمي وقال : نحن لها يا باشا ، فقال الهاشمي : فهل أنت جاد فيما تقول ، فأجابه الحاج عبدالواحد ، سترى ما يكون . قلت

للمرحوم أبو التمن ، أما أنا فلا أطمئن إلى التعاون مـــع هؤلاء ، وانصرفت .
وبعد أيام قامت حركة الحاج عبدالواحد وأعوانه من شيوخ قبائـــل الفرات ، وأدت الحركة إلى سقوط وزارة المرحوم المدفعي ، ودعي المرحوم الهـــاشمي لتأليف الوزارة في آذار سنة ١٩٣٥ ، ووقع خلاف شديد بين رجال التكتل السياسي حول كيفية تأليف الوزارة ، أدّى إلى امتناع بعض أقطاب التكتل عن الاشتراك في الوزارة كالمرحوم أبو التمن ، والسيد حكمت سليمان ، والعمل على تأليف جبهة معارضة لوزارة المرحوم الهاشمي ، أدى نشاطها إلى قيام حركة الجيش الانقلابية ، بقيادة المرحوم بكر صدقي ضد وزارة الهاشمي ، وإسقاطها عن الحكم ، ومجيء وزارة السيد حكمت سليمان كما هو معروف .

الفصل السادس

في مهمة قومية

مهمتي في اليمن مع جميل المدفعي وسعيد ثابت

على عهد وزارة السيد حكمت سليمان ، زارني ذات يوم المرحوم السيد جميل المدفعي في داري ، وأبلغني بأنه قد كلف من قبل الحكومة، برئاسة وفد لزيارة اليمن ، ومفاوضة إمامها الملك يحي حميد الدين ، بشأن إدخال اليمن في معاهدة التعاون والدفاع المشترك ، التي كانت قد عقدت بين العراق وبين الحكومة السعودية ، وقد وقع الاختيار عليك ، وعلى السيد سعيد ثابت لعضوية الوفد . فاستمهلته للتفكير بالأمر وإعطائه الجواب في اليوم الثاني . وبعد تفكيري في الموضوع واستشارة بعض إخواني في نادي المثنى ، الذين نسبوا لي الموافقة على القيام بهذه المهمة ، باعتبارها مهمة قومية من صميم أهداف النادي القومية ، زرته في اليوم الثاني ، وأبلغته بموافقتي ثم اتصلنا بالمسؤولين في وزارة الخارجية، وتزودنا بالمعلومات والوثائق ، التي تتعلق بمهمتنا، والتي انتدبنا من أجلها، وتهيئنا للسفر .وقد رافقنا أحد موظفي وزارة الخارجية ، الذي سبق له ان زار اليمن قبلنا للتمهيد لهذه المهمة ، وهو المرحوم السيد عبدالله رشيد ، الحجازي الأصل،

كسكرتير للوفد ، وبعض المرافقين الآخرين . وأخذنا معنا طاقماً من أباريق القهوة مع مستلزماتها من صنع الصابئة ، لتقديمه الى إمام اليمن . وسافرنا في أوائل شهر نيسان ١٩٣٧ . وقد طرنا إلى دمشق ، ومنها إلى القدس ، حيث بتنا ليلتنا فيها ، وزرنا المسجد الأقصى ، وأعدنا الزيارة للحاج امين الحسيني مفتي فلسطين ، ورئيس الهيئة العربية العليا ، في مقره قرب المسجد . وجلسنا في الطابق العلوي من المقر ، حيث كنا نطل على حائط المبكى وهو بقايا سور هيكل سليمان كما يدّعي اليهود . وشاهدنا اليهود بأزيائهم المختلفة ، وقد وقفوا أفراداً وجماعات تجاه هذا الحائط ، وبأيديهم بعض الكتب والكراريس ، يقرأون فيها ، ويرتلونها بنبرات عبرانية خاصة ، وهم يبكون ويتضرعون ، ويشيرون بأناملهم إلى الحائط وكأنهم يخاطبونه . وقد سألت الحاج أمين عما إذا كان اجتماعهم ومواقفهم هذه خاصة أو عيد من أعيادهم يصادف هذا اليوم ، فقال : « لا ، إن هذا دأبهم في كل الأيام ، وفي ساعات الليل والنهار ، إنهم يتبركون بهذا الحائط ، لأنه رمز دولتهم وسلطانهم في فلسطين ، كما يزعمون ، وهم يجددون العهد أمامه على استخلاصه من أيدي غاصبيه ، وإعادة بناء الهيكل ، كما كان على عهد سليمان » .

سفرنا إلى القاهرة واجتماعنا بنوري السعيد

ثم سافرنا الى اللد ، ومنها ركبنا القطار إلى القاهرة ، ونزلنا في فندق (كونتننتال) ، وزارنا في الفندق بعض رجالات مصر ، ومن جملة من زارنا نوري السعيد زيارة قصيرة ، ودعانا إلى تناول العشاء في « الذهبية » ، التي كان يقيم فيها ، وهي ملك علي باشا ، والد زوجة ابنه صباح ، وكانت راسية على بعد من شاطىء النيل ، فذهبنا إليها بواسطة زورق صغير تابع لها . وهي عبارة عن قصر فخم عائم وسط نهر النيل ، وقد توفرت فيه كل أسباب الراحة والمتعة . ولأثرياء مصر عدد كبير من هذه (الذهبيات) في نهر النيل . وعندما كنا على مائدة العشاء سألني نوري السعيد أثناء الحديث عن الوضع في العراق ، وعن

السيد عبد النبي الدهوي وعن شغله ومهنته، فقلت له إنه أحد التجار والمزارعين في الكاظمية . ثم قال ومحمد باقر أبو التمن من هو ، وما شغله وعمله ، وكان قد انتخب نائباً ، فأجبته إنه ابن عم الحاج جعفر أبو التمن ، ويشتغل في البيع والشراء . قال لا بأس ولكن هل سبق لهما الاشتغال بالسياسة والقضايا العامة ؟ وكان السيد الدهوي قد صاهر آل أبي التمن من عهد قريب ، وخرج نائباً عن بغداد . فأدركت من أسئلته هذه ، أنه يريد التعريض بالمرحوم أبو التمن ، والانتخابات التي أجرتها وزارة السيد حكمت سليمان ، وتأثرها بالقرابات والمحسوبيات ، كما أنه يريد بذلك أن يستفزني ، لأني لم انتخب نائباً في المجلس الذي انبثق عن هذه الانتخابات . قلت لا أدري ما إذا كانا يشتغلان في السياسة أولاً ، ولكن متى كان اختيار النواب للمجالس النيابية في الماضي مشروطاً بالاشتغال في السياسية والقضايا العامة . فقد درج المسؤولون في كل الانتخابات التي جرت للمجالس النيابية ، أن يحشروا فيها من كل صنف من أصناف الناس ، ما عدا المشتغلين في السياسة والقضايا العامة . فامتعض من جوابي هذا وغيّر مجرى الحديث .

ثم تركنا القاهرة بعد أن أقمنا فيها ستة أيام بانتظار الباخرة ، التي تقلنا إلى جدة . وتوجهنا إلى بور سعيد ، ومنها أقلتنا باخرة صغيرة ، من شركة البواخر الخديوية إلى مصوع ، ميناء (ارتيريا) وانزلتنا فيه . وكان علينا أن نقضي يومين بانتظار باخرة أخرى ، لتقلنا إلى جدة . وكان الجو في مصوع حاراً رطباً خانقاً ، وقد وضعنا عفشنا في ناحية من الميناء، ووقفنا إلى جانبه في حيرة كيف وأين نقضي هذين اليومين . وذهب مرافقنا السيد عبدالله رشيد ، ليتحرى لنا عن فندق ، أو منزل ننزل فيه ، فرجع وقال لا يوجد أيّ شاغر في الفنادق ، لأن الجيش الإيطالي ، يشغل كل الفنادق . وكانت إيطاليا قد خرجت من عهد قريب من حربها مع الحبشة ، وكانت قواتها لا تزال موجودة في أرتيريا ، قاعدة هجومها على الحبشة ، فبينما نحن كذلك ، إذ أقبل علينا ضابط إيطالي ، ومعه شخصان من أرتيريا قدم أحدهما نفسه بأنه رئيس البلدية ، وهو مسلم يحسن

العربية كأحد أبنائها ، وقال لنا : إن الضابط موفد من قبل السلطة الايطالية ، لاستضافة الوفد ، فشكرناه وشكرنا حكومته على ذلـك ، ولم يكن بوسعنا إلا تلبية هذه الدعوة .

وجاءوا لنا بسيارتين ، ونقلونا الى فندق فخم مريح ، يقع شمالي مصوع على لسان داخل في البحر ، وقد شغله كبار الضباط الايطاليين . وقضينا ليلتنا فيه، وفي الصباح جاءنا ضابط آخر ، ومعه ترجمان ، وقال لنـا : ترى الحكومة الايطالية أن تقضوا ليلتكم الثانية في أسمرة ، التي هي أحسن مناخاً من مصوع ، فشكرناه على ذلك، وانتقلنا الى أسمرة، واجتزنا الطريق إليها صعدا بين الهضاب العالية ، والغابات الكثيفة . وأسمرة هذه حاضرة (ارتيريا) وتقع على ارتفـاع عالٍ عن سطح البحر ، ومناخها لطيف منعش ، وجوها رائق ، وقد أنزلونا في فندق فخم مريح . وتجولنا في المدينة، وكان الحي الأوربي فيها عامراً وعصرياً، وكأنه قطعة من أوربا ، بينما كانت الأحياء الوطنية مؤلفة من مجاميع من أكواخ القش ، وتبدو على سكانها آثار البؤس والشقاء .

وفي اليوم الثاني ، قفلنا عائدين الى مصوع ، حيث أقلتنا باخرة إيطالية الى جدة . وكان في توديعنا بعض وجوه مصوع وشبابها ، وهم يتكلمون العربيـة بطلاقة . وعلمنا أن جالية عربية كبيرة ، تعيش في أرتيريا ، وخاصة في مينـاء مصوع ؛ وهم من اليمانيين والحضارمـة . وأكثريـة سكان أرتيريا من المسلمين . وكانت مستعمرة إيطالية ، وبعـد الحرب العالمية الثانية ، ضمت الى الحبشة . وأقلعت بنا الباخرة الى جدة ، وعند وصولنا إليهـا استقبلنا استقبالاً رسمياً من قبل رجال الحكومة ، وأعضاء السفارة العراقية . وفي اليوم الثـاني توجهنا الى مكة المكرمة ، وقمنـا بواجب العمرة والمراسيم الأخرى ، ونزلنا في ضيافـة الحكومة في فندق اتخذ داراً للضيافة ؛ فزارنا أركان الحكومـة السعودية ، ثم حدد لنـا موعد لمقابلة الملك عبد العزيز السعود في اليوم الثاني . وحين ذهبنـا لمقابلته رحب بنا ترحيباً حاراً ، وكان البهو الذي يجلس فيه واسعاً جداً ، وقد تصدره هو وحده ، والى جانبي البهو ، وبعيداً عن الملك قليلاً ، كان يجلس عدد

من أمراء البيت السعودي ، حيث عرفنا بهم قائلا : هؤلاء كلهم من أبناء وأحفاد عبد الرحمن السعود . وقد جلسوا صامتين كأن على رؤوسهم الطير ، وأخذ يتكلم بما يناسب المقام ، حول ضرورة اتفاق العرب والمسلمين وتعاونهم . وتكلم عن اليمن وإمامها ، وعن الخلاف الذي وقع بينهما ، وأنحى باللائمة على الإمام ، وعلى سياسته ، التي أدت الى الحرب بينهما ، وكيف أنه راعى مصلحة العرب العامة ، فسحب قواته من اليمن حرصاً على وحدة الكلمة ، والصف العربي ، ورحب بالمهمة التي جئنا من أجلها ، ورجا لنا التوفيق في إنجازها ، فأجبناه بما يناسب المقام ، ثم استأذنا بالانصراف ، فودعنا ماشياً بضعة خطوات .

على مائدة الملك في مكة المكرمة

دعانا في اليوم الثاني لتناول العشاء على مائدته ، وقد حضر عدد من الأمراء ، وبعض أركان الحكومة ، فجرى حديث فلسطين ، فقال ما مضمونه إن العرب يملكون أقطاراً شاسعة واسعة ، وقد حباها الله بخيرات كثيرة وفيرة ، وما فلسطين إلا قطرة من هذا البحر العربي ، وما عسى أن تضيرهم ، وفي استطاعة العرب متى شاءوا أن يطردوا اليهود منها . فعلقت على كلامه هذا قائلا : ولكن فلسطين تضم أولى القبلتين ، وثالث الحرمين الشريفين ، وهي من أقدس مقدسات المسلمين ، ثم إن مطامع اليهود لا تقتصر على هذه البقعة من فلسطين ، ولكنها تمتد الى سائر البلاد العربية الأخرى ، وما فلسطين إلا نقطة انطلاق لهم الى غيرها من أقطار العرب. عندما سمع كلامي هذا استدرك ، وغيّر مجرى الحديث ، وقال : نعم نحن نعرف مطامع اليهود في البلاد العربية ، وعلى العرب في مختلف أقطارهم أن يهبوا للدفاع عن فلسطين ، لعدم تمكين اليهود من الاستيلاء عليها ، وأنا مستعد أن افتديها بنفسي ، وأولادي ، وبكل ما أملك .
فعجبت لهذا التحول السريع منه في المجلس الواحد .

في قصر الشيخ عبدالله السليمان وزير مالية السعودية

ودعانا الشيخ عبدالله السليمان ، وكان بمثابة وزير ماليـــة السعودية في ذلك العهد ، وموضع ثقة الملك واعتماده ، الى تناول الشاي في حديقة قصره . وممـــا لفت نظري أن الشيخ المذكور ، الذي هو من النجديين والوهـابيين ، أخرج من جيبه علبة السكاير الفضية ، ، وقدم لنـــا منها السكاير ، وتناول واحدة لنفسه ، وأخذ يدخنها بينما يعتبر الدخان من المحرمات الممنوعـــة في السعودية ، ويحظر استعماله كالكحول والمشروبات الروحية ، ويعاقب عليه عقاباً شديداً . وجماعة الأمر بالمعروف ، والنهي عـن المنكر ، تطوف الأسواق والمجتمعات العامـــة ، وتنهال بعصيها على رأس من تراه يدخن (المخزي) ، كما يعبرون عنـــه هناك .

وعندما زرنا مدير الشرطة العام السيد مهدي العراقي الأصل والمنشأ في دائرته ، وطال جلوسنا بعض الوقت ، وأردت أن أدخن سيكارة ، وسألته عمـــا ، إذا كان هناك مانع من ذلك ، تبسم وقال : نحن هنا نوقع العقوبات على من يوجـد متلبساً بجريمة التدخين ، فكيف يصح لنا أن ندخن أمام المراجعين ، ولكن دعنا نغلق الباب ، وندخن سوية ، وأمر بسد الباب ، ومنع دخول المراجعين ، ودخنا سوية كما قال .

بيوت الرقيق والنخاسة في مكة المكرمة

رغبنا بمشاهدة بعض بيوت الرق والنخاسة ، بعد أن علمنا بوجودها بكثرة في مكة المكرمة ، فذهبت والمرحوم سعيد الحاج ثابت ، وبدلالة السيد عبد الله رشيد ، سكرتير الوفد الحجازي الأصل إلى بيت من تلك البيوت ، حيث يقـع في نهاية زقاق ضيق بعيد عن الأنظار . فاستقبلنا النخاس ورحب بنا ، وسألنا عن نوع الرقيق الذي نرغب فيه ، وعن الغاية من اقتنائه ، لأن لديه كل أنواع الرقيق ، فقلنا له أرنا ما عندك لنختار ما يروق لنا ، فأخـــذ ينادي العبيد من الجنسين الواحد بعد الآخر ويستعرضهم أمامنـــا ذهاباً وجيئة ، كما تستعرض

الدواب في أسواقها ، ويطري خصائصهم ومزاياهم ، ويذكر لنا ثمن كل واحد وواحدة منهم . وكانت الأثمان تتراوح بين الألف وبين الخمسمائة ريال سعودي أي ما يساوي بين المائة والخمسين ديناراً عراقياً ، مع العلم بأن الحكومة السعودية كانت قد أقرت الاتفاقية الدولية بحظر الاتجار بالرقيق . وأعلمنا السيد عبدالله رشيد بأن الحكومة السعودية تستفيد فائدة كبيرة من هذه التجارة ، وهي تشجعها في السر . وانصرفنا من بيت النخاسة متأثرين أشد التأثر للمناظر التي شهدناها .

من مكة المكرمة الى الحديدة

بعد انتهاء زيارتنا لمكة المكرمة ، غادرناها الى جدة حيث أقلتنا إحدى البواخر الى الحديدة . وعندما وصلناها رست بنا الباخرة بعيداً عن ميناء الحديدة ، لضحالة مياه الميناء ، وانتقلنا من الباخرة الى الميناء بواسطة أحد القوارب المعدة لهذه الغاية ، وكان في انتظارنا أمير الحديدة ، ورجال الحكومة ، وبعض وجوه البلد . كما كانت تصطف على رصيف الميناء ثلة من الحرس الإمامي أدت لنا التحية . ولاحظت أن على خدود بعض أفراد الحرس شيئاً من التورم أو الانتفاخ ، فسألت السيد عبدالله رشيد ، الذي سبق وزار اليمن قبلنا عن ذلك فقال : إنهم (مخزونون) أي أن في أفواههم « القات » الذي سيأتي وصفه في المحاضرة ، التي ألقيتها عن زيارتنا هذه ، وأثبتها في هذه المذكرات . ونزلنا في دار الضيافة ، في بناية تطل على الميناء ، وهي بناية ضخمة متينة من مخلفات العهد العثماني ، وأحسبها كانت مقر الحكومة العثمانية . أقمنا في الحديدة يومين إلى ان هيأت لنا أسباب السفر إلى صنعاء ، وقد كان الجو حاراً رطباً ، لا يختلف عن جو ومناخ مصوع وجدة إن لم يكن أكثر حرارة ووخامة ، حتى اني لاحظت أن فريقاً من سكان الحديدة ، كانوا يأتون بأسرتهم الخشبية مساء الى ساحل البحر ، وعلى المياه الساحلية الضحلة ، ليناموا ليلاً من شدة الحر . وكان الوقت أواخر شهر نيسان ، وغادرنا الحديدة إلى صنعاء .

الفصل السّابع

في اليَــمَن السَّعيــد

الطريق إلى صنعاء

وصلنا صنعاء بعد يومين وليلتين ، قضيناها في الطريق ، وتعرضنا خلالها لأنواع المصاعب والمخاطر ، وخاصة في الطرق الجبلية غير المعبدة تعبيداً كافياً ، وغير المبلطة طبعاً . وكانت السيارات التي تقلنا قديمة ، ونصف مستهلكة ، وكثيراً ما كان بعضها ، يتوقف عن السير لخلل يصيبه ، فتتوقف باقي السيارات بانتظار إصلاحه . وصادف أن تأخرت السيارات التي كانت تحمل عفشنا ، وبعض مرافقينا عن اللحاق بنا ، وكنا قد قطعنا ممراً جبلياً ضيقاً ، ووصلنا إلى قمة الجبل ، وكان قد أدركنا الليل فبقينا ننتظر على تلك القمة الموحشة المحاطة بغابات من الأشجار البرية ، حتى بعد منتصف الليل . وفي فترة انتظارنا جمع سائق السيارة بعض الأخشاب اليابسة ، وأوقد منها ناراً ، فلما سألناه عن السبب أجاب ، ليهتدي إليها المتخلفون من جماعتنا ، ولتنفير الحيوانات المفترسة عن التقرب منا ، لأن تلك المنطقة ، لا تخلو منها . وقد لحقت بنا السيارتان المتخلفتان ، بعد منتصف الليل ، وتابعنا السير حتى وصلنا إحدى القرى صباحاً ؛ فاسترحنا فيها قليلاً ، وتابعنا سفرنا إلى صنعاء ، ووصلناها قبل الظهر .

الوصول إلى صنعاء ومقابلة الإمام

وكان في استقبالنا أركان الحكومة اليمنية ، وثلة من الحرس لأداء التحية . وذهبنا إلى حيث أعدت لنا غرف في دار الضيافة ، وهي بناية كبيرة على شكل سراي من سرايات الحكومة العثمانية ، التي ألفناها في البلاد العثمانية . وتقع في حي (بئر الغرب) خارج سور صنعاء ، وقرب قاع اليهود . وزارنا في دار الضيافة الأمراء سيوف الإسلام ، والوزراء وأركان الحكومة . وفي اليوم الثالث استدعينا لمقابلة الإمام يحيى في قصره القريب من حي بئر الغرب ، وجلسنا بانتظار حضور الإمام ، لأن الإمام لا ينتظر عادة ضيوفه ، فيضطر أن يقوم لهم ، بل يأتي لمقابلتهم بعد انتظارهم له برهة من الوقت ، فتقدم أحد المرافقين ونادى جلالة الإمام ، فوقفنا ، وتقدمنا لمصافحته ، فرحب بنا ، وأخذ يسألنا عن راحتنا ، وعما إذا كانت سفرتنا مريحة ، وهل قام المسؤولون بتوفير أسباب الراحة لنا في هذه السفرة ، فشكرناه ، وشكرنا رجال حكومته ، على ما قاموا به من عناية ورعاية تجاهنا ، وهو يكرر بين حين وآخر (حيى الله من جانا – حيى الله من جانا) .

ثم بدأنا حديثنا عن المهمة ، التي انتدبنا من أجلها ، وهي إدخال اليمن في الاتفاق الثنائي ، المعقود بين العراق والحكومة السعودية كطرف ثالث ، فوجدنا الإمام متحفظاً بعض التحفظ في هذا الشأن ، وأخذ يسألنا ويناقشنا في بعض مواد الاتفاق ، وما ترمي إليه ؛ ونحن نشرح له ذلك ، ونوضح الفوائد ، التي سيجنيها اليمن من انضمامه الى هذه الاتفاقية من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية . وفي الختام قال لنا لقد عينت الوفد المفاوض من قبلنا ، وهو يتألف من الرئيس القاضي عبدالله العمري ، كبير وزراء الإمام ، والعضوين القاضي عبد الكريم المطهر سكرتير الإمام الخاص ، الذي هو بمثابة رئيس الديوان الملكي ، والسيد علي بن ابراهيم أمير الجيش ، والقاضي راغب وزير الخارجية ، وهو ممن تخلف من حكام اليمن الأتراك في صنعاء ، وقد أقام فيها ، واندمج في حياتها الاجتماعية ، وخدم الإمام ، وأخلص كل الإخلاص ، وتولى

وزارة الخارجية من عهد بعيد ، وهـو مستشاره الخاص في الشؤون الخارجية ، وقد صاهره بعض سيوف الإسلام ، إلا أنه مرض بمرض ألم به ، فلم يحضر مـع الوفد المفاوض أثناء المفاوضات . إلا أن الوفد كان يستشيره في بعض الأمور ، التي كانت تشكل عليه . وكلمة القاضي تطلق في اليمن كلقب لغـير الهاشميين ، الذين يلقبون فيها بكلمة السيد دون غيرهم ، ولا تعني مـا تعنيه عندنا من معنى القضاء .

حكم الإمام وسياسته في اليمن

وقد لاحظت على الإمام قوة شخصيته وحيويته ، وهو مربوع القامة ، يميل إلى القصر ، مكتنز الجسم ، حاد النظرات ، تبدو عليـه شدة الحذر واليقظة والتحفظ ، مع أنه قد جاوز السبعين من عمره . وكان مع ذلك قابضاً على زمام الأمور بيد من حديـد ، ولم يكن يحابي أو يتساهـل في التعرض لسياسته أو لسلطانه ، حتى مع أقرب ذوي قرباه . واتفق أن شك في سلوك ولديـه سيفي الإسلام إبراهيم وإسماعيل ، لاتصالهما ببعض الشبان ، الذين عـرفوا بنزعتهم الإصلاحية ، فزج بهما في السجن ، ولم تفد معه شفاعة إخوانهما ، وأهـل بيتهما للإفراج عنهما . وكانا رهيني السجن عندما كنا هنـاك ، وكلمنا بعض حاشية الإمام في أن نشفع لهما لدى الإمام ، لإطلاق سراحهما ، فلم يرجح المرحوم المدفعي ذلك ، وقال ليس من الصحيح ، أن نتدخل في شؤونه الخاصة . وأحـد هذين الأخوين سيف الإسلام إبراهيم ، هو الذي تآمر مع عبدالله ابن الوزير صهر الإمام سنة ١٩٤٨ ، والضابط العراقي جمال جميل ، على قتل الإمام واثنين من أبنائه . وعلى أثر فشل المؤامرة زج به في السجن ، ومات فيه في ظروف غامضة ، على عهد أخيه الإمام أحمد ، الذي قضى على المؤامرة ، وأعلن نفسه إماماً على اليمن .

ولم يكن في اليمن ما يسمى بوزارة المالية ، أو خزينة الدولة ، كما علمنـا ، بل هناك ما يسمى بيت المال . وليس هناك تمييز بـين أموال الملك وواردات أملاكه الخاصة ، وبين أموال الدولة ، فكلها تدخل بيت المال ، الذي هو تحت

تصرف الإمام ، ينفق منه ما يشاء على شؤون مملكته مع التقتير الشديد . فإن أكبر راتب من رواتب رجال حكومته ، لم يكن يتجاوز المائة ريال يماني ، أو ما يساوي عشرة دنانير عراقية . ويتقاضى الجندي المتطوع ستة ريالات شهرية ، مع منحه بعض التخصيصات من الطعام والخام ؛ وهو مكلف بطبخه وتحضيره بالاشتراك مع زملائه ، ومع ذلك فقد علمنا ان الانخراط في سلك الجندية ، لا يتيسر إلا بالشفاعات ، وتقديم الرشوات إلى المسؤولين ، بالنظر للبطالة المنتشرة في اليمن . ولا يختلف زي الجندي اليماني عن أزياء باقي الأهلين ، عدا الضباط الذين كانوا يرتدون البزات العسكرية بسماتها ونياشينها التركية ، وعلى رؤسهم (القلبق) التركي المعروف . ورأينا من بينهم شيوخاً قد جاوزوا الستين من أعمارهم ، بسيوفهم ولحام الطويلة ، وقيل إن أكثر هؤلاء ممن كانوا ضباطاً في الجيش العثماني ، وبقوا في اليمن بعد انسحابه منه ، خلال الحرب العالمية الأولى .

وقد جري استعراض للجيش المرابط في صنعاء يوم الجمعة ، حيث جرى التقليد على استعراضه في هذا اليوم من كل أسبوع ، بعد أداء صلاة الجمعة ، أمام الإمام ، وأركان حكومته . ودعينا لحضور هذا الاستعراض ، وجلسنا في بناية تطل على ساحة العرض ، ومر الجيش من أمامنا ، وكان مؤلفاً من فوجين بمدافعه القديمة ، التي لم يتجاوز عددها الآحاد ، ومنها ما صنع في اليمن من مادة النحاس الاصفر ، وكان الجنود حفاة الأقدام . عند حضور الإمام الى منصة الاستعراض وانصرافه ، كان راكباً عربة مكشوفة ، تجرها الخيول المطهمة ، وفي مقدمتها كان نفر من الحرس الخاص ، ويسمى في هذه الحالة (العنفقة) وهم يرقصون وبيدهم الجنبيات ، وهي الخناجر اليمنية ، رقصة الحرب يبارز بعضهم البعض ، وهم يسيرون ويهرولون أمام العربة ، فكان منظراً ممتعاً ، لم نشهد له مثيلاً ، من قبل ، أو من بعد .

الأطباء الأجانب في صنعاء ومهامهم السياسية

كان في صنعاء مستشفى واحد ، يشرف عليه ، ويعالج مرضاه طبيب إنكليزي واحد ، وطبيبان إيطاليان ، وبعض الأطباء السوريين . وعلمنا بأنه المستشفى الوحيد في لواء صنعاء كله، وهو لذلك يكاد لا يفي بمعالجة سوى أفراد العائلة المالكة والمحظوظين من أبناء هذا اللواء . وليس لعامة الشعب مجال للاستفادة منه ، إلا في القليل النادر ، ولا تصرف العقاقير والأدوية إلا بكميات محدودة ، وبأمر الإمام نفسه .

وعلمنا أن الطبيب الانكليزي والايطاليين ، يقومون تحت ستار الطبابة ، بمهام تجسسية وسياسية ، حيث يراقب بعضهم البعض الآخر ، كما يراقب ما يجد في سياسة الإمام في صلاته وعلاقاته الخارجية . حيث لم يكن يسمح للأجانب بالإقامة في اليمن ، وكان مقر الهيئات السياسية الأجنبية وممثلياتها في الحديدة . وكان التنافس عندئذ شديداً بين انكلترا وايطاليا على اليمن ، وكان كل من هاتين الدولتين يحاول فرض نفوذه عليها لا سيما بعد أن احتلت إيطاليا بلاد الحبشة المقابلة لليمن ، والتي لا يفصلها عنها سوى مضيق باب المندب ، وتوسع نفوذها في البحر الأحمر وكانت بريطانيا تحرض على إقصاء نفوذ إيطاليا عن اليمن ، التي تجاور محمياتها ومستعمرتها في عدن ومضيق باب المندب ، لأهميته وخطورته الاستراتيجية .

مغادرتنا صنعاء واليمن وتوديعنا للإمام

حدد لنا يوم السفر ، بعد أن أنجزنا مهمتنا ، ووقعنا المعاهدة غب مكوثنا في صنعاء اثني عشر يوماً ، ودعينا لتناول طعام الغداء قبل يوم سفرنا، على مائدة الإمام ، في قصره في الروضة ، شمال صنعاء . وكان السيد عبدالله بن الوزير قد سبقنا ، والتقى بنا في الطريق ، فأخذ يساير سيارتنا على ظهر جواده . ووصلنا قصر الإمام وحضر المدعوون معنا من رجال الحكومة، وبعض علماء الدين ،

وتناولنا الطعام ، وجلسنا في المفرج وهو إيوان مكشوف الواجهة ، لا يــكاد يخلو منه بيت من بيوت اليمن . وتبسط الإمام في أحاديثه عن اليمن وتاريخها ، وعن الأحداث التي مرت بها قبل وخلال الحرب العالمية الأولى وبعدها . وقبيل انصرافنا استشهد ببيت من معلقة النابغة الذبياني (لا مرحباً بغد ولا أهلاً بــه إن كان توديع الأحبة في غدٍ) فأجبته على التو ، (قالوا الرحيــل فما شككت بأنها روحي من الدنيا تريد رحيلا) فسر بجوابي ، ثم استأذنا ، وودعناه ، ومما لفت نظري ، انه لم يقم لنا ، بل ودعنا وصافحنا وهو جالس ، وقال لنا أحد الإخوان الســوريين هناك ، إن الإمام لا يقوم لأحد مهما جل شأنه ، لا في حالة استقباله ، ولا في حــالة توديعه . وغادرنا صنعاء ، وودعنـــا توديعاً رسمياً ، وسلكنا في عودتنا الى الحديـــدة ، نفس الطريق الذي سلكناه في ذهابنا إلى صنعاء. واقلتنا من الحديدة باخرة إنكليزية الى جدة .

أنموذج من عجرفة الانكليز

كانت الحكومة اليمانية قد احتجزت هذه الباخرة الانكليزية ، وأخرتهـــا عن موعد سفرها يومين ، بانتظار سفرنا فيها ، وكان هذا التأخير قد أغاظ ربان الباخرة ، فلم تكد تبتعد الباخرة عـن الحديدة سوى بضعة كيلومترات ، حتى جاءنا بعض نوتيتها ، واضطرونا بكل خشونة لإخـــلاء مقصورتين من المقاصير الأربعة ، التي خصصت لنا في الباخرة ، بحجة أنها تعود ن لربابنة الباخرة . والأكثر قحة وصلفاً من ذلك ، ان ربان الباخرة أخذ يطلق النار من بندقيـــة صيد كان يحملها ، واستمر في ذلك حتى في ساعات الليـــل ، بقصد إزعـاجنا والإساءة إلينا . وعند وصولنا إلى جدة نقلنا للمسؤولين فيها ما لقيناه من سوء المعاملة من لدن ذلك الربان الانكليزي ، فوعدونا باتخاذ ما يلزم تجاهه ، لأنــه كثير التردد على ميناء الحديــدة . وانتقلنا من تلك الباخرة الى باخرة أخرى ، بعد بقائنا في جدة يومين . وعجبنا للفرق الكبير بين شراسة هـــذا الربان الانكليزي وفظاظته ، وبـــين لطف ربان الباخرة الايطالية ونوتيته ، وحسن

ضيافتهم ، ودماثة أخلاقهم ، بالاضافة الى مـا لقيناه من السلطات الايطالية في مصوع وأسمرة من ترحيب ، وحسن ضيافـة ، وإن كنا ندرك كل الإدراك أن ذلك كان لدوافع سياسية . ويبدو أن الانـكليز قد بلغ بهم الغرور والعجرفة في ذلك العهد بحيث لم يعودوا يعتدون حتى بالمجاملات الدبلوماسية، وهم يعلمون بأن الوفد وفد رسمي ، ويضم بين أعضائه رئيس وزراء سابق، وشخصيات محترمة. وقد شاهدوا التوديع الرسمي الحافل، الذي جرى للوفد من قبـل الحكومـة اليمانية .

تغيير زيي القديم بالزي الحديث

بحكم نشأتي ، وأسوة بباقي أبناء أسرتي، التي تجمع بين مهنة التجارة والمسلك الديني ، وعدم سلوكي مسلك التوظيف في الوظائف الحكومية ، كنت أحتفظ بزيي الأهلي التقليدي ، المتكون من (الجبة) أو العباءة العربية والعمة التي يعتم بها عادة طبقة التجار في العراق . وكان الكثيرون من إخواني وأصدقـائي ينسبون لي تغيير هذا الزي بالزي الحديث مجاراة لمقتضيات التطور ، ولأن الغالبية العظمى من أقراني وزملائي في المنظمات المختلفة ، التي أسهم فيها ، كانوا يتزيون بالزي الحديث ، وحتى أولئك الذين كانوا إلى عهد قريب يتزيون بالزي القديم ، سبق وبدلوه بالزي الحديث . غير أني كنت أستصعب ذلك ، بعد أن اعتدت على الزي القديم ، مدة ٣٧ عاماً . وعندما أزمعت السفر إلى اليمن عضواً في الوفد ، رأى بعض إخواني ضرورة تغيير زيي انسجاماً مع باقي أعضاء الوفد، ولأن ذلك الزي غير مـألوف في البلدان ، التي سنمر بهـا ، والأوساط التي سنغشاها خـلال سفرنا . فاستجبت لرغبتهم ، وبدلت زيي في دمشق ، أول مراحل سفرنا ، على أن أعود الى ارتداء ملابسي القديمة ثانية ، بعد عودتنا من اليمن . ولما حاولت بعد عودتنا إلى دمشق أن ارتدي تلك الملابس ألحّ عليّ المرحوم المدفعي ، بعدم العودة إلى ذلك الزي ، الذي كما قال : لم يعد يـلائم الظروف الراهنة ، مما اضطرني أن أدخل بغداد بالزي الحديث . وقـد كانت

مفاجئة لمستقبلينا من الإخوان والأهل والأقرباء . ومنذ ذلك الحين بقيت أرتدي الزي الحديث .

محاضرتي عن اليمن السعيدة

عندما عدنا من اليمن ، طلب مني إخواني في نادي المثنى ، أن أتحدث عن مشاهداتي وانطباعاتي عن اليمن . فألقيت هذه المحاضرة في اجتماع عام ، كان قد دعا إليه النادي في مقره العام ، ولم يكن بوسعي آنذاك أن أصف كل المشاهد ، أو أن أجلو كل الحقائق التي اطلعت عليها هناك ، نظراً لأني كنت في وفد رسمي ، وكنت مضطراً على أن أجامل الإمام وحكومته ، وأن لا أسيء إليه وإليها في قليل أو كثير . ومع ذلك فقد تضمنت محاضرتي هذه ، كثيراً من المعلومات ، التي استطعت الحصول عليها في تلك الفترة القصيرة ؛ وهذا نصها :

أحاديث عن اليمن الخضراء

« طلب الإخوان ، ومن حقهم ذلك ، أن أحاضرهم عن اليمن، القطر العربي الشقيق ، وأن أحدثهم عن شؤونه المختلفة . وأنتم تعلمون أن وفودنا إلى هذا القطر ، كان لمهمة خاصة ورسمية ، لم تسمح لنا بالبقاء طويلاً فيه ، كما لم يتسنَ لنا معها التجوال في سائر أنحائه . وكانت مهمتنا تشغل من أوقاتنا الشطر الأعظم ، ومع كل ذلك ، فقد حاولت جهدي أن أجمع أكثر ما يمكن من المعلومات ، وأن أتصيدها في كل فرصة ومناسبة ، سواء كان ذلك بالعيان والمشاهدة ، أو السؤال أو الاستفسار ، حتى اجتمع في مفكرتي وذاكرتي من المعلومات ما سألقيه على مسامعكم الكريمة ، ولا بد لي قبل ذلك من تمهيد موجز ، يلقي شيئاً من الضياء على حالة اليمن السياسية والاجتماعية العامة .

الكل منكم يعلم أن القطر اليماني ، كان أحد الأقطار التابعة للأمبراطورية

العثمانية البائدة ، والتي كانت سياستها في تلك الأقطار سياسة الإهمال المطلق ، خصوصاً ما كان منها بعيداً عن المركز . واليمن كما تعرفون تقـــع في أقصى حدود تلك الامبراطورية المترامية الأطراف ، فلم تنل أي نصيب من العناية في مختلف شؤونها ومرافقها الاجتماعية ، كما أنها لم تستفد من أدوار النهوض والتطور والتجديد ، التي كانت تمر بها البلاد التركية ومن جاورها من أجزاء الأمبراطورية القريبة من المركز ، بل بقيت محافظة على وضعها الراهن ، وحالتها التي ورثتهـا من قبل . فلما قام جلالة الإمام في وجه العثمانيين الغاصبين قومته المعلومـــة ، مطالباً باستقلال بلاده ، دامت الحروب الدامية بينه وبينهم سجالا مدة طويلة من الزمن ، حصل بنتيجتها على شكل من أشكال الاستقلال الداخلي ، اعترفت له به الحكومة العثمانية ، بعد أن أعياها أمر قهره والتغلب عليه . فـــلم تكد بلاده تتمتع بثمرة استقلالها ، حتى أعلنت الحرب العامـــة ، فأخذت تتجاذب جلالة الإمام التيارات المختلفة ، لتزج به في تلك الجزرة البشرية الهائلة ، بيـد أن جلالته بحزمه وبعد نظرة ، بقي محافظاً على توازنه ، فسلم هو وبـــلاده من سوء مغبة تلك الحرب الضروس .

وما إن ألقت تلك الحرب أوزارها ، حـــتى اغتنم الانكليز فرصة انسلاخ البلاد العربية عن الأمبراطورية العثمانية ، وبدأوا بدعواهم غير المشروعة بحماية بعض الأقسام الساحلية الجنوبية من اليمن ، والتي هي جزء لا يتجزء من البـلاد اليمانية ، ونشب الخلاف الشديد بينه وبينهم حتى أدىّ إلى التصادم بـــين قوى الطرفين غير مرة ، هذا فضلاً عـن الثورات الداخلية ، التي دبرت ضده لغايات سياسية . وصفوة القول أن جلالة الإمام ، لم يتفرغ في معظم أيام حكمه للقيام بالإصلاحات التي تتطلبها بلاده ، وما ان استتب له الأمر في السنوات الأخيرة ، حتى بدأ أعماله الإصلاحية التي سأشير إليها في كلمتي هذه ، ولا أخـال جلالته إلا مدركا ما منيت به بلاده للأسباب والعوامل التي ذكرتها آنفاً ، من التأخر في مضمار هذه الحياة ، وهو لا شك شاعر بالمراحل البعيدة ، التي يجب أن تقطعها بلاده لتكون في مصاف الأمم الأخرى .

سكان اليمن

تبلغ نفوس اليمن ما بين الخمسة إلى السبعة ملايين ، بما فيهم سكان عدن والمحميات التسع . وكلهم من العرب الأقحاح ، ومعظمهم من القحطانية . وليس في دمائهم أية شائبة من دم دخيل ، بما في ذلك سكان الحواضر والأرياف والبوادي . وهم جد متعصبين لعربيتهم ، ومتمسكين أشد التمسك بقبائلهم ومحتفظين بأنسابهم ، ولا يوجد بينهم أي دخيل ، الا القليل من العبيد ، ويسمونهم الأخدام . وكان أسلاف هؤلاء من المملوكين لأسيادهم من أصحاب الأراضي والمزارع ، وكانوا يستعملونهم في استثمارها ، وبقت من أنسالهم بقية مشتتة هنا وهناك ، وأكثرها في تهامة تعيش على فلاحة الأرض ، على حساب أصحابها ، وهم لا يختلطون بالعرب ، ولا يصاهرهم هؤلاء . ويوجد كذلك بعض الدخلاء المهاجرين في الحديدة ، وبعض مدن الساحل ، وعددهم قليل ، وهم لا يندمجون بالعرب لاحتفاظ العرب بأنسابهم .

وأهم قبائل اليمن هم بنو الحارث ، وهمدان ، وحاشد ، وبكيل ، وذو محمد ، وذو حسين ، وبنو ضبيان ، وبنو مروان ، وأرحب وخولان ومجيدة وغيرهم . وجل هذه القبائل مستوطنة ، ويتعاطى أفرادها الزراعة وتربية المواشي ، وليس في اليمن قبائل رحالة .

ويختلف سكان تهامة ، وهي القسم الساحلي من اليمن ، عن سكان الجبال اختلافاً بيناً في جميع مناحي الحياة ، كاختلاف طبيعة الأرض والجو والمناخ . فبيوت سكان تهامة الريفية ، معمولة من القش ، وهي مخروطية الشكل ، تشبه بيوت الريف في السودان ، وهي مشتتة هنا وهناك ، بينما نرى بيوت الريف في القسم الجبلي مبنية بالأحجار السميكة المنحوتة من الجبال بأشكال مربعة ، وهي على الأكثر مجتمعة إلى بعضها قرى في عرض الجبال ، ويميل التهاميون الى التخفيف في اللباس لشدة الحر ووخامة الهواء ، ويكتفون من اللباس على الغالب ، وفي أوقات عملهم ، بوزرة يتزرون بها . ويلبس رجالهم ونساؤهم البرانيط المصنوعة من قش القمح والشعير ، لتقيهم أشعة الشمس

المحرقة ، وهي كبيرة الحجم ، وتكاد تقوم مقام المظلة في وقاية القسم الأعلى من الجسم .

أما الجبليون ، فنظراً لشدة البرد عندهم ، فيرتدون الملابس الكثيرة والفضفاضة ، ذات الأكمام الواسعة الطويلة . ويكاد يكون لبس العمامة عاماً وشائعاً في كل طبقاتهم . ويميل الفلاحون إلى اختيار اللون الأسود والأزرق في ملابسهم وعمائمهم ، وكذلك نساؤهم . وتشيع عادة استعمال المظلات الافرنجية بين مختلف طبقاتهم من فلاحين ورعاة . وتميل أجسام التهاميين إلى القصر والترهّل ، وألوانهم إلى الصفرة ، وملامحهم إلى الفتور ، بينما نجد أجسام الجبليين أميل إلى الطول ، وأقرب إلى التناسق في الأعضاء . وهم سمر الألوان ، دُعج العيون ، واسعو الأحداق ، سود الشعور ، مرهفو الملامح ، مع طراوة لينة في شعورهم وبشراتهم ، وبالجملة فابن الجبل يستجمع كل صفات العربي الأول ومزاياه .

واليماني على وجه العموم محتفظ بطبيعته ، شديد الحذر ، مرهف الحس ، حاد الذهن ، كما أنه يتحلى بالصبر والجلد ، فترى العامل أو الفلاح حيث رأيته مقبلاً على شأنه دؤوباً في عمله ، تبدو على سيماه دلائل الرضى والقناعة ، وخفة الروح والمرح ، أما شجاعته وبسالته فتفوق حد الوصف . ويعتبر الجندي اليماني من أشجع جنود العالم ، فقد أظهر بحروبه مع الأتراك من ضروب البطولة والبسالة ، ما يعد من خوارق العادات ، ولو عني به العناية الكافية ، لأصبح بحق من مفاخر الجزيرة العربية ومن أعظم حراسها .

الحالة الزراعية

من المعلوم ان اليمن قطر زراعي قبل كل شيء ، وقد حباه الله بتربة هي من أخصب ترب العالم ، وهو أكثر الأقطار العربية استفادة من الرياح الموسمية ، والأمطار لا تنقطع فيه طول السنة ، وعلى استعداد لإنتاج مختلف المزروعات .

ففي تهامة التي يشبه مناخها من حيث الحرارة والوخامة مناخ جهات العراق الجنوبية ، تصلح زراعة النخيل بأنواعه المختلفة ، ومثلها سائر الغلال ، وفي

سفوح الجبال القريبة من تهامة حيث يعتدل الهواء ، تصلح زراعة البرتقال والنارنج والليمون بنوعيه ، وان كان اليمانيون لم يستفيدوا من زراعة هذه الأنواع . وأما القسم الجبلي حيث يشتد البرد وتكثر الأمطار ، وبروق الجو ، ويسفر وجه الشمس ، فتصلح زراعة البن والقطن وسائر الحبوب ، كما تصلح زراعة سائر الفواكه كالأعناب والموز والتفاح والمشمش والجوز واللوز . وتصلح كذلك زراعة التبغ والتنباك في بعض جهات اليمن. وقد رأينا من حاصلاته في أسواق الحديدة وصنعاء غير أنه لا يزرع بكثرة، ولم يعنَ به العناية اللازمة.

طرق الري

في اليمن أربع طرق لري الأراضي : الأمطار وهي تسقط بغزارة في القسم الجبلي ، فتروي المزروعات المتدرجة في عرض الجبال ، والتي يعنى المزارعون في تنظيمها عناية عظيمة ، ثم السيول التي تتجمع من مياه الأمطار فتسيل بوفرة في بطون الأودية ، وهي لا تنقطع بانقطاع الأمطار ، بل تستمر بعدها لمدة طويلة ، فتسقي المزروعات في بطون الأودية ، سيما ما يحتاج منها إلى الري الكثير المنظم ، ثم « الغيول » ومفردها غيل ، وهي قنوات تتفاوت صغراً وكبراً ، وتنبع من الجبال ، فتوزع مياهها بين المزارع والبساتين ، وهي على الغالب مملوكة لأصحابها من السادة والأشراف والملاكين ؛ ويوجد في اليمن منها عدد غير قليل . ثم مياه الآبار التي يستقونها بواسطة الإبل والبقر ، وأكثر ما يستعملون هذه الواسطة لري البساتين والخضر التي تحتاج إلى الري المنظم . وقد علمت ممن له خبرة بالزراعة ، وطرق الري ، أن هناك عدداً من الوديان التي تجري فيها السيول الجارفة في موسم الأمطار ، فتمر بتهامة ، وتتسرب منها الى البحر بدون أن يستفاد منها الفائدة المطلوبة ، بينما يمكن خزن هذه المياه في الوديان المذكورة ، بسد بعض مضائقها بصورة فنية ، وبذلك يمكن إرواء أراضي تهامة حتى الساحل . وقديماً عرفت اليمن بعمل السدود والخزانات ، ولعل حكومة جلالة الإمام تلتفت إلى هذه الناحية المهمة فتعيرها اهتمامها .

الصناعة

عرفت بلاد اليمن من قديم الزمان ، بإتقانها الصناعات المختلفة ، ولا سيما صناعتي النسيج والسلاح ، فلقد كانت البرود اليمانية ، والسيوف اليمانية ، ووشي صنعاء ، تضرب بها الأمثال في الحسن والجودة . ولا يزال بعض اليمانيين يزاولون هذه الصناعة على الطريقة القديمة . وقد شاهدنا بعض منسوجاتهم اليدوية ، فرأيناها غاية في الجودة والإبداع ، غير أنها كثيرة الكلفة وغالية جداً . وتكاد المنسوجات اليابانية ، التي تغمر أسواق اليمن تقضي على البقية الباقية . وقد قلد اليابانيون المنسوجات الوطنية بألوانها ونقوشها ورتوشها ، وهي تباع بما يقارب العشر من قيمة المنسوجات الوطنية .

وقد هال جلالة الإمام ما رأى من بوار الصناعات الوطنية واندحارها ، أمام المصنوعات الأجنبية بصورة محزنة ، حتى توقفت حركة المناسج الوطنية ، وكثرت الأيدي العاطلة ، فاستقدم قبل سنة تقريباً إخصائياً مصرياً في صناعة النسيج ، هو الاستاذ عبدالقادر سليمان علام ، لإحياء هذه الصناعة على الطريقة الفنية الحديثة . وقام هذا بدوره بتأسيس « مكتب » لصناعة النسيج، في أفخم وأوسع بناية من بنايات العاصمة ، وجلب له الأجهزة والآلات المختلفة من الخارج ، وبدأ عمله بكل جد ونشاط . ولقد زرنا هذا المكتب وطفنا في صفوفه ومرافقه ، فأعجبنا بنظامه وحسن تنسيقه ، ونشاط الحركة فيه ، وكثرة منسوجاته المختلفة وجودة صنعها وإتقانها ، وأعجبنا كذلك بنباهة طلابه البالغ عددهم حوالي الخمسين ، واستعدادهم المدهش لتعلم الفن في أقصر وقت وأيسر جهد ، فأكبرنا في هذا الموظف المصري خبرته وكفاءته ، وروح الجد والإخلاص فيه ، وهو يقوم بما لا يقوم به عشرة من الموظفين . ولما كانت هذه الآلات تدار باليد ، وقد عملت لأجل التجربة فنجحت نجاحاً باهراً ، اقترح مدير المكتب جلب الأجهزة والآلات الميكانيكية الكبيرة التي تدار بالوقود ، فأجاب جلالة الإمام اقتراحه ، ورصد له مبلغاً كبيراً من المال ، فاستورد سبعة عشر جهازاً مختلفاً للنسيج . وقد رأينا الاستعداد قائماً على قدم

وساق ، في مكتب الصناعة لنصبها هناك، ونحن نأمل بفضل جهود هذا الرجل المخلص ، وتعضيد جلالة الإمام له، أن تزدهر هذه الصناعة في اليمن ، وتستعيد سابق مكانتها في التاريخ .

المعادن والمناجم

لم يتسنَ لي دراسة ما في اليمن من المعادن والمناجم دراسة وافية ، غير أن اليمانيين يدّعون أن معظم أنواع المعادن هو موجود في بلادهم ، كالذهب والفضة والنحاس والحديد والفحم ، كما يوجد الرصاص والكبريت في « شعب ذخر » قرب مأرب بكميات كبيرة . وتوجد في اليمن مملحتان عظيمتان الأولى في شمال الحديدة ، وهي تتألف من ثلاثة جبال متوازية من الملح المتبلور ، تدعى بجبال الصليف ، وملحها من أجود وأنقى أملاح العالم ، ولا يحتاج استغلالها الى كبير عناء ولا نفقة ، وهي لا تبعد عن البحر إلا بضع كيلومترات . وقد تقدمت غير واحدة من الشركات الأجنبية لاستغلالها ، فلم يرض جلالة الإمام بشروطها . وتوجد مملحة أخرى في الشرق الجنوبي من مأرب ، وهي جبل صافر ، وهو جبل عظيم من الملح النقي ، ويقع في مضارب قبيلة عبيدة القوية ، التي يقال ان نسبها يتصل بصافر الحميري ، وهي أكثر القبائل اليمانية بداوة ، وقد أباح جلالة الإمام لأفراد هذه القبيلة استغلال ملح صافر ، فهم ينقلونه من الجبل ويذهبون به الى المدن والقرى يقايضون به لوازمهم وحاجياتهم .

ويوجد العقيق في بلاد اليمن بكثرة ، وهو من الأحجار الكريمة ذات الخواص الكثيرة ، وتختلف ألوان هذه الأحجار اختلافاً عجيباً ، فمنها الأحمر القاني ، والأخضر الزبرجدي ، والأصفر السماوي ، والأبيض والأسود . ومنها ما هو مزيج من هذه الألوان أو بعضها . وترى على بعضها رسوم الطيور والحيوانات والأشجار المختلفة . وتجلب هذه الأحجار من جبل نقم والفراس ، وغيرها من الجبال القريبة من صنعاء ، ويبذل المتخصصون في صناعتها وإعدادها وصقلها جهداً كبيراً ، وهم يصعونها بأشكال هندسية مختلفة ، وتستعمل في

صناعة الحلى المختلفة : كالخواتم والأزرار والحلق ، وترصيع بعض الحلى وأدوات الزينة .

وكان لهذه الأحجار فيما مضى سوق رائجة ، ويصدر منها إلى الخارج الكميات الكثيرة ، ويعيش عليها من اليمانيين خلق كثير . وكان يصرف منها في أسواق مكة في مواسم الحج ، غير أن سوقها كسد في السنين الأخيرة لصدوف الناس عن التحلي والتختم بها .

الثقافة والمعارف

الثقافة في اليمن على وجه العموم دينية عربية ، أما المدارس الرسمية التي توجد في أكثر حواضر اليمن ، ففي مناهجها إلى جانب العلوم الدينية والعربية ، شيء من مبادىء العلوم العصرية . ويتولى وزارة المعارف سمو الأمير سيف الإسلام عبدالله ثالث أنجال جلالة الإمام ، وهو يعنى بشؤونها عناية خاصة . وفي صنعاء إدارة عامة للمعارف ، وفيها جماعة من الموظفين اليمانيين الأذكياء ، وهي تشرف على شؤون التعليم في أنحاء القطر كافة .

وقد زرنا المدرسة الوطنية المتوكلية في الحديدة ، وهي مدرسة ابتدائية ذات صف أولي ، وأربع صفوف ابتدائية . وقد أسست هذه المدرسة قبل عشر سنين ، وتدرس فيها مبادىء العلوم الدينية والعربية ، وشيء من التاريخ ، ودروس من الأخلاق والحساب والهندسة البسيطة والجغرافية بصورة مختصرة ، وبعض دروس الإنشاء والأشياء والرسم والأعمال اليدوية . وتدرس فيها مبادىء اللغة الفرنسية . والصف الرابع يعادل فيها الصف الثالث ابتدائي عندنا . ويدير هذه المدرسة رجل يدعى (الناظر) وهو عراقي الأصل ، يماني الثقافة والنشأة ، يدعى محمد خلوصي الحاج علي البغدادي ، وقد تخرج من المدرسة الرشيدية التي كانت في صنعاء على عهد الحكومة العثمانية . أما باقي المدرسين فمن متخرجي المدارس اليمانية ، وبعضهم من خريجي الصف المنتهي من المدرسة نفسها . وهيئة الطلاب والمدرسين في هذه المدرسة وغيرها ، لا تختلف

عن هيئة سائر السكان ، وحالتهم الصحية متأخرة نوعاً ما ، غير أنهم بالرغم من ذلـك خفيفو الحركة ، مرهفو الحس ، سريعو الانتباه ، تفرست ذلـك في ملامحهم ، وبريق أعينهم ، وأجوبتهم السريعة على بعض الأسئلة .

وقد اغتنمت فرصة تشرفنا بمقابلة حضرة سمو الأمير سيف الإسلام عبدالله، عندما زارنا بصحبة أخيه سمو الأمير سيف الاسلام الحسين ، قبل سفره لحضور حفلة التتويج في لندن ، ففاتحته في شأن المعارف في اليمن ، وعـدم استجماعها شرائط الرقي والتقدم ، لافتقار المدارس إلى المدرسين الاخصائيين الأكفـاء ، ولفتُ نظر سموه إلى وجوب إصلاح بعض المدارس الابتدائية ، وجعلها كافة ذات ست صفوف ، مع استقدام المدراء والمدرسين من الأقطار العربية الأخرى لإدارتها والتدريس فيها ، بحيث تعادل درجتها درجة أمثالها في البلاد الراقية ، ليصبح إيفاد متخرجيها إلى الخارج لإكمال تحصيلهم في الثانويات ودور المعلمين ، ثم يعودون وهم مؤهلون للقيام بمهمة الإدارة والتدريس ، فيكونون بذلـك نواة لبث الثقافة ، وتعميم المعارف في البلاد . فأظهر سموه اهتمامـاً بملحوظاتي هذه ، ووعدني خيراً بأخذها بنظر الأعتبار .

اليهود في صنعاء

يبلغ عدد اليهود في صنعاء حوالي العشرة آلاف نسمة ؛ وهم منعزلون عن العرب عزلة تامة ، ويسكنون في ضاحية من ضواحي صنعاء ، يقال لها – قـاع اليهود – زرنا هذا القاع مراراً عديدة ، وطفنا بأسواقه وأزقته ، فلم نجد فرقاً بارزاً بينه وبين الأحياء الأخرى في صنعاء ، سوى أن الدور في قاع اليهود أقل ضخامة ، وأصغر رقعة ، وأحقر منظراً ، مما هي في صنعاء ، وأزقتها ضيقـة وقذرة . كنا إذا طفنا في هذا القاع ، تبعنا من رجال اليهود ونسائهم وأطفالهم عدد كبير . وكنا حيث سرنا بين البيوت فتحت أمامنا النوافـذ ، وكشفت الستائر ، واستشرفت من خلالها الوجوه متطلعة الى موكب الغرباء .

يشتغل اليهود في صنعاء في التجارة والصناعة معـاً ، ويتعاطون كل المهن

الحقيرة ، التي يأنف من تعاطيها العرب كالخدمة في البيوت ، وجمع (السماد — الزبل) ونقله الى المزارع ، وتنظيف المراحيض والمجاري والمصارف . كما أنهم يتعاطون الربا ، وطريقة التسليف مع الزراع . فلقد علمنا أن جماعات كثيرة منهم ، تتجول بين القرى والأرياف والمضارب ، وتحمل معها مختلف الحاجيات، ولا سيما الخرازية على ظهر الحمير ، وتقايض بها المحصولات الزراعية وغيرها . ثم هم يسلفون المزارعين البسطاء على حاصلاتهم ، بما دون النصف من أثمانها . ويتمتع اليهود في صنعاء وغيرها من أنحاء اليمن بالحرية التامة في ممارسة شؤونهم الاجتماعية وطقوسهم الدينية ، فلهم في قاعهم كنائسهم ومدارسهم ومخيماتهم الخاصة ، وفيها ينشئون أولادهم النشأة اليهودية القومية .

وقد علمنا أنهم يعنون باللغة العبرية عناية خاصة ، وهي بعد لغة التخاطب فيما بينهم . وهم متعصبون لقوميتهم تعصباً متناهياً ، وقد تجلى لنا ذلك من خلال أحاديثهم ، فلم نكد نتصل بواحد منهم إلا وسألنا بكل لهفة عن عدد اليهود في العراق ، وعن مستواهم الاجتماعي ، وعما يزاولونه من الأعمال . وتبعنا عدد منهم ، ونحن مجتازون قاع اليهود إلى خارجه حيث ذهبنا للتنزه قبل المغرب ، وجلسنا على بعض المرتفعات نستنسم الأرواح الشذية، ونسرح الطرف بين تلك الرياض الغناء ، فسألت واحداً ممن تبعنا من اليهود في جملة ما سألت ما أنتم وما أصلكم ؟ فقال : « نحن يهود » فقلت : « قد علمت بأنكم من اليهود ، ولكن هل أن أصلكم من العرب » فقال : هازاً رأسه بلهجة المستغرب من هذا السؤال « إيه يعني عرب أقول لك نحن يهود ، يهود » . قال ذلك ، وأشاح بوجهه نحو إخوانه يغمزهم بطرفه .

هذا مع العلم بأن يهود اليمن على رواية نزيه بك المؤيد في رحلته عن الحاخام يحيى عيسى ، هاجروا إلى اليمن من أرض كنعان قبل أن يتشتت شملهم من القدس . وقد جاءوها عن طريق الشرقية ، وكان ذلك قبل الاسلام بزمن بعيد، فعاشوا في هذه البلاد أحسن العيشة ، وتنعموا بخيراتها مرعيين بعناية أئمتها وحكامها أتم العناية . ويعامل اليهود في اليمن معاملة أهل الذمة ، ويتمتعون

بكافة الحقوق التي ضمنتها لهم الشريعة الاسلامية ، فهم معفون من مختلف الرسوم والضرائب وتكاليف الدولة ، إلا ما فرضه الإسلام من أداء الجزيـــة ، وهي تساوي ريالين إماميين عن كل نسمة سنوياً سواء في ذلك الغني والفقير . ويبلغ الريال مائة فلساً عراقياً ، وهم بعد محميون في دمائهم وأموالهم وأعراضهم وكافة حقوقهم الحماية التامة . فقد يتساهل العربي في حق أخيه ، وقد يستبيح مـاله ، ولكن لا يخطر على باله أن يفعل ذلك مع الذمي ، لأنه داخل في ذمة العروبـة والإسلام .

أخذ اليهود يتسللون إلى فلسطين في السنوات الأخـيرة ، وبدأت الأموال والإعانات تتسرب معهم إلى أرض الميعاد ، فغاظ جلالة الإمام هــذا الجحود والكفران ، فمنع الهجرة ووضع الرقابة الشديدة عليهـــا ، وعلى الأموال التي تتسرب معها .

عادة استعمال القات

تنتشر عادة استعمال القات في أكثر مدن اليمن وقراها ، ويستعمله اليمانيون على اختلاف طبقاتهم .

والقات نبت يشبه بشكله أغصان الياسمين . وقد علمنا أنه جلب إلى اليمن من الحبشة ، جلبه إليها بعض طلاب العلم قبل حوالي الأربعين سنة ، وكان هؤلاء يستعملونه لتنبيه الفكر ومقاومة أثر النعاس ، فانتشر استعماله بين مختلف الطبقات . سألت عن خواصه وتأثيره بعض الأطباء فقالوا إن له تأثيراً سيئاً على الصحة العمومية ، ففيه قليل من مادة الأفيون، وقدر كبير من مادة الكوكائين . ونظراً لكثرة ما يشربون معه من الماء ، كثيراً ما يؤدي إلى توسع المعدة . ومن آثاره أن يولد الأرق الشديد ، ويقلل من شهية الأكل ، ويؤثر على صحة النسل . فقد بلغ من كثرة استعماله ورواجه أن أصبح بعض المزارعين يزرعونه مكان البن، وينفق الرجل منهم في سبيله أكثر إيراده اليومي، ويجتزيء من قوته وقوت عياله الشيء غير اليسير . أما طريقة استعماله فهي أن يتنـــاول الرجل ضغثاً

من هذا النبت ، ويأخذ بانتقاء الأوراق النضيرة الواحدة بعد الأخرى ، وبعد مضغها يخزنها وراء ماضغيه ،ثم يأخذ باستشفاف الماء البارد الجرعة بعد الجرعة ، ويستمر على ذلك الساعة والساعتين ، وأكثر ما يكون ذلك وقت العصر ، ثم يلفظ ما تبقى في فمه منه .

ولأدباء اليمن وشعرائها في امتداحه ، وبيان فوائده وخواصه مساجلات أدبية ، وأشعار رقيقة أذكر منها هذين البيتين :

أشبه ثغره والقات فيه وقد لانت لرقته القلوب
لآلىء قد نبتن على عقيق وبينهما زبرجدة تذوب

ويبدو لي أن مفكري اليمن ، بدأوا يشعرون بمضار استعمال هذا النبت وسوء أثره الاجتماعي . وقد كلمت بشأنه فخامة القاضي العمري ، رئيس الوزراء ، وشرحت له مضاره وسوء آثاره من نواحٍ عديدة . وفخامته وأن يكن قد أنكر بعضها ، لم ينكر البعض الآخر . وقال إنه سيفكر في الأمر ، ويدرسه من جميع نواحيه .

الأجانب في اليمن

ينفر اليمانيون من الأجانب نفرتهم من الأبالسة والشياطين ؛ فهم يسيئون الظن بهم وبأعمالهم ، ولا سبيل للأجنبي في الاتصال بهم والامتزاج معهم مطلقاً ، ولا يوجد في اليمن للأجانب إلا بضعة نفر منهم .

في صنعاء طبيبان إيطاليان ، وآخر انكليزي ، وهم يديرون المستشفى الملكي هناك . ويوجد ثلاثة أو أربعة أطباء آخرون في الحديدة وتعز . ويوجد غير هؤلاء عدد قليل في إدارة الشركات الأجنبية في الحديدة ، ومحظور على هذا النفر من الأجانب التدخل فيما لا يعنيه ، وأن يتعدى حدود وظيفته واختصاصه .

الموظفون العرب

بدأ جلالة الإمام يستعين بالموظفين العرب في بعض وظائف دولته، فاستقدم من سورية كلا من سعادة مصطفى باشا السهان وتحسين باشا الفقير لتنظيم قوى الجيش والعشائر، واستقدم أحد الأخصائيين لتنظيم مكتب الصنائع وإحياء صناعة النسيج، كما ذكرنا ذلك آنفاً، وآخر للترجمة في قلم وزارة الخارجية. وقد عقد جلالته مع هؤلاء عقوداً لمدد محدود وشروط معينة، وبذل لهم الرواتب الطيبة، كما أعد لكل منهم داراً مؤثثة، وخصص لكل واحد منهم جواداً وخادماً، وتجرى لهم الأرزاق من بيت المال. وقد رأيناهم جد مرتاحين إلى معاملة جلالته ورجال حكومته لهم. وعلمنا أن جلالته عازم على استقدام عدد أكبر من الموظفين العرب لإصلاح مختلف نواحي دولته، لأنه يدرك جيداً ضرورات العصر الحاضر، وما يقتضيه من التطور والتقدم مع الزمن.

حركة التصدير والشركات الأجنبية

أهم صادرات اليمن البن والجلود بكل أنواعها، والحناء وشيء من القطن والذرة والسمسم، ومنتوجات أخرى تأتي بالدرجة الثانية.

وأما الغلات الأخرى، فقلما تزيد عن حاجة السكان لكثرة نفوسهم، ونقص وسائط الاستثمار الزراعية وعدم انتظامها، ويتولى شراء هذه المنتوجات وتصديرها ثلاث شركات أجنبية، ينتمي مساهموها الى دول مختلفة، وبعض التجار الفرس والهنود والوطنيين. وتكاد هذه الشركات تحتكر التجارة وحركة التصدير، وتتحكم بالأسعار. وأما التجار اليهود فقلما يشتغلون في التصدير، وهم يديرون القسم الأعظم من تجارة الواردات شأنهم في أكثر البلاد الشرقية، لما في تجارة الواردات من الأرباح الوفيرة، ولأنها تحتمل التلاعب في الأسعار أكثر من غيرها.

وقد زارنا أحد تجار اليمن ووجهائها المعروف بالحاج علي يحيى، وهو

من الرجال العاملين ، ومن أصحاب الأملاك الكثيرة ، والمشاريع المتعددة ، ولدائرة أعماله فروع عديدة في الحديدة ومصوع وبورسودان ، يديرها بعض أولاده ووكلائه . وجرى بيننا وبينه حديث طويل عن حالة اليمن الاقتصادية العامة ، وعما يجب عمله من المشاريع ، فرأينا الرجل كثير الخبرة بالشؤون الاقتصادية ، وكثير التفكير بها ، وقد أخبرنا ان جماعة من التجار وأصحاب الأموال يفكرون في تأسيس شركة مساهمة ، تقوم بتصدير المنتوجات ، وهم يفكرون كذلك في شراء عدد من البواخر لتصدير المنتوجات ، وبذلك يتخلص اليمانيون من استبداد الشركات الأجنبية ، وتحكمها في مقدرات البلاد .

الآثار القديمة

لاغرو أن بلاد اليمن هي موطن العروبة الأول ، ومهد حضارتها القديمة . ولم تكن حضارتها التي ازدهرت على عهد التبابعة والسبئيين وغيرهم من الأقيال والأذواء من الحضارات المدخولة فيها ، أو الطارئة عليها ، وإنما هي عربية بحتة وخالصة ، نشأت في هذا القطر العربي قبل الفتح الاسلامي بزمن سحيق ، وقبل أن يجوس العرب خلال ممالك كسرى وقيصر ، فيتمثلوا حضارتها ، بل تدرجت في هذه البلاد بتدرج النمو العقلي والطبيعي بين أبنائه ، فهي بحق لسان صدق مبين عن قابلية الدماغ العربي على الإنشاء والابتكار ، ومبلغ استعداده للنهوض والتقدم . وفي كل بقعة من بقاع اليمن أثر ناطق لفضل العرب القديم ومجدهم التالد ، وفي كل ناحية من نواحي هذه الآثار الفنية آية مبينة من آيات النبوغ والابتكار . وحبذا اليوم الذي تبرز فيه تلك الآثار من مخابئها ، وتتجلى مزدهية أمام الأنظار تصفع الجاحدين لفضل العرب ، والمزدرين بخصائصهم ومزاياهم الجنسية ، أولئك الذين لا يروق لهم ، أن يروا مكرمة واحدة تخط للعرب على صفحة هذا الوجود ، فتستروا وراء الاسلام وهم من خصومه ، واتخذوا الدين مجنة وهم من ألد أعدائه ، أولئك هم الشعوبيون الذين كثيراً ما دسوا على العرب باسم الدين ، ووسموهم بالهمجية والوحشية تحت ستار الثناء على

الدين الذي أنقذهم .

وهل الإسلام إلا حسنة من حسنات العرب ؟ وهل تعاليمه إلا مثلهم العليا في الحياة ؟ أقول حبذا لو أميطت حجب الدهور والأجيال عن تلك المعالم والرسوم ، وحبذا لو كشف عما فيها من كنوز الآثار الثمينة ، التي لم تمسسها يد التنقيب ، إلا ما عثر عليه منها عرضاً واتفاقاً . ولقد زرنا المتحف اليماني ، وهو إحدى غرف دار الضيافة الكبيرة في صنعاء ، وقد خصصت هذه الغرفة للآثار من عهد قريب ، ونقل إليها ما كان مشتتاً هنا وهناك من الآثار النفيسة .

طفنا في هذه الغرفة ، واستعرضنا ما فيها من الآثار الثمينة ، فدهشنا لما رأيناه فيها من آيات الفن العربي البارزة في التماثيل المختلفة الأشكال والحجوم والمادة ، وفي الأدوات والأواني واللوازم البيتية ، وما فيها من الإبداع في الصنعة ، وفي الصفائح الرخامية الكثيرة المخطوطة بالأحرف الحميرية ، والحافلة بالمعلومات التاريخية الطريفة ، وأعظم ما استوقفنا ولفت أنظارنا تمثالان بشريان يمثلان رجلين مجردين واقفين بحجمها الطبيعي ، وهما غاية في الذوق الفني ودقة الصنعة ، وقد عملا من النحاس الأحمر بشكل مجوف ، وعلى صدر أحدهما أسطر من الكتابة الحميرية . وقد سلم أحدهما من العطب ، ولم يسلم الثاني ، وأظنه لم ينقل من مخبئه إلى غرفة الآثار بصورة فنية ، فتحطم واحتفظ بأجزائه .

إن نظرة واحدة الى هذين التمثالين ، وما أودع فيهما من آيات الفن والإبداع تكفي للدلالة على ما بلغته الحضارة والمدنية العربية من الرقي والازدهار ، في وقت كانت أمم العالم تتسكع في دياجير الجهل والضلال . ولقد استعرضت الآثار الفرعونية في مصر ، وما فيها من التماثيل الكثيرة ، فلم أرَ واحداً منها يضاهي بدقة صنعه وذوقه الفني هذين التمثالين ، كما أني شاهدت بعض التماثيل الحديثة في مصر ، فلم يعجبني منها ما أعجبني منهما .

ومثل هذه التماثيل وغيرها في اليمن الشيء الكثير ، وإذا كانت حكومة جلالة الإمام تحجم ، ونعم ما تصنع ، عن السماح لهيئات التنقيب الدولية لتزيح الستار عن هذه الآثار خوفاً عليها من الضياع ، فجميل بها أن تستعين ببعض

الإخصائيين العرب ، ليكشفوا الستار عن تلك الكنوز الثمينة ، وأن تحرص كل الحرص على صيانتها كما تفعل الأمم المعتزة بأمجاد الآباء والأجداد .

هذا واستميح إخواني العذر عما إذا كنت لم أوفِ الموضوع حقه ، ولم ألم بجميع أطرافه » .

المرحوم أبو التمن يعاتبني

وفي مساء اليوم الذي ألقيت فيه محاضرتي عن اليمن ، اتصل بي الدكتور صائب شوكت هاتفياً ، وقال لي إن الحاج محمد جعفر أبو التمن ، أبلغه بأنه سيزوره في داره ، ويرجو حضوري معه للمداولة في بعض الشؤون العامة . فذهبت إلى دار الدكتور ، وحضر المرحوم أبو التمن . وقد بدا عليه التأثر ، وأخذ يعاتبني على عدم ذكري للحكومة بكلمة شكر أو إطراء في المحاضرة التي ألقيتها في نادي المثنى . وكان المرحوم أبو التمن، وبعض زملائه في حكومة السيد حكمت سليمان حاضرين الاجتماع ، الذي ألقيت فيه كلمتي عن اليمن . وقال إن زملائي كذلك عاتبون عليكم لهذا السبب ، فاعتذرت له وأكدت له بأني لم أقصد مطلقاً الإساءة إلى الحكومة في إغفالي ذكرها ، ولكني لم أرَ موجباً لهذا الشكر . فإذا كان على قيامها وتصديها لتحقيق انضمام اليمن إلى الاتفاق الثنائي ، فذلك من أولى واجباتها القومية ، وإذا كان على انتدابنا نحن دون غيرنا للقيام بهذه المهمة ، فأعتقد أن استجابتنا لدعوة الحكومة لنا لإنجاز هذه المهمة ، وتجشمنا عناء السفرة الشاقة الطويلة والتي تعرضنا خلالها لكثير من المتاعب والمصاعب ، وحتى للمخاطر ، وإنجاز مهمتنا بكل نجاح ، يستوجب شكر الحكومة لنا . وقد حصل بيني وبين المرحوم أبو التمن شيء من البرود ، لم يلبث أن زال للصلات الأخوية المتينة ، التي كانت تربطنا ببعضنا .

الفصل الثامن

من وزارة المدفعي الرابعة الى ثورة مايس التحررية

وزارة المدفعي الرابعة وعضويتي في مجلس النواب

عندما عدنا من اليمن، في أوائل صيف ١٩٣٧ سافرت إلى لبنان للاصطياف فيها . وكان قد سبقني إليها المرحوم المدفعي . وفي مصيف (بحمدون) كنا نقضي أماسينا في أحد مقاهيها مع المرحوم المدفعي، وبعض الإخوان العراقيين. وتلقينا ذات مساء نبأ اغتيال المرحوم بكر صدقي . وفي اليوم الثاني على ما أذكر أسر إليّ المرحوم المدفعي ، بأنه تلقى برقية من بغداد ، تستدعيه للحضور إليها بالسرعة الممكنة . وقال لي أرى أن نسافر سوية ، فقد أحتاج إلى معاونتك ، خاصة وأن الصيف تقريباً قد انقضى . وكان ذلك في أواسط شهر آب فاعتذرت له ، وقلت له إني جئت متأخراً الى لبنان ، ولم أستوفِ نصيبي من الراحة والاستجمام . فسافر المدفعي الى بغداد ، وألف وزارته الرابعة . وبعد ذلك بمدة ، عدت الى بغداد ، وقد صادف ذلك حل المجلس النيابي ، والمباشرة بانتخابات المجلس الجديد ، فلم أتقدم بترشيح نفسي ، ولم أشترك في الانتخابات ، كما لم يفاتحني أحد من جانب الحكومة في ذلك . غير أن محلتي انتخبتني منتخباً ثانوياً عنها . وعندما اجتمع المنتخبون الثانويون في

قاعة سينما الحمراء لانتخاب النواب ، ذهبت مع من ذهب من الثانويين بقصد الاستطلاع الى سينما الحمراء ، فالتقى بي بعض الإخوان ، وهنئوني بالنيابة . فعجبت من ذلك إذ اني لم أرشح نفسي في هذه الانتخابات ، ولم يسبق أن فاتحني أحد مطلقاً بهذا الشأن ، وألقيت نظرة على ورقة الترشيح التي ناولني إياها أحدهم ، وإذا باسمي بين أسماء المرشحين .

وانتخبت أحد الأعضاء المشرفين على صندوق الانتخاب ، وبعد أن جرى إلقاء الأوراق من قبل الناخبين في الصندوق ، جرى فرز الأصوات ، بعد ورود نتائج انتخابات الأقضية التابعة لبغداد ، إذ فازت القائمة الحكومية بما يشبه الإجماع . وكان التفاوت بين أصوات كل نائب وآخر لا يتجاوز العشرة أصوات بين ما يقارب الأربعمائة صوت من أصوات الثانويين ، وقد أوردت هذه الملاحظات ، لأوضح كيف كانت تجري الانتخابات في تلك العهود .

في المجلس النيابي الجديد

ودخلت المجلس لأول مرة في حياتي السياسية ، وآليت على نفسي أن أقوم بما يترتب عليَّ من واجب دون أن أتأثر بصلاتي وعلاقاتي الشخصية . وبهذا الدافع عارضت بعض اللوائح والمشاريع التي عرضت على المجلس ، كما وافقت على بعضها الآخر في ضوء رأيي واجتهادي . وكانت هناك في داخل المجلس وفي خارجه بعض العناصر التي كانت تعارض سياسة المدفعي بدوافع حزبية وشخصية ، ولا سيما تلك التي مسها انقلاب المرحوم بكر صدقي ، والتي كانت موتورة من رجال ذلك الانقلاب ، وعلى رأسهم نوري السعيد ، الذي قتل صهره جعفر العسكري يوم الانقلاب ، ومن قبل القائمين به ؛ هذه العناصر التي كانت تصر على وجوب محاسبة رجال الانقلاب على ما قاموا به من أعمال . غير أن المرحوم المدفعي كان يأبى ذلك ، ويرى وجوب إسدال الستار على الماضي ، وعدم نبشه رعاية للمصلحة العامة ، وتنفيذاً للشروط التي اشترطها لقبوله مسؤولية الحكم في تلك الظروف .

قلت إني كنت أعارض بعض اللوائح القانونية في المجلس ، مع أني كنت أشجب بعض مواقف المعارضة المغرضة من قبل بعض النواب . وقدمت إلى اللجنة المالية لائحة تتعلق بفرض بعض الضرائب ، فرأيت فيها إجحافاً بحق دافع الضريبة من أبناء الشعب فعارضتها بجد وشدة، وحملت بعض أعضاء اللجنة الأخرى على معارضتها ، فضاق المرحوم إبراهيم كمال وزير المالية ذرعاً بهذه المعارضة ، التي عرقلت إقرار اللائحة ، وخرج محتجاً ، وراح يشكوني عند رئيس المجلس المرحوم مولود مخلص والمرحوم المدفعي ؛ فجاءاني الى اللجنة المالية ، وعاتباني على موقفي ، وقال لي المدفعي ما كنت أتوقع منك أن تقف من وزارتي هذا الموقف ، المعارض للإخوة والصداقة التي بيننا . فأجبته أود أن تعلموا بأني لم أقصد بمعارضتي الإساءة اليكم مطلقاً ، غير أني لم أقبل النيابة الا لكي أقوم بما أستطيع من خدمة في هذا المجلس حسب اجتهادي ، ولم أكن أرغب فيها ، ولم أسع اليها . وها أنا ذا مستعد للاستقالة من المجلس ، إذا كان وجودي فيه يضايقكم . فلاطفني وقال : « أنا لا أشك في حسن نيتكم ، ولكن هناك من يستغل هذه المعارضة لأغراضه الحزبية والسياسية » ، ورجاني بإن أقدر هذه الاعتبارات .

ثم بعد ذلك استقالت وزارة المرحوم المدفعي ، وخلفتها وزارة نوري السعيد في الحكم ، عن طريق ما يشبه الانقلاب العسكري ، حيث كان بعض ضباط الجيش ، قد أنذروا المدفعي بوجوب الاستقالة ، وفضل على جاري سياسته ، أن يتحاشى الاصطدام مع الجيش ، وانسحب من الحكم . وما إن عقد المجلس النيابي أول اجتماع له بعد تولي نوري السعيد الحكم ، حتى انبرى بعض النواب للتهجم على المدفعي ، وعلى وزارته. وكان في ذلك كثير من التجني، وعدم الإنصاف ، فقمت ورددت عليه، ودافعت عن المدفعي، وناقشت ما جاء في خطاب النائب المذكور من اتهامات للمدفعي ووزارته ، وكذلك فعل الشيخ باقر الشبيبي . وارفضّ الاجتماع . وفي الاجتماع الثاني للمجلس ارتقى منصة الرئاسة السيد صبحي الدفتري وزير العدلية ، وتلا على المجلس الإرادة الملكية

بحله ، وخرج النواب من قاعة الاجتماع .

وفي اليوم الثاني من حل المجلس زارني المرحومان المدفعي وإبراهيم كمال في داري، وشكراني على موقفي في الدفاع عن وزارة المدفعي، واعتذرا عما بدر منهما سابقاً من معاتبتي على بعض مواقفي في المجلس ، وقال هكذا تكون المواقف النبيلة ، لقد عارضتنا ونحن في الحكم ، ودافعت عنا عندما خرجنا منه . فقلت له لا محل للشكر مطلقاً لأني في معارضتي لم أكن أقصد الإساءة إليكم ، كما لم أكن أقصد بدفاعي إرضاءكم أو التقرب إليكم ، وإنما كنت مدفوعاً بدافع من ضميري وقناعتي .

مصرع الملك الغازي والظروف الغامضة التي أحاطت به

توج الملك غازي ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك فيصل الأول، وهو حينئذ في مطلع شبابه، ولم يكن قد درب ووجه توجيهاً تبعياً ذيلياً كما كان الشأن مع ابنه وخلفه الملك فيصل الثاني ، فنشأ لذلك متحرراً بعض التحرر، مستقل الرأي والإرادة ، ذا نزعة وطنية ملحوظة تجلت في بعض ميوله واتجاهاته السياسية . وقد حدث على عهده حادثان خطيران كانا السبب في نقمة الإنكليز وعميلهم الأول نوري السعيد عليه ، والتماس الوسائل للتخلص منه ، أحد هذين الحادثين الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي ضد وزارة المرحوم ياسين الهاشمي ، واتهام الملك غازي بالتواطؤ مع قادة الانقلاب لا سيما وأنه لم يتردد في تنفيذ مطاليبهم بإسناد الحكم إلى الذين رشحوهم له . وقد فجع نوري السعيد يوم الانقلاب بقتل صديقه الحميم وصهره جعفر العسكري جهراً وبأمر من زعيم الانقلاب بكر صدقي . والحادث الثاني هو تبني المرحوم الملك غازي لقضية ضم إمارة الكويت الى العراق ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه ، وتحمسه لذلك لدرجة أنه أسس إذاعة خاصة في قصره قصر الزهور لاستعمالها لبث الدعوة لهذا الضم . ولا يخفى ما في ذلك من مساس بمصالح الإنكليز في الصميم، وما فيه من تحدٍ صارخ لسياستهم الاستعمارية . ومما زاد في خطورة هذه

المبادرة من الملك غــازي لدى الإنكليز أنها اقترنت برغبة ملحــة من جانب الكويتيين أنفسهم للانضمام الى العراق ، وإيفـادهم الوفود الى العراق للمطالبـة بذلك،الأمر الذي أثار ثائرة الإنكليز على الملك غـازي ولم تجد معه كل نصائحهم وتحذيراتهم وحتى تهديداتهم للكف عن ذلك . أما ابن عمه عبد الإله ذو الطموح العارم الى السلطة والحكم ، والذي كان ينفس على ابن عمـه ظفره بعرش العراق وهو اللاجىء المقصي عن عرش ورثه عن أبيه وجده في الحجاز ، فكان يتحرق للوصول الى السلطة والحكم عن أي طريق وبأي ثمن كان . وهذا ما ركز الاتهام عليه بالتواطؤ مع الإنكليز ونوري السعيد بتدبير اغتيال الملك غـازي ، وتدبير حادث السيارة . لذلك فإنه لم يكد يعلن نبأ مصرع الملك غـازي بذلك الشكل المريب حتى اهتاج الرأي العراقي العام أشد الاهتياج متهماً الإنكليز بالتعاون مع نوري السعيد وعبد الإله بتدبير هذه المؤامرة . وقـد بلغ هياج الشعب مبلغاً أدى الى هجوم جموعه على دار القنصلية البريطانية في الموصل ، وقتـل القنصل البريطاني فيها .

إنتخاب الوصي على عرش العراق وموقف أعضاء مجلس الأمة

دعي مجلس الأمـة الى اجتماع طارىء لانتخاب وصي على الملك الطفل الذي نودي به ملكاً على العراق. وكان مجلس النواب قد حل عند تولـّي نوري السعيد الوزارة بعد السيد جميـل المدفعي . فدعي أعضاء المجلس المنحل الى الاجتماع مع الأعيان عملاً بأحكام الدستور في مثل هذه الحالة ، وحضرت الاجتماع لأني كنت نائباً في المجلس المذكور . وقـد نشطت الاتصالات بـين أعضاء المجلسين لترشيح الوصي .وكانت الحكومة وعلى رأسها نوري السعيد قد قررت ترشيح عبد الإله. وكانت كتلة المعارضة ترى ترشيح الأمير زيد لكبر سنه ونضوجه ومـا عرف عنه من هدوء وبعد عن الشرور . وكنت أنا أرى هذا الرأي ، لكن الأكثريـة الساحقة كالعادة انحازت الى جانب الحكومـة ، لا سيما وأن الانتخابات كانت على الأبواب. وكان التصويت علناً، وبذكر الأسماء. ولم تألُ الحكومة جهداً في

التأثير على الأعضاء لانتخاب عبد الإله باعتباره خـال الملك وأولى أفراد العائلة المالكة برعايته والحدب عليـه . وعندما تأكدنا من عزم الأكثرية الساحقة على انتخاب عبد الإله لم نر جدوى من التمسك برأينا وهكذا تم انتخاب عبـد الإله وصياً على عرش العراق . وكان عهد وصايته عهد شؤم ونحس على البلاد وأبنائها وعلى الملك القاصر الذي تولى الوصاية عليه وعلى عرشه. فقد تعمد عـــدم تنشئته نشأة وطنية وقومية، وترك أمر تربيته للحواضن الأجنبيات، ثم أرسله الى بعض المدارس الإنـكليزية في لندن ليعيش في أجوائهـــا الأرستقراطيـة عيشة العبث واللهو واللعب ، فنشأ عديم الشخصية فاقـد الإرادة وهذا ما كان يريده له عبد الإله ليستمر في سيطرته عليـــه عند ممارسته لسلطاته الدستورية وهكذا كان فإنه بقي المتنفذ والمسيطر على سياسة البلاط بعد انتهاء عهـد وصايته . ولم يكن الملك البائس سوى دميـــة من دمى البلاط لا حول له ولا قوة ، ولا رأي ولا إرادة . وكان كالببغاء يردد في المناسبات ما يلقنه ويوصى به إليه .

حركة مايس ١٩٤١ الوطنية وإغلاق نادي المثنى

عندما وقعت الحرب العالمية الثانية بين المانيا وبريطانيا وحلفائها ، كان الرأي العام العربي يتحرق حقداً وعداء ونقمة على بريطانيا لسياستها الاستعمارية الغاشمة في الأقطار العربية ، وخاصة في فلسطين ، حيث تمـــادت في سياستها ومسعاها لإنجاز وعد بلفور ، وتحقيق الوطن القومي لليهود ، ولم يقف في سبيل تنفيذ سياستها هذه ، ما قام به العرب في فلسطين وغيرهـا من البلاد العربية من ثورات وانتفاضات ، احتجاجاً على هذه السياسة ؛ حتى يئس العرب من حمـل الإنـكليز على تغيير سياستهم المعادية لهم في فلسطين وغيرها من البـلاد العربية . ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا وألمانيا ، وكانت المانيـــا تعادي اليهود عداء شديداً ، وتتهمهم بأنهم كانوا السبب في هزيمتها في الحرب العالميـة الأولى،لأنهم كانو قد قدموا لإعدائها كل ما لديهم من إمكانيات علمية وفنية ومالية وتجسسية ، وكانوا بمثابة الرتل الخامس لهم في بلاد ودول الاتفاق، مقابل منحهم

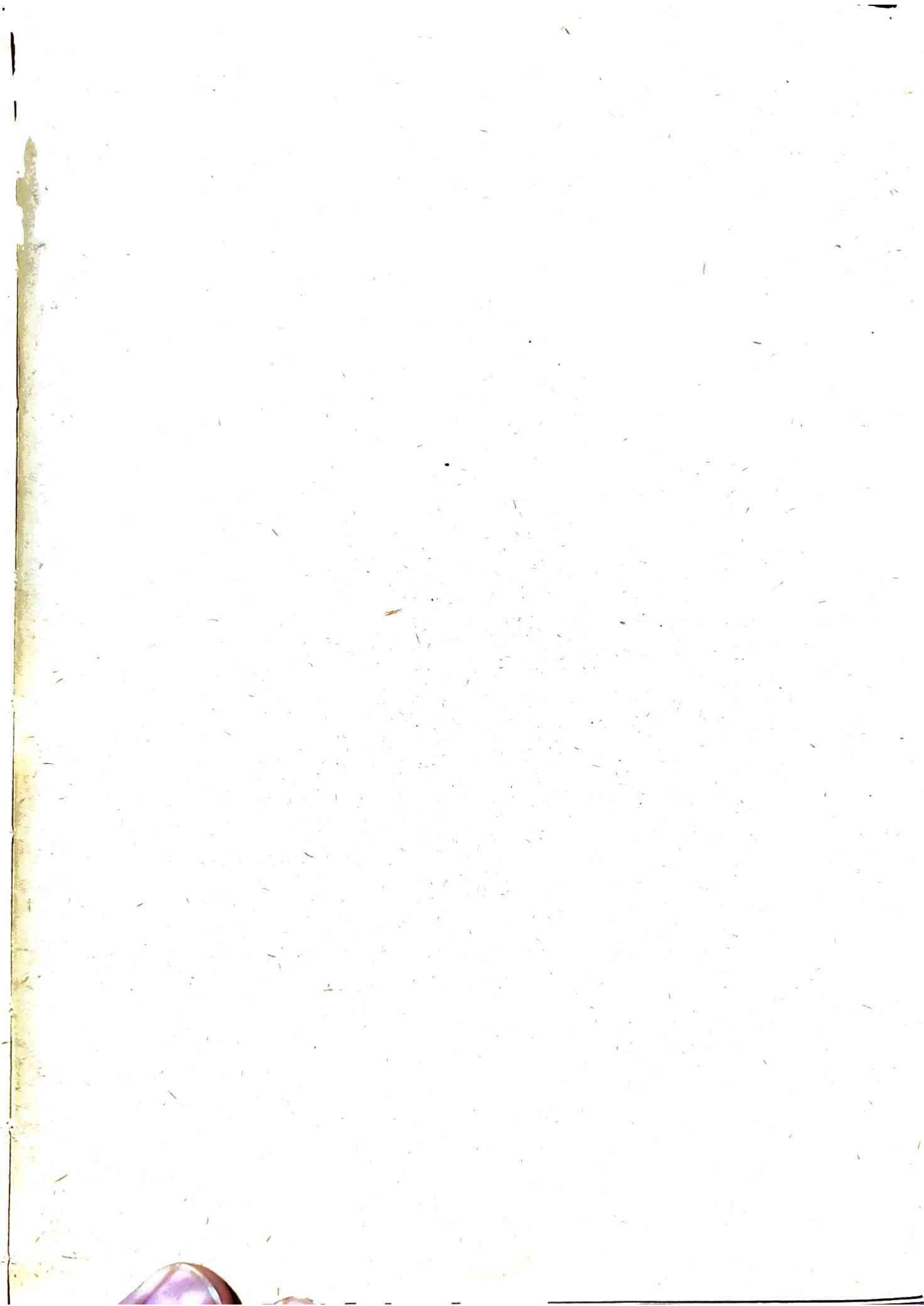
الوعد بإنشاء الوطن القومي على لسان بلفور .

لذلك فقد أيقن العرب ، بأن انتصار المانيا في تلك الحرب ، سيؤدي حتما الى القضاء على مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وسينسف ما حققته الصهيونية العالمية بمساعدة بريطانيا من إنجازات ومقومات هذا المشروع ، وسيتحقق حينئذ انتشال فلسطين من أنياب الصهيونية العالمية والاحتفاظ بعروبتها ، كما كانت منذ آلاف السنين . فاتجهت مشاعرهم وعواطفهم نحو ألمانيا ، وتمنوا لها الظفر والانتصار من صميم قلوبهم . وكانت جميع العناصر القومية والوطنية في العراق ، تشعر بهذا الشعور كما تشعر به البلاد العربية الأخرى ، ومن جملتهم ضباط الجيش الأحرار ، الذين كانوا يسيطرون على وحداتهم . ولما دخلت بريطانيا كما قلنا الحرب ، وكان على رأس الحكم في العراق آنئذ عميلهم المخلص نوري السعيد ، والى جانبه الوصي على عرش العراق عبد الإله اللذان أرادا أن يقف العراق الى جانب بريطانيا دونما قيد أو شرط ، وحتى في قضية فلسطين ، فقد وافقاها على تجميدها الى ما بعد انتهاء الحرب ، فوقف ضباط الجيش الأحرار في وجه نوري السعيد، وعارضوا سياسته هذه ، وأصروا على وجوب وقوف العراق من هذه الحرب موقفاً محايداً على الأقل . وحدث صراع شديد حول ما يجب أن يكون عليه موقف العراق من هذه الحرب بين الضباط الأحرار ومؤيديهم من العناصر الوطنية ، ونوري السعيد وعبدالإله ومن يشابههما من الساسة المحترفين ، أدّى الى تبدل عدة وزارات وتعاقبها على الحكم في مدة وجيزة ؛ الى أن فرض الجيش بقيادة عقدائه الأربعة المرحومين الذين كانوا يمثلون الضباط الأحرار الوزارة الكيلانية الرابعة ، بعد أن أحس هؤلاء الضباط بما بيت لهم من مؤامرة لتشتيت شملهم ، وتفريق جمعهم ، والقضاء على نفوذهم وسيطرتهم على الجيش والقوات المسلحة، ليخلو الجو للوصي ونوري السعيد ، للسير في ركاب الانكليز ، ودفع العراق وراء عجلتهم الحربية . حدث عندئذ ، ما حدث من هروب عبدالإله ونوري السعيد ، وبعض أركان الطبقة الحكمة الممالئة للإنكليز ،الى غير ذلك مما هو معروف لدى الجميع .

ولم تقف وزارة الكيلاني مع ذلك موقفاً من شأنه أن يعطي للإنكليز حجة أو مبرراً للتدخل المسلح من الناحية الدولية ، فقد أعلنت فور تسلمها زمام الحكم ، بأنها سوف لا تحيد عن تطبيق نصوص المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا .
وكان من بنود المعاهدة أن يسمح العراق بمرور القوات البريطانية من أراضيه في حالة قيام حرب بين بريطانيا وغيرها ، على أن يكون مرور هذه القوات على دفعات محدودة العدد ، وأن لا تدخل دفعة إلا بعد خروج الأخرى ، التي دخلت قبلها . ولكن بريطانيا لم تعد تثق بالحكومة التي جاءت الى دست الحكم بقوة الجيش ، وبدوافع وطنية وقومية خاصة بعد هرب عملائها .
أجل لم تكتف بريطانيا بما خولته لها المعاهدة من حقوق ، وعزمت على تصفية الوضع ، وإعادة عملائها الى دست الحكم ، وأخذت ترسل بقواتها الى العراق بأعداد كبيرة ، وأمرتها أن تفتح طريقها الى العراق بالقوة ، مخترقة بذلك نصوص المعاهدة صراحة . فوقع الاصطدام وأدى الى ما أدى اليه مما هو معروف ، ولا حاجة الى إيضاحه . وعندما استتب لها احتلال العراق ، وعاد عملاؤها الى قواعدهم ،وتسلموا أزمة الحكم ، أخذوا في مطاردة وملاحقة العناصر الوطنية والقومية ، سواء الذين اشتركو منهم في الحركة ، أو الذين لم يشتركوا ، لعلم بريطانيا ان هؤلاء جميعاً اعداؤها ومناهضو سياستها ، ولا تأمن جانبهم ، وهي تخوض غمار حرب ساحقة ، قد تقرر مصيرها ومصيرهم في آن واحد .
فاعتقلت عدداً من أعضاء نادي المثنى منهم السيدان محمد صديق شنشل ، والمرحوم يونس السبعاوي لما لعبه من دور كبير في حركة مايس الوطنية ، وصادرته بما فيه من آثاث ومحتويات ، وسلمته الى نادي إخوان الحرية ، الذي أسسته دوائر العلاقات والاستخبارات البريطانية .

القسم الثاني

عَود إلى الحيَاة الحِزبيَّة



تمهيد

الأحزاب التي قامت في العراق وعوامل نشوئها وانحلالها

لم يكن في العراق خلال فترة الاحتلال البريطاني ، وإلى ما بعد قيام الحكم المحلي أية أحزاب سياسية علنية ، وإنما كان العمل السياسي والكفاح الوطني قائماً على تجمع العناصر الوطنية والجماهير الشعبية ، والتفافها حول زعاماتها الدينية والوطنية ، التي تألفت وتضافرت جهودها ومساعيها في سبيل مقاومة الاحتلال الأجنبي ، وتحرير البلاد من نير العبودية والاستعمار ، والعمل على تحقيق الحرية والسيادة والاستقلال لأبنائها .

وبعد تأسيس ما سمي بالحكم الوطني ، وبنتيجة مراجعات ومطالبات ملحة من قبل بعض الزعماء الوطنيين ، أجازت السلطات القائمة حزبين سياسيين ، وذلك بعد المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق ؛ وهما الحزب الوطني العراقي بزعامة المغفور له الحاج محمد جعفر أبي التمن ، وقد ضمَّ هذا الحزب جل العناصر الوطنية المتطرفة ، وكان طابعه طابعاً وطنياً عاماً ، وتنحصر أهدافه بتحقيق الاستقلال التام الناجز والسيادة المطلقة للعراق ، ولا يرضى بالحلول الوسيطة أو مظاهر الاستقلال المزيفة . وكان هذا الحزب يتمتع بتأييد شعبي منقطع النظير ، وقد تحدثت عن تاريخ هذا الحزب في صفحات سابقة من هذه المذكرات ، وحزب النهضة العراقي الذي تزعمه المرحوم الحاج امين الجرجفجي ، وقد ضمَّ فريقاً من التجار والكسبة وغيرهم ، ولم تكن له قواعد شعبية واسعة . ومع أن

هذا الحزب قد سلك خلال فترة قيامه القصيرة مسلكاً وطنياً ، وناهض السياسة الاستعمارية والأوضاع الشاذة ، غير أن طابعه لم يكن وطنياً تماماً، بل كان يمثل قطاعاً خاصاً من الشعب العراقي . ولم تكن له جـذور وطنية سياسية عميقة ، لذلك فقـد تلاشى وتفرق رجاله ، ولم يستأنف عمله السياسي بعد أن حظرت عليه النشاط السلطات البريطانية مع الحزب الوطني،على اثر حادثة البلاد المعروفة التي أشرت إليها في حديثي عن الحزب الوطني .

وبعد وقف نشاط هذين الحزبين، تأسس الحزب الحر العراقي برئاسة المرحوم السيد محمود النقيب ، وهو حزب الفئة التي كانت تمـالىء الانكليز ، وتعمل على تنفيذ مخططهم الجديد لحكم العراق ، بعد قيام الثورة العراقية . وقد ضمّ هـذا الحزب معظم العنـاصر التي ناهضت الحركة الوطنية ، وناوأت الثورة العراقية ، وسايرت سياسة الانكليز ، وتحدت المشاعر الوطنية . وكان هذا الحزب مثار سخط الرأي العام ونقده ، وقد تلاشى وانتهت حياته بانتهاء مهمته التي حددها الانكليز في تلك المرحلة .

ثم ظهر على مسرح السياسة في الثلث الأخير من العشرينات حزبان برلمانيان ، هما حزب الشعب وكان زعيمه المرحوم ياسين الهاشمي ، وحزب التقدم بزعامة المرحوم عبد المحسن السعدون. ثم تأسس حزب برلماني ثالث بزعامة نوري السعيد، وقد ضم أعوانه ومؤيدي سياسته ؛ وكانت الغاية من تأسيسه إقرار معـاهدة ٣٠ حزيران من المجلس النيابي . وانتهت حيـاة هذا الحزب بانتهاء مهمته بإقرار المعاهدة ؛ ولم تكن لهذه الأحزاب قواعد شعبية أو مبادىء سياسية واجتماعية واضحـة . وكانت مناهجها أشبه ما تكون بمناهج الوزارات الروتينية . وكان عملها ونشاطها قاصراً على المجالس النيابية ، وأهدافها لا تعدو الوصول أو البقاء في دست الحكم ، وتنفيذ السياسات المرسومة عدا حزب الشعب الذي ضمّ بعض العناصر التي سبق واشتركت في الحركات الوطنية ، ووقفت إلى جانب زعيمها بعض المواقف المشرفة في معـارضة المشاريع الاستعمارية والمعاهدات الجائرة .

ولكن هذا الحزب وزعيمه بالذات ، كان إيجابيـاً ، ومنتهجاً سياسة الأمر

الواقع ، لذلك فهـو لا يسير بعيداً عن خط سياسة الحـكم العليا ، بحيث يؤدي ذلك به الى المواقف السلبية والابتعاد عن الحـكم .

وقد تلاشت هـــذه الأحزاب هي الأخرى قبل الثلاثينات ، وتفككت الروابط السياسية بين أعضائها ، لأنها لم تقم على قواعد شعبية أو عقائد ومبادىء سياسية واجتماعية واضحة ومحددة .

ثم بدأت في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات مرحلة جديدة في الحياة الحزبية باستئناف الحزب الوطني العراقي عمله السياسي ، وتأسيس حزب الإخاء الوطني بزعامة المرحوم ياسين الهاشمي . وقد أتيت على تاريخ هذين الحزبين ، وما قاما به من أعمال ونشاطات في مجال آخر من هذه المذكرات . ثم تأسس على أثر انقلاب بكر صدقي في سنة ١٩٣٦ حزب الإصلاح الشعبي باعتبـــار أنه حزب الحكومة ، وقد ضم الى جـــانب العناصر اليسارية المتطرفة الى حـد وصفها بالشيوعية ، عناصر يسارية معتدلة،وأخرى برجوازية وطنية.وحيث اتخذ هذا الحزب صفة الحزب الحاكم ، وكانت البـــلاد على أبواب انتخابات نيابية ، فقد انضم إليه الكثير من الانتهازيين وطلاب الكراسي والنيابات ، لذلـــك فإنه لم يكد ينشب الخلاف بين زعماء الانقلاب ، ويقع الانشقاق بين هيئة الوزارة ، ويستقيل الوزراء الذين يتزعمون الحزب من الحكم، حتى أصابه الوهن والضعف ، وراح الانتهازيون والوصوليون ينسحبون منه ، خاصة بعـد مقاومته ومطاردة أعضائه من قبل حكومة الانقلاب نفسها ، حتى آل أمره إلى الزوال ، بعـــد حياة جد قصيرة . وبانتهاء هذا الحزب سنة ١٩٣٧ ، انعدمت الحياة الحزبية في العراق ، واستمرت فترة انعدامها حتى سنة ١٩٤٦ ، حيث عاد النشاط الحزبي بتأسيس الأحزاب الخمسة على أثر بيـان الوصي على عرش العراق ، الذي سأشير إليه ، وإلى الأحزاب التي تأسست حين ذلك ، عند حديثي عن تأسيس حزب الاستقلال . وفي سنة ١٩٥٠ أسس المرحوم صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي ، بتشجيع من الوصي على عرش العراق ، ليوازن به قوة نوري السعيد . وقـد التحق بهذا الحزب شلة من رؤساء العشائر ، وبعض محترفي السياسة ، وأصحاب

المصالح المركزة . ولما أدرك نوري السعيد أن نفوذ صالح جبر أخذ يتزايد عن طريق هذا الحزب ، انبرى هو الآخر لتأسيس حزب أسماه حزب الاتحاد الدستوري ، جمع ما بقي من رؤساء العشائر وأعوانه من مرتزقة السياسة . وسرعان ما دب الشقاق والصراع بين الحزبين، والتنافس على الحكم والكراسي النيابية مما أدى الى تغلب نوري السعيد وحزبه ، على خصمه ومنافسه صالح جبر وحزبه ، باعتبار أن رصيده لدى أسياده الانكليز أقوى من غريمه . وقد حل الحِزْبان مع الأحزاب الأخرى سنة ١٩٥٢، على عهد وزارة نورالدين محمود.

دور الأحزاب الوطنية في قيادة الحركات التحررية

أعتقد أن كل منصف مؤمن بالمبادىء الديمقراطية ، متجرد من النزعات الدكتاتورية والنزوات الفردية، يعترف بما كان للأحزاب الوطنية من دور فعال في مناهضة الاستعمار والرجعية وفساد الحكم طوال مدة وجودها وممارستها لنشاطاتها السياسية ، سواء أكان ذلك في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان للحزب الوطني العراقي بزعامة المغفور له أبي التمن ، وجوده ومواقفه المشهودة في مكافحة الاستعمار والسائرين في ركابه من حكام البلاد، تلك المواقف والجهود التي لا أغالي إذا قلت أنها هي التي بلورت الشعور الوطني ونشرت الوعي السياسي بين أبناء الشعب ، ومهدت لكل الحركات الوطنية التي قام بها الشعب العراقي بعد ذلك . ولا أغالي أو أشتط في القول إذا قلت أيضاً أن كل الانتصارات والمكاسب التي حصل عليها الشعب العراقي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت بفضل كفاح الأحزاب الوطنية على اختلافها. وما وثبة كانون سنة ٤٨ وانتصار الشعب فيها على عاقدي معاهدة بورتسموث ، أو ما أعقبها من انتفاضات سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٦ ، إلا بنتيجة مساعي وجهود تلك الأحزاب الوطنية. ويمكن القول بأن الحكومات المتعاقبة في عهد قيام الأحزاب وممارسة نشاطها ، عجزت عن تنفيذ أي مشروع من المشاريع الاستعمارية ، لوقوف الأحزاب لها بالمرصاد ، ولم يتسنَ لتلك الحكومات تنفيذ مشاريعها

ومخططاتها تلك كحلف بغداد والمعاهدة الثنائية والاتحاد الهاشمي، إلا بعد حل الأحزاب وإغلاق مقراتها، وحظر نشاطها، الأمر الذي ألجأ الأحزاب الى أن تمارس النشاط السري. وأن تتكتل في جبهة وطنية، وأن تقوم بتنظيم شعبي واسع النطاق مهد لنجاح ثورة الجيش الباسل في ١٤ تموز حيث التحم الشعب والجيش فكان في ذلك الالتحام نجاح ثورة الشعب العراقي وتمزيقه لحلف بغداد وما تبعه من المعاهدة الثنائية والاتحاد الهاشمي. فالغض من دور الأحزاب الوطنية في مجال الكفاح الوطني، والتقليل من أهميتها في الحركات التحررية، لم يكن تجنياً على التاريخ وافتئاتاً على الحقيقة والواقع فحسب، بل فيه مجافاة للروح الديمقراطية، ونزوع الى الأساليب الدكتاتورية. إنني هنا لا أتحدث عن الأحزاب السرية المتطرفة وغير المجازة، التي لم يكن لها شيء يذكر في مجال النشاط السياسي قبل ثورة ١٤ تموز، سوى ما لمحت إليه في موضع آخر من هذه المذكرات، من استعانة الأحزاب الوطنية القائمة بها لمكافحة الاستعمار والطبقة الحاكمة في بعض الظروف. ولم يظهر نشاط هذه الأحزاب المتطرفة وتبرز فعالياتها إلا بعد أن لقيت تشجيعاً ومساندة من بعض قادة الثورة الذين انحرفوا بها عن أهدافها الأصلية، فراحت تعيث في الأرض فساداً وفوضوية. ولم يكن لها قبل ذلك أي مجال للعمل المشهود والنشاط المنظور، لوجود الأحزاب الوطنية والقومية، التي كانت تراقبها أشد المراقبة، وتسد أمامها طرق النمو والتوسع والجنوح لأعمال الشغب والتخريب.

الفصل التاسع

مولد حزب الاستقلال

في أواخر عام ١٩٤٥ ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة ، أذاع الوصي على عرش العراق عبد الإله بياناً على الشعب العراقي ، يعلن فيه عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة ، والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية ، والسير بسياسة البلاد على أسس ديمقراطية صحيحة ، مهيباً بأبناء البلاد والمشتغلين بالقضايا العامة ، أن ينتظموا في الحياة الحزبية ، وأن يمارسوا حقوقهم الدستورية والديمقراطية ، التي كفلها لهم الدستور . وذلك في حفلة الشاي ، التي أقامها للأعيان والنواب في بهو أمانة العاصمة في مساء يوم الخميس المصادف ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ . ومما جاء في هذا الخطاب :

« ... فاليوم وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافة الميادين ، بفوز الديموقراطية الساحق ، وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة ، التي تفتقر إلى حلول عادلة حاسمة ، ليتوطد السلام ، رأينا أنه قد آن الأوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة بوصفكم ممثلي الأمة ، والناطقين بلسانها ، جانباً من الماضي والحاضر ، مسجلين الأسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ، ثم نخلص من بعد ذلك إلى ما نراه حرياً بأن يؤخذ به ، ويعمل على تحقيقه ، في سبيل إعلاء شأن

هذه المملكة ، وإنهاض شعبها . فلقد اتضح بجلاء أن القاعدتين الركينتين اللتين لم يعتورهما أيّ طاريء هما :

أولاً — من حيث الكيان السياسي : إن المبدأ الذي أجمع عليه دوماً ، هو أن الدولة العراقية ملكية حرة مستقلة .

ثانياً — في ميـــدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة ، التي وضعها ساكن الجنان عمنـا الملك فيصل الأول ، باني كيان هذه المملكة. وقد دلت الحوادث المختلفة على بعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة . ولم نجد غـــير هاتين القاعدتين الراسختين خطة أو منهجاً متفقاً عليه بـــين الحكومات ، أو الهيئات السياسية الوطنيـة ، يكفل الإصلاح والتقدم المنشودين. ولما كانت العوامل الاقتصادية والتطورات السياسية والأحوال العامة ، تقضي بوضع مثل هـذه الخطة التي ترسم الخطوط الأساسية لميثاق هذه البلاد الوطني ، وسياستها القومية ، على نحو لا تختلف عليه الأحزاب والهيئات الوطنية السياسية ، إلاّ في نظراتها المتباينة إلى التفاصيل ، وطرائقهـا الخاصة بوسائل التنفيذ ، فقـــد انتهينا الى أنـه من الضروري أن نعرض عليكم الأركان القويمة لهذه السياسة القومية العامة ، وذلك حسبما أملتها مصلحة هـذه الأمة .

أولاً — الصيانة الاجتماعية : هي تستهدف إيجـــاد العمل للعاطلين ، ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين ، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي معقول للمعوزين ، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ، ممن لا مورد لهم ، وصيانـــة كرامة الفرد وحياته . وهذه مسألة — أي الصيانـــة الاجتماعية — تبلغ الغاية القصوى من الأهمية بالنسبة الى أي إصلاح حقيقي يراد تحقيقه .

ثانياً — العدل الاجتماعي : إن هـــذا العدل لن يتحقق بالأقوال بل بالأعمال والخطط الموجهة ، لينال كل عراقي أقصى ما يستحقه من حقوقه دونما انحراف ، فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعي المذهب ، وإنما ينبغي تضافر الجهود بإخلاص ، لإلغاء أيّ عامل من شأنه توليد هـذه الفوارق . ويجب توزيع مغانم

هذا البلد ومغارمه على أبنائه بعدل ، لئلا ينشأ الألم والحسرة في جهة ، والطغيان والجشع في جهـــة أخرى ، وبذلك يصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوصة البنيان ، تتعاون على إنهاض البلاد والذود عن حياضها .

ثالثاً – إعداد جيل من الخلف الصالح ، يتولى أعبـاء الحكم والمسؤوليات : فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافة عالية من شبابها ، لكن هـذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح ، الذي قوامه فسح المجال لأكبر عدد من ذلك الشباب ، للاضطلاع بمختلف المهـــام ، وتمكينه من تبوّء المنـــاصب الكبرى ، وممـــارسة المسؤوليات المتعددة ، وموالاتـــه بالتشجيع والإسناد بإخلاص ، ليتأهب للنهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات ، منفرداً عندمـــا تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة ... » ثم يخلص الى القول :

« هذه هي الأركان الأساسية للسياسة الوطنية ، التي لا غنى لأي حزب أو هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية ، التي تضعهـا مستهدفة خدمة البلاد وتحسين شؤونها . فإن الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية ، التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ، ستتقدم الى الأمـــة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات ، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده ، اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخـاصة الموضحة في منهاجه ، الذي سيكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ، ونال ثقتهم وتأييدهم . هذا وإن لائحة قانون الانتخابات الجديد، الذي يؤمل أن تنظروا فيها لتشرعوها في القريب ، ستيسر على الناخبين الإفصاح عـــن رغائبهم ، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهاً ديموقراطياً كاملاً . » .

هذه خلاصة ما رسمه عبد الإله لسياسة البلد ، فهو قـد وضع أسس السياسة الخارجة ، وربطها بعجلة بريطانيا الى الأبـــد ، ورسم السياسة الاقتصادية على أنها سياسة الإحسان الاجتماعي ، ومد المعونة الى العجزة وكبار السن ، ومن ثم ترك للأحزاب أن تتنافس فيما بينها على التفاصيل .

ويبدو أن الظروف العالميـــة آنذاك ، هي التي حملت الوصي المذكور على

اتخاذ هذا الإجراء ، وإصدار هـذا البيان ، تمشياً مع الدعايات الديموقراطية ، التي كان يرتكز عليها الحلفاء في حربهم مع الدكتاتوريات النازيـة والفاشية ، ولم يكن الوصي ولا الطبقة الحاكمة ، ولا متبوعوهم من الإنكليز جـادين في تنفيذ هـذه السياسة الجديدة ، التي أعلن عنهـا الوصي ، ولم نكن نحن ولا الساسة والعناصر الوطنية الأخرى التي بادرت الى تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية، واثقين من حسن نية القائمين في الحكم ، وجدّهم في انتهـاج السياسة التي أعلن عنهـا الوصي في بيانه آنف الذكر ، غير أننا وباقي زملائنا من رجـال الأحزاب الأخرى ، رأينـا من واجبنا انتهاز هذه الفرصة ، لتنظيم الحيـاة السياسية في البلاد ، وجمع صفوف العناصر الوطنية فيها ، ونشر الوعي السياسي والوطني بين أبناء الشعب ، وتكوين وزارة صالحـة لمعارضة الأوضاع الشاذة ، التي سادت البلاد ، والتي زادت سوءاً على سوء خـلال الحرب العالمية الثانيـة وبعدها ، ولإلقاء الحجة على القائمين في الحكم ، وفضح نواياهم السيئة ، وتعريـة سياستهم الخادعة المرائية .

وفي تلك الفترة اتصل بي عـدد من الأشخاص والجماعات المختلفة ، وكلموني بشأن التعاون معهم في تأسيس الأحزاب ، التي كانوا يحاولون تأليفهـا ، فكنت أعتذر عن ذلك لسببين : أولاً – أني كنت قد عزفت عن الأشغال في الحيـاة الحزبية ، منذ قرار الحزب الوطني بتجميد نشاطه ، للتجارب المريرة التي مر بها الحزب خلال حياته السياسية، التي دلت على صعوبة الاستمرار في العمل الحزبي، في ظل الأوضاع السياسية القائمة آنذاك . وثانياً – لأن من راجعني من هؤلاء ، هم من المخضرمين أو ممن تعاونوا مع بعض رجـال الطبقة الحاكمة ، أو ممن كانت لهم ميول أو اتصالات مع رجال هـذه الطبقة . وكنت لا أطمئن إلى الاشتغال والتعاون مع أمثال هؤلاء ، الذين لم يعتادوا الجـد في المعارضة ، ولم يتذوقوا مرارة الكفاح والجهـاد ، بالرغم من أن بينهم من كانت لي معه صلات صداقة .

ثم اتصل بي فريق من الشباب المثقف ، ممـن أسهموا في كثير من الحركات الوطنية ، وتمرسوا في أعمال الكفاح والنضال ، ولم تشب ماضيهم شائبة ؛ وقد

خرج قسم منهم تواً من السجون والمعتقلات لمواقفهم الوطنيـــة ، وطلبوا إليّ الاشتراك وإياهم في تأسيس حــزب وطني ، فاعتذرت إليهـــم في بادىء الأمر للسبب الأول الذي نوهت عنه آنفاً، فكرروا عليّ الطلب،فنزلت عند رغبتهم، لما أنست منهم من جد ورغبة ملحة في هذا الباب . واتفقت وإياهم على تأسيس حزب وطني قومي، يعمل في الحقل الوطني على استكمال سيادة البلاد واستقلالها وتحررها من كل نفوذ أجنبي ، ويدعو الى الإصلاح في مختلف نواحي الحيـاة ، على أسس ومبادىء تقدمية اشتراكية ، ويعمل على الصعيد القومي في سبيــل تحرير البلاد العربية ، التي لا تزال تئن تحت نــير الاستعمار ، ويسعى الى تحقيق امنية العرب الكبرى ، وأملهم المنشود في توحيد البـــلاد العربية ، التي جزأها الاستعمار وشتت شملها .

فكان ان تنادت الفئات السياسية المعارضة ، والعناصر الوطنية ، إلى تأليف عدد من الأحزاب فتقدمت ست جماعات بطلب تأسيس الأحزاب إلى حكومة السيد توفيـــق السويدي ، وإلى وزير داخليته المرحوم سعد صالح ، وهـــذه الجماعات هي: (١) حزب الاستقلال(٢) الحزب الوطني الديمقراطي (٣) حزب الأحرار (٤) حزب الشعب (٥) حزب الاتحـاد الوطني (٦) حزب التحرر ، فأجيزت خمسة من هذه الأحزاب ، ورفض طلب الحزب السادس ، وهو حزب التحرر ، بنــاء على ما تأكد لدى السلطات ، من أن هذه الجماعة تضم عناصر شيوعية معروفة .

أما (حزب الاستقلال) فكانت نواته الأولى كما قلت العنـــاصر الوطنية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والإنكليز، تلك العناصر من الشباب المثقف، التي خرج معظمها قبل عهد قريب من المنـافي والسجون والمتعقلات ، لمناهضتهم الاستعمار وعملائه والسائرين في ركابه من أبناء البـلاد ، حتى أن المرحوم السيد سعد صالح وزير الداخلية ، مع ما كان يتصف به من روح وطنية وصلابة سياسية ، بهت عندما قدمت له عريضة الطلب لتـــأسيس الحزب ، واطلع على أسماء المؤسسين ، فلم يتمالك نفسه من أن يقول ضاحكاً متلطفاً « الأحرى أن

يكون اسم حزبكم حزب السجناء والمعتقلين» فقلت له: وهل أحرى بالاشتغال في سياسة هذا البلد ، وفي الدفاع عن حقوقه ومقدراته من هؤلاء وأمثالهم ، ممن تمرسوا في الكفاح والجهاد في سبيل مصلحة بلادهم ؟ فراح يثني عليهم ، ويطري وطنيتهم ، ويشيد بمواقفهم ، غير أنه رجا ألا يكون في ذلك استفزاز للجهات العليا ، فيؤدي إلى رد فعل ، قد يعرقل الحياة الحزبية ، وهو كما قال حريص على نموها وتكاملها . ومع ذلك فقد وافق على إجازة الحزب (حزب الاستقلال) ، بعد ان استبعد من قائمة الهيئة المؤسسة ثلاثة أو أربعة أعضاء سرعان ما أعيدوا إلى الحزب فور الحصول على الإجازة الرسمية بتكوينه ، وأتذكر منهم فائق السامرائي وصديق شنشل .

وقد علمت بعد ذلك أن المرحوم السيد سعد صالح ، عوتب عتاباً شديداً من قبل المراجع العليا على موافقته على إجازة (حزب الاستقلال) بهيئته المؤسسة التي تقدمت بطلب التأسيس ، ولم يكن بالإمكان تلافي ذلك من قبل السلطات ، بعد أن أعلن عن إجازة الحزب مع الأحزاب الأخرى . ولهذا السبب أخذت مختلف الجهات ، التي تسيطر على سياسة البلاد وحكمها ، تنظر إلى (حزب الاستقلال) بعين الحذر والارتياب ، وتتوجس منه ومن نشاطه خيفة . ومن هنا أخذت تناصبه العداء ، وتعمل جهدها وبكل ما لديها من وسائل للحيلولة دون اتساع نطاق نفوذه ، لا سيما بعد أن أخذت معظم العناصر الوطنية المتحمسة ، والشباب المثقف تلتف حوله ، وصار ينمو بسرعة ، ويتكاثر المنتمون اليه بصوره مطردة ؛ وتألفت له الفروع في معظم الحواضر العراقية بصورة رسمية وغير رسمية ، وكان نفوذه بين مختلف طبقات الشعب وبين طلاب المدارس لا يعدله نفوذ آخر ، فكان كلما اشتد ساعده ، وقوي نفوده ، كلما زاد تنكر السلطات له ، وتضاعفت إجراءاتها لمقاومته .

ولم يكد الحزب يتقدم بطلب الإجازة الرسمية ، وفقاً لقانون الجمعيات ، وقبل أن تصدر الإجازة المذكورة جاءت لجنة تحري الحقائق الاميركية — البريطانية إلى بغداد ، فتقدمت بوصفي رئيساً للهيئة المؤسسة للحزب للإدلاء

بشهادتي حول قضية فلسطين ، التي كانت تحتل المكان الأول في سياسة الحزب العربية . وقد قدمت هذه الشهادة على شكل مذكرة في يوم الأحد المصادف ١٩٤٦/٣/١٧ وهذه هي :

حضرة رئيس لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية المحترم .

يتشرف مؤسسو حزب الاستقلال في بغداد ، بأن يتقدموا إليكم والى حضرات أعضاء لجنة التحقيق المحترمين، بإعلامكم بأن هذا الحزب المعبر عن رأي فريق كبير من القوميين ، لا يسعه – مع الاعتذار الشديد – الاعتراف بهذه اللجنة ، لأنه إذا كانت بريطانيا حاولت تبرير مداخلاتها في شؤون فلسطين عن طريق صك الانتداب – الذي رفضته الأمة العربية شعباً وحكومات في كل الأوقات – فإن إقحام أمريكا نفسها في قضية تمس العرب دون غيرهم، والتي يجب أن يكون رأيهم الوحيد والنهائي في كل حلولها، ليس له ما يبرره، حتى ولو كان من نوع المعاذير الواهية ، التي اتخذتها بريطانية ذريعة لتدخلها غير المشروع .

على أننا بالرغم من هذا التحفظ الشديد ، لا نرى ما يمنع من الإدلاء ، بهذه المعلومات ، التي قد تجد فيها اللجنة المحترمة ما ينيرها ، وما يعبر عن وجهة النظر العربية في هذه القضية ، التي أصبحت من القضايا القومية الحيوية للعرب عامة .

ولما كنتم قد اطلعتم على الشهادات التي أدلى بها رجال العرب ، ومؤسساتهم القومية ، فسوف لا نتعرض لتكرار ما سبق أن سمعتموه وقرأتموه، إذ يهمنا أن تطلعوا على وجهة نظر العراق في مشكلة فلسطين .

إن الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من النظام الأساسي لحزب الاستقلال ، تنص على أن (فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، ويجب أن تبقى عربية ، ومن أولى واجبات الحزب الرئيسية ، مكافحة الصهيونية ، ومقاومة الوطن القومي لليهود، ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها ، أو في أي قسم منها).

وإن الحزب في عنايته البالغة بفلسطين ، إنما يعبر عن رأي الأمة العربية جمعاء لا العراق وحده . ونوجز لكم فيما يلي أهم الأسباب التي حملت الحزب

والعراق بصورة عامة ، على أن يعنى هذه العناية بفلسطين .

١ - كانت فلسطين وما تزال جزءاً من الوطن العربي ، الذي تسكنه أمة واحدة ، لها لغة واحدة ، وثقافة واحدة ، وعادات وتقاليد واحدة ، ومصالح وآمال واحدة . وقد كانت هذه البلاد العربية مدة قرون ، تؤلف مثل هذه الوحدة ، وظلت كذلك حتى في أواخر الامبراطورية العثمانية ، فإنها احتفظت بوحدتها ، ولم تفصل بينها حدود دولية مصطنعة . وكان طراز إدارتها موحداً ، وقوانينها متشابهة ، لا فرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود ، وعليه إن العراقيين الذين تربطهم مع عرب فلسطين هذه الروابط القومية ، لا بد وأن يعتبروا هم وإخوانهم العرب في شتى الأقطار فلسطين جزء لا يتجزأ من وطنهم ، ويريدونها أن تبقى عربية . وقد اعترفت بريطانية نفسها بهذه المصالح ، فهي في كل مشاوراتها لم تغفل هذه الناحية ، بل دعت ممثلي الدول العربية الى تلك المشاورات كمؤتمر الطاولة المستديرة وغيره ، باعتبارهم معنيين بشؤون فلسطين ويهمهم أمرها .

٢ - إن يهود العراق قد تمتعوا مدة قرون بحرية تامة في العراق ، وعاشوا على وئام تام مع إخوانهم العراقيين حتى في العصور التي اضطهدتهم فيها بريطانية وغيرها من الدول ، ولكن الحركة الصهيونية بأساليبها الاستفزازية ، وأهدافها الاستعمارية في فلسطين ، قد أثارت الخواطر في العراق ضد اليهود ، مما أدى الى حوادث مؤسفة ، أقلقت الأمن العام . ولما كان العراق يحرص على استتباب الأمن وترصين الوحدة فيه ، فقد عني دوماً حكومة وشعباً بتأثير الحركة الصهيونية وامتدادها في فلسطين لما لها من صدى مباشر في البلاد .

٣ - إن الحركة الصهيونية لا تقتصر كما يصرح زعماؤها على فلسطين فحسب ، وإنما تستهدف استعمار البلاد العربية كلها ، ومن ضمنها العراق . وقد بدأ سماسرتهم فعلاً بشراء الأراضي في العراق . ولا شك أن هذا الخطر المباشر ، الذي يهدد العراق وسائر الأقطار العربية ، يجب أن ينال ما يستحق من الاهتمام ، لذلك أخذ العراق يحارب الصهيونية ، درءاً لهذا الخطر الداهم .

٤ – يعتبر العراقيون سواحل البلاد العربية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وخاصة فلسطين المرفأ الطبيعي لهم ، ومنفذهم الاقتصادي ، فوجود مثل هـذه الحوزات الغريبة في قلب فلسطين ، يحرمهم من الاتصال الثقـافي والاقتصادي بالغرب عن أقصر طريق .

٥ – إن تأسيس وطن قومي لليهود ، وإقامة دولة يهودية في فلسطين ، كما يحاول الصهيونيون ، يشكل خطراً مباشراً على استقلال البلاد العربية ووحدتها العسكرية والطبيعية، وقد بدأ الصهيونيون تحقيقاً لهذا القصد بتشكيل منظمات عسكرية مسلحة ، بأحدث الآلات، وأسسوا في فلسطين معامل للعتاد الحربي، مما أدّى الى احتجاج العرب بوقته على هذا الجيش المسلح ، وتهديده المباشر لهم، فلم تعر السلطات البريطانية أذناً صاغية لذلك ، ولكن حوادث العنف الأخيرة أثبتت صحة مخاوف العرب .

٦ – إن الحركة الصهيونية ، تستهدف إقامة مجتمع رأسمالي صناعي في فلسطين ، على على أن تجعل البلاد العربية مجالاً حيوياً له ، وقد بدأ الصهيونيون ينفذون منهاجهم الاقتصادي هذا قبل سنوات ، ويصدرون صناعاتهم الى البلاد العربية . وقد أدّى هذا إلى مزاحمة الصناعات العربية المحلية . وقد لمسنا أثره في العراق ، مما أدّى الى احتجاج أرباب الحرف فيه الى الحكومة ، لذلك فإنه في محاربته للصهيونية ، إنما يريد القضاء على حركة اعتدائية ، تريد ان تفرض وجودها عن طريق السيطرة المالية والحرب الاقتصادية .

٧ – إن الدولة التي تريد الصهيونية تأسيسها في فلسطين، لا تقدر على محافظة كيانها ، إلا بالاستعانة بدول أجنبية تتدخل في شؤون البلاد العربية الأخرى ، وهذا سيعكر صفو الأمن الدولي والعلاقات بين البلاد العربية وهذه الدول .

٨ – إن الشعب العراقي ، بما فيه المسيحيون والمسلمون ، لا يزال متمسكاً بتقاليده العربية ، وله في فلسطين معابد وأماكن مقدسة قديمة ، يخشى عليها من الاندثار ، فيما إذا تحققت أطماع الصهيونيين المادية .

تلك هي مجمـــل الأسباب الرئيسية التي تدعوا العراق للتدخـــل في قضية فلسطين ، وهي التي تحمل الحزب على أن يعني هذه العناية الخاصة في هذا الجزء الحيوي من الوطن الأكبر ، وفيما يأتي وجهة نظره في هذه المشكلة :

الفصل الأول

مزاعم الصهيونية

أ – إلمامة تاريخية

يزعم الصهيونيون أن فلسطين كانت مهداً لشعبهم ، لهم فيها ذكريات تمتد إلى عهد سليمان . إن الحقائق التاريخية تفند هـذا الزعم ، فلقد جـاء اليهود لأول مرة ، كما تنص التوارة على عهـد إبراهيم النبي في الألف الثانية قبل الميـلاد ، وسكنوا في أرض الكنعانيين ، الذين هم من أصل عربي ، كما يؤكد المؤرخون ، ومن جملتهم « موريـه » الإفرنسي و « فلهاوزن » الألماني . وبعد بقائهم مدة قصيرة ، نزحوا إلى مصر على أثر حدوث مجاعة في أرض الكنعانيين، ومكثوا فيها زمناً، ثم خرجوا على يد موسى، كما يذكر القرآن الكريم والكتب المقدسة الأخرى ، فدخـلوا أرض الكنعانيين ثانية بعد حرب شديدة . وفي عام ١٠١٠ « ق . م » شكل شاؤول دولة في قسم من أراضي فلسطين ، دامت ما يقارب من ٤٠٠ سنة (أي أقـل من مدة بقاء العرب في الأندلس ٧١١ – ١٤٩٢) .

وفي عام ٥٨٦ . « ق . م » استولى نبوخذنصر البابلي على فلسطين ، وهـدم هيكل سليمان ، وساق اليهود أسرى إلى بابل ، وانتهت بذلك دولتهم . وبقي الكنعانيون العرب في بلادهم الأصلية ثم عـاد قسم من هؤلاء اليهود الأسرى إلى

فلسطين، وسكنوا فيها حتى عام ٧٠ بعد الميلاد ، حيث أحرق طيطس الروماني مدينة القدس ، ومن ضمنها هيكل سليمان الذي كان قد أعيد بناؤه ثانية . وفي عهد القيصر أدريان ، نزح اليهود من فلسطين ، ولم يبق على رأي المؤرخ شابوتي الفرنسي أحد منهم . وظل العرب فيها حتى عام ٦٣٦ ميلادية ، حيث حررها العرب المسلمون من حكم الرومان ؛ وبقيت فلسطين عربية حتى يومنا هذا . وهذا يدل على أن اليهود لم يطردوا من فلسطين ، كما يدعي اليهود ، حيث أصبح هذا الادعاء كما يقول هوكنغ أسطورة عامة ، وقع فيها حتى اللورد بالفور نفسه ، بل كان لليهود الحرية التامة للعودة ، ولكنهم فضلوا الهجرة من فلسطين مركزين حياتهم في مراكز أخرى سبق لليهود أن هاجروا اليها ، خاصة بابل والاسكندرية . أما العرب ، فإنهم كانوا في فلسطين قبل مجيء اليهود إليها ، وأثناء إقامتهم فيها ، وبعد رحيلهم عنها . أما الأقليات العنصرية من غير العرب ، فقد اندمجوا بالسكان العرب الأصليين ، وكونوا معهم الشعب العربي الذي سكن فلسطين .

ب – الناحية العرقية الانتروبولوجية

كان عدد اليهود الذين غادروا فلسطين على عهد أدريان لا يزيد على بضعة آلاف ، وها نحن اليوم نراهم منتشرين في أنحاء الدنيا بعدد لا يقل عن الخمسة عشر مليوناً ، الأمر الذي يؤيد ما ذكره المؤرخون ، من أن هذا العدد الكبير منهم ، ليسوا كلهم في الأصل من سلالة إسرائيل ، التي نزحت من فلسطين ، وإنما هم القبائل الوثنية – الأوروبية والافريقية – التي تهودت ، لدى احتكاكها بالنازحين من اليهود ، أو ممن اختلط بهم عن طريق المصاهرة والتزاوج . ويدل على ذلك اختلاف سحناتهم وألوانهم وأجسامهم .

فاليهود المهاجرون إلى فلسطين ، هم من أولئك الأجداد الوثنيين الذي لا رابطة تربطهم بالشعب اليهودي . ومن المفيد أن نقتبس ما ذكره السر أرنولد ولسن في مقدمة الجزء الأول من كتابه (Loyalties) حيث قال : « إننا لم

نكن لنقصد ولم يكن العرب ليتوقعوه منا ، بأن نرى قرابة نصف مليون يهودي أوربي في فلسطين بعد ١٥ عاماً وغالبيتهم من أعدائنا القدماء من أوربا الوسطى والشرقية . ليسوا ساميين من جهة العنصر بل يهـــود بالتقاليد والخلق أكثر من كونهم بالعنصرية[٤] » .

وعليه فإنكم[٥] ترون أن ليس من المنطق أن نقبل بالنظرية القائلة بلزوم رجوع اليهود الى فلسطين[٦]، لأنها بلادهم الأصلية ، مما يؤدي الى جمع هذه الملايين الغريبة في هذا البلد ، وتشتيت شعبه الأصيل . هذا فضلاً عن أن التاريخ يثبت بأن اليهود لم يكونوا في فلسطين قديماً إلا محتلين أو مهاجرين .

ج – الناحية الدينية

وإذا ما زعم الصهيونيون بأن لهم في فلسطين معابد دينية ، فإن واقع الحال يدلنا على أن هؤلاء اليهود النازحين الى فلسطين ، يحملون مطامع مؤلف كتاب اقتصادية وسياسية ولا يحملون عقيدة دينية ، حتى أن الأستاذ أرنست هو كنغ مؤلف كتاب (The Spirit of world politics) (ص ٣٤٤) الذي ذهب كما يقول الى فلسطين ، وهو صهيوني الإيمان والعقيدة ، ورجع منها وهو ضدهـــا يقول : « إن القادمين الجدد خالون على العموم من فكرة اليهوديـــة في مفهومها الديني ، كما وأنهم خالون من أية ديانة . ففي سيرهم المشؤوم الى حائط المبكى في عام ١٩٢٩ لم يحملوا الوسائط التعبدية إنما العلم الصهيوني . إن قوميتهم دنيوية أي أنها خالية من إيمان العقيدة » . هـذا مع العلم بأن وجود أماكن في فلسطين مقدسة للمسيحيين أو اليهود لا يبرر لهم أن يستوطنوها ، وإلا جـــاز للعالم المسيحي كله أن يطالب بالعودة الى بيت لحم والنـاصرة . وهـــذا أمر يتعذر تطبيقه ، إذ من المحال جمع مثل هذه الملايين في هذه البقعة المحدودة من الأرض . أمـا العرب مسلمون ومسيحيون فلهم معابدهم وأماكنهم المقدسة منذ قرون طويلة ، ولا زالوا يعتبرونها جزءاً من تراثهم الخـالد ، وهم معنيون بحكم عقيدتهم بحمايـــة المقدسات الدينية المختلفة إسلامية أو مسيحية أو يهودية في فلسطين ،

بينما يحارب اليهود المقدسات الدينية غير اليهودية فيها .

د – الناحية القانونية الدولية

١ – إذا جاز لنا أن نقبل بالنظرية التي يثيرها الصهيونيون ، وهي أنه يحق لكل شعب أن يطالب بملكية أرض كان قد سكنها أجداده من قبل ، فإننا نزج الدنيا في فوضى لا نخرج منها بطائل . فيحق لنا أن نعطي فرنسة وانكلترة للإيطاليين أحفاد الرومان ، الذين حكموا البلدين من قبل ، ونعيد إسبانيا الى العرب ، والبلقان للترك . وأخيراً أليس من العدل أن نعيد الولايات المتحدة الأمريكية الى انكلترة التي حكمتها زمناً طويلاً ؟

٢ – وإذا أخذنا بنظرية الصهيونيين في المطالبة بفلسطين استناداً على نظرية حق الفتح « فإننا نواجه معضلة معقدة ، فإن فلسطين كانت قد فتحت من قبل الهكسوس والبابليين والفرس واليونان والرومان والعرب المسلمين ، فلمن نعطي هذا البلد إذا طالب به فاتحوه ؟ » الجواب ولا شك أنه يكون للعرب الذين كانوا فيه قبل اليهود وبعدهم ، والذين بقيوا فيه حتى الآن ، وطيلة هذه العصور المديدة .

٣ – أما النظريات الحديثة في الحقوق الدولية في الاستيلاء على أرض ، فهي كما يذكرها أساتذة القانون ومنهم فاتيل (المجلد الثاني الفصل الأول مادة ١٤٩) فهي تتطلب توافر الشروط التالية لمشروعية الاستيلاء :

(أ) أن لا يكون في الأرض الممتلكة شعب منظم له كيانه الاجتماعي والسياسي الخاص .

(ب) أن تكون الدولة المالكة للأرض ذا سيادة ومستقلة .

(ج) أن تكون مدة التصرف لا تقل عن مئتي سنة وبدون انقطاع .

فالعرب حكموا فلسطين في وقت لم يكن فيها أحد من اليهود بسيادة تامة ومستمرة وطويلة . وهذا كافٍ للرد على مزاعم الصهيونيين ومطامعهم في فلسطين حالياً .

هـ – الناحية الانسانية

يتذرع الصهيونيون باسم الإنسانية بغيـة الاستيلاء على فلسطين ، ذاكرين الاضطهادات الكثيرة ، التي وقعت على الشعب اليهـودي في أوروبا . والعرب بدورهم يأسفون على وقوع مثل هـذه الاضطهادات ، ويتمنون لليهود أمنـاً وسلاماً ، ولكنهم يرون أنّ ذلك يجب أن لا يتم على حساب العرب واضطهادهم. فليس من العدل تشتيت الشعب العربي في فلسطين واضطهاده باسم الإنسانية . إذ ليس من الإنسانية قتل رجل صحيح الجسم لإشفاء رجل سقيم مزمن .

وإذا كانت غاية الصهيونية إنقاذ اليهود من الاضطهاد حقاً ، فـلِمَ لم يقبلوا بمشروع أوغندا الذي قدمـه لهم الوزير البريطاني جوزيف تشمبرلن ، ومشروع بيرو بيجان في روسيا ، ولماذا يتحمل العرب وزر اليهود في عدم اندماجهم في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها ، والذي هو مبعث هـذه الاضطهادات . ولماذا يتحمل العرب وحدهم أعباء اليهود رغم ضيق بلادهم وكثافة سكانها ، في حين أن هناك مجالاً واسعاً أمامهم في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا وغيرها .

إن مطامـع الصهيونية لا تخفى على العرب – كما لا تخفى عليكم – فإنهـم يطمعون بفلسطين لمجرد كونها نقطة ارتكاز ، يمكن منهـا فرض السيطرة على تجارة الشرق والغرب متخذين من الاضطهادات قناعاً إنسانياً يخفي أغراضهـا الشريرة .

و – تصريح بلفور

كانت الحكومة البريطانية قد فاوضت باسم الحلفاء الملك حسين في إعلان الثورة العربية على الأتراك ، وتعهدت باحترام استقلال البلاد العربية ووحدتها . فلما نشبت الثورة في شهر تموز عام ١٩١٦ وقدم العرب ضحايا كثيرة ، وخدمات عظيمة ، إلى قضية الحلفاء ، أمـلاً منهم بتحقيق العهود المقطوعـة ، فوجئوا بتصريح بلفور في اليـوم الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩١٧ ، يناقض في نصه

وروحه العهود التي قطعت للعرب . وإن الباعث الذي حمل بريطانيا على إصدار هـذا التصريح ، لم يكن سببه العطف المزعوم على اليهود ، إنما كان لغرض استعماري تتطلبه الحاجة السوقية. فكما ذكر هوكنغ لو لو لم يوجد تصريح بلفور لخلقت بريطانيا ما يمكنها من التدخل في شؤون فلسطين كرد فعل للمطالب الإفرنسية في سوريا ولبنان ، ولضمان جناحها الآخر من قناة السويس .

ويتمسك اليهود اليوم بهذا التصريح كوثيقة قانونية ، غير أنـه ليس له تلك القيمة القانونية التي يزعمونها وذلك :

١ – أنه جاء غامضاً من الناحية الشكلية .

٢ – كيف يمكن التوفيق بين المحافظة على الحقوق المدنيـة للسكان الأصليين من غير اليهود ، وبـين تشكيل وطن قومي لليهود في فلسطين ، مع العلم أن أراضي البلاد ملك لأهلها .

٣ – ما هو عدد اليهود الذين يقبلون في هذا الوطن القومي المزعوم. إن هذا التصريح يشير إلى بقاء يهود آخرين في أقطار أخرى .

٤ – أما قيمة التصريح من الوجهة القانونية،فإنه ليس سوى رسالة شخصية، وجهت إلى فرد من النـاس وهو اللورد روتيشلد ، ولم تكن له صفة دولية أو رسمية تخوله الدخول في مفاوضة الحكومة البريطانية بهذا الشأن ، ولم يكن هذا التصريح إلا وعداً من طرف واحد .

٥ – ليست فلسطين أرضاً إنكليزية ، حتى تستطيع إنكلترة أن تتصرف بها او تهبها إلى شعب آخر . يقول الأستاذ بادفان أحد أعضاء المحكمة الدولية في هذا الصدد في كتابه الحقوق الدولية « لا يحق لدولة أن تتصرف بممتلكات دولة أخرى أو شعب آخر » . وإن الحق الدولي لا يعترف لبريطانيا بالتصرف إلا بأرضها وبشعبها .

ان هذا التصريح بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه يخالف نص صك الانتداب على فلسطين ، إذا أن المادة ٢٢ منه، تنص على أن بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين مؤقتاً ، ريثما يتمكن الشعب الفلسطيني من القيام بحكم نفسه .

الفصل الثاني

الهجرة واستيعاب فلسطين

أ – كثافة السكان

كان معدل كثافة السكان حتى عام ١٩٢١ أربعين شخصاً للكيلومتر المربع الواحد . وقد زاد هذا المعدل في سنة ١٩٣٦ حتى بلغ (٥١) للكيلومتر المربع الواحد . ولكن يجب أن لا يغرب عن البال عندما نقابل هذا المعدل بمثله في البلاد الغربية ، ذلك أن فلسطين تحتوي على مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية. فإن في بئر السبع في الوقت الحاضر مناطق جرداء لا تبلغ كثافة سكانها أربعة أشخاص ، فإذا أخرجت هذه المناطق الصحراوية من فلسطين ، يبقى ما يقرب من ٧٤٢و ١٣ كيلومتراً مربعاً . وفي هذه بلغ معدل كثافة السكان حتى عام ١٩٣١ (٧١) شخصاً للكيلومتر المربع . وقد ازداد المعدل في سنة ١٩٣٦ حتى بلغ (٩٣) شخصاً للكيلومتر المربع .

أما في السهل الساحلي ، فقد بلغت الكثافة (١١٨) شخصاً للكيلومتر المربع . وليس لدينا بعد هذه السنة إحصاء رسمي لأن الثورات المتتالية ، وظروف الحرب ، حالت دون الحصول على إحصاء جديد ، أضف الى ذلك كله الهجرات غير الشرعية ، سواء عن طريق السياح والذين بلغوا (٧٦٥٧) شخصاً في الأعوام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ – ١٩٣٦ وحدها ، أو عن طريق الزيجات اليهودية المكذوبة التي تدلنا عليها نسبة الطلاق التي بلغت بالمائة ٥٠٫٩ . ومن ذلك يتضح

ان الطاقة الاقتصادية في فلسطين قد أنهكت ، وأنه لم يبق حتى المجال الذي يجب تركه عادة لزيادة السكان الطبيعية ونموهم .

ب – اللجان البريطانية الملكية

كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة ترسل اللجان الملكية والخبراء الاقتصاديين في كل مناسبة ، لدرس قضية فلسطين ، وتقديم تقرير حول مدى استيعابها . وقد أصدرت الحكومة المذكورة حتى اليوم ثلاثة كتب بيض ، أولها كان في عام ١٩٢٢ ، تحدد فيه الهجرة « على أساس الطاقة الاقتصادية للبلاد ، وعلى أن لا يكون المهاجرون الجدد عبئاً ثقيلاً على البلاد، وأن لا يسبب إيجاد عاطلين جدد من أبناء الشعب الفلسطيني » . غير أن المنظمة الصهيونية ، لم يرقها من الكتاب المذكور ، إلا تعبير « الاستيعاب الاقتصادي » لما فيه من مطاطية يمكن التلاعب من تحت ستارها .

وجاء الكتاب الثاني في عام ١٩٣٠ بعد تقديم الخبير جون هوب سمبسون الذي نصح الحكومة البريطانية في أن الطاقة الاقتصادية في فلسطين قد أنهكت. حيث قال ما معناه « في الساعة التي أكتب فيها هذا التقرير ، لم يبق في فلسطين مكان يتسع لمهاجر واحد من اليهود » . وأخذ يدعو الى سد أبواب الهجرة وكان الكتاب الأبيض هذا محدداً للهجرة تحديداً ضيقاً ، فثارت ثائرة الصهيونيين ، واستقال رئيس المؤسسة الصهيونية (وايزمن) وقامت عاصفة من المعارضة البريطانية ضد سياسة وزارة (ماكونالد) ، فاضطر هذا الأخير الى إلغاء الكتاب المذكور برسالة يقول فيها ما معناه ان الحكومة البريطانية توافق على أن يكون عدد المهاجرين بالنسبة « لطاقة البلاد الاقتصادية » . وأما الكتاب الثالث الذي ينص على إيقاف الهجرة تماماً ، فقد خرقه وزير خارجية الحكومة البريطانية (بيفن) في تشرين ثاني سنة ١٩٤٥ ، عندما صرح بتشكيل لجنة بريطانية – أمريكية لدرس القضية الفلسطينية ، وتقدير (طاقة البلاد الاقتصادية). وعليه فلجنتكم هذه ما هي الا من هذه السلسلة المفرغة من اللجان

التي تعاقبت في فلسطين ، ولكنها لم تحل دون استمرار الهجرة اليهودية إليها تحقيقاً لأطماع الصهيونية . وهي في الوقت الذي توالي دراساتها نجد أن سيل الهجرة لم ينقطع .

الخلاصة

إن الحزب لا يرى حلاً لهذه المشكلة الا بتحقيق المطاليب الآتية :

١ - توقيف الهجرة اليهودية توقيفاً تاماً ، وسد أبواب البلاد حالاً بوجه هؤلاء الغرباء ، الذين يريدون الاستيلاء على فلسطين ، وطرد العرب منها وهم أصحابها الشرعيون .

٢ - إلغاء الانتداب على فلسطين ، كما ألغي عن البلاد العربية ، وإعلان استقلالها التام تمهيداً للانضمام الى جامعة الدول العربية .

٣ - منع التنظيمات العسكرية السرية والعلنية للصهيونية ، وتوقيف معامل العتاد ، التي تشتغل لحسابهم ، وتجريدهم من السلاح .

٤ - إعادة المبعدين السياسيين من أبناء فلسطين ، الذين شردتهم الحكومة البريطانية إرضاءاً لسياستها الموالية للصهيونية .

* * *

وعلى أثر نشر قرار لجنة التحقيق الآنف الذكر ، دعيت الى اجتماع عقد في مجلس النواب حضره أعضاء مجلس النواب والأعيان ، وبعض الشخصيات السياسية ، ومندوبو الصحف ، وذلك في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الجمعة ، المصادف ٣ أيار ١٩٤٦ ، وقد تداول المجتمعون في قضية فلسطين ، وألقيت - باسم حزب الاستقلال - الكلمة التالية ، التي تناولت الحلول الأساسية ، التي يراها الحزب لمعالجة قضية فلسطين وهذه هي :

« لا أريد أيها السادة في موقفي هذا أن أستعرض الأدوار السياسية ، التي مرت بها قضية فلسطين ، ولا أريد أن أعيد الى الذاكرة ما قامت به بريطانيا

خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من لجـان التحقيق ، ونشر كتب وبيانات وعرض حلول مختلفة ، وما كانت تقصد إليه بريطانيا من مماطلة العرب، وكسب الوقت لتثبيت أقدام الصهيونية في فلسطين ، وحشر أقصى ما يمكن حشره من اليهود فيها .

أجل لا أريد أيها السادة أن أستعرض كل ذلك،لأبرهن على سوء نيّة بريطانيا إزاء العرب ، ومبلغ تحيّزها للصهيونية وحرصها على إنجاز مطاليبها ، ومـا بذلته من الجهود الجبـارة لتحقيق إنشاء الوطن القومي الصهيوني في فلسطين ، فإن ذلك أصبح من الجلاء والوضوح ، بحيث لا يحتـاج الى دليل أو برهـان ، ولكن ما أريد الإشارة إليه ، هو آخر ما انتهت إليه السياسة البريطانية ، بعد كل تلك المناورات السياسية في قضية فلسطين . لقد أصدرت بريطانيـا كما يعلم الجميع قبل نشوب الحرب العامة الثانية كتابها الأبيض . وقد قررت فيه قرارها الأخير وسياستها الحاسمة في حل مشكلة فلسطين . وبالرغم من أن مـا جاء في هذا الكتاب ، لم يكن ليحقق مطاليب العرب ويضمن كل حقوقهم ومطالبهم ، غير أنه حقق على الأقل للعرب ثلاث نواحٍ مهمة (١) وقف الهجرة وقفاً تامـاً بعد تحديدها بعـدد معين يوزع على خمس سنين (٢) تقييـد بيوع الأراضي على اليهود ، ومنع انتقالها من أيدي العرب (٣) ضمان تأسيس الدولة العربيـة في أقرب وقت ممكن ، تلك الدولة التي يراعى في تأسيسها أن تمثل مختلف العناصر، بنسبة نفوسها ، على أن تضمن فيهـا مصالح العرب واليهود معاً . ولقد تقبل بعض زعماء العرب سياسة الكتاب الأبيض لأنها ضمنت على الأقل بقاء الأكثرية العربية في فلسطين ، وثبتت حق العرب في تأسيس دولتهم العربية فيهـا . بيد أن بريطانيا جرياً على سياستها الغادرة ، التي أتبعتها خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من هـذه القضية ، عمدت إلى حوك مؤامرة جديدة ، لنقض كتابها الأبيض ، والعودة الى سياستها السابقة في ممالئة الصهيونية ، وذلك بتأليف لجنة التحقيق الأنكلو – أمريكية . ولم يساور العرب أي شك في سوء نية الدولتين إزاء العرب في هذه المناورة الغادرة ، فلقد قالت هـذه اللجنة على أثر طلب

رئيس الولايات المتحدة ، المستر ترومان ، أن الحكومة البريطانية ترى وجوب فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيها الى فلسطين . وفي الوقت الذي تظاهرت فيه الحكومة البريطانية بعطفها الشديد على الصهيونية ، سواء كان ذلك على لسان المسؤولين في الحكم ، أو بقرارات حزب العمال ، وتصريحات رجال ذلك الحزب ، الذي كان الكثيرون يتوقعون أن يكون أقل ظلم وعدواناً على الشعوب الضعيفة ، وأكثر إنسانية وعطفاً عليها من رجال حزب المحافظين .

لم يساور الشك أيها السادة نفوس العرب بسوء نوايا الدولتين في تأليف هذه اللجنة من أول يوم تأليفها ، وفي أنها ستضمن تقريرها ، كل ما أوعز إليها به بالحرف الواحد ، وها إن التقرير قد صدر ، فجاء حاكماً بالموت والإعدام على فلسطين ، وقاضياً على كل أمل باستبقائها عربية . وليس ذلك فقط بل جاء هذا التقرير مهدداً لكيان العرب في مختلف أقطارهم ، وحائلاً دون تحقيق وحدتهم المنشودة ، وخطراً محتماً على مصالحهم واقتصادياتهم ، لأن مطامع الصهيونية ، لا تقتصر على هذا القطر الحيوي من الوطن العربي الأكبر ، بل تتعداه الى سياسية الأقطار العربية، ولأن الصهيونية لا تعتبر فلسطين إلا منفذاً للولوج منها الى الأقطار العربية ، الأخرى ، ولا أقول هذا توجساً ، أو من باب التكهن ، بل هذا ما يصرح به زعماء الصهيونية في كل مناسبة .

فما هو موقف العرب من هذا التقرير ؟ وما هي التدابير التي يجب أن تتخذ للحيلولة دون تطبيقه، ودرء أخطاره ؟ أنعود الى طريقة إلقاء الخطب الحماسية، وكتابة المقالات وإرسال الاحتجاجات ، هذه الطريقة التي دلت تجاريب خمس وعشرين سنة ، بأنها لم تكن مفيدة ولم تقدم أو تؤخر شيئاً في هذا الباب فحسب ، بل كانت الى جانب ذلك مبعثاً الى الهزء والسخرية ، إن الأمر أيها السادة جد ، وإن هذه القضية هي قضية حياة أو ممات للعرب بأجمعهم ، فيجب أن نعالجها بما تتطلب من حزم وقوة .

إن ما تقدم به معالي العين المحترم السيد عبد المهدي من اقتراحات لا أجده يتناسب مع ما ينتظره العالم العربي من اجتماع شعبي كهذا، يجب أن تكون مقرراته

معبرة عن اتجاه الرأي العام العراقي في مقابلة هذا التقرير. وإنما أقترحه أن نقرر في اجتماعنا هذا الطلب إلى الحكومة للقيام بالإجراءات التالية ، التي أعتقد أنها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون تنفيذ ما جاء في هذا التقرير .

١ – إعادة النظر في جميع المعاهدات والاتفاقيات والعقود التي عقدت مع الدولتين المشتركتين في وضع التقرير .

٢ – انتهاج العراق بالتشاور مع البلاد العربية الأخرى سياسية خارجية جديدة ، تضمن استمداد العون والمؤازرة من الدول التي برهنت أو تبرهن على عطفها على الشعوب المنكوبة بالاستعمار .

٣ – التوسط لدى الجامعة العربية لحمل الدول العربية المشتركة فيها لعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن الدولي لتحديد الوضع فيها للسلام العالمي .

٤ – الاستعداد والعمل للاشتراك فعلياً مع عرب فلسطين في مقابلة القوة بالقوة ، فيما إذا أصرت الدولتان على تنفيذ ما ورد في التقرير من اقتراحات .

٥ – فتح مكاتب للتطوع للانخراط في صفوف المجاهدين والمناضلين عن كيان فلسطين وحياة أبنائها المهددة بالفناء المحتم .

٦ – الاتصال فوراً بالهيئات والمنظمات الشعبية والقومية لتنسيق الجهود وتوحيد المساعي والتعاون التام لتنفذ التدابير الآنفة الذكر .

٧ – إخراج جميع اليهود اللذين دخلوا فلسطين منذ سنة ٩١٤ حتى الآن، لأن دخولهم كان بالرغم من إرادة العرب أصحاب البلاد الشرعيين .

٨ – اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والتدابير الفعالة لمنع انتقال الأراضي في فلسطين إلى اليهود منعاً باتاً ، وبأي شكل كان ، وضمان بقائها بيد العرب ، واسترجاع الأراضي العربية التي أغتصبها اليهود من أيدي العرب .

وقد عقدت اللجنة العليا لحزب الاستقلال عدة اجتماعات لغرض تنسيق العمل الشعبي مع الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى ، لمعالجة قضية فلسطين، التي هي قضية العرب الأولى . فتألفت لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، وأصدر الحزب بيانه الى منتسبيه لتنفيذ قرارات هذه اللجنة ،

واعتبارها كأنها صادرة عن الحزب ، وفيما يلي نص البيان :

بيان حزب الاستقلال

الى الشعب العراقي عامة ومنتسبي الحزب وأصدقائه خاصة .

على أثر إذاعــة تقرير اللجنة الأميركية البريطانية ، بشأن فلسطين ، طلب مكتب المقر العام لحزب الاستقلال الى الرئاسة جمع أعضاء اللجنة العليــا بصورة فوق العادة ، لمعالجة الوضع الحادث . فاجتمعت اللجنة العليا للحزب بمقره العام في الساعة العاشرة من صباح يوم ٢ أيار ١٩٤٦ ، وبعد المداولة قررت اللجنــة العليــا تخويل مكتب الرئاسة اتخاذ كل مــا يلزم من إجراءات لإظهار عظيم استنكار الحزب لقرار اللجنة المذكورة ، وتفويض مكتب الرئاسة القيام بكل ما يراه لازماً بهذا الشأن ، من إصدار تصريحات وبيانات ، وتعيين موعد لإعلان الإضراب العام. كما خولته الاتصال مع بقية الأحزاب لمفاتحتها بالتضامن معهــا فيما قد تقرره بهذا الشأن ، مما يتلاءم مع خطط الحزب ومبادئه . وعلى أثر ذلك اتصل مكتب الرئاسة من الساعة الثانية عشرة زوالية الى الساعة الخامسة مساء برؤساء الأحزاب الأخرى ، وتداول معهم لتأليف لجنــة اتصال بغية تنسيق العمل في هذا الشأن . وقد تلقى الموافقة المبدئية من رؤساء الأحزاب.وفي يوم ٣ الجاري تلقى الحزب بعد الظهر أسماء أعضاء لجنة الاتصال من بقيــة الأحزاب ، وحصل الاتفاق على تعيين مكان الاجتماع وموعده . وقد انتدب مكتب الرئاسة كلاً من السادة محمد مهدي كبه وإبراهيم الراوي وفـائق السامرائي ، كما انتدب حزب الشعب كلاً من السادة عزيز شريف وتوفيق منير ومحمد هندي ، وانتدب حزب الأحرار كلاً من السادة داخل الشعلان ومحمد جواد الخطيب ومحمد فخري جميــل ، وانتدب حزب الاتحاد الوطني كلاً من السادة محمــد مهدي الجواهري وناصر الكيلاني ، وانتدب الحزب الوطني الديموقراطي كلاً من السادة كامــل الجادرجي وعبد الكريم الازدي وحسين جميل . وعليــه فإن حزب الاستقلال يدعو كافة المنتمين إليه ومؤازريه في جميع أنحاء العراق الى تنفيذ مقررات هذه

اللجنة المشتركة حول قضية فلسطين ، واعتبار قراراتها كأنها صادرة عن الحزب نفسه .

رئيس حزب الاستقلال

واجتمعت على الفور لجنة الأحزاب العراقية وأصدرت البيان التالي الذي يدعو الى الإضراب العام ؛ كما أنها أرسلت مذكرات لعدد من سفراء الدول الكبرى في بغداد .

— ١ —

نداء لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين

أيها الشعب العراقي الكريم ،

إن الجريمة التي بدأها الاستعمار بوعد بلفور في أواخر الحرب العالمية الأولى ، ويريد إتمامها اليوم ، لتدعوكم يا أبناء الشعب العراقي الى نصرة فلسطين في محنتها ، والدفاع عن سلامة البلاد العربية ، وكيانها المهدد بالمطامع الصهيونية ، والاحتفاظ بعروبة فلسطين ، وإنقاذها مما يكيده لها الاستعمار الإنكليزي — الأمريكي — الصهيوني الجائر .

لقد ناقض المستعمرون تصريحاتهم المتكررة ، ونكثوا بعهودهم الصريحة للشعوب ، وأخذوا يمعنون في استعبادها ، فها هي فلسطين القطر العربي الشقيق ، والخط الأول للبلاد العربية تجابه اليوم أدق مرحلة في تاريخ نضالها ، وتواجه أخطر مؤامرة استعمارية ، تطلب العون والنجدة من شقيقاتها والعمل الجدي المنظم للأخذ بيدها . فعلينا جميعاً واجب إنقاذ شعبنا العربي مما يراد به من فناء محقق .

لقد صدر تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية — الأمريكية ، وإذا به يحقق للصهيونية مطامعها وأغراضها . فقد أوصى هذا التقرير بإدخال مائة ألف يهودي الى فلسطين خلال هذا العام ، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها في

المستقبل ، ورفع قيود بيع الأراضي الى الصهيونيين . وهـــذه هي العنـاصر الأساسية لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

لقد أصدرت الأحزاب العراقية بياناتها الخاصة بمعالجة الموقف الناشيء عـن صدور هذا التقرير ، وإن لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، لتدعوكم أيها المواطنون الى الإضراب العام في يوم الجمعـــة المصادف ١٠ مايس ١٩٤٦ ، احتجاجاً على هـذا التقرير الجائر ، واستنكاراً له ، وذلك من الساعة السادسة زوالية صباحاً الى الساعة الثامنة زوالية مساءاً . أمـــا السينمات والملاهي فإن اللجنة تدعوها لأن تستمر في توقفها عن العمل حتى صباح اليوم التالي .

فإلى العامل في معمله والفلاح في حقله ، والكاسب في محـل عمله ، والطالب في مدرسته ، والمحامي في مكتبه والتاجر في متجره ، الى هؤلاء جميعـــاً والى كافة أبناء الشعب الكريم ، على اختلاف حرفهم وأعمالهم نوجـه نداءنا ليضربوا عن العمل في هذا اليوم . وليكنْ هـذا الاحتجاج الصامت إنذاراً ، للاستعمار الإنـكليزي الأمريكي ، وتحذيراً له من عواقب الأخذ بتوصيات لجنـــة التحقيق الجائرة .

إننا نطلب أن توقف المعامل ، وتعطل العربات والسيارات وسائر وسائط النقل ، وأن تغلق الحوانيت والمقاهي والسينمات والملاهي وغيرها في جميع أنحاء العراق في هذا اليوم ، يستثنى من ذلك عيادات الأطباء وصيدليات الخفارة .

أيها الشعب العراقي الكريم ،

إن قيمة هـذا الاحتجاج وأثره الحسن ، لا يظهران بمظهرهما الرائع المؤثر ، إلا إذا ساد النظام ، وتم الإضراب بهدوء وسكينة ، لنظهر للعالم أجمع أننـــا طلاب حق ، ليس للفوضى الى صفوفنا من سبيل . فالواجب على كل فرد منـا ، أن يكون يقظاً متحذراً من عناصر السوء والفوضى ، التي قد تحاول الإخلال بالنظام ، وتشويه قدسية هذا اليوم العظيم . كما ندعو الشعب إلى تجنب القيـــام بأية مظاهرة في هذا اليوم ، وعدم الاستجابة لأية دعوة إلى التظاهر فيه .

فإلى الإضراب العام بهدوء وسكينة ، وإلى المحافظة على النظام التام ندعوكم يا

أبناء الشعب المخلصين .

عاشت فلسطين عربية حرة مستقلة .

صدر عن لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين بتاريخ ٦ مايس١٩٤٦ :

عبد الفتاح إبراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب، الاتحاد الوطني

داخل الشعلان المعتمد العام لحزب الأحرار

محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال

عزيز شريف .

رئيس حزب الشعب

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

- ٢ -

صاحب الفخامة سفير صاحب الجلالة البريطانية المحترم – بغداد

إن لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، وجدت أن تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية الأمريكية عن قضية فلسطين ، يتضمن اغتصاباً نهائياً لحقوق عرب فلسطين ، وقضاءً على كيانهم الذي اعترف لهم به حتى صك الانتداب الجائر، الذي رفضه العرب رفضاً باتاً .

لقد خاضت بريطانيا حربين عالميتين، وفي كلتيهما أعلنت هي وحلفاؤها أنهم يدافعون عن حق الشعوب في تقرير مصائرها ، وليس هذا فحسب بل إن بريطانيا قد قطعت للعرب العهود والمواثيق باحترام استقلالهم وحرياتهم ، وعلى هذا خاض العرب تينكم الحربين الرهيبتين ، إلى جانب بريطانيا ، وضحوا بأنفسهم وبموارد بلادهم .

إلا أن بريطانيا وقفت في وجه العرب بعد كلا الحربين ، وحالت بينهم وبين حقهم الطبيعي في الحياة . فجزأت هي وشركاؤها الاستعماريون البلاد العربية ، وفرضوا عليها الاستعمار . وأوجدت بريطانيا ذاتها تصريح بلفور المشهور ،

وسارت على سياسة إنماء الصهيونية ، وتثبيت أقدامها في فلسطين والجور على حقوق العرب .

ولكن العرب يواجهون اليوم خطة استعمارية صهيونية أعظم جوراً ، وأشد هولاً من كل السياسات الجائرة السابقة ، فالإيصاء بإدخال مائة ألف يهودي الى فلسطين ، وفتح باب الهجرة في المستقبل، خلافاً لنص الكتاب الأبيض على ما فيه من جور وتعسف ، ورفع القيود عن انتقال الأراضي الى الصهيونيين ، سيؤلان حتماً إلى تكوين دولة يهودية في فلسطين . أمّا الزعم بعدم إقامة دولة يهودية ، وبعدم إقامة دولة عربية في فلسطين، فإنه تضليل يراد به الشق الثاني، لأن سياسة الهجرة الموصى بها ورفع قيود انتقال الأراضي ، تضمن تكوين أكثرية يهودية في البلاد ، وإخراج العرب من أراضيهم ، والقضاء على حقهم في البقاء . وهذه هي كل المقتضيات لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

وفضلاً عن ذلك إن قبول هذا التقرير وتنفيذه ، يكون خطراً محققاً على العراق ، وعلى البلدان العربية الأخرى ، ويهدد سلامتها وكيانها جميعاً .

لذلك فإننا نتقدم إلى فخامتكم راجين عرض احتجاجنا واستنكارنا الشديدين لهذا التقرير الجائر ، وإبلاغ حكومتكم المحترمة بأن العرب لن يترددوا في اتخاذ كل واسطة لإحباط هذه التوصيات ، التي لا يدع تنفيذها احتمالاً لوجود مجال للصداقة بين بريطانيا والعراق .

وإن إقدام بريطانيا على تنفيذ تلك التوصيات ، يعد عملاً عدائياً ، وإخلالاً منها بتعهداتها والتزاماتها تجاه العراق . ولا سيما تعهدها في المادة الأولى من المعاهدة العراقية « بأن لا تقف موقفاً لا يتفق وتحالفها مع العراق أو يخلق للعراق مصاعب » .

وعلى ما تقدم فإن الأحزاب العراقية ، ومن ورائها الشعب العراقي ، لن تكتفي بالتخلص من التعهدات والالتزامات التي تربط العراق ببريطانيا فحسب، بل انها ستجد نفسها مضطرة على انتهاج سياسة تناسب موقف بريطانيا العدائي من العرب .

والشعب العراقي يلقي تبعة كل ما ينجم عن هذا الموقف من التبعات ، ومـا يؤدي إليه من اضطراب حبل الأمن في هذا الجزء الحيوي من الشرق الأوسط ، على عاتق بريطانيا ، لأنه يجد نفسه مضطراً لاتخاذ هـذا الموقف الذي يفرضه عليه واجب الدفاع عن النفس. وإننا ننتظر أن تقدر بريطانيا العواقب الوخيمة التي سيسفر عنها تنفيذ هذا التقرير .

هذا وإن العرب لن يرضوا بحال من الأحوال ، بأي حـل لقضية فلسطين ، غير إعلان استقلالها دولة عربية حرة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني

المعتمد العام لحزب الأحرار

رئيس حزب الاستقلال

رئيس حزب الشعب

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

- ٣ -

لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين

صاحب المعالي الوزير المفوض للولايات المتحدة الأمريكية المحترم بغداد .

إن لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، وجدت أن تقرير لجنـة التحقيق الإنكليزية – الأمريكية عن قضية فلسطين ، يتضمن اغتصاب الحـق الطبيعي لعرب فلسطين ، ويهدد كيان العرب في شتى أقطارهم .

وإن لجنة لأحزاب العراقية ، إذ تذكر بالتقدير جهـاد الشعب الأمريكي في سبيل حريته ، وتمسكه بمبدأ احترام حق تقرير المصير ، ليؤسفها أشد الأسف أن تجـد خلفاء ولسن وروزفلت الزعيمين اللذين اقـترن اسماهما ببيان حقوق الشعوب ، وبميثاق الاطلنطي ، يسيرون على سياسة مناقضة كل التناقض لحـق تقرير المصير ، ولبيان حقوق الشعوب ، ولميثاق الاطلنطي ولميثاق الأمـم المتحدة ، ولكل المواثيق والعهـود الدولية التي ضمنت حقوق الشعوب ، والتي

اشتركت فيها الولايات المتحدة اشتراكاً أساسياً ، بإقدامهم على فرض هـذه المناقضة لحق تقرير المصير بالقوة والإكراه .

وإننا نعتقد أن شعب الولايات المتحدة يهمه كثيراً أن يقوم بينه وبين العرب جو من الصداقة وحسن النية . ولكن السياسة التي رسمت في توصيات لجنـة التحقيق الانكليزية – الأمريكية ، والتي تجاوزت عـلى أول حقوق العرب في الحياه ، وهو حق تقرير مصيرهم ، لا يمكن أن تـدع مجالاً لصداقة العرب أو حسن النية بينهم وبين أية دولة ، تأخذ عـلى نفسها تنفيذ تلك التوصيات ، أو الاشتراك في تنفيذها أو العطف عليها .

وإن تنفيذ تلك التوصيات ، سيخلق حتماً حالة قلق واضطراب عظيمين في الشرق العربي جميعه . وذلك لأن العرب يجدون أنفسهم أمام سياسة استعمارية جائرة . فالإيصاء بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين ، وفتح باب الهجرة في المستقبل ، ورفع القيد عن انتقال الأراضي إلى الصهيونيـين ، ستؤول حتماً إلى تكوين دولة يهودية في فلسطين ، القطر الذي كان ولم يزل عربياً .

أمّا الزعم بعدم إقامة دولة يهودية ، وبعدم إقامة دولة عربية في فلسطين ، فإنه تضليل يراد به الشق الثاني ، لأن سياسة الهجرة الموصى بها ، ورفع قيـود انتقال الأراضي ، تضمن تكوين أكثرية يهودية في البـلاد ، وإخراج العرب من أراضيهم ، والقضاء على حقهم في البقاء. وهذه هي كل المقتضيات لتأسيس الدولة اليهودية في فلسطين .

وفضلاً عن ذلك إن قبول هذا التقرير وتنفيذه ، يكون خطراً عـلى كيان العراق والبلدان العربية الأخرى ، ويهدد سلامتها جميعاً ، فيدفعهـا الى الكفاح والدفاع عن النفس ، ومقاومة هذا العداء بكل الوسائـل . وستتخذ الأحزاب العراقية سياسة تناسب هذا الخطر الناجم عن تنفيذ التقرير المذكور ، وما فيه من اعتداء . ولا يخفى ما في ذلك من سوء الأثر على العلاقات بين شعب الولايات المتحدة والعرب . وإذا كانت حكومـة الولايات المتحدة تحرص على أن تكون هذه العلاقات ودية ، فإنا نرجو أن تتجنب كل مـا يكدرها ، وإن العرب لن

يرضوا بحال من الأحوال ، بأي حل لقضية فلسطين ، غير إعلان استقلالها دولة حرة .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني

المعتمد العام لحزب الأحرار

رئيس حزب الاستقلال

رئيس حزب الشعب

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

— ٤ —

لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين

الرقم ٧ .

التاريخ ١٩ — ٥ — ١٩٤٦ .

سعادة القائم بأعمال المفوضية الصينية ببغداد المحترم .

إن لجنة الأحزاب العراقية الممثلة لجميع الأحزاب الموجودة في العراق ، وجدت في تقرير لجنة التحقيق البريطانية — الأميركية ، اغتصاباً لحق عرب فلسطين ، واعتداءً على حقهم في الحرية والحياة ، ومناقضة لكل مفاهيم العدل والمبادىء الإنسانية ، التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . إن للعرب بالصينيين صلات قديمة، تمتد إلى عهود ما قبل الإسلام. وفي خلال حقب عديدة من التاريخ سواء عن طريق البر أو البحر — كما قال معالي الدكتور بي . سي . جانك في محاضرة القاها ببغداد — سنحت الفرصة للشعبين العربي والصيني لتبادل ليس إنتاج اليد فقط ، بل إنتاج العقل والقلب . وقد التقى الصينيون أيام عائلة تانك بالعرب في عصرهم الاسلامي الذهبي ، ولا زال مسجد كانتون في جنوب الصين قائماً كرمز لهذه الصداقة الدائمة والأخوة التقليدية . كما أن هناك عدداً يربو على الخمسين مليوناً من المسلمين ، يؤلفون قسماً مهماً من شعب الجمهورية الصينية

يعتزون بفلسطين ، كبلد مقدس ، ولا يرضيهم أن تكون موطناً للصهيونية . وفي عالم اليوم « تزداد الروابط – كما قال معالي الدكتور جانك – بين الشعبين العربي والصيني لمواجهة عالم مليء بالاضطراب والأمور المرتبكة » . ويجد الشعبان العربي والصيني نفسيهما أمام هدف مشترك ، وشعور موحد ، إذ أن كلا منهما ناضل في سبيل التحرر ، وإقامة مجتمع مستكمل لأسباب السيادة الوطنية ، وقائم على العدل الاجتماعي والرفاه الشامل . لهذا فان لجنة الأحزاب العراقية ، تتقدم إلى الأمة الصينية ، التي مكنها كفاحها الدائم الطويل من الحصول على مركز ممتاز في منظمة الأمم المتحدة ، راجية إليها أن تقف من الشعب العربي موقفاً يقتضيه واجب الدفاع عن مبدأ تقرير المصير ، وتتطلبه الصداقة التقليدية ، والأخوة التي استمرت هذه الحقب والأجيال . ولا شك ان الشعب الصيني النبيل ، يشاركنا الاعتقاد بأن تنفيذ تقرير لجنة التحقيق البريطانية – الأمريكية ، يناقض حق تقرير المصير والمبادىء الانسانية ، التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

إن توصيات هذا التقرير ، في إدخال مائة الف يهودي إلى فلسطين ، وفتح باب الهجرة لهم في المستقبل ، ورفع قيود انتقال الأراضي إلى الصهيونيين ، وطلب فرض هذه التوصيات بقوة السلاح على الشعب العربي بفلسطين ، يذكرنا بمبادىء العسكرية اليابانية ، التي وجدت لها طريقاً إلى ذهنية الظافرين ، وجعلت هذه الحرب الماحقة التي خاضتها البشرية ، وقدمت في سبيلها زهرة شبابها ، ليست في سبيل حرية الإنسان وكرامته ، بل وسيلة لاستبدال فئة بأخرى ، تسودهما ذهنية واحدة . وإذا ما استمرت هذه الذهنية – لا سمح الله – فلسوف تشعر البشرية بندمها على ضياع تلك الدماء هدراً .

وعلى هذا فإن لجنة الأحزاب العراقية ، واثقة كل الثقة ، بأن الشعب الصيني المناضل في سبيل حريته ، يقدر الحرية ، ويعاضد الشعوب الأخرى في سبيل حريتها ، لا سيما الشعب العربي الذي تربطه به هذه الروابط الوثيقة . وأنه سيقف إلى جانب عرب فلسطين لدى عرض قضيتهم العادلة على مجلس الأمن

الدولي ودعم مطاليب العرب في جعل فلسطين دولة عربية حرة .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني ، المعتمد العام لحزب الأحرار ، رئيس حزب الاستقلال ، رئيس حزب الشعب ، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي .

- ٥ -

مذكرة لجنة الأحزاب الى الوزير السوفياتي المفوض

معالي الوزير المفوض لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية المحترم :

إن لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، وجدت أن تقرير لجنة التحقيق البريطانية الأميركية عن قضية فلسطين ، يتضمن اغتصاباً لحق عرب فلسطين في تقرير مصيرهم ، وقضاء على حقهم في الحياة والحرية ، وتهديداً خطيراً لكيان البلاد العربية وسلامتها ، والشعوب الإسلامية بوجه عام ، فهي تعتقد أن قبول التوصيات التي جاءت في التقرير ، أو قبول ما يماثلها ، من شأنه أن يعكر السلام في الشرق العربي كله ، لأن العرب لن يرضوا بأيّ حال من الأحوال ، أن تحل قضية فلسطين بشكل يهدد كيان العرب وسلامتهم ، ولا يضمن لفلسطين أن تكون دولة عربية حرة .

إن لجنة الأحزاب العراقية واثقة كل الثقة أن الاتحاد السوفيتي ، الذي كان وما يزال متمسكاً بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وضمان حرية الشعوب ، لضمان السلام في العالم ، ليشارك العرب في استنكارهم للسياسة الاعتدائية التي انتهجتها كل من إنكلترا وأميركا تجاه عرب فلسطين ، تلك السياسة المناقضة لكل المبادىء ، التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، والمواثيق التي أقرها الاتحاد السوفيتي .

إن الاتحاد السوفياتي ، الذي أقام كيانه على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والذي التزم جانب الشعب المناضل في سبيل حريته في اليونان وأندونيسيا ،

وفي سوريا ولبنان، لا شك يقدر ما تضمنه تقرير اللجنة الانكليزية - الأميركية من جور على حرية العرب ، وعلى حقهم في الحياة ، ويرى ان التزام السياسة الإنكليزية - الأميركية جانب الصهيونية ، لا يراد به ضمان المطامع الاستعمارية فحسب ، وإنما هو تهديد لشعوب الشرق العربي كلها ، وتهديد للسلام العالمي في الوقت عينه . وإن في الاتحاد السوفياتي فوق ذلك خمسين مليوناً من المواطنين المسلمين ، يعتزون بفلسطين كبلد مقدس ، ويرتبطون بالعرب برابطة الدين ، ولا يرضيهم أن تكون فلسطين ضحية للصهيونية والمطامع الاستعمارية .

لذلك فإن لجنة الأحزاب العراقية ، تتقدم إلى حكومة الاتحاد السوفياتي ، طالبة اليها تأييد الشعوب العربية في مقاومتها السياسية ، التي انتهجتها حكومتا انكلترا وأميركا بخصوص فلسطين ، تلك السياسة المناقضة لمبدأ تقرير المصير ، ولكل المبادىء الإنسانية ، التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة. وهي واثقة أن حكومة الاتحاد السوفياتي التي يعنيها ضمان حرية الشعوب والسلام العام، وتوثيق العلاقات بينها وبين الشعوب العربية ستحرص على التزام جانب العرب ضد السياسة الاستعمارية الصهيونية التي التزمتها حكومتا انكلترا وأميركا ، وعضدها بصورة خاصة في قضية فلسطين عند عرضها في مجلس الأمن الدولي، ودعم مساعي العرب في جعل فلسطين دولة عربية حرة ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني ، المعتمد العام لحزب الأحرار ، رئيس حزب الاستقلال ، رئيس حزب الشعب ، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي .

- ٦ -

لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين

الرقم ...
التاريخ ٢٨ - ٥ - ١٩٤٦ .
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية المحترم :

على إثر تقرير لجنة التحقيق البريطانية ـ الأميركية ، اجتمعت الأحزاب العراقية كافة ودرست الموقف الناشيء عن هذا التقرير ، وقررت أن توحد جهودها في هذه المشكلة ، التي أصبحت من الخطورة بمكان يستلزم تضافر مساعيها ، ويحتم ان تكون المبادأة في أيدي الهيئات الشعبية ، وأن لا يقتصر الأمر على الحكومات وحدها . وقد وجدت الأحزاب ان الطريقة المثلى لذلك ، هو أن تؤلف لجنة خاصة من ممثلي الأحزاب ، مهمتها المساهمة في العمل على إنقاذ فلسطين ، مما يراد بها من مصير ينذر بالفناء والموت الماحق للعرب أصحاب فلسطين الشرعيين . وهي في ذلك انما تعبر عن رأي الشعب العراقي المجمع على إنقاذ فلسطين ، واستنكار هذا التقرير . وقد تألفت بالفعل هذه اللجنة التي سميت « لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين » ومارست أعمالها ، وبدأتها في إعلان الإضراب العام في كافة أنحاء المملكة العراقية ، والذي جاء بشموله ونظامه دليلاً على وعي المنظمات الشعبية واهتمامها بشؤونها القومية ، ومدى استعدادها لتحمل عبء التضحية في سبيل الذود عن كيانها ومستقبلها .

وقد وجدت لجنة الأحزاب العراقية من أولى واجباتها أن تتقدم الى جامعة الدول العربية بآرائها حول علاج هذه المشكلة التي أخذت تتطور تطوراً خطيراً بعد نشر التقرير، يهدد كيان العرب، ويتضمن اغتصاباً لحقهم في الحرية والحياة، واعتداء صريحاً على حق تقرير المصير،ومناقضة صريحة لكل المبادىء الإنسانية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

صدر هذا التقرير في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب العربي في شتى أقطاره ، أن يجني ثمار مساهمته في النضال من أجل حريته وتقرير مصيره ، وثمار المصاعب التي قاساها إلى جنب حلفائه في هذه الحرب الضروس، ووضعه كل قواه وموارد بلاده في سبيل أهدافه نحو الحرية والاستقلال وحقه في تقرير مصير ذلك الحق الطبيعي ، الذي لا يملك أحد سلبه إياه أو حرمان اي شعب من الشعوب من أن يمارسه ، والذي تضمنته تصريحات الحلفاء منذ الحرب العالمية الأولى . غير أن بعض ما جناه الشعب العربي جزاء نصرته لحلفائه أيام محنتهم ، في أشد أيام الحرب

سوءاً ، هو هذا التقرير الجائر الذي يريد أن يسلم به الاستعمار الأنكلو أميركي عن طريق لجنة التحقيق الإنكليزية – الأميركية دولة يهودية في فلسطين وذلك بإيصائها إدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً ، وفتح باب الهجرة اليها بعد ذلك ، ورفع القيود عن انتقال الأراضي العربية إلى الصهيونيين. لقد سارت بريطانيا ومن ورائها أميركا على تعبيد الطريق أمام الصهيونية وتشجيعها بمختلف الوسائل . فهي في الوقت الذي طاردت أحرار عرب فلسطين شنقاً وإبعاداً وتعذيباً ، نجدها تقابل بالصفح والغفران الصهيونيين وحربهم الإرهابية التي شنوها في فلسطين وخارج فلسطين من البلاد العربية الأخرى . لذلك كله فإن الأحزاب العراقية ، ترى من واجبها ان تدعو الشعب العربي في كافة أقطاره وعلى الأخص جامعة الدول العربية ، للوقوف موقفاً حازماً تجاه هذه المحاولات الاستعمارية ، التي ترمي إلى اقتطاع فلسطين من الجسم العربي .

إن الجامعة العربية ، تجتاز اليوم امتحاناً عسيراً في قضية فلسطين ، فهي إما أن تبرهن لأبناء الشعوب العربية على أنها ضرورة لا غنى لهم عنها في توحيد مسعاهم ، وتنظيم جهودهم للعمل المشؤوم ،وأنها وجدت لتحقيق رغبات هذا الشعب والاستجابة لمطاليبه العادلة أو أنها لا سمح الله تسجل على نفسها بأن بينها وبين الشعب العربي فجوة بعيدة وأنها ليست إلا مظهراً ليس له جذور شعبية ، وأن سياستها سياسة حكومات لا تمت الى الشعب بصلة . إن لجنة الأحزاب العراقية، لعلى ثقة بأن الجامعة العربية، وهي في مستهل حياتها ستجتاز هذا الامتحان العسير بشكل يضمن رغبة الشعب العربي، ويزيد في التفافه حول هذه الجامعة ، التي يرى فيها ميداناً لتنظيم جهوده تنظيماً شاملاً ، يحقق له مطالبه في السيادة، وأمانيه في الحرية والانعتاق. لذلك فإنها ليسرها ان تضع أمامها الحلول العملية التي ترى في تطبيقها ما يحول دون تنفيذ هذا لتقرير الجائر وهي :

أولاً – تبلغ دول الجامعة العربية حكومة بريطانيا بأن سلامة البلاد العربية وحدة لا تتجزء ، وعلى ذلك فإنها تعتبر قبول الحكومة البريطانية تقرير لجنة التحقيق الأمريكية ، او اتخاذها أيّ إجراء آخر ، يمس سلامة العرب في

فلسطين ، أو حق سيادتهم فيها ، عملاً عدائياً تجاه سائر البلدان العربية ونكثاً للعهود والمواثيق التي ارتبطت بها بريطانيا تجاههم .

ثانياً – في حالة إقدام الحكومة البريطانية على قبول هذا التقرير ، فإن الدول العربية المرتبطة مع بريطانيا بعهود واتفاقات تعتبر نفسها في حل منها .

ثالثاً – لما كان وضع فلسطين الحالي يهدد الأمن والسلم في الشرق الأوسط ، بحيث أصبح من اختصاص مجلس الأمن التابع لهيئة الامم المتحدة النظر في الأمر ، فعليه تطلب دول الجامعة العربية بالاشتراك أو على الانفراد عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن الدولي .

رابعاً – تتخذ دول الجامعة العربية قراراً بأن لا حل لقضية فلسطين الا بإعلان استقلالها دولة عربية حرة . وإن في وقوف الجامعة العربية موقفاً حاسماً ، لما يظهر تماسك البلاد العربية ووحدتها في العمل الذي له أثره الفعال لدى الرأي العام العالمي بصورة عامة ، ولدى البريطانيين والأمريكيين على وجه التخصيص.

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني

رئيس حزب الاحرار

رئيس حزب الاستقلال

رئيس حزب الشعب

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

– ٧ –

مقاطعة البضائع الصهيونية في العراق

بدأت مقاطعة البضائع الصهيونية في العراق بالبيان الذي أصدرته الحكومة العراقية لتنفيذ قرار الجامعة العربية بمنع استيراد البضائع الصهيونية اعتباراً من ٢ – ١ – ١٩٤٦ ، ويمنع تصدير أي مادة الى فلسطين من العراق إلا باجازة ابتداءً من ذلك التاريخ ، بقصد منع تصدير المواد لاستهلاك الصهيونيين في فلسطين والسماح بتصدير المواد لاستهلاك العرب فقط . وبما أن قرار المقاطعة كان مستعجلا

لم يوضح البيان الذي أصدرته الحكومـــة كثيراً من النقاط والأمور التي كان من الواجب إيضاحها ، فلم يحتو البيان على تعريف للبضائع الصهيونيـة ، ولم يتطرق بصورة خاصة الى لزوم تقديم برهـــان على كون البضائع المستوردة من فلسطين بواسطة العرب مثلاً ، أو كون البضائع المستوردة من الأقطار المجـاورة كسوريا أو شرقي الاردن ، هي بضائع غير صهيونية . كما أن البيان لم يتضمن الطريقة التي يجب ان يؤكـد بواسطتها مصير المواد المصدرة من العراق الى فلسطين ، بأن تخصص لاستهلاك العرب فقط . وقد سكت البيان في أول الامر عن البضائـع الصهيونية الواردة من فلسطين ، ولم يتم إخراجها من حوزة الكمارك ، حتى إصدار بيان المقاطعة ، وعن البضائع التي كان قـــد تم طلبها وحولت قيمتها ولكنها لم تصل العراق حتى ذلك التاريخ . وقد صدر بيان بعد ذلك يجيز استلام البضائع الصهيونية التي كانت قد وصلت إلى العراق ، ولم يتم إخراجها من حوزة الكمارك قبل إصدار بيان المقاطعة ، ثم صدر بيان آخر يجيز استيراد البضائع الصهيونيـة التي كان قد تم طلبها وحولت قيمتها قبل ٤ – ١ – ١٩٤٦ ، وذلك بحجة أن تطبيق قرار المقاطعـة بشأن مثل هـــذه البضائع لا يحقق الغرض المقصود من المقاطعة وهو الضرر بالاقتصاد الصهيوني ، لان قيمتها قـد دفعت الى التجار او المعامل الصهيونية ، بل يؤدي بالعكس الى الضرر بالتجار العراقيـين ، وضياع أموال عراقية . على أنه لم تراعَ في هذه التعديلات التأثيرات المعنوية والنفسية في جمهـور المستهلكين ، لإخراج هذه البضائع إلى الأسواق بعد البدء بمقاطعتها .

وكذلك عدل بيان المقاطعة فيما يخص البضائع المارة بالترانسيت ، فـكان البيان قد منع مرور البضائع الصهيونية من فلسطين عبر العراق بالترانسيت الى بلاد أخرى ، ثم سمح بعد ذلك بمرور مثل هذه البضائع عبر العراق على أن يـتم مرورها بسرعة .

هذه هي التعديلات التي جرت على تطبيق قرار مقـاطعة البضائع الصهيونية في العراق . وقـــد علمت أن فيما عدا البضائع التي تم استيرادها وأخرجت من حوزة الكمارك بموجب تلك التعديـلات ، لم يجر استيراد البضائع الصهيونية من

فلسطين بتاتاً بصورة رسمية . وأن القضايا التي ضبط فيها تهريب بضائع صهيونية إلى العراق من فلسطين ، كانت قليلة جداً ؛ ولكن ذلك لا يعني أن التهريب لا يجري . على أن المعتقد في الأوساط التجــارية ، أن البضائع الصهيونية إذا كانت تهرب إلى العراق، فهي لا تهرب مباشرة من فلسطين ، أو من الصهيونيين، بل بصورة غير مباشرة، إما باعتبارها بضائع منتجة من قبل العرب في فلسطين، أو في البلاد العربية الأخرى ، أو باعتبارها بضائع أجنبية مستوردة إلى احدى البلاد العربية ، ومعاد تصديرها من هناك. ولدى الصهيونيين حيل كثيرة يحاولون بها التملص من قرار المقاطعة في البلاد العربية . ومع الأسف يوجد من العرب من يساعدهم في تنفيذ حيلهم . فيجوز أن تصدر البضائع الصهيونية بدون عــلامة فارقة ، أو حتى بعلامة فــارقة كاذبة ، كأن يؤشر عليها أنها مصنوعة في قطر آخر . وطبعاً لا يستطيع الصهيونيون عمل ذلك ، أي تصدير مثل تلــك البضائع ، إلاّ بواسطة تجار عرب ، وربما يجد الصهيونيون المجال لتنفيذ حيلهم تلك بواسطة بعض المحلات العربية في شرقي الأردن ، أكثر من أي قطر عربي آخر ، لأن شرقي الأردن تعتبر مع فلسطين منطقة كمركية واحدة (ولكن من المفروض ان ستقام الحواجز الكمركية بينها وبين فلسطين بعــد استقلالها) ومن الممكن ان يوسط الصهيونيون التجــار الإيرانيين والأتراك في هذا العمل ، فتصدر البضائع الصهيونية إلى إيران وتركيا ، ثم يعــاد تصديرها من هناك إلى البــلاد العربية باعتبارها بضائع منتجة في أحد ذينك القطرين ، أو باعتبارها بضائع أجنبية معاد تصديرها. بمثل هذه الوسائل التي يتقنها الصهيونيون أكثر من غيرهم، يمكنهم أن يتحايلوا على قرارات المقاطعة في تصريف بضائعهم على البــلاد العربية ، إذا لم تتخذ حكومات هذه البلاد الحيطة التــامة إزاء هذا التحايل . ولو كانت الاحصائيات الكمركية متيسرة ، لكنا نعلم ولو بصورة غير قطيعة ما إذا كانت البضائع الصهيونية يجري تصديرها بواسطة بــلاد أخرى إلى العراق ، وعلى الأخص فيما إذا كان ذلك يجري بواسطة شرقي الأردن ، غير أن الأرقــام اللازمة لمثل هذا الاستدلال غير متيسرة الآن مع الأسف .

إن نجاح مقاطعة البضائع الصهيونية واستمرارها، يتطلبان من جهة تدابير عاجلة لإكمال النواقص في الأحكام القانونية والاجراءات الرسمية ولسد الثغرات الموجودة في تطبيق المقاطعة أو التي قد تحصل فيها، ويتطلبان من جهة أخرى خطة بعيدة الأمد، تمكن البلاد العربية من الاستغناء بتاتاً عن البضائع الصهيونية.

أما التدابير العاجلة اللازمة لاستكمال مقاطعة البضائع الصهيونية فهي :

١ – زيادة المراقبة من قبل السلطات الرسمية المختصة على الحدود العراقية الغربية لمنع تهريب البضائع الصهيونية، وفرض عقوبة السجن على الذين يقومون بهذا التهريب، بالإضافة إلى مصادرة البضائع وهي العقوبة التي يكتفي بها في الوقت الحاضر.

٢ – القيام بالتدابير الممكنة لمنع تحايل الصهيونيين على الاجراءات المتخذة في العراق لتطبيق المقاطعة، كأن يلزم المستوردون بتقديم شهادة منشأ بحق كل بضاعة تستورد إلى العراق من الأقطار المجاورة العربية منها أو غير العربية. ويجب ان يصرح بتلك الشهادة ان البضاعة المستوردة ليست من مصدر صهيوني على أن يذكر فيها اسم المعمل الذي صنعها أو المحل الذي استوردها، وبما ان شهادات المنشأ تعطى عادة من قبل الغرف التجارية بمصادقة من القنصليات العراقية فيجب ان يكون اتصال بين الحكومات العربية وهذه الغرف لمنع كل محاولة من قبل الصهيونيين للتحايل على هذه التدابير.

٣ – وبالرغم من التدابير المذكورة أعلاه يجوز ان ينجح الصهيونيون في محاولاتهم لإحباط المقاطعة فيما إذا وجدت ثغرة في أي من البلاد العربية يمكن بواسطتها توزيع البضائع الصهيونية على الأسواق العربية. وإن من الصعب على الأقطار العربية أن تجعل المقاطعة كاملة اذا لم يعمل كل منها وبضمنها عرب فلسطين على سد كافة الطرق التي يمكن ان يتوصل بها الصهيونيون لإيصال بضائعهم إلى الأسواق العربية. فيجب على حكومات البلاد العربية أن تتعاون بجد على إيصاد كافة الأبواب التي قد تدخل منها البضائع الصهيونية، ويجب أن تحصل على تعاون ايران وتركيا أيضاً في هذا الشأن.

٤ – المراقبة الشعبية بتأسيس مكاتب أو لجان دائمية لمراقبة تطبيق المقاطعة في فلسطين وفي كل قطر عربي على أن تكون هذه المكاتب متصلة باللجنة الدائمية للمقاطعة في أمانة الجامعة العربية وأن تكون على اتصال ببعضها البعض . وقد علمت أنه قد تألفت لجان للمقاطعة في سوريا ولبنان وشرقي الأردن وكان بالنية تأليف لجنة للمقاطعة في فلسطين نفسها. ويجب أن يؤلف مكتب أو لجنة من هذا القبيل في العراق وعلى هذه اللجنة أو المكتب الاتصال باللجان في الأقطار العربية الأخرى وباللجنة الدائمية في أمانة الجامعة العربية لتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات المتخذة لتطبيق المقاطعة . وبما أن المقاطعة طبقت بصورة جبرية في البلاد العربية عدا فلسطين فإن أهم عمل لهذه اللجان يجب أن يكون الاستخبار عن محاولات تهريب البضائع الصهيونية الى البلاد العربية وعن طرق التحايل على قرار المقاطعة وتبادل المعلومات بشأنها والتعاون مع السلطات الرسمية لإحباط هذه المحاولات .

٥ – العمل لتيسير البضائع اللازمة لضروريات الاستهلاك العام من مصادر غير المصادر الصهيونية، لأن من المعلوم أن الصناعة الصهيونية قد وجدت تشجيعاً مقصوداً أو طبيعياً في ظروف الحرب الماضية، حينما انقطعت بعض البضائع من الأسواق الأوروبية أو قلّ استيرادها الى العراق . وقد عمل مركز تموين الشرق الأوسط خلال مدة الحرب لأجل تيسير قسم من تلك البضائع بواسطة توسيع الصناعات الصهيونية أو تأسيس صناعات صهيونية جديدة في فلسطين. ومن المنتظر أن يقل الطلب على تلك البضائع الصهيونية كلما تيسر استيراد أنواعها من المصادر الأخرى بأسعار واطئة . ولذلك يجب العمل على تأمين استيراد ما يحتاج إليه العراق من تلك البضائع من مصادر غير صهيونية لكي لا يكون هناك أي حافز لاستيراد البضائع الصهيونية بطرق غير مشروعة .

هذه هي التدابير الآنية اللازمة لاستكمال مقاطعة البضائع الصهيونية، ولسد ما يحتمل حدوثه من الثغرات فيها . ولكن لأجل أن تستمر المقاطعة ويحرم الصهيونيون من الاستفادة من الأسواق العربية حرماناً تاماً يجب اتباع خطة

طويلة الأمد لأجل تأسيس الصناعات الممكنة في العراق وفي البلاد العربية لتجهز هي بدلاً من الصناعة الصهيونية أسواق هذه البلاد بالبضائع الممكن عملها فيها . وهذا أمر ضروري ليس لغرض المقاطعة بل لغرض استثمار مرافق البلاد ورفع مستوى المعيشة فيها . ويجب أن يراعى في تأسيس هذه الصناعات أنها يجب أن تجهز عرب فلسطين بما يحتاجون إليه من منتوجاتها لأنه إذا كانت مقاطعة البضائع الصهيونية قد طبقت في البلاد العربية بإجراءات رسمية فإنها ستبقى اختيارية في فلسطين ما دام الاستعمار يسيطر عليها . ولذلك يجب أن يجهز العرب هناك بما يحتاجون إليه من البضائع الضرورية لكي يسهل عليهم تطبيق المقاطعة . وبما أن السلطات البريطانية تحمي الصناعة الصهيونية وربما ستزداد هذه الحماية في المستقبل فإن خير طريقة لسد حاجات عرب فلسطين هو أن تؤسس في فلسطين فروع للمعامل العربية لتنتج هناك ما تحتاج إليه .

وإن كل ذلك يتطلب تنسيقاً وخطة مشتركة بين البلاد العربية بقصد تنفيذ منهج عمراني صناعي وفقاً لما تستلزمه حاجة كل بلد من هذه البلاد منفرداً أو مجتمعاً وسواء من الوجهة الاقتصادية أو من الوجهة السياسية فيما يتعلق بمقاطعة البضائع الصهيونية والقضاء على صناعتها .

أما فيما يخص منع إصدار المواد الأولية والمواد الغذائية من البلاد العربية الى فلسطين لغرض استهلاك الصهيونيين فذلك يستلزم أيضاً المراقبة واليقظة لمنع تحايل الصهيونيين للحصول على هذه المواد بطرق غير مباشرة . ويوجد في هذه الناحية تعقد منشأه لزوم تجهيز عرب فلسطين بما يحتاجون إليه من هذه المواد واحتمال تسرب قسم منها أو كلها الى الصهيونيين ولهذا السبب يجب الاتصال بعرب فلسطين والتعاون معهم في ضمان استهلاك ما يصدر من البلاد العربية إليهم من قبلهم فقط وكذلك في ضمان عدم تجهيز الصهيونيين في فلسطين بالمنتوجات العربية هناك إذ أن فائدة المقاطعة تنتفي إذا كان العرب يجهزون الصهيونيين بالمنتوجات العربية في فلسطين ويعوضونها بمنتوجات البلاد العربية الأخرى .

وأخيراً أود أن أكرر أن نجاح المقاطعة للبضائع الصهيونية في كل قطر من

الأقطار العربية يتوقف لحد كبير على مدى تنفيذ هذه المقاطعة في جميع الأقطار العربية . وإذا ظهر أي تساهل في هذا التنفيذ في أي من الأقطار العربية فإن ضرر ذلك لا ينحصر بالقطر المهمل فقط بل يشمل جميع الأقطار لأنه يفتح ثغرة تنهال منها البضائع الصهيونية بمختلف الأساليب الى أنحاء البلاد العربية . ولذلك أود أن أؤكد على أهمية تنسيق أمور المقاطعة بين البلاد العربيـــة والتعاون فيما بينها في العمل للقضاء على أهم مصدر يعلق عليه الصهونيون آمالاً كبيرة في تأمين معيشتهم في الجزء الذي يحاولون اغتصابه من الوطن العربي .

- ٨ -

برقية لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين

إلى مؤتمر ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربيـة في القاهرة أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية .

أنشاص - القاهرة - مصر

إن الأحزاب العراقية التي اجتمعت على الدفاع عن فلسطين ومقاومة لجنـة التحقيق البريطانية الأميركية تحييكم يا أصحاب الجلالة والسمو والفخامة وتعرب عن سرورها إذ ترى رؤساء الدول العربية يجتمعون في سبيل إنقـاذ فلسطين من مخالب الصهيونية الأثيمة . وإن الأمة العربية التي اجتمعت على الكفاح من أجل تحرير فلسطين بكل مـا لديها من قوة لتنتظر بفارغ الصبر قراركم التأريخي الذي سيكون له شأن خطير لا في مستقبل فلسطين العربية وحدهـــا بل في مستقبل العرب أجمـع . لقد سبق لأحد ملوك العرب والإسلام وهو صلاح الدين الأيوبي الرجل العظيم الذي قاد الأمة العربية في جهادها لإنقاذ فلسطين أن استمد خلوده من تأريخها المجيــد . ولم يكن العالم ليتصور أولى القبلتين وثاني الحرمين ستقع في محنة تماثل محنتهـــا الأولى ، ولكن فلسطين تواجه اليوم نكبتها بالصهيونية وهي محنة أعظم. إن العالمين الإسلامي والعربي من ورائكم والله في عونكم ما دمتم في نصرة الحق .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني
رئيس حزب الأحرار
رئيس حزب الاستقلال
رئيس حزب الشعب
رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

- ٩ -

معالي وزير الداخلية المحترم ،

نحن الموقعون أدناه نرغب في القيام بالاكتتاب العام لمساعدة عرب فلسطين فنرجو التفضل بإصدار الإذن القانوني بذلك حسب الصلاحية المخولة إليكم بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون اليانصيبات والاكتتابات العامة رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٩ ، راجين إصدار البيان المبحوث عنه في المادة الأولى من نظام الاكتتابات العامة رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٠ كما يلي :

أ – مقدار النقود المطلوب الإذن بجمعها بقدر ما تساعد عليه طريقة الاكتتابات العامة (١٠٠) ألف فقط مائة ألف دينار عراقي لا غيرها .

ب – المدة التي يجوز القيام بعملية الاكتتاب العام خلالها سنة كاملة .

ج – المنطقة التي يجوز القيام فيها بعملية الاكتتاب العام العراق بكامله .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني
المعتمد العام لحزب الأحرار
رئيس حزب الاستقلال
رئيس حزب الشعب
رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

الفصل العاشر

الأهداف القوميّة في منهاج حزب الاستقلال

إجازة الحزب

أجيز الحزب من قبل السلطات ، واتخذ له مقراً في شارع الكيلاني ، وقد عقد أول مؤتمر للحزب (بعد شهر من الإجازة حسب قانون الجمعيات) وذلك في ١٩٤٦/٤/١٩ لغرض انتخاب أصحاب المناصب الحزبية وأعضاء اللجنة العليا. وقد ألقيتُ كلمة الافتتاح ومما قلته في تلك الكلمة :

« .. إنه لمما يسرني أن أقف أمام هذه الصفوة المختارة ، والنخبة الصالحة ، التي هي من خيرة ما أنجبته تربة هذا الوطن الزكية من شباب عامر القلب بالإيمان بمستقبل هذه الامة الكريمة ، كما هو إيمانه بماضيها .

حقاً إنه لمما يسرني أن أقف أمامكم ، فاحييكم باسم الهيئة المؤسسة لحزب الاستقلال ، مرحباً بكم أجمل ترحيب ، مباركاً فيكم هذه العواطف الوطنية الجياشة ، والمشاعر القومية الفياضة .

إخواني الأعزاء :

لم تكد الحكومة الحاضرة تعلن عن سياستها في إطلاق الحريات الدستورية ، والسماح ببعث الحياة الحزبية ، بعد إلغائها الأحكام والمراسيم الاستثنائية ، وهو

مما نقدرها عليه ، حتى أخذ الشعور يخالج نفوس إخواننـــا القوميين ، بوجوب الخروج من تلك العزلة السياسية ، التي فرضتها الظروف الاستثنائيـة القاسية ، والاستجابة إلى نداء الواجب في العودة إلى ميادين الجهـــاد الوطني ، والكفاح السياسي ، عن طريق العمل الحزبي المنظم ، الذي حرمت منه البلاد منذ أن اختفت الأحزاب السياسية من الميدان ، بنتيجة السياسات التعسفية ، التي كانت تتبعها الحكومات المتعاقبة إزاءها وإزاء الحريات الدستورية ، التي هي عمـــاد الأحزاب والحياة الديموقراطية الصحيحة ، ممـــا دفع النشاط الوطني والكفاح السياسي ، إلى مسالك وطرائق غير مأمونة العواقت. وقد لمسنا آثار ذلـــك خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية ، وما تخللها من أحداث .

هذا أيها السادة ، مـــا أهاب بفريق من إخوانكم إلى تأسيس حزب ينتظم شمل الوطنيين الأحرار ، والمخلصين الأبرار ، ممـــن لم تدنسه لوثات الأوبئـــة الاستعمارية الوافـدة بأدناسها ، ولم تعلق بأردانهم أوضارها ، فتقدموا لتأسيس هذا الحزب ، معتمدين بعـد الله على مؤازرة الأمـــة وتأييدها ، على اختلاف طبقاتها ؛ هذه الأمة التي برهنت في مختلف أدوار تاريخها ، بأنها قـــد ألهمت موهبة الإدراك والتمييز بين ما يضرها وما ينفعها ، وأنها لا يمكنها أن تؤخـذ على حين غرة ، ولا تستهوى عن جهل ، ولا تمنح ثقتها جزافاً واعتباطاً .

لقد تقدمنا إلى الشعب العراقي النجيب بمنهاجنا واضحاً جلياً ، لا لبس فيه ولا إبهام . وقد ضمنّاه كل ما نعتقد، وندين به من مبادئنا، وفي معالجة مشاكلنا المختلفة الداخلية والخارجية . فلنعاهد الله جميعاً على تمسكنا بما قدمناه بين يدي هذا الشعب النبيل من منهاجنـا وحرصنا على السعي في تطبيقه وتنفيذه بالحرف الواحد ، وعدم الحيدة عن العمل بموجبه ، مهما كلفنا ذلك من الأمر .

ولقد خطونا – أيها السادة – هـذه الخطوة في تأسيس الحزب ، ونحـــن شاعرون بعظم المسؤولية ، التي أخذناها على عاتقنا ، في جـو تضطرب فيـــه المنازع والأهواء المختلفة ، وتصطرع فيه شتى المطامح والمطامع ، وتتزاحم فيه أنواع المغريات . لذلك فإننا واثقون من أن الذين ستنتخبونهم ، وتضعون فيهم

ثقتكم ، لإدارة دفة الحزب ، والإشراف على سياسته العليـا ، سيقدرون مـا يحتمه عليهم الواجب، وتتطلبه منهم المصلحة العامة من السير في سياسة الحزب؛ - والطريق كما تعلمون وعر بالمسالك والعقبات - سيراً يجمع إلى العزم والحزم الروية والحكمة ، وإلى الاستقامة والثبات الحذر والحيطة . وأن يكون لهم من عبر الماضي وتجاربه الكثيرة خير مرشد يهديهم إلى سواء السبيل » .

وجرت الانتخابات لأول لجنة عليا للحزب ، وهي تضم السادة : محمد مهدي كبة (رئيساً) وأمير اللواء الركن المتقاعـد إبراهيم الراوي (نائباً للرئيس) وداود السعدي (معتمداً عاماً) وفائق السامرائي (أميناً عاماً) وخليل كنة (نائباً اولاً) للمعتمد العـام وعبد الرزاق الظاهر (نائباً ثانياً للمعتمد العـام) واسماعيل الناعم (محاسباً عاماً) وعبد الرحمن الخضر (أميناً للصندوق)وابراهيم الحمداني وسلمان الصفواني وصديق شنشل وقـاسم حمودي وعبد الرزاق شبيب وحسن علي التكريتي وعبـدالقادر العبيدي (الموصل) وعلي القزويني (الحلة) وعبد القادر السياب (البصرة) وعبد المحسن الدوري وصبري الخضيري وطلال جورجي وحسني الجوهر (الهندية) ومحمد المانع (البصرة) وفاضل عباس معلة (النجف) ومهدي القنبر (كربلاء) وعبـد الكريم الدللي (سوق الشيوخ) وجواد البراك (الهندية) وعبدالجبّار هادي (الشطرة) ومحمود الدرة (النعمانية) وحسن علي الدليمي (الخالص) وشاكر ماهر وكمال عبـد المجيد وابراهيم شوكة وخيرالله طلفاح (تكريت) ومالك الهنداوي (الحلة) وعبـدالشهيد الياسري (الفيصلية) وجياد الحـاج مرزوق العواد (الشامية) وعبد الحسين العامـلي (بدرة) وعبـد الستار علي الحسني (الرمادي) وشكري صالح زكي ورزوق شماس. وكان أول عمل قام به الحزب بعد إجراء الانتخابات الحزبية ، هو أن يتقدم إلى الشعب العراقي بمنهاج شامل لسياسته العربية والقومية والخارجيـة والداخلية ، فأقام مهرجاناً حزبياً في صباح ١٩٤٦/٦/٧ حيث ألقي بيان شامل، نرى من المفيد إثباته بنصه لكي يعطي فكرة عن أهداف الحزب وسياسته. وهو في قسمين ، القسم الأول في الحياة الحزبية والسياسة الخارجية ، والقسم الثاني في

السياسة الداخلية وهذا هو :

بيان الحزب

القسم الأول

في الحياة الحزبية والسياسة الخارجية

سيداتي سادتي :

باسم الصفوة من أبناء هـذا البلد ، الذين نذروا أنفسهم لخدمته ، وعقدوا العزم على الجهاد لتوحيد الوطن وتحقيق استقلاله وضمان حريته ، وكرسوا حياتهم لإسعاد الشعب ، والسير بالأمة في طريق العزة والكرامة والمجد ، باسم حزب الاستقلال ، أرحب بكم ، وأشكر لكم مشاركتنا في الاحتفال بهذا اليوم ، الذي نفتتح به الحزب ، ونعلن فيه استئناف الجهاد ، والعودة إلى الكفاح ، عن طريق الحياة الحزبية المنظمة ، هذه الحياة التي حرم منها العراق طوال اثنتي عشرة سنة .

إن القانون الأساسي أيها السادة ، قد نص في مادته الثانية ، على أن (العراق دولة ذات سيادة وحكومته ملكية وراثية شكلها نيابي) ، وواضح من هـذا النص ، أن نظام الحكم ، مقيد بالدستور ، وقائم على أسس ديمقراطية صحيحة ، والحياة النيابية لا تتحقق إلا بضمان تمثيل الشعب تمثيلاً حقيقياً ، وقيام الحياة الحزبية لتأمين ذلك . غير أن السياسة الاستعمارية تحدت منذ البداية أحكام الدستور ، وتجاهلت وجود الحكم الوطني نفسه ، فعطلت الحزب الوطني ، وطوّحت برجاله بين المنافي والمعتقلات ، وقضت بذلك على الحياة الحزبية في المهد ، لأنها آنست في قيامها خطراً على الخطط الاستعمارية الغادرة ، وحائلاً دون تنفيذها ، عن طريق التآمر مع أشياعها القائمين بالحكم . ومرت سبع سنوات على هذا الحادث ، نشأت في مطلعها أحزاب وطنية ، دافعت عن قضية

الموصل ، وعارضت معاهـــدة سنة ١٩٤٢ معارضة عنيفـة ، بحيث لم تستطع الحكومة حين ذاك تصديقها إلا بالرصاص والحراب ، فلاقت الأحزاب من جراء ذلك من الاضطهاد ما أدّى إلى تعطيل أعمالها والقضاء عليها أخيراً . ولم يبق في تلك الفترة إلا بعض الكتل البرلمانية ، والجماعات السياسية ، التي انتحلت لنفسها أسماء الأحزاب ، والتي تكونت في الحقيقة لتخدير الشعب ، وتنفيـــذ سياسة معينة ، هدفها تبرير ما أريد فرضه من مطالب عن طريق المعاهدات والاتفاقيات والعقود .

ثم استؤنفت الحياة الحزبية من جديد ، وعـاد الحزب الوطني إلى ميدان الكفاح والجهاد ، ونشأ حزب الإخاء الوطني فتآخى الحزبان لمجابهة معاهـــدة ٣٠ حزيران الجائرة .

غير أن موقف الحكومات المتعاقبة من الحيـــاة الحزبيـة الصحيحة ، ومن الحزب الوطني في فترة حياته الثانية خاصة ، لم تكن أقـــل تعسفاً من موقف الإنكليز نحوه في فترة حياته الأولى . ولا نريد اليوم أن نسهب بذكر مـا عاناه ذلك الحزب على يد رجال الحكم من عنت وإرهاق ، وما وضعوا في سبيل نموه ، وتوسع نشاطه من عراقيل وعقبات ، وما استعملوا لتشتيته والتفريق بين رجاله من مكايد ومغريات ، حتى كان من أمر توقيف أعماله ما كان . وعلى الرغم من كل ذلك ، فلا ريب أن العهد الذي عاش فيه ذلك الحزب مع زميله حزب الإخـاء الوطني ، كان من أفضل العهود التي مرت على تأريـخ النضال الشعبي في العراق . فقد استطاع الشعب مدة الحياة الحزبية أن يطمئن إلى وجود منظمات تمثل آماله وتطالب بتحقيق أمانيه . فكانت هذه المنظمات بالمرصاد ، تحاسب المسؤولين ، وتزيح الستار عما بيّت للشعب ، وتستمد كيانها وقوتها من إرادته . ووفـّقت المعارضة عن طريق الحياة الحزبية ، إلى تنظيم نفسها ، وإسماع صوتها عاليـــاً مدوياً في شتى المناسبات ، ولا سيما في إعلان براءة الشعب من كل ما يعقد باسمه من عهود واتفاقيات وعقود إرضاءاً للمصالح الاستعمارية في العراق ..

فلما عطلت الحياة الحزبيـة تعطيلاً نهائياً ، زال التنظيم من الميدان السياسي

وحرم الشعب من كل الوسائل للتعبير عن أمانيه ومطالبه ، وقضي على حرية الكلام والنشر والاجتماع فأصبح مجلس الوزراء يتمتع فعلاً بصلاحيات دكتاتورية لا تجرأ الصحافة على انتقادها، ولا يملك المجلس النيابي حق تحديدها ، لان المجلس نفسه أصبح خاضعاً في اختيار أعضائه لإرادة مجلس الوزراء ، الذي زادت سطوته مع الايام ، حتى بلغ الاستهتار بأحد رؤساء الوزراء ان تحدى النواب ، وأعلن في المجلس نفسه بأن أعضاءه عينوا تعييناً من قبل الحكومة .

اضطربت بذلك يا سادة الحياة السياسية ، وخيم اليأس ، واشتد القلق ، وانعدمت الثقة بين الحاكم والمحكوم ، وأصبح الشعب لا يملك شيئاً من حقه في تسيير دفة الحكم ، وتوجيه شؤون البلاد ، فأدّى ذلك إلى تعاقب الأحداث ، وتوالي الاضطرابات يأخذ بعضها برقاب بعض ، وكان كلما ظفر بالحكم جماعة عملوا على الاستئثار به ، وجهدوا في احتكاره ، وعدم النزول عنه ، والشعب لا يملك ان يعلن رأياً ، ولا يستطيع أن يغير وضعاً . فكانت الأحداث تبيت له في الخفاء ، ويفاجأ بها وهو لا يدري ماذا يراد به . وهكذا جر يا سادة انعدام الحياة الحزبية إلى الكثير من المصائب والويلات ، لانه هيأ إلى قيام دكتاتورية مجلس الوزراء وقيام سياسة القهر والإكراه ، وكبت النفوس وخنق المشاعر ، ومصادرة الحريات مصادرة تنتهي لا محالة إلى الانفجار . وفي هذا كله عبرة لمن يريد أن يعتبر ، فالاستقرار السياسي في البلد لا يستتب إلا حين يمارس الشعب حقوقه السياسية ، التي كفلها له القانون الاساسي ، وتقوم فيه حياة حزبية صحيحة .

إن حزب الاستقلال أيها السادة ، واثق بأن تغلغل الوعي السياسي في نفوس أبناء الشعب الكريم ، وأثر تجارب الماضي وعبره في توجيه هذا الوعي وجهته القويمة ، يجعل انبعاث الحياة الحزبية في هذا الظرف العصيب ضرورة لازمة . ولن يكون هذا الانبعاث تجربة من سلسلة التجارب العابرة ، بل هو نتيجة حتمية تقتضيها طبيعة التطور ، وتتطلبها ضرورة ممارسة الشعب لحقوقه في السيادة والسلطان .

ان انبعاث الحياة الحزبية نقطة تحول في هـذا البلد ، تطلبتها إرادة الشعب ورغبته الصادقـة في تحقيق أمانيه القومية ، وما يهدف إليه من إصلاحات ، تضمن له الحياة السعيدة الكريمة . لذلـك يرى الحزب أن سياسة الأفراد ، وسياسة الكتل الشخصية ، هي سبب هذه المآسي والكوارث ، التي حلت بهذا البلد ، فيجب أن يقضى على هذه السياسة المرتجـلة ، لتقوم مقامها السياسية الديمقراطية الصحيحة ، التي تستند الى أحزاب واضحة المناهج بينة الأهداف .

إن حزب الاستقلال يا سادة واثق من نفسه ، مطمئن إلى قوته ، على تحمل أعباء قيادة الشعب ، وتحقيق مطاليبه الوطنية ، وأهدافه القومية ، بفضل روح التضامن التي تعمر نفوس أعضائه ، ومـا طبعوا عليه من حرص على التضحية ، وصبر على الشدائد والمكاره ، وبفضل ما يتحلون به من ثقافة صحيحة ، وإيمان قوي ، بحق هذا الشعب في حريته واستقلاله ، وضمان الحياة الرغيدة لأبنائه ، وهو مطمئن بعد هذا كله إلى أنه يلقى التأييد الكامل ، والمعونة التامة من جميع المخلصين في سبيل تطبيق منهاجه وتحقيق أهدافه .

لقد اطلعتم ولا شك يا سادة على منهاج الحزب وأهـدافه ، وإني أريد في مقامي هذا ، أن أشرح سياسة الحزب في المشاكل الأساسية ، التي يجاهد الحزب في حلها حلا سريعاً ، وسأتناول الكلام حول المشاكل الخارجية ، كما سيتناول المعتمد العام الكلام حول المشاكل الداخلية .

المعاهدة

صرح المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا بمجلس العموم أخيراً يقول (إنهـا سياسة قديمة ، أن تبقى قواتنا في مصر ، وأن نرغم شعوباً أخرى في عقر دارها على قبول ما لا تقبل . وإن الصداقة لا القوة ، هي التي تضمن التعـاون مع الأقطار العربية) ثم قال (إننا لا بد وأن نضمن صداقة العرب ، وهو خير لنا وللعالم كله من أن نرغم العرب بطريق القوة على انتهاز كل فرصة لإظهار الأقطار العربية — وقد وقفت إلى جانبنـا في أشد ساعات الحرب محنة — بمظهر العداء

الشديد ، وعدم الواثق من سياستنا الخارجية وصداقتنا لها) .

وهذا أول تصريح منذ انتهاء الحرب العالمية الثـــانية من رجل مسؤول ، يعترف فيه بأن علاقات بريطانيا مع البلاد العربية وغيرها ، كانت قـــائمة على أساس القوة والقهر . لقد اضطر الانكليز في العراق على عقد معاهدة ١٩٢٢ في جو ملئت فيه السجون بالأحرار ، وصمت الآذان من صوت الرصاص ثم فرضوا عليه معاهدة ١٩٣٠ فرضاً ، بنفس الأسلوب ، فلم ينخدع العراقيون في أمرها ، كما لم يخدعوا في أمر سابقاتها ، وأعلن الشعب إنكاره لها . لقد كانت هذه المعاهدة كما جاء في مقدمتها شرطاً بل ثمنـــاً لترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم ، وهي لم تعقدها حكومة عراقية حرة ، بل عقدتها حكومة ولدت في ظلال الانتداب ، واعتمدت على حرابــه . وقد قوبلت هـــذه المعاهدة في عصبة الأمم بالدهشة والإنكار ، وإن مقرر لجنة الانتدابات صرح « بأن في هذه المعاهدة شيئاً غـير مألوف في مثيلاتها » ولكن ممثل بريطانيا أكد للعصبة ان ما في هذه المعاهدة من مواد تحد من سيادة العراق الوطنية، كإنشاء القاعدتين الجويتين إنما وضع لمساعدة العراق موقتاً ، تجاه الخطر الخارجي إلى أن يستكمل قواه . وقد دلت التجارب والأحداث ، على أن بريطانيا إنما جعلت من هذه المعاهدة وسيلة لتغطية احتلالها بغطاء من الاستقلال الكاذب ، وأنها لم تتورع عن احتلال العراق عسكرياً مرة أخرى بحجة ظروف الحرب ، خلافاً لنصوص المعاهدة نفسها ولم تتـــورع عن الحرص على إبقاء هذا الاحتلال رغم انتهاء الحرب !

أجـل لم تكتف بريطانيا يا سادة بـــإمرار جيوشها في العراق ، كما تقول المعاهدة ، بل فرضت بقاءها وبقاء جيوش دول أخرى ، وحملت إحـــدى حكومات الوضع الشاذ في الاحتلال الثاني على أن تمنح كافة جيوش الاحتلال بريطانية وغـــير بريطانيا نفس الامتيازات المالية ، التي قصرتها المعـاهدة على القوة الانكليزية في القاعدتين الجويتين فقط . إن المبـــالغ التي كان من الواجب ان تدفعها هذه الجيـوش عن ضريبة الكمارك ورسوم الميناء وأجـــور القطار والبريد والبرق والأراضي ، تخمن بمـــا لا يقل عن مائتي مليون دينار ،

بما في ذلك الضرائب والرسوم والأجور عن الأموال والأسلحة والعتـاد ، التي مرت عبر العراق ، بما في ذلك الأموال التي بيعت بواسطة جيوش الاحتلال في أسواق العراق . كما حملوهـا على سن قانون الامتيازات القضائية لجيوش الاحتلال ، فكانت هذه الجيوش لا تبالي بحقوق الشعب ، ولا كرامة الأفراد ، لأنها في نجوة من أن ينالها العقاب . ومع أن السكة الحديدية وميناء البصرة ملك للعراق ، فقـد جعلها الإنكليز أداة لتثبيت نفوذهم ، وفرض سيطرتهم الاقتصادية والسياسية . وليس أعجب من أن يمتنع الإنكليز عن قبول إطفـاء الدين المترتب على الميناء ، لاستمرار فرض سيطرتهم عليـه خلافاً لنصوص المعاهدة الصريحة .

كلكم تعلمون يا سادة أن العراق لم ينجُ بعد عقـد المعاهدة من وجود موظفين بريطانيين ، كانوا على قلة عددهم ، وعلى الرغم من صفتهم الاستشارية ، يحاولون أن يوجهوا السياسة العراقية من وراء الستار . ولئن عجزوا عـن التوجيه في بعض الأحيـان ، فلم يعجزوا قط عن القيـام بمهمة الرقيب الأجنبي . ولكن بريطانيا بعـد احتلالها الثاني تعدت حدود المعاهدة الجـائرة نفسها ، فملأت دوائر الدولة بالموظفين البريطانيين ، وأسندت إليهم مديريات عامة ، ووظائف كثيرة ، لا تجيز لهم المعاهدة ولا الدستور ولا القوانين أن يتولوها. ولم يعرف العراق عهداً مثل هـذا العهد ، سادت به الفوضى ماكنة الدولة بسبب التدخل البريطاني ، بل إن المحتلين قد فرضوا بأسماء شتى كمشاورين سيـاسيين وضباط ارتباط وغير ذلك ، وانبثوا في كافة أنحاء العراق ، رقباء يفسدون على الإدارة العراقية عملها ، ويعملون للقضاء على هيبـة الحكومة العراقيـة ، ونشر روح التجسس والخيانة الوطنية . وليس لوجود هؤلاء مبرر من المعاهدة نفسها .

لم يكتف الإنكليز يا ساده بالاحتلال العسكري ، ولا بحشر موظفيهم وغير موظفيهم في الدوائر العراقية ، وخارج هـذه الدوائر ، بـل أرادوا مكافحة الروح الوطنية ، فأنشأوا مكاتب للدعاية والإفساد باسم إخوان الحريـة والثقافة والإرشاد ، وهمهم الوحيد تكوين طبقة تدعو لتبرير احتلال المستعمرين .

وقـــد أمعن الإنكليز في امتهان حقوق العراق ، وفرضوا تجديد عقود الموظفين البريطانيين في وزارة العدليـة ، رغم انتهاء مـــدة الاتفاقية في سنة ١٩٤٢ ، وأخيراً تعددت مواقف بريطانيا ، التي لا تتفق وتحالفهـا مع العراق . لقد تعهدت في المعاهدة أنهـــا لن تقف موقفاً عدائياً للعراق ، ولــــن تخلق له مصاعب ، ولكنها قد وقفت موقفاً عدائياً صريحاً من قضية فلسطين ، وخلقت بذلك مصاعب جمة للعراق ، قد تؤدي الى الإخلال بالأمن فيـــه إخلالاً يرجو الحزب مخلصاً أن تتضافر الجهود للحيلولة دون وقوعه .

من كل هذا وغير هذا ترون يا سادة أن المعاهدة ، التي فرضت على العراق فرضاً ، قد أساء الإنكليز استغلالها لإرضاء مطامعهم الاستعمارية الجشعة ، هذا فضلاً عن أن الأسباب التي اتخذت مبرراً لعقدها قـــد زالت تماماً . إن الوعي العام في العراق من جهة ، والتطورات العالمية من جهة ثانية ، قد جعلت هـــذه المعاهدة لغواً لا معنى لبقائهـــا . إن ميثاق الأمم المتحدة يقضي أن يتمتع العرق بوصفه عضواً في جامعة الأمم المتحدة باستقلاله الكامل ، وأن تكون علاقتـــه ببريطانيا كعلاقته بغيرها من دول الجامعة المذكورة فقـــد نصت الفقرة المذكورة على إنمـــاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المبـــدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لهـــا الحق في تقرير مصيرها . ونصت المادة الثانية في فقرتها الأولى على أن تقوم الهيئة على مبـــدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها . ونصت الفقرة الأولى من المادة ٤٣ على أن (يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في سبيل حفظ السلم والأمن الدولي ، وأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ، ومن ذلك حق المرور) .

من كل هذا يتضح يا سادة أن سياسة إرغام الشعوب على إبقاء قـوة أجنبية في عقر دارها إرغاماً أشار إليـه المستر بيفن في تصريحه المتقدم ، ليس سياسة قديمة وعقيمة تمسكت بها بريطانيا فحسب ، بل إنها سياسة مخالفة لميثاق الأمم

المتحدة نفسه ، ولا يمكن أن يقرها العالم الجديد ، الذي عانى أنواع الويلات في هذه الحرب. ولن يستسلم الشعب العراقي، ولا الشعوب العربية الأخرى للاحتلال والظلم والجور ، وما جر إليه كل ذلك من إفساد وتفسخ وإفقار وتأخر .

ولذلك كله يرى الحزب يا سادة أن المعاهدة العراقية البريطانية ، قد انتهى مفعولها ، بحكم ميثاق سان فرانسيسكو ، فيجب تبديلها . وهو يطالب بجلاء الجيوش المحتلة جلاء فورياً ، وإنهاء عقود كافة الموظفين الأجانب ، ومنع جميع الذين حشدوا في العراق من البريطانيين بأسماء مختلفة كالمشاورين وغيرهم من مزاولة أعمالهم، كما يطالب بإلغاء كافة المؤسسات الاستعمارية ، كمجالس الثقافة، ونوادي إخوان الحرية ، ومكاتب الإرشاد، وما شابهها ؛ وإن تبدلت أو تغيرت أسماؤها . كما يطالب بحل جيوش الليفي ، التي عمل الإنكليز على تجنيدها من العراقيين خلافاً للمعاهدة ، وخلافاً للقوانين الدولية ، التي تمنع أن يكون رعايا دولة جنوداً لدولة أخرى ، مهما كانت الروابط التي تربط بين الدولتين . ويرى الحزب أن كل اتفاق أو تفاهم جديد مع بريطانيا ، يجب أن يقوم على أساس المصالح المتبادلة ، وعلى أساس الجلاء التام ، ومنع بقاء أي قاعدة عسكرية ، أو أي امتياز عسكري خاص لبريطانيا في العراق ، ليتمكن العراق أن يجعل اتفاقه مع بريطانيا حراً ، يجوز أن يتخذ أساساً للاتفاق مع أي دولة أخرى تبادله المنافع والمصالح . وبذلك يقوم العراق بواجبه في تطبيق ميثاق سان فرنسيسكو ، ويأخذ المكانة اللائقة به بين الدول المنتسبة لهيئة الأمم المتحدة . إن بريطانيا التي قبلت هذا المفهوم في سورية الشقيقة تجاه الفرنسيين، لا يجوز لها أن تفرض على العراق مفهوماً آخراً ، إلا إذا أرادت أن تعلن عزمها على الاستمرار في تطبيق قانون الغابة في الميدان الدولي .

وكل مفاوضة لا تستند إلى الجلاء، ولا تشترطه كأساس ينفذ فوراً ، يقاومها الحزب ، ويدعو أبناء الشعب الأباة إلى مقاومتها بكل ما يملكون من قوة . وهو يرى بعد هذا كله أن لا تنفرد هيئة معينة بأمر المفاوضة ، فيفاجأ العراق بألاعيب خطرة ، كما فوجيء بها من قبل ، بل لا بد من تكوين هيئة سياسية

تقوم بالمفاوضة يشترك الحزب فيها .

فلسطين

ليست قضية فلسطين يا سادة قضية قطر شقيق ، يجب أن نبادر إلى عونه ونجدته فحسب وإنما هي في نظر الحزب قضية تمس العراق في الصميم . فكل خطر على فلسطين خطر على العراق، والبلاد العربية جميعها. ولن يستطيع العراق أن يكون دولة مستقلة حرة ، متى رسخت أقدام الصهيونية في فلسطين وتغلغل نفوذها. ولذلك فإن اهتمام الحزب بفلسطين، لا يقل عن اهتمامه بالعراق.

لقد قاتل العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب الماضية ، وثاروا ضد العثمانيين المسلمين ، بعد أن قطعت لهم العهود الصريحة باستقلال بلادهم جميعاً ، واعترف لهم بحق تقرير مصيرهم . ولكنّ الحلفاء بعد أن أثملهم النصر ، تنكروا للوعود، ونكثوا بالعهود . وكانت الصهيونية حينذاك تجهد جهدها وأموال اليهود تعمل عملها ، فاستطاعوا أن يحصلوا على تصريح هزيل لا قيمة حقوقية له ، هو تصريح بلفور المشؤوم . ولسنا نريد الآن أن نناقش قيمة هذا التصريح ، أو نتناول دعاوى الصهيونية بالتفنيد ، فإن بطلان هذه، وفساد ذاك ، لا يحتاج الى دليل.

ولكن اليهود قد استطاعوا أن يستغلوا هذا التصريح على فساده ، ويتخذوا منه وسيلة لتوطيد أقدامهم في هذا الجزء المقدس من الوطن العربي . لقد عاونهم الاستعمار على ذلك وحماهم ، فتدفق سيل هجرتهم ، وساعدتهم أموال اليهودية العالمية على انتزاع أفضل الأراضي من أيدي العرب ، فعملوا في مكر وتحايل على تنظيم شؤون المهاجرين ، وتوفير أسباب العمل لهم ، وقاموا بدعاية واسعة لقضيتهم الباطلة ، مما أغرى كثيراً من يهود العالم ، على أن يظهروا الرغبة في الهجرة إلى الفردوس الموعود، حيث تكفل لهم الأموال التي تتبرع بها الرأسمالية اليهودية المأوى والعمل . وهم كلما زادوا في فلسطين عدداً ، ورسخت أقدامهم فيها ، ازدادت مطامعهم اتساعاً . فقد كانوا أول الأمر يطمحون الى إنشاء ما يسمونه الوطن القومي فصاروا يريدون إقامة دولة يهودية،بل أصبحنا نسمع أنهم

بدأوا يرنون بأبصارهم إلى ما وراء فلسطين من أقطار الوطن العربي .

أما العرب فقد وثقوا بشرف بريطانيا ، واطمأنوا إلى نبلها ، فلم يكن لهم في مقاومة مطامح الصهيونية من الحزم والعزم ما كان للصهيونيين في سبيل تحقيقها . وألهاهم الاستعمار ، وما يخلق لهم من مشاكل عن أن يصطنعوا مثل هذا الحزم ، بل إنه فوّت عليهم أيضاً ان يعتبروا بخاتمة الملك الشهيد المغفور له الحسين بن علي ، الذي فضل ان يفقد عرشه ويعرض شيخوخته الكريمة للنفي والاغتراب وسوء الجزاء ، على أن يقر للصهيونية في فلسطين بحق . على أن عرب فلسطين أنفسهم ، قد قاموا غير مرة بثورات دامية دفاعاً عن أنفسهم . وكان الانكليز يستعملون في سبيل قمعها من ضروب القسوة وفنون الاضطهاد ما تقشعر لهوله الأبدان ، حتى إذا سكنت الثورة ، وتصاعدت أصوات الاحتجاج من أقطار العرب الأخرى ، أرسلوا لجانهم تحقق ، وكانت كل لجنة ترسل ، تعترف بحق العرب ، وعدوان الصهيونية ، ولكن سياسة الاستعمار تسلم في كل مرة بالواقع ، وتتنكر لتقارير اللجان .

وقد عجزت بريطانيا أن تقضي على آخر ثورة قامت في فلسطين ، اشترك فيها مجاهدون من أقطار العرب الأخرى ، فلجأت الى ساسة العرب تطلب منهم أن يتدخلوا لإيقاف الثورة ، ومنع سفك الدماء ، بعد أن قطعت لهم الوعود ، في أن تجد للقضية حلا يرضاه العرب . فكان الكتاب الأبيض الذي لم يرض العرب كل الرضا ، ولكنه حد على كل حال من مطامع الصهيونية . لقد حدد هذا الكتاب الهجرة بـ ٧٥ الف مهاجر ، وتعهد بمنع انتقال الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود ، كما تعهد بإنشاء حكومة عربية في فلسطين في نيسان سنة ١٩٤٤ تمثل فيها الأقلية اليهودية .

إنكم تعلمون يا سادة ، أن ما كان في صالح اليهود في الكتاب الأبيض ، قد تم تنفيذه ، أما ما كان في صالح العرب ، فلم ينفذ منه حرف . فالحكومة العربية في فلسطين ، لم تتألف على الرغم من مرور أكثر من سنتين على موعد إنشائها ، وانتقال الأراضي من يد العرب الى اليهود لم يتوقف ، والهجرة العلنية استمرت

بنسبة ألف وخمسمائة في الشهر الواحد ، هـــذا عدا الهجرات الخفية ، التي لا يعرف أحد مداها . ومع هذا كله ، فقد أرادت بريطانيا ، وشاركتها في ذلك الولايات المتحدة ، أن تنقض اليوم ما أقرته في كتابها الأبيض بالأمس ، فلجأت إلى بدعة لجنة التحقيق الإنكليزية – الأميركية . ومع أن العرب لم يعترفوا بهذه اللجنة ، وأنكروا عليهـــا حق التدخل ، وإيجاد الحلول الجديدة ، فقد مضت اللجنة في عملها ، ووضعت تقريرها المشؤوم ، الذي جـــاوز في امتهانه حقوق العرب كل حـــد ، فقضى بفتح أبواب الهجرة ، وأباح انتقال الأراضي لليهود ، وسفّه فكرة الحكومة العربيـــة ، وقضى بتهديد فلسطين وإخراجها من يد العرب .

وهكذا أصبحنا الآن نجابه مشكلة الدولة اليهودية في فلسطين ، فهل ننتظر حتى نجابه امتداد الدولة اليهودية الى الأقطـار العربية الأخرى ، والصهيونيون يعملون على امتلاك الأراضي وترسيخ أقدامهم في شتى أجزاء الوطن العربي ؟

إن سياسة الدبلوماسيات ، وسياسة الاحتجاجات ، والاعتماد على نبـــل بريطانيا ومطالبتها بالرجوع الى الحق ، قد ظهر إفلاسها . والحزب يا سادة يرى أن قد آن لنا أن ننتهج سياسة أكثر حزماً ، وأجدى أثراً ، ونلجأ الى الأسلوب الوحيد ، الذي لا يقوم حق إلا به ، وهو أسلوب المقاومـــة الفعلية ، وشد أزر عرب فلسطين ، حين يعلنون الجهـــاد المقدس . إن الحزب ليلمس العواطف المتأججة في صدور الشعب ، واستعداده للتضحية في الكفاح الدموي لإنقـــاذ فلسطين . وهو يعتقد أنه لن يستطيع أحد أن يحول دون الشعب ، حين يندفع غضباً في سبيل نصرة البلد المقدس. إن الحزب يا سادة ليعمل مخلصاً في تغذيـــة هذه الروح الشعبية السامية ، ويوجـــه جميع الاندفاعات التي تتضافر في دفع عدوان الصهيونية .

كما يرى الحزب الى جانب ذلك تنظيم حركة شاملة لإنقـاذ أراضي فلسطين ، تتعاون فيها الحكومات العربية ، والشعوب العربية ، فتخصص الحكومات في ميزانياتها مبالغ كافية لإنقاذ الأراضي ، ويتبرع الشعب بالمال لذلك .

إن الإنكليز قد جعلوا من الصهيونية وسيلة استعمارية ، اتخذوها ذريعة ليجعلوا من فلسطين ركيزة عسكرية ، تحمي خطوط المواصلات البريطانية . فهم يعلمون أنه ما دام الخطر الصهيوني يهدد العرب ، فلن يستقر في الشرق الأدنى سلام ، فاتخذوا من ذلك حجة تبرر بقاءهم الدائم في هذا الجزء من الوطن العربي في نظر العالم . إنهم يريدون أن يظهروا أنفسهم بمظهر الملائكة الأبرار الذين يضطرهم حفظ السلام ، ومنع إراقة الدماء على البقاء الدائم في فلسطين . ولو لم يصدر تصريح بلفور لاستطاع مكرهم الاستعماري ، أن يخلق ألف تصريح وتصريح ، بتنفيذ هذه السياسة الاستعمارية الغاشمة .

أما أميركا فهي تريد أن تجعل من فلسطين مركزاً صناعياً كبيراً ، تستغل فيها رؤوس أموالها ، لتستطيع أن تتغلغل بنفوذها الاقتصادي في بلاد الشرق الأوسط ، وتحتكر أسواقها للصناعات الصهيونية ، التي تساهم بحصة الأسد في رؤوس أموالها . وهكذا يتضافر الاستعمار البريطاني والرأسمالية الأمريكية على تأييد الصهونية . ولقد اتخذوا من أسطورة اليهود المشردين في أوربا حجة لتنفيذ هذه السياسة الاستعمارية الغاشمة ،ليظهروا للعالم أن إعانة هؤلاء المشردين والروح الانسانية هي التي تحملهم على تأييد الصهيونية .

إن هذه الحرب ، قد أصابت أوربا بالخراب والدمار ، فشردت سكانها يهود أو غير يهود ، فلماذا يفرد اليهود المشردون بامتيازات خاصة عن بقية سكان أوروبا . إن هؤلاء اليهود جزء من سكان أوروبا ، وإن حل مشكلتهم يتم بأن يعودوا إلى البلاد ، التي خرجوا منها . إن الانكلوسكسون أكثروا من الاعلان أنهم إنما يحاربون في سبيل إقامة عالم جديد ، تسود فيه الحرية والمساواة ، فما الذي يخشاه اليهود بعد هذا من البقاء في أوروبا ، بعد أن لم يبق ما يخافونه هناك .

وهل من الإنسانية ، وهل من روح النجدة أن يغاث قوم مشردون بالعدوان على شعب آمن وتشريد أبنائه . ومن عجب أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في حماسته البالغة للدفاع عن اليهود ، وإصراره على إدخال مائة ألف يهودي

منهم في فلسطين خلال سته أشهر ، يرفض أن يقبل في بلاده على سعتها إلا عدداً ضئيلاً منهم ، يبلغ الأربعين ألف فقط ، على أن يدخلوها بنسبة مؤية ضئيلة في السنة. لو كانت العاطفة الإنسانية هي التي تدفع الأنكلو سكسون ، لاستطاعوا أن يجدوا في بقاع الأرض غير فلسطين مأوى لليهود ، فاستراليا وجنوب أفريقيا وأوغندا والدمنيكان وبير وبيجان،تشكو قلة السكان بل ان دومنيكا واستراليا والارجنتين ، قد أبدت استعدادها لقبولهم ، ولكن الأنكلوسكسون يصرون على أن تكون فلسطين مأوى لهم ، على الرغم من تقارير اللجان الانكليزية ، التي أعلنت أن فلسطين لا تستطيع استيعاب مهاجرين آخرين .

إن الأنكلو سكسون في تبنيهم الصهيونية ومساعدتها في العدوان على فلسطين ، يئدون بأيديهم صداقة العرب ، هذه الصداقة التي خبروها وعلموا أنها كانت عاملاً مهماً من عوامل نصرهم في حربين عالميتين خاضوا غمارهما ، بل إنهم ليعلنون عدوانهم الصريح للعرب جميعاً . إن الحزب يرى أن الواجب يقضي أن نقف في وجه هذا العدوان دفاعاً عن حياتنا وكياننا ، وهو يرى أن إصرار الانكلوسكسون على تأييد الصهيونية ، لا يجعلنا في حل من كل روابط التحالف فحسب ، بل يحتم علينا أن نوجه سياستنا الخارجية ومصالحنا الاقتصادية وجهة جديدة ، تضيع عليهم مصالحهم ، وتجعلهم يدركون خطل سياستهم . إن هذه الظروف العالمية ، التي تصطرع فيها مطامع الأنكلوسكسون الاستعمارية ، ومطامع روسيا السوفيتية لخير مشجع على ذلك .

وسيعلم الأنكليز، وسيعلم الأمريكان عندئذ، أنهم قد فقدوا أصدقاء أوفياء، وأنه لن ينفعهم بعد أن فقدوا عطف الشعوب العربية ، واشتروا عداوتها حفنة من صنائعهم،يرددون أسطورة الصداقة الكاذبة،فإن هؤلاء الصنائع لن يستطيعوا الوقوف تجاه الشعب الغاضب .

وبعد فإن الحل الوحيد الذي يقره الحزب لقضية فلسطين ، هو إعلان استقلالها ، وإخراج جميع اليهود الذين دخلوها أو دخلوا غيرها من الأقطار العربية بعد سنة ١٩١٤ . وبذلك وحده نستطيع أن نطمئن إلى القضاء على

مطامع الصهيونية ، واجتثاث جذورها الشريرة من قلب الوطن العربي .

الجامعة العربية

ليس إعلان استقلال فلسطين يا سادة ، واجتثاث جـذور الصهيونية ، إلا جزء من المطاليب القومية ، التي يعمل الحزب على تحقيقها . فكلكم تعلمون أن هدف العرب في ثورتهم الكبرى ، التي حمل لواءها المغفور له جلالة الملك حسين ، كان تأليف دولة كبرى ، تنتظم الوطن العربي جميعاً . ولكن المطامع الغاشمة ، بعد أن أعترفت للعرب بحقهم في ذلـــك ، وقطعت العهود عـلى إنشاء الدولة الكبرى ، كانت تبيت لهم الكيد والغدر ، فمزقت الوطن العربي أجزاء صغيرة ، وعملت على أن تباعد بينها ، لتجعل من ضعفها ضماناً لتحقيق المطامع ، واستغلال الخيرات ، ونهب الكنوز . ولكن الوعي العربي كان أقوى من أن يستطيع المستعمرون ، أن يجعلوا العرب ينسون هدفهم الأول . وقد استطاع هذا الوعي الشامل ، وساعدت الظروف الدولية ، ان يعملا عملها في التقارب بـين أجزاء الوطن الواحد ، فكان ميثاق الجامعة العربية ، وكان مجلس الجامعة .

إن الجامعة العربية يا سادة ، ليست هدفاً في ذاته ، وإنمــا هي خطوة من خطوات التقارب ، لا بد أن تتبعها خطوات . إنهـــا ليست إلا أداة لتوحيد الخطط السياسية بين الحكومات العربية ، ولذلك فإن الحزب ، يرى أن تكون الجامعة عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية .

وهو يرى ان الجامعة تستطيع أن تبرهن عـــلى حيويتها وأثرها ، متى استلهمت أعمالها من آمال الشعوب العربية ، وجدّت في سبيل تحقيق أهـداف هذه الشعوب في اتحادها المنشود ، وهي تجتــاز الآن امتحاناً عسيراً ، فإمّا أن تبرهن أنها تعمل حقاً في سبيل الأمة العربية ، وتمثل رغباتها ، وعند ذاك تحظى بتأييدها ، أو أن تنصرف عن ذلك - لا سمح الله - فتحدث فجوة بينها وبين هذه الأمة ، تباعد بينهما . وإن عليهـــا أن تنظر الى مطاليب العرب القوميـة ومشاكلهم ، على أنها وحدة لا تتجزأ ، فلا يجوز مثلاً أن يقبل مبدأ الجـلاء في

قطر عربي لتستقر الجيوش الأجنبية في قطر عربي آخر . إن من عوامل تقوية الجامعة العربية ، أن تصبح ممثلة لجميع أجزاء الوطن العربي . لقد ظلت حتى الآن أقطار عزيزة من الوطن العربي خارج الجامعة ، لأنها لم يهيأ لها أن تنال استقلالها . إن طرابلس الغرب ، بعد أن تخلصت من ربقة الايطاليين ، لا يريد الحلفاء أن يعترفوا لها بحقها في تقرير مصيرها ، وتمتعها باستقلالها ، بل إنهم يريدون إعلان الوصاية عليها ، وترك هذه الوصاية إلى إيطاليا نفسها، أو حمايتها من قبل بريطانيا ، وإن تونس والجزائر ومراكش التي كانت تئن تحت نير الفرنسيين قبل الحرب ، قد تركت للفرنسيين أيضاً يعيثون بها ، كما يشاءون يشردون أحرارها ، ويقتلون أبناءها ، ويملأون منهم السجون والمعتقلات ، والإمارات المحمية ، لا يرد لها ذكر ، ولا يعترف لها بحق تقرير المصير ، إن الوعي القومي في هذه البلاد العربية ونضجها السياسي وحقها الطبيعي في الحرية والاستقلال ، وما قدمت للحلفاء في الحربين العالميتين من معونة ، وما بذلت من تضحيات ، في الأنفس والأموال في سبيل إحراز النصر ، يحتم لها ان تتمتع بحريتها ، ويرتفع عنها كابوس الحكم الأجنبي الجائر ، لتصبح أعضاء في مجلس الجامعة العربية ، ولتكون هذه الجامعة من القوة والبأس ، بحيث تصبح وسيلة للتعاون العالمي لخير الإنسانية وصيانة السلام .

هذه يا سادة أصول السياسة التي تمليها الظروف الحاضرة ، والتي يجاهد الحزب في سبيلها لتحقيق الأهداف القومية . وهو يقدر الصعوبات الكبيرة ، والمطامع الجشعة التي تعترض تحقيق هذه الاهداف، ولكنه يستمد القوة من إيمانه بحق هذه الأمة النبيلة بحياة العزة والكرامة ، ويستلهم أرواح الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل حرية الأمة العربية ، وتحقيق وحدتها ، ويعتمد على تأييد الشعب الكريم ، وجميل مؤازرته في ظل جلالة الملك المفدى ووصيه المعظم .

لقد عقدنا العزم يا سادة على النضال والكفاح ، ولن يقف في سبيلنا حائل ، وسينصر الله من ينصره . والسلام عليكم .

القسم الثاني

في السياسة الداخلية

أيها الحفل الكريم :

أحييكم أطيب تحية ، وأكرر لكم الشكر لمساهمتكم في هذا المهرجان القومي لافتتاح حزب الاستقلال ، هـذا الحزب الذي يستمد قوته من روح الإيمان والتضحية ، ويعتمد على تأييد الشعب ، ويتمتع بثقته ، لأنـه من الشعب وإلى الشعب ويرى أن من أهدافه الأساسية ضمان الحياة الحرة لهـذا الشعب ، ولا يتم ذلك إلا بتوطيد حياة دستورية صحيحة ، يمارس فيها الشعب حقوقه في السيادة من حيث هو مصدر السلطات .

لنا دستور هو قانوننا الأساسي ، وقد كان ثمرة شرط أساسي ورد في بيعـة الشعب العراقي للمغفور له جلالة الملك فيصل الأول. وقد تولى الشعب عن طريق ممثليه في المجلس التأسيسي وضع هذا الدستور .

أقر هذا الدستور في بابـه الأول بعنوان حقوق الشعب ، حقوق الأفراد وحرياتهم بوضوح وصراحة ، تكفل المساواة بين الأفراد أمام القانون ، وأمـام المحاكم وفي الحقوق والواجبات، وضمن الحرية الشخصية وحرمة المساكن وحقوق التملك للجميع ومنع السخرة المجانية والمصادرة والتعذيب ، ونفي العراقيين إلى خارج المملكة منعاً باتاً، وصرّح للعراقيين بحرية الانتخاب وحرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع ، وتأليف الجمعيات ، والانضمام اليها ضمن حـدود القانون . وقد جارى المشرّع العراقي في ذلك دساتير الأمم الحرة ، التي يتمتع فيها الأفراد بحرية كاملة ، فلا تنتهك لهم حرمـة ، ولا يصادر لهم حق ، ولا يتعرضون لطغيان .

إنكم تعلمون أن هذا الدستور لم تنفذ نصوصه ، وأن بنوده قـد انتهكت ، وأحكامه قد عُطلت ، وجاوز الذين نهضوا بأعباء الحكم في هذا البلد منذ وضعه

حدوده ، فجاءت بعض القوانين بشكل يعطل أحكام الدستور ، وينتزع من الشعب حق السيادة ، ويخول السلطة التنفيذية صلاحيات دكتاتورية ، فأسيء بذلك تطبيق القانون الأساسي ، والقوانين التي تستند إليه .

كلكم تعلمون أن السلطات منذ بداية الحكم الوطني ، عمدت إلى مخالفة الدستور ، وتعطيل أحكامه ، فجرت على نفي العراقيين خارج العراق ، فنفي من نفي في أوقات مختلفة ، إلى إيران والى سورية وإلى ما وراء البحار ، وتكرر ذلك في أدوار مختلفة ، وأنف الدستور راغم ، كما تكررت حوادث التعذيب ، تقوم بها دوائر الشرطة بين سمع الدستور وبصره. وكلكم يعلم كيف أن السلطات تقوم بحملات للسخرة المجانية ، كلما طغى دجلة ، وكلما طغى الفرات وهددا البلد بالطوفان . ولا يغير من طبيعة هذه السخرة خروج النقود من خزانة الدولة والتسوية القيدية عن المصروفات الكاذبة .

أما المصادرة فلم تتورع إحدى الوزارات العراقية من ارتكاب إثمها عن طريق سن تشريع مخالف للدستور ، فشفت غليلها بمصادرة الأموال المنقولة لنادي المثنى والأموال المنقولة لجمعية الدفاع عن فلسطين ، كما صادرت أرض النادي وبنايته .

أما حرية الانتخاب ، فهي كما تعلمون مهزلة مخجلة بوضعها الذي سارت عليه . وقد حاول الشعب العراقي بإصرار وحماسة مزاولة حقه الصريح فيها ، فقاوم السلطات المعتدية عليها حتى انتخابات عام ١٩٢٨ ، ولكن التصرفات الكيفية والاضطهادات المستمرة ، وتدخل القوة الطائشة ، أدّى الى كوارث محزنة ، فقتل أناس، وشنق آخرون ، فانصرف الناس مكرهين عن الانتخابات، بعد أن رأوا ما تعرضهم إليه من عسف السلطات ومطاردتها ، وعلموا علم اليقين أن السلطة التنفيذية ، هي التي تقرر نتائج هذه الانتخابات ، ولن تتورع عن أي عمل في سبيل تنفيذ قرارها ؛ فأضرب الشعب إضراباً تاماً عن الاشتراك في الانتخابات النيابية من عام ١٩٣٠ حتى الانتخابات الأخيرة عام ١٩٤٣ ، وأصبحت هذه الانتخابات تتمثل بمحاضر منمقة ، تزوّر فيها النتائج تزويراً ،

وبذلك فقدت البلاد أهم ركن من أركان الحياة الدستورية ، وهو وجود مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً .

أما حرية الكلام والنشر والاجتماع ، فقد صودرت كما تعلمون في جميع الأدوار مصادرة مزدوجة . فالحكومة تمتنع عن الإذن لعقد الاجتماعات وإصدار الصحف ، وتأليف الجمعيات بصراحة سافرة ، كلما شاء لها هواها . وإذا اضطرت الى التعلل بحجة ، أحالت الطلب الى شرطتها للتحقيق ، وأوعزت بالتباطىء حتى تمر الأشهر والسنون ، فإذا أجازت ذلك ، فهي لا تتردد بتعطيل الصحف متى عارضتها تعطيلاً إدارياً ، باسم صيانة الأمن الداخلي أو الخارجي ، كأن هذا الأمن لا يصان إلا بكم الأفواه ومصادرة الحريات . كما لا تتردد بمنع الاجتماعات ، حتى بعد الإذن بعقدها بحجة المحافظة على الأمن أو بحجج أوهى . فقد ذهب الطيش والغرور بأحد المتصرفين أن منع اجتماعاً عاماً في بغداد بحجة خطر ازدحام سيارات المجتمعين في الشارع العام .

أما شأن السياسة التي درجت عليها الوزارات تجاه الأحزاب والجمعيات ، فهي لا تختلف عن سياستها تجاه الصحف . فقد تقدم جماعة في أحد الأدوار بطلب تأليف حزب سياسي ، فكان جواب الوزارة على ذلك أن وضع الطالبون تحت مراقبة الشرطة ومضايقاتها ، وسكتت الوزارة عن الطلب فلم تجب بلا أو بنعم . بل إن التشريع الذي اتخذ أداة لمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للجمعيات والنوادي القومية ، خوّل السلطة التنفيذية ذرائع واهية لحل هذه الجمعيات والنوادي . فقد استعملت القوة مثلاً لمنع اجتماع أعضاء نادي المثنى في ناديهم ، ثم تقرر حل النادي بحجة أن أعضاءه لم يجتمعوا .

أما المساواة أمام القانون ، فحلم سجله الدستور ، ولا يكاد يظهر له أثر . وقد أضيف الى مساوىء المحسوبية والوساطات للتفريق بين الناس وهدم المساواة ما تفشى من داء الرشوة بين المسؤولين عن تطبيق القوانين ، بل لقد حرم بعض الناس في بعض الأدوار والأحوال حتى من حق رفع الشكوى الى جلالة الملك ومجلس الأمة منعاً باتاً .

وتعلمون مـــا جرّه على البلاد تعاقب قيام الإدارة العرفية مـــدة تربو على عشر سنوات ، لضمان تطبيق القوانين الاستثنائية ، وتعطيـل أحكام الدستور ، والقضاء على الحريات . وإن قيام هذه الإدارة لأوضح دليـــل على عجز الحكومات عن إدارة البلاد باستقرار ونظام . وإن المسؤولين عن الحكم الذين لا يستطيعون إدارة المملكة إلا في جو من الإرهاب ، يعلنون بذلـــك إفـــلاسهم السياسي ، ويحاولون في الوقت نفسه أن يجروا المملكة الى هذا الإفلاس ، ويتخذوا من سوء تدبيرهم ذريعة للاحتجاج بتأخر الشعب وعجزه عن ممارسة حرياته والشعب بريء مما يأفكون .

إنكم تعلمون سيداتي وسادتي أن العابثين بحقوق الشعب ، والمستهترين بنصوص الدستور ، لا يقفون عند حد في عبثهم ، فلم يكتفوا بالإدارة العرفية وأحكامها ، بل اتخذوا من مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة ، وسيلة هينة لنفي الأحرار ، وزج الناس في المعتقلات ، استناداً إلى تقرير مزيف يقدمه شرطي ، يمليه عليه موظف إداري للإيقاع بالأبرياء بحجة الشبهة الكاذبة .

لقد أصر مجلس الأعيان على رفض المرسوم المذكور ، وأيد مجلس النـواب هذا الرفض ، ولكن التدابير الضرورية لإحالة المرسوم إلى المحكمة العليا ، وتقرير مخالفته الصريحة لأحكام الدستور ، لم تتم إلى اليوم ، كأن الاعتراف بصحة هـذا المرسوم أمر يراد الحرص عليه .

لن ننتهي من تعداد المخالفات الصريحة لروح الدستور ونصوصه ، ولا المظالم والتصرفات الكيفية التي تقوم على هذه المخالفـــات ، لذلك يرى الحزب أنه لن تكفي نصوص الدستور وحدها لضمان الحريات ، وردع العابثين عن عبثهم بها ، وأنه لا بد من ضمانات تأخذ على أيديهم ، وترد كيدهم في نحورهم وأن من هـذه الضمانات :

١ - اعتبار مخالفة الدستور جريمة يعاقب عليها بعقوبة جنائية .

إن مسؤولية الوزارة السياسية ، أمام مجلس الأمـــة وإن أقرها الدستور

بقيت نظرية . فقـد كانت المجالس النيابية دائماً من الضعف بحيث لا نستطيع محاسبة المسؤولين . ولذلك فقـد تناوب على كراسي الحكم وزراء ارتكبوا من الأعمال ما كان بعضه كافيا في بلاد أخرى لموتهم موتاً سياسياً لا قيامة بعـده .
أما المسؤولية الجنائية فقـد عين الدستور المحكمة العليا مرجعاً لمحاكمة الوزراء جنائياً ، غير أنه لم يسن حتى الآن قانون ينص فيه على أن أحكام الدستور ، أو القوانين الأخرى جرائم يعاقب عليها بعقوبات معينة ، فأصبحت محاكمة الوزراء أمراً نظرياً ، إذ لا عقوبة بدون نص . على حـين أن مخالفة أحكام الدستور ، وأحكام القوانين في البلاد الأخرى ،يعتبر جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات العام ، ويعاقب عليها بأشد العقوبات كالإعدام والحبس المؤبد والنفي مع الاعتقال مدى الحياة ، فلا يستطيع الوزير لأنه وزير ، أن يفلت من العقوبة عن جرائمه .
كما نصت القوانين على تضمين الوزير أو الوزراء الذين يسببون للخزينة او للأفراد أضراراً ، ونحن في هذا المجـال لا نرى الأخذ بنظريات القوانين التي أغفلت مسؤولية الوزراء المدنية بحجة أن أموال الوزير لا تتناسب مع الأضرار التي قد تنتج من مخالفته لأحكام القوانين أو أحكام الدستور ، ذلك لأن الوزراء الذين قد يتعرضون في بلادنا لمثل هذه المخالفات ، قد ظفروا بثروات طائـلة ، تتناسب ضخامتها مع ما قـد يحدثون من أضرار . لهـذا يرى الحزب وجوب تشريع قانون ، يتضمن مسؤولية الوزراء الجنائية والمدنية وعدم الاكتفاء بالمسؤولية السياسية ، التي لم تردع أحـداً من الوزراء عن مخالفة القوانين ، وانتهاك حرمة الدستور ، على أن يكون إصدار المراسيم التي تخالف القـانون الأساسي كمرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة ، او تطبيقه جريمة يعاقب عليها بنص القانون أيضاً .

٢ – تقرير دستورية القوانين

عند صدور قوانين تخالف الدستور ، تقرر هيئات خاصة هـذه المخالفة ، ويترتب على هذا القرار إلغاء القانون المخالف للدستور . هذا مـا يجري في بلاد أخرى ، أما عندنا فالقانون الأساسي قد جعل تقرير دستورية القانون من صلاحية

المحكمة العليا ، ولكن هذه المحكمة لا تعقد إلا بإرادة ملكية ، تصدر بناء على موافقة مجلس الوزراء ، أو بقرار من مجلس الأعيان . ولما كان مجلس الوزراء ميالاً عادة الى التمتع بصلاحيات دكتاتورية ، فقد أصبحت إحالة القوانين المخالفة للدستور إلى المحكمة العليا أمراً منوطاً بالصدف وحدها . ونحن نشهد أن مرسوم صيانة الأمن والقوانين الاستثنائية ، لم تعرض على المحكمة العليا على الرغم من مخالفتها الصريحة لنصوص الدستور .

لهذا يرى الحزب أنه لا بد من اتخاذ تدابير لضمان تقرير دستورية القوانين بتأليف محكمة عليا دائمة ، يكون للأحزاب والجمعيات والمؤسسات العامة بل للأفراد أيضاً حق رفع الدعوى أمامها ، للبت في مخالفة أي قانون لأحكام الدستور ، على أن يكون قرارها في عدم دستورية القانون مبطلاً لأحكامه ، وأن يكون لكل فرد الحق بان يدفع بعدم دستورية القانون أمام المحاكم الاعتيادية ، وأن يكون لهذه المحكمة الحق في البت في هذا الدفع الفرعي .

٣ – رفع الحصانة عن الموظفين

كان لا بد لتحقيق دكتاتورية الوزارة ، أن تسلح الموظفين بصيانات تحميهم عند ارتكابهم المخالفات أو الجرائم ، أثناء قيامهم بأعمال وظائفهم ، فلا يقدم أحد منهم الى المحاكم إلا بموافقة الوزير او موافقة رئيسه أو بقرار لجان أو مجالس الانضباط ، فإذا تواطأ الرئيس والمرؤوس على خرق أحكام القوانين ، استحال على الناس مقاضاة الموظفين ، وتعرضت حقوقهم إلى الضياع . وقد نشأ عن ذلك ميل الناس الى اتقاء شرور بعض الموظفين الذين لا يجدون في ضمائرهم رادعاً عن انتهاك حرمة القوانين ، والاعتداء على حريات الأفراد وحقوقهم ، مما أدّى إلى انتشار الرشوة وتردي أخلاق الناس والموظفين ، وفساد ماكنة الدولة . لذلك كله يرى الحزب ان هذه الحصانة مخالفة لروح القانون الأساسي وأحكام مواده المختصة بمساواة العراقيين أمام القانون والمحاكم وفي الحقوق والواجبات . ويرى من الضروري المبادرة لرفع كافة قيود الحصانة عن جميع الموظفين بغير استثناء ،

بحيث يكون للمحاكم المختصة وحدها السلطة المطلقة في محاكمة الموظفين على ما يرتكبون من جرائم ومخالفات ضد القانون العام .

٤ – إيداع البت في أمر الحريات الى المحاكم

إن التصرفات الكيفية التي أشرنا اليها هي العامل في تعطيل حرية الكلام والنشر والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والأحزاب . ولذلك فإن الحزب يرى أن خير وسيلة للقضاء على التصرفات الكيفية ، وضمان هذه الحريات، هي أن تجري في هذا الشأن على الأسلوب الذي يجري في البلاد الحرة ، وذلك بإلغاء الاذن الذي اشترطته القوانين القائمة ، والاكتفاء بتقديم الطلب من قبل الحائزين على الأهلية القانونية لممارسة هذه الحريات ، في نطاق الأغراض المباحة قانوناً ، وأن يكون للوزارة حق الاعتراض فقط على أهلية الطالبين أو على مشروعية الأهداف،على أن يكون البت في أمر هذا الاعتراض من صلاحية المحاكم وحدها، على النحو الذي ورد في مشروع لائحة القانون المدني الذي شاءت الوزارة الباجه جية طيه ، أما تعطيل الصحف ، وحل الجمعيات والأحزاب ، فيجب أن يكون بقرار من المحاكم وحدها .

٥ – التصويت الالزامي العام وحق الشكوى

يرى الحزب لمنع تمثيل مهزلة الانتخابات الصورية التي حملت الناس على الامتناع عن الاشتراك فيها امتناعاً يسر للسلطات تعيين النواب،ان يلزم الناخبون بالحضور والتصويت في الانتخابات . ولا يسمح لأحد الامتناع الا بعذر شرعي وعندئذ يصعب على السلطات حمل الناخبين على انتخاب أشخاص معينين. كما يرى لمنع التدخل بالقوة في الانتخابات وتزويرها ان يكون من حق كل ناخب الشكوى لدى المحاكم على هذا التدخل أو التزوير. ولضمان تمثيل الشعب تمثيلاً صحيحاً يرى الحزب الأخذ بنظرية التصويت العام الذي لا يقيد إلا بمبدأ الرشد السياسي. ويرى الحزب ان للمرأة المتعلمة من الرشد السياسي ما يؤهلها لأن تكون ناخبة .

٦ – إلزام الحكومة بتعويض المتضررين من تصرفاتها أو تقصيرها أو إهمالها لواجباتها .

إن نقص التشريع في ضمان تعويض المتضررين بسبب خلل في الادارة الحكومية أو بسبب تطبيق للقانون يصيب أبرياء بالضرر أو بسبب القيام بأعمال من أجل الصالح العام تصيب آخرين بأضرار أو بسبب المحاباة بين الناس في تنفيذ القانون أو التقصير أو الإهمال عامل مهم في تشجيع المسؤولين على المضي في إضرار الناس وعدم الحرص على حسن قيامهم بواجباتهم، فضلاً عن ان العدالة تقضي ان يعوض المتضرر ليشعر الناس ان الحريات التي كفلها الدستور مضمونة عملاً ، لذلك يرى الحزب سن تشريع يكفل التعويض في كل هذه الحالات .

٧ – استقلال القضاء

رأيتم ان أكثر التدابير التي يراها الحزب لضمان الحريات تجعل للقضاء الكلمة العليا في الفصل فيها، ولكن هذه التدابير تفقد أثرها الفعال اذا لم يتحقق للقضاء استقلاله التام عن السلطة التنفيذية وينجو من كل تأثير مباشراً كان هذا التأثير أو غير مباشر. لهذا يرى الحزب وجوب سن تشريع يضمن للحكام استقلالهم من ناحية التعيين والترفيع والنقل والفصل والإحالة على التقاعد كما يضمن رواتب لهم تمنعهم عن الطموح الى مراكز في الدولة أخرى .

٨ – إصلاح أداة الحكم

إن من أسباب إخفاق الحياة الدستورية في العراق هو أننا انشأنا نظاماً دستورياً على أنقاض نظام إداري مختل . وارتكاز النظام الدستوري مهما كان صحيحاً على نظام إداري مختل ينتهي به الى الفشل حتماً. ان الحزب يرى ان الضرورات الاجتماعية يجب ان تكون السبب الشرعي لقيام الحكومة والدولة ، وهي التي يجب ان تسيطر في تعيين وظائف الحكومة وتدخل الدولة وتعيين اتجاه سيرها. وهذه الضرورات الاجتماعية هي التي يعبر عنها باسم الصالح العام ،

ولما كان الحزب يجد ان الادارة الحكومية القائمة أداة غير صالحة فيجب ان تبدل والحالة هذه تبديلاً أساسياً يقوم على الأسس التي يتطلبها الصالح العام . وهو يرى لذلك وجوب تأليف لجنة من كبار العلماء ورجال القانون والإدارة يساهم فيها ممثلون عن الحزب لإصلاح الإدارة الحكومية . وتضع هذه اللجنة الأسس التي يجب أن تبنى عليها الإدارة العامة في الحكومة بعد فحص جميع المؤسسات والشعب في حالتها الراهنة .

إن الاكتفاء بمعالجة الحياة السياسية لا يكفي للإصلاح والتقدم ولذلك يري الحزب ان الأسس التي يجب أن تسير عليها هذه اللجنة هي :

١ – تعيين المرافق العامة التي يجب أو يجوز أن تتولاها الدولة حتى يترك ما عداها الى النشاط الفردي لأن الحزب في هذا الموقف لا يرى الأخذ بمذهب النشاط الفردي أساساً لإنعاس المرافق العامة . وإنما يرى وجوب توسيع اختصاصات الدولة والأخذ بالمذهب الجماعي على قدر الإمكان مسايرة للروح الجديدة التي غمرت العالم .

٢ – الاعتناء بكفاءة الموظفين بصورة عامة بدلاً من الإكثار من عددهم .

٣ – أن يخول الموظفون على اختلاف درجاتهم ووظائفهم الصلاحيات التي تتطلبها وظائفهم وأن يكونوا مستقلين في هذه الصلاحيات .

٤ – أن يحدد اختصاص الوزير تحديداً واضحاً تعين فيه الصلة بينه وبين المدير العام ،وأن تترك الصلاحيات الفنية والإدارية خالصة للفنيين والمدير العام.

٥ – أن يطبق النظام اللامركزي في الإدارة حتى يتسنى لسكان الألوية المشاركة في إدارة الحكومة وتحقيق الإصلاحات المحلية .

٦ – أن تكون البلديات مستقلة عن سيطرة الحكومة .

٩ – التنظيم الاقتصادي وتحقيق العدل الاجتماعي

إن الضمانات المتقدمة يا سادة ضرورية لممارسة الشعب حقوقه الدستورية وتمتعه بالحرية السياسية ، ولكن الحرية السياسية ليست كل شيء بل إن هذه

الحريـــة لا تكون شيئاً ذا بال إذا لم يتمتع الفرد بضمانات اقتصادية تحقق العدل الاجتماعي، وتجعله بنجوة من التعرض للبطالة والمرض والفقر فتعصمه في ذلك من استغلال المستغلين وتضمن له حياة رغيدة. إن المساواة النظرية أمام القانون لا تكفي بل لا بد من مساواة الأفراد في إمكان الحصول على العمل والإنتاج لتأمين حيـــاة كل فرد وضمان رفاهيته. وتحقيق ذلك يتطلب نهضة اقتصادية شاملة تتناول جميع المرافق ولكن المسؤولين الذين تعاقبوا على كراسي الحكم قـــد أهملوا تنظيم شؤون الدولة الاقتصادية تنظيماً يظهر فيـــه الاتساق والانسجام ويحقق الإصلاح الزراعي أو يعمل على إنشاء الصناعات أو تنظيم شؤون التجارة. فالمناهج الوزارية تكتفي بترديد الإعلان عـن عزم الوزارات التي تولت الحـكم على تأمين العدل وعمران البلاد وقد جاءت هذه الحرب فكشفت عن كثير ممـا انطوى عليـــه حكم العراق من معايب ونواقص يجب أن تتضافر الجهود جميعـاً لتداركها.

أهمل أمر توزيـع الأراضي توزيعاً عـادلاً، وحتى الأراضي التي تم إحياؤها أخيراً إنما وزعت على طبقة خاصة. وكان إحياء الأراضي بطيئاً توجـهه سياسة مرتجلة فلمـــا اشتدت الحاجة في هذه الحرب الى المنتوحات الزراعيـــة كان المنتوج العراقي أقل بكثير ممـــا يمكن أن يكون عليـــه لو تحقق الاصلاح الزراعي ووزعت الأراضي توزيعها العادل. وقد عادت أرباح هـــذه الفترة على طبقة محـــدودة أمعنت في تبذيرها وانتهى الأمر أخيراً إلى ان يعود الفلاح الى وضعه السيء.

ولم يشعر المسؤولون ان من واجبهم العناية بتنظيم الصناعة الوطنية وإنشاء المشاريـع الصناعية الكبرى التي تفتقر اليها البلاد فكشفت الحرب عن حاجـــة شديدة الى كل منتوج صناعي وعمت البلاد ضائقة كبرى كان من أثرها ان اشتد الإقبال على الصناعة الصهيونية التي ملأت أسواق العراق. هذا فضلاً عن أن الاعتماد الشامل على المصنوعات الأجنبية يؤدي بالأخـير الى ضياع الثروة الوطنية ويجر وراءه الفقر العام.

وقد تركت أمور التجارة فوضى،فلم تنظم شؤون الاستيراد والتصدير تنظيماً يكفل للعراق الاحتفاظ بثروته وتأمين أسواق لمنتوجاته . ولذلك يرى الحزب وجوب القيام بوضع خطة منسقة تتناول الانعـاش الاقتصادي وتحقيق للبـلد مشاريع العمران . وقد أشار نظام الحزب الأساسي الى سبل الاصلاح ونكتفي في موقفنا هذا بذكر ما يرى الحزب وجوب المبادرة الى تحقيقه وذلك .

١ – القيام بتنفيذ مشاريـع الري الكبرى التي لا تزال تغط تقارير الفنيـين عنها في دواوين الدولة لاحياء موات الأرض والاستفادة من مياه الرافدين ودفع أخطار الفيضان وكوارثه .

٢ – توزيـع الأراضي على الفلاحين العاملين على أساس الأسرة توزيعـاً عادلاً .

٣ – إنشاء التعاونيات الزراعية للعمل على ترقية وسائل الزراعة وتزويدها بالآلات الميكانيكية الحديثة .

٤ – حل مشاكل الأراضي وفض النزاع القائم حولها،وفق الأسس التي نص عليها نظام الحزب الأساسي .

أما في الصناعة فيجب ان نبادر الى إنشاء الصناعات الكبرى لسد حاجات البلاد ، على أن تقوم الدولة بذلك او ان تساهم بما لا يقل عن ٥١ بالمائة من رأس المال المطلوب، ليتسنى لها دائماً السيطرة والتوجيه ومنع الاحتكار والاستغلال . ثم انتهاج سياسة كمركية تعمل على حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية اذ لا يجوز فرض الحماية على حساب المستهلك إلا اذا كانت الأرباح تعود للدولة لا للأفراد .

ان الحزب ليدرك ان القيام بهذه المشاريع العمرانية يحتاج إلى مـال كثير وقد كانت هذه الحاجة الحجة التي يتوكأ عليهـا المسؤولون لتبرير تقاعسهم عن تنفيذ هذه المشاريع ولكنه يعلم ان قليلاً من الجد يساعدنا على التغلب على هـذه الحاجة وتوفير المال اللازم . ان لنا في ذمة بريطانية ديناً يبلغ المـلايين الكثيرة من الدنانير فيجب أن نصطنع الحزم في سبيـل الحصول عليه عيناً أو آلات ،

وتخصيصه لمشاريع العمران . كما أن الشعب قد برهن على استعداده للمساهمة في القروض الوطنية ولكن المال الذي حصلت عليه الحكومات من هذه القروض قد أهمل استغلاله في مثل هذه المشاريع. والحزب يرى الى ذلك وجوب التعاون مع البلاد العربية وتأليف شركات مساهمة لهذا الغرض تساهم فيها الحكومات وبذلك يمكننا التغلب على هذه العقبة الكأداء، عقبة توفير المال اللازم .

ويرى الحزب ضرورة تنظيم أمور التصدير والاستيراد تنظيماً يتسق مع الخطة الجديدة . وهو يرى ان هذا التنظيم يجب ان يقوم على أساس تبادل المصالح فنحصر الاستيراد من أي بلد بنسبة مئوية تناسب ما نصدره اليه على ان يتناول هذا الاستيراد المواد الضرورية .

على ان هذه الاصلاحات الاقتصادية كلها لا يمكن ان تتحقق إلا اذا اجتمعت كلمة أبناء الشعب على منع التدخل الاجنبي في شؤون البلاد منعاً باتاً وتضافرت الجهود لتخليص العراق من سيطرة الأجانب على مرافق البلاد ومواردها الحيوية ولذلك يرى الحزب :

١ – ضرورة تخليص الميناء والسكك الحديد من سيطرة الانكليز وجعل إدارتها بيد العراقيين وحدهم لإيقاف التبذير وسوء التصرف في إدارة هذين المشروعين الخطيرين ومنع استغلالها لمصلحة الشركات الانكليزية التي اتخذت من صلاتها بالموظفين البريطانيين في هذين المشروعين وسيلة لتفضيلها في أمر النقل البري والبحري تفضيلاً يسر لها فرض الاحتكار الفعلي على كافة المنتوجات المحلية. ففرضت شراءها بأبخس الأثمان واكتنزت ربحها على حساب المنتج العراقي . وإن هذا المنتج لا يجد ما تجده الشركات الاجنبية من التسهيلات في النقل البري والبحري .

٢ – تكوين شركة كبرى تساهم فيها الحكومة أو المصارف الحكومية بما لا يقل عن ٥١ بالمائة من الأسهم وتضمن مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في الأسهم الباقية لغرض النقل البحري وتوفير البواخر اللازمة لهذا النقل ، وتأليف شركات أخرى للتصدير والتوريد على النحو المذكور آنفاً .

٣ – سن قانون لمنع شركات الاحتكار الأجنبية الرسمي والفعلي منعاً باتاً. فقد احتكرت التمور فعلياً في كافة أنحاء العراق بفضل تفاهم مـــدير جمعية التمور ومدير السكك والميناء وشركات النقل البحري مع الشركات الاجنبية .

٤ – إسناد إصدار العملة العراقيـــة لمصرف حكومي مركزي يؤسس في العراق ليقوم بكافة الأعمال التي تقوم بها المصارف المركزيـة المخولة حق إصدار العملة ، تمهيداً لاستقلال الدينار العراقي عن الارتباط بالباون الاسترليني، ارتباطاً شجع الانـكليز على اتخاذه وسيلة للهيمنة على شؤون العراق المالية والاقتصاديـة واستغلالهم المنافع التي كان يمكننا ان نجنيها. ففرضوا لذلك وجود لجنة العملة في لندن لا في بغداد فضلاً عن ان تنفيذ اتفاقية صندوق النقد الدولي يضمن للعراق بقاء قيمة الدينار واستقرار التحويل الخارجي ومنافـع أخرى كثيرة لم يكفلها ارتباط عملتنا بالباون الاسترليني .

٥ – العمل على تنسيق التنظيم الاقتصادي وتوجيهه وضمان التعاون المـــالي والنقدي بين العراق والحكومات العربية لتكوين جبهة اقتصادية واحـــدة في الوطن العربي تتبادل المنافع والتعاون وتحقق بذلك السير في طريق الوحدة سيراً عملياً يعود بالنفع على كافة أبناء الوطن العربي .

١٠ – تنظيم العمل

ترون يا سادة ان الحزب يرى ضرورة قيام الدولة بمشاريع الصناعات الكبرى، ويشترط مساهمتها بالصناعات الأخرى مساهمة تضمن للدولة السيطرة والتوجيه بحيث تحول دون الاستغلال الشخصي وذلك في سبيل الوصول الى تحقيق العدل الاجتماعي وضمان حسن توزيع الثروة ومكافحة المرض والفقر والجهل .

إن حالة الفـلاحين وحالة العمال من السوء والتأخر بحيث تتطلب العنايـــة السريعة . فالفلاحون والعمال يحيون الآن حيـاة لا تتفق وكرامة الإنسان فهم يكدحون طوال السنة في كابوس من الفقر والمرض والجهل حين يتمتع الآخرون بثمرات كدحهم. والقوانين القائمة لم تضمن لهم حقوقهم ، ولم تساعد على تحسين

حالتهم السيئة . ولذلك يرى الحزب أنه لا بد من تعيين حد أدنى للعيش بحيث يضمن لكل فرد مسكن يأوي إليه ، تتوفر فيه شروط الصحة وعمل يدر عليه من الرزق ما يكفل له حياة فيها رفاه ورغد ولا ينفس عليه رزقه أحد وأن يطمئن الى استمرار هذا الرزق في حالة البطالة والمرض أو العجز عن العمل بسبب عاهة أو شيخوخة،كما يضمن له التعليم في المدارس والعلاج في حالة المرض.

إن الحزب يا سادة يرى أن هذه الضمانات الاقتصادية حق طبيعي من حقوق المواطنين، كما أن تمتعهم بالحرية السياسية حق طبيعي لهم أيضاً . وهو يجاهد في سبيل تلك كما يجاهد في سبيل هذه لأنه يؤمن أن الغاية من قيام الدولة هو أن تضمن للشعب حياة فيها سلام وفيها طمأنينة وفيها عيش رغيد .

١١ – الجيش

يرى الحزب يا سادة أنه متى ضمنت الحرية السياسية، وأصلحت أداة الحكم ، وتوفر التنظيم الاقتصادي وساد العدل الاجتماعي متى تم ذلك كله امتنع حدوث الفتن والثورات الداخلية وساد الأمن والاستقرار ربوع المملكة، وتيسر لها القيام بتنظيم جيش كامل القوة والعدة لا يكون هم المسؤولين استخدامه كقوة درك لإطفاء الثورات التي تنشب من حين الى حين بسبب فساد الإدارة وسوء السياسة وسوء توزيع الثروة بل يصبح الجيش حامياً لحدود الوطن ، وحارساً لكيان المملكة والعرش، وعاملاً في المساهمة على استتباب الأمن العالمي ضمن ما يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة .

إن الحزب ليحز في نفسه الألم حين يشهد أن السياسة التي اتبعت في الأعوام الأخيرة قد استهدفت تقليص الجيش وإضعافه ، والعمل على إخراج الكثيرين من ضباطه وفيهم عدد كبير ممن امتازوا بالكفاءة والإخلاص . إن هذه السياسة الخاطئة يجب أن تقف عند حدها ، وأن نعود الى سياسة تقوية الجيش مادياً ومعنوياً وفي سبيل ذلك يرى الحزب .

١ – أن يناط أمر تنظيم الجيش وارتباط إدارته الفنية برئاسة أركان الجيش

وحدها ولا يترك لوزير الدفاع مجال للتدخل في كل صغيرة أو كبيرة . ولا سيا في النواحي الفنية بل يجب أن يكون عمل الوزير قاصراً على توجيه السياسة طبقاً لمنهاج الوزارة الذي تحاسب عليه أمام البرلمان . ولضمان ذلك يجب أن يكون وزير الدفاع من غير منتسبي الجيش. وقد أثبتت التجارب في كل مكان أن وجود وزير يحرص على وجهة نظره الفنية أو يزعم لنفسه مثل هـذه الوجهة يعرقل أعمال الوزارة ويحول دون نهوضها ومسايرتها لروح العصر ويشل أعمال الإدارة الفنية فيها .

٢ – إلغاء البعثة البريطانية والى أن يتسنى ذلك يجب تقليص عددها وربطها برئاسة أركان الجيش والاستغناء عن الضباط البريطانيين الذين يقومون بالتدريب وحصر واجبات البعثة بالناحية الاستشارية فقط ومنع تدخلها فيما لا يعنيها. وإن اتصال هذه البعثة المباشر بوزير الدفاع قد أدى فعلاً الى جعل رئاسة أركان الجيش في وضع ثانوي بالنسبة لها ، فأصبح من الضروري المبادرة فوراً الى تبديلها بعد أن ظهر ميلها الى التدخل في كل شأن تدخلاً أربك الجيش،وأدى الى تأخره وأضعف روح الضبط والنظام فيه .

٣ – إصلاح ما أفسده التدخل الأجنبي وذلك بإعادة النظر في كافة التدابير التي فرضتها البعثة البريطانية لإثارة روح التذمر في الجيش خلافاً لما يقتضيه الضبط العسكري كالاتصال بأفراد الجيش وتشجيعهم على التذمر من الضباط والقيادة الوطنية،وتهيئة العوامل التي تدعو الى هربهم من الجيش بفرض نظام للتدريب يمتد معظم السنة خارج الثكنات العسكرية وفي العراء ، مع نقص كل الأسباب الضرورية لحفظ صحة أفراد الجيش فلا حمامات ولا خيم صحية ولا مؤسسات ضرورية للعلاج . والحزب واثق انه متى ترك الأمر للقيادة الوطنية وحدها فانها قادرة على ان تتلافى كل هذه النواقص وتصلح ما أفسده التدخل الأجنبي .

٤ – العناية بانشاء ثكنات يتوفر فيها ما هو متوفر في ثكنات البلاد الحرة ليشعر أفراد الجيش انه لم يحكم عليهم بالتعذيب لغرض تنفيرهم من خدمة العلم .

٥ – الاهتمام بالتجنيد الاجباري وحسن تطبيقه بالزام الادارة المدنية التعاون مع الجيش لتيسيره ومنع التلاعب في أمر إعفاء المكلفين بخدمة العلم وإلغاء (البدل النقدي) او جعله تصاعدياً بالنسبة لثروة الذي يؤديه وبذلك تضمن المساواة فلا يدفع الفقير البدل بدمه والغني بالقليل من ماله. أما فكرة التطوع التي عملت لترويجها البعثة البريطانية فلا يجوز الأخذ بها لوجوب مساواة العراقيين في المساهمة لخدمة العلم، وهي طريقة لا تتبع إلا في المستعمرات او لتأمين سيطرة دولة إمبراطورية.

وبدلاً من ان تنفق المبالغ الطائلة لغرض التطوع يجب ان تخصص لسد الحاجات الضرورية للمجندين تجنيدياً إجبارياً.

٦ – العناية بالمدارس والكليات العسكرية وبالحرص على اختيار العناصر الصالحة من المواطنين وحسن اختيار القائمين بتعليمهم وتدريبهم وتنشئتهم تنشئة يتوفر فيها الضبط العسكري والروح الوطنية. ويجب ان تبدأ الدراسة في المدارس العسكرية بعد الابتدائية لتضم هذه المدارس أبناء العراق من شتى أطرافه فلا يكون التعليم العسكري قاصراً على طبقة معينة ممن يتيسر لهم إكمال التعليم الثانوي.

٧ – العناية بتسليح الجيش وتجهيزه بما يحتاج اليه. وقد حال الانكليز دون هذا التسليح بما فرضوه في المعاهدة من شروط مجحفة وبما أضافوه الى هذه الشروط من سوء في تطبيقها فامتنعوا عن تسليح العراق ومنعوه عن تأمين تسليحه من بلاد أخرى وأخيراً فرضوا شراء أسلحة بالية بأثمان باهظة وحالوا في كل الأحوال دون تكامل تسليحه.

٨ – إنشاء ما يمكن انشاؤه من المعامل العسكرية في العراق وتنظيم التعاون بين دول الجامعة العربية لإنشاء مصانع عسكرية كبرى للتسليح.

٩ – العناية بالثقافة العامة لأفراد الجيش وإنماء الروح الوطني فيهم ليكون الجيش مدرسة عامة لتهذيب أبناء الشعب.

١٠ – إعادة النظر في أمر الضباط الذين أخرجوا من الجيش وإعادة الأكفاء

منهم اليه .

١١ – تنظيم كافة وسائل الدعاية من صحف ونشرات وإذاعة للقضاء على الروح الانهزامية التي بثها المستعمرون وشجعتها تصرفات البعثة البريطانية ليعود الى الشعب اعتزازه بجيشه ، وللجيش اعتزازه بمهمته المقدسة .

١٢ – توجيه الإصلاح والعمران في الدولة توجيهاً تراعى فيه حاجات الجيش والضرورات العسكرية واعتبار تنظيم الجيش وتقويته وحدة لا تتجزأ من الإصلاح العام فيلاحظ مثلاً في إنشاء الطرق وإقامة الجسور ومد سكك الحديد حاجات الجيش ومقتضيات الدفاع عن المملكة كما يجب ان يراعى ذلك في كل ارتباط سياسي مع أي دولة أجنبية .

١٣ – وأخيراً يرى الحزب وجوب بقاء الجيش بعيداً عن السياسة .

١٢ – التربية القومية

إن دعائم الحرية التي يسعى الحزب لتثبيت أصولها والاصلاحات التي يعمل لها في شتى مرافق الحياة والسير بالأمة في مضمار الرقي والتقدم لا تستتب إلا اذا اعتمدت على أساس راسخ من التعليم الصحيح فحضارة كل أمة إنما تتوقف على درجة تعليمها وثقافتها .

ومن الأسف ان يلاحظ الحزب ان الفوضى وسوء التوجيه واضطراب الخطط وفساد السياسة، هي التي تسيطر على التربية والتعليم في هذا البلد وان من أسباب ذلك التدخل الاجنبي وعدم وضوح الهدف من التعليم في أذهان المسؤولين، وقلة الأيدي الصالحة التي تتولى توجيهه والأخذ على يدها ان وجدت . ان الكثيرين من المسؤولين يرون في توسع التعليم ورسوخ الثقافة خطراً يتهددهم. وهم يذيعون ان انتشار التعليم يؤدي الى إيجاد طبقة من العاطلين وانه خير للدولة ان تقتصد في التعليم لتعين الناس على إتقان الصناعات والمهن التي تمهد لهم سبل العيش وهو رأي يروج له الاستعمار في كل بلد يعمل على ان ترسخ فيه اقدامه . فإن كل إعداد مهني أو زراعي أو صناعي لا يستند على أساس راسخ من التعليم العام

إعداد ناقص لا يؤتي ثمرة ولا يؤدي الى غاية، وان جهود الأمة في جميع مظاهرها يجب ان تستند الى العلم وإلا انهار كل شيء . لقد كانت السياسة تعمل بفضل التدخل الاجنبي على تضيق التعليم بفروعه المختلفة وتقليص التعليم العالي منه بنوع خاص حتى شاهدنا ان بعض الوزارات قد حددت القبول في كلية الحقوق ومددت الدراسة فيها بشكل لا نجده في أي بلد آخر ، لتحول بين الناس وبين التعليم العالي على الرغم من ان هذه الكلية لا تكلف الدولة فلساً واحداً بل انها تدفع للخزينة في كل سنة آلاف الدنانير مما تجبيه من أجور. وقد حاول التدخل الاجنبي ان يفسد الغاية من التعليم وعمل على قتل الروح الوطنية في المدارس فازداد عدد المدرسين الانكليز في المدارس وأكثرهم ممن قدموا العراق وهيئوا للقيام بأعمال ليس منها التعليم على كل حال، وأصبح مفتش اللغة الانكليزية الذي جعلوا منه مشاوراً هو كل شيء في ديوان الوزارة يوجه خططها حسب ما توحيه إليه الأغراض الاستعمارية، ويعمل على تهيئة جيل يدين للاستعمار ويستكين لذله ويستعين في ذلك بأعضاء أخوان الحرية الذين كان يرأس جماعتهم في أيام الفترة المظلمة واختص الكثيرين منهم بالمناصب والبعوث .

ولذلك يرى الحزب المبادرة الى إصلاح نظام التعليم وتوجيه التربية القومية وجهتها الصحيحة وذلك بإقصاء الأجانب والأيدي العابثة من وزارة المعارف ومنعها من التدخل في شؤون التربية، ثم انتهاج سياسة متسقة مستقرة شاملة. وهو يرى ان الغرض الاساسي من التربية والتعليم يجب ان يكون إعداد الجيل الناشىء للحياة إعداداً كاملاً فيجب ان ييسر للأبناء طفولة سعيدة ويهيأ لهم ان يبدأوا حياتهم بدأ حسناً وان يوفر للشعب أوفى قسط ممكن من الخير والتعليم، وان تدبر جميع الوسائل لتنمية المواهب المختلفة وحسن توجيهها وان تتاح للشباب كل الفرص الممكنة ليتعلموا ويتقدموا وان تبذل الجهود التي تفتح لهم أبواب العمل تأميناً لمستقبل الفرد ورفاهية الجماعة .

ان أهم قاعدة يجب ان يبنى عليها نظام التعليم كله هي ان على الدولة ان تسوي بين جميع طبقات الأمة فيما تتيح لهم من فرص التعليم فالبلاد في حاجة

الى الملكات الواسعة والقوى المنتجة في العقول والأيدي والشخصية وان هذه الملكات ليست وقفاً على طبقة دون طبقة. هذا هو المبدأ الذي يطلق عليه مبدأ تكافؤ الفرص وليس يعني هذا ان يتاح لجميع الأفراد على اختلاف كفاياتهم ومواهبهم ان يتعلموا، وانما غاية هذا المبدأ ان يمكن كل فرد من التعليم الصحيح والتعليم الصحيح هو الذي يلائم مواهب الطالب واستعداده بغض النظر عن فقره أو غناه .

ولا بد لذلك من تقرير مجانية التعليم في جميع مراحله حتى يجد كل مواطن فرصته للتعليم الذي يناسب مؤهلاته ويحقق النفع له بغض النظر عن فقره أو غناه او منزلته الاجتماعية . وبديهي ان الأخذ بهذا المبدأ يقتضي تنويع المدارس الثانوية أنواعاً منها ما يهيىء للتعليم العالي ومنها الزراعي والصناعي والتجاري .

ان تطبيق هذا المبدأ يفضي الى الانصراف عن هذه السياسة الخاطئة التي أملتها السياسة الاستعمارية ، سياسة إنشاء المدارس الممتازة .

كما يرى الحزب وجوب الأخذ بمبدأ أو حدة التعليم في الدراسة الابتدائية ووحدة الأهداف والروح التي تسود التربية في جميع مراحل التعليم فلا يسمح للمؤسسات الأجنبية ان تزاول أعمال التعليم فتبث روحاً تنافي الروح الوطنية ، كما يرى ان يستند نظام التعليم على ركنين أساسين أولهما التقاليد الثقافية القومية وثانيهما الحاجات العملية التي تقوم عليها دعائم المجتمع الحديث . ولا بد ان تتعهد الدولة ابناءها بالتعليم فتطبق نظام التعليم الاجباري على جميع أفراد الشعب .

على أن يكون واضحاً ان الغرض من هذا التعليم ليس محو الأمية وتعليم القراءة والكتابة فحسب ، وانما هو تنمية العقل والقدرة على التفكير وإعداد النشىء للحياة. ولذلك يرى الحزب ضرورة توجيه التعليم الاجباري وجهة عملية تلائم حاجة البيئة التي ينشأ فيها الطالب. وفي الوقت نفسه يثقف الناشىء تثقيفاً عاماً كافياً يعينه على فهم الحياة العامة في بلاده ويعرف به ما له من حقوق وما عليه من واجبات وطنية فيجعل منه بذلك مواطناً صالحاً .

ولا بد من التهيوء منذ الآن لتطبيق هذا النظام بتهيئة المعلمين وإعداد المال

اللازم له. والحزب يرى ان مشكلة المال التي جعلت في هذا البلد علة لكل تلكؤ في الإصلاح من اليسير حلها .

ويرى الحزب الى جانب ذلك وجوب القيام بحملة منظمة للقضاء على الأمية المتفشية بين مختلف طبقات الشعب، وفتح دورات خاصة لتعليم الراشدين وإرشادهم في مهنهم المختلفة .

على ان الحزب في حرصه على نشر التعليم يدرك ان العناية بالنوع أول أمر يجب أن تتجه إليه الجهود . فليس يكفي أن ينتشر التعليم ويتسع وإنما يجب أن يؤدي هذا التعليم الغرض الذي أنشيء من أجله. فلذلك يجب العناية بدور تخريج المعلمين على أن تأخذ في ذلك بأساليب الأمم المثقفة. وإن الحزب ليأسف لما يشهد من إهمال الحكومات للمعلمين وقلة رواتبهم وعدم العناية بشؤونهم وهم الذين يهيئون الجيل الجديد ويقررون مستقبل البلاد فيجب أن تكون العناية بإمورهم تناسب شرف المهنة التي يقومون بها فيجب ألا يتركوا إلى الحاجة والفاقة والإهمال .

وبعد فإن الثقافة العالية يا سادة العنصر الأساسي لتقدم البلد والنهوض بشؤونه فيجب أن تكون من العناية في الموضع الأول . ولذلك يرى الحزب ضرورة المبادرة إلى إنشاء الجامعة العراقية على دعائم علمية ثابتة وأن تتمتع بالاستقلال في شؤونها وليس يكفي لإنشاء الجامعة جمع المدارس العالية القائمة التي أسست لتدريس أصحاب مهن خاصة كما يرى ضرورة الإكثار من البعوث العلمية وتهيئة أصحاب الاختصاص على أسس ثابتة تستند إلى حاجة البلد وتلائم أغراض الإصلاح . وهو يرى إلى ذلك وجوب التعاون الثقافي مع البلاد العربية وتوحيد مناهج التعليم وأسس التربية. وبعد فإن الحزب يرى أن التربية القومية يجب أن تكون غايتها إعداد المواطن الصالح فتعني بتثقيف جميع قواه العقلية والفنية والبدنية وتغرس فيه روح الوطنية والتضحية وحب المجموع ، وتجعل منه رجلاً قوياً في خلقه متيناً في عقيدته صحيحاً في بدنه سديداً في تفكيره حراً في إرادته ، ليعمل في سبيل الأمة ومجد الوطن ويكون شعاره لقد كان لنا الماضي فليكن لنا المستقبل .

الفصل الحادي عشر

في نطاق العمل القومي

أولى حزب الاستقلال – الى جانب عنايته البالغـة في قضية العرب الأولى المقدسة فلسطين – اهتماماً كبيراً كحل القضايا القومية ، حيث كان ينظر اليها نظرة عربية شاملة ، لا تتقيد بحدود . ويحسن بنا أن نقف وقفات سريعة مع أهم هذه القضايا .

عربستان (إمارة المحمرة)

لقد كانت البلاد المعروفة بعربستان ، والتي تقع على الضفة الشرقية من شط العرب ، والتي أطلق عليها الفرس بعد ذلك اسم (خوزستان) إمارة عربيـة بحتة ، يقطنها ما يزيد على المليون عربي ، ينتمون الى قبائل عربيـة مختلفة . وهي بلاد عربيـة منذ فجر التاريخ ، حيث كانت عاصمتها شوش الأثرية الآن ، والتي هي مركز العيلاميين ، وبقربها مرقد النبي دانيال . وقد سكنتها قبائل من العرب العاربة كالأوس والخزرج والأزد وربيعة وطرف ، كما سكنت مثل هذه القبائل القحطانية العراق قبل الاسلام وتحزبت الى العرب المسلمين في حربهم مع الفرس ، نظراً للروابط المشتركة بينهم .

وظلت هذه الإيالة عربيـــة بعد الفتح الاسلامي ، حيث كان يحكمها أمراء عرب ، توارثوا حكمها منذ آمــاد بعيدة . وكان العثمانيون والفرس يتنازعون السيادة الاسمية عليها مدة من الزمن، الى أن وقعت تحت سيطرة النفوذ البريطاني ، وعقدت مع بعض أمرائها الاتفاقيات والمعاهدات بصفتهم أمراء مستقلين . وفي عهد آخر أمير من أمرائها وهو الشيخ خزعل تغلب رضا شاه على الحكم في إيران ، وأثار مع الانكليز موضوع امتيازات النفط في إيران ، التي منحت لشركة دارس البريطانية ، مطالباً بتعديلها ، أو إلغائها ، لما فيها من غبن وغمط لحقوق إيران ، الأمر الذي اضطر الانكليز إلى مساومة رضا شاه ، وتقديم الترضيات لحكومته. فكان من جملة ذلك تنازل بريطانيا عن نفوذها وحمايتها على عربستان. وقد توجه رضا شاه بنفسه وبالاتفاق مع الإنكليز إلى منطقة شط العرب بحجـــة الاجتماع بالشيخ خزعل ، والتفاوض وإياه ، لتنظيم علاقة إمارته بحكومة إيران ، بعـد إعطائه التأكيدات بالأمان بوساطة السلطات البريطانية ، وتم الاجتماع حسب الاتفاق في إحدى البواخر في شط العرب ، وما إن ذهب الشيخ خزعل لحضور الاجتماع، حتى أحيط به وبرجال حاشيته من قبل رجال رضا شاه. واختطف من الباخرة ، وأخذ مخفوراً الى طهران . ودخلت القوات الإيرانية التي كانت قـد أعدت لهذه الغايـــة الى المحمرة حاضرة الإمارة ، واحتلتها واعتقلت باقي أفراد أسرة الشيخ خزعـل ، وذهبت بهم إلى طهران . وبقي الشيخ خزعل حبيساً في طهران الى أن وافته المنية .

وفي عام ١٩٤٧ حصل نزاع جديد بين بريطانيا وحكومة إيران ، وما تبعه من نزاع روسي إنكليزي ، أدى إلى اضطهادات مريعـــة من قبل حزب تودة الشيوعي ضد إخواننا العرب فعمدوا الى إثارة قضيتهم ، واستغلال هـذا النزاع لصالح عرب الإمارة . فتألف وفـد منهم يضم أبنـــاء الشيخ خزعل ، وبعض شيوخ قبائل المحمرة ، وراح هـــذا الوفد يطوف البلاد العربيـــة ، ويعرض على المسؤولين والهيئات القومية قضية بلاده ، وما أدى إليه غدر الإنكليز وخيانتهم من فقدان حريتها واستقلالها ، التي تمتعت بها قروناً عديدة . واتخذ هذا الوفـد

من مقر حزب الاستقلال مركزاً لنشاطه . وكان الحزب يساعده في مهمتـه ، وينظم له المذكرات ، ويهيىء له طرق مراجعة المراجع المختلفة . وقـد انبرت جرائـد الحزب للدفاع عن حقوق العرب في تلك البلاد ، ووجوب استعادتها ، لاستقلالها المغتصب وحريتها المستلبة ، ووقف حملة الإبادة ضد عروبتها . وقـد أصدر بياناً في هذا الشأن ، وأرسل صورة منه الى الأمين العام للجامعة العربية ، والى رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيس مجلس الأعيان ، ورئيس الديوان الملكي ، والسفراء السوفياتي والبريطاني والأميركي والتركي والأفغاني والمصري والإيراني وهذا هو نص البيان :

بيان حزب الاستقلال
بشأن اضطهاد العرب في عربستان

روع الوطن العربي عامة والعراق خاصة ، بأنباء الاضطهادات الفظيعة التي لجأت اليها السلطات الإيرانيـة بالاشتراك مع حزب تودة ضد إخواننا العرب في إيران . ويعلم الجميع أن هذه المنطقة المعروفـة باسم « عربستان » الواقعة في جنوبي إيران مما يلي شط العرب ، إنما هي منطقة عربية عراقية محضة بتاريخهـا وسكانها وأنساب أهلها وطبيعة أرضها . وقـد كانت إلى زمن غير بعيد جزءً من العراق في إدارتها ونظمها وكافـة شؤونها . وعلى الرغم من الاتفـاق العثماني القاجاري الذي جعل عربستان في وضع شاذ ، فقد ظلت هذه المنطقة محتفظة بطابعها العربي . وكانت « امارة عربية » يرأسها أمير عربي ، ولا تربطها بإيران غير روابط شكلية . بل كان لهذه الإمارة من الاستقلال ما جعلها ترتبط بمعاهدات دولية ، وبقيت محتفظة بكيانها الخاص حتى استولى رضا شاه بهلوي على الحكم في إيران فقضى على الإمارة العربية بالتآمر مع الإنجليز . ولم يقتصر الأمر على هذا بل تعداه الى محاولة « تعجيم العرب » ، فأجبروا على تبديل أزيائهم العربيـة ، وإبدال اللغة العربية بالفارسية ، والقضاء على كل مظهر من مظاهر العروبة ، حتى

شمل ذلك أسماء المدن العربية ، فأبدلت بأسماء فارسية . وقد كنـــا حريصين دوماً على أن تظل علاقاتنا بجارتنا إيران على خير ما يكون عليه الجوار ،غير أن الجارة استرسلت في سياستها الاعتدائية إلى حد لا يمكن السكوت عنــه ، ولا الصبر عليه .

إن سياسة الإغضاء التي سار عليها العراق تجاه إيران ، قد شجعتها على العلو في سياستها الاعتدائية ضد إخواننا العرب في جنوبي إيران. وما المذابح الأخيرة إلا حلقة من سلسلة اعتداءات آثمة للقضاء على عروبة هـــذه المنطقة ، وإذلال أهلها . وقد دلت على أن العقلية الاستبدادية المتعسفة ، هي التي توجه السياسة الإيرانية ضد العرب الآمنين . على الرغم من تبدل أحوال العـالم ومفاهيم النظام الدولي .

لذلك يحتج حزب الاستقلال بشدة على هذه السياسة الاستبدادية الجائرة . ويطلب اجراء استفتاء في هذه المنطقة العربية ، تشرف عليه هيئة دولية محايدة ليتسنى لها تقرير مصيرهـــا بنفسها ، حسب تصريح الاطلنطي وميثاق الأمم المتحدة. وبالرغم من استنكار الحزب للمؤامرات الاستعمارية التي تحاول استغلال كل يقظة قوميـة لمصالحها الخاصة ، إلا أنه يرى من واجبه أن يرفـــع الى العالم ظلامة العرب المضطهدين في هذه الأصقاع ، ويناشد كافة الأحزاب والهيئات في الوطن العربي ، ويهيب بجامعة الدول العربية أن تعمل على إنقاذ هـــذه المنطقة العربية بإعادة حريتها كامـلة إليها . لتحتفظ بعروبتها وحقوقها ، ولتعود – كما كانت – جزءاً لا يتجزء من الوطن العربي . والله من وراء القصد .

رئيس حزب الاستقلال

وقد أثار هذا البيان اهتماماً في مختلف الأوساط العربية ، كما أنــه أثار سخطاً في الصحافة الإيرانية ، حيث عمدت جرائد ظفر ورهبر وعقيدة نام وكيهان وتوفيق ومحشر روزنامة وغيرهـــا لكيل السباب الى الحزب ، متهمة إياه تارة بالنازية والفاشية، وأخرى بالميل الى الإنـكليز الى آخر هذا الهراء .

وقد تلقى أبنـــاء عربستان موقف حزب الاستقلال بالشـكر والعرفان ،

وتألف منهم وفـد يضم الشيخ زهراو الغليم والشيخ أسدخان والشيخ مزعـل العاصي والشيخ أحمد الفيصلي ، وقد حملوا الرسالة التالية الموقعة من (١٥) رئيساً من رؤساء عربستان، يشكرون فيها الحزب على موقف التأييد والنصرة لقضيتهم العادلة وهذه هي الرسالة :

« ٢٨ آب ١٩٤٦

صاحب السعادة السيد محمد مهدي كبة

رئيس حزب الاستقلال المحترم

بعد تقديم مزيد الاحترام ، لقد رأينا من الواجب أن نقدم لسعادتكم وكافة الأعضاء العاملين في حزبكم العتيد فروض الشكر الجزيـل ، على موقفكم المشرف تجاه قضيتنا ، التي نحسبها قضية العرب جميعاً . وقد أنبنا عنـا إخواننا الشيخ أحمد الشيخ والشيخ زهراو والسيد أسدخان والشيخ خزعـل العاصي بالحضور عندكم لتقديم الشكر بالنيابة عنا ، وعن جميع عرب عربستان ، ومـا نكنه لحزبكم العامر من الإخلاص والاحترام . والله نرجو أن يأخذ بيـد العاملين من أمثالكم من رجالات العرب المخلصين والسلام عليكم .

رؤساء عشائر عربستان

التواقيع (١٥)

طرابلس وبرقـة (ليبيا)

لقد كان الحزب دائم التتبع لقضـايا التحرر في الشمال العربي الإفريقي ، وموقفـه من المغرب العربي (مراكش) معروف . وعندمـا عرضت قضية طرابلس على مؤتمر باريس ، وأخذت المؤامرات الاستعمارية تذر قرنها للحيلولة دون تمتعها باستقلالها وحق تقرير مصيرها ، أصدر الحزب بياناً يستنكر فيـه هذه المؤامرات الاستعمارية . وهذا نص البيان :

بيان حزب الاستقلال

حول وضع طرابلس والمؤامرات الدولية

يجتاز الوطن العربي مرحلة دقيقة ، يتعرض فيها الى أقصى المخاطر ، وأفظع المؤامرات الاستعمارية . قبل الأمس القريب وجّه الاستعمار طعنته النجلاء إلى أولى القبلتين ، وثالث الحرمين ، وأعلن تصميمه على تهويد فلسطين ومحو أهلها ، واليوم يتآمر الأقوياء المغتصبون في مؤتمرهم بباريس على إنزال الضربة القاضية على جزء آخر عزيز من الوطن العربي وهو طرابلس .

وضعت أجزاء الوطن العربي على مائدة المساومات الدولية في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، وهو شبيه بهذا المؤتمر المنعقد في باريس الآن . وبعد أن اطمأن الانكليز في مؤتمر برلين المذكور الى تنفيذ تصميمهم على احتلال مصر ، وتأمين طريق الهند ، عرض وزيرهم سالسبوري على الإفرنسيين احتلال تونس ، وعلى الإيطاليين احتلال طرابلس ، وذلك في نفس اليوم السابع من شهر تموز عام ١٨٧٨ ، فكان هذا المؤتمر المنعقد بزعامة بسمارك بداية المشاريع الاستعمارية الإجرامية التي تعرض إليها الوطن العربي . وبعد سنوات على انعقاد هذا المؤتمر ، احتل الانكليز مصر ، واحتل الفرنسيون تونس ، وبقيت إيطاليا تترقب الفرص لاحتلال طرابلس ، حتى حان عام ١٩١١ . ولم تجد في هجومها على طرابلس ذريعة غير الادعاء التقليدي وهو تمدين طرابلس . وقد سر الفرنسيين هذا الهجوم ، لصرف نظر الإيطاليين عن مطامعهم في أوربا . ولم يعارض الانكليز هذا الهجوم ظناً منهم أن احتلال طرابلس لا يؤثر على سلامة طريق الهند أما دعوى الايطاليين في تمدين طرابلس ، فقد سجلها التأريخ على حقيقتها البشعة اذ كتب « فرانسيز ماكولا » الانكليزي المرافق لجيش الاحتلال في طرابلس ما يلي (أبيت البقاء مع جيش لا هم له إلا ارتكاب جرائم القتل . وإن ما رأيته من المذابح ، جعلني أكتب إلى الجنرال كانيفا كتاباً شديد اللهجة قلت له فيه إني أرفض البقاء مع جيش لا أعده جيشاً بل عصابة من قطاع الطرق والقتلة) .

وفيما يلي شهادة الكاتب الالماني « فون غوتبرغ » (لم يفعل جيش بعدوه من أنواع الغدر والخيانة ، ما فعله الجيش الإيطالي في طرابلس . فقد كان الجنرال « كانيفا » يستهين بكل قانون حربي ، ويأمر بقتل جميع الأسرى سواء الذين قبض عليهم في ميدان الحرب ، أو في بيوتهم ، أو في مستشفى طرابلس) .

وقال هرمان رنيول المراسل النمساوي الحربي في وصف تعذيب الأسرى العرب وتكبيلهم بالحديد، «إن موسيقى هذه السلاسل تتفق مع المدنية التي نقلتها إيطاليا الى إفريقيا » ثم قال « قتل الطليان في غير ميدان الحرب كل عربي زاد عمره على الـ ١٤ سنة ، وتأخر الطليان في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩١١ في حي يقع خلف بنك روما بعد ان ذبحوا أكثر سكانه بينهم النساء والشيوخ والأطفال» .

هذا هو أسلوب التمدين الذي اتبعه الطليان الدمقراطيين في طرابلس . وهو نفس الأسلوب الذي جرى عليه الفاشست الإيطاليون الذين أعقبوا الديمقراطيين في حكم إيطاليا . فقد قرر هؤلاء الفاشيست تحويل طرابلس وبرقة بلاداً لاتينية ، وفي سبيل ذلك أمعنوا في شنق العرب دون محاكمة ، حتى أنهم شنقوا نساء جردوهن من ثيابهن ، وأبقوهن مجردات عدة أيام . كما أجلوا القبائل العربية عن الجبل الأخضر والأراضي الخصبة المجاورة له ، وألقوا بثمانين ألف نسمة من الرجال والنساء والأطفال في صحراء (سبرت) ، ثم عمدوا إلى نقل الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين الـ ٤ سنوات والـ ١٢ سنة الى إيطاليا لتنشئتهم على غير معتقداتهم، وقضوا على المجاهدين العرب بزعامة البطل الشهير عمر المختار، الذي قتلوه شر قتلة . وبذلك قضوا على كل مقاومة عربية ، وضمنوا بهذه الأساليب المنكرة إسكان الإيطاليين في هذا الجزء العزيز من الوطن العربي .

يتضح مما تقدم أن ما ارتكبته إيطاليا الدمقراطية والفاشيستية في هذا الجزء من الوطن العربي من مظالم ، وما اقترفته من جرائم لا تعد ولا تحصى ، دليل واضح على وجوب تطهير طرابلس من أي أثر للطليان ، والحيلولة دون تمكينهم من هذا البلد العربي الآمن بأي شكل كان . غير أن الذهنية الاستعمارية التي لا تفقه غير منافعها ، ولو أدّى الأمر إلى محق الشعوب العربية ، ما تزال

تتخذ من المؤتمرات الدولية لتسوية المشاكل القائمة بين الدول العربية ، وإطفاء نار العداء بين المنتصرين والمنهزمين جميعاً وسيلة للربح على حساب الأمم المستضعفة ؛ متناسية في ذلك كل التزاماتها الدولية ، وتصريحاتها الرسمية ، تجاه حريات الشعوب وحق تقرير مصيرها بنفسها كتصريح مستر بيفن الذي أكد فيه مؤخراً تعهدات بريطانيا تجاه العرب ، إذا اعترف في مؤتمر وزراء الخارجية بباريس « أن بريطانيا كانت وعدت الأقطار العربية بما فيها ليبيا ، بأنها لن تعيد هذه البلاد إلى إيطاليا مطلقاً ، وأن حكومة جلالة الملك ، ترى من الشرف أن تراعي هذا التعهد الذي قطعته على نفسها » ثم عاد وصرح في المؤتمر نفسه بعد أيام على تصريحه السابق « بأنه يفضل أن توضع المستعمرات الإيطالية في الحال تحت وصاية الأمم المتحدة » .

ويتبين من ذلك أن النزاع القائم اليوم بين الدول المنتصرة والدول المنهزمة ، إنما يدور حول الوسيلة التي تؤمن بها هذه الدول تسوية مصالحها الاستعمارية . وهي في تفكيرها هذا أبعد ما تكون عن ملاحظة حقوق العرب الطبيعية وممارستهم السيادة في بلادهم. وليس حرص مستر بيفن على إبعاد سيطرة إيطاليا عن طرابلس وفاء لتعهدات الحكومة البريطانية تجاه العرب لأن غدر بريطانيا مشهور في فلسطين ، بل لأن الانكليز أدركوا في الحرب الأخيرة خطورة وجود الإيطاليين في طرابلس ، وما ينشأ من تعريض سلامة قناة السويس ، وطريق الهند إلى الخطر . إن حزب الاستقلال الحريص على حقوق العرب ، وسلامة وحدة وطنهم ، يرى في كل تسوية دولية على حساب الأمة العربية ، بعثاً لنفس الأسباب التي زعزعت الاستقرار العالمي ، وجرت إلى ويلات الحرب ، وتنازع الأقوياء الطامعين . ولهذا فالحزب يرفض بشدة أية سيطرة أجنبية على أي جزء من أجزاء الوطن العربي ، سواء كانت بشكل انتداب أو وصاية دولية أو معاهدة . ويطالب بالاعتراف باستقلال طرابلس ووحدتها ، وهو في الوقت الذي يرفع فيه احتجاجه الصارخ المعبر عن شعور الأمة العربية ، إلى مؤتمر وزراء الخارجية بباريس ، يناشد دول الجامعة العربية ، والأمة العربية بكافة

أحزابها وهيآتها الوطنية ، أن تهب للدفاع عن مصيرهـا ، وردّ العدوان عنها . وهي في كفاحها هذا إنما تدافع عن حق يراد هضمه عن طريق المؤتمرات الدولية الاستعمارية والله من وراء القصد .

محمد مهدي كبه
رئيس حزب الاستقلال

جامعة الشعوب العربية

لقد برهنت معظم الأحداث والمشاكل التي مرّت بهـا البلاد العربيـة ، وعالجتها (الجامعة العربية) ، أن هذه المؤسسة ، لم توفق في إنجـاز مهامها التي أسست من أجلهـا ، للخلافات الكثيرة التي كانت تجـدّ بين الدول العربية ، وتنتقل الى جامعتها ، ولأن معظم الحكومات التي كانت تحكم البلاد العربية ، لم تكن لتمثل شعوبها حق التمثيل ؛ وكانت تسير بسياساتها الخارجية والعربيـة مدفوعة بمصالح ومطامـع ملوكها وحكامها بدل مصالح شعوبهـا . وكان النفوذ الأجنبي لا يزال متحكماً في عدد منهـا ، يوجّـه سياساتها الوجهة التي تتفق ومصالحه وغاياته ، فينعكس تأثير ذلك كله في مـا يجري في الجامعة من خلافات . لذلك فقـد فكر (حزب الاستقلال) ، وبعض المعنـين في الشؤون العربية ، في السعي الى تأسيس منظمة عربية عامـة ، تمثل الشعوب العربية ، باسم (جامعة الشعوب العربية) الى جانب (جامعة الدول العربيـة) ، وذلك خلال سنة ١٩٤٧ . وكانت الغاية هي أن توجّه هذه الجامعة سياسة الجامعـة العربيـة في ضوء مصالح الأمـة العربية ، وليس مصالح حكامها وملوكها ، وتستعمل نفوذها للضغط عليها للسير في هذا السبيل ، على أن تمثل هذه المنظمة مختلف الأحزاب الوطنية والمؤسسات القوميـة في البلاد العربيـة ، وجرت اتصالات ومشاورات تمهيدية بـين الأحزاب الوطنية ، والشخصيات المعنيـة بالقضايا العربية ، وأوفد (حزب الاستقلال) أحـد أعضاء هيئته التنفيذيـة حينذاك السيد عبـد الرزاق الظاهر الى مصر لهذه الغاية ، فاجتمع برجـال أحزابها وشخصياتها السياسية ، وفاوضهم في الموضوع ، فقوبلت هـذه الفكرة

بالترحيب ، وألّفت لجنة تحضيرية للقيام بعقد مؤتمر عـــام في القاهرة ، يدعى إليه ممثلون من سائر الأقطار العربية ، لبحث هذا الموضوع . وقد تولّى هـذه المهمة جماعة من أقطاب الحركة القومية في مصر ، وصدرت الدعوة فعلاً الى عدد كبير من ممثلي المنظمات الوطنيـة والقوميـــة والشخصيات السياسية البارزة ، فانبرت الحكومات القائمة في البلاد العربية ، الى مقاومة هـذا المشروع القومي الجليل ، وسعت بكل ما لديها من وسائل لإحباطه ، لأنه يضعف من مراكزها في الجامعة العربية ، ويحدّ من نفوذ ممثليها فيها ، وكانت حجتهم الظاهرة أن وجود مثل هذه المنظمة ، سيعرقل أعمال الجامعة ، ويزيد من مشاكلها ، ويقلل من شأنها . فاستطاعت بما بذلت من جهود ، وما تملكه من نفوذ ، أن تعرقل عقد المؤتمر ، وتحمل أعضاء اللجنـــة التحضيرية على تأجيـله . وهكذا أخفقت مساعينا ومساعي إخواننـا في البلاد العربية لتحقيق هـــذا المشروع الخطير ، الذي كان بإمكانه أن يلعب دوراً هامـــاً في توجيه سياسة البلاد العربية ، نحو تحقيق أهدافها القومية . وفيما يلي التقرير الذي أعدّه أمـــين السر العام السيد فائق السامرائي حول المراحل التي قطعها مشروع الجامعة العربية :

حزب الاستقلال — **الرقم ٦٥٢**
أمانة السر العامة — **التاريخ ١٩٤٦/١١/٣**

سعادة الرئيس .

أتشرف بأن أقدم فيما يـلي خلاصة موجزة حـــول « الجامعة الشعبية » ، والعوامل التي تدعو الى ضرورة الإسراع في قيامهـا ، والخطوات التي خطاها الحزب ، وما تم بشأنها حتى الآن ، راجياً التكرم بعرضها على حضرات أعضاء اللجنة العليا ، للمداولة حولها في الجلسة القادمة لإقرار ما تراه بصددها ..

القسم الأول

لمحة تمهيدية

تألفت جامعة الدول العربيـــة بمقتضى بروتوكول الاسكندرية ، وميثاق

الجامعة العربية اللذين وضعا من قبل الهيئة التحريرية للمؤتمر العربي العـام ، التي اجتمعت في الإسكندرية بين يوم الاثنين ٨ شوال ١٣٦٣ (الموافق ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤) ويوم السبت ٣٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤) . وجاء في مقدمة هذا الاتفاق أنه « إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعـاء ، وحرصاً على توطيد هـذه الروابط وتدعيمها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها ، واستجابة للرأي العام في جميع الأقطار العربية » .

إن الفقرة الأخيرة من هذه المقدمة ، تشير الى المساعي التي بذلت في جعـل جامعة الدول العربية قوة شعبية لا أن تظل في حـدود الرسميات ولكن تلك المساعي لم يكتب لهـا النجاح ، وأسفر الأمر عن هـذا الشكل الذي أقره البروتوكول والميثاق .

غير أن هـذا الشكل الراهن للجامعة ، لم يطمئن رغبات المعنيين في قضايانا القومية ، والذين وجدوا أن اقتصار الأمر على الحكومات ، سيجعل من هـذه الجامعة أداة هينة في مقدور خصومها إثارة المتاعب لها دوماً عن طريق هـذه الحكومات . وقد انقضى ما يقارب السنتين على تأليف الجامعة ، ولم تقـم بأي عمل جدي مثمر . وكانت في خلالها تحاول أن تشق طريقهـا بين هذه الرغبات المتباينة والمطالب المتناقضة والأنانية ، التي فرضتها أوضاع ما بعد الحرب العالمية الأولى ، مما جعل من الضرورة بمكان التفكير في علاج العلل والقضاء على هـذه المشاكل ، التي تجابه الجامعة ، وتقعدها عن أداء واجباتها على الوجه الأكمـل ، والنهوض بالأهداف التي أخذت على عاتقها تحقيقها .

إن المشاكل التي تجابهها الجامعة الرسمية على ثلاثة أنواع :

أ : الأول – هو ما يتعلق ، بصميم تشكيل الجامعة فهي .

١ – اقتصرت على حكومات الدول العربية وحدها دون شعوبها .

٢ – إن القرارات التي تصدرها لا تكون ملزمة إلا إذا صدرت بالإجمـاع (م ٧ من الميثاق) وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .

٣ – إذا لجأ الطرفان المتنازعان الى المجلس لفض الخـــلاف تكون قراراته نافذة ملزمة .

٤ – تُرك أمر التعاون الاقتصادي والمـــالي والثقافي والصحي والاجتماعي وشؤون المواصلات والجنسية والجوازات والتأشيرات إلى لجان خاصة تضع قواعد التعاون ومداه (م ٤٠ من الميثاق) .

٥ – مع أن بروتوكول الاسكندرية نص على عدم جواز اتبـــاع سياسة خارجية مناقضة لسياسة جـــامعة الدول العربية ، أو أية دولة منها ، إلا أنه أجاز لدول الجامعة ، أن تعقد اتفاقات خاصة مع غير دول الجامعة الأخرى ، على أن لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام ، أو روحها . وهذا مما قضى قضاءاً تاماً على تنسيق السياسة الخارجية لدول الجامعة وهي خطوة رئيسية في مثـــل هذا التكتل .

ب : الثاني – وهو ما يتعلق بموقف حكومات الدول العربيـة المنضمة الى الجامعة فهي :

١ – التكتل الثنائي بين مصر والمملكة السعودية، وما قابله في الطرف الآخر من تكتل ثنائي بين العراق وشرق الأردن الذي تم في (الشونة) .

٢ – مساعي نوري السعيد الخفية للتحالف الانفرادي مع تركيا ، مما يخالف روح البروتوكول الآنف الذكر .

٣ – مساعي جميل مردم الشخصية ضد أمين الجامعة الذي يزاحمه في المنصب .

٤ – فقدان الانسجام بين سياسات حكومات الدول العربيـــة وذلك من جراء الخلافات الناشئة بين الأسر المالكة .

ج : الثالث – وهو ما يتعلق بالثغرات الموجودة في بنائنـــا القومي ، والتي يحول دون إيجاد وحدة متماسكة ، وهذه كثيرة أذكر منها على سبيل المثـال لا الحصر الأمور التالية :

١ – الأقليات كالأرمن في سوريا ، والمـــارونيين في لبنان ، والأكراد في العراق والأقباط في مصر والبربر في المغرب .

٢ – الصهيونية : وهي حجر عثرة في كل تعاون جدي ، قد تقدم عليه الحكومات العربية ، فإلغاء الحواجز الكمركية ، وجوازات السفر مثلاً ، يخشى منهما أن يؤديا إلى تسرب البضائع الصهيونية إلى البلدان العربية والهجرة إلى فلسطين .

٣ – فقدان التنظيم الشعبي ، الذي يُوحّد الأهداف والمطالب القومية .

٤ – دسائس الدول الطامعة ؛ الأوروبية (انكلترا ، أميركا ، روسية) الشرقية (تركيا ، إيران) اليهودية العالمية .

٥ – الأمراض الخلقية وليدة عصور الانحلال (الجبن ، التواكل ، الكسل ، ضعف الوازع الديني ، النفاق ، الإفراط في حب المال والنساء ، عدم المثابرة والصبر والنشاط) .

٦ – الأمراض الاجتماعية والصحية ، وفقدان العدل الاجتماعي (الجهل ، المرض ، الفقر ، إهمال الأسرة ، التبذير ، تقليد الأجانب ، احتقار العمل اليدوي ، إهمال التنظيم الاقتصادي والتعاونيات) .

فهذه الاختلالات المرضية المتعددة الجوانب ، وهذه الأعداء الجاثمة في قلب بلادنا العربية ، وهذا التذبذب في سياسات الحكومات العربية ، وهذا الشكل المزعزع للجامعة ، كل ذلك أدّى مجتمعاً إلى هذا السير المتعثر ، وإلى ضرورة التفكير في لزوم القيام بعمل جدي ، يدعم الجامعة ، ويعينها على أداء رسالتها ، ويوجهها الوجهة الصحيحة . وقد كان حزب الاستقلال محيطاً بهذه الأسباب وبغيرها ، عندما آمن بضرورة دعم الجامعة العربية وتقويتها ، ونص في الفقرة (١) من المادة (٣) من نظامه الأساسي على « العمل على تقوية الجامعة العربية ، وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ، ووسيلة للتعاون العالمي لخير الإنسانية وصيانة السلام العام » .

إن الوسائل ، التي يمكن الأخذ بها لتقوية الجامعة ، لا يمكن أن تتأتى إلاّ عن طريق عمل جماعي في هيئة مؤتمر عربي ، تمثل فيه الأحزاب والهيئات والمنظمات الشعبية ، في شتى الأقطار العربية ، على غرار المؤتمر الذي دعا إليه

حزب الاستقلال في كتابه المرقم ٥٨٠ ، والمؤرخ ١٩٤٦/٩/٩ .

القسم الثاني

الجامعة الشعبية ، سير العمل فيها واختصاصاتها

إن المؤتمر الذي دعا اليه حزب الاستقلال ، لا يمكن أن يسفر إلا عن إحدى نتيجتين :

الأولى – تأسيس حزب قومي واحد ، له ميثاقه الموحد ، وبرنامجه الشامل، وتكون لهذا الحزب فروعــه في شتى الأقطار العربية ، تعمل على تنفيذ برنامج وميثاق الحزب ، وبث الدعاوة له .

إن مثل هذا المشروع ، لا بد وأن يصطدم بالعقبات الاقليمية . ومهما بذل من جهد لتجنيبه الانغمار في السياسات المحلية ، فإنه سوف يجابه عراقيل تحد من نشاطه ، وتفقــده النمو والازدهار المنشودين . وعليه يصبح في الوسع القول ، بأن هذا المشروع ، لا يمكن أن يكتب له النجاح في مثل هذه الظروف ، التي تجتازها البلاد العربية .

الثانية – ان يتمخض هذا المؤتمر المقترح ، عن جامعة شعبية ، وهي الفكرة التي دعا اليها الحزب في كتابه الآنف الذكر .

إن مثل هذه الجامعة ، يمكن ان يتم تنظيمها على غرار منظمة العمل الدولية الملحقة بعصبة الأمم ، والتي ظلت بالرغم من انحلال العصبة ، تقوم بعملها حتى الآن .

إن طريقة العمل في الجامعة الشعبية ، هي أن يكون لهـــا مؤتمر سنوي ، فيعقد بالتناوب في عواصم البلاد العربية . ويكون لها مكتب دائم على غرار الهيئة الحاكمة لمنظمة العمل الدولية ، ويكون هذا المكتب مؤلفاً من ممثلين عن الأقطار العربية بالتساوي ، وتكون اختصاصات هذا المكتب تنفيذ مقررات المؤتمر السنوي والمؤتمرات السنوية السابقة ، وإعداد جدول الأعمال للمؤتمر القابل.

ويكون سير العمل في هذا المكتب ، واختيار أعضائه واختصاصاته معيناً بنظام داخلي يقره المؤتمر التمهيدي الأول .

تعترض تأسيس هذا المكتب صعوبة عملية ، وهي كيفية اختيار الممثل أو الممثلين لأي قطر من الأقطار ، إذ ان ذلك الاختيار ، قد يؤدي الى منافسات تقضي على الفكرة ، إذ لم يحسب لها حساب منذ البداية .

هناك طريقتان لاختيار الأعضاء .

الأولى – أن يترك أمر اختيارهم الى القطر العربي نفسه ، حيث تختار منظماته الممثل الذي تشاء اختياره ، وفي هذا محاذير جمة ، إذ إن الأحزاب القوية ذات النفوذ قد تعارض في قبول هذه الفكرة لأن في قبولها إقراراً منها لضياع حقها في التمثيل ، في حين أنها أقوى من ناحية التمثيل ، من عدد كثير من الأحزاب المناوئة لها مجتمعة ؛ فالوفد المصري مثلاً لا يرضى بأي وجه من الوجوه ، أن يفقد تمثيله إذا تحالفت ثلاثة أحزاب أو أربعة مصرية لا توازي مجتمعة ، قيمة الوفد وحده ، وانتدبت ممثلاً عن مصر . وحزب الاستقلال صاحب الفكرة نفسه ، قد يفقد التمثيل في هذا المكتب ، إذا تحالفت الأحزاب اليسارية الثلاثة على اختيار واحد من أحدها ليكون ممثلاً للعراق في المكتب .

الثانية – هي أن يترك أمر اختيار أعضاء المكتب الدائم للمؤتمر نفسه ، وهذه الطريقة متبعة دولياً ، فإن أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي ومحكمة العدل الدولية ، إنما تنتخبهم الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة .

إن ترك الاختيار للمؤتمر نفسه ، يجعل الاختيار تراعى فيه المصلحة القومية لا الاعتبارات المحلية ، فلن يرضى المؤتمر والحالة هذه في أن يفقد الوفد وقوة تأثيره على الرأي العام المصري ، من أجل مؤسسة محلية كالكتلة مثلاً ، وستختاره دون غيره ، وسترى مثل هذه المؤسسات المحلية الضعيفة التأثير على الرأي العام أن في وجودها عضوة في المؤتمر قيمة تقنع بها ، ولا تطمح الى غيرها ، وإن لم تقنع وأرادت الانسحاب ، فإن انسحابها لا يؤثر على سير العمل في هذه المؤسسة لضآلة تأثيرها على الرأي العام في بلادنا .

القسم الثالث

المؤتمر التمهيدي الأول وجدول أعماله

إن المؤتمر التمهيدي الذي دعا إليه الحزب ، ينبغي أن يبحث كافة الأمور التي تهم البلاد العربية وهي مما يمكن تلخيصها بما يلي :

١ — الجلاء : إن هذا الموضوع أصبح من المطالب القومية الملحة وإن كافة الأقطار العربية بدأت تطالب به . وإن تحقيقه على مراحل لا يؤمن الغاية منه إذ ليس ثمة فائدة مادية من جلاء الجيوش العربية عن منطقة أو قطر ، فيما إذا رسخت أقدامها في منطقة أخرى ، أو قطر آخر ، لأنها في هذه الحالة ، تهدد القطر الذي جلت عنه في كل لحظة . لذلك فإن تقرير خطة موحدة للمطالبة بالجلاء والعمل على إنجازه من الضرورة بمكان .

٢ — قضية الاسكندرونة : تعتبر من القضايا القومية العليا، وإن اتخاذ قرار شعبي بصددها ، يحول دون اتخاذ خطة المساومة بصددها من قبل الجامعة العربية أو الحكومات المنضمة إليها ، ويمنع ساسة البلاد العربية من زج أنفسهم في مثل هذه القضية الكبرى .

٣ — قضية فلسطين : على المؤتمر التمهيدي أن يقرر خطة واضحة بصدد حل هذه المشكلة حلاً شعبياً دون الركون الى الدبلوماسيات والمفاوضات ، وأن يبحث أيضاً مشكلة الأرض فيها ، والوسائل التي تتبع لمنع انتزاع الأراضي من مالكيها العرب ، كما يدرس تصنيع فلسطين ، وتأثير ذلك على رفع مستوى المعيشة فيها ، وأثره في وقف الهجرة الى غير ذلك (راجع الملحق) .

٤ — المغرب العربي : (طرابلس ، برقة ، تونس ، الجزائر ، مراكش) ، يقتضى على المؤتمر أن يضع الحلول العملية لمشاكل المغرب ، مستعيناً بدراسات المنظمات الشعبية في تلك الأقطار .

٥ — الإمارات المحمية : واتخاذ الخطوات اللازمة للأخذ بيدها في الإسراع

بتمتعها باستقلالها ، ومدّها بالمعونة الثقافية والاجتماعية وغيرها ، التي تمكنها من الوصول الى أمانيها والانضمام إلى الجامعة الرسمية ، واحتلال مكانها اللائق .

هذا فيما يتعلق بالمطالب القومية المتعلقة بأجزاء الوطن العربي وسيادته ، وهناك مطالب قومية أخرى تتعلق بالجامعة الرسمية نفسها ، ولزوم إعادة النظر في تشكيلاتها وميثاقها ، إذ ما من شك أن ميثاق الجامعة ، وضع في ظروف استثنائية ، وتحت تأثير عوامل طارئة ، فأصبح والحالة هذه من الضروري جداً إعادة النظر في هذا الميثاق ، وجعله أكثر انطباقاً على أماني الأمة العربية ، لذلك فيقتضي البدء حالاً بتعديل الميثاق بشكل يؤمن :

١ — توحيد النقد .

٢ — رفع الحواجز الكمركية .

٣ — رفع قيود جوازات السفر والتأشيرات من البلدان العربية .

٤ — تقرير سياسة موحدة لحماية الصناعات العربية .

٥ — تقرير سياسة موحدة للتنظيم العسكري وخطط الدفاع .

٦ — الارتباط بخطة منسقة للسياسة الخارجية .

هذه هي الخطوط الرئيسية للنقاط التي ستكون مدار البحث في المؤتمر التمهيدي الأول ، يضاف إليها بعض الأمور الإدارية التي ذكرناها سابقاً ، والتي تتعلق بالنظام الداخلي ، الذي يسير بمقتضاه العمل في المكتب الدائم والمؤتمر السنوي .

القسم الرابع

الخطوات المتخذة من الحزب

وجه الحزب كتاباً الى (٥٧) مؤسسة شعبية ، وهي المذكورة في الملحق (ب) من هذا التقرير ، وقد أجابت عليها (١٦) مؤسسة ، وهي مؤشرة في الملحق (ب) والأجوبة الواردة يمكن جعلها ثلاثة أصناف ..

الأول – وهي أجوبة الأحزاب العراقية (الوطني الديمقراطي ، والاتحاد الوطني) تؤيد الدعوة ، وترى ضرورة إصدارها من قبل لجنة مؤلفة من قبل الأحزاب العراقية كلها ، وأن توجه إلى كافة الأحزاب في البلاد العربية بدون استثناء ، وقد قرر الحزب خطته حيال هذا الطلب وأجيب الحزبان المذكوران بأن حزب الاستقلال سبق ان عرض الفكرة على الأحزاب والهيآت في البلاد العربية ، وعليه فهو ملزم بعدم اتخاذ أية خطوة في الموضوع قبل ان تجتمع لديه أجوبة الأحزاب والهيآت التي سبق دعوتها .

الثاني – الأحزاب والمنظمات العربية في سورية وفلسطين ولبنان ، وهذه تؤيد الفكرة ، ولكنها تلمح الى المصاعب التي تعترض أمر عقد المؤتمر في بغداد، وتنسب عقده في غيرها من عواصم البلاد العربية .

الثالث – الأحزاب المصرية ، وهي باستثناء (الإخوان المسلمون) وقفت حتى الآن موقف التردد ، فلم تجب على دعوة الحزب . ومن المعلومات الواردة إلينا من عضو الحزب في القاهرة السيد عبدالحق العزاوي أن (نادي الاتحاد العربي) عقد اجتماعياً دعا اليه الأحزاب المصرية لبحث الدعوة الواردة من حزب الاستقلال . وقد اتصل به من الاستاذ جمال عرفات سكرتير النادي ، أن النادي سيؤلف في خلال بضعة أيام لجنة تضع المنهاج لمؤتمر تمهيدي للجامعة ، وهكذا فهم ينوون مسابقة حزبنا دعاية لأنفسهم .

ومن حسن الصدف أن يسافر الأخ عبدالرزاق الظاهر نائب المعتمد العام إلى مصر فتقرر الهيئة التنفيذية للحزب «انتدابه للاتصال والمداولة مع الأحزاب والهيآت والمنظمات العربية في سورية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن ومصر بشأن عقد المؤتمر التمهيدي لتأليف جامعة شعبية ، وتزويدنا بتقرير مفصل في الموضوع » . وقد سافر فعلاً ، وبعث بأولى تقاريره بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١ ، وفيه يذكر المساعي المشكورة التي قام بها للحزب (راجع الملحق ج) من هذا التقرير ، كما ورد الى الحزب تقرير ثانٍ يشير فيه إلى ما نشرته جريدة الأهرام حول الجامعة الشعبية ، وان اختصاص الأهرام بنشر ذلك هو لأنها من الصحف

المحايدة، لأنه شعر أن النشر في صحيفة حزبية ، قد يؤدي الى عرقلة الفكرة ، لأن الاحزاب في مصر شديدة التنافر، وتتعمد الخلاف لمجرد الخلاف ، وقد وعد بمواصلة الدعوة للفكرة ، ولولا العيد لاستطاع أن يواصل مواجهاته مع الأعضاء البارزين من الأحزاب تمهيداً لعقد لجنة تحضيرية .

الخلاصة

من ذلك يتضح ان فكرة الجامعة الشعبية ، تكاد تخرج من مرحلة الفكرة إلى حيز التنفيذ ، وأن مجرد موافقة الأحزاب المصريـــة المتخلفة عن الجواب ، يجعل من المحتم البـدء فوراً بإصدار دعوة تتضمن برنامج العمل ، وتأريخ انعقاد المؤتمر ومكانه .

وأعتقد أن الوقت قد حان لتأليف لجنـــة من الحزب تتولى القيام بتصنيف الأجوبة ، وإعداد المواد اللازمة للاجتماع ، وتقرير التفاصيل اللازمة وأترك أمر اختيار مثل هذه اللجنة المقترحة ، الى اللجنة العليا لتنتخبها في ضوء ما تقدم . على أني أشير إلى ضرورة تمثيل لجنتي الدعاية والأمور الخارجية في مثل هـــذه اللجنة المقترح تأليفها .

وإذا تم تأليف اللجنة ، فأرى ان تلتزم بالخطوط الأساسية التي تقرها اللجنة العليـا ، فيما يتعلق بجدول الأعمال والاختصاصات ، وهي التي بسطتها أعلاه ، ويمكن تلخيصها بما يلي .

أ – **جدول الأعمال** ويتضمن النقاط التالية :

١ – الجلاء .

٢ – الاسكندرونة .

٣ – فلسطين : تصنيعها ، مقاطعة البضائع الصهيونية ، وقف الهجرة ، منع انتقال الأراضي .

٤ – المغرب العربي (طرابلس ، برقة ، تونس ، الجزائر ، مراكش) .

٥ – الإمارات المحمية « الكويت ، مسقط ، حضرموت ، الإمارات التسع

المحمية ، البحرين ، الإحساء ، القطيف) .

٦ – تعديل ميثاق الجامعة العربية (توحيد النقل ، رفع الحواجز الكمركية، رفع قيود جوازات السفر والتأشيرات ، تقرير سياسة موحدة لحماية الصناعات العربية والتنظيم العسكري وحفظ الدفاع ، تنسيق السياسة الخارجية) .

ب – **الاختصاصات** : وتتضمن وضع النظام الداخلي ، الذي تسير بمقتضاه منظمة الجامعة الشعبية (المؤتمر ، والمكتب الدائم) على ان يكون :

١ – المكتب الدائم يؤلف من ممثلين عن الأقطار العربية .

٢ – يقوم بتنفيذ مقررات المؤتمر .

٣ – يضع جدول أعمال المؤتمر المقبل .

٤ – ينتخب أعضاءه من قبل المؤتمر السنوي .

٥ – العضوية فيه سنتين .

هذه إلمامة موجزة حول الموضوع . أضعها تحت أنظار سعادتكم ، أرجو التكرم بعرضها على اللجنة العليا ، لتقرير ما تراه مناسباً في هذا الشأن .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

فائق السامرائي
أمين السر العام

الفصل الثاني عشر

نـــذر الانقسام

مذبحة كاوور باغي ووقوع بعض الانشقاق بين أعضاء الهيئة المؤسسة

لقد ظهر بين أعضاء الهيئة التنفيذية واللجنة العليا جناح يرى ضرورة سلوك الحزب مسلكاً من شأنه كسب ثقـــة الجهات المسيطرة على حـــكم البلاد ، لكي يستطيع الحزب أن يتحامى مقاومـــة السلطات ، فيقوي تشكيلاته الى جانب حصوله على مكاسب كثيرة ، وتفتح أمامـــه أبواب المجالس التشريعية ، ومن ثم يتوصل الى تسنم كراسي الحكم ، فيطبق منهاجه وينفذ سياسته . ومما يمكن أن ينال به ثقة تلك الجهات عدم التعاون مع الأحزاب الأخرى ، وعدم إظهـــار العطف على الفئات المشبوهة باتجاهاتها لدى السلطات . ولكن هـــذا الجناح لم يكن يضم سوى بضعة أفراد ، أو بالأحرى فرداً واحـــداً ، جرّ إلى جانبـــه عضواً أو عضوين من أعضاء اللجنة العليا ، التي بلغ أعضاؤها ما يزيد على الثلاثين عضواً ، والذين كانوا على خلاف هـــذا الرأي يرون ضرورة تشديد النضال والكفاح ضـــد القائمين على الحكم ، وضد سياستهم التي تقوم على تفتيت القوى المناهضة لسياستهم ، وخلق أسباب الفرقة بينهـــا ، ليتسنى لهم إمكان القضاء عليهم الواحد بعد الآخر . وقد تبلور هذا الخلاف في مذبحة (كاوور باغي) .

لقد أضرب عمال شركة النفط العراقية في كركوك على عهـــد وزارة أرشد العمري الأولى ، وتجمهروا في حديقة كاوور باغي احتجاجاً على عدم إجابـــة الشركة المذكورة لبعض مطاليبهم المشروعة . وقـد استعدت الشركة السلطات الحكومية على هؤلاء العمال ، فمـــا كان من هذه السلطات إلاّ أن وجّهت قوة كبيرة من الشرطة الى مكان المضربين ، وطوقتهم وأحاطت بهم من كل جانب ، ووجهت إليهم نار أسلحتها الفتاكة ، فسقط عـدد غير قليل من القتلى والجرحى بين العمال ، كل ذلك خدمـة لمصالح الشركة ، ودعماً لظلمها وتعسّفها وعبثهـــا بحقوق العمال .

وقد أوفـــد الحزب بعض أعضائه لاستطلاع الحالة مـــع معتمد الفرع في كركوك ، وتلقّى تقريراً تمهيدياً هذا نصه :

تقرير عن الحوادث الدامية التي وقعت في كركوك

بتأريخ ١٢ – ٧ – ١٩٤٦

« الى : اللجنة العليا لحزب الاستقلال .

أولاً : رغب عمال النفط في بادىء الأمر الحصول على مطاليبهم التي نشرت في الجرائد ، عن طريق تقديم العرائض الموقعة من قبل العمال الى مـدير الشركة فمع طلباتهم المتكررة لم يلاقوا إلا الإغضاء عن مطاليبهم وتسويف الأمر . فلما شعر العمال باتجاهات الشركة التي تدل دلالة واضحة على عدم قبول هذه المطاليب ، التي أعطيت لنفس عمال الشركة في فلسطين ، ومحـلات أخرى غـير العراق ، شكّلوا لجنـة خاصة تمثل فروعهم للدخول في مفاوضات مع الشركة مباشرة ، بشأن مطاليبهم .

ثانياً : استمرت المفاوضات مع الشركة على هذا الأساس ، وشعرت اللجنـة بأن الشركة تماطل بتأجيل الجلسات من يوم لآخر ، فقرروا الإضراب احتجاجاً على موقف الشركة .

ثالثاً : باشروا بالاضراب يوم ١٣ – ٧ – ١٩٤٦ وانقطعوا عن العمل . وفي

اليوم الرابع أصبح الإضراب عاماً شاملاً لجميع فروع ومؤسسات الشركة .

رابعاً : قام العمال بتنظيم مظاهرة سلمية في غاية النظام في كركوك، طالبين تدخل الحكومة لانصافهم بالتوسط لدى الشركة .

خامساً : بادرت الحكومة بالقاء القبض على بعض العمال وزجهم بالتوقيف . وعلى اثر هذا اشتدت حركة الإضراب ، وطالب العمال بإطلاق سراح الموقوفين وتم ذلك .

سادساً : تشكلت بعد هذا لجنة خاصة من قبل العمال لمراجعة السلطات الإدارية للمذاكرة بشأن مطاليبهم ، وباشرت اللجنة بالمراجعات ، وقررت محلا خارج كركوك يدعى (كاورباغي) للمداولة والمذاكرة ، واستماع نتائج المفاوضات الجارية من قبل اللجنة .

ودامت هذه الاجتماعات يومياً في المحل المذكور الى ان كان يوم الجمعة المصادف ١٢ - ٧ - ١٩٤٦ .

سابعاً : فوجىء العمال بهذا اليوم أثناء اجتماعهم في الساعة السادسة في المحل المذكور ، بقوة كبيرة من الشرطة يبلغ عددها (مائة) من خيالة ومشاة . وقد طوقتهم هذه القوة من كافة الجهات ، في وقت كان العمال فيه جالسين هناك بانتظار لجنة المفاوضة ، ملتزمين جانب الهدوء والسكينة .

ثامناً : أمر آمر القوة العمال بالتفرق ، ثم أمر القوة بالتقدم لتفريقهم بالقوة . وهجمت الشرطة وولّى العمال الادبار . إلا أن الشرطة تعقبتهم وأخذت تطلق النار عليهم بكل قسوة ووحشية ، هذا مع كون العمال في حالة هروب ، والبرهان هو أن ستة من المقتولين كانوا مصابين برصاصات الشرطة من الخلف . وجرح في المعركة خمسة وثلاثون دون أن يصاب أحد الشرطة بأي جرح ، ما عدا شرطي واحد أصيب بكدمة بسيطة في جبينه ، وقررت رئاسة الصحة بأن هذه نتيجة إصابته بجسم صلب فقط .

والمهم أن الشرطة بعد أن تفرق العمال ، بدأت تجري ورائهم وتصليهم بنيرانها ، ووصلت الشرطة في تعقبها حتى الأزقة في المدينة . وقد أصيب بعض

القتلى والجرحى في هذه الأزقة .

وقد قام بعض أفراض الشرطة بسلب الجرحى والقتلى مـــا كان عندهم من النقود والخواتم والساعات الخ ...

وبين القتلى والجرحى بعض الذين لم يكن لهم أية علاقة بالإضراب والعمال ، بل كانوا مجرد عابري سبيل ، ساقتهم الأقدار لهـــذه النتيجة المؤلمة ، والمهم من جملة هؤلاء بعض النساء أيضاً وأطفالهن .

وبقي هؤلاء الجرحى والقتلى حتى الساعة التاسعة ليلافي أماكنهم متروكين ، ونقلوا بعد ذلك بواسطة الأهلين إلى المستشفى،ومات قسم منهم بتأثير جروحهم وهم متروكون على الأرض ، والشرطة تمنع الناس من إسعافهم .

وقامت الشرطة في اليوم الثاني بحملة ضد العمال ، وأجرت اعتقالات دون تحقيق ولا تـــبرير ، إلا أن السلطة القضائية قامت بالتحقيق فوراً ، وباشرت بإجراء التحقيقات القانونية ، مما ولد اطمئناناً شاملا بين الأهلين والعمال . وكان تدخل القضاء بالتحقيق سبباً في وقف حوادث كانت وخيمة العواقب .

والمفهوم لدى العموم هنـــا ، بأن الإجراءات العـــادلة التي بدأت تقوم بها السلطة القضائية وتحقيقها الدقيق ، ولدت شعور خوف لدى السلطات الإدارية والشرطة لاحتمال ظهور ما يستوجب مسؤوليتهم مسؤولية كبرى لأعمال القسوة والوحشية التي ارتكبوها والتي أثارت الرأي العام الى حد خطير .

فبدأت هذه السلطة تشل أعمال السلطة القضائية بكافة الطرق ، وتتدخـــل في أعمالها للحد من سلطتها .

علمنا بان الإدارة قـــد اوقفت أشخاصاً متحدية حقوق السلطة القضائية ، وسجلت بذلك مخالفة دستورية لم يسبق لها مثيل في العراق ، ولا في أي بلد متمدن .

وعلمنا أيضاً أن الإدارة كانت بناء على تطور الموقف ، قد استدعت وجوه البلد ، وطلبت إليهم تنظيم برقيات وتوقيعها بتأييد إجراءات الإدارة المخـــالفة لكافة القوانين الموضوعة ، فامتنع عن ذلك أولئـــك الأشراف والوجوه ، كما وأظهروا سخطهم لهذا التكليف الشائن .

وعلمنا أيضاً بحضور وزير الاقتصاد واجتماعه بمدير الشركة . وأن مدير الشركة كان قد طلب من الوزير إعطاء تقرير إلى الشركة يتضمن ضرورة إجابة مطاليب العمال ، لاحتمال وقوع اضطراب عند عدم إجابة هذه المطاليب كي تمنح الشركة للعمال مطاليبهم ؛ إلا أن الوزير امتنع عن ذلك ، كما وأن المتصرف أصر على الشركة بعدم منح المطاليب ، ووعد بتدخل الإدارة لإنهاء الإضراب .

وعلى هذا الرأي العام مضطرب هنا الى درجة خطيرة ضد الإدارة والشرطة ويطالب الجمهور بمعاقبة المسؤولين أشد العقاب وتعويض عوائل المجني عليهم والجرحى تعويضاً يهدىء النفوس الثائرة واليتامى والأرامل والمفجوعين بهذه الحادثة الدامية .

وعلمنا أيضاً بوصول الحاكم المنتدب من قبل وزارة العدل السيد أحمد طه . حيث باشر بالتحقيقات شخصياً ، إن الاطمئنان بدأ يسود كافة الطبقات للاجراءات التي تقوم بها وزارة العدل وهذه الاجراءات كبلسم للافئدة الدامية في وقت كهذا . والجماهير تنتظر بفارغ الصبر ما ستصدره السلطة القضائية من القرارات بنتيجة التحقيق لإحقاق الحق ، والضرب على أيدي العابثين بحياة أفراد هذه الأمة المسكينة .

تاسعاً : يتداول بين الناس بأن المتصرفية أصرت بمنع خروج البرقيات من هذه المدينة بخصوص الحادثة قبل عرضها على المتصرف . لذا يخشى الناس من بيان مشاعرهم لإثارة الرأي العام بهذا الشأن . وعلمنا بأن الشرطة تنكل بالموقوفين ، وقد منعت عنهم الورق لكتابة شكاياتهم .

هذا وإن الشرطة تحاول جهد الإمكان تحبيط مساعي السلطة القضائية .

ولكن تلك السلطة العادلة سائرة في طريقها دون كلل أو ملل والتحقيقات لا زالت جارية » .

وعلى أثر تسلم هذا التقرير ، وجه الحزب كتاباً الى وزير الداخلية يحتج فيه على هذه المجزرة الرهيبة هذا نصه :

« الرقم ٤٦٧ .

التأريخ ١٥ - ٧ - ١٩٤٦ .

معالي وزير الداخلية المحترم .

اطلع الحزب على بيان مديرية الدعاية العامة حول الحوادث المؤسفة التي وقعت في كركوك . وقد وجد أن الحكومة قد لجأت مرة ثانية الى الوسائل التعسفية في قمع المظاهرات التي قام بها العمال في كركوك ، مطالبين شركة النفط العراقية ببعض الحقوق الممنوحة لغيرهم من الأجانب .

بينما كان المنتظر من الحكومة أن تشد أزر العمال في مطاليبهم المشروعة هذه ، وتضع حداً لجشع الشركة التي استأثرت بكنوز البلاد وخيراتها،واستنزفت جهود العمال العراقيين ، وخالفت حتى عقود امتيازها فما كان صالحاً لها من تلك العقود استوفته كاملاً، أمّا ما كان في صالح العراق فقد ظل مهملاً لم ينفذ منه شيء ذو بال . نقول بينما كان المنتظر أن تقف الحكومة وقفة حازمة ، تجاه هذه الشركة الاستغلالية ، إذ نجدها أطلقت الرصاص على المتظاهرين ، مما أسفر عن قتل خمسة من المتجمهرين وجرح ١٤ كما جاء في البيان المذكور ، الأمر الذي جاء مخالفاً لقانون التجمع نفسه ، والذي حتم عدم استعمال السلاح الا في حالة الدفاع عن النفس ، حيث نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٤) منه على انه ان وقع على السلطات الحكومية اي تعرض من المسلحين، فهم مأذونون بالمدافعة عن أنفسهم. في حين أن بيان الحكومة لم يرد فيه ذكر على أن مثل هذه البادرة قد وقعت ، أو أن المجتمعين قد بدأوا بإطلاق النار ، أو أن المظاهرة كانت مسلحة ، بل كل ما جاء في البيان المذكور من الأسباب الموجبة لمثل هذا التصرف المغاير للأنظمة والقوانين هو ان متصرف اللواء، لاحظ وضع العمال المجتمعين ، ومن وجود بعض العناصر بينهم التي ديدنها الإفساد والإخلال بالأمن بأن الاجتماع المذكور أصبح مخلاً بالأمن ، وموجباً لاضطراب السكينة ، فكان الواجب والحالة هذه استعمال الشدة بالقدر المطلوب ، لتفريقهم من دون اللجوء الى استعمال السلاح ، وهذا ما تم فعلا باعتراف البيان المذكور .

إن حزب الاستقلال الذي يطالب الحكومة بإلحاح في أن تطبق القانون بحق

ذوي المبادىء الهدامة ، الذين ديدنهم الإفساد والإخلال بالأمن، والذين يندسون بين صفوف العمال ، يرى في الوقت نفسه ان استعمال السلاح من دون سبب مبرر أمر لا يتفق والقوانين المرعية ، مما يدعوه لأن يرفع إلى معاليكم احتجاجه هذا، راجياً وضع حد لهـذه التصرفات التي فيها الشيء الكثير من الاستهانة بأرواح الأبرياء ، وعدم تقدير العواقب الوخيمة التي تسفر عنها أمثال هذه الحوادث ، التي تكررت بشكل يدعو إلى القلق على مصير الحريات الدستورية . هـذا وتفضلوا بقبول فائق الإحترام .

أمين السر العام ، المعتمد العام » .

ولما لم يتسلم الحزب أيّ جواب ، سارع بالتأكيد، طالباً إعلامه عن التدابير المتخذة في هذا الشأن وهذا نص الكتاب :

الرقم ٦٧٧

التاريخ ١٩٤٦/١١/٢٣ فخامة وزير الداخلية المحترم

نؤكد كتابنا الرقم ٤٦٧ ، والمؤرخ ١٩٤٦/٧/١٥ ، راجين التفضل بإعلامنا عن التدابير المتخذة من قبلكم تجاه الموظفين، الذين سببوا إزهاق أرواح الأبرياء في الحوادث المؤسفة ، التي وقعت في كركوك .

امين السر العام المعتمد العام

صورة منه الى معالم وزير العدلية بالإشارة الى كتابنا المرسلة صورة منه اليكم مشيرين إلى تقرير السيد أحمد طه الموفد للتحقيق في الحادث المذكور .

الى السكرتير العام لمجلس الوزراء بالاشارة الى كتابنا المشار اليه والمرسلة صورة منه اليكم » .

لقد كان لهذا الحادث أبلغ الأثر وأسوأه بين أبناء الشعب عامة، وفي الأوساط الحزبية الوطنية خاصة. وأخذت الصيحات والاحتجاجات تتعالى من كل جانب، ضد هذا الإجراء التعسفي الظالم تجاه أبناء الشعب ، الذين كان المفروض أن تقف الحكومة إلى جانبهم، وتحميهم من ظلم وتعسف شركة أجنبية قامت على امتصاص دمائهم ، وانتهاب خيرات بلادهم . وعندما عقدت اللجنة العليا اجتماعاً لبحث

هذا الحادث المؤلم ، واتخاذ ما يلزم من موقف وإجراء حوله ، وكانت قد وصلت الى الحزب التقارير التي أشرت إليها ، كان رأي الغالبيـــة العظمى من الأعضاء ضرورة شجب موقف الحكومة ، ومـــا قامت به من إجراءات ، والاحتجاج عليها بشدة. وقد عارض في ذلك السيد خليل كنه وعضوان آخران أذكر منهما السيد رزوق شماس المحـــامي ، بحجة أن الإضراب المذكور كان بتحريض من الشيوعيين وتدبيرهم، وأن من واجب السلطات ان تقضي على كل نشاط شيوعي، وأن انتصار الحزب للعمال المضربين يصم الحزب بممالئة الشيوعية ، وهذا ما يدين الحزب لدى السلطات العليا ، ويزيد في ارتيابهـا وتنكرها له . وجرت مشادة بين السيد خليل كنه وبين باقي الأعضاء وفي مقدمتهم أمين السر العام السيد فائق السامرائي ، انتهت بقرار الأكثريـــة الساحقة ، بوجوب الاحتجاج بشدة على موقف الحكومة المزري تجـاه المضربين من العمال ، وطلب إجراء تحقيق دقيق عن مسببي هذه المذبحة ، وإيقاع العقوبات على مرتكبيها من المسؤولين. وقد قام الحزب بتنفيذ هذا القرار. وقد أعقب هذا الحادث حادث آخر أدّى إلى استقالة السيد خليل كنه ومؤيده في رأيه السيد رزوق انطوان شماس من الحزب .

وذلك أن السلطات كانت قد أوقفت رئيس الحزب الوطني الديمقراطي السيد كامل الجادرجي ، وزجت بـه في السجن، لسبب يتعلق بنشاطه الحزبي فقررت تحرير مقال يشجب هذا التصرف من السلطات تجاه رئيس حزب سياسي مجاز في جريدة الحزب (لواء الاستقلال) دفاعاً عن مبدء الحريات العامة ، وفي مقدمتها حرية الرأي والنشر وحرية ممارسة النشاط الحزبي، التي كفلها الدستور والقانون. وكان السيد خليل كنه هو المكلف بالإشراف على جريدة الحزب من الناحيـــة الإدارية ،فأوعز بعدم نشر المقال لعدم اتفاقه ورأيه، مع العلم بأن حق الإشراف السياسي على جريدة الحزب ، كان منوطاً بي ، بصفتي رئيس الحزب ، ولا ينشر شيء في هذا الباب إلا بعد عرضه علي وموافقتي عليه . وقـــد سبق أن ذيلت المقال بموافقتي وتوقيعي ، لذلـك فقد وجهت احتجاجاً الى السيد خليل كنه ، لعدم سماحه بنشر المقال المذكور ، وأوعزت بنشره في اليوم التالي. ونشر فعلاً،

فما كان من السيد خليل كنه إلا أن اعترض على هذا الإجراء ، واعتبره تحديـــاً لصلاحيته ، ومخالفاً لرأيه ، وقدم استقالته من الحزب وتبعه زميله السيد رزوق انطوان شماس ، وقدم هو الآخر استقالته . وبعد أيام من هـذا الحادث أصدر السيد خليل كنه كراساً يتهجم فيه على سياسة الحزب ، متهماً إياه بانسياقـــه وراء الشيوعية ، واتهمني شخصياً بتسيير سياسة الحزب بأساليب دكتاتوريـة ، وأرسل لي نسخة من الكراس ، فرأيت وإخواني ألا نعلق عليـــه بشيء وألا يشغل الحزب نفسه بمثل هـذه المهاترات ، التي قد تصرفه عن القيام بواجباتـــه الوطنية .

جبهة الأحزاب للدفاع عن فلسطين

ونذير آخر للانقسام ، هو تعاون الحزب مع الأحزاب الأخرى في جبهـــة للدفاع عـــن فلسطين ، فلقد ألتفت الأحزاب الخمسة القائمة بعـــد مشاورات ومداولات بين ممثليها جبهة باسم جبهة الأحزاب للدفاع عن فلسطين . وكان من أهدافها في الحقيقة الى جانب الدفاع عـــن فلسطين ، تنسيق جهودها ، وتنظيم نشاطها لمناهضة السلطات الحاكمـة ، ومعارضة سياستها ، والعمل على استكمال البلاد لسياستها واستقلالها ، وضمان حرياتها العامـة . واتفقت على وضع ميثاق بذلك . وباشرت تعاونها بعقد اجتماعات دورية في مراكز أحزابها بالمناوبـة . وقد قامت هـــذه الجبهة بخدمات جُلّى لقضية فلسطين ، والمصالح العراقيـة العامة ، غير أن السلطات العليا ، لم يرق لها هذا التعاون ، واستشعرت منـــه خطراً عليها ، فـــكانت تتوسل بكل الوسائل لفك ارتباط هـــذه الأحزاب بعضها ، وتعاونها المشترك في ميادين الخدمة العامة . كما زاد ذلك من تنكر هذه السلطات لحزب الاستقلال ، ومقاومتها له ، حتى لقد فوتحتُ مراراً من قبـــل بعض المسؤولـــين ، وعلى رأسهم الوصي على العرش حول هـــذا الموضوع ، مستنكرين التعاون بين حزبنا الذي يدين بالمبادىء القومية والوطنية ، وبـــين أحزاب أخرى قد تختلف وإياه قليلاً ، أو كثيراً في هـذه المبادىء . وكان

الجواب أولاً أن التعاون بين هـذه الأحزاب ، إنما يتعلق بقضية هي فوق الاختلافات الحزبية والمبادىء السياسية والاجتماعية ، وأعني بها قضية فلسطين ، وإنما يجد بين هذه الأحزاب من تعاون في القضايا الداخلية ، إنما هو يخص قضايا الدفاع عن الحريات السياسية العامة ، التي هي أساس الحيـاة الحزبية ؛ وتمس سائر الأحزاب ، فتضامن الأحزاب في الدفاع عن حقوقها السياسية وحريتها ، هو شيء طبيعي لأنه دفاع عن وجودها ، أمـا في النواحي الأخرى من سياسة البلاد ، فلكل حزب مبادؤه وآراؤه وأسلوبه في معالجة تلك القضايا والمشاكل ، وليس لأي حزب من الأحزاب المتعاونة تأثير على سياسة ومبـادىء أي حزب آخر .

وبهذه المناسبة أود أن أوضح وجهة نظرنا حول تعاون حزبنـا مع بعض العناصر المتهمـة بالميول الشيوعية ، وأشرح موقف السلطات من الشيوعيين ، وكيف أن هذه السلطات هي المسؤولة عن انتشار المبادىء الشيوعية ، خلال الحرب العالمية الثانيـة وبعدها ، حتى تاريخ اصطدام الدول الغربية بالمعسكر الشرقي ، فمنذ اللحظة التي هاجمت فيها ألمانيا الاتحاد السوفييتي ، تبدلت سياسة كل مـن الشيوعيين والإنكليز وأتباعهم في العراق بعضهم تجـاه الآخر ، وانقلب العداء السافر بين الفريقين قبل هـذا التاريخ ، إلى ولاء وحلف غـير مقدس ، وإلى تعاون مطلق في شتى الميادين ، وإلى ثقة متبادلة لا حدود لهـا . وهذا شيء طبيعي ، بعـد أن انضمت روسيا إلى معسكر الحلفاء ، وأصبح مصيرها تابعاً لمصير هذا المعسكر ، فمن البديهي أن يخلص أتباع كل من الطرفين للطرف الآخر . وهكذا بين عشية وضحاها ، أخذت السلطات الانكليزية والعراقية تولي الشيوعيين ثقتها ، وتسند إليهم المراكز المهمة والحساسة في جهـاز الدولة ، وأطلقت لهم العنان بممارسة نشاطهم بكل حرية ، وسلمت لهم أهم مراكز الثقافة والدعاية ، فكانت أجهزة وزارة المعارف ، مثلاً تدار على الأغلب من قبل تلك العناصر أو السائرين في ركابها ، كما سلمت لهم بناية (نادي المثنى بن حارثـة الشيباني) القومي العربي بعد مصادرتها ، وجعلت منـه مقراً لنادي إخوان

الحرية برآسة (فرياستارك) .

وعندما انتهت الحرب ، استمرت السلطات العراقية والانكليزية على اتباع هذه السياسة تجـاه الشيوعيين ، الى أن وقع الاصطدام بـين سياسة كل من المعسكرين الغربي والشرقي . وعند ذلك أخذ كل من الشيوعيين والقائمـين في الحكم ، يتنكر أحدهما للآخر، ويكيد له ، وانقلب ذلك العطف على الشيوعيين إلى عداء وكفاح لا هوادة فيه ، وكان من جملة تدابير الحكومة في مكافحتهم منع نشاط حزبي الشعب والاتحاد الوطني اللذين أجيزا مع بقية الأحزاب ، لاتهـام عناصرهما بالميول والاتجاهات الشيوعية،مع علم السلطات بهذه الميول والاتجاهات عند إجازة الحزبين ، ولكن ذلك كان في عهد الصفاء بين المعسكرين .

ولم تكن مكافحة السلطة ومطاردتها لحزب الاستقلال ورجـاله ومنتسبيه ، لتقل عنفاً عن مكافحة الشيوعيين ، ولكن ذلك بأساليب وتهـم تختلف طبعاً عن تلك التي تواجه بها الشيوعيين. ولقد حاولت السلطات الحاكمة بشتى الوسائل ان تغري الحزب وتتخذ منـه مخلب القط لمحاربة الشيوعيين ، لتحقق بذلـك هدفين ، وتضرب عصفورين بحجر واحد، كما يقال ، لتصرف الحزب عن واجب النضال والكفاح ضد الاستعمار ومشاريعه وأحلافه ، وضد فساد الحكم والقائمين به من العملاء ، وليكفيهم الحزب إلى جانب ذلك عناء محاربة الشيوعيين . وكم قد لوّحوا لنا بالمكاسب والمغانم الكثيرة ، التي سيحصل عليهـا الحزب ، إذا انتهج هذه السياسة ، غير أن ذلـك لم يكن ليغري الحزب بأكثريته الساحقة ، ويحرفه عن أهدافه النبيلة في مكافحة أصل الداء، ومصدر البلاء ، وهو الاستعمار وأعوانه قبل كل شيء ، وقد صارحنا رجال الحكم بوجهة نظرنا مراراً وتكراراً في الطريقة الواجب اتباعها في مقاومة الشيوعية ، سواء أكان ذلك في أحاديثنا الخاصة معهم ، أو على صفحات جرائدنا . وكنا نرى أن الشيوعية كمبـدأ يجب أن يقاوم بمبـدأ مثله على الصعيد النظري ، وذلـك بإفساح المجال للمنظمات والعناصر القومية بمزاولة نشاطها ، وبث مبادئها ، ليتسنى لها مجابهـة النشاط الشيوعي ومقارعته بالحجة ، ووقف تغلغله بين الطبقات المختلفة . كما أن الشيوعية

لا تنمو إلا في الأوساط المتخلفة ، وفي ظل نظام فاسد ، يكتنفه البؤس والشقاء والفقر والجهل والمرض ، وأقوى سلاح لمقاومتها ، هو قيام إصلاح شامل في أساليب الحكم ، والقيام بمعالجة هذه الأدواء الفتاكة في جسم الشعب ، وإشاعة روح العدالة الاجتماعية بين أبنائه .

أما الاقتصار على مطاردة الشيوعيين ، وشل نشاطهم الظاهري دون القيام بهذه الإصلاحات ، فلا يحقق الهدف المطلوب ، وربما أدّى إلى انتشارها أكثر فأكثر ، وهذا ما وقع فعلاً .

هذه كانت وجهة نظرنا في طريقة مكافحة الشيوعية والشيوعيين ، ولكن أنّى للقائمين بالحكم الأخذ بها ، وهم يعلمون أنهم إذا أرادوا اتباع هذه التوجيهات والآراء ، فما عليهم إلا أن يتنحوا عن الميدان ، ويودعوا كراسي الحكم ، ويزهدوا في المغانم ، لأنهم واتباعهم من إقطاعيين ومستغلين ، وأصحاب مصالح مركزة ، أصل كل هذه الأدواء ، وسبب كل هذه المفاسد .

وحينما يئس الحاكمون من صرف حزب الاستقلال عن واجباته الوطنية ، وصرفه عن مهامه القومية ، تمادوا في مناصبته العداء ، وتضييق الخناق عليه ، واتباع شتى الطرق والوسائل لشل نشاطه ، وتضييق دائرة عمله ، ومطاردة أعضائه ، ومحاربتهم في أرزاقهم ، وتعبئة كل قواهم للحيلولة دون وصول أعضائه الى المجالس النيابية بالإرهاب والتنكيل بالناخبين تارة ، وبتزوير الانتخابات تارة أخرى ، وبغير ذلك من الوسائل ، مع العمل على استهواء بعض الأعضاء ، واستدراجهم بمختلف المغريات ، حتى إذا أعيى هذا البعض طول الكفاح ، وضعف عن الاستمرار في حلبة الجهاد ، واستهوته تلك المغريات ، تلقفته أيدي الطبقة الحاكمة ، وأفاضت عليه من بعض مغانمها ، وفتات موائدها ، وهكذا كان يتخلّف عن ركب الكفاح في الحزب بين حين وآخر بعض ممن لم تكن له المناعة الكافية للصمود أمام تلك المغريات ، ولكن الحزب بأكثريته الساحقة ، وبقيادته العليا ، بقي سليماً صامداً في الميدان ، لم تنل منه مقاومة الحاكمين تلك ، ولا مغرياتهم . وإذا كان موقف السلطات الحاكمة من حزب الاستقلال ،

لم يكن ليقل عداء وتنكراً من موقفها تجاه الشيوعيين ، إن لم نقُلْ أنه يزيد أو يربو عليه . وإذا كانت السلطات الحاكمة نفسها قد تعاونت مع الشيوعيين ضد العناصر القومية ، كما ذكرنا ذلك آنفاً ، فلماذا لا يحارب الحزب الطبقة الحاكمة بنفس السلاح الذي حاربت به القوميين ، ولماذا لا يتعاون مع بقية الأحزاب والفئات السياسية في نطاق النقاط والمطاليب التي تلتقي عندها الأطراف المختلفة ؟ والحزب يدرك كل الإدراك بأنه لا يستطيع بمفرده أن يجابه خصومه وأعداءه الأشداء من رجال الطبقة الحاكمة بكل ما لديهم من قوى وإمكانيات ، ومن ورائهم النفوذ الأجنبي الذي يحميهم ويمدهم بكل أسباب القوة ، وليس باستطاعة الحزب وحده أن يزيح هذا الكابوس الأجنبي المنيخ على صدر البلاد . وبهذه الروح وهذا المنطق المستقيم ، تعاون الحزب في مناسبات مختلفة ضمن جبهات وطنية مع أحزاب ومنظمات سرية وعلنية ، على اختلاف مبادئها وآرائها لتحقيق أهداف مشتركة .

قصة تمثال العبوديات

ولعل من أبرز مظاهر الاضطهاد الذي عاناه حزب الاستقلال ، هذه القصة الفريدة في بابها .

كانت جريدة (لواء الاستقلال) لسان حال(حزب الاستقلال) تنشر بين الحين والآخر،بعض المقاطع من الشعر للشاعر الناشيء المبدع حينئذٍ السيد (عبدالحسن زلزلة) بتوقيع (صقر) يستثير فيها المشاعر الوطنية والقومية . فنشر ذات يوم في أحد أعداد هذه الجريدة، كالعادة مقطوعة يخاطب بها (تمثال العبوديات)في جانب الكرخ ، فأقامت الحكومة الدعوى على مدير الجريدة المسؤول (السيد قاسم حمودي) على اعتبار ان المقصود بالتمثال الذي ذكره الشاعر ، هو تمثال (الملك فيصل) ، وليس تمثال مود . ويبدو إما أن الحكومة قد ساءها ان يهان (تمثال مود) فاتح بغداد ، وأحد قادة حلفائها الانكليز المرموقين ، أو أن السفير البريطاني في العراق ، قد احتج على ما أصاب تمثال هذا القائد الكبير من

إهانة ، فلم تجرؤ تجاه الرأي العام ان تتجنب الإجراءات لمعاقبة مدير الجريدة المسؤول على تعرض جريدته لتمثال مود، فحولت تهمة الإهانة إلى الملك فيصل. وقد كان لهذه المحاكمة دويها ، وأثر سيء لدى الأوساط الوطنية والرأي العام . وكانت ساحة المحاكم تزدحم بالمواطنين أثناء إجراء المحاكمة . ولم تفد تأكيدات السيد قاسم حمودي بأن المقصود بتمثال العبوديات هو تمثال مود، وليس تمثال الملك فيصل ، وقد اختارت المحكمة بعض المحكمين من الشعراء والأدباء لإيضاح مدلول هذه المقطوعة ، وهل معناها ينصرف الى تمثال مود ، أو تمثال الملك فيصل ، أذكر منهم الحاج عبد الحسين الأزري والاستاذ صادق الملائكة ، والاستاذ أحمد حامد الصراف وغيرهم ، فأجمع رأي المحكمين سواءً من أدلى منهم برأيه في المحكمة ، أو من أرسل إيضاحه اليها ، على أن المقصود في المقطوعة الشعرية هو تمثال مود . ومع ذلك فقد حكمت المحكمة على السيد قاسم حمودي بالسجن مدة سنة ، أمضى منها قرابة ثلاثة أشهر وأعفى من المدة الباقية. وهذه هي الأبيات :

لمن التمثال

لمن التمثال في الكرخ تباهى وتبختر
وازدرى بالشعب فاستعلى عليه وتكبّر
ألمن قاد جيوش العُرْبِ للنصر المؤزر
أم لمن قد داس وجه البغي بالنعل وعفّر
أم لمن قد صاغ للأمة تاريخاً مسطر
أيها الشامخ في الجو على من تتجبرّ
أنت رمز للعبوديات والحق المعفّر
ان تكبّرت على مجد هوى فالله أكبر

الفصل الثالث عشر

معاهدة بورتسموث

الحزب والانتخابات سنة ١٩٤٧

قرر الحزب خوض معركة الانتخابات سنة ١٩٤٧ ، التي جرت على عهد نوري السعيد ، وهي أول انتخابات يدخلها الحزب بعد تأسيسه . وجرب أن يدخلها وحده دون التعاون مع الأحزاب والمنظمات الأخرى . وكان الحزب آنئذٍ في عنفوان قوته وشبابه . وكان يتمتع بعطف وثقة الرأي العام الى حد بعيد . وقد استعد الحزب لهذه المعركة الانتخابية أحسن استعداد ، وحشد لها كل ما لديه من طاقات وإمكانيات ، وكان أمله بفوز مرشحيه ، أو على الأقل الأقوياء منهم في مناطقهم قوياً للغاية ، لا سيما والحزب قد تمكن أن يسيطر سيطرة تامة على عدد من المناطق الانتخابية . ولم يكد يحين موعد الانتخابات حتى بدأ التدخل السافر فيها ضد مرشحي الحزب بشكل عنيف ، لم يسبق له نظير . فلم تترك السلطات الحكومية وسيلة من وسائل القهر والتعسف والتزوير إلاّ واستعملتها ضد مرشحي الحزب للحيلولة دون نجاح أي منهم. ولما استنفذت كل الوسائل في هذا السبيل ، وتحقق لديها مع ذلك فوز بعض مرشحي الحزب في مناطقهم ، لجأت الى طرق وأساليب أخرى . ففي منطقتي الانتخابية مثلاً ،

وهي المنطقة الخامسة ، لجأت الى إقناع بعض المرشحين ، وكانوا على ما أذكر خمسة أو ستة بسحب أنفسهم لمصلحة مرشحين اثنين ، وضم ما لديهم من أصوات الى أصوات هذين المرشحين ، بالإضافة الى مـــا اتخذته من إجراءات للتأثير على المنتخبين الثانويين ، وحملهم على عدم منح أصواتهم لي . ومع ذلك فقـد خسرت المعركة الانتخابية بصوتين فقط ، هي الفرق بـين أصواتي وأصوات منافسي ، وكذلك القول في المنـاطق الانتخابية الأخرى كمنطقة الأعظمية التي ضرب في انتخاباتها المثل في التزوير والتدخل ، وفي إحدى مناطق الكرخ ، حيث ملئت ساحة الانتخابات بالمسلحين من الأتباع ورجـال الجيش والشرطة المتنكرين في الملابس الأهليـــة ، يقابلهم شباب حزب الاستقلال ، ومؤيدوه ومؤازروه ، حيث كادت أن تقع مذبحة مروعة بين الفريقين ، لولا إيعازي الى مرشح الحزب السيد داود السعدي المحـامي بالانسحاب من ساحة الانتخاب ، وصرف شباب الحزب ومؤيديه وتفريقهم ، تفادياً لوقوع ما لا تحمد عقباه . وفي سامراء حيث اعتقل كل رؤساء هذه المدينة ، لأنهم يؤيدون قائمـــة فائق السامرائي ، دعاهم متصرف بغداد لمقابلته في ديوان المتصرفية ، وهو السيد مظهر أحمد . ولما لم يجد تهديدهم لجأ الى فائق السامرئي نفسه ، الذي آثر الانسحاب من أن يعرض هؤلاء الى الأذى ، وهكذا خرج الحزب من هذه المعركة الانتخابية دون أن يحصل على مقعد نيابي واحد ، ولكنه في الواقع ربح أكثر مما خسر بكثير . فقد فضح ما وقع من تزوير وتدخل في الانتخابات في معظم المناطق الانتخابيـــة ، وكشف عن تدخل السلطات فيها تدخلاً سافراً ، لم يكن معروفاً من قبل ، وعرّى زيفها أمام الرأي العام ، ونبه الناخبين وعودهم على ممارسة حقوقهم في الانتخابات ، ولم يكونوا من قبل قد مارسوها بهذا الشكل . وتجلّى للقائمين بالحكم والملأ ما يملك الحزب من القوة والضبط ، وحسن التنظيم ، ومـا يتمتع بـه من ثقة ومكانة بين أبناء الشعب ، حتى صارت الحكومة بعد هـــذه المعركة ، تحسب للحزب ألف حساب وحساب .

الحزب ومعاهدة بورتسموث

استقالت وزارة نوري السعيد التاسعة ، وخلفتها في الحكم وزارة صالح جبر في ٢٩ آذار سنة ١٩٤٧ . ونشر صالح جبر منهاج وزارته ، فإذا بـه يتضمن السعي لتعديل المعاهدة العراقيـة البريطانية ، فأوجس حـزب الاستقلال ، وكذلك الأحزاب الأخرى الخيفة من هذه الإشارة في المنهاج الوزاري ، وزاد من تخاوفه أن الوصي عبد الإله شدّ الرحـال الى لندن لإجراء الاتصالات والمشاورات التمهيدية حول هـذا الموضوع ، كما ترشحت أخبارها الى الحزب والرأي العام . ثم تألفت لجنة عسكرية برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ، ودخلت في مفاوضات مع الجانب البريطاني ، الأمر الذي أوحى لنـا بأن التعديل في المعاهدة ، يستهدف بالدرجـة الأولى التركيز على القضايا العسكرية ، وتنسيق شؤون الدفاع المشترك بين الفريقين ، كما تجلـّى ذلك واضحاً بعد نشر نصوص المعاهدة الجديدة .

وعلى اثر رجوع عبـد الإله من لندن ، دعـا رؤساء الوزارات السابقين ، ورئيس مجلس الأعيان والنواب لأخذ رأيهم في موضوع التعديل ، وما يجب أن يتناوله ، جرياً على التقليد الذي سارت عليه البلاد في التشاور حـول القضايا الخطيرة ، وفي سياسة البلاد العليا ، متجاهلاً وجود الأحزاب والمنظمات الوطنية ، وما يجب أن يكون لها من رأي حاسم في مثل هذه القضية الخطيرة ، التي تقرر مصير العراق ومستقبله لأمد طويل ، فشمّر حزب الاستقلال عن ساعد الجـد إلى جانب الحزبين الباقيين (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار والجبهة الدستورية البرلمانية ، التي كانت قد تألفت من بين فريق من النواب المعارضين ، أما الحزبان الآخران ، فقد سبق للحكومة القائمة أن ألغت إجازتيهما ، فانبرى حزب الاستقلال للعمل فكان أول من أصدر بياناً الى المراجع العليا يحتج فيـه حول مؤتمر البلاط ، الذي دعـا الى عقده عبد الإله ، وإغفال شأن الأحزاب في هذه المشاورات ، ثم وجه بياناً إلى الشعب العراقي ، نبهه فيـه إلى خطورة ما يبيت له من شرور في هذا التعديل ، وطلب إليه أن يأخذ حذره ، ويكون

على استعداد لمجابهة ما سيسفر عنه هذا التعديل ، مما لا يتفق ومصالح البلاد ، ثم أوضح في بيان كيف أن هذه الوزارة شأنها شأن باقي الوزارات ، لا تملك حق تعديل المعاهدة ، أو عقد معاهدة جديدة ، لأنها لم تنبثق عن مجلس نيابي يمثل الشعب . كما أن هذا المجلس القائم لا يملك حق التصديق على المعاهدة الجديدة ، لأنه مجلس مزيف وغير مشروع ، وقد سبق لحزب الاستقلال وغيره من الأحزاب أن أعلن بأن ما يصدر عن هذا المجلس من تشريعات ، يعتبر باطلا ولاغياً وغير ملزم للعراق ، وفيما يلي نص البيان .

بيان حزب الاستقلال

حول موضوع المعاهدة العراقية ـ البريطانية

نشرت الصحف نبأ اجتماع عقد في قصر الرحاب العامر ، للمداولة حول المعاهدة العراقية البريطانية . ولما كان حزب الاستقلال غير مطلع على أسباب اختيار هذا الظرف لإعادة النظر في المعاهدة ، وعلى الأسس التي ستقوم عليها المفاوضات بهذا الشأن ، الذي سيقرر مصير العراق لأعوام ، كما قررت هذا المصير من قبل معاهدات سابقة عقدت كلها بأسلوب شاذ ، فان الحزب يرى من واجبه تجاه الشعب الذي سيتحمل أعباء هذه المعاهدة ، والذي وجد الحزب لخدمته والتعبير عن آرائه ، أن يعلن بيانه هذا ، ليؤكد ما سبق له في شتى المناسبات التصريح به ، وليسجل شعور الناس جميعاً ، بأن هذه المفاوضات لا تختلف في شيء عن سابقاتها ، حيث يقوم المفاوض العراقي بمهمة تبليغ أن المعاهدة التي يحملها ، هي كل ما يمكن الحصول عليه ، وأن علينا أن نسلم بها راضين ، أو مكرهين ، فلا تلبث أكثرية المجلس أن تقرر تصديق المعاهدة غير عابئة بشعور العراقيين ، لأنها تعلم أن الشعب لم ينتخبها ، وأنها ملزمة لذلك أن تؤيد ما تتقدم به أية حكومة من معاهدات وقيود .

لقد أجمعت الكلمة على ان معاهدة ١٩٣٠ ، أصبحت ملغية بحكم الظروف

والتطورات الدولية ، فضلاً على أنها فرضت على الشعب العراقي فرضاً ، ولم يكن له أي اختيار في عقدها . وقد تبيّن من سير المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، أن الحكومة البريطانية تسعى لإلزام مصر بدفاع مشترك، وأن مصر قد أصرت على رفض هذا الدفاع المشترك ، كما أن استنكار الشعب العراقي لأي مشروع يتضمن دفاعاً مشتركاً مع بريطانيا ، يلزم المفاوض العراقي تجنب الالتزام به ، أو بأي قيد آخر ، قد تتضمنه المعاهدة الجديدة مباشرة ، أو بملاحق أخرى تتبعها لتزيد في تكبيل السيادة الوطنية .

وبالإضافة الى ما تقدم فان اختيار مثل هذا الظرف ، الذي تجتاز فيه قضية فلسطين أدق مراحلها ، حيث يشغل الرأي العام بالتفكير والعمل لإنقاذ فلسطين ، ليدل إما على محاولة الجانب البريطاني صرف الرأي العام عن قضية فلسطين وإشغاله بأمر المعاهدة ، أو على اهتبال فرصة انشغال العراق بقضية فلسطين لإنجاز أمر تعديل المعاهدة على وجه لا يخلو من تقيد السيادة العراقية ، أو أن هذه المفاوضات التي دعت إليها بريطانيا في هذا الوقت انما تستهدف الأمرين معاً .

إن هذا الشذوذ الذي يحيط هذه المفاوضات ، يدعو الحزب إلى إعلان عدم اطمئنانه لإجرائها ، حيث تستأثر بتحمل مسؤولياتها وزارة لا تستند إلى مجلس نيابي ، يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً . وإن الحزب يدعو الشعب إلى معارضة أية معاهدة تعقد في هذه الظروف، وتنتقص من سيادة العراق الوطنية ، ولا تكفل تحقيق استقلاله التام ، وقد سبق للحزب أن صرح في بيان وقعه مشتركاً مع الأحزاب الأخرى «أن الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقات أو أي التزام آخر ، يكون العراق طرفاً فيه ، ويعتبره باطلاً وغير ملزم للعراق » .

٢ كانون الثاني ١٩٤٨ — محمد مهدي كبه

رئيس حزب الاستقلال

أما رأي الحزب في المعاهدة ، فقد أعلنه مراراً وتكراراً ، وهو يقضي

بإلغائها ، وإنهائها ، لأنها من حيث الأساس فرضت فرضاً على العراق ، ولم يكن للشعب يد أو رأي في عقدها . كما أنــــه لا يرى ضرورة لتجديدهـــا ، فإذا لم تستطع البلاد التخلص من هذه المعاهدة الجائرة ، فالأفضل أن تنتظر الى حـــين انتهاء أجلها ، والتخلص من شرها . ولكن الفئة الحاكمة ، التي تحتمي بالإنكليز من غضب الشعب ونقمته ، والتي تجد في بقاء المعاهدة خير سبيل لهذه الحمايـــة ، لا تقر مثل هذا الرأي ، وهي تعلم أن إنهاء المعاهدة ، يعني نهايتها هي ، ونهاية نفوذها وسلطانها . ووقفت الأحزاب الأخرى كذلك موقف المعارضة الشديدة من مبادرة المسؤولين هذه، وقامت بما ارتأته من تدابير في هذا السبيل . غير أن القائمين بالحكم ، لم يأبهوا باحتجاجات الأحزاب ، ولم يلتفتوا الى تحذيراتهـــا ، ولم يصغوا الى آرائها ، ووجهات نظرها ، وواصلوا مسعاهم في إنجاز المهمة التي كلفوا بإنجازها ، فتألف الوفـــد العراقي المفاوض برئاسة رئيس الوزراء ، وعضويـــة السادة محمد فاضل الجمالي ، وشاكر الوادي ونوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وسافر الوفد الى لندن لإكمال المفاوضات والتوقيع على المعاهدة الجديدة . وبينما كان الشعب على اختلاف أحزابه ومنظماته وطلابـــه وشبابه ، ينتظر وهو على أحرّ من الجمر ما ستسفر عنه المفاوضات ، فإذا بوزير الخارجية يدلي بتصريح الى بعض المراسلين في لندن يطري خلاله معاهدة (٣٠ حزيران) بعض الإطراء في معرض حديثه عن المعاهدة الجديدة ، ويبدو أن ذلك كان إرضاء لعاقدها نوري السعيد . لم يكد الناس يسمعون هذا التصريح ، حتى انفجرت النفوس بالغضب والنقمة كالبركان ، واستنتجوا من هذا التصريح ما يمكن أن تنطوي عليـــــه المعاهدة الجديدة من قيود وأغلال ، إذا كان الوفـــــد المفاوض ينظر الى معاهدة (٣٠ حزيران ١٩٣٠) بهذا المنظار ، فانبرت الصحف الحزبيـــة تشدد من حملاتها على الحكومة ، وتضاعف من هجومها على مشاريعها الاستعمارية ، وأخذت تعقد الاجتماعات في مقراتها ، وتنبه المجتمعين الى ما يبيت للبلاد من شر ويراد لهـــا من سوء ، كما أخـــــذ طلاب المدارس بالتجمع في مدارسهم ومعاهدهم ، ليـــأخذوا أهبتهم للقيام بواجباتهم ، عندما يدعوهم داعي الكفاح ، وأصبح الجو السياسي

مشحوناً بالخطر ، ومؤذنـاً بالانفجار . وفي مثل هـذا الجو المتوتر نشر نائب رئيس الوزراء جمال بابان نص المعاهدة الجديدة ، التي أبرقت له من لندن ، فكانت الفتيل الذي أشعل نار الثورة في البلاد . ولم يضع حزب الاستقلال وقتـاً ، بل أقدم حالاً على تأليف لجنة من بين أعضائه لدراسة المعاهدة وتحليلها ، وبيان مـا جاء فيها من قيود والتزامات جديدة . وبعد الفراغ من دراسة نصوص المعاهدة ، نشر الحزب بياناً مفصلاً ، شرح فيـه بنود المعاهدة بنداً بنداً ، وأوضح مـا تضمنته تلك البنود من قيود والتزامات جديـدة ، لم تكن تتضمنها المعـاهدة السابقة . وكان من أبرز وأخطر مـا انطوت عليه ربطها العراق بعجلة السياسة البريطانية من الناحيـة العسكرية ، إذ تضمنت مبـدأ للدفاع المشترك بين الحكومتين ، وذلك بوجوب قيـام كل من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر في حالة اشتباكه في حرب مع دولة أخرى ، واشتراك قواهما معاً في تلك الحرب ، الأمر الذي لم تكن المعاهدة السابقة تتضمنه وكل مـا تضمنته هو السماح لقوات بريطانية بالمرور عـبر أراضي العراق ، إذا اقتضى ذلك ، في حـالة دخولها الحرب ، وذلك بشروط محددة . ولم يكن العراق ملزماً بدخول الحرب معها ، أو بمساعدتها عسكرياً .

وكان هذا البند من المعاهدة ، يستلزم من العراق أن يزج بنفسه في كل الحروب والمنازعات التي تدخلها بريطانيـا ، على تشعب مشاكلها وقضاياها الدوليـة وتعقدها ، وكثرة منازعاتها السياسية ، بينما لم يكن للعراق مثل هـذه المشاكل والمنازعات ، وإذا حدث له مثل ذلك ، وتعرض لخطر من الأخطار ، فلوجود مثل هذه المعاهدات بينه وبين بريطانيا ، ولاتخـاذ أراضيه منطلقاً وقـاعدة للاعتداء على الآخرين ، أو على الأقـل مصدر خطر يهددهم بالاعتداء . كل ذلك الى جانب قيود والتزامات أخرى ، شرحها الحزب شرحاً وافياً في بيانـه الذي أشرنا إليه آنفاً . كما أذاعت الأحزاب الأخرى بياناتها في هـذا الشأن ، وطلب الجميع من الشعب العراقي أن يقاوم هذه المعاهدة بكل ما لديه من قوة ، ويحول دون عقدها ، فهب الشعب العراقي الكريم ، على اختلاف طبقاته هبّة رجـل

واحد ، ومن ورائه الأحزاب الوطنية بكل طاقاتها ، تطالب بعدم تصديق المعاهدة . وأضرب طلاب المدارس والمعاهد العلمية ، وانضموا الى عامة أبناء الشعب ، وخرجت جموعهم الى الساحات والشوارع ، وصارت تظاهراتهم تذرع الشوارع جيئة وذهاباً ، وهم يهتفون بسقوط المعاهدة وعاقديها ، وسقوط الإنكليز وعملائهم . وكانت هيئات الأحزاب العاملة تقوم بالتوجيه والتنظيم وهي على اتصال دائم مع بعضها . وحشدت الحكومة قواتها لمقابلة المتظاهرين وتفريقهم ، واشتبكت معهم في معارك دامية في أنحاء كثيرة من جانبي الكرخ والرصافة ، ومدينتي الأعظمية والكاظمية ، حيث أبدى المتظاهرون فيها من ضروب الشجاعة والبسالة ، ما يعجز عن وصفه اللسان . فكانوا يقابلون رصاص الشرطة بصدورهم ، وهم عُزّل من السلاح ، إلا سلاح الإيمان ، وما قد يقع بين أيديهم من حجارة أو عصي أو « قناني » فارغة . وقد تساقط في تلك الاشتباكات عدد كبير من الجرحى وبعض القتلى فتياناً وفتيات ، وبلغت المظاهرات ذروتها في يوم ٢١ كانون ثاني . وكنا نسعى جهدنا مع بقية إخواننا من رجال الأحزاب لوضع حد لهذه الاشتباكات ، وإنهاء المعركة بحمل السلطات على الإذعان لإرادة الشعب ، حرصاً على حياة فتياننا وفتياتنا ، الذين بلغت بهم الحماسة حد الاستماتة والاستهانة بأرواحهم . فكنا نتصل بمختلف رجالات البلد ، ونستحثهم على الضغط على أولياء الأمر للإقلاع عن فكرة عقد المعاهدة ، ووضع حد لهذه المجازر ، والمبادرة الى إعلان ذلك على الرأي العام ، لطمأنة نفوس أبناء الشعب ، وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد . فلم يرَ الوصي على العرش بدا من الانصياع تحت ضغط الرأي العام الى إرادة الشعب ، والمبادرة إلى عقد اجتماع في البلاط في مساء يوم ٢١ كانون ثاني دعا إليه رؤساء الأحزاب ، ورؤساء الوزارات السابقين ، وهيئة الوزارة ورئيس المجلسين . وعند اكتمال الاجتماع التفت عبد الإله وقال : «إننا والحكومة كنا نعتقد بأن مشروع المعاهدة الجديدة هو في مصلحة الشعب ، وقد رأيتم ما وقع في البلاد من أحداث مؤلمة حول هذه المعاهدة ، وقد دعوتكم لأخذ رأيكم ، وأنتم أصحاب الرأي في البلاد

في هذه المعاهدة ، والأحداث التي وقعت » .

فانبرى رؤوساء الأحزاب إلى بيان آرائهم في شجب المعاهـدة ، وبيان مضارها وأخطارها ، ووجوب رفضها ، وكيف أن الشعب العراقي ، لا يمكن أن يقر له قرار مـا لم يبادر إلى رفضها بأسرع ما يمكن ، وكذلك أيد وجهـة نظر رؤساء الأحزاب في شجب المعاهدة من حضر من الأشخاص ، وكان أكثرهم حماساً في هذا الباب السيد أرشد العمري . وأذكر من جملة ما قاله .. « لقـد بلغ الحال بنقمة الناس على المعاهدة ، أن أولادي وأهـل بيتي قـد هددوني بمقاطعتي ، وترك البيت إذا لم أسع إلى رفض المعاهدة مع الساعين فتأمل » .. ثم تكلم نائب رئيس الوزراء السيد جمال بابان ، ودافع عن المعاهدة باسم الوزارة ، وشجب أعمال معارضيها ؛ وكذلك فعل السيد عبـد المهدي المنتفكي ، ونسبا أعمـال التحريض على المظاهرات إلى الشيوعيين ، ورد عليهما رؤساء الأحزاب مفندين أقوالهما، ثم ارفضّ الاجتماع ، ورحنا ننتظر ما سيسفر عنه من مبادرات من جانب الوصي ، واذا ببيان الوصي يذاع من قبل رئاسة التشريفات الملكية ، وهو يتضمن الإشارة الى اجتماع البلاط ، وإجماع الآراء على شجب المعاهـدة ، وأنها لا تحقق أماني البلاد ، وأن الوصي يعد الشعب بأنه سوف لا يـبرم أية معاهدة، لا تضمن حقوق البلاد ، فقوبل البيان بسرور عظيم من الشعب والرأي العام ، وعلى إثره اختفت الشرطة من الشوارع ، وقـد أدلى رؤساء الأحزاب بتصريحات أيدّوا فيها خطوة عبد الإله هذه ، كما أخـذت البرقيات تتوارد من جميع أنحاء البلاد مؤيدة بيان عبد الإله ، ولكن هذا الاستبشار ببيان الوصي ، لم يدم طويلا . فقد صرح وزير خارجية بريطانية في اليوم الثـاني لنشر بيان الوصي .. بأن شيئاً من سوء التفاهم حصل في العراق حول المعاهدة ، وأن الوفد العراقي المفاوض سوف يرفع تقريراً بذلك عند عودته إلى العراق، وشفع هذا التصريح بتصريح للسيد صالح جبر أذيع من لندن جاء فيه : بأنـه يعتقد بأن البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة مـا يحقق أماني البلاد ، متهماً العناصر الهدامة بإحداث القلاقل والسيطرة على الطلاب ، فتأزم الوضع من جديد لهذين

التصريحين ، وأخذت آلاف البرقيات تتوارد احتجاجاً عليها ، وبقي الشعب في حالة استعداد وترقب ، وبقينا نحن وباقي الأحزاب متأهبين حذرين نترقب ما سيأتي به الغد من أحداث . ووزعت خلال هذه الفترة بعض المناشير المناوئة للحركة الوطنية ، التي تتهم القائمين بها بالشيوعية والصهيونية وغير ذلك من التهم ، وهي غفل من التوقيع. وقد تحقق لنا بعد ذلك أنها طبعت في مطبعة الحكومة ، وأشرف على طبعها مدير الدعاية العام ، كما نشرت مناشير أخرى يقصد بها الدس وتفريق الكلمة بإثارة نعرات نشاز لم يعد الشعب العراقي النبيل يلقي لها بالاً ويعتد بها . ولقد قوبلت بالاستنكار من قبل الجميع ، وزادت من وحدة الكلمة ، وتماسك الصفوف. وقد شجبها كل رؤساء الأحزاب والشخصيات الوطنية . وعاد السيد صالح جبر مع الوفد المفاوض من لندن يوم ٢٦ كانون الثاني ، وأذاع فور وصوله بياناً على الشعب العراقي ، يدعوه فيه الى التزام جانب الهدوء والسكينة ، لكي يتسنى له أن يشرح للرأي العام ما التبس عليه من بنود المعاهدة ، وان يوضح للشعب انها جاءت ضامنة لمصالح البلاد ، ومحققة لآمالها وأمانيها .

صدرت حينئذٍ الأوامر إلى قوات الشرطة بأن تأخذ مواقعها في أهم المراكز في أنحاء العاصمة خاصة ، تلك التي تسيطر على الشوارع والجسور والساحات العامة ، بما فيها منائر بعض المساجد ، وعملت المتاريس من هذه المواقع ، فأصبحت بغداد وكأنها في حالة دفاع تجاه عدو يحاول اقتحامها من كل أطرافها. ولقد كان لبيان رئيس الوزراء هذا رد فعل شديد على الرأي العام ، وأشعر الشعب بأن الوصي لم يكن جاداً في الخطوة التي اتخذها باجتماع البلاط ، ولم يصدر بيانه إلا لخداع أبناء الشعب وتخديرهم ، وإطفاء جذوة الحماسة في نفوسهم ، لكسب الوقت ريثما يعود الوفد المفاوض من لندن ، وعلى رأسه رئيس الوزراء لإعادة الكرة في ضربهم ، والقضاء على المعارضة ، والاستمرار في إنجاز تصديق المعاهدة . فهب الشعب هذه المرة هبة رجل واحد بمختلف منظماته الوطنية وطلابه وطالباته وعامة أبناء الشعب ، وصمم على خوض المعركة

والصمود في وجه الحكومة وقواتها مهما كان الثمن . واكتظت الشوارع والساحات العامة بالجماهير المتظاهرة ، وقد أخذت الحماسة منها كل مأخذ ، وهي تقتحم مواقع الشرطة ، وتتلقى رصاص بنادقها ورشاشاتها من أعالي البنايات والمرتفعات بصدورها . وفي هذا الجو المتوتر شفع رئيس الوزراء بيانه الأول ببيان ثانٍ شديد اللهجة ، يتهدد المتظاهرين ويتوعدهم باتخاذ أقسى الإجراءات ، إذا هم لم يكفوا عن التظاهر ، ولم يخلدوا الى الهدوء والسكينة . وطلب الى أولياء الطلاب وغيرهم أن يمنعوا أولادهم من ذلك ، وإلا تحملوا هم مسؤولية أعمالهم . ولكن هذا البيان زاد من غضب الجماهير وحماستها ، فصارت تهاجم الشرطة وتفك الحصار المضروب على بعض المناطق ، غير مبالية بنيران الشرطة ، التي توجه الى صدورها ، وهي تعلم أنها تخوض معركة حاسمة ، ستقرر مصيرها ومصير بلادها الى آماد بعيدة . ووقعت إبّان ذلك مجزرة جسر الشهداء المعروفة ، التي ذهب ضحيتها ما يقرب من عشرين شهيداً من خيرة فتياتنا وشبابنا ، عدا الجرحى الذين يعدون بالعشرات أو المئات . وذلك أن جمهوراً من المتظاهرين معظمهم من الطالبات والطلاب ، حاولوا عبور الجسر المذكور من أحد جانبيه الى الآخر ، ولما توسطوه وجهت الشرطة عليهم نيران رشاشاتها من منارتي جامع حنان وجامع الآصفية الواقعين في جانبي الكرخ والرصافة ، وأخذت تحصدهم حصداً . فسقط منهم من سقط بين قتيل وجريح ، وعبر الباقون منهم الجسر . وهنا بلغت الحالة من التوتر حداً كاد ينذر بثورة عارمة ، تقوض نظام الحكم القائم من أساسه ، وتقتلعه من جذوره . وقد كانت المعارضة في المجلس النيابي ، بما فيها الجبهة الدستورية البرلمانية ، قد قررت الاستقالة والانسحاب من المجلس النيابي ، وكذلك فعل رئيس المجلس السيد عبد العزيز القصاب احتجاجاً على هذه المجازر ، ولما بلغ الوضع هذا الحد انهارت وزارة صالح جبر ، واستقال قسم من أعضائها ، واضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة ، وأعلن ذلك في بيان نشر على الشعب وفيه دعوة الى التزام الهدوء والسكينة ، فتلقى الرأي العام هذا البيان بالفرح والاستبشار . أمّا نحن وبقية الأحزاب مع

إدراكنا أن العقبة الأولى في سبيل رفض المعاهدة قد أزيلت من الطريق، فإننا كنا على اتصال دائم مع بعضنا نراقب الأحداث عن كثب .

الأحزاب تحبط محاولة أرشد العمري لتأليف الوزارة

علمنا ان هناك مشاورات ومداولات تجري في البلاط لتأليف وزارة جديدة ، وأن في مقدمة المرشحين السيد أرشد العمري . فأدركنا عند ذاك سبب اصطناع حماسة أرشد العمري في تأييد وجهة نظر المعارضة في مؤتمر البلاط ، وأن الغاية من ذلك الموقف هي طمأنة الأحزاب ، وأن ذلك تم حسب خطة مرسومة . ولما علمنا بالمشاورات التي تجري لتأليف الوزارة ، عقدنا والأحزاب الأخرى اجتماعاً مشتركاً ، وبعد التداول في الوضع قررنا إصدار بيان مشترك، يتضمن المطاليب الرئيسية الملحة التي يجب تنفيذها على يد الوزارة الجديدة وهي :

١ — إلغاء معاهدة بورتسموث .

٢ — حل المجلس النيابي القائم ، وإجراء انتخابات حرة للمجلس الجديد .

٣ — إطلاق الحريات العامة ، ورفع الحجز عن الصحف المعطلة .

٤ — تأليف لجنة للتحقيق في المجازر التي وقعت أثناء المظاهرات وتعيين المسؤولين عنها ، وإيقاع العقوبات عليهم .

٥ — العمل على توفير الغذاء والكساء لأبناء الشعب .

٦ — إفساح المجال للنشاط الحزبي .

ونشر هذا البيان مذيلاً بتوقيع رؤساء الأحزاب على الشعب العراقي ، وأرسلت نسخ منه الى المسؤولين . وفي يوم ٢٨ كانون الثاني اتصل بي السيد أرشد العمري تلفونياً وقال لي : « لقد كلفت بتأليف الوزارة وقبلت التكليف، فما رأيكم في ذلك ؟ وهل تهنؤونني كما هنأني غيركم من رجال المعارضة » ؟ فقلت له : « إننا لم نستشر في اختياركم لتولي الوزارة ، وإن لنا رأينا الخاص في من يجب أن يتولى الحكم في هذه الظروف ، وسنعرضه على أولياء الأمر إذا طلب

منا ذلك » . وعلمت بعدها أنه اتصل برؤساء الأحزاب الآخرين وجوبه بمثل ما جابهته به ؛ ثم علمنا أن السيد الصدر ، قد كلف هو الآخر بتأليف الوزارة فاعتذر عن تأليفها ، وأن السيد عبد العزيز القصاب هو القائم بالوساطة بينه وبين البلاط ، فاجتمعنا ورؤساء الأحزاب في دار المرحوم جعفر حمندى ، وتداولنا في موضوع تأليف الوزارة الجديدة ، والأشخاص المرشحين لها ، فاستقر رأي الحاضرين على إقناع السيد الصدر على قبول تأليفها ، وكان الحاضرون في ذلك الاجتماع الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والسيد نصرت الفارسي والسيد جعفر حمندى عن الجبهة الدستورية البرلمانية ، والسيد كامل الجادرجي عن الحزب الوطني الديمقراطي ، والسيد علي ممتاز عن حزب الأحرار ، وأنا عن حزب الاستقلال . فاتصلنا هاتفياً بالسيد عبد العزيز القصاب في داره ، وطلبنا الاجتماع به . فرحب بنا ، فذهبنا على التو إلى دار السيد المذكور ، وقال لنا لقد كنت بصدد الاتصال بكم والحمد لله الذي هيأ لنا هذا الاجتماع ، وشرح لنا المهمة التي كلف بها لاستمزاج رأي الأحزاب في تأليف الوزارة ، وفيما تطلبه من مطاليب . وبيّن لنا اعتذار السيد الصدر عن تأليفها ، واحتمال تكليف أرشد العمري بها ، فعارضنا بالاجماع استيزار أرشد العمري ، وأوضحنا له المحاذير والأخطار التي ستترتب على ذلك ، ونسبنا تكليف الصدر بتأليفها ، لأنه شخصية محايدة ، ويمكن للرأي العام الاطمئنان إليه ، فإن امتنع فأمثاله من الأشخاص المحايدين المعروفين بالاتزان والبعد عن الشر والاستفزاز . أما مطاليبنا ، فقد سبق أن أعلناها في بيان نشر على الشعب ، وهي المطاليب التي أجمع الشعب على وجوب تنفيذها . وانفض اجتماعنا ، واتفقنا على أن يذهب هو لمقابلة عبد الإله لإبلاغه وجهة نظرنا ومطاليبنا ، وأن نذهب نحن الى دار السيد الصدر لإقناعه بقبول تأليف الوزارة . فذهبنا وفاتحنا السيد الصدر في موضوع تأليف الوزارة ، وضرورة تحمّله مسؤولية الحكم في هذه الظروف ، خدمة للمصلحة العامة وإعادة الطمأنينة والاستقرار الى أبناء البلاد ، فأجابنا بأنه سبق أن كلف بتأليفها واعتذر لضعف صحته ، وأنه الى جانب ذلك يخشى تطور

الأحداث ، وعدم استتباب الأمن والاستقرار ، إذا هو ألَّف الوزارة ، فطمأناه على ذلك ، وتعهدنا له بأننـــا ونحن نمثل أحزابنا ، سنعاون وزارته في هـــذا السبيل . ثم سألنا عن مطاليب الأحزاب فبيناها له ، وهي التي سبق أن نشرناها في بياننا وشرحناها له مطلباً مطلباً . فقال لنا إن رأس هذه المطاليب بالطبع هو إلغاء المعاهدة ، ومن رأي الجهات العليـــا أن تجمد ، وتوضع على الرف على حد تعبيرهم ، ولا حاجة الى رفضها أو إلغائها ، لأنهـا بحكم استقالة الوزارة التي عقدتها اعتبرت من المهملات . فقلنا له : إننا لا نقر هذا الرأي ، لأن بالإمكان بعد التوقيع عليها من قبل الوفدين المتفاوضين ، أن تأتي أيـــة وزارة أخرى ، وفي أي وقت كان ، فتصادق عليها ، وتعرضها على البرلمان لإقرارها . لذلك فلا مناص من رفضها من قبل وزارتكم ، وإلا فالأفضل ألا تتورطوا في حمل المسؤولية ، فوعدنا في التفكير بالأمر ، وانتهى اجتماعنا وانصرفنا من عنده في ساعة متأخرة من الليل . وذهب كل منا الى بيته بانتظار ما سيأتي به الغد .

اجتماع البلاط وتأليف وزارة السيد الصدر

وفي حوالي منتصف الليل طلب إليّ تلفونياً من البلاط الحضور بأسرع مـا يمكن ، فتوجهت من ســاعتي الى البلاط ، فرأيت الوصي والى جانبـــه بعض الأشخاص . ولم أعلم ما هي المناسبة للاجتماع في هذه الساعة المتأخرة من الليل ، وقد حضر في هذه الأثناء السيد الصدر وغيره من المدعوين للحضور . وبعـد أن حضر كل المدعوين ، التفت عبد الإله ، وخاطب المجتمعين قـائلاً : « لقد كلفت السيد الصدر بتأليف الوزارة ، وقبل التكليف ، وقـد اختاركم لتكونوا وزراء في وزارته ، فعليكم الآن أن تتفقوا مع رئيس الوزراء على تعيـــين مناصبكم الوزارية » ، وهمّ بالقيام والخروج من الاجتماع ، فقلت له : « تعلمون بأني أمثل حزب الاستقلال ، والحزب سبق له أن اشترك مع باقي الأحزاب في نشر بيـان يحدد فيه المطاليب ، التي يجب تنفيذها على يـــد الوزارة الجديدة ، فلا يمكنني والحالة هذه تحمل المسؤولية ، وقبول الاشتراك في الوزارة ، إلا بعد أن أتأكد

من تنفيذ هذه المطاليب ، ثم آخذ موافقة حزبي في دخول الوزارة » . فأجابني : هذه أمور تخص الوزارة ، ولا شأن لي بهـــا ، فعليك أن تبحثها مع رئيس الوزراء . ثم قام وخرج ، وقد اعتــذر عن دخول الوزارة كل من السيد حكمت سليمان ، والسيد علي ممتاز ممثل حزب الأحرار من بين الحاضرين . وعندما خرج عبد الإله التفت إلى بعض الحاضرين وقالوا إننا سنبحث هذا الموضوع وغيره من المواضيع عندما نباشر مهامنا ، وهي من اختصاصنا ، ولا داعي الى التردد في دخول الوزارة ، لأننا معكم في هــذا الرأي ، فأصررت على رأيي ، وقلت للسيد أحمد مختار بابان إذا لم يؤكد لي الوصي نفسه تنفيذ هــذه المطاليب ، فلا يمكنني الاشتراك في الوزارة مطلقاً . وهنا ذهب السيد أحمد مختار لمراجعة الوصي ، ثم رجع وقال لي تفضل معي لمواجهة الوصي ، فذهبنا معاً ، وأجلسني في الغرفـة المجاورة لغرفة الوصي ، ثم ذهب ثانية لمواجهته ، ورجع قائلاً إن سمو الوصي في حالة من التعب والإعياء ، وهو مستلق على الفراش ، ويعتذر عـــن الاجتماع بكم ، ولكنه يؤكد لكم بأنه لا مانع لديه من ناحيته ، إذا قررت الوزارة تنفيذ هذه المطاليب وغيرها . فقلت له : «إنني أريد وعداً قاطعاً بتنفيذ هذه المطاليب على لسان الأمير نفسه ، وإلا فأرجو إعفائي من المسؤولية» ، فحاول السيد مختار إقناعي بوجهـــة نظر الوصي ، فـــأصررت على رأيي ، وهممت بالانصراف ، فاستوقفني السيد أحمد مختار ، وعاد الى الوصي ثم رجع وقال : «إن سمو الأمير وافق على مطاليبكم ، عدا موضوع حل المجلس ، لأن حله في هــذا الجو المتوتر ، وإجراء الانتخابات لمجلس جديد ، لا يخلو من صعوبات ومخاطر ، ويعتقد أنـكم تقدرون هذا الأمر حق قدره » ، فقلت إني لا أرى أيـة صعوبات أو مخاطر في إجراء الانتخابات إذا ما جرت بحرية تامة ، وبدون تدخل فيها ، وإن موضوع حـل المجلس ، وإجراء انتخابات جديدة تعتبره الأحزاب والرأي العـــام من المطاليب الرئيسية ، التي بدونها لا يمكن استتباب الاستقرار في البلاد . فذهب مرة أخرى لمقابلة الوصي ، ورجع وقال وهذه أيضاً وافق عليها الوصي (بعد شكو عندكم) فقلت له : بقي الاتصال بالهيئة التنفيذية للحزب ، وأخذ رأيها في

موضوع اشتراكي في المسؤولية ، فقال لا يمكن تأجيل ذلك الى يوم غد ، فقلت سأتصل الآن بإخواني. وطلبت السيد فائق السامرائي أمين السر العام، ورجوته الاتصال بأعضاء الهيئة التنفيذية ، وأخذ رأيهم في أمر دخولي الوزارة ، وبينت له الشروط التي اشترطتها ، وموافقة الوصي عليها ، وذكرت له أسماء الوزراء ، وقلت له أرجو إبلاغهم مع كل ذلك بأني شخصياً لا أرغب في تحمل المسؤولية .

وفي فترة انتظاري لجواب السيد فائق السامرائي سألت السيد أحمد مختار بابان عن سبب عدم اشتراك حزب الأحرار في الوزارة ، مع دعوة ممثله وتكليفه . فقال يبدو أن حزبه لم يوافق على اشتراكه ، فاتصلت هاتفياً بالمرحوم السيد سعد صالح رئيس حزب الأحرار ، واستفسرت منه عن سبب رفض حزبه الاشتراك في الوزارة ، فأجابني السيد سعد صالح أن الحزب لم يستوثق من تنفيذ كل المطاليب التي اتفقت عليها الأحزاب ، وخاصة موضوع حل المجلس النيابي ، وإجراء انتخابات جديدة ، فقلت له إني لم أقبل الاشتراك في الوزارة إلا بعد أن استوثقت من سمو الوصي بتنفيذها جميعها ، بما فيها حل المجلس النيابي ، وإجراء انتخابات جديدة ، وأرى أن المصلحة العامة تقتضي اشتراك ممثل حزبكم في الوزارة ، ليكون الجانب الوطني في الوزارة أكثر قوة . فقال : « إننا لا نرى ذلك ، واعتذر » . وبعد حين أجابني السيد فائق السامرائي بأنه اتصل بأعضاء الهيئة التنفيذية فرداً فرداً ، وبلغهم ما كلف به ، فكان رأيهم أن المصلحة الوطنية تقتضي الاشتراك في الوزارة ، ويرجون مني ألا أتردد في ذلك، بعد الموافقة على الشروط التي اشترطتها . وعندها عدنا إلى الاجتماع ، وأبلغت السيد الصدر بما جرى بيني وبين الوصي ، فطمأنني هو الآخر بتنفيذ هذه المطاليب ، ثم وزعت المناصب الوزارية على الوزراء ، فكلفت بإشغال وزارة الاقتصاد ، فقبلت ذلك . وبعد الانتهاء ، ذهب الجميع الى غرفة مجاورة لتناول الشاي والفواكه ، أو بالأحرى لتناول الإفطار ، لأن الساعة قد قاربت الرابعة بعد منتصف الليل على ما أتذكر . وقد حضر الوصي مع هيئة الوزارة ، وكان منشرحاً لاجتياز البلاد أزمتها السياسية الحادة .

وأثناء وقوفنا على المائدة ، قال لي السيد نجيب الراوي ، إن سمو الوصي يرجح أن يسند إليكم وزارة التموين لما لهذه الوزارة من أهمية كبرى في هـــذه الظروف ، ولأنها تتطلب أيديا أمينة ونزيهة . وقد اختاركم سموه لهذه الوزارة، بدلاً من وزارة الاقتصاد ، ويرجو ان توافقوا على ذلك ، فأجبته بأن لا مانــع لدي في قبولها ، ثم ارفض الاجتماع ، وذهب كل منـــا الى بيتــه . وفي الصباح جرت مراسيم حفلة الاستيزار التقليدية ، ومن ثم ذهبت هيئة الوزارة إلى البلاط لمقابلة الوصي حسب الأصول المتبعة ، وعندما حضر الوصي لاحظنا عليه أنه في وضع غير طبيعي ، وفي حـــالة من التوتر الشديد ، وجلس دون ان ينبس ببنت شفة ، وهو مكفهر الوجه . وبعد لحظات أخرج من جيبه ورقــــة وسلمها الى رئيس الوزراء ، فتناولها منه ، وأخذ في قراءتها ، فإذا برئيس الوزراء هـــو الآخر يبدو عليه الارتباك والتأثر وقال للوصي : «ما هذه المفاجأة غير السارة؟ وما الذي جد حتى تفاجئونا بهذه الاستقالة ؟ وهل من المعقول أنكم تتركون مسؤولياتكم في الوقت الذي تحتاجكم فيه البلاد أشد الحاجة ، فــإذا كان السبب وجودنا في الحكم فنحن مستعدون لتركه » . فقال بالعكس ، أنا الذي رجوتكم القيام بهذه المهمة ، ولكنني لا أستطيع البقاء في مركز المسؤولية ، فاختاروا لها غيري . وصاح إنني أكاد أخرج من جلدي ، أنا لا أريد البقاء في هذا المركز ، فلطفه الحاضرون ، وأعاد إليه رئيس الوزراء كتاب الاستقالة ، وأخذه منــه الوصي وأعاده إلى جيبه ، ثم انصرف كل منا لمباشرة مهام وزارته . ولم نعرف حتى الآن سبب هذه الثورة النفسية لدى عبدالإله ، لا سيما وأنه كان قبــل بضع ساعات كما ذكرت آنفاً طبيعياً ومنشرحاً ، وقيل في تفسير ذلك عدة أقوال لم نتثبت من صحة أحدها .

الفصل الرابع عشر

في مواجهة مسؤوليّات الحكم ومشاكله

المشاكل التي واجهتني في وزارة التموين

لقد كانت المشكلة الآنية التي واجهتني في وزارتي ، هي مشكلة توفير الغذاء لأبناء الشعب ، وخاصة الحنطة والأرز والسكر ، الذي كان لا يزال يوزع بالبطاقات ، ويستورد عن طريق الحكومة . وكان يستورد من لندن ، وعن طريق الملحق التجاري في السفارة البريطانية . وعندما تسلمت مسؤولية الوزارة ، كان السكر الموجود في مخازن الحكومة ، قد أوشك على النفاذ ، فاستدعيت الملحق التجاري في السفارة البريطانية ، وكلمته في الموضوع ، فقال : « إن السكر قد شح في أسواق لندن ، وارتفع سعره بمقدار دينارين للطن الواحد » . وكانت الكمية المطلوبة ، تبلغ حوالي عشرين ألف طن للوجبة الأولى ، وتعني هذه الزيادة تكليف المستهلكين العراقيين بمقدار أربعين ألف دينار فقلت له : « إن السعر المتفق عليه سابقاً كان ثمانية وثلاثين ديناراً للطن الواحد ، فما هذه الزيادة » ؟ فأجابني : « إن أسعار السوق التجارية عرضة إلى الصعود والهبوط ، وإننا لسنا بأكثر من وسطاء ، وقد ارتفعت أسعاره العالمية » . فلم أوافق على هذه الزيادة ، ثم انصرف الملحق التجاري وجاءني بعد يوم أو يومين ،

وأبلغني أن سعر السكر ارتفع إلى ثلاثة أو أربعة وأربعين ديناراً . فقلت له : « إني لا أوافق على أيـــة زيادة ، وإذا لم أستطع استيراده من لندن فسأضطر لاستيراده من جهات وأسواق أخرى ، حيثما يوافقني السعر » ، فأجابني : بأنه لا يمكن الحصول على السكر النقي المصفى ، إلا من أسواق لنـــدن . فقلت له : «سنرى ما يكون » . واستأذن وانصرف ، فاستدعيت بعض التجار العراقيين ، ورجوتهم أن يتحروا عن إمكان استيراد السكر من أية جهة أو بـلد كان ، ومن جملة من كلفتهم الحاج مرزة فرج التاجر المعروف ؛ وكانت لي صلة معرفة وصداقة به ، فوعدني أن يتصل بالملحق التجاري في السفارة السوفيتية ، ويفاتحه بالأمر ، لأنه يعتقد بإمكان استيراد السكر من الاتحاد السوفييتي . وفي اليوم الثاني جاءني التاجر المذكور وبصحبته الملحق التجاري السوفييتي ، فتداولنـا في الموضوع ، فأبدى استعداده للتوسط بتزويد العراق بالكمية التي يحتاجها من السكر ، وبسعر ملائم ، غير أنه قال : « إن التعامل التجاري مع الاتحـاد السوفييتي ، يقوم على أساس تبادل السلع ، وليس على أساس تبادل النقد ، ثم إن التعامل يكون مع الجهات الحكومية ، وليس مع التجار لعدم وجودهم هناك » . وطلب قائمة بالمواد الممكن تصديرها من العراق ، لترى الجهات المختصة ما تحتاجه منها ، مع بيـان أسعارها . ومع أني زودته بالمواد المنتجة في العراق والقابلة للتصدير ، فقد رأيت في هذه المراجعات بما فيها من تعقيد وقيود ، ما يستغرق وقتـــاً طويلاً ، وقد تكون النتيجة عدم إنجاز الصفقة . فكلفت السيد ناجي الخضيري بهذه المهمة ، ولم يمضي سوى يومين أو ثلاثة ، حتى جاءني ليعلمني بأنه تمكن من عقد صفقة مع بعض الشركات ، على شراء عشرين ألف طن من السكر البـــولوني ، بسعر ستة وثلاثين ديناراً للطن الواحد ، على أن يصل العراق في أقصر مدة ممكنة ، وهو من السكر الأبيض الممتاز ، فشكرته وهنأته على توفيقه في ذلـــك ، ومنحته الإجازة المطلوبة لاستيراده . وقـد علمت ان البنوك الأجنبية أضربت عن فتح اعتماد لهذه الصفقة ، وكان مبلغ الاعـــتماد كبيراً جداً ، فوافق البنك العربي على فتح الاعتماد . وقد وصل السكر بأسرع مما كنا نتوقع ، وبوشر بتوزيعــه على

المستهلكين . وقد وفرنا بهذه الصفقة عليهم مبلغاً قدره مائة وستون الف دينار هو الفرق بين السعرين .

التاجر الحاج مرزة فرج وتقرير التحقيقات الجنائية

وبهذه المناسبة أروي هذه القصة التي تفضح مبلغ تغلغل النفوذ الأجنبي في أجهزة الدولة في تلك العهود ، وذلك أنه بينما كنا في اجتماع لمجلس الوزراء ، إذا بالسيد مصطفى العمري ، وكان وزير الداخلية يوزع علينا نسخاً من تقرير التحقيقات الجنائية ، يحتوي على قائمة بأسماء ما يزيد على عشرين شخصاً ، يتهمهم التقرير بالميول والنشاط الشيوعي ، ويطلب من الداخلية اتخاذ ما يلزم بشأنهم . فاستعرضت الأسماء الواردة في التقرير ، فإذا من بينها اسم المرزة فرج التاجر الذي وسطته لدى السفارة السوفييتية لاستيراد السكر ، وعرفت من بين تلك الأسماء أيضاً اسم تاجر آخر هو السيد خليل البحراني ، الذي عجبت كذلك لزج اسمه في القائمة وهو من التجار وأصحاب الأعمال المنصرفين الى أعمالهم . فثارت ثائرتي وقلت : الله الله ؟؟ أبمثل هذه التقارير تعرض أمن وسلامة أبناء البلاد للمخاطر ، وبمثل هذه التقارير توقع عليهم العقوبات ، ويتعرضون وعائلاتهم إلى أنواع الأذى والشقاء . وقصصت عليهم قصة المرزة فرج ، وتوسطه لدى الملحق التجاري السوفياتي بشأن استيراد السكر ، وصلة هذه القضية بالسفارة البريطانية ، ومساسها بالمصالح الاستعمارية . فاستنكر الجميع ذلك أشد الاستنكار ، وطلبنا من وزير الداخلية أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرر مثل هذه التقارير والاخباريات الكاذبة والمدسوسة من قبل جهات أجنبية ولمصلحتها ، وأن يجري تحقيقاً عن مقدمي هذه الإخباريات وإيقاع العقوبات الرادعة بحقهم .

حادثة مع السفارة البريطانية

تلقيت ذات يوم نداء تلفونياً من السفارة البريطانية . وكان ذلك بعد محادثتي مع الملحق التجاري في السفارة المذكورة ، حول موضوع السكر بأيام ، فسألت

عن هوية المتكلم ، فأجاب بأنه أحد موظفي السفارة البريطانية ، وقـال : إن فخامة السفير يرغب في مقابلتكم ، وذلك في الساعة كذا من يوم كذا ، فهـل لديكم مانع ؟ فأجبته : سأنظر في سجل المواعيد ، وأخبركم ما إذا كنت مرتبطاً بوعد في هذا الوقت أم لا . وأغلقت التلفون ، واتصلت بمـدير الخارجية العام السيد أحمد الراوي ، وقلت له أهكذا عودت الحكومـة السفير البريطاني ، أن يتعامـل مع وزراء الدولة ؟ فقال لي : ما الخبر ؟ ومـاذا جرى لكم مع السفارة البريطانية ؟ فقلت له يخابرني احد موظفي هـذه السفارة الصغار رأساً ، ويحدد موعداً لزيارة السفير في يوم وساعة معينين ، أفيتفق هـذا مع أصول البرتوكول الدبلوماسي عندكم ؟ فأجابني : لا لكن قد جرت العـادة أن يجري التساهل في هـذا الباب . فقلت له : لا أرى ذلـك صحيحاً ، وأرجو أن تتصل بالسفارة البريطانية ، وتحتج على هـذا التصرف غير اللائق ، وإن أيّ اتصال من قبـل السفارة يجب أن يكون عن طريق وزارة الخارجية . وبعـد حين اتصل بي تلفونياً ، وأخبرني بأنه اتصل بالسفارة المذكورة ، ونبهها إلى عدم لياقة الطريقة التي اتبعتها . فاعتذرت السفارة عن ذلك ، وطلبت إليّ أن تحددوا موعـداً لزيارة السفير . فحددت له موعداً لمقابلتي بعد يومين ، فأخبر هو بدوره السفارة وزارني السفير في الموعد المعين زيارة مجامـلة ، وفتح معي خلال حديثه موضوع السكر وقال : « إن دور الملحق التجاري لا يزيد عن كونه دور وساطة بينكم وبـين تجار لندن ، وليس لنـا او للحكومة البريطانية أيّ دخل في موضوع الأسعار ، والقضية تجارية بحتة ، فقلت له : «أعلم أن القضية تجارية ، ومن واجبي أن اتحرى في الأسواق العالميـة عن أقل الأسعار لمصلحة المستهلك العراقي » ، ثم خرج ومعه سكرتير السفارة .

العملة النادرة وسياسة الاستيراد

لقد كان الاستيراد بالعملة النادرة مربحا أرباحاً طائلة ، وكانت المبالغ المخصصة منها للتجار محدودة وقليلة . وكان تنافس التجار للحصول على أكبر كميـة من

هذه العملة شديداً جداً. وصادف أن رصد مبلغ لا بأس به لتوزيعه على التجار ، وسألني مدير التموين العام ، وكان حينئذ السيد خليل إسماعيل ، عما يجب عمله في هذا الشأن ، فكلفته بوضع قائمة بأسماء التجار ، الذين جرت العادة بتوزيع هذه العملة عليهم ، مع ذكر المبالغ التي تخصص لهم . فنظم لي القائمة المطلوبة في ضوء التعامل الجاري قبل هذا ، وحين راجعت الأسماء ، والمبالغ المخصصة ، وجدت أن ما يزيد على الستين في المائة مخصص للتجار اليهود ، والباقي من هذه المبالغ موزع على غيرهم من التجار ، حتى أن ما خصص لمادة واحدة ، وهو نوع من دهون المكائن يبلغ ، على ما أذكر ، مائتي ألف دولار ، خصص منها لشركة يهودية واحدة ثمانون ألف دولار ، وخصص الباقي لكل التجار الآخرين . فبهتُ ودهشت لهذا التوزيع غير العادل ، وقلت للمدير العام ما هذا الإجحاف بحق التجار الآخرين ؟ فقال : إن نسب التوزيع هذه سارت عليها وزارة التموين منذ عهد بعيد ، على أساس إمكانيات التجار والشركات . فقلت له : إني لا أقر هذه النسب، وأراها غير عادلة ومتحيزة إلى بعض التجار على حساب الآخرين . وأخذت القائمة ، وأعدت النظر في التوزيع بالتشاور مع المدير المذكور ، فأنزلت مثلاً مبلغ الثمانين ألف ديناراً المخصصة للشركة اليهودية إلى عشرين ألف دينار ، وأضفت الفرق الى حصص التجار الآخرين. وهكذا عملت في المبالغ الأخرى ، فكان نصيب التجار اليهود حوالي عشرين بالمائة تقريباً . وهي مع ذلك نسبة عالية جداً بالنظر لعدد نفوسهم آنذاك في العراق . وجرى التوزيع بموجب القائمة المعدلة ، فأخذت الاحتجاجات والوساطات تترى عليّ من كل جانب ، فلم آبه لذلك ، حتى أن أحد الوزراء احتج لديّ بشأن تنزيل المبلغ المخصص للشركة اليهودية لاستيراد الدهون ، وذكر لي كيف أن ذلك سيؤثر على مصلحة دوائر السكك الحديدية ، لأن تلك الدوائر تتزود بما تحتاجه من الدهون من هذه الشركة ، وكانت السكك الحديدية تابعة لوزارته ، فأجبته بأن بإمكان دوائر السكك ، أن تشتري هذه الدهون من التجار الآخرين إلى جانب تلك الشركة ، ووزارة التموين مستعدة لتزويدكم بأسماء هؤلاء التجار .

البلاط وتدخله في شؤون التوظيف

ارتأيت ان أجري بعض التغيير والتبديل في جهاز وزارة التموين اقتضته المصلحة العامة ، وقد تناول هذا التبديل بعض الموظفين الكبار . فاتصل بي السيد أرشد العمري وقال لي : (هل أخذت رأي سمو الأمير في هذا التغيير ؟ فأجبته لا ، ولماذا آخذ رأي سمو الأمير ؟ فقال الحق معك ، لأنها أول وزارة تتقلدها ، وأود أن أنبهك الى أن العادة قد جرت على أخذ رأي الأمير قبل إجراء مثل هذا التغيير ، فقلت له : أنا لا أرى موجباً أو مبرراً لذلك ، لأني أنا المسؤول عن شؤون وزارتي ، وأنا أقدر ما تقتضيه المصلحة العامة في إدارة شؤونها ، وهب أني رأيت المصلحة تقتضي مثلاً أن اقصي زيداً من الموظفين ، وراجعت الوصي وقال لي ؛ لا أرى ان تقصي هذا الموظف ، أو قال لي : أرى أن تعين الموظف الفلاني مكانه ، فما عسى أن يكون موقفي في هذه الحالة ؟ أأخالف أمره ، وأعمل برأيي ، وأصطدم معه ؟ أم أوافقه على رأيه ، فأكون قد أخللت بواجبي ، وجانبت ما تقتضيه المصلحة العامة ؟ فقال : هذا ما جرت عليه العادة وأنت أعرف بمسؤولياتك .

قضية الأموال المحجوزة في دوائر الكمارك

راجعني بعض التجار وآخرون من وسطائهم ، حول رفع الحجز عن كمية كبيرة من الأقمشة الصوفية ، كانت قد حجزت من قبل سلطات الكمارك ، لأنها لم تكن تطابق المواصفات المشروطة في إجازات الاستيراد . وكان معظمها يعود إلى التجار اليهود ، عدا تاجرين أو ثلاثة من غيرهم . فرفضت ذلك لاعتقادي أن مثل هذه المخالفات ، لا تعدو أن تكون احتيالاً على الحكومة ، وغشاً للبضاعة وفيها إضرار بمصلحة المستهلكين . وأن التساهل تجاه هذه المخالفات ، يعني تشجيع التجار على التمادي فيها . ونظام الاستيراد يقضي بمصادرة مثل هذه البضائع المغشوشة . وكان أحد التجار اليهود جاراً لي ، فزارني أحد الأيام في

بيتي وقال لي: إن للتجار بعض الأقمشة الصوفية المحجوزة في دوائر الكمارك منذ مدة طويلة ، حتى أصبحت معرضة للتلف . وقد اتفق التجار ان يجمعوا من بينهم مبلغاً كبيراً من المال لتوكيل أحد المحامين المعروفين . وقد قلت لبعضهم لماذا تذهبون بهذه المبالغ إلى المحامي فأنا سأكلم معالي الوزير ، وهو جاري لعل القضية تنتهي بدون توكيل محامي . فقلت لهذا اليهودي : « والمال الذي جمعوه » قال: «هو تحت أمركم وتصرفكم ، توجهونه إلى أية جهة ترونها» . وهنا تملكني الغضب وصحت به ، أخرج من داري يا . . لقد أفسدتم بأساليبكم هـذه أخلاق بعض رجال الدولة والموظفين،حتى بلغت بكم الجرأة والاستهتار إلى هذا الحد، ودفعت به خارج البيت .

وبعد أيام راجعني السيد جمال بابان حول هذا الموضوع وقال لي: إن الأموال المحجوزة مضى عليها مدة طويلة ، وهي عرضة إلى التآكل والتلف ، وإن الناس بحاجة ماسة إلى هذه الأقمشة ، وإن الإخلال بالمواصفات ، لم يكن مقصوداً من التجار ، بل من الجهات المصدرة ، ورجاني رفع الحجز عن هـذه الأقمشة . فرفضت ذلك رفضاً باتاً بعد مناقشتي له ، وبعدها خابرني السيد الصدر قال لي : بأن السيد جمال بابان شكا له تمنعي عن إطلاق الأقمشة المحجوزة، وأنه،أي السيد الصدر،يرى ان أعيد النظر في الموضوع، لأن في رفع الحجز عنها خدمة للمصلحة العامة، نتيجة حاجةالناس الى هذه الأقمشة ، كما أفهمه السيد جمال بابان . فأجبته ان المومأ اليه إنما يدافع عن التجار بصفته محامياً عنهم ، وأني أرى ان المصلحة العامة تقتضي بالعكس عدم رفع الحجز عن هـذه الأقمشة . وهكذا بقيت محجوزة مدة وجودي في الوزارة ، ولا أعلم بما جرى لها بعد استقالتي .

وزارة التموين وأعضاء حزب الاستقلال

لقد استغل خصوم حزب الاستقلال السياسيين تولي رئيسه لوزارة التموين ، وهي كما يعلم الجميع وزارة حساسة،فيها أكثر من أية وزارة أخرى مجال للتلاعب والاستغلال ، سواء أكان ذلك في منح إجازات الاستيراد ، أو في توزيع

السيارات الى غير ذلك. فأخذوا بين الحين والآخر يغمزون قناة حزب الاستقلال ويتهمون رجاله باستغلال نفوذهم في هذه الوزارة لمصالحهم ومنافعهم الشخصية ، وفي ذلك ما فيه من تجنٍ ظالم على حزب الاستقلال وأعضائــه ، وافتئات على الحقيقة والواقع . وأنا أؤكد ، بل وأقسم بأن أحداً من أعضاء الحزب على كثرة ما كان في الحزب من محامين ، لم يراجع وزارة التموين في أية قضية تخص شؤون التجار وغيرهم ، او أي شأن من شؤون الوزارة . كما لم يحصل أحد منهم على أية سيارة عن طريــق وزارة التموين سواي أنا ، لأني لم أكن اقتني سيارة قبـــل الاستيزار ، او بالأحرى لم أمنح تحويلاً لسيارة ، فألحّ علي بعض الإخوان بأخذ سيارة لضرورتهــا لي ، بحكم كثرة أشغالي ومهماتي الخاصة والعامة ، ومقتضيات منصبي ، فاخترت إحدى السيارات من شركة لاوي ، وعندما جاءني ممثل الشركة وبحضور المدير العام لإجراء معاملة شراء السيارة قال لي : جرت العادة بأن تجرى تنزيلات لأصحاب المعالي الوزراء ، وخاصة لوزير التموين. ونحن مستعدون لتنزيل ما تقترحونه في هذا الباب . فقلت له : « لا أريــــد اي تنزيل ولا أي تساهل ، بل السعر المحدد لقيمتها» ، وأكدت على ذلك. وذكر السعر ، فدفعت له المقدمة ، وكانت على ما أتذكر مائة دينار ، وطلبت اليـــه ان يحرر صكوكاً (كمبيالات) بالمبلغ المتبقي على أقساط شهرية ، ووقعت الصكوك . ثم سددت المبالغ عند استحقاق الصكوك بتمامها وفي مواعيدها. والسيارة الثانية التي حصل عليها أحد أعضاء حزب الاستقلال ، هي السيارة التي منحها المدير العـــام الى الاستاذ سلمان الصفواني ، وباقتراح منـــه ، باعتبار ان الصفواني ، هو الصحفي الوحيد بين الصحفيين الذي لم يمنح تحويل سيارة بينما حصل معظم الصحفيين على تحاويل للسيارات . ولم أنسب أنا ذلك ، ولكن المدير العــــام ألح علي بوجوب الموافقة ، لإنصاف الصفواني ؛ ولما يقتضيه الحق والعدل . وعندما اشتد عـــلي الضغط من قبل كثير من الشخصيات بما فيهم بعض الوزراء ، بمنحهم تحاويـــل بحصولهم على السيارات ، وحتى رئيس الوزراء الذي سبق أن حصل على سيارة، ورغب بمنحه سيارة أخرى لعـــائلته اعتذرت له ، وقلت له : « إني لا أنسب

ذلك ، وأنتم على رأس الحكم . وتحملت استياء رئيس الوزراء من موقفي هذا ، وكان لدى وزارة التموين عـدد من السيارات ، طلبت الى المدير العـام ، أن يتصل بالوزارات المختلفة ، ويستفسر عن حاجات دوائرها للسيارات ، فوزعت ما لدى الوزارة على تلك الوزارات ، وارتحت من هذه المشكلة .

موقفي في الوزارة من رفض المعاهدة

كان همي الأول ومطلبي الملح منذ أن دخلت الوزارة هو المبادرة إلى رفض المعاهدة . وكنت ألح في كل اجتماع لمجلس الوزراء ، على وجوب تقديم هـــذا الموضوع على غيره من المواضيع . ولما أنست شيئاً من التهاون والمماطلة ، وبعض التلميحـــات من فريق من الوزراء ، بضرورة التريث في هذا الشأن ، وعدم الاستعجال في رفضهـــا ، زاد إصراري على وجوب رفضها . وساعدني بعض الوزراء كالأستاذ الشبيبي والأستاذ نصرت الفـارسي ، والمرحوم صادق البصام على ذلك . وهددت بالاستقالة وبيان سببها للرأي العام ، إذا لم يبـادر فوراً إلى رفضها . فحصلت عند ذلك موافقة الجميع على رفضها ، عدا السيد عمر نظمي ، الذي عارض في رفضها ، بحجة أن هذه القضية من القضايا الدولية الخطيرة ، التي تترتب عليها نتائج وخيمة ، ولا يصح بجرة قلم رفض معاهدة جرت المفاوضات والمداولات بشأنها بين حكومتين ، وجرى التوقيع عليها من قبل الوفـــدين المتفاوضين . ولما رأى اتفـــاق مجلس الوزراء على رفضها ، قدّم استقالته من الوزارة ، وقبلت فعلاً ، واقترح تأليف لجنة لدراستها ، وبيـــان الأسباب التي تستند عليها الوزارة في رفضها ، فألفت اللجنة ، ودرست بنود المعـــاهدة ، وقدمت تقريرها . وفي ضوء هذا التقرير ، وما تضمنه من أسباب ، قرر مجلس الوزراء رفضها ، وأعلن ذلك في بيان نشر على الرأي العام ، فعمّ الفرح والسرور جميع أبناء البلاد ، وكان هذا أول انتصار حققه الشعب على الاستعمار وعلى الطبقة الحاكمة السائرة في ركابه ، وان كان الثمن غالياً من دماء أبنـائه وأرواح فتيانه وفتياته .

شغب الشيوعيين

بعد سقوط الوزارة الجبرية ، وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد الصدر ،ودخول بعض العناصر الوطنية فيها ساد البلاد جو من الثقة والاطمئنان، وعاد الهدوء والاستقرار، وانصرف الطلاب إلى مدارسهم، والناس إلى أعمالهم، لا سيما بعد إعلان رفض المعاهدة ، وهو المطلب الأول من مطاليب الشعب . غير أن الشيوعيين استمروا في تظاهرهم وشغبهم ، وكانوا يطوفون في الشوارع ، ويذرعونها ذهاباً وإياباً ، ويتجمعون في الساحات العامة ، حاملين الشعارات واللافتات ، ويطلقون الهتافات بإطلاق الحريات العامة تارة ، وبتوفير الخبز والكساء أخرى ، وغير ذلك من الشعارات مع أن الوزارة قد قررت في الأيام الأولى من تشكيلها الإفراج عن كل الصحف المعطلة وقد أفرج عنها ، كما أفرج عن معظم الموقوفين والسجناء السياسيين ، عدا الذين أدانتهم المحاكم . أما الغذاء والكساء، فإني بذلت كل ما لدي من جهد لتوفيرهما، فوفرت السكر كما شرحت ذلك آنفاً ، وعملت على توفير الحنطة والأرز باستيرادهما من الخارج ، وبمناقلة الموجود منها بين لواء وآخر . وقد ساعد على ذلك قرب موسم الحصاد . وكان الموسم لحسن الحظ جيداً ، الأمر الذي حمل المحتكرين على عرض ما لديهم في الأسواق . ومع ذلك استمرت مظاهرات الشيوعيين، حتى آل الأمر إلى انقطاع السير في بعض الشوارع الرئيسية ، بجلوس المتظاهرين أو وقوفهم وسطها ، قاطعين بذلك مرور السابلة فيها ، حتى عمّ الاستياء بين الناس ، وضجوا بالشكوى من هذه الأعمال الصبيانية ، وأخذت الجرائد الحزبية تشجب هذه المظاهرات والتصرفات ، وتدعو إلى الكف عنها ، ولكن دون جدوى . وكانت أعمال الشيوعيين هذه ، تروق في عيون رجال الطبقة الحاكمة المندحرة ، التي اتخذت منها وسيلة لطعن الحركة الوطنية ووصمها بالشيوعية. ولم تشأ الوزارة أن تستعمل العنف في مجابهة هذا الشغب ، بالرغم من استمراره وتطوره ، إلى أن اقتضت المصلحة العامة إعلان الأحكام العرفية ، بمناسبة دخول العراق مع الدول العربية الأخرى حرب فلسطين . عندئذ اتخذت السلطات بعض

الإجراءات لجـــابهة نشاط الشيوعيين وشغبهم ، واستتب الهـدوء ، وانتهت المظاهرات وخلت الشوارع منها .

تأليف لجنة التحقيق عن المسؤولين عن إطلاق النار على المتظاهرين

تألفت لجنة التحقيق بقرار من مجلس الوزراء ، للتحقيق في حـوادث إطلاق النـــار على المتظاهرين ، وتعيين المسؤولين الذين صدرت الأوامر منهم بذلك . وباشرت اللجنة تحقيقاتها ، واستمرت في ذلك طيـــلة مدة الوزارة في الحكم ، وانتهت من مهمتها في السابع من شهر تموز ، فأدانت بعض المسؤولين ، وبرأت آخرين منهم ، وقررت وجوب منح تعويض عادل لذوي القتلى عن قتلاهم . ولا أعلم بعد ذلك مصير ذلك التقرير ، وما اتخـذ بموجبه من إجراءات . ويبدو لي أن قد أسدل الستار عليه .

حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة

سبق أن أشرت آنفاً إلى مطاليب الأحزاب ، التي أعلنتها قبـــل تأليف الوزارة ، والتي اشترطتها للاشتراك فيهـــا . وقد تحقق منها حتى الآن خمسة مطاليب وهي :

(١) رفض المعاهدة (٢) إفساح المجال للنشاط الحزبي (٣) توفـــير الغـذاء والكساء للشعب (٤) إطلاق الحريات العامة (٥) تأليف لجنـة تحقيق عـــن المسؤولين عن إطلاق النار .

ولم يبق من تلك المطاليب سوى مطلب واحد ، هو حـل المجلس النيابي ، وإجراء الانتخابات لمجلس جديد .

لقد تأخر حل المجلس والمباشرة بالانتخابات بعض الوقت ، لانشغال الوزارة في المهام الأخرى ، وتهيب المسؤولين من إجرائهـــا في تلك الظروف . ولكنني

وبعض الوزراء ومن ورائنا الأحزاب ، شددنا من إلحاحنا على حـــل المجلس ، وقرر مجلس الوزراء حله، واستصدار إرادة ملكية بذلك ، فبوشر بالإجراءات التمهيدية للانتخابات ، واجتمع مجلس الوزراء للتداول في الأسس التي ستجري عليهـا الانتخابات . وكان حينئذ المرحوم السيد مصطفى العمري قــد اختير لوزارة الداخلية ، خلفاً للسيد نصرت الفارسي،الذي نقل إلى وزارة الخارجية. وقد جرى نقاش حول هل تقوم الوزارة بترشيح النواب ، وتوجيه الانتخابات ، كما كان يجري ذلك في الانتخابات السابقة ، أو أن تترك الانتخابات وشأنها دون أي توجيه أو ترشيح من جانب الحكومة ، فاختلفت الآراء حول هذين الرأيين. فكان بعض الوزراء ، وفي مقدمتهم وزير الداخلية ، إلى جانب ترك الانتخابات دون توجيه أو ترشيح ؟ وكان البعض الآخر من الوزراء ، يرى ضرورة ذلك . أمّا أنا فكان من رأيي أن تترك الحرية التامة للانتخابات في الحواضر الكبرى ، وتشرف الوزارة عليها في المناطق القبلية والريفية ، لاعتقادي أن البلاط وباقي الطبقة الحاكمة ، بما لهم من نفوذ وسلطان على رجـــال الإدارة ، وعلى وزارة الداخلية ، وعلى جهاز الدولة ، سيتدخلون فيها حتماً لصالحهم وصالح أتباعهم ، فتعود الى المجلس نفس العناصر ، التي دأبت الطبقة الحاكمـــة على حشرهـا في المجالس النيابية ، فتغلب الرأي القائل بضرورة ترك الانتخابات دون تدخـــل وتوجيه ، بحجة أن ذلك هو ماتطلبه الأحزاب والمنظمات الوطنية ، وهي (كلمة حق أريد بها باطل) . وقد بدأ التدخل فعلاً من جانب السلطات منذ اللحظة ، التي باشرت فيها الانتخابات. وقد أخذت الشكاوى والاحتجاجات تنهـــال على الأحزاب ، وعلى الحكومة من مختلف المناطق الانتخابية على التدخل فيهـــا ، وكلما راجعنا وزير الداخلية في ذلك أجـاب : بأن الانتخابات حرة ، وأنا لا أتدخل فيها ، وإن هذه الشكاوى غير صحيحة ، وغير واردة ، حتى أن رئيس الوزارة، كان قد شجع بعض الشخصيات على ترشيح أنفسهم ، ومنهم المرحومان السيد محسن أبو طبيخ ، والشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، وألح عليهما في ذلك. فلما قدما ترشيحهما وتأميناتهما رفض الموظف المختص قبولها واستلامها ، فاتصلا

بالسيد الصدر ، وأبلغاه ما حدث لهما ، فاتصل السيد الصدر بدوره بوزير الداخلية محتجاً على هذا التصرف ، وطلب اتخاذ ما يلزم لقبول ترشيحهما ، فأجابه أن الانتخابات حرة ، وأنه لا يتدخل في شؤونها ، كما حصل الاتفاق على ذلك ؛ وليس المعقول ألاّ يقبل مثل هذا الترشيح . وتكررت الشكوى ، وتكرر نفس الجواب . وترك الشخصان المذكوران ترشيحهما بعد أن يئسا . وإذا استثنينا بعض مناطق العاصمة ، التي لم تستطع السلطات التأثير عليها ، فإن التدخل عم جميع أنحاء البلاد ، ومن وراء ظهر الوزارة . واتبعت مختلف الأسالب لإقصاء العناصر الوطنية والحزبية عن المجلس الجديد .

وأضرب مثلاً على بعض تلك الأساليب . حدثني السيد جلال بابان عرضاً كيف حلت مشكلة السيد عبد الهادي صالح مع عمه في المسيب قال لي : « إن الجهات العليا لم ترغب في ترشيح السيد عبد الهادي المذكور ، الذي كان أحد نواب الجبهة الدستورية ، التي قدمت استقالتها من مجلس النواب احتجاجاً على المجازر التي وقعت إبان الوثبة ، وأرادت ترشيح عمه عن المسيب مقابل صهره وابن أخيه ، فامتنع عن ذلك لقرابته القريبة منه . وفي الوقت نفسه ألحّ السيد عبد الهادي على ترشيح نفسه ، فكلفت تلك الجهات أمير ربيعة بالتوسط بينهما لحل المشكلة ، باعتبار أن المومى إليهما ، ينتميان الى قبيلة ربيعة . فصدع أمير ربيعة الشيخ محمد الحبيب بالأمر ، وذهب الى المسيَّب ، وأقنع السيد عبد الهادي بسحب ترشيحه ، وقال له : « إنك من غير المرغوب فيهم لدى الجهات العليا »، وأقنع عمه بترشيح نفسه لئلا ترشح الحكومة غيره ، فتخسر عائلتهم المنطقة الانتخابية . فذهبت تواً الى رئيس الوزراء ، وأبلغته ما حدثني به السيد جلال بابان ، فأظهر امتعاضه من ذلك وقال : « سأحقق في هذا الأمر » . وفي اليوم الثاني استدعاني رئيس الوزراء الى مكتبه ، فذهبت إليه واذا بجلال بابان ، وأمير ربيعة جالسين هناك ؛ فبادرني السيد جلال بابان وهو مرتبك بقوله : يبدو أن قد حصل شيء من الالتباس وسوء التفاهم فيما حدثتك به : إن الذي سمعته أن أمير ربيعة ذهب الى المسيب للتوسط في حل بعض الخلافات بين

الجماعة ، وأخذ يجمجم في الكلام للتخلص من هـــذه الورطة . أما الشيخ محمد الحبيب ، فقد أنكر أن يكون قد قام بهذا المسعى . فقلت : على كل حـــال إني نقلت ما سمعته من السيد جلال بابان ، لأنه يهمني ، ويهم حزبي والمصلحة العامة ، وسننتظر نتائج الانتخابات. وعند انتهائها خرج عم السيد عبد الهادي صالح نائباً عن تلك المنطقة .

وهذا أنموذج آخر من نماذج التدخل ، ومن أساليب الطبقــة الحاكمة في خلق الشقاق بين أفراد العائلة الواحدة . لقـــد رشح حزب الاستقلال المرحوم السيد علي القزويني المحـــامي ، معتمد فرع الحزب في الحلة عن الهندية . ولعائلة السيد المذكور ، كما يعلم الجميع ، نفوذ قوي في منطقته الانتخابيـــة . وله ولإخوانه صلات وعلائق فيها ، فضلاً عن تأييد الحزب له . وكان نجاحه مضموناً مائـــة بالمائة . ولم يتقدم أحـــد لمنافسته في تلك المنطقة لاعتبارها منطقة مغلقة للسيد المذكور . وبينما هو يعمل لتهيئة منطقته للانتخاب إذ به يفاجأ بترشيح أحـــد بني عمومته ، من أبناء الحلة نفسها ضده . فاتصل بي السيد عـــلي وأخبرني بذلك وقال : لقد بدأت اتصالات الإدارة بالناخبين من السراكيل وغـــيرهم لحملهم على انتخاب منافسه . وكان قائمقام قضاء الهندية عندئذ أحـــد أقربائي الدكتور حسين كبه ، فاتصلت به هاتفياً ، واستوضحته جلية الأمر ، فأجابني متحفظاً ، أن المرشح الرسمي لهذه المنطقة ، هو أحد أقـــارب السيد علي ، وطلب مني أن أعالج الأمر في بغداد . فراجعت السيد مصطفى العمري ، وكلمته في الموضوع ، فلم ينكر ذلك ، لمعرفته بقرابة القائمقام لي ، وقال : « أيش أعمل هذه رغبـــة السيد الصدر ، روحوا أقنعوا السيد الصدر » ، فقلت له : « حرنا والله معك ، مرة تقول الانتخابات حرة ، ولا شأن لي بالتدخل فيها ، وأخرى تقول هـــذه رغبة السيد الصدر » . ولما كلمت رئيس الوزراء في الموضوع ، أنكر أن يكون قد فرض المرشح المذكور ، وإنما هو أوصى به ضمن نطاق حريـــة الانتخابات . وهكذا أخـــذ التدخل يشتد بشكل سافر ، وفي كل المناطق الانتخابيـــة . واستغلت الأحكام العرفية للتدخل فيها ، لمصلحة مرشحي الطبقـــة الحاكمة ،

فدعونا الهيئة الإدارية في الحزب ، وبحثنا موقفنا من هــذه التدخلات ، فرأينا أنــه من غير الصحيح الاستمرار في تحمل المسؤولية ، ووجوب الانسحاب من الوزارة . فقدمت استقالتي منها قبل انتهاء عملية الانتخابات بأيام .

وقد فاز الحزب في هذه الانتخابات بأربعة مقاعد نيابية ، ثلاثة من بغداد ، ونوابها هم السيد داود السعدي ، والسيد إسماعيل الغانم وأنا . وفاز السيد فائــق السامرائي عن سامراء ، بعد معارك انتخابية دامية في بعض هــذه المناطق ، كمنطقة السيد داود السعدي في جانب الكرخ حيث حشد منافسه شاكر الوادي أحد أعضاء الوفد المفــاوض في معاهدة بورتسموث ، جمهوراً كبيراً من أبنــاء العشائر المسلحين من خارج بغداد في مركز الانتخاب مما استفز واستثار حميــة أبناء الكرخ ونخوتهم لدخول هؤلاء وهم مسلحون إلى ما يعتبرونه حرمهم فوقع الاصطدام بين الكرخيين ، وبين هؤلاء المتطفلين ، وحدثت معركة دامية ، ذهب ضحيتها عدد من أتباع السيد شاكر الوادي فتدخلت قوات الأمن لإعادة النظام إلى نصابه . أمّا منطقتي الانتخابية (الرابعة) فلم تسلم هي الأخرى من محاولات التدخل . فقد رُشّح فيها مقابلي ثلاثة أشخاص ، هم السادة محمــد أحمد العمر ومحمد الجرجفي وعبدالامير السعدي متضامنين على أن يتنازل اثنان منهم لمن يظهر أنه الأقوى . وعندما قدم المختارون قوائمهم بأسماء الخمسات ، وتعين موعد انتخاب الهيئة التفتيشية ومحلها في جامع المصلوب وهو المكان الذي جرت فيــه كل الانتخابات السابقة ، لتوسطه للمنطقة الانتخابية الرابعة ، اتصل بي في هذه الأثناء الحاج عباس الديــك ، وأخبرني بأن حاكم المنطقة قــد قرر نقل محل الانتخاب إلى بهو نقابة المحامــين في بنايــة المحاكم . فاستغربت هذا الإجراء ، واتصلت بوزير الداخلية السيد مصطفى العمري ، واستوضحته عن صحة هــذا الخبر . فأجابني بأنه قد علم هو بذلك ، لأن المرشحين الآخرين اعترضوا على اتخاذ جامع المصلوب مركزاً للانتخاب بحجة وجود خمسة من اليهود من بــين الخمسات يمثلون محلة تحت التكية ، ولا يمكنهم دخول الجامع حسب التقاليد المرعيــة . فقلت له : « هب أن ذلك كان صحيحاً ، فلماذا اختيرت بناية المحاكم دون غيرها

من المحلات الواقعة في المنطقة الانتخابية ؟ » فقـــال : « على كل حال إن الأمر يخص الموظف الإداري وليس لي دخل فيـــه » . فاتصلت بالسيد عبد الرزاق الأزدي متصرف بغداد حينئذ ، محتجاً على هذا الإجراء . فنفى أن يكون لديه أيّ علم بذلك مؤكداً أن هذا الأمر ليس من صلاحية الإدارة بل من صلاحية الحاكم. واتصلت تلفونياً بحاكم المنطقة محتجاً على قراره فألغاه ، وقرر إجراء الانتخاب في نفس المكان الذي جرت العادة بإجراء الانتخاب فيـه . وهكذا كان مجرى انتخاب الهيئة التفتيشية ، بحضور الحـــاكم والموظف الإداري . وسمح لليهود الخمسة ان يدلوا بأصواتهم . فكانت نتيجة الانتخاب ان حصلت قائمة المرشحين الثلاثة مجتمعين على ستة أصوات هي أصوات اليهود الخمسة ، مع صوت واحـد لغيرهم من مجموع خمسة وخمسين صوتاً تمثل إحدى عشرة محلة . ولما ظهرت نتائج انتخاب الهيئة التفتيشية بهذا الشكل ، سحب المرشحون الثلاثـــة ترشيحهم ، وفزت بالنيابة بالتزكية . وجرت مثل هذه المحاولات للتدخل في منطقتي السيد فائق السامرائي، والسيد إسماعيل الغانم في سامراء والأعظمية، ولكنها لم تفلح.

الفصل الخامس عشر

حرب فلسطين

وزارة الصدر وحرب فلسطين

عندمـــا حيكت مؤامرة تقسيم فلسطين ، واتفق الإنكليز والأميركان والصهاينة على وضع مشروع التقسيم ، وتحديد حـــدوده ، وعرضه على الدول العربية ، أجمعت الدول العربية والهيئة العربية العليا ، والرأي العام العربي على رفض مشروع التقسيم هذا . فأرادت هذه الدول الاستعمارية ، أن تفرضه فرضاً على العرب عن طريق إقراره من قبل الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحـــدة فعرضته على الجمعيـــة المذكورة في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ، وكانت هذه الجمعيـة في ذلك العهد ، واقعة تحت نفوذ أمريكا وإنكلترا وسلطانها . وكانت أغلبية الدول المشتركة فيها سائرة في ركابها ، ولم تكن الدول العربية والإسلامية تشكل إلا أقلية ضئيلة . وعندما أجري التصويت على هـــذا المشروع ، فاز بأكثرية ثلثي الأعضاء إذ صوتت برفضه ثلاث عشرة دولة ، هي الدول العربيـة والإسلامية ، وثلاث من الدول المتحررة ، هي الهند واليونان وكوبا ، ووافقت على المشروع ثلاث وثلاثون دولة ، وعلى رأسها أميركا . وامتنعت عن التصويت

عشر دول منها بريطانيا للتستر على موقفها المؤيد للمشروع والممالىء للصهيونية . وكان المشروع يقضي بتقسيم فلسطين ، إلى دولتين إحداهما عربية ، والأخرى إسرائيلية ، وإلى منطقة دولية خاصة هي منطقة القدس . فأعلنت الوفود العربية في الأمم المتحدة رفضها لهذا المشروع ، وقامت قيامة الشعوب العربية ، ضد هذا العمل الجائر ، الذي من شأنه تقطيع أوصال فلسطين ، وتقويض كيانها العربي من الأساس ، ومنح إسرائيل أهم مناطق فلسطين ، وأخصب أراضيها ، وكل موانئها ومدنها العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط . وعندما رفض العرب مشروع التقسيم هذا ، حاك الإنكليز وحلفاؤهم من الأمريكان والصهاينة مؤامرة تخلي بريطانيا عن التزاماتها الانتدابية على فلسطين ، وأعلنت قرارها بانسحابها منها في ١٥ مايس سنة ١٩٤٨ . فدبت الحماسة في نفوس أبناء الشعوب العربية ، وتعالت الصيحات والصرخات من كل جانب ، منادية بضرورة اغتنام هذه الفرصة لتحرير فلسطين من رجس الصهيونية الباغية . وتنادت الدول العربية إلى وجوب توحيد مواقفها تجاه هذه المبادرة من جانب بريطانيا . وبدأت الاتصالات والاجتماعات بين ممثليها للاتفاق على ما يجب أن يكون موقفها تجاه هذه المؤامرة من الإنكليز وحلفائهم . وبعد المشاورات والمداولات اتفق الجميع على تدخل الدول العربية ، وضرورة اشتراك جيوشها في دخول فلسطين وتحريرها من الصهاينة المجرمين .

(كلايتين) وحرب فلسطين

زارني ذات يوم ، ودون سابق موعد أو معرفة شخصية في مكتبي بوزارة التموين (كلايتين) وهو أحد الانكليز المعروفين عند العرب ، لأنه من الذين لعبوا دوراً هاماً في الثورة العربية مع زميله (لورنس) . وقد قدّم نفسه لي وأخذ يتحدث عن بعض الشؤون العامة ، ثم تناول الحديث (قضية فلسطين) وكانت قد بدأت المشاورات بين الحكومات العربية ، بشأن دخول جيوشها فلسطين بعد انسحاب القوات الانكليزية منها . وسألني عمّا إذا لم يكن من الأفضل لمصلحة

العرب في فلسطين ألا تدخل الحكومات العربية الحرب بصورة رسمية ، وتترك ذلك لأبنائها، وهي تقف من ورائهم، تسندهم وتمدهم بالمتطوعين والسلاح والعتاد. ثم قال : « ألا ترون أن ذلك سيعفي الحكومات العربية من القيود والالتزامات والمسؤوليات الدولية ، ويتيح لعرب فلسطين ومن ورائهم إخوانهم في البلاد العربية القيام بتحقيق تحرير فلسطين » . فأجبته هل تركت حكومتكم لدى عرب فلسطين شيئاً من مقومات الكفاح ؟ فقد جردتهم من كل سلاح ، وقضت على كل وسائل المقاومة لديهم في الوقت الذي أفسحت فيه المجال لليهود للتسلح ، وزودتهم بكل أسباب القوة والاستعداد لهذا اليوم . وقد قررت حكومتكم الانسحاب من فلسطين في يوم واحد ، فما عسى أن يصنع عرب فلسطين وحدهم وهم عزل من السلاح وأسباب القوة تجاه ذلك . فراح يدافع عن حكومته بطبيعة الحال ، ثم وَدّع وانصرف . ولم أدرك في الحقيقة ما كان يقصد إليه من هذه الزيارة ، والملاحظات التي أبداها ، وعما إذا كان جاداً فيها أم لا ؟ واذا كان جاداً فهل هذه الملاحظات تمثل رأيه الشخصي أم رأي حكومته ؟ وعلى كل فقد زاد حرصي واعتقادي بضرورة اشتراك الحكومات العربية في حرب فلسطين لارتيابي بحسن نوايا الإنكليز ، لاسيما أولئك الذين عملوا في حقل الثورة العربية .

مشادة بيني وبين السفير البريطاني في دار السفارة الأمريكية

تلقيت يوماً من الأيام دعوة من السفير الأمريكي ، لتناول طعام العشاء في السفارة الأمريكية . وكان ذلك قبل إعلان الحكومات العربية إرسال جيوشها إلى فلسطين . وكان من بين المدعوين من الوزراء السيدان الاستاذ (نصرت الفارسي) و (داود الحيدري) وكذلك السفير البريطاني ، وبضعة أشخاص آخرين ، منهم شخصان قدّمهما السفير الأمريكي على أنهما صحفيان أميركيان . وفي أثناء تناول الطعام ، تطرق بعضهم الى قضية فلسطين ، وتعقد مشكلتها ،

وفشل كل المحاولات لحلها ، فعلّقت على ذلك بقولي : « ليست هناك أية مشكلة لفلسطين ليبحث لها عن حل ، إن فلسطين بلد عربي كسائر البلاد العربيـــة ، احتلته بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ، ووضعته عصبة الأمم تحت انتدابهـا لإعداده للحكم الذاتي ، فأخلت بريطانيا بعهدها والتزاماتها ، وجنت على العرب ، ومنحت اليهود وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لهم ، وراحت تساعدهم على إنشاء هذا الوطن ، وفتحت باب الهجرة ليهود العالم وسهّلت لهم تملك الأراضي وإنشاء المستعمرات ، فخلقت بذلك ما أسمته مشكلة ، وصارت تبحث لها عن الحلول.

ليس لقضية فلسطين برأينـا أي حل سوى إخراج اليهود المهاجرين ، الذين جاءت بهم بريطانيا إلى فلسطين ، والقضاء على أسطورة الوطن القومي اليهودي وتسليم البلاد الفلسطينية إلى أهلها العرب . وهنا ثار السفير البريطاني محتجاً على علي بقوله : « إنك وأنت وزير مسؤول ، تتهجم على حكومتي وتهينها أمامي ، وأنا سفيرها » . فقلت له : « إني أتكلم هنا بصفتي رئيساً لحزب سياسي ، وأعبر عن الرأي العام العربي بما فيه الشعب العراقي ، وما أقوله إنما هو من الحقائق التي لا تقبل الجدل » . فقـــال : « هل أن الرأي العـــام العربي الصحيح ، يتمثل في الذين ساروا في الشوارع يحملون اللافتـات ويطلقون الهتافات » . فأجبته : نعم هذا هو الرأي العـــام الذي يفرض إرادته ، كما فرضها فعلاً في كثير من المناسبات » .

وبعد انتهاء العشاء ، وقف السفير المذكور الى جانبي ، وأخـــذ يلاطفني ويعتذر إليّ قائلاً : « إنكم لا تقدرون حرج موقف بريطانيا في قضية فلسطين ، ولا تعرفون مـــا تتعرض له من ضغط وعنت . وإنني أرى أن قضية فلسطين ستحل نفسها بنفسها ، لأن اليهود لا يمكنهم البقـــاء طويلاً في فلسطين ، لأنهم قطرة في بحر عربي . ومـا عليكم إلاّ أن تشددوا الحصار عليهم لخنقهم والقضاء عليهم » . وبعد ذلك خرجنا الى حديقة السفارة ، فتوجه نحوي أحد الصحفيين الأمريكيين ، وكان معنا السيد داود الحيدري وأخذ يسألني عن موقف العراق تجاه اعتزام بريطانيا الانسحاب من فلسطين ، فأجبته أن العراق سيقف الموقف

الذي ستقفه البلاد العربية الأخرى . وأخذ يلح ويلحف بالسؤال عن نوع هـذا الموقف ، فشعرت بأن الرجل مكلف بالتعرف على نوايا الحكومات للعربيـة حول هذا الموضوع ، فلم أرَ من المصلحة إشعاره باعتزام إرسال العراق جيشه الى فلسطين ، وكررت القول بأن العراق سيقف الموقف الذي يمليه عليه واجبه في هذا السبيل ، ولم استبعـد في حينها أن دعوة السفير كانت لاستجلاء موقف العراق ، والحكومات العربية الأخرى ، إزاء انسحاب بريطانيا من فلسطين ، إذ لم تكن هناك أية مناسبة لهذه الدعوة .

اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية وحرب فلسطين

تشكلت اللجنة العسكرية المشتركة التابعـة للجامعة العربية للإشراف على سوق الجيوش العربية ، وتعيين مواقعها ، ومقادير وأنواع قواها . وكان مقرها في سوريا ، وكانت المشكلة الأولى التي جابهتها هي موضوع القيادة العليـا لهذه الجيوش ، ولمن يجب أن تسند . وحصل حول هذا الموضوع كثير من الجـدل والأخذ والرد ، وقـد جرى اجتماع في البلاط حضره الوفـد السوري برئاسة رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الدفاع السيد جميل مردم . وكان قد أوفد هـذا الوفد الى المملكة العربية السعودية لزيارة الملك عبـد العزيز السعود كجزء من المساعي لتوحيد قيادة الجيوش العربية ، وقد عرّج هـذا الوفد على بغداد لإتمام مهمته ، وفي اجتماع البلاط هذا ، وبحضور هيئة الوزارة أبلغنا الوفـد السوري موافقة سوريا وباقي الدول العربية بما فيها مصر والسعودية على إسناد قيـادة الجيوش العربية العليا الى الملك عبدالله ، وإسناد قيادتها العامة الى قائـد الجيش العراقي . ولا يفوتني أن أذكر أن حكومة مصر ، سبق أن رفضت قبول القيادة العامـة لوجود النفوذ البريطاني في جيوش بعض الدول العربيـة ، وقيادتها العسكرية . وقد رشح السيد نور الدين محمود لتولي قيادة الجيش العراقي ، وقيادة الجيوش العربية العامة ، وعرض هذا الترشيح أمـام الوفد السوري ، فوافق على ذلك ، وتفاءل الجميع خيراً لهذا الاختيار وقالوا : إنه يرمز الى أن هذا القائد ،

سيحقق ما حققه القائد صلاح الدين الأيوبي من الظفر والانتصار ؟؟.

ثم وضعت اللجنة العسكرية خطة دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، وطرق تحركاتها ، وبلغت الحكومات العربية بمقادير وأنواع القوى ، التي يجب على كل حكومة أن تسوقها في المرحلة الأولى ، وكان نصيب العراق من هذه القوى على ما أتذكر لواء مدرع واحد مع فوجين أو ثلاثة من الجنود المشاة . وأخذت الحكومة في إعداد هذه القوى ، ووسائل نقلها وتموينها ، وذلك يقتضي بالطبع بعض الوقت ، غير أن الضغط الرأي العام كان شديداً على الحكومة ، لاستعجال إرسال هذه القوة إلى فلسطين .

إضراب كلية الحقوق عن الطعام

وقد أضرب طلاب كليه الحقوق عن الطعام ، وتعاهدوا على أن لا ينهوا إضرابهم إلاّ بعد إرسال القوة ، ولم يكن بالإمكان إجابة طلبهم بهذه السرعة ، لأن الاستعدادات بإرسال القوة ، لم تستكمل بعد. واستمر الطلاب في إضرابهم، ومضى على ذلك يوم وبعض يوم ، حتى ساءت أحوال بعضهم ، وأجريت لهم الإسعافات ولم تجد معهم كل وسائل الإقناع بالكف عن الإضراب والتأكيد لهم بأن الحكومة على وشك إرسال القوة بمجرد استكمال استعداداتها،حتى ان السيد الصدر ، كلف السيد عبد العزيز القصاب ، بالتوسط لدى الطلاب وإقناعهم بإنهاء الإضراب . وبينما هو يحاول ذلك مع المضربين ، وقد أوشك على النجاح في مهمته ، وإذا بالسيد محمد علي العجلوني سفير الأردن في العراق ، يخف إلى كلية الحقوق ، ويتوجه الى طلابها خاطباً فيهم ، محمساً إياهم بضرورة استعجال الحكومة بإرسال جيشها الى فلسطين لأن العراق قد تأخر في إرساله ، وأن ذلك سيؤدي إلى نتائج وخيمة . فزاد إصرار الطلاب على الإضراب ، وقد أخبرنا بذلك السيد عبد العزيز القصاب،الذي كان حاضراً معه في كلية الحقوق، فاستدعى السيد الصدر السفير المذكور إلى مكتبه في مجلس الوزراء وكنا حاضرين معه ، ولما حضر استقبله بالتوبيخ الشديد على تصرفه غير اللائق هذا ،

دون أن يأذن له بالجلوس ، فاعتذر العجلوني بأنه إنما كلف بذلك من قبل حكومته ، وأنه اعتقد ان عمله هذا يخدم مصلحة فلسطين .

برقيّتا الملك عبدالله إلى الوصي ورئيس الوزراء

وكنا قبل هذا الحادث أو بعده ، قد دعينا للحضور في قصر الرحاب للاجتماع بالوصي ، فلما اجتمعنا تلا علينا صورة برقية من عمه الملك عبدالله ، يستحثه فيها على إرسال القوة إلى فلسطين، ويحذره من مغبة تأخرها . ومما جاء فيها بأنه سيضطر إلى أن يدخل فلسطين بجيشه وحده دون الجيوش العربية الأخرى ، إذا تأخرت الدول العربية عن إرسال جيوشها . وتلقى السيد الصدر مثل هذه البرقية ، وأطلع مجلس الوزراء عليها ، ثم تحركت القوة العراقية ليلة بعد منتصف الليل مخترقة شارع الرشيد وكان الناس قد تسامعوا بتحرك جيشهم في هذه الليلة ، فخرجت جموع الشعب إلى الشارع العام ، واصطفت إلى جانبه تهلل وتكبر ، وسار الجيش بين هتاف الرجال وزغاريد النساء ، مودعين جيشهم الباسل ، ومباركين جهاده ، وداعين له بالنصر على الأعداء . ووصل الجيش العراقي إلى موقعه ، ووصلت معه بقية الجيوش ، وحل يوم ١٥ مايس ، وبدأت القوات الإنكليزية انسحابها من فلسطين ، وبقينا على أحر من الجمر ، نتنسم الأخبار،ونترقب النتائج، فإذا بالبلاغات الحربية تبشر بالتقدم والانتصار في كل الميادين . ولكن الأنباء المتسربة من هنا ومن هناك ، والتقارير الرسمية لم تكن سارة ولا مطمئنة في مجموعها . فالجبهة السورية في منطقة (سمخ) قد أصابها الانهيار ، وشتت شمل قواتها التي لم تكن قد دربت تدريباً كافياً ، ولم يكن لديها سلاح كافٍ . والقوة العراقية التي توجهت لاحتلال (قلعة كيشر) وغيرها قد ارتدت عنها ، ثم توجهت نحو الساحل ، ورابطت في المثلث العربي ، وكلفت بالمحافظة عليه . واندفع قسم منها نحو (تل أبيب) لولا أوامر القيادة العامة المشددة بإيقافها عند حدودها المحددة لها . والقوات المصرية تقدمت بعض التقدم ، واحتلت بعض المواقع الأمامية لليهود. والجيش الأردني قد ألقى بكل

ثقله لتحرير القدس القديمة وإخراج اليهود منها . وقـــد وفق في ذلك ، ولكن قيـادته تركت مدن الساحل المهمة ، وهي أهم جزء من فلسطين تحت رحمـــة الصهاينة . وهكذا استمرت المعارك في الجبهات المختلفة بين مد وجزر ، وتقدم وتأخر ، إلى أن وقعت الهدنة الأولى . رقد أخذت المعلومات تتوارد بعد ذلك عن الأدوار التي كان يلعبها (كلوب باشا) في إدارة دفة القتـــال ، باعتباره رئيساً لأركان حرب القوات الأردنية ، ومبلغ نفوذه في توجيه الجيشين العراقي والأردني ، وانصياع الملك عبدالله لتوجيهاته ، وما كان لذلك من أثر في انفكاك القيادات العربية الأخرى عن قيـــادة الجيشين العراقي والأردني ، واستقلالها بالعمل . وكان عبد الإله ونوري السعيد في هذه الفترة دائمي التنقل بـــين بغداد وعمان .

وزارة السيد الصدر والهدنة الأولى

عندما قرر مجلس الأمن الهدنة الأولى ، ووقف القتال بين العرب واليهود ، بدأت الاتصالات والمشاورات بين الحكومات العربية لتحديد موقفها من قرار مجلس الأمن . وأخذت ترد التقارير والأخبـــار إلى مجلس الوزراء ، عن موقف هذه الحكومات من قرار مجلس الأمن ، فإذا بها تنبىء بإجماع الدول العربية على وجوب القبول ، لعدم إمكانها الاستمرار في الحرب في الظروف الراهنة . حتى أن حكومة النقراشي باشا في مصر ،هددت بأنها ستعقد الهدنة مع اليهود بمفردها إذا لم توافق الدول العربية الأخرى عليها . أما حكومة الأردن فقد أصرت على قبول عقدها ، وهددت بقطع تموين الجيش العراقي ، إذا أصر العراق على عـدم قبولها . وكذلك أظهرت سوريا ولبنان والسعودية موافقتها على هذه الهدنة . وقد وجهت الدعوة إلى وزراء خارجية الدول العربيـــة للاجتماع في دمشق ، للبحث في موضوع الهـدنة ، وتحديد موقف الدول العربية منها . فدعي مجلس الوزراء للاجتماع في دار وزير الخـــارجية ، السيد نصرت الفارسي ، لبحث موضوع الهدنة ، وتحديد موقف الحكومة العراقية منها ، للعمـل بموجب قرار

الوزارة في مؤتمر وزراء الخارجية ، الذي سيعقد في دمشق . وناقش مجلس الوزراء الموضوع بعد أن زودنا وزير الخارجية بالمعلومات التي تلقاها من ممثلينا في الدول العربية ، حول موقفها من الهدنة . فكانت كما شرحناها آنفاً ، تنبىء بإصرار الحكومات العربية على قبولها ، مع التهديد الذي ذكرناه سابقاً . وهنا انقسمت الآراء حول الموضوع ، فكنت وبعض الوزراء نرى وجوب عدم قبولها ، ورأى آخرون ضرورة قبولها ، إذا أصرت الحكومات العربية على ذلك ، لا سيما أن العراق ليس له حدود مشتركة مع إسرائيل ، وإن طريق تموين جيشه ينحصر بأراضي دولة أخرى ، تصر على قبول الهدنة ، وعدم فائدة بقاء العراق وحده في حالة حرب مع إسرائيل لعدم استطاعة جيشه وحده مجابهة قوات إسرائيل . وإلى جانب ذلك كله ، ما يحدثه موقف العراق من انشقاق في الصف العربي ، ليس من مصلحة العرب ، وفلسطين . وأخيراً مالت أكثرية الآراء الى أن يبذل وزير الخارجية كل ما لديه من جهد ، لحمل ممثلي الحكومات العربية على رفض الهدنة ، وأن يصر على هذا الرفض إذا اتفقت معه في هذا الرأي حكومة واحدة . وألا يوافق إلا إذا أصرت كل الحكومات العربية على قبول الهدنة ، وأجمعت على ذلك. وقد اقترحت بأن لا يقرر وزير الخارجية موقفه النهائي ، إلا بعد مراجعة الوزارة ، وأخذ موافقتها . ولكن وزير الخارجية قال بأنه سيحاول ذلك ، إذا سمح الوقت والظرف ، ولكنه يرى ضرورة منحه تخويلاً مطلقاً لاتخاذ ما يجب من موقف أسوة بوزراء الخارجية الآخرين . ومنحه مجلس الوزراء هذا التخويل ، وسافر لحضور المؤتمر . وبعد ذلك بيومين استقلت من الوزارة احتجاجاً على التدخل في الانتخابات وإساءة استعمال الأحكام العرفية ، كما ذكرت ذلك قبل هذا . وقد قرر ممثلو الحكومات العربية قبول الهدنة بالإجماع . واستقالت وزارة الصدر بعد ذلك بأيام وكان ذلك في ١٦ حزيران ١٩٤٨ .

وقد أصدر الحزب على إثر ذلك بياناً ، يشجب فيه الهدنة ، وهذا هو :

بيان حزب الاستقلال عن الهدنة

فوجىء العالم الإسلامي والوطن العربي بنبأ قبول الهدنة المفروضة من قبل الدول الكبرى ، ومنها بريطانيا الغادرة .

إن هؤلاء الساسة ، الذين أصروا على قبول الهدنة ، لا يعبرون عن رأي الأمة العربية ، ولا يملكون حق تقرير مصيرها ، خلافاً لإرادتها الواضحة ، فالكلمة مجمعة على وجوب الاستبسال في الجهاد ، حتى النفس الأخير ولا نقول الطلقة الأخيرة ، فخير لهذه الأمة أن تفنى عن بكرة أبيها ، على أن تسلم لخطر الغزو الصهيوني ، وتكوين دولة إسرائيل ، وعار الاستسلام للاستعمار البريطاني .

إننا نناشد الجميع ، أن يحتفظوا بوحدة كلمتهم ، وأن يحذروا دسائس الانهزاميين ، ومروجي السياسة الاستعمارية ، فما ضاع حق وراءه مطالب ، ومن الله التوفيق .

١٩ تموز ١٩٤٨

محمد مهدي كبه
رئيس حزب الاستقلال

وزارة السيد مزاحم الباججي

كلف السيد مزاحم الباججي بتأليف الوزارة بعد استقالة وزارة السيد الصدر ، وحاول أن يشرك حزب الاستقلال في وزارته ، فاتصل بي ، وكلفني بالاشتراك معه ، للاستعانة بي وبحزب الاستقلال ، حسبما قال على توجيه سياسة حكومته الوجهة الوطنية . فقلت له : « إن الوضع في فلسطين ، كما ترى من الخطورة بمكان ، وإن الرأي العام في كل البلاد العربية ، يلح على وجوب استئناف القتال ، ومن المتوقع أن يستأنف في كل لحظة ، فإذا لم تتألف وزارة قوية ، تضم بأكثريتها عناصر وطنية فلا يمكن مجابهة الوضع المتفجر في فلسطين. لذلك أرى أن تشترك الأحزاب كلها في الوزارة ، وأن يكون ممثلو الأحزاب

منسجمين مع غيرهم من أعضاء الوزارة » . ورفضت اشتراكي ، أو اشتراك أحد أعضاء الحزب في الوزارة ، إذا لم تشترك باقي الأحزاب . ثم اتصل بي ثانيــة ، وقـال : « لقد وفقت الى تحقيق اقتراحكم في اشتراك الأحزاب الأخرى معكم في الوزارة ، على أن يكون ممثلو الأحزاب فيها وزراء دولة ، فأجبته بعدم إمكان اشتراكنا بهذه الصفة ، لأننا في مثل هـذه الظروف ، التي تتطلب الجد والعمل لإنقاذ فلسطين ، لا يصح أن يكون وجودنا في الوزارة رمزيــاً ، وعلى هامش الحكم . فجادلني في ذلك ، وحاول إقناعي ، فاعتذرت . وقد ألف وزارته من عنــاصر من المستوزرين شبه المستقلين ، ولم يدخلها من أتبــاع نوري السعيد المعروفين أحد . وأول أزمة جابهتها وزارة السيد الباجچي هي استقالة المرحوم السيد صادق البصام . وكان المرحوم البصام من العناصر الوطنية النظيفة ، وممن لهم مواقف مشرفة في الحركات الوطنية ، وإن يكن قــد تعاون في الحكم مع أكثر المستوزرين . وأزمـة استقالة البصام نشأت عن اختلافه مع السيد جلال بابان وزير المواصلات ، حول وجوب إقصاء اليهود الموظفين من دوائر الـــبرق والبريد . وكانوا يتولون المراكز الهامة والحساسة فيها . وقـــد أخذت أسرار الحكومة ، خاصة تلك التي تتعلق بقضية فلسطين ، تتسرب الى الأعداء عـــن طريقهم ، فتهاون الوزير المذكور في إقصائهم ، هـذا إلى جانب التصريحات التي أطلقها ، ونشرت في بعض الصحف ، والتي أدان بهـــا الإنكليز والأمريكان بتآمرهم ضـد العرب في فلسطين ، وتسليط الصهاينة عليهـــا ، منادياً بوجوب إشاحة العرب بوجوههم عن هاتين الدولتين والتوجه بهـا الى أعدائها من الدول الشرقية ، هذا التصريح الذي قال عنه نوري السعيد عندما سمعه : « إن صادق البصام (ضرب رأسه ابطبر وانتحر) » . وقد عوتب البصام على تصريحه هـذا من الجهات العليا ، فقدم استقالته من الوزارة . ولم يستوزر بعد ذلك في أيـــة وزارة أخرى ، بعد أن كان من المستوزرين في معظم الوزارات ؟ فتحقق بذلك قول نوري السعيد .

وبعد استقالة البصام ارتأى الباجچي إجراء ترقيع في وزارته ، وإضافـة

عناصر جديدة إليها . وقد سمعنا أن من جملة من اختارهم شاكر الوادي لوزارة الدفاع ، خلفاً للبصام ، فعم الاستياء جميع الأوساط الحزبيـــة والوطنية لهذه البادرة الخطرة ، التي توحي بإعادة اعتبار عاقدي معاهدة بورتسموث . وكنت وبعض إخواني من أعضاء حزب الاستقلال مجتمعين في الحزب الوطني الديمقراطي للتداول مع رئيسه وأعضائه حول هـذا الموضوع . فكلفت بمخـــابرة مزاحم الباججي والاستفسار منه عن حقيقة ما شاع عن اعتزامـــه على استيزار شاكر الوادي ، بدل المرحوم البصام ، وتحذيره من مغبـــة ذلك . فناديته هاتفيـاً ، وبدأت الحديث معه حول هذا الموضوع غير أنه لم يستطع أن يسمع كلامي ، ولم نتمكن أن نتفاهم لثقل في سمعه ، وقطعنا المحادثة . وفي اليوم الثاني صدرت الإرادة الملكية بهذا الترقيع بإدخال خمسة وزراء جـــدد في الوزارة من بينهم شاكر الوادي ، فعم السخط والاستياء جميع الأوساط الوطنية لهـــذا التحدي والاستفزاز للرأي العام ، لا سيما وقد أتي بشاكر الوادي خلفاً للمرحوم البصام ، الذي استقال بدوافع قوميـــة ووطنية وتحفزت الأحزاب الوطنية ، وجبهـــة المعارضة في مجلس النواب لمقابلة هـذا التحدي . وقامت بحملة شديدة على السيد مزاحم الباججي داخل المجلس وخارجه . وما إن تليت الإرادة الملكية بهذا الترقيع الوزاري حتى انبرت المعارضة من كل جـــانب الى الهجوم العنيف على السيد الباججي ، ووقعت بينه وبين بعض المعارضين مناوشات حادة ، أدت الى توتر جو المجلس ، وحدوث الهرج والمرج فيه ، والتراشق بالكلمات الجارحة بين بعض النواب الحكوميين وبعض المعارضين ، ومن جملة ما دافع به رئيس الوزراء الباججي عن إقدامه على استيزار الوادي ، أنه قـد استتابه ، وتمهد له بنسيان الماضي ، وفتح صفحة جديدة في حياته السياسية .

وفد برلماني لزيارة جبهات القتال

بعد انتهاء مدة الهدنة الأولى في ٩ تموز ١٩٤٨ ، استأنف القتال في فلسطين في مختلف الجبهات ، وكان الصهاينة قد استعدوا لهذه الجولة ، وعززوا قواهم

ومواقعهم ، بينما لم يستفد العرب من هذه الفترة ، ولم يستعدوا الاستعداد الكافي لها، بالاضافة الى الخيانات والمؤامرات التي وقعت من جانب قيادة الجيش الأردني الأجنبية والخائنة والموحدة مع قيـادة الجيش العراقي ، فكانت النتيجة أن وقعت الكارثة الكبرى بسقوط اللد ومطاره والرملة والناصرة وصفد وغيرهـا من القرى ، وشرد في هـذه المأساة مئـات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين وجردوا من كل ما يملكون في هذه الحياة ، واستمر القتال حتى يوم ١٨ تموز ، حيث أوقف بقرار من مجلس الأمن ، وموافقة أكثرية اللجنة السياسية للجامعة العربية ، ومخالفة العراق وحده ، وقد كان لهـذه النكبة العظيمة التي حلت بعرب فلسطين ، وللأنباء والمعلومات التي كانت تنتشر بين الناس من تآمر الملك عبدالله وقائد جيشه كلوب في حلول هذه النكبة ، أبلغ الأثر على الرأي العام ، مما حدا بفريق من النواب أن يطلبوا تأليف وفد برلماني ، لزيارة جبهات القتال ، وإجراء تحقيق عن أسباب هذه الانتكاسة الفظيعة، التي أصابت القوات العربية، وأدت إلى هذه النكبة . فصادف اقتراح هؤلاء النواب موافقة رئيس الوزراء ، ورئاسة المجلس ، وتألف الوفد البرلماني من أربعة من الأعيان هم السادة المرحوم مولود مخلص ، وعبد الهادي الجلبي ، وإسماعيل نامق ، وحازم شمدين أغـا ، وستة من النواب ، هم السادة عـلي حيدر سليمان ، ورفائيل بطي ، وأركان العبادي ، وأحمد عجيل الياور ، وشعلان السلمان الظاهر وأنا . وسافر الوفد يوم ٢٨ تموز قاصداً الأردن ، فاجتمع في طريقه بالوصي ، وبنور الدين محمود قائد الجيش العراقي في مقر قيادته ، وقصد عمان ، وحدد له موعد لمقابلة الملك عبدالله ، وقابلناه في قصره ، وبدأ الحديث عن حرب فلسطين وتطوراتهـا ، وراح يشرح لنا موقفه وموقف حكومته وجيشه في هذه الحرب، والمسؤوليات التي يتحملهـا الأردن في إيواء اللاجئين وفي إعاشتهم وتموينهم ، ويوضح تقصير الحكومات العربية والجامعة العربية في القيام بواجباتها في هذا السبيل . فأخذ بعضنا يصف ما صادفناه في طريقنا من اللاجئين ، وما كانوا عليه من بؤس وشقاء وتشرد ، فراح يوجه اللوم إلى الفلسطينيين على أنهم هم المسؤولون عما أصابهم من

نكبات ، لأنهم قصروا في الدفاع عن بلادهم وقراهم ومنازلهم ، فحلت عليهم نقمة الله ، وأصابهم بما يستحقون من جزاء على تقاعسهم وتقاعدهم ، ثم التفت وقال : ليست هذه أول قارورة كسرت في الإسلام ألم نكن نحن (ويقصد عائلته الهاشمية) قد أصابنا مثل ما أصاب هؤلاء اللاجئين ؟ ألم نشرد من بلادنا، ونخرج من بيوتنا ، ونجرد من كل ما نملك ، ونكون مثلهم من المشردين ، فصبرنا وسلمنا أمرنا الى الله؟ ثم استمر في حديثه قائلاً: « لقد أخطأت الدول العربية كل الخطأ في إرسال قواتها إلى فلسطين ، دون ان تستعد الاستعداد الكافي لدخول الحرب مع اليهود ، وخالفت رأيي ، ولم تأخذ بنصائحي بوجوب العمل على حل قضية فلسطين عن غير طريق الحرب » . وصار يشرح لنا قوة اليهود عندما بدأت الحرب ، ويعدد لنا أصناف مقاتليها ، وعدد جيوشها النظامية ، وغير النظامية ، حتى بلغت حسب قوله حوالي مائة وخمسين ألف مقاتل ، ثم بيّن لنا أعداد الجيوش العربية التي لم تتجاوز على حد قوله الثلاثين ألف مقاتل ، ثم زيدت بعد ذلك الى ما يقارب الخمسين ألفاً ، فانتهزت هذه الفرصة وقلت له :

« باعتباري أحد المسؤولين في وزارة السيد الصدر ، فقد أطلعنا سمو الوصي على برقيتكم التي أبرقتموها إليه ، تستحثون فيها الوصي والحكومة العراقية على الإسراع في إرسال القوة ، وقلتم فيها بأنكم ستضطرون إلى دخول فلسطين بجيشكم وحده ، إذا تأخر وصول الجيش العراقي والجيوش العربية الأخرى ، وكذلك اطلعنا على برقيتكم التي أبرقتموها إلى السيد الصدر رئيس الوزراء بهذا الشأن » . فأسقط في يده ، وارتبك لهذه الورطة ، التي أوقع نفسه فيها ، ولهذا التناقض بين أقواله وأعماله ، وهذا الافتراء على الحقيقة والواقع ، وتملكه التأثر والغضب وقال : «نعم اني فعلت ذلك ولكن العراق والحكومات العربية الأخرى لم ترسل القوات الكافية لمجابهة قوات اليهود المتفوقة » . فقلت له :

« إن الحكومة العراقية قد أرسلت القوة التي حددتها لها اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية ، وفيها ممثل عن حكومة جلالتكم » . فقال : « لقد أخطأت اللجنة العسكرية في تقدير الموقف » . وأخذ يلف ويدور للخروج من

هذا المأزق ، الذي أوقع نفسه فيه ، ثم استأذنا بالانصراف ، وفي البهو الخارجي أسرع الي أحد المرافقين ، وقال : « سيدنا يريــد التحدث إليكم » ، فرجعت فرحب بي ، وقال : « لقد سمعت عنك وعن مواقفك الوطنية الشيء الكثير ، وأود أن تعلم يا ولدي أننا هنا في الخط الأول من النار ، ونتحمل من الأعبــاء والمسؤوليات ما لا تتحمله أية دولة عربية أخرى ، وإن الذين هم خارج المعركة، لا يقدرون المواقف ، ولا يعرفون الحقائق ، كمن هم في صميمها ، وأرجو أن تتجلى لكم حقائق الأمور يوماً من الأيام » . ثم ودعته وانصرفت مع زملائي .

دعوة أحد وجهاء عمان للوفد

دعانا أحد وجهاء عمان وتجارها الى تناول العشاء في قصره . وكانت له صلة ومعرفة بالمرحوم السيد مولود مخلص ، فتبسط معنا في الحديث ، وأخذ يروي لنا بعض الطرف عن سيرة الملك عبدالله ، وعن تسلط إحــدى جواريه عليه ، وهي التي كانت الحاكمة بأمرها في القصر ،وكان يخشاها حتى كبار رجال الدولة. ولم يكن الملك عبدالله ليرد لها طلباً ، أو يخالف رغبــة ، من ذلك أنه (أي الوجيه المذكور) أستورد ذات مرة إحدى السيارات الفارهة والممتازة لأحــد أولاده ، وكان ولده هذا حريصاً عليها وضنيناً بها . فلمحت الجارية المذكورة هذه السيارة في إحدى المناسبات فأعجبتها . فأرسلت أحد موظفي القصر ليأتي بها إليها حالاً لرؤيتها، فاعتذر ولده ببعض الأعذار عن إرسالها، وإذا بالنداءات الهاتفية تتوالى عليه من حاشية الملك ، تنبىء بتأثر الملك لعدم إرسال السيارة . يقول هذا التاجر فتوجست خيفة من ذلك ، وأنا أعلم مــا يعنيه غضب الملك عليّ ، فأقنعت ولدي ، وأخذت السيارة ، وذهبت بها إلى القصر ، ودخلت على الملك الذي كان بادي التـأثر ، وأعتذرت إليه بأن سبب التأخر كان لحصول بعض الخلل في السيارة الذي اقتضى إصلاحها . وقلت له : وهـا هي يا مولاي تحت أمركم راجياً من جلالتكم التفضل بقبولها هدية متواضعة من عبدكم المطيع ، فانفرجت أسارير جلالته ، وانبسط ، وانتهت الأزمة – والحمد لله – بسلام .

كلوب باشا ورأيه في حل مشكلة فلسطين

بينما نحن في دار الوجيه المذكور إذا برجل بزي بدوي يدخل علينا ، فيستقبله صاحب الدعوة ، ويرحب به . فسلّم هذا البدوي على السيد أحمد العجيل الياور عضو الوفد سلام معرفة ، وصافحه وأسر إليه بشيء لم نسمعه . وبعد حين استأذننا السيد أحمد المذكور ، وانصرف مع البدوي . وأعلمنا صاحب الدعوة أن هذا البدوي ، هو سائق كلوب باشا ، ومن قبيلة شمر . وفي الجيش الأردني من المجندين عدد غير قليل من أبناء هذه العشيرة . وعندما اجتمعنا بالسيد أحمد العجيل بعد عودته إلى الفندق الذي كنا ننزل فيه ، ذكر لنا دعوة كلوب باشا له بواسطة سائق سيارته . وقد حدثه كلوب باشا في قضية فلسطين وتطور الوضع الحربي فيها ، ودافع عن حكومة الأردن ، وعن مواقفها في حرب فلسطين ، وكان من رأيه أن مشكلة فلسطين ، لا يمكن أن تحل بالحرب والقوة ، كما لا يمكن للعرب القضاء على الدولة اليهودية ، لأنها أخذت طابعاً دولياً ، ولها من الإمكانيات المادية والمعنوية ما يعجز العرب عن مجاراته . وهو يرى أن أفضل سبيل للقضاء على خطرها ، هو تشديد الحصار الاقتصادي عليها ، لا سيما وأنها محاطة من جميع جهاتها بأقطار عربية ، تكون مجالها الحيوي والاقتصادي ، وأنها لا تستطيع البقاء والحياة دون التعامل مع هذا المجال . فما على الدول العربية إلا أن تركز كل جهودها وقواها لتشديد قبضة الحصار على عنقها ، وخنقها اقتصادياً وبذلك فقط تتقي البلاد العربية شرها .

توجه الوفد الى جبهات القتال

توجه الوفد قاصداً القدس وزار قائد المنطقة السيد (عبد الله التل) ، فأخلى مكتبه ممن كان فيه ، وأغلق بابه ، وأخذ يحدثنا عن مأساة القدس الجديدة ، وكيف تم حصارها من قبل القوات الأردنية ، وكيف شدد عليها هذا الحصار ، ومنع عنها الماء والغذاء ، وأخذت عليها كل السبل ، حتى ضعفت

مقاومتها ، وأوشكت حاميتها على التسليم . وكانت القوات الأردنية بحاجـة لنجدتها بفوج أو فوجين من القوات العراقية لاقتحام المدينـة واحتلالها ، وهي تضم زهاء مائـة ألف من اليهود . وقـد طلبنا هذه النجدة ، وكررنا الطلب ، وألحفنا فيه ، فلم يجب طلبنا ، وأخيراً تمكن اليهود من فك الحصار ، بفتح طريق سري لتزويدهم بما يحتاجون إليه من غذاء وتجهيزات ، ففاتنا هذا الانتصار ، الذي كان محققاً لو أنجدتنا القوة التي طلبناها . ثم ذكر كيف أن الجيش الأردني المرابط في القدس ، أصبح في حالة دفاع مستكين ، وأنه لا يكفي وحده الآن للصمود أمام قوة اليهود المتزايدة ، بعد أن كان هو المهاجم . ثم توجه الوفد الى نابلس ، وقـد لاحظ في طريقه سيولاً من اللاجئين ، يستظلون الأشجـار ، ويلوذون في مغاور الجبـال . وكان القسم الآخر في طريقه الى القرى والمدن الواقعة تحت السيطرة العربية ، وهم في حالة يرثى لها من الفزع والفقر والبؤس .

رأي أبناء نابلس وزعمائها بحرب فلسطين

دعينا في نابلس للحضور في دار أحد الوجهاء والاجتماع إلى الزعماء وأصحاب الرأي من أبناء فلسطين . وقد حضر الاجتماع عدد من رجال فلسطين البارزين ، وتكلم أحدهم وكان شقيق الاستاذ أكرم زعيتر على ما أتذكر ، فأخذ يوجه اللوم إلى الدول العربية ، ويحملها مسؤولية كل ما أصاب أبناء فلسطين من نكبات ، لأنها لم تقم بواجبها لحماية فلسطين ، ولم تترك أبناءها وشأنهم لحماية أنفسهم وحل مشكلتهم مع اليهود . وقد رفضت هذه الدول كل الحلول التي عرضت عليها لحل مشكلة فلسطين ، وأصرت على إخراج اليهـود منها ، ولكنها بالعكس سببت إخراج العرب من ديارهم ، ورميهم خارج فلسطين. وقد صمد أبناء فلسطين بوجه الصهاينة والإنكليز مدة تزيد على الثلاثين عاماً ، وكان بإمكانهم الصمود أمام الصهاينة بعد خروج الإنكليز ، فلمـا تدخلت الدول العربية ، وأرسلت جيوشها إلى فلسطين ، حلت تشكيلات المجاهدين الفلسطينيين باعتبارها لا تنسجم مع القوات النظامية ، فبدل ان تجند الفلسطينيين القادرين على حمل السلاح ، ليـدافعوا مع

الجيوش العربية عن بلادهم ، فأفقدتهم القـدرة على الدفاع عن أنفسهم وبلادهم ، ولم تقم هي بهذا الواجب على الوجه المطلوب، فحلت النكبة بهم . وأخذ يشرح الوضع العام ، ويعدد المآخذ والأخطاء ، ويضرب الأمثلة على عدم وجود الجـد والتصميم على القتال، حتى لقد بلغ اليأس بالفلسطينيين حداً أصبحوا معه يفضلون مسالمة اليهود والرضا بحكمهم ، ليتسنى لهم العيش في بلادهم . وقد أشاد بوطنية الجيش العراقي وحميته وحماسته ورغبته الشديدة في القتال على اختلاف صنوفه ، ولكن القيادة العامة قد قيدته،وأقعدته عن ذلك. وكم من مرة خالف أوامرها، واندفع نحو الأعداء ، وأزاحهم عن مواقعهم ، وتقدم واحتـل بعض القرى والمواقع ، فما إن تعلم القيادة العامة بذلك ، حتى تصدر الأوامر المشددة بتراجع القوة العراقية إلى مواقعها كسيفة البال ، كسيرة الخاطر . وضرب على ذلـك بعض الأمثلة منها : هاجم فوج عمر علي جبهة اليهـود ، وأزاح حاميتها عن مواقعها ، وتقدم في زحفه حتى أوشك على احتلال قرية (زرعين) فما كان من القيادة العـامة إلا أن منعت آمر الفوج من التقدم بالرغم من رغبته وحماسته في الاستمرار عليه . ومثل آخر : احتل الجيش العراقي (كفر كوبين) واحتـل قسماً منه ، وكان على وشك احتلاله كله ، ولكن القيـادة العامة أمرت هذه القوة بالتراجع الى (جنين) . وذكر أمثلة أخرى، ولكنا نكتفي بهذين المثلين .

ثم قصد الوفد جبهة القتال في منطقة (جنين) حيث شرح قائد القطاع العقيـد (صالح زكي توفيق) تفاصيل معركة جنـين ، التي أبدى فيها فوج (عمر علي) شجاعة فائقة ، وانتصر فيها على القوات الصهيونية التي تبلغ ستة أضعاف قوته .

وفي أثناء وجود الوفد في الجبهة، هاجمت قوة من الصهيونيين موقع (تل الذهب) الذي كان بيد المناضلين العرب بمشهد من بعض المراقبين الدوليين . ثم زار الوفد (طولكرم) حيث استقبله جمع غفير من أبنائها ، يتقدمهم رئيس البـلدية . وتوجهنا إلى دار البلدية ، حيث احتشد جمهور كبير من الأهلين ، وهم في حـالة هياج شديد . وكان يسود الجـو شعور الاستياء والنقمة الشديدة على الدول العربية ، وعلى جيوشها حيث أنها في اعتقادهم لم تقم بمـا كانوا ينتظرونه منها

لإنقاذهم وحمايتهم ، مما أصابهم من كوارث . (طولكرم) هذه من أكثر مدن المثلث العربي تعرضاً للأخطار ، لأنها واقعة على خط الهدنة . وأبناؤها الذين سلبت أراضيهم ومزارعهم ، وشردوا عنها ، لا يزال القسم الكبير منهم في مدينة (طولكرم) ينظر بعينه إلى محاصيل مزارعه يتناهبها اليهود ، بينما هو يتضور جوعاً . وقد شرح لنا رئيس بلدية (طولكرم) الأسباب التي يعتقد بأنها أدّت إلى هذه النكبة ، وهي :

أ — أن اليهود يخرقون الهدنة بصورة مستمرة ، بينما تلتزم القوات العربية المحافظة عليها .

ب — أن الجيوش العربية لم تقاتل حتى الآن بصورة جدية وبمجموعها .

جـ — لم يبق من فلسطين العربية بيد العرب من المدن المهمة ، سوى مثلث طولكرم جنين نابلس الذي يشغله الجيش العراقي ، ورام الله والقدس القديمة والخليل وغزة .

د — أن الجيوش العربية مستقلة بقياداتها بعضها عن بعض ، وتتأثر بالعوامل السياسية . وشكى من تأثير الانكليز في القيادة الأردنية .

هـ — لقد لجأ اليهود إلى سياسة التشريد ، وإجلاء العرب عن ديارهم، وإتلاف مزارعهم ودورهم لإرهابهم من جهة ، وعدم إفساح المجال لعودتهم إلى مواطنهم من جهة أخرى ولإرباك الدول العربية ، وإشغال قواتها المحاربة من جهة ثالثة ، علاوة على إضعاف معنويات الأهلين . وفي منطقة (طولكرم) وحدها حوالي (٣٥) ألف لاجىء من غير مأوى ، يعانون هول المجاعة .

ثم بعد ذلك زار الوفد مقر القائد العراقي في (طولكرم) العقيد (نجيب الربيعي) حيث أخذ يشكو من أن القوة العراقية في (طولكرم) لا تكفي للقيام بواجباتها للدفاع عن المواقع المسؤولة عنها، إذ هي لا تزيد عن لواء واحد، موزع كستار خفيف على جبهة طولها خمسون كيلومتراً ، وقد أيدّ سيادته تجاوز الصهيونيين وخرقهم للهدنة بصورة مستمرة ، وأشار إلى ضعف معنويات الأهلين ، وما حل بهم من هلع وفزع . وفي أثناء الحديث ، ناولني قصاصة ورق

فقرأتها ، فكان سيادته يرى ضرورة إجراء تبديل سريع في قيـــادة الجيش العامة ، واستبدال قائده (نور الدين محمود) بقائد آخر . وقد أبلغت وجهة نظره هذه الى المسؤولين شفوياً. ثم عدنا من (طولكرم) إلى نابلس ، واجتمعنا بأمير اللواء (مصطفى راغب) وهيئة أركانه،ومنهم السيد (غازي الداغستاني)، وقد حدثنا الموما إليهما كيف أن اليهود عندما أرادوا مهاجمة (اللد والرملة) ، علمت قيادتنا بذلك ، فأرسلت ضابطاً برتبة كبيرة إلى قيـادة الجيش الأردني ، تبلغه بتحركات اليهود نحو (اللد والرملة) ، وتعرض عــلى القيادة المذكورة استعداد الجيش العراقي لإنجاد الجيش الأردني للدفاع عنهما ، فكان الجواب : لسنا بحاجة إلى ذلك ، وعلى الجيش العراقي أن يلزم مواقعـه . وعندما بـــدأ الهجوم ، أرسلنا لقيادة الجيش الأردني ضابطاً آخر ، يبلغهم عن بدء الهجوم ، وعن تحفز الجيش العراقي للدفاع عن المدينتين المذكورتين ، فكان الجواب : أنهم يعلمون ذلك ، وأنهم سيتخذون ما يلزم من احتياطات . وبالتالي تمكن الجيش اليهودي من اقتحام (اللد والرمـلة) واحتلالهما ، وإجلاء جميع سكانها عنها ، وطوق اليهود القوة الأردنية بصفحاتها ، دون أن يطلق أفرادها أية إطلاقـة . وجرى الاتفاق بين الطرفين على أن تنسحب القوة الأردنية ، فانسحبت بشكل استعراض بين صفين من القوات اليهودية .

إدارة شؤون منطقة الجيش العراقي

أصرّ الملك عبدالله على وجوب إشراف الحكومة الأردنية على إدارة شؤون المنطقة التي يرابط فيها الجيش العراقي ، فكان له مـــا أراد . وعيّن (ابراهيم هاشم) حاكماً عاماً عليها ، فراح يعامل أبناء المنطقة ، بما عرف عنه من شراسة وظلم وطغيان ، فثار أهالي نابلس ذات يوم ثورة عارمة ضد هذا الحاكم المستهتر ، وضـد حكم الملك عبدالله ، وسارت مظاهراتهم في الشوارع مناديـــة بسقوطها وسقوط (كلوب باشا) وهجموا على مقر الحاكم المذكور ، وكادوا أن يفتكوا به ، لولا أنه استطاع الإفلات والفرار من قبضتهم . ولم تهدأ الحـالة في نابلس ،

إلا بعد أن أقصي عن منصبه ، وعيّن مكانه أحد العراقيين من العسكريين ، فسار بهم سيرة محمودة ، ولقد سمعنا الكثير من الثناء عليه .

مذكرة شباب فلسطين في نابلس الى الوفد

قدم فريق من الشباب الفلسطيني في نابلس ، وصفوا أنفسهم بأنهم من أواسط القوم ، ويمثلون أكثر المدن الفلسطينية ، ولا ينتمون الى الأحزاب أو الكتل السياسية ، ولا يتأثرون باتجاهاتها وسياساتها ، لذلك فإن ما يقدمونه من آراء ومعلومات هي حقائق مجردة ، ويرجون من الوفد أن يعير مذكرتهم هذه ما تستحقه من الاهتمام :

نص المذكرة

« نابلس في ٢٣ رمضان ١٣٦٨

أصحاب المعالي أعضاء البعثة البرلمانية العراقية المحترمين ،

يسر شباب من أواسط القوم ، وينتمون ، الى أكثر المدن الفلسطينية ، أن يرحبوا أولاً أجمل ترحيب بقدمكم الكريم للواء نابلس ، عدو الاستعمار الألد ، ومنبت المجاهدين والأحرار ، ويرجون الله أن يكون لزيارتكم المباركة والأولى من نوعها خير لفلسطين الجريح ، مهوى قلوب العرب والمسلمين ، وثانياً يتشرف هذا الرهط من الشباب المثقف أن يقدم نفسه إن رغبتم في ذلك ، لتباين المعلومات التي تبغونها عن الوضع الصحيح لأحوال فلسطين العزيزة ، التي دنسها وأصاب كرامتها في الصميم أحقر وأجرم شعوب الأرض ، وحمل عاراً لا يمحى لجميع شعوب وجيوش العرب والمسلمين في جميع مشارق الأرض ومغاربها . وقد رغب هؤلاء الشباب أن يضطلعوا بهذه المهمة ، لأنهم لا ينتسبون الى الأحزاب السياسية ، وبمقدورهم أن يجهروا بالآراء الجريئة التي لا يمكن سماعها من ذوي المناصب الرسمية والنوادي الحزبية ، إذ أنهم مقيدون كل التقييد

بالاعتبارات الخاصة ، وهؤلاء الشباب على استعداد أيضاً لأن يلجوا الأبحاث الآتية :

١ – كيف حصلت مآسي حيفا ويافا وصفد وطبرية وبيسان واللد والرملة والناصرة وعكا وبعض القرى العربية ، وكذلك ضياع مزارع الأثمار الحمضية والحبوب والخضروات عماد الثروة والاقتصاد الفلسطيني .

٢ – مشكلات اللاجئين والأحوال الصحية الراهنة .

٣ – جيش الإنقاذ والرأي العام .

٤ – الجيوش العربية المعسكرة في فلسطين والرأي العام .

٥ – سر إبعاد الفلسطينيين عن تمثيل دورهم في المجالات السياسية والعسكرية ، كوحدة خاصة .

٦ – الإدارة المدنية .

٧ – الشعب الفلسطيني والصراع القادم .

وختاماً ، فالرجاء تعيين الزمان إذا رغبتم في خوض هذه الأبحاث ، واتسع وقتكم لسماع صوت الرأي العام ، وإذ ذلك يعين مكان هذا الاجتماع الخاص . وتقبلوا على كل حال وافر الشكل والاحترام .

شباب من فلسطين »

وبعد إجراء المقابلة بين وفد شباب نابلس ، ومناقشة الوضع العام مع الوفد البرلماني ، قدم وفد الشباب المذكرة التالية :

جيش الإنقاذ والرأي العام

الجيوش العربية المعسكرة في فلسطين والرأي العام

«لقد دخل جيش الإنقاذ لفلسطين والبلاد والمجاهدون في أمس الحاجة للخبرة العسكرية والأسلحة الحديثة ، والذخائر الحربية . واستقبل كورود الماء على الظمآن ، والكساء على العريان . ترى هل أدّى جيش الإنقاذ رسالته خير أداء ،

حين دخل منطقة المثلث الخطر في فلسطين ، نابلس – طولكرم ، هل أمد الحاميات العربية حين طلبت الاستغاثة في كل من حيفا وصفد وطبرية ويافا والقدس بالنجدات والذخائر الحربية ؟ هل ضرب بيد من حديد على بعض قادته الذين عاثوا في البلاد فساداً ورشوة ونهباً للأموال ؟ هل بعث الروح الطيبة للجهاد ودرّب أكبر عدد ممكن من المناضلين الفلسطينيين على فنون الحرب الحديثة ؟ الرأي العام في شك من ذلك ، ومع هذا فيجب أن نقرر هذه الحقيقة وهي أن هناك بعضاً من قادته وجنوده الأشاوس الذين ضربوا أكبر سهم في البطولة والتضحية ، وكانوا مثلاً أعلى للجندي العربي النبيل .

ثم دخلت الجيوش العربية بعد منتصف مايس ، حين تآمر الإنكليز والصهاينة ، فأجلوا العرب عن مدنهم وقراهم في حيفا ويافا وصفد وطبرية وبيسان ودير ياسين وغيرها من القرى العربية وعكا القلعة الفلسطينية ، ترى هل أدت الجيوش العربية رسالتها خير أداء ، وأعادت الأمن الى نصابه ، وأرجعت المهاجرين الى مدنهم وقراهم ، وثأرت للكرامة العربية والإسلامية التي ديست من أحقر شعوب الأرض ، وحافظت على كرامة وسمعة الدول العربية السبع ، ومركزها الأدبي والحربي والسياسي الدولي ؟ يا للعار والشنار لقد كان الأمر مغايراً للأمجاد والكرامات ، لقد وقفت الجيوش العربية على مواضع تخطيط التقسيم للمنطقة العربية المخصصة ، وسلمت الجيوش العربية عدداً من المدن المذكورة أعلاه ، كلاً من مطار اللد والرملة واللد والناصرة وقراها ، وقرى أخرى غيرها لأن جميع هذه المدن والقرى تقع في المنطقة اليهودية المخصصة للصهيونيين . ومن أجل هذا الوضع الخطر ، فالرأي العام لا في فلسطين وحدها، بل في جميع البلاد العربية ، في ثورات وهياج وبلبلة ، ويخشى على البلاد العربية جميعها من ثورة داخلية كالثورة الإفرنسية ، إن لم يتحسن الوضع في فلسطين ، وتثأر الجيوش العربية لكرامتها ، وترجع البلاد الفلسطينية المقدسة لأهلها العرب ، ومع ذلك فيجب أن تذكر الحقيقة الناصعة أن الجندي في جميع الجيوش العربية باسل كريم ، يجيش حماسة ووطنية ، ويرغب في الثأر والنصر

والتضحية ، ويتحلى بالأدب الجم والنخوة العربية الإسلامية . والرأي العـــام يقول مـــا ذنب الجيش اللبناني إذ لم يطهر الساحل الفلسطيني الى عكا أليس هو جيش جد حديث ، وله أوضاع خاصة ؟ والرأي العام يقول مـــا ذنب الجيش السوري كذلك إذا لم يطهر لواء الجليل أليس هو جيش جد حديث ، وقد جاد فوق طاقته بكل مـا يقدر عليه من عون مادي وسياسي وعسكري ؟ والرأي العام مغتبط بالجيش المصري ، ولا يعير كبير انتبـــاه الى تباطئه في الزحف ، ذلك لأنه لم يكن يدور بخلد أحـــد أن الجيش المصري سيتدخل في شؤون فلسطين عسكرياً والرأي العام يجهر بأن هذه مأثرة لجلالة الملك فاروق لا تنسى أبد الدهر ثم يعطف على الإشادة بمفخرة للجيش المصري ، أنه ما دخل مدينـة أو قرية عربية وأخلاها للصهاينة . والرأي العام لا يعرف كثيراً عـــن الجيش السعودي أول الأمر واليمني ، ولذلك لا يتورط في التعرض لهـــما لا تلميحاً ولا تصريحاً . والرأي العام يقدّر موقف الجيش الأردني ، ويرثي له غاية الرثاء ، إذ أنه جيش باسل جدير بالمفاخر والأمجاد ، وباستطاعته تطهير القدس في أقـل من أسبوع ، واحتلال جميع فلسطين بلا جدال ، ولكنه جيش مغلوب على أمره ، يتحكم فيه الأجانب كما يشاؤون . وقـد أضاعوا على جلالة مليكه الطيب القلب الفرص السانحة ليصبح صلاح الدين القرن العشرين . أمـا الرأي العام فعاتب كل العتب على موقف الجيش العراقي ، ويرجع ذلك الى تاريخ طويل. إن الفلسطينيين خاصة ينظرون الى العراق على أنـــه الملاذ المرتجى ، وكانوا ينظرون الى جلالة الملك فيصل على أنـــه ملكهم أيضاً . وكلما أصابتهم مصيبة استغاثوا بالعراق ملكاً وحكومة وشعباً وتخليداً لفيصل وإكراماً للعراق أشادوا نصباً تذكارياً للراحل الكريم في حيفا ، بعد أن شيعوه وبكوه أشد البكاء ، بمـــا لم يشهد له مثيـل . ثم تطلعوا الى جلالة المرحوم غازي الأول ، فكان عند حسن الظن ، حين وقف مواقفه التاريخية الشهيرة . وحينما استشهد كانت الكارثـــة كارثتهم والبلوى بلواهم . ثم تطلعوا الى جـلالة الملك فيصل الثـــاني ، واعتبروه وارث الأمجاد وحينما داهم فلسطين خطب عظيم بعد ١٥ مايس كان الفلسطينيون يعلقون

على الجيش العراقي الآمـــال العظيمة ، إذ إن الجيش جيشهم المرتجى ، ألم يهدد وايزمان في الهيئة العمومية لمنظمة الأمم أن الطائرات العراقية تستطيع في أيام قلائل أن تجعل تل أبيب والكرمل عاليها سافلها ، ولكن بعـد جولات قصار خاب الرجاء ، فارتد الجيش العراقي عن كوكب الهواء ، وعن جيشر وعـــن بيسان وعن العفولة وعن اللجون وعن ملبس وعن كفر يونا وعن ناثانيا وقاقون. وقد أخلى بعد ذلك أكثر البيارات العربيـة ، وهي مزارع البرتقال الشهيرة في منطقة طولكرم ، وتقدر بالملايين من الجنيهات ، وهي عماد الاقتصاد العربي في فلسطين. ثم عسكر الجيش العراقي قرب خط سكة الحديد في منطقة طولكرم، وهو الحد الفاصل بين المنطقة اليهودية والعربية .

إن الرأي العام لعلى يقين تام ، أن هذا الارتداد ليس عـن ضعف في الجيش العراقي الباسل ، وإنما عن تدخل قيادة أجنبية في شؤونه بادىء الأمر. وبمقدور الجيش العراقي وحده إنقاذ فلسطين العزيزة الجريحة ، ودحر الجيوش اليهوديـة الآثمة التي حملت عاراً لا يمحى لجميع شعوب وجيوش العرب والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، ترى هل الجيش العراقي الباسل سائر لما هو أهـل له في ظل جلالة المليك المفدى والوصي على العرش الأمين وربيبي الأمجاد والمفاخر ؟ »

في مقر قيادة الجيش الأردني

في صباح يوم ٣١ تموز بعد أن ودع الوفد آمر القوة العراقية في نابلس أمـير اللواء (مصطفى راغب) وهيئة أركانه ، تابع سفره الى القدس ، وفي الطريـق زار فوج (عمر علي) حيث أبدى الجنود حمـاسة منقطعة النظير ، وشوقاً إلى العودة إلى القتال ، ثم عرّج على (راحلة) حيث زار مقر القيادة الأردنيـــة بدعوة منها ، وهناك استقبله ضباط المقر ، وعلى رأسهم الكولونيل الإنكليزي (لاش) نائب قائد القوة الأردنية ، فجرت محادثة مع الموما إليـــه ، وبعض ضباطه ، كانت خلاصتها ما يلي :

سأل أحد أعضاء الوفد الكولونيل المذكور :

س – هل استطاع اليهود الاستفادة من الهدنـــة الأولى والثانية في تعزيز قوام ؟

ج – في الهدنة الأولى جلب اليهود رجـالاً وعتاداً ، واستطاعو أن يعززوا مراكزهم ، ولكن لا يوجد دليل على جلبهم أنواع جديدة من الأسلحة (وهـذا يتنافى والمعلومات التي حصل عليها الوفـد من مصادر أخرى ، كحصولهم على مدفعية الهاون (٦) ستة عقدة وهاون (٢ – ٤) عقدة وهاون جرمنية ٣٨ م م وسرقتهم لبعض الدبابات) .

س – إذاً كيف تسنى لليهود أخذ المبادأة من العرب ؟ وكيف تغير الموقف الحربي في صالح اليهود ، واحتلوا بعض المواقع العربية ؟

ج – قواتهم أقرب إلى قواعدها ، وخطوط مواصلاتهـــا قصيرة ، بعكس وضع القوات العربية ، حيث أنها تبعد عـــن قواعدها ، وخطوط مواصلاتهـا طويلة ، الأمر الذي اضطر القيادة العامة ، أن تقوم ببعض التعديلات في جبهات القتال لتقصيرها ، ثم قلة العتاد لدينا ، وكذلك قلة العدد بالنسبة لقوات اليهود .

س – هـــل كان انسحاب الجيش العربي من اللد والرملة مبني على هـــذه الاعتبارات ؟

ج – لو كانت لدينا قـــوة كافية ، وكانت جبهتنا قصيرة ، لأمكننـــا الاحتفاظ بهما .

س – علم الوفـــد أن قيادة الجيش العراقي ، أوفدت ضابطاً برتبة كبـيرة ليخبركم عـــن قيام اليهود بالاستعدادات للهجوم على (اللد والرملة) من الفجوة الكائنة بـين الجيش العراقي والأردني ، وأبلغكم استعداد الجيش العراقي للتعاون معكم للدفاع عنهما ، فلماذا لم توافقوا على ذلك ، ولم تتخذوا الإجراءات اللازمـة لمجابهة هذا الهجوم ؟

ج – هذا أمر يعود للقيادة العامة ، وهنا أشار إلى أنه كان يجب توحيـــد القيادة منذ بداية الحرب ..

س – هل كان هناك تعاون بين الجيش العراقي والأردني وهل طبق هـــذا

التعاون فيما يخص (اللد والرملة) ؟

ج – كان يوجد تعاون بيننا ، إلا أن الجيش المصري لم يساعد ، ولو فعل ذلك لأمكننا صد اليهود .

س – لماذا اكتفى الجيش الأردني بوضع سرية واحدة في (اللد والرملة) ؟

ج – كان ذلك لمجرد تقوية معنويات السكان ، وتشجيعهم على البقاء ، ولقد كانت القيادة تتوقع ضياع (اللد والرملة) .

س – ما هي قوة اليهود حسب معلوماتكم ؟

ج – ليست لدينا معلومات دقيقة عن ذلك ، ولكن المعروف رسمياً من التقارير العسكرية البريطانية ، أنه عند انسحاب الحكومة المنتدبة ، كانت تقدر قوتهم بثمانين ألفاً .

س – لماذا لم يقم الجيش الاردني بالدفاع عن مطار اللد مع أهميته العسكرية؟

ج – لم نستطع إرسال قوة كبيرة للدفاع عن المطار المذكور ، لأن جناحنا الأيسر كان مكشوفاً ، لعدم تقدم الجيش المصري إلى الأمام ، بسبب الفراغ الكائن بين الجبهتين، وخشيتنا من قيام اليهود بحركة التفاف حول جناحنا الأيسر المكشوف ، وتطويق قواتنا . ثم أشار إلى أمور أخرى أهمها .

١ – يخشى قيام اليهود عندما يشعرون باستكمال قوتهم بالهجوم على القدس، وقد عينوا قائداً جديداً مقتدراً لهذه الجبهة .

٢ – إن اليهود يقصدون بمهاجمة القرى العربية ، زيادة مشكلة اللاجئين ، وذلك بإجلاء السكان ، ودفعهم إلى المناطق العربية ، لإرباك تلك المناطق ، والقوات المرابطة فيها .

س – لماذا لم يهاجم الجيش الأردني المدن الساحلية ، وحبس قواه في القدس؟

ج – ان احتلال القدس كان لعوامل سياسية ، وليست عسكرية واحتلالنا لها يستنزف نصف قوانا ، مع العلم بأن أكثرية جنودنا مكونة من البدو ، الذين لم يتعودوا الحرب في المدن والجبال .

* * *

بعد هذا الحوار غادر الوفد مقر قيادة الجيش الأردني ، متوجهاً إلى القدس وقد زار أثناء وجوده فيها (المسجد الأقصى) وشاهد التخريبات التي أحدثتها قنابل اليهود في (قبة الصخرة) ونوافذها، وفي مقام المعراج ، ومواقع أخرى في الحرم الشريف . وبعد انتهاء زيارته ، سافر بالطائرة إلى بيروت ، وفيها اجتمع الوفد برجال الحكومة اللبنانية ، وبرئيس مجلس النواب ، وعدد من النـواب ، وجرى معهم استعراض الوضع العام في فلسطين ، فـكان ملخص ما أجمع عليه رجال الحكومة والنواب هو :

١ – أنهم يشعرون بالخطر الذي يتهدد بلادهم منذ تأسيس الدولة اليهودية ، وأنهم على علم بمطامع اليهود ، وعدم وقوفها عند حدود فلسطين .

٢ – أنهم يعتمدون في درء أخطار الصهاينة عنهـم ، وعن بلادهم على الدول العربية ، نظراً لقلة نفوسهم ، وضعف إمكانياتهم، وأن جيشهم لا يتجاوز عدده البضعة آلاف ، وهو حديث النشأة ، قليل الدربة والتجهيز .

٣ – أنهم لا يعتقدون بإمكان استئناف القتال ، إذا لم تتعـاون مصر مع الدول العربية الأخرى في هـذا السبيل لأنها أقوى الدول العربية ، وأكثرها رجالاً وموارد وإمكانيات .

٤ – وجوب توحيد قيادات الجيوش العربية ، وإسنادها إلى أيدٍ عربيـة بحتة وإقصاء النـفوذ الأجنبي عنها . وفي بعض هذه الاجتماعات تكلم السيد (حبيب أبو شهلا) وهو أحد الشخصيات البـارزة في لبنان ، وأشار إلى أهمية النفط ، وتأثيره على أميركا، وقال : «إنه الوكيل العام لشركة النفط الأميركية ، وواجبه القومي ، يدفعه أن يصرح بأن السلاح الوحيـد ، الذي يمكن إشهاره بوجه اميركا لحملها على تغيير موقفها ، هو إلغاء امتيازات النفط ، التي تملكها في البلاد العربية . وعلى الأقـل التهديد بإلغائها إذا لم تبدل سياستها إزاء قضية فلسطين لمصلحة العرب » . وقال : « وأنا الضامن أنها ستفعل ذلـك حتماً ، إذا رأت موقفاً جدياً من جانب العرب في هذا الباب » .

رأي سماحة مفتي فلسطين

اجتمعنا في دمشق بسماحة مفتي فلسطين (الحاج أمين الحسيني) وقد تحدث إلينا قائلاً : إن أسباب فشل الجيوش العربية ، لم يكن لعدم قدرتها وكفايتها . وفي رأيه أنها كانت أكثر عدداً من القوات اليهودية ، التي كما قال لم تكن تتجاوز (٣٦) ستة وثلاثين ألف مقاتل في المعارك الأولى ، ولكن السبب الحقيقي هو في أن الحرب فيها ، كانت تدار من قبل غير العرب سياسياً وعسكرياً . واستشهد على ذلك ببعض الشواهد ، منها حصار مدينة القدس الجديدة ، وتوقع سقوطها ، وفك الحصار عنها ، والانسحاب من (اللد والرملة) وغير ذلك . وكان يرى ضرورة استئناف القتال على شروط :

١ - التصميم والجد في القتال (٢) توحيد قيادة الجيوش العربية وإناطتها بأيدٍ عربية صرفة ، وإقصاء نفوذ الملك عبدالله وقائد جيشه (كلوب) عن تلك القيادة (٣) تجنيد الفلسطينيين ، وتشكيل وحدة منهم ملحقة بالجيش العربي ، تحت قيادته ، ولا سيما اللاجئين منهم ، لأنهم أكثر حماسة للقتال ، واستعداداً للتضحية ، وحرصاً على استعادة بلادهم وقراهم وأملاكهم . أنه بالامكان تجنيد ما لا يقل عن العشرين ألف مقاتل . وبالإمكان تسليحهم بالسلاح الموجود بين أيديهم ، وهو لا يقل عن عشرين ألف قطعة بين بندقية ورشاش ومدفع ، وهي موزعة بين السكان ويمكن السيطرة عليها بسهولة ، وقدم لنا كشفاً مفصلاً عن أعدادها وأنواعها ومحلات وجودها ، بالإضافة إلى أن هذا التدبير يحل الكثير من مشاكل اللاجئين، ويساعد على تخفيف الضغط على الجيوش العربية ، التي تشغل أعداداً كبيرة من وحداتها في حماية المدن والقرى والمواقع ذات القيمة العسكرية . فلو تم تجنيد الفلسطينيين كما مر ، لأمكن إحلال بعضهم محل القوى النظامية العربية للقيام بهذه المهام . وتطرق سماحته إلى تأسيس دولة عربية في فلسطين ، وخلاصة ما جاء في قوله : إن اليهود أعلنوا دولتهم في (١٥ مايس) وقبل حلول الموعد المذكور تشبثت بعض الشخصيات والأوساط العربية والإسلامية في إعلان دولة عربية في فلسطين على أن يكون تدخل

الحكومات العربية على شكل تقديم مساعدة إلى الدولة المذكورة . وقد بحث هذا الموضوع على حد قول سماحته في اجتماع عقد في قصر الجمهورية في دمشق، وكانت الأكثرية الساحقة ميالة للأخذ به، إلا أن أمين الجامعة، أبدى تخوفه من أن يسبب ذلك تصدعاً في الجبهة العربية، فلم يتحقق هذا المشروع . ويرى سماحته أن للنفوذ الأجنبي يداً في ذلك .

زيارة جبهة القتال في سوريا

زرنا جبهتي القتال في سوريا، وقد صحبنا في هذه الزيارة كل من وكيل وزير الدفاع السيد جميل مردم، وقائد الجيش السوري الزعيم (حسني الزعيم) . والتحق بنا المرحوم العميد (طه الهاشمي) فزرنا أولاً جبهة الحولة : وهي جبهة منيعة لأنها تقع على مرتفعات شاهقة، تطل على بحيرة الحولة، التي تفصلها عن المستعمرات اليهودية التي كانت تتراءى لنا بوضوح، بحيث كنا نرى معالمها وشوارعها، وحتى حركة المارة فيها. وكم كانت دهشتنا كبيرة وألمنا ممضاً، عندما شاهدنا ما في تلك المستعمرات من عمران وأبنية فخمة، كما شاهدنا البرك الاصطناعية الكبيرة المعدة لتربية الأسماك، والمتصلة بالبحيرة . وتوجهنا بعد ذلك إلى الجبهة الثانية وهي الواقعة على الطرف الجنوبي من (بحيرة طبريا)، والتي وقعت فيها معركة (سمخ) المؤلمة حيث هزم الجيش السوري، وتخلى عن بعض مواقعه المهمة . وعندما وصلنا الجبهة، شرح لنا الزعيم (حسني الزعيم) وقائع المعركة، ثم أطلعنا على مواقع اليهود، وعلى قرية (مشمار هارون) بعد عبورنا المضيق وجسره، الذي يفصل بين الجانبين، فشرح لنا (حسني الزعيم) سبب هزيمة الجيش السوري في هذه المعركة (سمخ)، وهو أن الجيش كان حديث العهد بتكوينه، ولم يتدرب تدريباً كافياً، وقد ألف من الشبان الأحداث، الذين لم يسبق لهم أن خاضوا أية معركة حربية . وكان إلى جانب ذلك سيء التسليح والتجهيز، وكانت القوة اليهودية متفوقة عليه فاضطر المسؤولون بعد تلك المعركة إلى إعادة تجنيد المجندين الذين خدموا في الجيش الإفرنسي من الشراكسة

والدروز وغيرهم من السوريين وضمهم إلى قوة الجيش النظامي . وأعـــادت الكرة على الصهاينـة ، والتحمت بهم في معـــارك ضارية ، وأزاحتهم عن مواقعهم ، ورمت بهـــم الى الجانب الآخر من البحيرة حيث قرية (مشمار هارون) المحصنة واحتلتها منهم بعد معارك عنيفة ، ثم توغلت في خطوطهم إلى مسافات بعيدة . وعندما عبرنا إلى الجانب الآخر من البـــحيرة رأينا قرية (مشمار هـارون) أو بالأحرى خرائبهـــا ، لأنها كانت مدمرة تدميراً كاملاً ، ثم زرنا الخط الآمامي للجيش السوري ، وهو يقع في نهاية (بيـــارة الخوري) ومزارع القمح التابعة لها ، والتي استولى عليهـــا الجيش السوري . (بيارة الخوري) هذه بستان كبيرة جـداً ، فيها الآلاف من أشجار البرتقال العامرة ، ومررنا بمشروع ريها وهـــو مشروع ضخم ، يضم مكائن ضخ كبيرة وخزانات مياه واسعة ، تتصل بأنابيب لتوزيع المياه ، إلى غير ذلك من المنشآت في هذا المشروع الزراعي الكبير .

أما خلاصة رأي رجال سوريا فهي أن سوريا قدمت أقصى ما لديها من قوة ومساعدة في الوقت الحاضر ، وأنها مستعدة لبذل كل إمكانياتها لتحرير فلسطين ، كما أنها مستعدة لوضع جيوشها تحت القيادة العراقية ، كما وأن الحكومة السورية قررت الخدمة الإلزامية ، وستباشر بذلك قريباً . وقـــد ذكروا أن الصهاينة يعتبرون سوريا عدوهم الأول ، وأجمعوا على عدم اطمئنانهم من وجـود القيادة الإنكليزية في الجيش الأردني ، وضروة معالجة ذلك .

أسباب نكبة العرب في فلسطين

من الناحية الحربية لم تكن لدى العرب خطة عسكريـــة ، منسقة تنسيقاً دقيقاً ، ومبنية على تقدير صحيح للموقف . ولم تكن قيادة القوات العربية موحدة من الناحية العملية ، نظراً لما لاحظه الوفد ، واطلع عليه من بلبـلة في الحركات السوقية والتعبوية . وقد حدثت هفوات في تحشيد الجيوش وسوقهـــا ، الأمر الذي أدى إلى ضياع المباغتة ، وفقدان قابليـة الحركة لدى الجيوش العربية ،

وانتفاء التعاون بين هذه الجيوش،لانعدام الثقة بين قياداتها. ولعدم وجود خطة عسكرية سليمة وموحدة ، أضاع الجيش العراقي خمسة عشر يوماً أمام (قلعة كيشر) المحصنة ، دون جدوى ، ونكب الجيش السوري في جبهة (سمخ) تلك النكبة المؤلمة .

أطلع الوفد على أمر هام يخص الجيش السوري ، وذلك أن هذا الجيش ، كان قد أرسل في أول الأمر الى الجبهة اللبنانية ، ثم أعيد فجأة إلى جبهة (سمخ) على مسافة (٤٠٠) أربعمائة كيلو متر ، وزج به في القتال دون استطلاع مواقع العدو ، الأمر الذي أدّى الى أن يتكبد خسائر جسيمة . أما الجيش العراقي فقد جرى حشده في فلسطين بصورة تدريجية ، وهذا مخالف لمبدأ التحشد ؛ وهو من أهم مبادىء القتال .

- انعدام المباغتة التي هي أمضى سلاح في القتال، حيث لم يباغت العدو بقوات كبيرة ، في أول القتال ، عندما كان يفتقر إلى مدفعية ميدان ، وطيارات محاربة ، وتفتقر مستعمراته وخصوصاً القدس الجديدة الى الماء والزاد والعتاد .

عدم وجود تعاون جدي بين مجموعة الجيوش العربية نفسها ، وبينها وبين جيش الإنقاذ ، والمناضلين الفلسطينيين ، ولم يكن كذلك أي انسجام بين حركات هذه القوى الثلاث .

عدم تقدم الجيش المصري عن الحد الذي وصل إليه ، وعدم تعاونه مع القيادة الشمالية ، بسبب شكوك المصريين في القيادة الأردنية الخاضعة للنفوذ الأجنبي .

العوامل السياسية التي أثرت على الوضع العسكري في فلسطين

١ – يستنتج من سير الحوادث في فلسطين ، ومن الملاحظات التي أوردناها آنفاً ، أن الغاية من الحملة العسكرية ، التي اشتركت فيها الدول العربية ، لم تكن واضحة ، ولا مفهومة ، كما يحمل على الظن أن اللجنة السياسية في الجامعة العربية ، لم تحدد مهمة الجيوش العربية في دخولها فلسطين ، ولم تعين الهدف

الذي ترمي إليه من حركاتها العسكرية ، بل تركت تلك الجيوش وشأنها تتقدم وتتأخر حسب سياسة حكوماتها ، والعوامل الظاهرة والخفية التي تتأثر بها .

٢ – عدم حصول التفاهم التام بين الحكومات العربية من جهة ، وبينها وبين زعماء فلسطين من جهة أخرى ، حول مصير فلسطين ، ومستقبل الحكم فيها ، الأمر الذي أدّى إلى ضعف الجبهة السياسية ، وأفقد هذه الحملة العسكرية أهم عنصر من عناصر قوتها ، وهو وحده الغاية والهدف من أعمالها وحركاتها .

٣ – لقد كان لموقف الدول العربية من الهدنة ، ووقف القتال ، والنزول عند إرادة هيئة الأمم المتحدة في حل مشكلة فلسطين ، الأثر الفعال في التطورات السياسية والعسكرية . وقد امتد هذا الأثر إلى جبهات القتال نفسها، وأثرّ في الوضع الحربي العام ، وكان لسقوط بعض المدن والقرى العربية بيد اليهود في الفترة التي تلت الهدنة الأولى علاقة وثيقة بتلك السياسة .

٤ – امتناع بريطانيا عن الوفاء بتعهداتها بتقديم الأسلحة والعتاد للعراق ، ولبعض الدول العربية الأخرى ، التي تربطها معها معاهدات واتفاقات تلزمها بتجهيزها بما تحتاج إليه من سلاح وعتاد ومعدات حربية . وكان القصد من ذلك شل حركاتها الحربية ، وإضعافها عن أداء واجبها القومي في إنقاذ فلسطين ، لتحقق بذلك إنشاء الدولة اليهودية على الأسس التي تم التفاهم عليها بينها وبين اليهود .

٥ – عدم مساهمة الفلسطينيين مساهمة فعالة لأسباب وعوامل مختلفة في هذه الحرب المقدسة ، وعدم تعبئة قواهم وإمكانياتهم للدفاع عن بلادهم ومقدساتهم ، الأمر الذي جعلهم كمية مهملة لا شأن لها خلال المعارك ، التي خاضتها الجيوش العربية .

٦ – استفادة اليهود من كل قواهم وإمكانياتهم في الحقل السياسي الدولي ، وتأثيرهم كذلك في اتجاه الدول الكبرى ، وخاصة منها أمريكا ، بينما لم يستفد العرب مما لديهم من إمكانيات في هذا السبيل ، مع العلم أن الظروف الدولية آنذاك، وما يحيط بها من تنافس وتنازع بين الدول الكبرى كان قد أتاح للعرب

أحسن الفرص لكسب المعركة في الميدان السياسي ، لا سيما وأن العرب يملكون أهم المواقع الستراتيجية في الشرق الأدنى ، وعلى ملتقى القارات الثلاث ، كما أنهم يسيطرون على أهم طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية بالاضافة الى أنهم يملكون ويسيطرون على معظم منابع النفط الغزيرة في هذه البقعة من العالم. ولو أنهم وقفوا من الدول التي تمالىء الصهيونية موقفاً أكثر حزماً، وأشد قوة وصلابة من موقفهم الراهن ، لما استهترت هذه الدول بمقدرات العرب ، ولما استهانت بكراماتهم . هذه هي أهم العوامل السياسية والعسكرية ، التي كان لها الأثر البليغ في ترجيح كفة اليهود على العرب في الميدانين السياسي والعسكري ، فالواجب يقضي بمعالجة هذه الأمور بالسرعة الممكنة ، إذا ما أريد إنقاذ فلسطين وتحريرها من الصهاينة .

العلاج

١ – وجوب استئناف القتال في فلسطين بعد أخذ الأهبة اللازمة له ، وحشد كل ما يمكن حشده من قوات الحكومات العربية ، بعد إعلان النفير العام ، ودعوة مختلف صنوف الاحتياط لتعزيز الجبهة الحربية ، وتقوية مؤخرة الجيوش .

٢ – توحيد قيادة الجيوس العربية ، تحت إمرة أحد القواد العرب ، المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة والذي يحوز على ثقة الحكومات العربية وموافقتها ، مع إقصاء أي نفوذ أجنبي عن أية قيادة عربية .

٣ – تجنيد القادرين على حمل السلاح من الفلسطينيين ، سواء من بقي منهم في فلسطين ، أو من هاجر منها ، وتدريبهم تدريباً كافياً ، وتأليف وحدات منهم ، ترتبط بالقيادة العربية العامة ، أو تندمج بالجيوش العربية ، للاستعانة بقسم منهم على حماية المدن والقرى العربية ، والقيام بأعمال دفاعية محلية ، لتتحرر بذلك الجيوش النظامية من انشغالها بهذه المهام ، ولتنصرف الى الحركات الهجومية، ولتكون قوى ضاربة متنقلة ، بدل أن تكون قوى دفاعية

مستكنة وتوجيهها حسبما ترتأيه القيادة العامة ، وبهـــذه الطريقة يمكن تكوين نواة لجيش يحمي فلسطين في المستقبل بعد تحريرها .

٤ – ضرورة البت في مصير فلسطين ، ومستقبل الحكم فيها من قبل الجامعة العربية ، وبالاتفاق مع زعماء فلسطين ، وإصدار تصاريح بذلك من قبل رؤساء الحكومات العربية ، لتبديـــد الشكوك التي قد تساور بعض النفوس عن نوايا الحكومات العربية المختلفة في مستقبل فلسطين ، وإيجاد جـو من الثقة المتبادلة بين الجميع .

محاصرة الجيش المصري في الفالوجة

حوصر الجيش المصري في (الفالوجة) ، بعد اشتباكه مع الجيش اليهودي، وشدد عليه الحصار ، فلم تقم الجيوش العربية بنجدته ، ولزمت مواقعهـا ، ولم تقم بتخفيف الضغط عنه بمشاغلة القوات اليهودية ، التي تواجهها . فثارت ثائرة الرأي العربي العام لهذا الموقف المزري ، وهذا التقاعس من قبـــل الحكومات العربية الأخرى،مما أوحى الى النفوس أن هذا الموقف من قبل بعض الحكومات العربية ، وخاصة الأردن ، كان نتيجة لتآمر مع الصهاينة على الجيش المصري . فارتفعت الأصوات بالاحتجاج على ذلك ، وقامت المظاهرات في معظم المدن العراقية ، لموقف الحكومة العراقية ، وموقف جيشها من محنـــة شقيقه الجيش المصري ، فقام رئيس الوزراء ببعض المساعي لحمل الحكومات العربية على اتخاذ موقف موحد لنجدة الجيش المصري ، فلم يوفق لذلـك ، بسبب معارضة الملك عبدالله وقائد جيشه (كلوب) . وقد وجه فريق من نواب المجلس مذكرة إلى الوصي ، والى رئيس الوزراء ، يحتجون بها على موقف الجيش العراقي من محنـة شقيقه الجيش المصري،طالبين المبادرة إلى نجدته، قبل أن يضطر إلى الاستسلام، أو يباد . وقد انتدبوا من بينهم وفداً لمقابلة رئيس الوزراء (الباجه جي) وتقديم المذكرة له ، ومحادثته حول هذا الموضوع ، وكنت أنا أحد أعضاء هذا الوفد . وعندما ذهبنا لمقابلة رئيس الوزراء ، بعد أخذ الموعد ، وجدنا في مكتبه أحد

الضباط العراقيين ، فسلمنا له المذكرة ، وبعد اطلاعه على مضامينها قال : « لقد جئتم في الوقت المناسب، إذ قد وصل الآن هذا الضابط من جبهة الجيش العراقي، ولديه معلومات وافية عن وضع الجيش هناك وسيحدثكم عن ذلك » . فأخذ الضابط يشرح لنا وضع الجيش العراقي في الجبهة ، ونفاذ العتاد لديه نفاذاً يكاد يكون تاماً ، وعدم وجود إمكانيات لتجديد القتال ، لأن تجديده قد يؤدي الى كارثة بالنسبة إلى الجيش العراقي ، فناقشناه وناقشنا رئيس الوزراء في ذلك وانصرفنا .

وفي اليوم الثاني أو الذي بعده ، دعيت الى اجتماع في البلاط ، وقد حضر الاجتماع رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ورؤساء الأحزاب ، وفريق من النواب والأعيان ، وكذلك حضر الاجتماع (نوري السعيد) فتكلم (عبدالإله) وقال: « لقد عاد أمير اللواء السيد (إسماعيل صفوت) من جبهة الجيش العراقي ، ولديه معلومات وافية عن وضع الجيش هناك ، أود أن ينوركم بها » . فأخذ السيد (اسماعيل صفوت) يصف لنا حالة الجيش ونفاد ذخيرته ، وكيف أنه لا يستطيع بما بقي لديه من ذخيرة أن يستمر في القتال أكثر من يوم أو يومين على ما أتذكر . وكان (نوري السعيد) يؤكد صحة كلامه . ودهشنا من هذه الإيضاحات الغريبة ، وعجبنا كيف تعبىء حكومة جيشاً لمقابلة عدو غادر، لا تعلم في أية لحظة ، يهاجم هذا العدو جيشها ، ويشتبك معه في القتال ، دون ان يتزود هذا الجيش بما يلزمه من عتاد وتجهيزات . وتكلمت كما تكلم بعض الحاضرين ، مناقشين إيضاحات السيد (إسماعيل صفوت) ، وانفضّ الاجتماع ، وبعد أيام استقالت وزارة السيد (مزاحم الباجهجي) ، وألف (نوري السعيد) وزارته العاشرة ، وفي عهده تم إنهاء حرب فلسطين ، وسحب الجيش العراقي منها ، وتسليم المثلث العربي الى الأردن، ليكون جزءً من مملكة الملك (عبدالله)، وبذلك تمت تصفية قضية فلسطين ، وثبت كيان إسرائيل .

الفصل السادس عشر

الاتحاد السوري العراقي

تكليفي بالاشتراك في وزارة علي جودت الايوبي

عندما كلف السيد الأيوبي بتأليف وزارته الثانيـة ، في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٤٩ ، وأخـذ يجري المشاورات لاختيار وزرائه ، اتصل بي وفاتحني في موضوع اشتراكي في وزارته ، مبيناً لي أسماء بعض الأشخاص الذين سيشتركون معه فيها، وبعضهم من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، الذي سبق أن جمّد نشاطه الحزبي . فقلت له : « إن حزب الاستقلال ، يشترط أولاً الانسجام الوزاري ، وأنا أرى أن وجود بعض الأشخاص الذين ذكرتهم ، لا يحقق هـذا الانسجام ، ثانياً: إن الحزب يجب أن يعرف منهاج وزارتكم، وموقفكم من قضية فلسطين ، والاتفاق معكم على هذه السياسة . ثم إن الحزب لا يوافق على الاشتراك بوزير واحد ، وأقل ما يطلبه مقعدان وزاريان، على أن يختار الحزب وزيريه ». فقال : « إنني أريد اشتراككم بالذات ، ومعاونتكم لي شخصياً » . وأخـذ يلح عليّ بذلك ، فاعتذرت وانصرفت . وجرت بعد ذلك محاولات أخرى بواسطة السيد (مزاحم الباجه‌جي) والسيد (علي حيدر سليمان) لإقناعي ، وإقنـاع

رجـال الحزب باشتراكي معهم في وزارة الأيوبي ، فرفضنا ذلك رفضاً قاطعاً ، إلا بالشروط التي اشترطتها عند اجتماعي بالسيد الأيوبي .

اجتماع قصر الرحاب وموقف الباجه‌جي من الاتحاد السوري العراقي

كانت وزارة الأيوبي قـد أوفدت كل من السيدين (الباجه‌جي) و (نجيب الراوي) الى القاهرة لتحسين العلاقات بين البلدين ، بعـد أن ساءت وتوترت لأسباب عديدة ، آخرهـا قضية الاتحاد السوري العراقي ، ومعارضة مصر في تحقيقه . فطار الموما إليهما الى القاهرة ، واتصلا بالمسؤولين فيها ، وتوصلا معهم الى اتفاق سمي باتفاق الكرام (اتفاق الجنتلمان) بين الحكومتين . وقد جاء في هذا الاتفاق تعهد العراق بالامتناع عن التدخل في شؤون سوريا الداخليـة لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الاتفاق ، وعدم تشجيع المشاريع التي تعتبر تدخلاً في تلك الشؤون . وكان القصد من هذا الاتفاق الكف عن العمل في سبيل تحقيق الاتحاد بين العراق وسوريا . وقد عاد الوفد بعد ذلك الى بغداد .

ودعيت وكل من السيد (فائق السامرائي) نائب حزب الاستقلال ، والسيد (محمد صديق شنشل) أمين سره الى الحضور في قصر الرحاب . فوجدنا هنـاك هيئة الوزارة الأيوبية مع رئيسها ، وبعض الشخصيات السياسية ، منهم المرحوم السيد (جميل المدفعي) و (توفيق السويدي) وغيرهما . وكان القصد من هـذا الاجتماع ، هو الاستماع الى إيضاحات السيد (مزاحم الباجه‌جي) عن الاتفـاق الذي أجراه مع مصر ، وأخذ الباجه‌جي يشرح للمجتمعين اتصالاته مع المسؤولين المصريين ، وبحثـه معهم أسباب سوء العلاقات بين البلدين ، وتوصله وإياهم الى إزالة تلك الأسباب بعقد هذه الاتفاقية . فاعترض عليه الوصي بعدم تخويله حق مثل هذا الاتفاق من قبل مجلس الوزراء ، فكيف جـاز له عقده . فأجاب : (بأنه خُوّل معالجة مسألة سوء التفاهم بين البلدين ، وإزالة أسبابه . وقد عالجه حسب اجتهاده في عقد هـذا الاتفاق . وناقش الحاضرون (الباجه‌جي) حول الموضوع ، ثم سأله (عبـد الإله) عن السبب في تحديد مـدة الاتفاقية بخمس

سنوات ، فأجاب بأن ذلك سوف يصادف انتهاء مـــدة وصايتكم ، لتتفرغوا للمهام الأخرى . وهنا ثار الوصي على (الباجه‌جي) وصاح : أية مهام تقصدها ؟ وجرت مشادة بينهما وانفض الاجتماع .

حزب الاستقلال والوحدة بين العراق وسوريا

لقد كان لقرب سوريا من مركز السلطنة العثمانية ، وتمكن النفوذ العـــثماني من الهيمنة على شئونها ، وسياسة التتريك التي اتبعها الاتحاديون إزاءها ، وإزاء غيرها من البلدان العربية ، كان لكل ذلـك رد فعل قوي لدى أبنائها أكثر من أي قطر عربي آخر ، مما جعـــل هذا القطر الشقيق المنطلق الأسبق للفكرة القومية ، والمركز الأول للحركة العربية ، وجعـل شبابه الطالع يسير في مقدمة العاملين في الحقل القومي ، والمنادي بشعارات الوحدة والحرية .

ولم يكد هذا القطر العربي يتحرر من الاستعمار الفرنسي بعد العهد العثماني ، حتى راح شبابه القومي يعمل جاهداً في سبيل الوحـــدة العربية . وزاد إيمانه بضرورة تحقيقها بعد نكبة فلسطين ، وتعاظم الخطر الصهيوني الجاثم على حدود بلاده ، وكان أكثر الأقطار العربية إمكانية وملائمة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد معه هو العراق ، سواء كان ذلك من الناحية الثقـــافية ، أو الاجتماعية ، أو الناحية السياسية والاقتصادية . ولكن العمل في سبيل ذلك يصطدم بتيارات عربية معاكسة . فهناك أحـــلام الملك عبدالله ومساعيه لضم سوريا الى شرق الأردن لتحقيق مشروع الهـلال الخصيب ، وهناك السعودية ومناهضتها لكل مشروع يزيد في قوة الحـكم الهاشمي ، واتساع رقعته خشية أن يختل التوازن بين الحكمين . وهنا العهد الملكي في مصر الذي كان يعتبر العراق منافساً له في زعامة الوطن العربي ، فكان هو الآخر يعارض مثل هذا الاتحاد أو الوحدة . وحـتى في لبنان كانت العناصر الإقليمية التي تخشى عواقب الوحدة العربية ، تشترك مع هذه الجهات في معارضة الوحدة ، وكان لكل هذه الأطراف دعاتها ومؤيدوها وجهودها لإحباط أية محاولة أو مسعى ، لتحقيق أي نوع من الوحدة أو الاتحـاد

بين هذين القطرين . ولم تكن الانقلابات الثـــلاثة التي أعقبت انقلابات حسني الزعيم إلا بتأثير هذه التيارات ، التي كانت تتجاذب أمر الوحدة هذه .

غير أن الكثرة المخلصة من العناصر القومية في سوريا ، كان هواها وقبلتها العراق . وكانت جادة ومخلصة في مساعيها للاتحاد معه ، ودائبة على تذليــــل العقبات والصعوبات التي تعترض سبيلها كمرحلة أولى لتحقيق الوحدة الكبرى ، التي كانت ولا تزال حلم القوميين العرب ومثلهم الأسمى في أقطارهم كافة . لقد بلغت مساعي العاملين في سبيل الوحدة بين القطرين أوجها بعد إزاحة حكومة حسني الزعيم عن الحكم ، وتولي جماعة الزعيم الحناوي مقاليد الحكم . وكان أول هدف من أهداف انقلاب الحناوي هو العمل على تحقيق هذه الوحدة . فقد طار الحناوي زعيم الانقلاب الى بغداد، واجتمع الى المسؤولين ، وتداول وإياهم حول موضوعها . ثم تبودلت الزيارات بـــين رجال الحكومتين ، وجرت مداولات على مختـــلف المستويات الرسمية والشعبية لبحث المشاكل والصعوبات وتقريب وجهات النظر .

إسهام حزب الاستقلال في مداولات الوحدة

وكان طبيعياً أن يسهم حزب الاستقلال في هذه المساعي والمداولات ، لأن إسهامه فيها نابع من صميم مبادئه القومية ومنهجه الحزبي ، وإيمـــانه المطلق بالوحدة ، ووجوب السعي الجـــاد لتحقيقها جزئياً كان ذلك أو كلياً ، حسبما تسمح به الظروف والأحوال . وبهذه العقيدة وهذا الإيمـــان ، أسهم الحزب في تلك المداولات والمشاورات والمساعي ، لتحقيق هذا المشروع . كما أوفد الحزب إلى سوريا وفداً يضم نائب رئيسه السيد فائق السامرائي ، وأمين سره العـــام السيد محمد صديق شنشل للاتصال بالأوساط القومية فيها ، وموافاته بنتيجة تلك الاتصالات . وقد قام الوفد المذكور بإنجاز مهمته خير قيام ، واجتمع برجـــال الأحزاب والمنظمات المختلفة والشخصيات السياسية المستقلة ، وبعض المسؤولين ، وتعرف على وجهات نظرهم . وقد قدم السيد فائق السامرائي نائب الرئيس تقريراً

شاملاً للحزب هذا نصه :

الرقم ٢٠٢
التاريخ ١٩٤٩/٤/٢٠

معالي رئيس حزب الاستقلال المحترم

سيدي الرئيس :

انصياعاً لقرار الهيئة التنفيذية، غادرت وأمين السر العام بغداد قاصدين دمشق في فجر يوم الثلاثاء المصادف ١٩٤٩/٤/١٩ . ووصلناها ظهراً ، ثم توجهنا فور وصولنا إلى مقر الأركان في وزارة الدفاع ، حيث قابلنا رئيس الحكومة السورية دولة الزعيم حسني الزعيم ، وذلك في الساعة الواحدة زوالية . وفي مساء اليوم نفسه قابلنا معالي الأمير عادل أرسلان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مكتبه بالوزارة المذكورة ، ودامت المقابلة ساعتين ونصفاً . وقابلنا في اليوم التالي دولة فارس الخوري رئيس مجلس النواب ، ثم تمت اتصالات بيننا وبين الشخصيات والهيآت السورية ، نذكر منهم نبيه العظمة (الحزب الوطني) عادل العظم والدكتور سامي كبّارة وأحمد قمبر ومحمد السراج (حزب الشعب) وميشيل عفلق وجلال الدين السيد وصلاح الدين البيطار (حزب البعث) ، محمد مبارك والدواليبي (الإخوان المسلمون) . ثم قابلنا من حاشية الزعيم علي بوزو وشاكر العاص (لجنة تعديل الدستور) وأسعد طلس وفريد زين الدين ونذير فضة ووهبي الحريري (وزير سابق وعضد الزعيم) ولسوء الحظ لم نستطع مقابلة رشدي الكيخيا وناظم القدسي ، الذين تركا الشام على أثر الانقلاب الى حلب . كما لم نستطع مقابلة صبري العسلي الذي انزوى في الشام بالنظر للظروف الراهنة .

وقابلنا عدداً من الصحفيين ، كما قابلنا العقيد محمود الهندي والعقيد سلو كما قابلنا أكرم زعيتر وعوني عبد الهادي .

وبعد ظهر الخميس المصادف ١٩٤٩/٤/٢١ قصدنا بيروت ، حيث قابلنا دولة رياض الصلح رئيس الوزراء ، ومعالي حميد فرنجية وزير الخارجية ، وكميل شمعون رئيس المعارضة ، وقابلنا عدداً من الصحفيين ، نذكر منهم حنا غصن ، وكامل مروة ، وسعيد فريحة صاحب مجلة الصياد .

وفي مساء السبت المصادف ١٩٤٩/٤/٢٣ عدنا الى دمشق ، وقابلنا صباح اليوم التالي رياض الصلح ، الذي كان في زيارة رسمية ، وابراهيم عاكف الآلوسي ، الذي وصل ذلك اليوم ، وعدداً من الأشخاص الذين قابلنهم في زيارتنا الأولى . وفي الساعة التاسعة من مساء الأحد المصادف ١٩٤٩/٤/٢٤ اتصل بنا السكرتير الخاص للزعيم ، وطلب منا الحضور لمقابلة الزعيم بناء على رغبته (ان محاضر الجلسات التي تتضمن أحاديثنا مع الشخصيات المهمة مرفقة هنا) .

وفيما يلي خلاصة دراساتنا للوضع في سوريا ، في ضوء هذه المحادثات . إن هـذه الدراسات دُونت في بغداد ، لذلك لم يطلع على نص هـذا التقرير الأخ صديق ترتل أمين السر العام ، ولكني أستطيع أن أجزم بأنـه يشاركني الرأي في الخطوط الأساسية لهذه الدراسات ، ونظراً لتشعب الموضوع أرى تجزئـة البحث الى ثلاثة أقسام ، القسم الأول الانقلاب العسكري (كيفيـة حدوثـه وأهدافه) . القسم الثاني العلاقات السورية العربيـة ، خاصة اللبنانية . القسم الثالث وحدة القطرين أو الاتحاد .

القسم الأول

الانقلاب العسكري

تعلمون معاليكم أني كنت في زيارتي السابقة الى الشام ، قـد توقعت حدوث مثل هذه الرجات ، بالنظر لأسواء الحكم في القطر الشقيق . وقـد ذكرت لـكم في تقريري هذه المساوىء مفصلاً ، لذلك لا حاجـة لذكرها . ولكني أضيف عليها أن السياسة التي اتبعها فخامـة السيد شكري القوتلي في سوريا ، هي نفس

السياسة التي اتبعها السيد نوري السعيد في العراق . وهي ترمي الى القضاء على كل حركة إصلاحية في البلد ، باتباع إحدى وسيلتين ، إما الترغيب أو الترهيب. فإذا ما وجد جماعة تطالب بالإصلاح سرعان ما استدعى البارزين من أعضائها ، وأغدق عليهم المناصب والمنافع ، فإذا استطاع كسبهم بهذه الطريقة ، انتهى أمر هذه الجماعة وتفرقت أيدي سبأ ، وإذا تعذر عليه ذلك ، قاومهم أشد المقاومة ،لذلك فإن اليأس أخذ يدب بين الجماعات من إمكانية الوصول الى الإصلاح ، لإن الإغراء بلغ في سوريا حداً لا مثيل له في كافة البلدان . ولا شك أن هذا العمل ، يحوي جرثومة القوة والضعف في آن واحد . أما جرثومة الضعف ، فإنه أصبح في ذهنية بالنظر لكثرة الذين استهواهم بهذه الطريقة ، يصعب عليه أن يتصور معها أن هناك حقيقة من يطلب الإصلاح للإصلاح ذاته . كما أنه عاوده شيء من الغرور والزهو في نفسه جعله يتعامى عن الخطر ، وهو تحت قدميه . لذلك فإنه عندما حدثت حوادث تشرين الثاني ، كانت هذه بمثابة إنذار له ، ولو كان لديه شيء من بعد النظر ، لسارع الى إصلاح الحال . ولكنه لم يفعل ، بل إنه تحدى الناس في عرقلته مساعي هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا في تشكيل وزارة تطمئن الخواطر من جهة ، وفي فرضه وزراء على دولة خالد العظم من الذين نادى الناس برؤوسهم في الشوارع .

كيف حدث الانقلاب

لم تكن فكرة الانقلاب حديثة ، بل إنها ساورت عدداً كبيراً من الأحزاب والشباب القومي . ولعلها كانت لدى هؤلاء الشباب قبل أن تكون لدى حسني الزعيم . ويقول فارس الخوري نقلاً عن الزعيم أن الفكرة خامرته عندما حدثت حوادث تشرين الثاني ، وكانت الشوارع كلها تنادي بسقوط شكري القوتلي ، حتى في الشام . أما في حلب فقد أفلت حبل الأمن من يد الحكومة ، وفقدت السيطرة ، مما اضطر شكري القوتلي إلى الاستنجاد بالجيش ، وذهب الزعيم بنفسه لإطفاء الثورة . ويقول الزعيم : «إنه لم ير شخصاً أهين بمثلما أهين به

شكري في حلب حيث كانت صورته ترفع محاطة بالأحذية ، وتركل بالأقدام .

وهنا خطرت الفكرة لدى الزعيم كما حدثت لدى بكر صدقي تماماً ، إذ أن بكر صدقي وجد أنه هو العامل الوحيد على تثبيت وزارة ياسين الهاشمي في قمعه الثورات المتكررة ، فلماذا لا يقوم هو بانقلاب يأخذ لنفسه السلطة بدلاً من أن يقدمها إلى ياسين الهاشمي . كذلك كان الأمر مع الزعيم تماماً .

وقد حدثت اتصالات بينه وبين أكرم الحوراني وسامي كبارة . وقد شعر بهذه الاتصالات العقيد محمود هندي (مدير الأمن العام) ، وقدم بها تقريراً إلى رئيس الجمهورية. وهنا عاود الغرور القوتلي ثانية، فاستدعى حسني الزعيم وبعض رجال الجيش ، ووعد هؤلاء بالترقية بمحضر من الزعيم ، ثم التفت الى هذا وأبلغه أنه قرر تعيينه محافظاً. وهنا وجد الزعيم ان العمل السريع بات ضرورة محتمة.

وفي مساء يوم ٣٠ آذار ، اجتمع قسم من الجيش في ميسلون واتجه الى الشام ، حيث قام بتوقيف رئيس الوزارة ، ورئيس الجمهورية على النحو الذي علمناه وتناقلته وكالات الأنباء .

من هو حسني الزعيم

عندما احتلت فرنسا الأراضي السورية، قامت بتأليف فرق سميت في لبنان بالقناصة ، وفي سورية بالفرق الخاصة قوامها دروز وشركس وعلويون وأكراد، وبعض الأقليات الأخرى . وقدم تقدم حسني الزعيم الى السلطات الإفرنسية بالتطوع في هذه الفرقة ، مدعياً أنه كردي في حين أن أمه كردية وأباه عربي . وعندئذ أرسلته السلطات الإفرنسية الى باريس . وهو معروف بالمغامرة ، وأبوه كان إماماً في الجيش وهو من الذين عبروا القناة في الحرب العالمية الأولى وقتل ، وهو مغامر أيضاً . ولدى عودته من فرنسا ، تقلب في الوظائف العسكرية ، حتى عام ١٩٤١ ، عندما أخذ في مقاومة قوات فرنسا الحرة ، فأقصي عن الجيش ، وقدم للمحاكمة بتهمة إساءة استعمال منصبه للإثراء ، وحكم عشر سنوات ، قضى منها سنة ونصفاً في القلعة ، حتى بدأت بريطانيا تتقرب من

العرب لطرد فرنسا من الشرق الأوسط فتوسط شكري ورياض في العفو عنه . وقد صدر العفو وأبعد عن سوريا ، حيث أمضى في بيروت سنة ونصفاً ، كان يحيا فيها حياة عادية . ولما أقيم نظام الحكم الجمهوري في سوريا أعاده القوتلي الى الجيش السوري . ثم أقام دعوى برواتبه، فأصدر شكري القوتلي مرسوماً بدفع رواتبه عن المدة التي حبس فيها ، ثم أرسل قائداً للواء الجزيرة .

وفي الجزيرة كان شخص يدعى رمضان شلش من عملاء الملك عبدالله، وشخص آخر يسمى الشيخ الزرقاوي ، عين الملك عبدالله على شكري القوتلي ، وعين شكري القوتلي على الملك عبدالله ، أي أنه يلعب على الطرفين . وقد أبلغ هذا شكري القوتلي ، بأن الملك عبدالله أرسل صكوكاً الى حسني الزعيم . فقام شكري بتأليف لجنة تحقيق برئاسة عبد القادر الميداني ، وكلفه بالتحقيق بالحادث . وكانت شهادة محمد علي العجلوني (وكان في بيروت) مؤيدة لهذه الاتهامات . ثم أقصي من قيادة لواء الجزيرة ، وعين رئيساً للمحكمة العسكرية في حلب . فتمرد ولم يذهب لاستلام منصبه . ثم نقل منها بسبب تمرده ، وعين مديراً للأمن العام إلى أن وقع الخلاف بين الشراباتي وزير الدفاع ، والجنرال عبدالله عطفة رئيس الأركان بعد معركة سمخ ، فطلب شكري استقالة الاثنين وعين حسني الزعيم قائداً بدله ، وظل هكذا حتى قام أخيراً بالانقلاب .

أهداف الانقلاب

ان الحركة الانقلابية كما يعبر عنها الزعيم ثورة اشتراكية، ترمي الى إصلاحات جذرية في كيان سوريا . ويظهر من سير الحوادث ، أن الزعيم في بداية الأمر لم تكن له أطماع شخصية . إذ بعد أن تكلل انقلابه بالنجاح، استدعى الأحزاب، وكلفهم بتولي المسؤولية ، لكي يعود إلى الثكنات على حد تعبيره .

ولكن النجاح الذي أصابه جعله يفكر في الوصول الى رئاسة الجمهورية . وقد تقوت هذه النزعة عنده على أثر مساعي عزام باشا ، على الوجه الذي سنقوم بتفصيله في القسم الثالث من هذا التقرير ، لذلك فإنه الآن لا يرغب في التحدث

عن أي اتحاد بين العراق وسورية ، بل إنه يريد أن تكون علاقاتها مع البلاد العربية على السواء . ويحصر همه في الإصلاحات الداخلية ، وهي كما يرويها .

أولاً – الدستور – ويريد تعديله على أساس أن تكون الوزارة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية ، لا أمام البرلمان . أما رئيس الجمهورية ، فينتخب انتخاباً عاماً على النحو الذي هو متبع في انتخاب رئاسة الجمهورية الأميركية .

ثانياً – توزيع الأراضي .

ثالثاً – إلغاء الوقف الذري .

رابعاً – إصلاح الجامعة السورية ، بجعل التدريس فيها بأحدى اللغتين الانكليزية أو الافرنسية . أو قد عين لعمادتها قسطنطين زريق.

خامساً – إقطاع اللاجئين الفلسطينيين أراضي في الجزيرة ، وتسكينهم عليها ، وإعطاؤهم الآلات الزراعية والبذور .

سادساً – تبليط الطريق بين دمشق والقامشلي .

سابعاً – تسليح الجيش ، وهو يتوقع أن يبلغ حوالي خمسين ألفاً . وقد دعا فعلاً ثلاث وجبات . لذلك فإن الإنقلاب العسكري لا يخرج عن نطاق الإصلاحات الداخلية ، ولا يرمي إلى أهداف قومية بعيدة .

القسم الثاني

العلاقات السورية العربية

العراق

منذ أن حدث الانقلاب ، كان هم الزعيم قاصراً على استرضاء العراق ، والاستنجاد به خوفاً من هجوم غادر يقوم به اليهود على الجبهة السورية ، الأمر الذي يهدد وضعه الانقلابي غير المستقر . وبالفعل أرسل برقية إلى الحكومة العراقية ، يطلب فيها معونتها العسكريه ، ولكن تلكؤ الوزارة العراقية ، ضيّع فرصة ذهبية من العراق لن تعود ، إلا بمتاعب وتضحيات ، ثم أوفد بعثة

مختلطة عسكرية ومدنية إلى العراق لهذا الغرض . غير أن توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين سورية والسلطات اليهودية ، قد أدى إلى تأمين هذه المخاوف ، والرجوع عن المطالبة بالمعونة العسكرية . ويقول العقيد سنو رئيس لجنة المفاوضة أن بيانات الحكومة العراقية في استعدادها لمعونة سورية ضد اليهود ، هذه البيانات وحدها قد أثرت كثيراً على موقف اليهود حتى في المفاوضات . ولمسوا تساهلاً بينا جاء نتيجة لهذه البيانات العراقية . وكان من الطبيعي أن يكون هذا التساهل مطمئناً للزعيم يبعد عنه فكرة التقارب التي كانت تخامره في الساعات الأولى من الانقلاب . ومما زاد ذلك ترصيناً المساعدات المصرية التي وعد بها خاصة في القوة الجوية .

لبنان

ساد في الأيام الأولى للانقلاب توتر في العلاقات بين سوريا ولبنان ، ولهذا التوتر عوامل كثيرة نوجزها فيما يلي :

أولاً – إن الجهات الرسمية في لبنان ، قابلت الانقلاب بتحفظ ، وذلك بالنظر للعلاقات الشخصية التي تربطها مع رجال العهد السابق ، إذ إن النضال من أجل الاستقلال ، لم يكن مجزأ بل إن المجاهدين في سوريا ولبنان ، كانوا كتلة واحدة ، وروابط القربى واحدة ، ولم يكن من السهل على رياض الصلح ، أن يتخلى عن رفقة ثلاثين عاماً ، فيسرع ويبارك للعهد الجديد .

ثانياً – الصحافة اللبنانية التي كانت قد هاجمت الانقلاب إرضاء للجهة الرسمية في لبنان أو تصورها في إرضائهم عن هذا الطريق .

ثالثاً – حدث في صبيحة يوم الانقلاب أن انقطع تموين النفط عن سوريا ، وتصور الزعيم أن لبنان تريد أن تعمل (سابوتاج) ضده ، في حين أن ما سمعته من محيي الدين قرنفل ، مدير شركة سوكوني فاكوم يخالف هذا إذ إن سبب الانقطاع هو أن الشركة لها عدد محدود من نقالات النفط . وقد أمرتها بالوقوف بغية التأكد من الزعيم عن إمكان إرجاعها بعد تفريغ حمولتها وأخذ ضمانات

بأن السلطات العسكرية لن تصادرها .

رابعاً – طلب الزعيم في صباح يوم الانقلاب من المصالح المشتركة تزويده بمليون ليرة سورية على الحساب ، ولكن يوسف مبارك رئيس المجلس الأعلى للمصالح المشتركة ، طلب من الزعيم إرسال الأعضاء السوريين للمجلس ، كي يجتمعوا بزملائهم اللبنانيين لاتخاذ قرار بذلك ، إذ لا يمكنه أن يتحمل وحده مسؤولية هذا العمل .

هذه العوامل وغيرها أدّت الى شيء من التوتر الشديد ، حاولت المعارضة اللبنانية استثماره ، فسارعت الى دمشق ، وعلى رأسها كميل شمعون وعبد الحميد كرامي وسامي الصلح متحدين بذلك الحكومة اللبنانية .

غير أنه بدأت الحكومة اللبنانية تحاول تنقية الجو ، فأوفدت حميد فرنجية ، وزير خارجتها ثم تلا ذلك سفرة الزعيم إلى مصر . وكان نتيجتها اعترافها بالوضع الراهن ، مما حمل لبنان على أن تسرع بدورها في الاعتراف . ثم أوفدت رئيس وزارتها الى سوريا لإزالة ما علق من سوء التفاهم .

مصر والمملكة السعودية العربية

مصر والمملكة السعودية كانتا ترتبطان بصلات وثقى مع السيد شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية المستقلة . وكانتا سنده الوحيد ، بل إن الانحراف في فكرته القومية كان مبعثه التأثير المباشر عليه من هاتين المملكتين . لذلك فقد صدمتا عند حدوث الانقلاب ووقفتا موقفاً سلبياً منه . بل إن الصحافة المصرية هاجمت الانقلاب بعنف ، وظلت تهاجمه حتى بعد زيارة الزعيم الى مصر . فقد نشر التابعي مقالاً في أخبار اليوم بعد هذه السفرة ، بعنوان (الزعيم الرخيص) ، ولم أستطع الاطلاع عليه لأن الصفحة قطعت من المجلة .

هذا الموقف السلبي الذي وقفته مصر والمملكة السعودية ، كان في الإمكان أن يؤدي إلى نجاح العراق لو اتبع خطوات سديدة في الوصول إلى أهدافه ولكن زيارة نوري السعيد المفاجئة من دون أن يسبقها تصميم أو استعدادات أو

تمهيدات ، أدّت بمصر والمملكة السعودية الى القيام فوراً بأعمال مضادة . ومن الطبيعي أن يكون عزام باشا الوسيط الوحيد لذلك لأنه ينظر إلى الأمور العربية نظرة ضيقة من جهة ، ولأنه ميّال الى ابن السعود بالنظر لأنه صهر خالد القرقشي مستشار ابن السعود من جهة ثانية . وبالفعل هبط عزام باشا الى دمشق يؤكد لها باستعداد مصر والمملكة السعودية للاعتراف بالوضع الراهن على إبقاء ما كان علي ما كان أي أنه يريد ان يخلق من الزعيم حسني شكري القوتلي آخر وهذا ما حدث بالفعل .

شرق الاردن

إن موقف شرق الأردن غامض في هذا الصدد ، فهي من ناحية علائقها مع مصر أخذت تعمل على تنقيتها ، وقد قيل إن الباعث لذلك هو رغبتها في الحصول على غزة ، إلاّ أني أستطيع أن أجزم بأن التقرب مبعثه رغبة شرق الأردن بالوقوف دون أي تقارب بين سورية والعراق ، وقد علمت بصورة جازمة ان شرق الأردن استكتب شهادات ظالمة بحق جيش العراق في موقفه في فلسطين .

القسم الثالث

وحدة القطرين

تمهيد تاريخي

إن وحدة القطرين ليست بالأمر الجديد في سورية ، بل إنها البذرة التي بذرها فيصل الأول في مدة حكمه في سورية بعد تحريرها من النير العثماني ، ثم متابعته العمل في مساندة الأحرار فيها لمقاومة الافرنسيين .

إن كثيراً من السوريين يقولون بأن البيعة للملك فيصل الأول ما زالت في

عنقهم ، لأن فيصل كان ملكاً في سورية ، ثم أخرجه الافرنسيون بقوة السلاح، والآن وقد خرج الافرنسيون من سورية ، فأصبح لزاماً عودة فيصل إلى عرشه عملاً بالنظرية الحقوقية القائلة : و (اذا زال المانع عاد الممنوع) فقد زال النفوذ الإفرنسي فأصبح من الواجب أن يعود التاج الفيصلي ، وأول ما ظهرت قضية وحدة القطرين بصورة عملية عام ١٩٣١ عندما جاء الى سورية فارس الخوري يبشر بها موفداً من قبل فيصل ، ويقول فارس ان هناك شخصين عارضا في هذه الوحدة ، وهما وحدهما اللذان أصبحا فيما بعد رئيسي الجمهورية وهما هاشم الأتاسي وشكري القوتلي . غير أن هاشم الأتاسي عدل الآن عن رأيه ، وأصبح من أشد المتحمسين لوحدة القطرين ، وعندما قام النظام الجمهوري في سورية ، خمدت هذه الجذوة الى أن بدأت مساوىء النظام تظهر للعيان ، فبادرت بعض الأحزاب السورية إلى المطالبة بها ، وأولها حزب البعث العربي الذي أصدر في عام ١٩٤٥ منشوراً يرد فيه على خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه في المجلس النيابي وقال فيه : إن للشعب السوري غايتين هما الاستقلال التام والتعاون بينه وبين الأقطار العربية ، وانه متمسك في جمهوريته الديموقراطية وانه يقبل بمشروع سوريا الكبرى على ان تكون جمهورية لا يتسرب إليها الطغيان الصهيوني . فرد حزب البعث على ذلك بقوله : « إن الغاية التي كان ينشدها الشعب السوري العربي هي استقلاله الناجز، وليست في عرفه غير واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية وهي وحدة الأقطار العربية ، لا التعاون بينه وبين هذه الاقطار ... والواقع أن هذا الاشتراط الذي اشترطه الرئيس الأول ، ليس إلا رفضاً رسمياً لتوحيد سوريا ، وإلا إقراراً صريحاً كشف النقاب عن السياسة الانفصالية التي ظلت الفئة الحاكمة تتبعها طوال خمسة عشر عاماً ، في الوقت الذي كانت توهم فيه الناس أنها تعمل في قضية الوحدة العربية إذ ليس من وحدة حقيقية ، لا يسبقها توحيد أجزاء سورية ، واتحادها مع العراق ، أمّا الطغيان الصهيوني، فبديهي أنه اشد خطراً في حالة التجزئة منه في حالة الوحدة». ثم أخذت هذه الفكرة تتبلور لدى الساسة الآخرين ، وتشتد حتى تقدم حزب الشعب

بمذكرته المؤرخة ١٩٤٨/١١/٢٣ الى رئيس الجمهورية (صورتها طيه) يطالب فيها توحيد سورية مع العراق « لأن سورية أصبحت في وضع قد يتعذر عليها معه دفع الخطر الصهيوني عنها بمفردها مهما عبأت من قوى مادية ومعنوية ، وأن الأوان قد آن لبذل المساعي فوراً ، لإنشاء اتحاد دولي عربي ، يضم سورية وغيرها من البلاد العربية ، التي استكملت فيها شرائط هذا الاتحاد وجعل هذه المساعي هدفاً من الأهداف الرئيسية للحكومة » .

ثم أصدر الحزب الوطني قراراً بموضوع الاتحاد لم يبلّغ إلى رئيس الجمهورية بحينه . وقام عادل أرسلان الوزير في وزارة خالد العظم في إثارة الموضوع في اجتماع عقده مجلس الوزراء برئاسة فخامة رئيس الجمهورية المستقيل . وهكذا أصبحت وحدة القطرين شعار كافة الأحزاب والهيئات حتى حدث الانقلاب العسكري الأخير .

مفهوم الوحدة

إن مفهوم الوحدة أو الاتحاد في سورية يختلف باختلاف وجهات النظر السياسية . فإن هناك من يطلب الوحدة بكاملها ، ويشترط لها اللامركزية ، أي أن يكون ملك واحد ومجلس واحد وإدارة واحدة ، إلاّ أن المحافظات (المتصرفيات) والمجالس البلدية ، يكون لها شيء من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المحلية ، وقسم وهو ضئيل يريد الاتحاد ، وهي الفكرة التي طرحها نوري السعيد على سورية على عهد المرحوم سعدالله الجابري ، وهي أن يكون لسورية مجلسها وهو ينتخب نائب الملك ، وتكون السياسة الخارجية والعسكرية والمالية موحدة .

ومن المؤسف ان نجد أكثر الناس اندفاعاً في السابق للوحدة والاتحاد ، يقفون اليوم موقفاً معاكساً منها بسبب وصولهم الى المراكز العليا كعادل أرسلان ووهبي الحريري مثلاً .

موقف الشعب السوري بعد الانقلاب

لقد تعرفنا الى رغبات الشعب السوري بالوحدة أو الاتحاد بعد الانقلاب ، وقد توصلنا الى الحقائق التالية :

أ — إن حزب البعث العربي ناقش وضع الحكم القائم في العراق كما ناقش سريان المعاهدة العراقية وقد توصل الى القرار التالي :

« إن سحر الوحدة يطغي على كل هذه الاعتبارات » .

ب — حزب الشعب — يؤيد الوحدة بالاجماع وله قرار في هذا الشأن .

ج — الحزب الوطني يؤيد الوحدة وقد اتخذ قراراً بهذا الشأن .

د — الكتلة الجمهورية تؤيد الوحدة كذلك .

هـ — الشخصيات السياسية تؤيد الوحدة كهاشم الأتاسي وفارس الخوري وغيرهما .

والواقع أن الشعب السوري مقسم الآن الى قسمين ، القسم الأول أنصار شكري القوتلي والثاني أنصار الانقلاب. فالقسم الأول يرون في الوحدة بالاضافة الى تحقيقها للأهداف القومية حلاً حاسماً لمشكلتهم الداخلية ، وإنهاء هذا الوضع القائم ، والقسم الثاني يرى أن في الوحدة التخلص من الحكم العسكري بالاضافة الى تحقيق الأهداف القومية .

موقف الحكومات الأجنبية

تقف الحكومات الأجنبية موقفاً مختلفاً بالنظر لمصالحها .

أ — أميركا — اطلعت على مضمون البرقية التي أرسلها شارل مالك وزير لبنان المفوض في أميركا ، والتي يقول فيها انه سأل وزير خارجية أميركا عن موقف دولته من الانقلاب العسكري فأخبره .

١ — أن اميركا تعتبر الأوضاع في الشرق الأوسط غير مستقرة .

٢ — أنها كانت على علم بإجراء تغيير في سورية ، غير أنها لم تكن لتقدر بأن هذا التغيير سيتناول رئيس الجمهورية .

٣ – ليس لهم علم بمشروع اتحاد بين العراق وسورية ، بل إنه إذا وقع فإنه لا يلقى معارضة من قبلهم بل يكون أمراً مستحباً . فمن ذلك يتضح أن أميركا كحكومة لا تعارض في الاتحاد . أما شركات النفط فإنها تحبذ هذا الاتحاد، لأنه يسهل عليها العمل ، إذ يكون في وسعها التعامل مع حكومة واحدة ، بدلاً من حكومتين ، وما يرافق ذلك من تعقيدات .

ب – بريطانيا أجهل موقفها ، إلا أن السيد رياض الصلح أنبأني بأنه استشعر ميلاً لتحقيق الاتحاد من وزير بريطانيا المفوض في لبنان المستر بوزيل.

ج – تركيا – يقول فارس الخوري أن رشدي آراس كان قد أخبره في عام ١٩٣١ عندما كان فارس يبشر بالوحدة ، بأن تركيا تعارض هذا الأمر ، وأنه إذا اتخذت سورية مثل هذه الخطوة ، فإنها مضطرة لإعادة النظر في تخطيط حدودها الجنوبية بشكل يؤمن سلامتها العسكرية والسوقية . ويتساءل فارس الخوري الآن عما إذا كانت تركيا لا زالت معارضة للاتحاد خاصة ، بعد أن تم مثل هذا التعديل وأقطعت الاسكندرونة . وهو يتصور بأن تركيا إذا ما تم الاتفاق على الاسكندرونة بإعطاء ميناء حر للعراق وسورية فيها ، وتعديل الحدود من جهة السعديات توافق على مشروع الاتحاد . على انه يترتب على رئيس الوزارة العراقية ، ان يدخل مع تركيا في مفاوضات صريحة ، ويفاتحها بالأمر بصورة جدية ، قبل الإقدام على كل حركة .

د – إسرائيل المزعومة – ليس من شك ان هذه الدولة اللقيطة تعارض مشاريع الوحدة أو الاتحاد بكل ما تملك من قوى ، فيجب على كافة الأحزاب والهيئات الواعية ، أن تكون حذرة من دسائسها وألاعيبها . وهي تحرض دعاة الإقليمية والطائفية خاصة في لبنان للوقوف بوجه هذه الوحدة ، حتى أني علمت أن جريدة الأوريان أخذت تثني على موقف الزعيم على إثر زيارته إلى مصر وقالت إنه جنّب سورية من كارثة كادت تودي بها ، وتجعلها خاضعة للصحراء . ولكنه اتجه بها الى الغرب حيث المدنية والديموقراطية .

كيف تكون الوحدة

هذا هو السؤال الوحيد الذي بقي بلا جواب في سورية عند كل من اتصلت بهم من أحزاب وأشخاص. فالشعب السوري يؤيد قاطبة الانقلاب ، لأنه خلصه من العهد البائد، وإن كان بدأ يتململ من الحكم الجديد ، ويريد أن يتخلص من الحكم العسكري وينشد الاستقرار، والجيش السوري ما زال ملتفاً حول الزعيم، لأنه قام بإجراء مساعدات له كالترفيع وكالإعفاء من الطوابع وإعطائهم مخصصات الخدمة ، التي حرمهم منها الحكم السابق، والأحزاب ما زالت شلاء عن العمل في ذعر لا تستطيع أن تمارس نشاطها .

فكيف إذن السبيل للوصول إلى الوحدة، وقد بدأ الزعيم يريد الجاه والسطوة وينشد رئاسة الجمهورية .

يكاد يكون الإجماع منعقداً على إحدى وسيلتين .

الأولى — تدخل العراق العسكري .

الثانية — القيام بحركة داخلية ، وإن كانت ضئيلة ، على أن يكون على الجيش العراقي أن يتحمل القسط الأكبر من العمل .

ومن ذلك يتضح في الاقتراحين أن ثقل العمل يقع على كاهل العراق وحده . ولكن مثل هذا العمل الذي يجعل العراق معرضاً الى مسؤوليات خطيرة ، يجب أن يكون له تمهيد واسع النطاق . وأجمل فيما يلي بعض هذه التمهيدات الضرورية .

أولاً — تبديد سوء التفاهم بين العراق ومصر ، وإن كنت قانعاً أن في ذلك عسراً . إلا أن من يريد تحقيق أهداف قومية عليا ، عليه أن يتحمل لقاءها تضحيات ومتاعب مهما بلغت . لأن مصر ليس لها مصلحة في معارضة الاتحاد مثل ابن السعود بل أنها تسير في ركاب ابن السعود بناء على الجفاء من قبل العراق أولاً، وشراهة الملك فاروق للمال ثانياً .

ثانياً — إعادة النظر في الوضع الوزاري في العراق وضم عناصر تبعث الاطمئنان لدى السوريين، وتقضي على الدعايات التي قد تنشط عند حدوث حركة

عسكرية مهما كان لها سند سوري شعبي .

ثالثاً – إعـــادة النظر في السلك الدبلوماسي في سورية ولبنان ومصر ، وإرسال أشخاص لهم من الفكرة القومية ما يبعث اطمئنان السوريين .

رابعاً – إذا حدثت حركة عسكريـة ، يجب أن ترافقها دعاية منظمة ، تؤكد للسوريين بأن هذا التدخل ، لا يعني عودة النظام السابق مطلقاً ، بـــل عودة حريـة التعبير إلى السوريين ، لأن مجرد الادعاء بأن التدخل جـاء بسبب نجدة شكري او جماعته يجعل كافة أنصار الوحدة يقفون ضد الحركة إطلاقاً .

هذه خطوط أساسية حول دراساتي السريعة العابرة للوضع في سوريـــة ، أقدمها لاطلاع معاليكم ، واطلاع حضرات أعضاء الهيئـــة التنفيذية . وأرجو أن أكون قد تمكنت فيها من إعطاء صورة صادقة ، وإن لم تكن مفصلة لحقيقة الوضع ، وإني مستعد للإدلاء بالبيانات الشفهيـة والاستفسارات التي يتطلبهـــا الإخوان في اجتماع الهيئة التنفيذية المقبل .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام .

فائق السامرائي
نائب رئيس حزب الاستقلال

إن العقبة الكأداء التي كانت تقف في سبيل تحقيق هذه الوحدة ، وتضع بيد مناهضيها السلاح الماضي لمعارضتها ، هي وجود معاهدة التحالف بـــين العراق وبريطانيا ، والتي فيها الكثير مما ينتقص من سيادة العراق واستقلاله . وهذا ما كان مدار بحث ونقاش بين الجهات المختلفة ، فكان بعضهم يرى ان اتحاد سوريا مع العراق مع وجود المعاهدة يعني وقوع سوريا بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت النفوذ البريطاني ، وهـــذا ما لا يمكن قبوله بعد تحرر سوريا من النفـوذ الأجنبي بثمن غالٍ من التضحيات .

غير أن المسئولين في العراق ، مـا كانوا يرون محلاً لهـذه المخاوف ، إذ أنهم سينصون في ميثاق الاتحاد على عدم شمول بنود تلك المعاهـدة للقطر السوري ، وعدم تقيده بأي حكم من أحكامها . كما وأن هذه المعاهدة نفسها سينتهي أجلهـا

في تاريخ جد قريب ، فلا محل للمخاوف من وجودها .

أما نحـــن في حزب الاستقلال فكنا نرى حتى في أسوأ الاحتمالات ، وفي حالة تشبث الإنكليز باستمرار نفوذهم في العراق ، أن اتحادنا مع سوريا سيزيـد من إمكانية كفاحنا ، وقـــوة مقاومتنا لذلك النفوذ ، وبالتـالي سيمكننا من التخلص من سلطانه . وكان يشاركنا في رأينا هذا الكثير من إخواننا القوميين، من أبناء القطرين ، ولم تكد المداولات بين مسئولي القطرين حول هـذا الموضوع تبلغ آخر مراحلها، حتى قام الشيشكلي بانقلابه الذي استهدف أول ما استهدف إحباط مشروع الاتحاد ، وقد جرت محاولات أخرى بعد سقوط الشيشكلي ، ولكنها لم تحقق أي نجاح ، كما أن حزب الاستقلال وقـــد اتضح له أن حمـاس الوصي على عرش العراق عبد الإله وبطانته ، انما كان يستهدف من تحقيق الاتحاد بالدرجة الأولى إيجاد عرش يعوض عليه العرش الذي فقده في الحجاز ، قد كف عن تأييده لهذا المشروع في تلك العهود .

تكليف حزب الاستقلال بالاشتراك في وزارة السويدي

على أثر مؤتمر قصر الرحاب وما جرى فيه ، استقالت وزارة (الأيوبي) ، وكلف السيد توفيق السويدي بتأليف الوزارة . وكان اتجاه السياسة العليا ، يميل الى تأليف وزارة ائتلافية . وكان موضوع الاتحـــاد مع سوريا يتطلب اشتراك عناصر وطنية فيها، لأن من أسباب تردد السوريين في تحقيق الاتحاد هو ارتيابهم بالطبقة الحاكمة وسياستها في العراق ، وعدم ثقتهم بها . فحاول السيد السويدي إشراك حزب الاستقلال في وزارته ، ورجاني زيارته في بيته ، وعرض عـــلي اشتراك حزب الاستقلال في الوزارة، على أن أتولى أنا وزارة الشؤون الاجتماعية، ويتولى أحد أعضاء الحزب ، ورشح هو السيد (محمـــد صديق شنشل) وزارة الدولة للشؤون العربية . وذكر لي أسماء بعض الوزراء الذين سيشتركون معـه في الوزارة فأجبته : أن الحزب لا يقبـل مسؤولية الاشتراك في الوزارة ، إذا لم يتولَ مراكز ذات نفـوذ في السياسة الخارجية والداخلية ، ليتمكن من تطبيق

سياسته ، وأن ذلك لا يتحقق إلا بتولي ممثـلي الحزب وزارتي الخارجية والداخلية ، ونيابة رئاسة الوزراء ، وأنني أعترض على اشتراك بعض الأشخاص الذين ذكرتهم في الوزارة لعدم إمكان التعاون معهم ، وفوق ذلك أرى وجوب الاتفاق على الخطة التي ستسير عليها الوزارة في معالجة القضايا الهامـة كقضية فلسطين وغيرهـا . وحاول إقناعي بوجهـة نظره ، فتمسكت بالشروط التي اشترطتها ، وفي أثنـاء حديثنا دق جرس التلفون ، وكان في الطرف الآخر من يهو الاجتماع ، وجرى حديث بينه وبين محدثه . ومن جملة مـا سمعته قوله : لا (الجماعة يذرعون بالشاهي) ثم انصرفت من عنـده دون اي اتفاق ، وجرت بعد ذلك محـاولات أخرى عن طريق السيد (أحمد مختار بابان) مـع بعض التنـازلات والترضيات ، واستبدال بعض الشخصيات في الوزارة لإقناعنـا ، فرفضنا كل ذلك ، وتمسكنا بوجهة نظرنا وشروطنا ، ثم ألف (السويـدي) وزارته بالشكل المعروف .

الفصل السابع عشر

اتفاقية النفط

في عهـد وزارة نوري السعيد التي خلفت وزارة (توفيق السويـدي) في الحكم ، دخل (نوري السعيد) في مفاوضات مـع شركات النفط لإجراء بعض التعديلات على اتفاقية النفط . وكان ذلك في عهد حكومة (الدكتور مصدق) في إيران التي قامت بتأميم شركة النفط في بلادهـا . وكان لذلك التأميم التأثير البليغ في الرأي العام العراقي . وقد قوبل بترحاب وحماسة شديدين لدى مختلف طبقات الشعب ، وأصبح موضوع التأميم مطلباً وطنياً ملحاً لدى بعض الأحزاب العراقية والعناصر الوطنية ، داخل المجلس وخارجـه ، وفي مقدمتها (حزب الاستقلال) . وقد انبرت للدعوة إليه صحف الحزب ، وعالج موضوعه الكتاب الوطنيون ، حتى لقد تقدم زهاء عشرين نائباً من نواب المجلس ، بطلب سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط ، ومن ضمنهم نواب حزب الاستقلال الخمسة .

وفيما يلي نص هذا الطلب :

طلب فريق من النواب لسن لائحة قانونية للتأميم

«نص الطلب الذي قدمه فريق من النواب،لسن لائحة قانونية لتأميم شركات

النفط ، والذي تلي في جلسة ١٩٥١/٣/٢٥ النيابية» .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ما زالت الشكوى ترتفع في العراق من سوء الأوضاع الاقتصادية . ومـــا زالت الحكومات المتعاقبة على اختلاف ألوانهـــا مكتوفة الأيدي ، لا تستطيع القيام بالإصلاحات التي تتطلبها البلاد ، بسبب قلة المال اللازم للمشاريع العمرانية والإنتاجية ، ممـــا اضطر العراق في كثير من لأوقات الى استجـداء المصارف الأجنبية – دولية وغير دولية – للحصول على القروض . ومبعث ذلك أن أهم ثروة وطنية في البلاد ، أصبحت محتكرة من قبـل الشركات المستغلة . فالنفط الذي كان يعلق عليه العراق كبير أهمية للإصلاح ، لا يستفيد منه فائدة تذكر ، بالنظر للغبن الفاحش الذي لحق العراق من جراء هذه الامتيازات ، التي انتزعتها الشركات ، مستندة في ذلك الى النفوذ البريطاني ، ودعمه لها . بل إن أهم امتياز وهو امتياز شركة النفط العراقية ، إنما انتزع من العراق في وقت كان فيــه تحت الانتداب البريطاني ، وجرى تعديله كذلك في هذا العهد نفسه .

هذا مع أننا نجد بعض البلاد المجاورة ، التي وجد النفط فيهـــا منذ أمـد قصير ، قد استطاعت أن تفيد منه فائدة بالغة بالقياس الى العراق . وقـــد تضمنت امتيازاتها شروطاً لا تتناسب بأي وجـــه من الوجوه مع الشروط التي تضمنتها الامتيازات النفطية في العراق ، حتى أن بعض البلاد المجاورة لجأت الى التأميم بالرغم من أن شروطهـا لا تتناسب مع شروط العراق ، وذلك لأنهـــا وجدت أن هذا الطريق هو خير الطرق وأسلمها ، لصيانة ثروتهـــا القومية من تعسف الشركات المستغلة ، ولأن التأميم حق طبيعي للأمم ، كفلته القوانين الدولية ، باعتباره مظهراً من مظاهر السيادة .

وبالرغم مما أصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة ، فإن شركات النفط في العراق ، قـد أظهرت تعنتاً كبيراً وإصراراً على غدر حقوق العراق ، مما أدى الى إمعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحه ، ومن ذلك :

اولاً ـ أنهـــا امتنعت عن استخراج كميات من النفط ، تتناسب مع غزارة هـذه الآبار والمؤسسات الموجودة ، والتي في مقدورها زيادة طاقـــة الإنتاج ، أضعافاً مضاعفة .

ثانياً ـ أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية ، كشركتي نفط البصرة والموصل لأن امتيازهما أقل استغلالاً من امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثاً ـ امتنعت عن تسليم الحصة المستحقـة (الرويالتي) على أساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز .

رابعاً ـ أحجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية ، ممـا التزمت به في نصوص الامتياز . وقـد مضى أكثر من ربع قرن دون أن تهيىء خبيراً عراقياً واحداً حتى الآن . لذلك نرى من الواجب أن نتقدم بطلبنا هـذا للحكومة العراقية وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الأساسي ، راجين سن لائحـة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون استثناء .

هذا ولمعاليكم مزيد الاحترام .

وقد وقع الطلب السادة :

نائب بغداد	نائب الموصل	نائب بغداد	نائب بغداد
اسماعيل الغانم	قاسم المفتي	عبدالكريم كنة	محمد مهدي كبة
نائب بغداد	نائب كربلاء	نائب بغداد	نائب بغداد
علي كاظم أبو التمن	سعد عمر	رزوق شماس	فائق السامرائي
نائب الدليم	نائب بغداد	نائب الكوت	نائب بغداد
محمد مشحن الحردان	ذيبان الغبان	عبيد الحاج خلف	عبد العزيز جميل
نائب الدليم	نائب كركوك	نائب الموصل	نائب الموصل
جمال الراوي	ناجي الهرمزي	آل المفتي جمال	الدكتور عبدالله قصير
	نائب بغداد	نائب الموصل	
	جعفر حمندي	محمد صديق شنشل	

غير ان رئاسة المجلس لم تدخل هـــذا الطلب ضمن المنهاج المقرر لمناقشته ،

والتصويت عليه ، حتى انتهاء مدة الاجتماع . وفي خـلال الجلسة الخاصة لمناقشة الميزانية العامة للدولة في ١٩٥١/٤/٢٦ ، ألقيت في مجلس النواب خطاباً حـول الميزانية ، أشرت فيه إلى قضية النفط والتأميم . وفيما يلي الفقرة الخاصة بالنفط من هذا الخطاب :

« ... والآن انتقل أيها السادة إلى موضوع هو من أهم ما يشغل بال العراقيين، ويعنى به الرأي العام عناية بالغة ، وهو موضوع النفط ، وضرورة تأميم مرافقه من قبل الدولة .

سادتي :

أنا لا أبالغ إذا قلت أنه لم يسبق في تأريخ الاستعمار ، أن بلغت أساليبه في القسوة والشدة والنهم ما بلغته في انتهاب ثروة هذه البلاد ، وفي ابتزاز مواردها الطبيعية ، وفي الاستئثار بهذه الموارد ، وبمـا تدره من أرباح طائلة ، لو أتيح للعراق الظفر بها لأصبح من أغنى بلاد الله في العالم ، ولأصبح أبنـاؤه من أسعد شعوب الأرض رفاهية .

سادتي :

تعلمون جميعكم الظروف والأوضاع السياسية الشاذة القـاهرة ، التي حصلت فيها الشركات الأجنبية على امتيازات النفط في العراق، تلك الظروف والأوضاع التي كان فيهـا المستشارون في مختلف الوزارات ودوائر الحكومة ، هم المهيمنين على مقدرات البلاد ، وفي الوقت الذي كانت حتى مقررات الوزراء فيه خاضعة لحق الفيتو من قبل دار الاعتماد البريطاني .

ويعلم الكل الأساليب الشيطانية والتعسفية التي اتبعتهـا تلك الشركات أو اتبعتها السلطات الاستعمارية ، التي تسند هذه الشركات ، في فرض شروط هذه الامتيازات. ويعلم الكل كيف كانت هذه الشركات تسلك طرق الخداع والمكر والتحايل للتخلص حـتى من شروط امتيازاتها المتواضعة ، الأمر الذي أوحي إلينا بالقناعة التامة ، بأن لا مندوحة للعراق – إذا أراد الاستفـادة من موارد ثروتة الطبيعية هذه ، وإذا أراد التخلص من جور هذه الشركات – إلا أن يسلك

سبيلاً واحداً ، وهو تأميم هذه المرافق من قبل الدولة ، ونقل ملكيتها إليها . وهذا حق صريح ضمنته القوانين الدولية، وجرت له أمثال في دول العالم الأخرى في العهد القريب والبعيد .

سادتي :

تعلمون كيف أن الدول الكبرى وفي مقدمتها أميركا أصبحت تغدق المساعدات الوفيرة لإنعاش حالة الدول الأوروبية ، وبعض الدول الشرقية الأخرى ، التي لم يكن حالنا بأحسن من حالها . ولكن السياسة التي اتبعتها هذه الدول تجاه العراق، بتأثير إسرائيل كان لها الأثر البالغ في حرمان العراق وغيره من الدول العربية من نوال أية مساعدة ، يمكن بواسطتها أن تنتعش اقتصاديات هذه البلاد، وتصلح أوضاعها . ولم يكن لنا وسيلة من الوسائل نتبعها لإصلاح حالة أبناء هذا البلد ، ورفع مستواهم ، والقيام بأعمال عمرانية لاستثمار مرافق البلاد ، إلا بهذا المورد الطبيعي ، الذي وهبنا الله إياه وهو حق من حقوقنا .

إنني أرجو من أعضاء المجلس العالي ، أن يقدروا هذا الواجب الوطني ، وأن يستجيبوا لرغبة الرأي العام ، الذي أظهر تأييداً مطلقاً بمختلف طبقاته لهذا المطلب الجليل . واكتفي بهذا القدر . وسيكلمكم الأخ الأستاذ فائق السامرائي حول هذا الموضوع بصورة مستفيضة » .

واستمرت الحكومة في مفاوضاتها ، حتى توصلت الى عقد الاتفاقية مع الشركات ، وعرضت هذه الاتفاقية على المجلس ، وبشكل يدل على الاستعجال في التصديق عليها ، دون إفساح المجال لمناقشتها مناقشة كافية . وقد درسها الحزب دراسة دقيقة ، فرأى فيها إجحافاً كبيراً بحقوق العراق من نواحٍ عديدة ، وأنها لا تضمن مصلحة العراق، ولا يصح أن يتحمل مسؤولية إقرارها في المجلس وهو مشترك فيه ، فقرر استقالة نوابه من المجلس احتجاجاً على هذه الاتفاقية ، وقدم نواب الحزب استقالتهم مرة ثانية ، فقبلت . وقد عارضت هذه الاتفاقية كل الأحزاب القائمة ، عدا حزب الحكومة . وهذه الأحزاب هي: حزب الاستقلال والوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية ، وحزب الأمة

الاشتراكي . وأصدرت بيانات ومذكرات تشجب فيها هذه الاتفاقية . كما دعت الأحزاب الى الإضراب العام في يوم (١٩ شباط سنه ١٩٥٠) من مطلع الشمس حتى الساعة ١٢ ظهراً ، احتجاجاً على هـــذه الاتفاقية المجحفة بحقوق العراق ، فكانت استجابة الشعب العراقي عامة ، حيث شمل الإضراب جميع أنحاء البلاد في العاصمة وخارجها .

وفيما يلي البيان الذي أصدره الحزب ، حول الاتفاقيات النفطية ، ودراستها دراسة شاملة :

بيان حزب الاستقلال حول الاتفاقيات النفطية

أعار حزب الاستقلال قضايا النفط اهتماماً خاصاً فواصل التنبيه الى عـــدم مشروعية الامتيازات الممنوحــة للشركات ، والى مخالفة هـــذه الشركات حتى لنصوص هذه الامتيازات ، والى ما للعراق من حقوق تجيز له إلغـــاء هذه الامتيازات ، واللجوء الى تأميم مشاريع النفط لوضع حـــد لنهب هذا المورد الرئيسي نهباً أدى الى ما يلمس الجميع من فقر مدقع وبؤس شامـــل وضيق اقتصادي وتأخر في العمران وشعور بالذل وتذمر من تسلط الاستعمار . وكان الحزب يرى دوماً وجوب عدم التفريق بين الناحيتين السياسية والاقتصادية في قضايا النفط فليست هذه الشركات النفطية مؤسسات اقتصادية تجارية صرفة بل هي مؤسسات سياسية تمشي ويمشي معها الاحتلال العسكري ، وتقام لأجل بقاء استغلالها الجشع القواعـد الجوية الاجنبية في البـلاد ، ويفرض لمصلحتها الضغط والإرهاب والحيلولة دون النهضة الوطنية والقومية وما يعقب هـذه النهضة من مطالبة بالحقوق المشروعة ومنها حق الشعب في نفطه . فخسارة العراق إذن في هذا المورد الهام كانت وما زالت مادية ومعنوية ، اقتصادية وسياسية .

وقد اتفق في هذا الرأي الواعون من أبناء الشعب العراقي الكريم فمذ قـدّم فريق من النواب مع زملائهم نواب حزب الاستقلال طلباً لسن لائحة قانونيـــة للتأميم بادرت الجماعات المثقفة سواء منها التي في العراق أم في خارجـه الى تأييد هذا المطلب، ولم تلبث الدعـوة الى التأميم أن تغلغلت في أوساط الشعب العراقي

الذي بقي ينظر الى المفاوضات بين الحكومة والشركات بعين الريبة واليأس. وفي الجو الذي اتضحت فيه معالم الوعي الشعبي وادراك الناس لحقوق العراق في النفط استمرت المفاوضات التي كانت تنقطع مرة وتتصل أخرى، مما يدل على رغبة الشركات في متابعة أساليبها الملتوية لتحقيق أكبر نفع لها على حساب مصلحة العراق حتى انتهت هذه المفاوضات بالاتفاق على أسس لم تنشر بعد نصوص المخابرات بشأنها ولا صيغ الاتفاق عليها، بل تضمنها بيان رسمي سيكون مدار بحثنا ومناقشتنا اليوم.

ومهما يكن من أمر فان هذه المناقشة من شأنها أن تضيف سبباً جديداً الى الأسباب الكثيرة التي حدت بالحزب الى التمسك بالتأميم واعتباره المخرج الوحيد للعراق اذ ينقذه من الغبن والحيف اللاحقين به من جراء تعسف الشركات، ويحرره من الخوف من عبث الشركات ومساندة الاستعمار لها لاستمرار امتيازاتها وتسليط مطامعها على الشعب الكريم.

أ ــ عرض موجز لأوجه الخلاف

وأول ما يلحظ في هذا الاتفاق المذاع انه جاء محققاً لرغبة الشركة في النقاط التي أوجست الشركة خيفة من بقائها معلقة دون حسم، خاصة بعد تطور الاحداث العالمية وما جرى في الجارة العزيزة إيران من يقظة شعبية عارمة كما تناول أيضاً تثبيت مطالب الشركة التي رفضتها الحكومات المتعاقبة بما فيها حكومة فخامة السيد نوري السعيد نفسها، تلك المطالب التي لا تستند إلى أي حق أو زعم مهما كان نوعها. وفيما يلي نجمل بعض هذه النقاط.

١ – المادة العاشرة

نصت المادة العاشرة من اتفاقية شركة النفط العراقية المحدودة بأنه بعد مرور عشرين سنة على مد خط الأنابيب تزداد حصة الحكومة البالغة ٤ شلنات ذهب، أو يخفض عن كل عشر سنوات تعقب المدة المذكورة بمقدار الزيادة

والنقصان بالمائة في الارباح والخسائر خلال مدة الخمس سنوات السابقة لمدة العشر سنوات المذكورة مباشرة عما كانت الأرباح والخسائر عليه في خلال الخمس عشرة سنة الأولى من العشرين سنة الآنفة الذكر ، وبناء على قيام الشركة بإصدار النفط الخام في عام ١٩٣٤ فينبغي النظر في تعديـــل حصة الحكومة حسب المـــادة المذكورة في نهاية سنة١٩٥٣. وحيث ان أسعار النفط الخام قد أخذت في الصعود في السنين الأخيرة فإن الأرح بالمتأتية من النفط ستستمر في المستوى الذي لمسناه في السنتين الأخيرتين . ويكفي أن نشير الى أن أرباح شركة النفط الإنكليزيـــة الإيرانية السابقة مثلاً كانت في عـــام ١٩٣٩ تبلغ ٧,٦٠٠,٠٠٠ باون ثم ارتفعت في عام ١٩٤٧ حتى بلغت ٣٣,٤٠٠,٠٠٠ باون وفي عام ١٩٤٨ زادت الى حـــد ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ باون .

أما أرباح شركة النفط العراقية فتأبى الشركة اطلاع الحكومة العراقية عليها، متذرعة بصعوبة تطبيق المادة العاشرة لأن الشركة لا تقوم بتصفية النفط وبيعـــه بل تسلمه نفطاً خاماً للفرقاء المساهمين، وعلى هذا الاعتبار فإن حسابات الشركة لا تبيّن الأرباح الحقيقية التي يتمتع بها الفرقاء المساهمون .

وكلما طالبت الحكومات العراقية المتعاقبة بلزوم تطبيق المـــادة العاشرة ، تذرعت الشركة بصعوبة تطبيقها ، مع العلم انها كتبت بمعرفة وموافقة أهم رجال الشركة ، كالمستر سكليروس المدير العام للشركة آنذاك . وقد تقدمت الشركة باقتراح لتعديل المادة المذكورة على قرار المادة ١١ من اتفاقية شركة نفط البصرة التي تنص على الاستناد على الاسعار العالمية للنفط الخـــام ، ومقارنتها مـــع النفط العراقي ، ولكن هـــذا الاقتراح رفضه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١/١٠/١٩٤٠ اذ قرر تأجيل النظر في القضية .

وقد جاء اتفاق النفط الجديد محققاً لأهداف الشركة من هذه الوجهة ولاغياً لأحكام المادة العاشرة الآنفة الذكر . حيث وضع أساساً لاحتساب الأرباح هـــو نفس الأساس المرفوض والمتضمن الاستناد الى « الاسعار العالمية » للنفط الخـــام بعد طرح « كلفة الإنتاج » والنقل كما سيأتي بيانه .

٢ ـ توحيد الامتيازات

والنقطة الأخرى التي وفقت الشركة الى حسمها هي توحيـــد الامتيازات النفطية ذلك المطلب الذي ظلت الشركة في كل مفاوضاتها تطالب به . إلا ان المفاوض العراقي رفضه باصرار وباستمرار الى ان جاء الاتفاق الجديد مؤيـــداً لهذا التوحيد . وقد تحررت بمقتضاه شركتا نفط الموصل والبصرة من التزامات كثيرة منها :

أ ـ فيما يتعلق بشركة نفط الموصل فانهـــا أدمجت « عملياً » بشركة نفط كركوك فأصبحت في حل من الاصدار المنظم الخاص بها من جهة ومن الاستمرار في الحفر والتنقيب من جهة أخرى، وهذا ما كانت تريده الشركات النفطية لأن هناك اتفاقاً بين الجماعات التي تؤلف شركات النفط بأن تحصل جماعـــة شركة النفط الانكليزية الإيرانية على نسبة ٧٪ من النفط المستخرج من حقول شركة النفط العراقية قبل توزيع النفط المستخرج على الفرقاء المساهمين الذين يؤلفون الشركة . وهذا يجعل الجماعات الإنكليزية بطبيعة الحال راغبة في حصر الإنتاج في حقول شركة النفط العراقية « في كركوك » لتستفيد من هذا الامتياز الذي لا يشمل الجماعات الأخرى كما أنها تريد ان تتخذ من نفط الموصل احتياطياً لهـا وهذا هو ما يفسر تلكؤ الشركة وتباطؤها في الحفر في منطقة امتيازها الواسعة التي تشمل الأراضي الواقعة غرب دجلة وشمالي الرمادي الى الحدود السوريـــة واقتصارها على مناطق معينة في عين زالة .

ب ـ اما فيما يخص شركة نفط البصرة فانها ارجأت الاصدار الى عـــام ١٩٥٥ وذلك الى حين إكمال شركة خطوط الانابيب للشرق الأوسط المحدودة ، المشروع الذي أخذت على عاتقها القيام به بامرار خط الانابيب من إيران عـبر العراق الى إحدى الموانىء السوريـــة حتى يتسنى لشركة نفط البصرة تخصيص جزء من هذا الانبوب لنقل الحد الادنى وقدره ٨ ملايين طن الذي تضمنه البيان. وهذا الترتيب يعفيها من الالتزام الذي التزمت به تجاه الحكومة العراقية بتشييد ميناء في ام قصر ، الذي تعهدت الشركة بتحمل نفقاته بالاشتراك مـع مديرية

الموانىء العراقيـة العامـة خاصة وان شركة خطوط أنابيب الشرق الأوسط المحدودة تتألف من شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية وشركـة سوكوني فاكوم وشركة فيوجسي،وهي تملك ٤٦ ونصف بالمائة من نفط البصرة. وسيعلق أمر تقرير سياسة تصدير نفط البصرة على ما سوف تنجلي عنه قضية إيران ومصير شركة النفط الإنكليزية الإيرانية السابقة .

٣ - تأجيل التصدير

وبالإضافة إلى توحيد الشركات النفطية فإن الاتفاق الجديد من شأنه أن يعفي شركتي استثمار النفط البريطانية (في الموصل) ونفط البصرة المحدودتين من التزاماتهما في التصدير أيضاً . فقد عقدت اتفاقية نفط الموصل المحدودة في ٣٠ نيسان ١٩٣٢ ، وقد تعهدت الشركة في المادة السادسة من الاتفاقية إصدار كمية من النفط المستخرج من حقولها لا تقل عن مليون طن وذلـك إما بانشاء خط أنابيب الى مرفأ بحري أو بوسائل أخرى وقد حددت المادة المذكورة الموعد الذي يجب فيه الشروع بالاصدار المنظم بعـد سبع سنوات ونصف السنة من تاريخ الاتفاق أي في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٩ ثم مددت المدة الى عـام ١٩٤٦ ثم الى سنتين بعد انتهاء الحرب مع اليابان .

وقد جاء الاتفاق الجديد لاغياً لهذه الالتزامات برمتها اذ أدمج شركة نفط الموصل بشركة نفط كركوك فأصبحت في حـل من الاصدار المنظم ومن الحفر والتنقيب،بل اعتبرت احتياطياً لشركة النفط العراقية لا غير كما أسلفنا .

وكذلك الحال في شركة نفط البصرة اذ قد منح امتيازها في ٢٩ تموز ١٩٣٨ وحدد ميعاد البدء بالحفر في ٣٠ تشرين الثـاني ١٩٤١ والاصدار المنظم في ٢٩ مايس ١٩٥١ ، وقد أجلت كما أجلت الأولى الى سنتين بعـد انتهاء الحرب مـع اليابان أي في أيلول ١٩٥٢ في حين أن الاتفاق الجديديد قد مـدد المدة الى عام ١٩٥٥ .

ب ــ نقاط معلقة

هذه النقاط التي تفيد الشركة قد استطاعت أن تثبتها وتحصل على موافقة الحكومة العراقية بشأنها ، أما النقاط الأخرى التي أثيرت من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة،فلم يجر بحثها وكأن إغفالها جاء إسقاطاً ضمنياً من الحكومة الحاضرة لها . وأهم هذه النقاط ما يلي :

١ – مساهمة العراق بالشركة

نصت المادة ٢٤ من امتياز شركة النفط العراقية المحدودة على انه « كلما عرضت الشركة على الجمهور أسهماً للبيع تفتح قوائم الاكتتاب في العراق ويفضل العراقيون المقيمون في العراق على غيرهم في الاكتتاب بعشرين في المائة على الأقل من الأسهم المعروضة للبيع » .

وقد وضعت هذه المادة تمشياً مع اتفاق سان ريمو الموقع عليه في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، والذي بموجبه كفت فرنسا عن التمسك بمطالبتها بولاية الموصل لقاء ٢٦ بالمائة من إنتاج النفط في هذه المنطقة،واذا ما تأسست شركة خاصة للاستثمار فانها تحصل على ربع أسهمها كما نصت كذلك على ان الحكومات الوطنية ورؤوس الأموال الوطنية تساهم في اسهم هذه الشركة بما لا يزيد عن عشرين بالمائة من رأسمالها .

فالمادة ٣٤ من امتياز شركة النفط العراقية المحدودة جاءت متمشية مع معاهدة سان ريمو كما أن هناك نصوصاً مماثلة في جميع امتازات النفط الممنوحة في العراق غير أن الشركات امتنعت عن طرح أسهمها للاكتتاب بزعم أنها مؤسسة على أساس خصوصي (فردي) .

فالمادة الثالثة مثلاً من النظام الداخلي لشركة النفط العراقية تشير الى أن الشركة خصوصية (فردية) لا تعرض أسهمها للبيع على الجمهور ، والمادة ١١ من النظام المذكور تحتم توزيع الأسهم التي تصدرها الشركة من وقت لآخر على الفرقاء المساهمين الخمسة الذين يؤلفون الشركة بنسبة الحصص التي يحملونها .

ومثل هذه النصوص وردت كذلك في الأنظمة الداخلية للشركات الأخرى

في حين أن المادة ٣٢ من الاتفاقية توجب على الشركة بأن تضمن نظامها الداخلي ما تريده الحكومة من أحكام الاتفاقية . لذلك انتهزت الحكومة العراقية فرصة عرض شركة نفط البصرة أسهماً جديدة وطلبت إليهـــا تعديل نظامها الداخلي بصورة تؤمن تطبيق المادة للبحوث عنهـــا وإن أدى الأمر الى قلب الشركة من خصوصية (فردية) الى عامة ولكن الشركة رفضت ذلك .

وبعد مراجعات كثيرة لا مجال لذكرهـــا الآن قرر مجلس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٤٧ مفاتحة الشركة رسمياً لإدخال الحكومة العراقيـــة فريقاً سادساً يتمتع بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بهـــا الفرقاء المساهمون الآخرون ولكن الشركة رفضت ذلك أيضاً .

فالمادة التي تضمنها الاتفاق الجديد عن تعيين عـــدد من المدراء العراقيين في مجلس الشركة ما هو إلا تنازل عن هذا الحق ، وقبول ضمني للمبدأ الذي اقترحه المعتمد السامي البريطاني في العراق عـــام ١٩٢٥ باعتبار تعيين مدير عراقي في مجلس الشركة يعوض عن مطالبة الحكومة العراقية بالمساهمة في عشرين بالمائة من رأسمال الشركة !

٢ - أقيام النفط المصدر

نصت المادة الخامسة من قانون التعديل الثالث رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٧ لقـــانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ٧١ لسنة ١٩٤١ المعدلة للمادة الرابعة منـــه على أنه : « لا يجوز لأي شخص أن يصدر أي نوع من البضائع من العراق الى أيـــة منطقة خارج العراق ما لم يقنع اللجنة بأن ثمن البضائع سيعود للعراق بشكل مفيد » .

وحيث أنه لا يوجد ثمة تعارض بين هذا النص وبين امتيازات النفط فقـــد أصبح من الواجب حمـــل الشركات على إعادة أقيـــام النفط المصدرة بالعملات الأجنبية نقداً أو بضاعة بشكل مفيـــد للبلاد ، وبذلك يتسنى توازن ميزان المقبوضات والمدفوعات العراقي الذي اعتوره عجز كبير في السنوات الأخـــيرة والذي سيتفاقم في المستقبل ، عندما يباشر مجلس الإعمار بمشاريعه العمرانية التي

تحتاج إلى عملات أجنبية من دولار وغيرها .

كانت إيران قد استفادت من هذه الجهة لتمويل مشروع السنوات السبع الإيراني، وذلك بالإضافة الى المصروفات التي كانت تصرفها الشركات في إيران على عمليات التصفية التي تزيد على عشرة ملايين باون سنوياً ، وبالرغم من ذلك شعرت إيران بأن مصلحتها لا تضمن بغير التأميم ، كما أن فنزويلا قد اعتمدت على النفط للحصول على العملات الأجنبية التي بلغت ٨٠٪ في حين أن العراق لا يتجاوز ٣٠٪ بالنسبة الى الواردات والعملات المتأتية من الصادرات الأخرى .

وقد سبق ان درس هذا الموضوع من نواحيه القانونية والاقتصادية والمالية وكان الواجب أن يوليه المفاوض العراقي اهتمامه غير اننا وجدنا مع الأسف الشديد ان الاتفاق الجديد جاء هادماً هذه الآمال حيث أن حصة العراق العينية والنقدية التي سوف تباع بالعملات الأجنبية - خاصة العملات الصعبة منها - سيحول كما يظهر إلى الاسترليني بمقتضى الاتفاق الجديد ، وذلك وفقاً لسعر التحويل الرسمي..

جـ ـ نظرة في أسس الاتفاق الجديد

١ - إيضاح

قبل الدخول في مناقشة أسس الاتفاق الجديد نود ان نلفت النظر إلى أن هذه الأسس إنما جاءت بالإضافة الى نصوص الإمتيازات القديمة فعدلت بعضها وألغت البعض الآخر صراحة او ضمناً كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم وأبقت شروطاً أخرى لمصلحة الشركات على حالها ، ومن ذلك الاحتفاظ بمدد الامتيازات التي سنوضح أهميتها فيما بعد إذ أن امتياز كل من الشركات التالية ينتهي كما يلي :

شركة النفط العراقية المحدودة (كركوك) عام ٢٠٠٠ م .

شركة استثمار النفط البريطانية (نفط الموصل) المحدودة عام ٢٠٠٧ م .

شركة نفط البصرة عام ٢٠١٣ م .

أما فيما يخص حصة العراق بموجب الأسس الجديدة : فنود ان نوضح أمرها

بأمثلة بسيطة إذ نفترض ما يلي :

الباون الاسترليني يساوي الدينار العراقي .

الشركة صدرت ١٠٠ طن من النفط .

السعر العالمي في الميناء في البحر الأبيض المتوسط ١١٣ شلناً .

كلفة نقل الطن واستخراجه من البئر الى الحدود العراقية السورية ٢٣ شلناً .

كلفة نقل الطن من الحدود العراقية السورية الى الميناء ١٩ شلناً .

فتكون قيمة الطن من النفط الخام مع الكلفة على الحدود العراقية السورية يساوي ١١٣ – ١٩ = ٩٤ شلناً .

وتكون أرباح الشركة بموجب المعادلة التالية :

قيمة الطن – الكلفة داخل العراق = ربح الشركة .

اي : ٩٤ – ٢٣ = ٧١ شلناً .

وحصة العراق عن الطن الواحد نصف حصة الشركة .

أي : = ٣٥,٥ شلن .

أي : = ١,٧٥٠ دينار .

ومجموع حصة العراق من الربح فتكون بموجب المعادلة التالية :

(قيمة الطن – الكلفة) / ٢ مضروباً في عدد الأطنان .

أي : (٩٤ – ٢٣) / ٢ مضروباً في ١٠٠ = ٣٥٥٠ شلناً .

= ١٧٧,٥ باوناً استرلينياً (أو ديناراً عراقياً) .

أما الحصة العينية فتحسب على أساس المعادلة التالية :

٢٥ / ١٠٠ مضروباً في عدد الأطنان مضروباً في السعر العالمي .

٢٥ / ١٠٠ في ١٠٠ في ١١٣ = ٢٨٢٥ شلناً .

= ١٤١,٢٥ باوناً استرلينياً (أو ديناراً عراقياً) .

وقيمة الحصة العينية المذكورة إنما تخرج من مجموع حصة العراق فالباقي يسمى بضريبة الأرباح .

اي : ٣٥٥٠ - ٢٨٢٥ = ٧٢٥ شلناً ضريبة الأرباح .

أي : ١٧٧,٥ - ١٤١,٢٥ = ٣٦,٢٥ باوناً استرلينياً (أو ديناراً عراقياً) ضريبة الأرباح .

ومما تقدم يتضح بأن :

قيمة الحصة العينية (وقدرها ربع كميات النفط المصدر) = ٧٩،٥٨٪ من مجموع حصة العراق من الأرباح .

وحصة العراق النقدية (التي تسمى بضريبة الأرباح) = ٢٠,٤٢٪ من مجموع حصة العراق من الأرباح .

وأما الحصة العينية الأخرى وقدرها ٣٣ وثلث بالمائة من النفط الخـــام من إنتاج شركة نفط البصرة فتحسب على نفس الأسس المتقدمة مع مراعاة التفاوت بين الـ ٢٥ ٪ السابقة والـ ٣٣ وثلث بالمائة هذه .

٢ - مبدأ مناصفة الأرباح

نص البيان الحكومي في مادته الأولى على ما يلي :

« تكون حصة العراق ٥٠٪ من أرباح شركة النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الأجنبية » .

إن هذه الاشارة الى الضرائب الأجنبية توضح بحد ذاتهـــا مدى الغبن الذي يلحق العراق حين يقنع بنصف الأرباح وذلك بصرف النظر عن طريقة احتساب هذا النصف ممـــا سنناقشه بعد قليل ، اذ أن الحكومـــة البريطانية سارت على أساس أخذ ضريبة الدخل من الشركة وقدرها ٥٠٪ من الأرباح ، فبريطانيا كانت تأخذ نصف الأرباح دون ان يكون النفط العراقي ملكاً لها ، وأن تستوفي هذه الحصة بحجة حق سيادتها على الشركة لمجرد كونها مسجلة في بلادها.

ولنفرض ان الحكومة العراقية طبقت بشأن النفط مـــا تطبقه بشأن أي

منتوج عراقي آخر يصدر الى الخارج وليس هو ملكاً للحكومة كالصوف مثـلاً فانها تأخذ ١٢,٥٪ من قيمته كرسم استهلاك ثم تأخـذ ٥٪ من قيمته واصلاً على ظهر الباخرة كضريبة تصدير ثم تأخذ ضريبة دخل تبلغ أحياناً ٤٠٪ من أرباح الشركات المحدودة و ٦٠٪ من غيرها .

ومما تقدم يتبين ان الحكومة العراقية تستوفي ضرائب ورسوماً تفوق بكثير نسبة الـ ٥٠٪ من أرباح الصادرات العراقيـــة الأخرى (أي باستثناء النفط) وتقتطع ذلك من الشركات والاشخاص الذي يتعاطون هـذه « العمليات » على حد تعبير البيان الحكومي ، وهي ـ أي الحكومة العراقية ـ بالاضافة الى ذلك كله تلزم المصدر ـ أجنبياً كان أم عراقياً ـ ان يرجع قيمة الأموال المصدرة بعملة البلد المرسلة إليه كالدولار والاسترليني أو الفرنك السويسري الخ ... وكل ذلك ممارسة الدولة كجزء من حق سيادتها . ولو فرضنا ان الحكومة العراقية أقرت للشركات بنهب نفط العراق مجاناً وبشرط إلزامهـــا بدفع الرسوم والضرائب الاعتيادية وبإرجاع قيمة النفط المصدر إذن لكان وارد العراق يفوق كثيراً الـ ٥٠٪ من أرباح هذه الشركات .

٣ ـ طريقة احتساب الارباح

وقد نص البيان الحكومي على ما يلي :

أ ـ يأخذ العراق عيناً في الميناء البحري ٢٥٪ من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل و ٣٣ وثلث بالمائة من النفط الخام من انتـاج شركة نفط البصرة ، على أن يكون حراً بالتصرف بـ ١٢,٥٪ من هذه الكميات حسب مشيئته ويبيع الباقي إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيه النفط دون أن يتحمل كلفة النقل او أية كلفة أخرى مهما كان نوعها.

ب ـ أما ما يتبقى من حصة العراق من أرباح الشركة المذكورة أعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الأرباح .

ومن المهم أولاً أن نلاحظ الإشارة الى « الميناء البحري » فكأن الحكومة لم

تعتبر بالمتاعب التي انبعثت من استعمال «حيفا» مصباً للنفط العراقي فلم تحـــاول ان تبين وصف الميناء بأن تذكر مثـــلا أنه « ميناء عربي تحت سيادة دولة عربية » .

ونود أن يكون واضحاً ان إشارة البيان الى عدم تحمل العراق كلفة النقل أو أية كلفة أخرى مهما كان نوعها عن حصته العينية - هذه الإشارة البـــارعة من وجهة الدعاية - ليس لها أثر عملي في الواقع اذ أن قيمة الحصة العينية إنما تطرح من حصـــة العراق في نصف أرباح الشركة التي انما تحتسب بعد إنزال التـكاليف للاستخراج والنقل كما أوضحنا ذلك فيما تقدم .

وكل ما في الأمر ان ١٢,٥ وهي نصف حصة العراق العينية من انتاج شركة النفط العراقية (كركوك) وشركة نفط الموصل . والجزء المطروح من **٣٣ وثلث** بالمائة من انتاج نفط البصرة نقول أن الـ ١٢,٥٪ هذه من مجموع الإنتاج يجـــوز للعراق بيعه للشركة ولغيرها وإرجـاع ثمنه ان سمح له ببيعه حراً - دون ضغط سياسي - إما بشكل نفط خام أو بعد تصفيته .

أما باقي الحصة العينية وقدره ١٢,٥٪ من إنتاج شركة نفط كركوك وإنتاج شركة نفط الموصل و ٢٠ وخمسة أسداس بالمائة من إنتـاج نفط البصرة فالعراق ملزم ببيعها إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري ، فمـا هي الحكمة باعتبارها حصة عينية ما دام العراق لا يملك حرية التصرف بهذه الكمية ؟ وهـل يعني انه سيلزم الشركة لقاء هذه البقية من حصته العينية بإرجاع ثمنها بعملة البـلد الذي ترسل إليه وتباع فيه ؟ عسى أن توضح الحكومة ذلك .

وبمناسبة الإشارة إلى الحصة العينية بودنا أن نلفت النـــظر الى أن الحكومة البريطانية كانت قـد ألزمت شركة النفط الفارسية الإنكليزية بأن تمنحها - أي تمنح الحكومة البريطانية ٥٢,٥ بالمائة من أسهمها . وإن شركة النفط الإنكليزية الفارسية المذكورة تمتلك ٢٣,٧٥ بالمائة من أسهم الشركات المستغلة لنفط كركوك والموصل والبصرة ، وهذا يعني أن للحكومة البريطانية في الامتيازات الثـلاث المذكورة أسهماً بنسبة ١٢,٥ بالمائة !

وللحكومة البريطانية فضلاً عن ذلك ٥٢,٥ بالمائة في امتياز نفط خانقين الذي تمتلكه شركة النفط الانكليزية الإيرانية السابقة بكامله !

فالحكومة البريطانية بقيت تستغل أسهمها المذكورة الى حد يعادل حصة العراق العينية الحرة من إنتاج الشركات الثلاث الأولى وذلك عدا ما كانت تجبيه وقدره ٥٠٪ من الأرباح كضريبة دخل ، مما سبق الإشارة إليه ، بينما ألزم العراق بإخراج قيمة حصته العينية من مجموع ما يصيبه من الأرباح وذلك بالرغم من كونه هو المالك للنفط .

٤ – تعيين مقدار الأرباح ومساهمة العراق في نفقات الإنتاج وفي تكوين رأس مال الشركة !

ثم يقول البيان الحكومي في الفقرة (ج) ما يلي :

« الغرض تعيين مقدار الأرباح اتفق الطرفان – بعد أخذ الأسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار – على تثبيت أسعار النفط الخام العراقي وكلفة استخراجه ونقله داخل العراق على أن تكون هذه الأسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الأسعار العالمية السائدة » .

والمفهوم من ذلك هو ما عرضناه في « الإيضاح » المتقدم بشأن اعتبار الربح قائماً على أساس إخراج الكلفة من السعر العالمي السائد اليوم ، وتقليل هذه الكلفة بعد سنوات إذ يتم التأسيس ويزداد الإنتاج حتى تصبح الكلفة ١٣ شلناً . وبذلك يصبح معدل وارد العراق عن الطن ٣٩,٥ شلناً بدلاً مما هو عليه الآن وقدره ٣٥,٥ شلناً ، فإذا زاد السعر العالمي أو نقص تزيد حصة العراق من الأرباح وتنقص مع اعتبار السعر السائد اليوم والكلف المقدرة هي المقياس الأساسي .

ومن المهم أن نلفت النظر الى أن احتساب هذه الكلفة وإخراجها من الأرباح يعني أن العراق يلزم بدفع نصيب – قد يفوق الكلفة الحقيقية – لتكوين رأس مال الشركة ، إذ أن الشركة بهذه الطريقة تقتطع من العراق نفقات إنتاجها واندثار أدواتها ثم تبقى هي المالكة لأدوات الإنتاج الى نهاية مدد الامتيازات التي

أشرنا إليها آنفاً .

بل إن شركات النفط تتمتع بامتيازات خاصة ضج العراق من منحها للقواعد الجوية البريطانية إذ أن استيرادات الشركة الى العراق لا تخضع للرسوم الكمركية وبذلك يضحي العراق بحقوقــه وجانب من موارده ليساهم في تكوين رأس مال الشركة .

وكل هذا ليس بالغبن اليسير بــل هو ظلم صارخ ولو حاسب العراق الشركة حساباً دقيقاً لاتضح أنها بعد سنوات قليلة تسترد من أرباح النفط مـا أنفقت من رؤوس أموال لتأمين حاجــة ورواتب وأجور الموظفين الفنيين وغـير الفنيين والعمال ولتأسيس جميع أدوات الإنتاج والنقل وصيانتها ثم وفرت بعد ذلك كله ربحـاً عظيماً وبقيت هي المسيطرة وهي المالكة وهي المتفضلة على العــراق بإعطائه حصــة ضئيلة من الأرباح الحقيقية . وهـذا هو الاستغلال الرأسمالي الاستعماري بأوضح صوره وأكثرها جلاء .

٥ – الحد الأدنى للانتاج بالأطنان وألاعيب الشركات بشأنه

وقد قال البيان في مادته الثانية ما يلي :

« يكون الحـد الأدنى لإنتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخــام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويــاً وذلك في سنة ١٩٥٤ وبعدها و (٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوياً وذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها » .

والذي يبدو من هذا النص أن الشركات لن يسمح لها بالتلكؤ . ويعزز هذا ما جاء في المادة الثالثة من البيان بشأن الحــد الأدنى من الإيرادات مقدرة بملايين (الدنانير) فهل ستلزم الشركات حقاً بذلك ؟ أو أنها احتاطت للأمر بالظروف التي « لا بــد لها فيها » أو على حــد تعبير الشركة في النص الإنكليزي Circumstances Beyond Their Control هذه العبارات المطاطة التي تجعل من ذكر الحـد الأدنى بالأطنان وبالدنانير « خديعة » مخجلة ؟ إن من واجب

الحكومة أن توضح الأمر بجلاء للرأي العام .

٦ - الحد الأدنى لإيرادات العراق بالدنانير

نص البيان في مادته الثالثة على ما يلي :

« يكون الحد الأدنى لإيرادات العراق من النفط (٢٠) مليون دينـــار في سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و (٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٥٥ وما بعدها » .

وأول ما يلاحظ أن البيان بعد أن عين في المادة الثانية منه كميات النفط التي اعتبرها حداً أدنى لإنتاج كل من شركة البصرة من جهـــة وشركتي النفط العراقية المحدودة ونفط الموصل من جهة أخرى لم يفرق في المادة الثالثة المذكورة أعلاه بين الحد الأدنى بالدنانير لكل من الجهتين المذكورتين ممـا يدل على اعتبار الحكومة أن الشركات أصبحت موحدة وأن الأرقام المذكورة الخـاصة بكل منهـا ليست إلا شكلية ولأغراض حسابية جزئية وليست كلية شاملة حتى في المحاسبة !

ومما يلفت النظر التفاوت العظيم في تقدير الحد الأدنى للكمية بالأطنان والحد الأدنى لقيمتها بالدنانير ، وحسبنا أن نشير الى ما جاء في المادة الخامسة من البيان الحكومي نفسه إذ قيل ما يلي :

« ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الأسس كما يلي :

سنة ١٩٥٣ حوالي ٤٥ مليون دينار

سنة ١٩٥٤ حوالي ٥٢ مليون دينار

سنة ١٩٥٥ حوالي ٥٩ مليون دينار

فلماذا جعل الحد الأدنى منذ ١٩٥٥ ومـــا بعدها (٢٥) مليون دينار ؟ إذ مهما قيل في احتمال انخفاض السعر العالمي فهل سينزل الى دون النصف ؟ ولماذا يتحمل العراق هـــذا النقص في موارده وليس هو بالشريك وإنما يأخـذ حصة هزيلة من الأرباح في الواقع ؟

ومما يستحق التسأول إشارة البيان طوراً إلى الاسترليني (الشلن) وطوراً

إلى الدينار فهل سعت الحكومة الى تعزيز الدينار وجعله أداة للدفع ؟ ام أنها سلمت بالدفع بالاسترليني فقط كما هو متوقع ؟

٧ – إيراد الدول المجاورة

ونص البيان الحكومي في مادته السابعة على ما يلي :

« في حالة إجراء ترتيبات – في المستقبل – بين الحكومات المجاورة وشركات النفط بحيث تؤدي إلى حصول أي من تلك الحكومات على عوائد تزيد عما يحصل عليه العراق بمعدل الطن الواحد فان للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة » .

وقد وضع هذا الأساس ليكون صمام الأمان ضد اندفاع الشعب في طلب التأميم ، اذ يقال له ستحصل من « العوائد بمقدار ما تحصل عليه أية حكومة مجاورة بمعدل الطن الواحد » !

وليس أهون على الشركة من احتمال اخراج ما يدخل الحكومات التي تؤمم نفطها من شمول هذا النص ، وهو بالاضافة الى ذلك صعب التطبيق اذ تتفاوت الحالات بين التأميم وغيره . وهو لم يفتح لتحقيق ما تضمنه غير باب « المفاوضة » اذ لم يحو إلزام الشركات بل مجرد حق الحكومة العراقية « بالمطالبة » فهو من الضعف بحيث يشبه العدم اذ ليس أيسر على الشركة من الاحتجاج بمختلف الأعذار للمماطلة والإعراض عن الاستجابة لمثل هذه المطالبة من جانب العراق .

ثم ان هذا النص فوق الذي عرضناه كله وحتى لو عدل واتقن حبكه وتضمن إلزام الشركة به ، فلن يحل محل التأميم اذ يعالج الناحية الاقتصادية من الموضوع معالجة ستبقى ناقصة شوهاء حتماً وهو يغفل الناحية السياسية التي لا يجوز إغفالها والتي لا يمكن أن تعالج بغير التأميم للتخلص من وجود الشركات الأجنبية كما عرضنا ذلك في مقدمة هذا البيان .

٨ – الظروف القاهرة

ونص البيان الحكومي في مادته الثامنة على ما يلي :

« إذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على إيقـــاف استخراج النفط فإن الشركات تضمن للحكومة بدون قيد أو شرط حداً أدنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنوياً وذلك لمدة سنتين » .

وهذه المادة تعطي الشركة سلاحاً « قاهراً » للتذرع بايقاف استخراج النفط والاكتفاء بما سمي بالحد الأدنى وقدره عشرة ملايين دينار خلال سنتين فقط ثم يستمر استعمال هذا السلاح سنوات لا تحصى !

ولعل هذه العشرة ملايين دينار لن تدفع كإيراد كما جاء في البيان بـل سلفة تستردها الشركة متى طاب لها أن تعود الى استخراج النفط واستغلاله !

ومن واجب الحكومة أن توضح أحاجي هذه المادة التي عجزت الحكومـة حتى عن صياغتها بشكل يبيح لنفسها إمهال الشركة مـدة معقولة اذا ثبت لدى السلطات القضائية العراقية بأن هناك ظروفاً قاهرة حقاً تجعل من المستحيـــل استغـلال جميع حقول النفط على أن تلزم الشركة بدفع مبالغ للحكومة تقدر تقديراً معقولاً خلال هذه المدة حتى تزول الظروف المانعة منعاً يكون قد ثبتت لدى القضاء العراقي ظروفه وأحواله ومدته .

٩ – تسوية دعوى الذهب

وقد نصت المادة التاسعة من البيان الحكومي على ما يلي :

« تدفع شركات النفط مبلغاً قدره خمسة ملايـــين دينار لتسوية الدفعيات المختلف عليها وذلك عند إبرام هذه الاتفاقية » .

والمفهوم ان الخلاف الأساسي بشأن الدفعيات انمـــا ينبعث حول احتساب الذهب بالسوق الحرة ، ويقدر ما يستحق للعراق من ذلك بما لا يقل عن (١٠) عشرة ملايين دينار . فلم يكف الشركة ما نالت من حصة طائلة في الأرباح ومن ضمان كثير من المصالح حتى أجهزت على هذا المبلغ الموقوف في ذمتها فأنقصته إلى النصف ، وهذا يمثـــل صورة واضحة من استقامة الشركة وسلامة طويتها وصدقها في المحاسبة والوفاء بالتزاماتها !

د ـ شركة نفط خانقين

ومما يلفت النظر حقاً إغفال أمر شركة نفط خانقين في بيـــان الحكومة ومفاوضاتها في الوقت الذي اعتزمت فيه إنشاء المصفى الحكومي اذ أن المنطقة المشمولة بامتياز شركة نفط خـانقين هي من الأراضي المحولة وكانت في السابق جزءاً من إيران قبـل تعديل الحدود بين العراق والمملكة العثمانية في عام ١٩١٣ وكانت ضمن إمتياز دارسي . وعندما انسلخ العراق عن السلطنة العثمانية تألفت شركة نفط خانقين كفرع من الشركة الإيرانية وعقد العراق معها أول اتفاقيـة في عام ١٩٢٥ ثم عدلت في عام ١٩٢٦ .

وقد جاء في المادة الثانية من هذه الإتفاقية ما يلي :

« على الشركة أن تواصل مسعاها بجـــد ونشاط لاستثمار المنطقة المحولة » .

إلا أن عمليات الشركة اقتصرت على استخراج كميات قليلة من النفط الخام من حقل النفطخانة وتصفيته في الوند بغية تموين الأسواق المحلية بما تحتاج من منتجات وأهملت أمر التصدير إهمالاً كليـاً ، في الوقت الذي أثبتت الآبار التجريبية التي حفرت وجود كميات لا بأس بها من النفط بالرغم من إيقاف أعمال الحفر هـــذه منذ ١٤ حزيران ١٩٢٨ ما حـــدا بالحكومة الى أن تطلب من الشركة متابعة الحفر فاعتذرت بوجوب تأجيل ذلك إلى حين تمديـــد خطوط الأنابيب من قبل شركة النفط العراقية المحدودة الى البحر الأبيض المتوسط. وقد وافقت الحكومة على التأجيل، وفي ٢١ تشرين الأول ١٩٣٠ أثير الموضوع مجدداً بناء على إرشادات وتوجيهات صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل المعظم التي تضمنها كتاب رئيس الديوان الملكي المبلغ الى سكرتارية مجلس الوزراء والذي يعرب فيه عن رغبة جلالته في معرفة نية شركة نفط خانقين بشأن مد أنابيب لاستثمار نفطها وتصدير كميات مناسبة منه . وبالرغم من ذلـــك ومع أن شركة النفط العراقية فرغت من مـــد أنابيبها منذ عام ١٩٣٤ فإن شركة نفط خانقين لم تقم بالإصدار المنظم حتى هذه اللحظة .

إن بقاء شركة نفط خانقين كمصدر تموين لشركة نفط الرافدين يجعل بقـــاء

امتيازها معلقاً على بقاء هذه الشركة الأخيرة التي سوف تصبح غير ذات موضوع عند إنشاء المصفى الحكومي مما يحتم على الحكومة أن تقرر منذ الآن مصير شركة خانقين فخلو البيان من ذلك إنما يجعل هذه الشركة في حل من التزاماتها التي تضمنها الامتياز نفسه .

أيها الشعب الكريم

لقد جاء الاتفاق الجديد مخيباً حتى لآمال أولئك الذين كانوا يعارضون فكرة التأميم وهم قلة لحسن الحظ وقد كشفت الشركة في تعنتها وإمعانها في هدر حقوق العراق عن سوء نواياها وجشعها من دون أن تعتبر بالأحداث التي وقعت في الجارة العزيزة إيران ولن تكف الشركة عن أساليبها في ابتزاز ثروة العراق وانتهاب كنوزه النفطية ما دامت ترى في امتيازاتها صكوكاً مقدسة يجرى كل تعديل ضمن نطاقها .

فالحل الوحيد الذي ينقذ العراق ويعيد له ثروته المنهوبة إنما هو في التأميم وفي تصفية أعمال الشركات النفطية والاستيلاء على منشآتها . فإلى تحقيق هذا المطلب ندعو كل مواطن ومواطنة ونتجه في دعوتنا هذه إلى العامل في معمله والفلاح في مزرعته والموظف في ديوانه والطالب في معهده والتاجر في متجره والمثقف أينما وجد، طالبين منهم جميعاً العمل على تحقيق هذا المطلب الشعبي بكل ما أوتوا من حول وقوة، وأن يكونوا يداً واحدة في إحباط مؤامرات الشركة وفي الوقوف دون إمرار هذه الاتفاقية وتشريعها بكل الوسائل الممكنة . وما ضاع حق وراؤه مطالب والله المستعان .

١٩٥١/٨/٢١

محمد مهدي كبه
رئيس حزب الاستقلال

الفصل الثامن عشر

الانتخابات النيابية وانتفاضة تشرين ١٩٥٢

لقد كانت المجالس النيابية ، وطريقة تأليفها ، وانتخاب نوابها ، من أولى المشاكل التي جابهتها المعارضة الوطنية في العراق . فقد كانت الحكومات التي تألفت في ظل الانتداب البريطاني ، والتي جيء بها إلى الحكم ، لتكييف مبادىء الانتداب ، وإفراغها في صيغ المعاهدات في العشرينات ، وتصديق هذه المعاهدات من المجالس النيابية ، كانت هذه الحكومات مضطرة للإتيان بمجالس نيابية ، تختار أعضاءها اختياراً ، يضمن لها المصادقة على تلك المعاهدات . وهذا ما اقتضاها أن تضع قانوناً للانتخاب على وجه لا يسمح لأي كان ، الظفر بكرسي النيابة ، دون موافقة وترشيح السلطات ، فكان حق الإشراف على صناديق الانتخاب ، محصوراً بالمجالس البلدية ، ومن تختاره . وكان الانتخاب يجري على درجتين ، وعلى أساس القائمة واللواء ، فكان من المستحيل على أيّ مرشح الفوز في هذه الانتخابات ، إذا لم يكن مرشحاً من قبل الحكومة . وبقيت هذه الرغبة لدى البلاط والإنكليز والمتنفذين من أفراد الطبقة الحاكمة في السيطرة على المجالس النيابية ، وعدم السماح للحد منها ، حتى بعد أن ثبتت سياسة الإنكليز بعقد معاهدة ٣٠ حزيران ، لئلا تتكون في المجلس النيابي معارضة ، قد تفسد عليهم جميع ما تقاسموه من سلطان ونفوذ ، وتوزعوه من

مغانم ومناعم ، وتفردوا به من مصالح . لذلك فقد صمّوا آذانهم عن كل الشكاوى والصيحات، التي انطلقت من أفواه أبناء الشعب ، ومن يمثلهم ، ويعبّر عن إرادتهم ورغباتهم بضرورة إجراء تغيير جذري في طرق جمع المجالس النيابية ، وإفساح المجال للشعب ، أن يبعث بممثليه إلى هذه الندوة التشريعية ، التي نص على وجودها الدستور ، لتكون منبراً لأبناء الشعب وممثليه الحقيقيين ، لينطقوا بلسانه ، ويعبرو عن آماله وآلامه ، لذلك نرى أن الحزب الوطني العراقي ، الذي كان يرأسه المغفور له (أبو التمن) ، وهو الحزب الوحيد الذي كان ينطق بلسان أبناء الشعب ، لم يدخل أية معركة انتخابية طيلة مدة حياته السياسية ، لعلمه أن دخول الانتخابات في ظل ذلك القانون ، وما يرافقه من تدخل من جانب السلطات ، لا يمكن أن يسمح لأي مرشح حزبي أو مستقل غير حكومي بالفوز فيها ، وكان يشترط لدخوله الانتخابات تعديل قانون الانتخاب ، والإقلاع عن تدخل الحكومة فيها ذلك التدخل الذي بلغ حداً ، بحيث أن عميد الطبقة الحاكمة (نوري السعيد) قال في إحدى جلسات مجلس النواب ، ردّاً على أحد النواب ، الذي قال انه ينطق بلسان الشعب ، الذي انتخبه ، بأنه يتحداه ، ويتحدى أي نائب يزعم بأنه جاء بإرادة الشعب وانتخابه ، أن يستقيل من النيابة ، ثم يُرشح نفسه ، ويستطيع العودة إلى هذه القاعة .

أما من كان يضع قوائم الترشيح في تلك العهود ، ففي العشرينات ، ومنذ جمع المجلس التأسيسي ، كان البلاط بالتشاور مع المستشارين الإنكليز ، هو الذي يرشح النواب ، ويضع قوائم ترشيحهم . وبعد تثبيت سياسة الإنكليز في العراق بمعاهدة (٣١ حزيران سنة ١٩٣٠) ودخول العراق عصبة الأمم ، استأثر البلاط مع بعض ذوي الحظوة لدى الإنكليز والبلاط بأمر ترشيح النواب ، ليساير المجلس النيابي الوزارات التي يأتي بها البلاط إلى الحكم ، فكان طبيعياً بنتيجة ذلك أن تتجه المعارضة إلى خارج المجلس ، فكانت المعارضة الوطنية تلجأ إلى الشعب والرأي العام . وكان مظهرها الشارع والاجتماعات الشعبية والإضرابات

والمظاهرات ، وكان التناحر بين رجال الحكم والمستوزرين يتجه الى زعماء القبائل المسلحة ، الذين اقتسم ولاءهم هؤلاء المستوزرون ، فوقعت الثورات القبائلية في مناطق عديدة من البلاد ، وفي مرات متتالية ، وأريقت دماء أبنائها أنهاراً من جرائها . وبعد انتهاء دور القبائل ، جاء دور الجيش ، الذي هو الآخر أصبح موئل رجال المعارضة ، فوقع ما وقع من انقلابات عسكرية ، وما أدت إليه من اختلاطات ومضاعفات ، كل ذلك بسبب سد أبواب المجالس النيابية بوجه المعارضة الوطنية منها ، أو القائمة على التناحر بين المستوزرين . وقد كان موضوع تعديل قانون الانتخاب ، والكف عن التدخل في الانتخابات، المطلب الرئيسي بين مطاليب المعارضة الوطنية . وتحت ضغط المطالبة الملحة أجري التعديل الأول على قانون الانتخاب ، بتطبيق المنطقة الانتخابية ، وحصرها بنائب أو نائبين ، وفي بعضها ثلاثة نواب ، كما وضع أساس جديد لانتخاب الهيئة التفتيشية ، يساعد على مراقبة سير الانتخابات ، وجرت بموجب هذا القانون الانتخابات لمجلسين ، وأمكن بسبب هذا التعديل فوز بعض العناصر الوطنية في بعض مناطق العاصمة ، وغيرها من الحواضر ، بالرغم من تدخل السلطات ، وإجراء الانتخاب على درجتين ، ولكن ذلك التعديل لم يتح الفرصة إلا لنجاح عدد قليل جداً من غير مرشحي الحكومة .

وقد أنصبت بعد ذلك مطالبة الأحزاب ، التي تستند على قواعد شعبية ، على وجوب تعديل قانون الانتخاب ، بجعله مباشراً ، وعلى درجة واحدة . وتبلور هذا المطلب في أخريات وزارة (نوري السعيد) ولقرب انتهاء مدة المجلس القائم حينئذ ، قامت الأحزاب عدا حزب (نوري السعيد) طبعاً ، بتشديد حملتها في سبيل تعديل قانون الانتخاب . وقد قدم نواب المعارضة في المجلس النيابي ، وعددهم ثمانية وعشرون نائباً ، بما فيهم نواب الأحزاب تقريراً بذلك الى رئاسة مجلس النواب لمناقشته . وقد عرض على المجلس ، ونوقش في عدة جلسات ، فرفض . وكأن ذلك طبيعياً لوجود الأكثرية الساحقه فيه من نواب الحكومة . ومن جملة من عارضه السيد (مصطفى العمري) وزير الدولة

في وزارة (نوري السعيد) . ثم تقدمت الأكثرية للحكومة بتقرير من جانبها ، يتضمن تعديل قانون الانتخاب ، بما يضمن سلامة الانتخابات من التدخل فيها ، دون الإشارة الى طريقة التعديل . فقبل التقرير من جانب الأكثرية الحكومية ، وأحيل على الحكومة. فألفت لجنة للنظر فيه ، وقامت بإدخال بعض التعديلات التي لم تمس جوهر القانون . وأقرت طريقة الانتخاب على درجتين ، كما كانت في القانون السابق ، ثم بعد ذلك استقالت وزارة (نوري السعيد) وعهد الى السيد (مصطفى العمري) بتأليف الوزارة ، على أنها وزارة انتقالية ، لحل المجلس ، وإجراء الانتخابات . واستمرت الأحزاب في مطالبتها بضرورة تعديل قانون الانتخاب ، حتى إذا حلت وزارة (مصطفى العمري) المجلس في يوم (٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٥٢) تقدمت الأحزاب في اليوم الثاني بمذكرات وافية الى الوصي على العرش استعرضت فيها أوضاع البلاد العامة ، وشددت فيها من مطاليبها بوجوب تعديل قانون الانتخاب .

مذكرة حزب الاستقلال الى الوصي

وقد كانت مذكرة حزب الاستقلال الى الوصي شديدة اللهجة ، استعرض فيها أوضاع البلاد العامة ، وحمّل سياسة البلاط مسؤولية ترديها . ومن جملة ما جاء فيها بخصوص تعديل القانون الأساسي هذه الفقرات: (وجوب تعديل القانون الأساسي تعديلاً جوهرياً ، تثبت فيه حقوق الشعب تثبيتاً صريحاً وواضحاً ، بحيث يمتنع على الملك بصفته الرئيس الأعلى للدولة ، غير المسؤول عن الحكم ، المداخلة بشؤون الحكم ، وتثبيت قاعدة (الملك يسود ولا يحكم) (وإلغاء حق إقالة الوزارة) و إلغاء مبدأ تعيين أعضاء مجلس الأعيان ، والنص فيه صراحة على ضمان حرية الانتخابات ، الى غير ذلك من المطاليب .

وقد تلقى حزب الاستقلال من رئيس الديوان رداً على مذكرته على لسان الوصي . ومما جاء في هذا الرد (أن صاحب السمو ، يعلن بأن القانون الأساسي النافذ المفعول ... قد أقرته المجالس التشريعية ، وإذا كانت حاجة البلاد

والمصلحة تستوجب تعديلات أخرى ، فإن المقام الأعلى ، لا يكون حائلاً دون ذلك ، لأنه من اختصاص الحكومة المسؤولة ، وممثلي الشعب . ولذلك فإن قانون الانتخاب وتعديله ، سواء أكان على أساس مبدأ الانتخاب المباشر ، أو غير المباشر ، فليس البتَ فيه من اختصاص المقام الأعلى ... وإنما هو من اختصاص الحكومة ، ومجلس الأمة .

وعندما شعرت الأحزاب بأن الحكومة غير معتدة ، برأي الأحزاب ، ومصممة على إجراء الانتخابات ، بموجب القانون القائم ، بحجة أن تعديله لا يمكن أن يتم إلا بعد التئام المجلس الجديد ، لإقرار التعديل ، عند ذاك ، أصدرت الأحزاب بياناتها ، بمقاطعة الانتخابات ، إذا ما أجريت بموجب هذا القانون ، وتوتر الجو السياسي ، مما اضطر رئيس الوزراء تحت ضغط الرأي العام الى الانصياع ، وكتب الى رؤساء الأحزاب كتباً يبلغهم فيها موافقة حكومته على إجابة هذا المطلب ، وتعديل القانون ، على أساس الانتخاب المباشر . وطلب الى الأحزاب إرسال مندوبين عنها للاشتراك في اللجنة ، التي ستنظر في أمر التعديل . ولكن الأحزاب أجابت بالرفض ، لأن القانون المعدل ، لا يمكن العمل به بعد تصديقه من مجلس النواب ، وهذا يعني أن تجري الانتخابات الجديدة ، بموجب القانون السابق . وشعرت الأحزاب بما قصدت إليه الحكومة من كسب للوقت ، وتخدير للأعصاب ، والخروج من الأزمة ، واجتياز عملية الانتخابات بسلام ، والإتيان بأكثرية حكومية ، لا تختلف عن أخواتها في المجالس السابقة ، فترفض هي بدورها هذا التعديل. كما رفضت أكثرية المجلس المنحل ، التقرير الذي تقدمت به المعارضة في هذا الشأن ، وأصرت الأحزاب على موقفها . وكان الجو متوتراً ، يؤذن بالانفجار . وتحرج موقف الحكومة ، وأصبحت في حيرة من أمرها .

مؤتمر البلاط

دعيت للحضور في البلاط مساء يوم ٣ تشرين الثاني ، فلما حضرت هناك

وجـــدت بعض رؤساء الأحزاب ، وبعض رؤساء الوزارات . وعندما اكتمل الاجتماع ، وحضر فيه السادة طه الهاشمي ، وكامل الجادرجي وصالح جـــبر ، ونوري السعيد وأنا من رؤساء الأحزاب ، وقد أدخلت نوري السعيد ، مع أسماء رؤساء الأحزاب ، لأنـه جلس في صفهم ولم يجلس في صف رؤساء الوزارات ، وجلس في الصف المقابل للسادة الصدر وحكمت سليمان وجميل المدفعي وتوفيق السويدي وعلي جودت وأرشد العمري ومصطفى العمري . وحضر الاجـتماع كذلك السيد أحمد مختار بابان ، ثم حضر (الوصي) ، وترأس الجلسة ، وافتتح الحديث طالباً من الحاضرين باعتبارهم أصحاب الرأي ، ورجال الدولة ، أن يدلوا بآرائهم حـــول موضوع الانتخابات ، وأفضل الطرق لإجرائها ، نظراً لما حصل من خلاف بين المسؤولين ، وبعض الأحزاب والساسة حولهـــا ، فانبرى الحاضرون يبـدون آراءهم ، ويتناقشون، ويرد بعضهم على بعض . وتكلم السيد (توفيق السويدي) عن الحريات العامة ، وكيف أنها يجب أن تتدرج مع تقـدم المجتمعات ، واستعدادها لتقبل هذه الحريات . وشبه ذلك بكرة الثلج ، التي تتكون صغيرة في بادىء الأمر ، ثم تـــأخذ بالتضخم ، كلما مرَّ عليها الوقت . وقـد تدرجت الحريات العامة في العراق على هذا الأساس . وتساءل هل كانت الأحزاب أو الجماعات المعارضة في الماضي كما هي اليوم، تتناقش في شؤون الدولة، وتعارض الحكومات ، بمثل هذه الحرية ؟ ويؤخذ رأيها وتستشار في شؤون الدولة ثم قال : «إني لا أرى موجباً لتعديل قانون الانتخاب، لأنه متفق وحاجة البلاد في الوقت الحاضر » . وتحـــدث عن الإصلاح الذي تطالب به الأحزاب قائلاً : « إن مهمة المسؤولين في تحقيق ما تحتاجه البلاد من إصلاحـات ، ليست بالمهمة السهلة اليسيرة ، وأبناء البلاد على ما هم عليه من جهل وتأخر » . وضرب مثلاً على ذلك برمي الناس بمياه بيوتهم الوسخة في الطرقات ، لئلا تمتلىء بالوعـات دورهم . فرد عليه السيد كامل الجادرجي ، بأن الموضوع الذي جئنا من أجله ، والذي يراد منا بحثه ومناقشته في هـــذا الاجتماع ، هو أهم بكثير من قضية المياه الوسخة .

وعندما جاء دوري تكلمت عن مجالسنا النيابية ، وكيف أنها أصبحت كمية مهملة لا شأن لها في توجيه سياسة البلاد ، وان مهمتها الوحيدة إقرار اللوائح القانونية ، التي تأتي بها الحكومة إلى المجلس ، دون مراعاة مصلحة البلاد ، لأن أكثريتها الساحقة ، لا تستند على ثقة الشعب ، وإنما تعتمد في وجودها في المجلس على ثقة الحكومة ، التي جاءت بها . كما وأن الوزارات نفسها ، لم تشعر بأنها مسؤولة أمام الشعب وتجاه ممثليه الحقيقيين ، لتعنى باستجابة مطالبه ، ومعالجة مشاكله . وأعتقد أن أية حكومة ، لا تستند في قيامها على ثقة المجلس النيابي ، الذي يمثل الشعب حق التمثيل ، مما يلزمها بتطمين حاجاته ومطالبه على لسان نوابه الحقيقيين ، فلا يرجى منها القيام بواجبها في هذا الباب . وأرى أن مبدأ تطبيق الانتخاب المباشر ، يساعد على تحقيق هذه الغاية . وتكلم السيد (صالح جبر) مؤكداً ضرورة تعديل قانون الانتخاب ، وجعله على درجة واحدة ، لينبثق عنه مجلس نيابي يمثل الشعب حق التمثيل ، فيقوم بتشريع قوانين الإصلاح ، التي ينشدها الشعب . فرد عليه السيد (علي جودت) بأن العراق لم يبلغ بعد من النضج السياسي ما يؤهله لممارسة الانتخابات المباشرة . أما السيد (الصدر) فأخذ يسدي النصائح بوجوب معالجة الأمور بالحكمة والروية ، والعمل على تحقيق الإصلاح بالتدريج والتأني ، بحيث لا يحدث ذلك ارتباكاً وبلبلة في المجتمع .

أما (أرشد العمري) ، فأخذ يشيد بما حققته المجالس النيابية من إنجازات وتشريعات في سبيل مصلحة البلاد ، وعارض في تعديل قانون الانتخابات ، معتبراً القانون القائم وافياً بالغرض . وبالنتيجة فقد أجمع جميع رؤساء الأحزاب على ضرورة تعديل قانون الانتخاب ، وجعله على درجة واحدة ، إذا أريد أن تستقيم الأمور ، ويستتب الاستقرار ، وتقوم الإصلاحات في البلاد ، ويطمئن الشعب إلى مجالسه النيابية ، إلى آخره ، عدا (نوري السعيد) الذي لم يبد رأيه صراحة ، وتحدث عن ضرورة تبادل الآراء بين رجال الدولة ، وأصحاب الرأي حول مشاكل البلاد . وأجمعت آراء رؤساء الوزارات مقابل ذلك ما عدا السيد

حكمت سليمان ، الذي لم يبد رأيه حول الموضوع ، على ما أتذكر ، على عدم ضرورة تعديل القانون على أساس الانتخاب المباشر ، لأن مستوي الرأي العام لا يحتمل ذلك .

كان السيد (طه الهاشمي) قد طلب الكلام ، فتحدث عن كيفية تأليف الوزارات ، وكيف أن المكلفين بتأليفها ، لم تعط لهم الحرية باختيار زملائهم لتدخل البلاط وفرضه الوزارة فرضاً على رؤساء الوزارات . وهذا هو سبب كل المشاكل والمفاسد ، التي تشكو منها البلاد . وقال إنه يتحدى أي واحد من رؤساء الوزارات ، إذا ادّعى انه كان حراً في اختيار زملائه ، وأنه لم يستغل نفوذه في الحكم ، وهنا علق السيد (حكمت سليمان) على قول الهاشمي قائلا : « هذا غير صحيح فإني جئت إلى الحكم ، واخترت زملائي بكل حرية ، ولم يفرض على وزير من وزرائي » . فأجابه السيد طه الهاشمي إنك جئت في ظرف خاص ، وهو يشير بذلك إلى أن السيد (حكمت سليمان) قد جاء إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري . وانبرى بعده أرشد العمري قائلا : « أبداً هذا غير صحيح ، فأنا أتيت إلى الحكم ، وألفت وزارتي ، ولم يفرض على أحد من الوزراء » . وسكت الباقون ، وكان (الوصي) قد بدا عليه التأثر الشديد من حديث السيد (طه الهاشمي) فقام إلى غرفة مجاورة ، ولبث قليلا ، ورجع وانتفض قائلا بتأثر : « من هو المسؤول عن كل ما يحدث في البلاد من مشاكل وقلاقل ومفاسد .. هل أنا المسؤول والبلاط عن كل ذلك .. لا : إنكم أنتم المسؤولون ، أنتم الحاضرون هنا . وقد تولى معظمكم مسؤوليات الحكم في البلاد، ولسنا نحن المسؤولين، وإذا كنا نفرض الوزراء في تشكيل الوزارات فلماذا كان المكلفون بتأليفها يقبلون بذلك ، إذا كانت لهم إرادات وكرامات » والتفت الى السيد (طه الهاشمي) قائلا له : « لقد دأبت على التحامل والتهجم علينا ، ألم تقف وزارتك ذلك الموقف ، وحميت المتآمرين علينا .. ألم تكتب ما كتبت ضدنا عندما كنت في الاستانة .. إنك تكذب وتفتري علينا » . فأجابه الهاشمي: إني لا أكذب ولم أتعود الكذب في حياتي ، وهنا نهض الهاشمي

وهمّ بترك الاجتماع فصاح به (الوصي) « إجلس لا تخرج واسمع مـــا أقول ثم اذهب بعد ذلك » . فجلس الهاشمي قليلا ، ثم ترك الاجتماع وتبعه السيد كامـل الجادرجي لصلته الحزبية بـــه ، ولعملهما الحزبي المشترك . ثم اختـل الاجتماع وارفض ، وقد تأثر رؤساء الوزارات من موقف الوصي ، ومـا وجهه إليهم من اتهامات ، وتأثرنا نحن ممثلو الأحزاب لموقفه من السيد (طه الهاشمي) وما وجهه له من كلمات قارصة . وقد علمنا بعد ذلك أن موقف (الهاشمي) ، وما أدّى إليه ، أفسد على (نوري السعيد) والبلاط الطبخة التي كانوا قد بيتوها في هذا الاجتماع ، لطرح هذا الموضوع بعد انتهاء المناقشات بالتصويت ، واتخـاذ قرار برأي الأكثرية ، التي كانت إلى جانب بقاء الانتخاب على درجتين ، ونشره على الرأي العام ، ولكن ما حدث في هذا الاجتماع ، أدّى إلى عكس ما كانوا قـد بيتوه. فقد سرى نبأ الاجتماع، وما حدث فيه في الأوساط السياسية والوطنية، وبين أبناء الشعب بسرعة البرق ، وأخذت تتناقله الألسن ، فزاد الجو توتراً .

وقد ذهبت في اليوم الثاني إلى البلاط ، واجتمعت بالسيد (أحمد مختار بابان) محتجاً على موقف الوصي في الاجتماع الفائت ، وقلت له : « إنما أصاب الهاشمي من إهانة ، نعتبره إهانة لنا جميعاً ، بل وللشعب العراقي ، لأننا حضرنا ذلـــك الاجتماع بصفتنا ممثلين عن الشعب ، وبدعوة من (الوصي) ، وإننـا لا نتحمل ولا نغضي على هذه الإهانة» ، فأخذ يعتذر، ويحاول تلطيف الجو . ثم انصرفت واجتمعت بإخواني في الحزب ، وبحثنا حول ما يجب أن نتخذه من موقف تجاه هذا الحادث . وقررنا تقديم احتجاج شديـد إلى البلاط ، ووقعنا الاحتجاج ، ووقعه معنا السيد (كامل الجادرجي) . ثم ذهب به السيد (فائق السامرائي) و (محمد صديق شنشل) لتوقيعه من قبل السيد (طه الهاشمي) ، فامتنع عـن ذلك قائلا (أرجوكم ألا تهولوا في الحادث وتوسعوه ، ولا تتخذوا منـــه قميص عثمان) ولم يوقع الاحتجاج وهذا نصه :

معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

عندمـــا حضر رؤساء الأحزاب في البلاط الملكي في مساء يوم ١٩٥٢/١١/٣

بناء على دعوة تلقوها من رئاسة التشريفات الملكية ، للمداولة حول مذكراتهم التي سبق أن تقدموا بها إلى سمو الوصي ، كانوا يعتقدون بأن هـذا الاجتماع يراد منه معالجـة القضايا الخطيرة الواردة في مذكراتهم ، وبحث الموقف السياسي الراهن ، والدور الخطير الذي تمر به البلاد . وكان المنتظر أن أموراً خطيرة كهذه لا تبحث إلا بحكمة وروية ، غـير أن الأمر سار على نقيض ذلك ، ولم يكن ليخطر على بال أحد أن يقع ما وقع فعلاً ، وهو توجيه الإهانـة من قبل رئيس الدولة الى الجمع الذي كان يضم الى جانب رؤساء الأحزاب رؤساء الوزراء السابقين . ثم توجيهها بصورة خاصة الى أحدنا السيد طـه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، الأمر الذي نعتبره إهانة موجهة إلينا جميعاً ، وينطوي على عدم تقدير للوضع الخطير الذي تمر به البلاد .

ويؤسفنا أن يستغل سموه مركزه الخـاص لتوجيه هـذه الإهانات ، حتى أصبحت كرامات الناس غير مصونة في البلاط .

لذلك نطلب إليكم أن تبلغو سموه استنكارنا هذا العمل .

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

محمد مهدي كبه

رئيس حزب الاستقلال

طه الهاشمي

رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة

وفي اليوم التالي ، قصد الوصي بيوت عدد من الحاضرين في ذلك الاجتماع من رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات ، وترك بطاقته على سبيل الاعتـذار لهم .

انتفاضة تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ ووزارة نور الدين محمود

في هذا الجو المتوتر والملتهب ، حدثت حـادثة كلية الصيدلية والكيمياء ،

وإضراب طلاب هذه الكلية عن الدوام، واعتصامهم في بناية كليتهم، احتجاجاً على تعديل كانت العمادة قد أدخلته على نظام الكلية . فاعتبر الطلاب ذلك التعديل مجحفاً بحقوقهم ، ثم اتسع هذا الإضراب ، وشمل عدداً من الكليات الأخرى ، وتطور إلى مظاهرات صاخبة ، نمت وسرت الى الحواضر الأخرى ، ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة، سقط فيها الكثير من الجرحى وبعض القتلى . وقد أخذ المتظاهرون المبادرة ، وسيطروا على الشوارع ، بالرغم من إجراءات الحكومة المشددة ، ومقاومة رجال الأمن والشرطة . وقد تبنى المتظاهرون شعار الانتخابات المباشرة ، وسقوط الخونة من رجال ذلك العهد ، وتحقيق المطاليب الوطنية . وقد بلغت هذه المظاهرات قمتها يوم ٢٢ تشرين الثاني ، حيث تنادى طلاب مختلف الكليات والمدارس ، وكذلك شباب المنظمات الأخرى إلى التظاهر ، وقد امتلأت بهم الشوارع ، واكتظت الساحات العامة ، وتعددت الاشتباكات في مناطق مختلفة من العاصمة ، وعجزت السلطات عن السيطرة على الموقف . وفي حوالي ظهر هذا اليوم استدعيت إلى البلاط ، فلم أرَ بداً من الذهاب إليه عن طريق السدة الشرقية ، لعدم إمكان الذهاب إلى هناك عن غير هذه الطريق ، ووجدت بانتظاري في البلاط السيد (جميل المدفعي) فسألني عن الوضع ، فشرحته له بما لديّ من معلومات . وسألني عما يجب عمله لمعالجته فأجبته : إن العلاج على ما أعتقد واضح ومعلوم : وهو النزول عند إرادة الشعب ، وتلبية مطاليبه الملحة . فقال : « لقد كلفت بتأليف الوزارة ، فما رأيك وهل تؤكد لي أن الوضع سيهدأ ، وهل ستعاونونني في ذلك ؟ » . فقلت له : « إن هذا يتوقف بالطبع على ما ستقوم به وزارتكم لتحقيق مطاليب الشعب ، وفي مقدمتها استصدار مرسوم بتعديل قانون الإنتخاب ، وجعله على درجة واحدة ، والقيام بإجراء الانتخابات على أساس القانون المعدل » . فسألني عما إذا ألف وزارته ، ووعدنا بإنجاز هذا المطلب ، فهل سيكف المتظاهرون عن التظاهر ، ويستتب الهدوء والاستقرار ؟ .. فقلت له : « ربما يكون ذلك » . ولم أشأ أن أؤكد له ذلك لعلمي أن الرأي

العام ، لم يعد يثق برجال الطبقة الحاكمة ، وحسن نواياهم ، وإن يكن المرحوم (المدفعي) أفضلهم ، وأقلهم شروراً ومساوىء . وصار المتظاهرون يطالبون بوجوب تأليف وزارة من بين الأحزاب الوطنية . وقد رفع المتظاهرون الشعارات بهذا المطلب . ثم انتهى الحديث بيننا ، وانصرفت . وكان قد سبقني السيد (صالح جبر) بالاجتماع إلى السيد (المدفعي) ، وربما اجتمع بغيره من الأشخاص .

وفي طريق عودتي الى الحزب ، علمت أن الجيش أخذ يدخل الشوارع ، بعد أن أخليت من قوات الشرطة ، ويأخذ مواقعه في الساحات العامة ، وبعض الأبنية والمرتفعات ، تعززه المصفحات والدبابات ، وهي تجوب الشوارع . وقد استقبلها الشعب بما عرف عنه من حب لجيشه واعتزاز به . ولما عرف عن الجيش من عطف على أبناء الشعب ومشاركة لهم في مشاعرهم الوطنية . وقد أخذ المتظاهرون يهتفون بحياة الجيش ، ويتعلقون بالمصفحات والدبابات ، وراحت زغاريد النساء ترتفع من هنا وهناك اعتقاداً من الجميع أن الجيش إنما دخل العاصمة لمشاركتهم أفراحهم باستقالة وزارة (العمري) . وكان قد شاع بين الناس أمر هذه الاستقالة ، حتى إذا أمسى مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني ، وكنا مجتمعين وبعض رجال الأحزاب الأخرى في دار أحد الإخوان ، نتداول الحديث حول الوضع ، وحول مشاورات السيد (المدفعي) ، وموقف الأحزاب من هذه المشاورات ، فإذا بالمذيع يستلفت انتباه المستمعين إلى قرب صدور بيان هام . وعندما أذيع البيان ، إذا به يتضمن تأليف الوزارة الجديدة برئاسة السيد (نور الدين محمود) وعضوية كل من السادة ، علي محمود الشيخ علي ، وماجد مصطفى ، ومحمد فاضل الجمالي وعبد الرسول الخالصي ، وقاسم خليل ، ورايح العطية ، وعبد المجيد القصاب ، مع احتفاظ رئيس الوزراء بوزارتي الدفاع والداخلية ، ثم أعقب ذلك بيان أذاعه الرئيس الجديد ، يدعو فيه الشعب للخلود الى السكينة ، وعدم تعكير صفو الأمن والنظام ، ويدعو الجيش إلى القيام بالواجب المفروض عليه في ذلك . ولكن المظاهرات استمرت بل

زادت شدة ، وأخذ الجو يتوتر أكثر فأكثر ، عندما استشعر الرأي العام الشك والريبة من نوايا المسؤولين . ثم قررت الوزارة الجديدة إعلان الأحكام العرفية فوراً ، وأخذت بيانات قائد القوات العسكرية تتوالى الواحد بعد الآخر بتعطيل الأحزاب وتعطيل الصحف ، ومنع حمل السلاح ، وحظر الاجتماعات والتجمعات . وشرع في إلقاء القبض على المواطنين من مختلف الطبقات تحت جنح الظلام ، حتى تجاوز عددهم الآلاف ، منهم أكثر من عشرين شخصية سياسية من رجال الأحزاب من بينهم السادة : فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وإسماعيل الغانم من أعضاء الهيئة التنفيذية لحزب الاستقلال ، إلى جانب عشرات غيرهم من شباب الحزب ، وكذلك آخرون من رجال الأحزاب الأخرى وبعض الوزراء والنواب السابقون ، وعدد من الصحفيين وغيرهم ، وأودعوا السجن في معسكر أبي غريب . ولكن هذه الإجراءات على شدتها وعنفها ، لم تؤد إلى وقف المظاهرات ، واستمرت في اليوم الثاني بأشد مما كانت عليه في اليوم السابق ، فأصدر قائد القوات المسلحة بياناً آخر يحذر فيه المتظاهرين ، والذين أسماهم بالمشاغبين والمحرضين باتخاذ أقسى الإجراءات من قبل القوات المسلحة تجاههم ، وسوقهم إلى المحاكم العسكرية . ثم شرعت القوات المسلحة بعد ذلك بفتح النار على المتظاهرين ، فوقعت المذابح في مناطق مختلفة من العاصمة ، وسقط ضحيتها عدد غير قليل من المواطنين ، بلغ في منطقة باب الشيخ وحدها زهاء ثمانية عشر قتيلاً ، عدا الجرحى . واضطرت الحكومة إلى إعلان نظام منع التجول ، واستطاعت بذلك السيطرة على الوضع ، بعد أن كلفت الشعب العشرات من الضحايا . وفي يوم ١٩٥٢/١١/٢٤ ، ألقى رئيس الوزراء بياناً على الشعب من دار الإذاعة العراقية ، يتضمن ما تعتزم حكومته القيام به من الأعمال والإنجازات . ومن جملة تلك الأعمال القيام بتأليف لجنة لإعداد قانون للانتخاب على أساس مبدأ الإنتخاب المباشر بسرعة ، بحيث تتم بموجبه عملية الانتخابات التي ستقوم بإجرائها الحكومة . ووعد في هذا البيان بإلغاء الأحكام العرفية فور استتباب الأمن والنظام في البلاد ، وإجراء الانتخاب

في جو مشبع بالحرية على حد ما جاء في بيانه .

لقد أقدمت وزارة السيد نور الدين محمود على استخدام الجيش لضرب الشعب ، والفتك بالمواطنين ، ومناهضة الحركة الوطنية ، ومقاومة أهدافها النبيلة ، لأول مرة في تاريخ البلاد . بينما كان هذا الجيش الملجأ الأخير للشعب ، ومناط آماله في حراسته وحماية سيادته واستقلاله ، وحرية أبنائه وكرامتهم ، فضربت بذلك أسوأ مثل في تاريخ الحركات الوطنية والتحررية ، وتحملت مسؤولية لا يغتفرها لها التاريخ . وقد سجل الحزب احتجاجه على هذه البادرة الخطرة ، في كتاب وجهه إلى رئيس الوزراء وهذا نصه :

حزب الاستقلال

بغداد التاريخ : ٣١ كانون الثاني ١٩٥٣

فخامة رئيس الوزراء المحترم

كان حزب الاستقلال ، قد والى دعوته إلى الإصلاح في مختلف الطرق والوسائل المتيسرة ، استجابة منه للرغبة الشعبية ، وبدلاً من المبادرة لتحقيق هذه الإصلاحات ، جوبه الشعب بإعراض المسؤولين عنها ، مما أدّى إلى تفاقم التوتر السائد ، فظهرت بوادر النقمة الشعبية ، التي حذر الحزب المسؤولين من مغبتها في الحوادث الدامية التي حدثت في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من شهر تشرين الثاني ١٩٥٢ ، فخر في تلك الحوادث مواطنون صالحون صرعى ، وأضيف إلى سجل الشهداء الأبرار عدد آخر ، كان في الإمكان حقن دمائهم ، لو أن السياسة الحكومية قدرت واجبها في احترام إرادة الشعب ومطالبه العادلة في الإصلاح .

وقد أدخل الجيش في هذا المعترك السياسي ، وأنيط منصب رئيس الوزراء السياسي لرئيس أركان الجيش ، الموظف الذي يفترض فيه أن يكون تابعاً لهيئة الحكومة ، وليس رئيساً لها . فكانت سابقة أخطر بكثير من السوابق التي كان يبدي بعض الساسة تخوفهم منها ، كتعديل قانون الانتخاب بمرسوم .

ولم تجد حكومة رئيس أركان الجيش مفراً بالرغم من زجهـا جميع القوى المسلحة ، من أن تبادر إلى تعديل قـانون الانتخاب بمرسوم ، وجعله على أساس الانتخاب المباشر. فأصبح بذلك مقبولاً ما كان يعتبر محظوراً قبل هذه الحوادث الدامية . وبصرف النظر عن طريقة معـالجة حكومة رئيس أركان الجيش للإصلاحات ، وقيمة ما حققته عن طريق المراسيم في هذا الصدد ، فإن الذي لا شك فيه هو أنها اعترفت بأن مطالب الأحزاب الوطنية ، إنما جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب . وقد سجلت هذا الاعتراف في خطاب العرش الذي جاء فيه أن تشريع مرسوم الانتخاب المباشر إنما كان إستجابة لرغبة الأمة . فمبادرتها لحل الأحزاب بصورة غير مشروعة، وفي الساعات الأولى من إعلان الأحكام العرفية، وتعطيلها الصحف الحزبية وغيرها ، ومن ثم إلغـاء امتيازاتها ، وزج أكثرية أعضاء الهيئة التنفيذية لحزب الاستقلال ، وبعض أعضاء اللجنة العليـا للحزب وشبابه في المعتقلات مع غيرهم من رجال الأحزاب الأخرى ، وبعض الوطنيين ، كل ذلك بالإضافة إلى كونه جاء مخالفاً لأحكام القانون الأساسي وسائر القوانين الأخرى ، إنما جـاء متناقضاً مع تظاهر حكومة رئيس أركان الجيش ، بقبول وجهة نظر الأحزاب الوطنية في ضرورة المبـادرة لتحقيق شيء من الإصلاح .

والأنكى من ذلك عدم مبادرتها لإلغاءقرارها الكيفي الخاص بحل الأحزاب وبإلغاء امتيازات الصحف ، الذي يعد مصادرة للحقوق المكتسبة .

إن لكل حزب كيانه المعنوي الذي لا يمكن تصور انعدامه بمجرد رغبـة الحكومة ، بل يبقى الحزب بفكرته وعقيدته وكفاحه قائماً في قلوب الناس ولا يمكن تصور وجود مجتمع يزعم حاكموه التقيد بقواعد الحكم الديموقراطي ، إلا إذا أطلقت فيـه الحريات ، وفي ومقدمتها حرية التنظيم السياسي ، عن طريق الأحزاب ، لتقوم بواجبها في تنوير الرأي العام وتوجيهه ، وتحـذير الحاكمين من الشطط ، والابتعاد عن رغائب الشعب .

لقد كافح حزب الاستقلال منذ أسس ، وصمد في ميدان الحيـاة الحزبية ، حتى شملت معظم المعنيين في الشؤون العـامة . فليس من اليسير أن تقول أية

حكومة لأعضائه انفضوا لينفضوا في غير مبرر ، ولا مسوغ قانوني . وإذا كان الإرهاب الحكومي في ظل الأحكام العرفية قد حال دون ممارسة الحزب لنشاطه، فان ذلك الإرهاب قد زاد الحزب ومنتسبيه ومؤازريه تصميماً على استئناف العمل لأداء رسالة الحزب ، والمضي في خدمة مبادئه ، والقيام بواجبه في التعبير عن إرادة الشعب ومطالبه في الإصلاح .

إن التجارب المرّة التي حلّت بالعراق ، تثبت كلها خطأ تعنت الحكومات في محاولتها تكييف نظام الحكم وجعله بعيداً عن مقتضيات العصر وقواعد الديموقراطية الصحيحة به. ان الحوادث الدامية الأخيرة التي اتخذت ذريعة لإعلان حل الأحزاب ، وفرض الإرهاب وما أعقب تلك الحوادث ، كل ذلك مثالاً صارخاً على عدم تفهم السياسة الحكومية لأسلوب الحكم ، الذي يمكن أن يطمئن إليه الشعب .

وإذا لم تجد حكومة رئيس أركان الجيش في ظل حكم عسكري سافر غضاضة من إبقاء هذه الأوضاع الشاذة ، فإنه سيصعب على حكومتكم إيجاد أي مسوغ أو مبرر لاستمرارها على مثل هذا الشذوذ ، ما دام عهد تلك الحكومة قد انتهى شكلياً .

لذلك كله نتقدم الى فخامتكم مسجلين احتجاجنا ، واحتجاج أخواننا رجال حزب الاستقلال، وسائر منتسبيه على التدابير غير المشروعة التي استغلت الأحكام العرفية لاتخاذها ، وتسجل اعتبار القرار بحل الحزب وإلغاء امتيازات الصحف باطلاً ، يحتم القانون الأساسي إلغاءه . ونطلب إليكم المبادرة لإعادة الحياة الحزبية ، وإعادة امتيازات الصحف الملغاة ، ورفع الأحكام العرفية كي تعود إلى البلاد الأوضاع الاعتيادية . هذا ولفخامتكم مزيد الاحترام .

محمد مهدي كبة

رئيس حزب الاستقلال

الانتخابات الجديدة وموقف الحزب منها

بعد أن فرغت اللجنة التي ألفت في وزارة العدلية من إعداد مسودة القانون الجديد ، الذي أقرت فيه مبدأ الانتخاب المباشر ، باشرت الحكومة بالتمهيد لاجراء الانتخابات فأخذ (حزب الاستقلال) يوالي اجتماعاته ، ويتصل بالأحزاب الأخرى ، لتحديد موقفه من الانتخابات . ولما رأى الحزب بوادر تدخل السلطات فيها ، واستغلالها للأحكام العرفية ، التي وعدت بإلغائها ولم تلغها ، قررت هيئة الحزب التنفيذية مقاطعتها ، وقد خالف القرار السيد (إسماعيل الغانم) وأصر على وجوب الاشتراك فيها . ولما رأى إصرار الأكثرية على مقاطعتها ، قدم استقالته من الحزب ، واشترك في الانتخابات ، وخرج نائباً عن الأعظمية . أمّا (الحزب الديمقراطي) فقد قرر هو الآخر مقاطعتها . وقد قرر (حزب الأمة الاشتراكي) الاشتراك فيها ، ثم لما بدأت التدخلات ضد مرشحيه في بعض المناطق بشكل سافر ، قرر مقاطعة الانتخاب ، وسحب مرشحيه منها . وهنا حصل انشقاق خطير في صفوف الحزب ، حيث أصر فريق من أبرز أعضائه ، والأقوياء منهم في مناطقهم ، الاستمرار في الانتخابات واستقالوا من الحزب . وقد اشترط أحد هؤلاء وهو (السيد سوادي الحسون) أحد رؤساء القبائل في الديوانية ، حسبما شاع في حينه ، اشترط انسحاب أعضاء الحزب من مجلس الأعيان المعينين فيه دون انتخاب ، لينسحب هو ورفقاؤه من هذا المجلس ، على اعتبار أن كلا الفريقين جاء بطريقة التعيين ، ولا فرق بينهما ، وعلى كل ، فقد انتهت الانتخابات ، فخرج معظم النواب بالتزكية ، ولم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجالس السابقة ، ولا انتخاباته بأفضل من انتخاباتها ، لشدة التدخل الذي وقع فيها ، وكأن السلطات المسؤولة عن الحكم ، أرادت أن تبرهن للملأ صواب وجهة نظرها ، وخطأ وجهة نظر الأحزاب ، في إصرارها على مبدأ الانتخاب المباشر ، فأمعنت في تدخلها وتلاعبها في شؤون الانتخابات .

الوزارة المدفعية السادسة ومطاليب الأحزاب

عندما تولت وزارة المدفعي السادسة الحكم ، بعد وزارة السيد (نور الدين محمود) ، تقدم الحزب بمذكرة إلى السيد (المدفعي) ، يطلب فيها المبادرة إلى إلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق الحريات العامة ، بفتح الأحزاب ، والإفراج عن الصحف المعطلة ، وإطلاق سراح الموقوفين السياسيين . وشرح في مذكرته كيف أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة (نور الدين محمود) لم تكن لتتفق وأحكام الدستور ، فهي باطلة ولاغية من حيث الأساس . وكذلك قدم (الحزب الوطني الديمقراطي) مذكرة الى رئيس الوزراء بهذا . وقد تلقى الحزب رداً من رئيس الوزراء على مذكرته ، وهو يتضمن عبارات الأسف (لما أملته الظروف من الوقائع) ووعد في رده بأن تنهي الحكومة الأحكام العرفية ، حالما تزول أسباب إعلانها . وتلقى (الحزب الوطني الديمقراطي) مثل هذا الرد . فرد كل من حزبي (الاستقلال) و (الوطني الديمقراطي) على جوابي المدفعي بمذكرة ضافية ، مؤكداً على وجوب استجابة مطاليبها . ولم تقم وزارة (المدفعي) بتحقيق أي مطلب من تلك المطاليب . وفي عهد وزارة السيد (المدفعي) السابعة رفع (حزب الاستقلال) مذكرة ضافية الى (الملك فيصل) وكان قد توج وتولى صلاحياته الدستورية ، شرح فيها ما آلت إليه الأوضاع العامة من سوء ، وطلب معالجتها بالطرق والوسائل التي اقترحها الحزب في مذكرته ، وكرر مطالبته بإطلاق الحريات العامة ، وذلك برفع الحجز عن النشاط الحزبي ، والإفراج عن الصحف المعطلة ، وإطلاح سراح الموقوفين ، وهي نفس المطاليب التي سبق أن ضمنها مذكرته إلى وزارة (المدفعي) السادسة ، ولم تقم بتحقيقها ، فأحيلت المذكرة إلى رئيس الوزراء في وزارته السابعة ، التي ألفها بعد التتويج . فتلقيت منه كتاباً بصفتي رئيساً للحزب ، يشير فيه إلى تسلمه المذكرة من قبل رئاسة الديوان الملكي . وقد جاء في رده بأن الحكومة عازمة عزماً أكيداً على إلغاء الأحكام العرفية بأقرب وقت ممكن . وأما عن إعادة الحياة الحزبية ، والإفراج عن الصحف ، فقد قال بأن الحكومة قد ألفت لجنة خاصة لوضع

لائحتي (قانون الجمعيات) و (قانون المطبوعات) وقد أنجزت اللجنة مهمتها ، وعما قريب سترفعها الحكومة الى مجلس الأمة . واستقالت وزارة (المدفعي) ولم تنجز شيئاً مما وعدت به في هذا الباب .

وزارة الجمالي ومطاليب الأحزاب

عندما تولّى الملك (فيصل الثاني) صلاحياته الدستورية ، وأسندت الوزارة إلى السيد (فاضل الجمالي) مالت السياسة العليا – كما يبدو – الى التغير شيئاً ما لتحبب عهد الملك الجديد إلى قلوب الشعب ، ولتظهره بمظهر يختلف عن العهود السابقة ، مع أن هذا الملك بقي رهين إرادة خاله (عبد الإله) وحبيس توجيهه ولم يبرهن في أية مناسبة بأنه خرج عن نطاق رأيه أو رأي المتنفذين من رجال الطبقة الحاكمة إلى آخر عهده ، فاستصدرت وزارة (الجمالي) إرادة ملكية بإنهاء الأحكام العرفية ، بتاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ ، ثم أحالت تفسير قرار القائد العام للقوات المسلحة بتعطيل الأحزاب على ديوان التفسير الخاص ، وقرر الديوان المذكور بعد دراسة الموضوع ، بأن قرار القائد العام للقوات المسلحة ، لا يعني حل الأحزاب ، بل منع مزاولة نشاطها فقط ، خلال فترة قيام الأحكام العرفية ، وبانتهاء الأحكام العرفية ، ينتهي مفعول تلك القرارات ، ومن حق الأحزاب بعد ذلك ممارسة نشاطها . ففتحت الأحزاب عند ذلك مقراتها ، وراحت تمارس أعمالها (بصورة رسمية ، وأود أن أوضح بهذه المناسبة أن الأحزاب لم يسبق أن اعترفت بقرار حلها ، وبقيت تصر على بطلان قرار الحاكم العسكري ، وظل رجالها يمارسون نشاطهم خارج مقراتها ، ويراسلون ويكاتبون المراجع الحكومية المختلفة بصفتهم الحزبية وبأوراق الحزب الرسمية إلى أن صدر قرار ديوان التفسير المذكور آنفاً) .

لقد ساد البلاد شيء من الهدوء والاستقرار في أوليات عهد وزارة السيد (الجمالي) ، وأخذت الأحزاب تمارس نشاطها بصورة اعتيادية . على أن هذا الهدوء لم يدم طويلاً ، فقد حدث إضراب عمال شركة النفط في البصرة لاختلافهم

مع الشركة المذكورة حول المطاليب التي كانوا يطالبون بها ، من رفع الأجور ومخصصات الطعام وأجور التنقل وغير ذلك . وتوسطت الحكومة لدى الشركة فلم تفلح وساطتها في تحقيق كل مطاليب العمال ، فاستمر الإضراب وتطور إلى التظاهر ، وتصدت الشرطة للمتظاهرين ، وحصل الاصطدام بين الفريقين ، فاحتج حزب الاستقلال ، وكذا الأحزاب الأخرى على موقف الحكومة المائع تجاه الشركة ، وعدم إلزامها بتحقيق مطاليب العمال العادلة والمحقة، ولما استفحل أمر الإضراب والتظاهر قررت الوزارة إعلان الأحكام العرفية في البصرة وما جاورها ، كما اتخذت القرار بتعطيل تسعة صحف في بغداد لمدة سنة ومنها جريدة الجريدة لصاحبها السيد فائق السامرائي وهي من جرائد (حزب الاستقلال) وجريدة (الدفاع) للمرحوم صادق البصام . كما اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإحالة كل من جريدة لواء الاستقلال الناطقة بلسان (حزب الاستقلال) وجريدة (صوت الأهالي) الناطقة بلسان (الحزب الوطني الديمقراطي) إلى المحاكم العرفية ، على أساس أن الصحف المذكورة ، نشرت أنباء مبالغاً فيها عن حوادث البصرة ، واستنكرت إعلان الأحكام العرفية ، ونشرت احتجاجات الأحزاب . وقد كان عضوان من أعضاء حزب الجبهة الشعبية هما السيدان (عبد الرحمن الجليلي) و (حسن عبد الرحمن) قد اشتركا في وزارة السيد (الجمالي) فقرر حزبهما سحبهما من الوزارة احتجاجاً على الإجراءات التعسفية ، التي اتخذتها الحكومة تجاه المضربين من عمال شركة النفط في البصرة ، وتجاه تعطيل الصحف، ولإعلانها الأحكام العرفية. فقدم السيدان المذكوران استقالتهما من الوزارة .

الفصل التاسع عشر

حلف بغداد ودكتاتورية الحكم

الحلف التركي الباكستاني ومحاولة ضم العراق إليه

وقّعت تركيا مع باكستان اتفاق دفاع مشترك بينهما على عهد وزارة (الجمالي) الثانية ، عرف بالحلف التركي الباكستاني . وقد جرت محاولات لإدخال العراق كعضو ثالث في هذا الحلف . وجرت بعض الاتصالات والمشاورات بين المسؤولين في الدول الثلاثة حول هذا الموضوع . وكانت دعاية الجانب الحكومي للترويج لهذا الحلف ، ووجوب دخول العراق فيه ، قائمة على أساس أن الدول الثلاث هي دول إسلامية متجاورة ، وأنها تتعرض لأخطار شيوعية مشتركة ، وأن دخول العراق في هذا الحلف ، سيقوّي موقف العرب تجاه إسرائيل .

والواقع أن بريطانيا وأمريكا اللتان أوحتا بعقد هذا الحلف ، وهما اللتان أوحتا بإدخال العراق ، باعتبار أن دول هذا الحلف ، بما فيها العراق ، تقع في منطقة نفوذهما ، وسائرة في ركاب سياستهما . وفي هذه المنطقة من الموارد النفطية الغزيرة ، ما يهمهما أمر حمايتها . فمن مصلحتهما تنسيق سياسة هذه

الدول من النواحي العسكرية والاقتصادية ، وإعداد قواهـــا لمواجهة عدوهما (الاتحاد السوفيتي) ، ولإتمام وإحكام طوق الحصار المضروب حوله إلى جانب الأحلاف الأخرى . هذه كانت وجهة نظرنا عندما عارضنا هذه المحاولة معارضة شديدة ، فقد انبرى (حزب الاستقلال) وانبرت معـــه الأحزاب الوطنيـة الأخرى لمناهضة هذا المشروع ، والحيلولة دون إنجازه ، انسجاماً مع مبـــدأ الحياد الذي أجمعت مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية على تبنيه ، والدعوة إليه ، والالتزام بـــه في مجالات السياسة الخارجية . وهكذا أحبط مشروع انضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني ، وصرف النظر عنـه في عهد وزارة (الجمالي) .

وزارة أرشد العمري الثانية

على أثر استقالة وزارة (الجمالي) الثانية في ١٩ نيسان ١٩٥٤ قام (عبد الإله) ولي العهد باستشارات واسعة النطاق حول نوع الوزارة التي يجب أن تتشكل ، وصفة أعضائها ، وما يجب أن تقوم بـه من أعمال . وقد أجمع رؤساء الأحزاب الذين استدعاهم ولي العهد ، واستشارهم في هذا الصدد ، على ضرورة قيام وزارة محايدة بكل معنى الحياد ، يطمئن إليها الرأي العـــام ، لتجري الانتخابات لمجلس نيابي جديد ، بعد حل المجلس الذي كثر الطعن فيـه ، وفي الأساليب التي اتبعت في انتخاب نوابه . وعندما استدعاني (عبد الإله) وسألني عن الشخص المحايد الذي نقترحه ، ومن يزامله من الوزراء ، أجبته بأنكم أعرف باختيار مثل هذا الشخص ، ومن يزامله في وزارته . والمهم في الموضوع أن تكون هنـاك إرادة وتصميم على إجراء الانتخابات بحرية تامة ، ودون تدخل من أيـــة جهة كانت . وأشرت إلى الانتخابات التي جرت في عهـد السيد (الصدر) وكيف كانت تجري التدخلات من وراء ظهر الوزارة . وعلى كل ، فقـــد أجمعت كل الأحزاب الوطنية على ضرورة الإتيان بوزارة حيادية ، وإجراء انتخابات حرة، ونزيهة دون أي تدخل .

ملاحظة

لقد كان التنافس الخفي قوياً بين (ولي العهد) وبين (نوري السعيد) في شؤون الحكم في البلاد ، وكان كل منهما يريد أن تكون كلمته هي العليا في إدارة شؤون المملكة . وكان (نوري السعيد) بما عرف عنه من دهاء ، وما يتبعه من أساليب ، ويتقنه من مناورات ، هو صاحب هذه الكلمة النافذة ، وهو المتحكم في السياسة العليا ، سواء أكان في دست الحكم ، أو خارجها . وهذا ما كان يحز في نفس (عبد الإله) لميله الفطري إلى الاستئثار بالسلطة ، وحبه للتحكم كصاحبه (نوري السعيد) . وكان مجلس النواب هو الذي يمنح هذه السلطة لمن يسيطر على أعضائه ، لذلك دأب (نوري السعيد) على أن تكون أكثرية المجالس الساحقة من أتباعه والمؤتمرين بأمره . فكان لا يدع مجالاً لإجراء الانتخابات إلا إذا كان في الحكم ، وقام هو بإجرائها أو إذا أجرتها وزارة واقعة تحت نفوذه وتأثيره ، أو فيها من أتباعه ما يضمن السيطرة على نتائجها . ويبدو أن (عبد الإله) في هذه المرة أراد أن يجرب إقصاء نفوذ (نوري السعيد) عن المجلس النيابي ، ويخلق شيئاً من التوازن بين الكتل النيابية ، ليكون هو مركز الثقل في ترجيح كفة على أخرى ، فيأخذ بيده زمام المبادرة بدل (نوري السعيد) .

ولهذه الأسباب أسند رئاسة الوزارة إلى (أرشد العمري) المعروف بولائه للبلاط ، واختير وزراؤه من بعض الموظفين ، والعناصر المستقلة ، ولم يدخل في وزارته أحد من أعضاء حزب (نوري السعيد) أو أتباعه ، الأمر الذي أغاظ (نوري السعيد) من هذا الاتجاه الجديد ، وهو يعرف ما يترتب عليه من نتائج، تهدد نفوذه وسلطانه . وقد ترك نوري العراق الى الخارج. وقد قابل كل من حزبنا و (الحزب الوطني الديمقراطي) والرأي العام تأليف أرشد العمري للوزارة بالاستنكار الشديد لماضيه السياسي المعروف ولأعماله التعسفية والاستفزازية في وزارته السابقة . وأصد حزبنا بياناً شديداً استنكر فيه إسناد الوزارة إليه . وعندما حل المجلس النيابي ، وأعلن عن المباشرة بإجراء الانتخابات للمجلس

الجديد ، تدارس حزبنا الموقف مع (الحزب الوطني الديمقراطي) وبعض الفئات والجماعات الأخرى من المحامين والطلاب وممثلي العمال وغيرهم ، وبعـــد التشاور وتبادل الرأي تم الاتفاق على تكوين جبهة وطنية باسم الجبهة الوطنية المتحدة ، ويشترك فيها إلى جانب الحزبين ممثلون عن هذه الفئات المختلفة . واتفق الجميع على صيغة ميثاق لهذه الجبهة ، يتضمن مطاليبها المشتركة للعمل بموجبه . وكان الميثاق يتضمن المواد التالية : —

١ — إطلاق الحريات الديمقراطية .
٢ — إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ .
٣ — الدفاع عن حرية الانتخابات .
٤ — رفض المساعدات الامريكية العسكرية .
٥ — العمل على إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية .
٦ — العمل على إزالة الآثار السيئة التي خلفتها كارثة الفيضان .

وقد قررت هذه الجبهة خوض معركة الانتخابات بالتعاون والتضامن بـين مختلفي فئاتها ، على أساس تنفيــذ هذا الميثاق . كما قرر كل من حزبي (الأمة الاشتراكي) و (الجبهة الشعبية) الاشتراك في هذه الانتخابات وأصدرا بيانيهما بذلك . وقـــد خاضت الجبهة المتحدة معركة الانتخابات بكل ما لديها من قوة وإمكانيات . وكان المأمول أن يفوز عدد غير قليل من مرشحيها لكثرة أتباعها ومنتسبيها ومؤيديها ، لولا أن السلطات قد أخذت في مقاومة مرشحيها مقاومة ضارية ، متبعة شتى الوسائل للحيلولة دون نجاحهم كما فعلت ذلك تجاه مرشحي (الجبهة الشعبية) . مع ذلك فقد استمرت الجبهة المتحدة في المعركة الانتخابية حتى نهايتها ، فكانت النتيجة أن فازت بعشرة أو احد عشر مقعداً بينها مقعدان فاز بهما (حزب الاستقلال) حيث فاز السيد (محمد صديق شنشل) عن منطقته الانتخابية في الموصل ، وفزت (أنا) عن منطقتي الانتخابية في بغداد ، وفـاز حزب (الأمة الاشتراكي) بواحد وعشرين مقعداً ، و (وحزب نوري السعيد) بواحد وخمسين مقعداً ، وفاز (المستقلون) وهم من مرشحي البـــلاط ، بأربعة

وخمسين مقعداً ، وفازت (الجبهة الشعبية) بمقعد واحد . وتحققت بهذه النتائج سياسة (عبد الإله) وحصل التوازن الذي كان ينشده في المجلس . فأغاظت هذه النتائج (نوري السعيد) واعتبرها هادمة لنفوذه وسلطانه . وكان لا يزال خارج العراق في فرنسا . وكان الظرف السياسي وما بيّت للعراق من مشاريع استعمارية (كحلف بغداد) وتجديد (المعاهدة العراقية الإنكليزية) الذي قرب موعد انتهائها في سنة ١٩٥٧ كل ذلك يستلزم وجود (نوري السعيد) على رأس الحكم ، لا سيما بعد إخفاق محاولة عقد (معاهدة بورتسموت) على يد غيره الأمر الذي اضطر (عبدالإله) على استرضائه وسفره إلى باريس لهذه الغاية ونزوله على شروطه (أي شروط نوري السعيد) . وكانت وزارة العمري قد قدمت استقالتها لانتهاء مهمتها بإجراء الانتخابات ، باعتبارها وزارة انتقالية . ولما تم التفاهم مع (نوري السعيد) قبلت استقالة أرشد العمري ، وكلف (نوري السعيد) بتأليف الوزارة وأجاب على كتاب الإسناد ذاكراً المهام الرئيسية التي ستقوم بها وزارته ، ومنها الإشارة إلى (الحلف التركي الباكستاني) وإنهاء (معاهدة ٣٠ حزيران) . وكان أول عمل قام به (نوري السعيد) بعد توليه الوزارة ، هو استصدار إرادة ملكية بحل المجلس ، وإجراء انتخابات جديدة . وقد تليت الإرادة الملكية المذكورة في أول جلسة عقدها المجلس الجديد ، ثم أصدر بياناً بحل حزبه (حزب الإتحاد الدستوري) بغية إفساح المجال لكل من يجد في نفسه الكفاءة ليرشح نفسه كما جاء ذلك في بيانه . وبعد ذلك قرر (حزب الجبهة الشعبية) تعطيل أعماله ، وأصدر بياناً بهذا التعطيل ، ليدخل أعضاؤه الانتخابات كمستقلين ، أما (حزب الامة الاشتراكي) فقد حدث فيه انشقاق خطير ،فقد قرر فريق من أعضائه و (هم الذين خرج معظمهم نواباً في الانتخابات التي أجراها نوري السعيد بعد ذلك) قرر هذا الفريق حل الحزب وأصدر السيد توفيق وهبي نائب رئيس الحزب بياناً بذلك . ولما علم السيد (صالح جبر) وكان خارج العاصمة بما جرى لحزبه ، خف إلى بغداد ، وجمع باقي الأعضاء وقرروا فصل زملائهم الذين قرروا الحل من الحزب ، كما

اتخـذوا قراراً بالاستمرار في عملهم الحزبي ، وفوضوا الرئيس إذاعة بيان يحدد موقفهم من الانتخابات. وقد أذاع رئيس الحزب بدوره بياناً بمقاطعة الانتخابات، وهكذا استطاع (نوري السعيد) بمناوراته هذه ، أن يفتت حزبين سياسيين ، قد يقفان في وجهه ويخلقان له المشاكل .

وقد أعلن (الحزب الوطني الديمقراطي) مقاطعة الانتخابات ، أما (حزب الاستقلال) فقد قرر الدخول في الانتخابات للأسباب التي ضمنها بيانه الضافي في هذا الشأن ، ولتعويد الناس على ممارسة هذا الحق ، وفضح التدخلات الحكومية الرامية إلى تزييف إرادة الشعب ، ولكيلا تمر الانتخابات وما يجري فيهـا من تدخل وتزوير في جـو من الهدوء والاستقرار ، لا سيما بعـد أن انسحبت كل الأحزاب من الميدان .

وبعد انتهاء معركة الانتخابات فازت الغالبية العظمى من النواب بالتزكية ، دون إجراء الانتخاب عدا بضعة نواب، ولم يفز من مرشحي (حزب الاستقلال) بالنيابة (سواي) وسوى السيد (محسن الدوري) بسبب مقاومـة السلطات لمرشحي الحزب ، وتزويرها للانتخابات في بعض مناطقهم ، حتى بلغ التدخل في بعض مناطق الحزب الانتخابية حداً لم يبلغه من قبل ، ففي منطقة السيد (فائق السامرائي) نائب رئيس الحزب ، لم تستطع السلطات في سامراء مع كل مـا بذلته من جهود ، أن تفلح في حمل الناخبين على عـدم التصويت للسيد (فائق السامرائي). وكاد الزمام أن يفلت من يدها لولا أن أدركها متصرف اللواء وذهب بنفسه إلى سامراء ، واتخذ كل الإجراءات من تدخـل وتزوير سافرين ، وضمن فشل السيد (السامرائي) ونجـاح منافسه ، وقـد ترك السيد (السامرائي) سامراء متوجهاً إلى بغداد ، حيث ذهبت وإياه والسيد (محمد صديق شنشل) لمقابلة (الملك) والاحتجاج لديه على ما جرى في انتخابات سامراء من تدخل وتزوير ، وعند خروجنا من عند (الملك) شاهدنا (عبد الإله) وقد قرب كرسيه، وجعله مقابل الباب المشرف على الممر المؤدي إلى غرفة الملك . وقد أطل علينـا أثناء خروجنا من غرفة (الملك) بوجـه بادي التحدي والارتياح ، فأشحنا

بوجوهنا عنه ، ولم نلتفت إليه بالرغم مما كان يفصلنا عنه من الخطوات . وكان (عبد الإله) حاقداً على السيد (السامرائي) بالذات ، لتعريضه في بعض مقالاته بتصرفات البلاط ، وقد تدخل شخصياً وبإصرار على ما علمنا للحيلولة دون فوز السيد (السامرائي) في منطقته الانتخابية . فاجتمعت بعد ذلك الهيئة التنفيذية للحزب ، وقررت وجوب الانسحاب من المجلس ، فقدمت استقالتي منه ، وخالف السيد (عبد المحسن الدوري) هذا القرار ، واستقال من الحزب ، واحتفظ بالنيابة ، وخلال عملية الانتخاب أصدر وزير الداخلية قرار بسحب إجازة (الحزب، الوطني الديمقراطي) واغلاقه بحجة «خروج الحزب عن منهاجه الذي أجيز بموجبه ، وتعاونه مع الهيئات غير القانونية ، حسبما جاء في حيثيات القرار » .

التمهيد لحلف بغداد والاتفاقية الثنائية

لقد شعرت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وما أعقبها من تصفية إمبراطوريتها ، وذلك بعد تحرر الهند والباكستان وبرما وسيلان وغيرها من المستعمرات ، وما أدى إليه ذلك من تضاؤل امكانياتها العسكرية والاقتصادية والبشرية ، أن دورها كدولة استعمارية عظمى تستطيع أن تعتمد على مواردها المالية، وإمكانياتها البشرية في مواجهة الاخطار التي قد يتعرض لها بعض ما بقي لها من مناطق نفوذ ومصالح وامتيازات قد انتهى ، وأنها أصبحت بحاجة ماسة إلى أن تشترك معها للدفاع عن تلك المناطق ، وما لها فيها من مصالح كدولة كبيرة ، دولة أخرى تملك من القوة والموارد ما يمكنها من حماية مصالحها المشتركة في مناطق نفوذهما معاً ، سيّما بعد أن برزت روسيا الى الوجود كدولة قوية كبرى ، فكما لبريطانيا في العراق وإيران مصالح وامتيازات فلأمريكا في إيران مثلها . كما أن تركيا وباكستان سائرتان في ركابها ، وواقعتان تحت نفوذهما . فتم الاتفاق بين الدولتين ، لتوافق مصالحها في هذه المنطقة ، على تأسيس منظمة دفاع جماعي مشترك ، توحد قوى وموارد هذه الأقطار الأربعة مع قوى

الدولتين المذكورتين للدفاع عن مصالحها المشتركة ، والوقوف بوجه عدوهما المشترك في الشرق ، وإضافة حلقة أخرى إلى سلسلة الأحلاف التي أنجزت مشاريعها في المناطق الاخرى لإحكام الحصار المضروب على الاتحاد السوفييتي ، وفي الوقت نفسه تضمين هذه المنظمة (حلف بغداد) مبدأ الحماية ، الذي كانت تتضمنه (معاهدة ٣٠ حزيران) ومبدأ الدفاع المشترك ، الذي تضمنته (معاهدة بورتسموث) .

أما الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا ، الذي حل محل (معاهدة ٣٠ حزيران) فقد تضمن وجوب التعاون بين الطرفين في سبيل سلامتهما والدفاع عن كيانهما ، وفقاً لميثاق التعاون المشترك (حلف بغداد) ، وذلك برعاية بريطانيا وإشرافها على المنشآت العسكرية ، والقيام بمهام التدريب ، وتجهيز السلاح والقيادة وبسط نفوذها على الجيش العراقي ، وصيانة منشآته العسكرية ، وإدامتها بصورة سليمة ، وتزويد العراق بالخبراء العسكريين وغيرهم مما يحتاجه هذا التعاون ؛ وبالجملة تهيئة الجيش العراقي ومنشآته الحربية للإسهام مع دول الحلف الأخرى ، لتحقيق مبدأ الدفاع المشترك . وإذا كانت (معاهدة بورتسموث) التي هب الشعب العراقي لمقاومتها ، تلك المقاومة الضارية ، لأنها تضمنت مبدأ الدفاع المشترك مع بريطانيا وحدها ، وتورط العراق في مشاكلها ونزاعاتها الدولية الكثيرة والمتشعبة ، فإن هذا الحلف قد أضاف إلى تلك الإلتزامات إلتزامات جديدة ، تجاه مشاكل خمس دول أخرى ، بما فيها أمريكا ، التي وإن لم تدخل كعضو كامل لأسباب سياسية إلا أنها اشتركت في معظم لجان الحلف . وهي التي كانت تسيّر سياسته ، وتمده بالعون المادي والمعنوي . وإلى جانب كل ذلك ، فإن دخول العراق في هذا الحلف ، يعزله عزلاً تاماً عن شقيقاته الدول العربية من جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية ، ويسلخه عن أرومته التي هو أحد فروعها ، ويضمه إلى مجموعة هي خليط متباين من القوميات واللغات والتاريخ والمصالح والآمال والآلام ، وحتى الدين ، لوجود دولتين غير إسلاميتين فيه . ولم يكن يجمع بين هذه

المجموعة إلا وحـــدة المصالح الأمريكية والبريطانية ، مع حرصنا الشديد على دوام حسن العلاقـات والجوار مع الدول الإسلامية . إلا أن العراق كبلد عربي فإن مصيره مرتبط مع أشقائه العرب . وإن كل تعاون أو دفاع مشترك ، يجب أن يبدأ بالدول العربية قبل كل شيء كأمة وكمجموعة واحدة . ويجوز أن تتعاون هذه المجموعة العربية مع دولة أو مجموعة من دول أخرى في سبيل الدفاع عن مصالحها المشتركة .

حلف بغداد ومعاهدة ٣٠ حزيران

بعد أن فرغ (نوري السعيد) من عملية الانتخابات،وضمن لنفسه تأييد المجلس الجديد . دون أية معارضة ، أخـذ يعمل لتصفية المعارضة خارج المجلس تصفية تامة، ليخلو له الجو،لإنجاز مشاريعه في سبيل ذلك أصدر عدداً من المراسيم،منها مرسوم بحل الأحزاب ، وطريقة تكوينها من جديد ، وآخر بإلغاء الامتيازات الممنوحة للصحف، والحصول على أخرى جديدة،وآخر خاص بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات ، ومرسوم يتعلق بتعطيـــل النقابات والمنظمات العمالية إذا رأى وزير الداخلية ذلـك ، ومرسوم بإسقاط الجنسية عمن يدان بالشيوعية ، أو الترويج لها وما شاكل ذلك. وبإصدار هذه المراسيم، وما نتج عنها من إجراءات وتدابير ، قطع كل الألسنة والأقلام ، وسد كل المنافذ على الرأي العام ، ولم يترك له أي متنفس ، وراح يمهد لتنفيذ مشاريعه في حلف بغداد ، وعقـــد الاتفاقية الخاصة بين العراق والمملكة المتحـــدة ، لتحل محل (معاهدة ٣٠ حزيران) . وبعد تبادل زيارات الوفود الودية كما وصفت حينئذ بين العراق وتركيا، ثم زيارة كل من رئيس الوزراء (نوري السعيد) إلى (أنقرة) وأعقبتها زيارة (عدنان مندريس) إلى بغداد ، وإجراء المشاورات والمفاوضات بين الفريقين عقـــدت اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا والعراق ، والتي أسميت (بميثاق بغداد) بعد انضمام كل من بريطانيا وباكستان وإيران بالتـــوالي إلى هذا الاتفاق ، حسب الخطة المرسومة . وعندما انضمت بريطانيا إلى حلف بغداد ، عقـــد (نوري

السعيد) مع الإنكليز معاهدة جديدة باسم (الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة) . وهو الاتفاق الذي أنهى معاهدة ٣٠ حزيران . وقد ظهر بعد ذلك أن للاتفاق الخاص هذا ملحقين سريين ، لم يطلع عليهما مجلس الوزراء في حينه حتى ظهرا في المستندات البريطانية ، وهو يحتوي على التزامات وقيود أخفيت عن الرأي العام العراقي .

مؤتمر الحزب الوطني

عندما صدر مرسوم الجمعيات ، الذي ألغيت بموجبه الأحزاب السابقة ، والذي جاء بشروط جديدة لتأسيس الأحزاب الجمعيات ، وذلك على عهد وزارة (نوري السعيد) الثانية عشرة ، جرت اتصالات ومشاورات بين رجال (الحزب الديمقراطي) و (حزب الاستقلال) لتأليف حزب موحد باسم (حزب المؤتمر الوطني) . واتفق الفريقان على منهاج مشترك ، وهيئة مؤسسة ، إختير أعضاؤها من بين أعضاء هيئتي حزبيهما الإداريتين بالتساوي ، وتقدمت الهيئة المؤسسة لهذا الحزب إلى وزارة الداخلية بطلب الموافقة على تأسيس هذا الحزب ، وفق الشروط التي تضمنها المرسوم . غير أن وزير الداخلية رفض ذلك ، ووجه لي ولرفاقي كتاباً ، يتضمن رفضه لطلب التأسيس بحجة « أن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية إيجابية ، تخدم مصالح العراق وأهدافها الوطنية » إلى غير ذلك من التحاملات. فميزت الهيئة المؤسسة قرار وزير الداخلية لدى مجلس الوزراء ، حسبما نص عليه مرسوم الجمعيات ، مناقشة قرار الرفض ، ومفندة ما جاء فيه من أسباب . ولكن مجلس الوزراء لم ينظر في لائحة التمييز ، ولم يجب رئيسه (نوري السعيد) الهيئة المؤسسة بشيء ، وبقي طلب التمييز حبيساً في درج مجلس الوزراء إلى أن تألفت وزارة الأيوبي الثالثة . فكررت الهيئة المؤسسة طلبها إلى مجلس الوزراء الجديد ، بالنظر في قرار الرفض ، وأوفدتني والسيد (الجادرجي) لمقابلة رئيس الوزراء ، ومفاتحته بالأمر ، والطلب إليه نقض قرار الرفض ، وإجازة الحزب . غير أن السيد

(الأيوبي) أخذ يعتذر ، ويتحدث عن المشاكل التي يجابهها المسؤولون من أمثاله، وكيف أنهم ليس باستطاعتهم أن يعملوا دائماً بما يجب أن يعملوه . قال : « أنا شخصياً مثلاً لا أرى مانعاً في إجازة هذا الحزب ، ولكن هناك عوامل لا أظنها تخفي عليكم يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار » ثم قال : « إنني قبلت المسؤولية في هذه الظروف ، لأعمل جهدي بما فيه المصلحة العامة ، وإن كنتم ترون في وجودي في الحكم ما لا يتفق وهذه المصلحة ، فأنا مستعد لترك الحكم وليتولّه غيري » . لقد كان جواب رئيس الوزراء (الأيوبي) الذي علقنا عليه بعض الأمل في إجازة الحزب مخيباً للآمال ، غير أن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر أخذت تمارس نشاطها، وتعقد الاجتماعات ، وتتخذ القرارات، وتصدر البيانات على الشعب في مختلف المناسبات ، وتقدم المذكرات إلى المراجع العليا ، وإلى الجهات الرسمية باعتبارها هيئة مؤسسة لحزب لم يستكمل رفض طلبه المراحل القانونية حسب المرسوم .

الاعتداء الثلاثي على مصر

منذ أن نجحت ثورة الجيش بقيادة الرئيس (جمال عبد الناصر) في مصر وقوضت نظامها الملكي الفاسد ، وطردت فاروق من البلاد ، وتولى الثوار من رجال الجيش إدارة الحكم فيها ، قوبلت هذه الثورة من قبل حكومات الدول العربية ذات النظم الملكية ، لا سيما تلك التي تسير في ركاب الاستعمار البريطاني بالهلع والفزع والاضطراب، بقدر ما قوبلت به من قبل شعوبها بالابتهاج والسرور والترحاب ، لما يتوقع أن تحدثه من آثار بليغة في إلهاب الرأي العام العربي وتأجيج مشاعره الوطنية ، ودفعه لمناهضة الأوضاع السيئة والفاسدة التي هي من نتاج أنظمة حكمه البالية . هذا فضلاً عمّا ستؤدي إليه هذه الثورة ، وما يقوم به رجالها من إقصاء النفوذ الأجنبي ، والتخلص من شروره ، والقضاء على عوامل استغلاله لموارد البلاد الحيوية ، وتشجيع أبناء البلاد العربية على مضاعفة جهودهم ونضالهم في مقاومة المستعمرين ومن والاهم وسار في ركابهم من خونة

العرب . لذلك رأينا كيف أن الحكومات العربية ذات النظم الملكية ، ناصبت رجال الثورة وزعيمها (جمال عبد الناصر) العداء السافر . وكان أشدها عداء الطبقة الحاكمة في العراق ، وعميدها (نوري السعيد) و (البــلاط) بطبيعة الحال . وقد زاد في هذا العــداء تبني رجال الثورة لفكرة القومية العربية ، والدعوة لها ، وتوجيه سياسة الدول والأقطار العربيــة نحو الاعتماد على نفسها ، وحصر التعاون فيما بينها ، ووجوب انتهاجها سياسة الحيــاد بين المعسكرات الدولية ، ومنعها من الدخول في الأحلاف الأجنبية الاستعمارية . وهذا ما كان يتنافى وسياسة بعض هــذه الحكومات ، وفي مقدمتها حكومة العراق ، التي انساقت وراء سياسة الإنكليز والأمريكان في الانضمام الى الأحلاف والتكتلات الأجنبية . فكان الصراع دائراً بين مصر الثــورة ، التي تريد أن يملأ ما يسمى بالفراغ في البلاد العربية بالعرب أنفسهم ، وبين عراق ذلك العهد الذي كان يريد أن يملأ هذا الفراغ بالنفوذ الإنكليزي والأمريكي . وكان يسير وراء العراق في سياسته هذه كل من حكومتي الأردن ولبنان (كميل شمعون) .

وعندما أممت حكومة الثورة في مصر (قناة السويس)، وأدى هذا التأميم بالنتيجة الى تآمر الإنكليز والافرنسيين وإسرائيل على مصر ، بقيامهم بهجومهم الغادر عليها ، لم يخف حكام العراق واتباعهم ارتياحهم وتشفيهم بهذا الهجوم ، وظنوا أنه سيقضي على رجال الثورة ، ويقوض نظامهــم ، لتعود الأمور في نصابها ، ويعاد (فاروق) إلى عرشه ، ويثبت بذلك أنظمة الحكم القائمــة في العراق وغــيره من البلاد العربية ، ويسند عروشها التي زعزعتها ثورة مصر ، وإليكم ما قاله المستر إيدن في مذاكراته مــا نصه بالحرف الواحــد (في مساء السادس والعشرين من تموز ، كان الملك وغيره من زعماء العراق ، يتناولون العشاء معي في داونن ستريت وكنا على المائدة عندما جاء أحد أمناء السر الخصوصيين، يحمل النبأ القائل بأن عبد الناصر قد استولى على قناة السويس ، واغتصب جميع ممتلكات الشركة ، التي كانت تديرها وفقــاً لاتفاقية دولية ... وأبلغت ضيوفي بالنبأ، ورأوا بوضوح أن هناك حدثاً قد غيَّر كل المرئيات وأدركوا لتوهم أن

كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنقابل بها هذا التحدي) ثم يقول (ايدن) في موضوع آخر في معرض حديثه مع (نوري السعيد) في لندن (وانتقلنا الى الحاضر بعد ان استعرضنا الماضي فوجدت نوري السعيد واعياً تمام الوعي خطر عبد الناصر ودعايته الجماهيرية السامة) ولم يكن في الحقيقة (نوري السعيد) وحده الذي يشعر بهذا الخطر بل كان يشعر به جميع الحكام والملوك في البلاد العربية ، فلا عجب بعد ذلك ان تقف حكومة (نوري السعيد) ذلك الموقف المخزي من الغزو الثلاثي الغادر على مصر .

الاعتداء الثلاثي على مصر

ما كاد نبأ اعتداء كل من إنكلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر يطرق أسماع أبناء الشعب العراقي ، حتى وقع على نفوسهم وقوع الصاعقة ، وعم الغضب والاهتياج جميع أبناء الشعب على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم ، والتصقوا بأجهزة البث يتنسمون ويتعقبون أخبار هذا الاعتداء الغاشم ، على بلد عربي متحرر ، وقطر شقيق ، يعقدون عليه وعلى خطواته وإنجازاته التحريرية الآمال الكبيرة وزاد من غضبهم واستيائهم ما لمسوه من موقف المسؤولين تجاه هذا الحدث الخطير ، من استهانة وعدم مبالاة ، بل وأكثر من ذلك ، ما شعروا به من مظاهر التشفي والسرور ، التي برزت فيما تذيعه دار الإذاعة العراقية من أغان وغيرها . وهب أبناء البلاد في مختلف الحواضر العراقية ، وعلى الأخص طلاب المدارس والشباب لإظهار شعورهم وعواطفهم تجاه محنة الشقيقة مصر ، وما أحاق بها من مخاطر ، وأضرب الطلاب في مختلف المدارس عن الدروس ، واندفعوا نحو الشوارع متظاهرين ، غير أن الشرطة وقفت لهم بالمرصاد ، وطوقت بعض الكليات والمدارس ، ومنعتهم من الخروج منها ، ووقعت اصطدامات بين الطلاب والشرطة ، أدّت إلى وقوع كثير من الجرحى بين الطلاب ، كما تنادى رجال البلد وزعماؤها الوطنيون لتقديم العرائض والمذكرات إلى الملك احتجاجاً على موقف الحكومة المائع والمتهاون تجاه هذا الاعتداء الغادر . وعقد اجتماع كبير

دعي إليه مختلف رجالات البلد من سياسيين ورجال دين وتجار ومحامين وممثلين عن النقابات في أحد المساجد ، وتداول المجتمعون الرأي فيما يجب عمله لنصرة الشقيقة مصر ، واتفق الجميع على مذكرة ضمنوها احتجاجهم الشديد على موقف الحكومة من أبناء الشعب ، وطلاب المدارس، ومنعهم بالقوة من إظهار شعورهم نحو مصر ، ونقمتهم على هذا الاعتداء الغاشم ، ومطالبتهم باتخاذ ما يجب لنجدة إخوانهم في مصر ، وانتدبوا من بينهم وفداً لمقابلة الملك ، وتسليمه هذه المذكرة ، وعرض مضامينها عليه ، وكنت أحد هؤلاء ، وأذكر من أعضاء هذا الوفد الشيخ أمجد الزهاوي والحاج (نجم الدين الواعظ) والسيد (تحسين علي) فقابلنا الملك ، وقدمنا له عريضة الاحتجاج ، وتكلمت في الموضوع ، ووصفت له اهتياج الرأي العام ونقمته البالغة على الحكومة ، وعلى الإجراءات التي اتخذتها للحيلولة دون إظهار الشعب لمشاعره نحو أشقائه ، وحذرته من مغبة استمرارها على موقفها هذا ، وأكدت له ضرورة السماح لأبناء الشعب بالتظاهر والتعبير عن مشاعرهم وعواطفهم ، وإلا فقد يتطور الوضع إلى حد الانفجار . فأجابني على عادته بأنه سيكلم المسؤولين في ذلك ، ثم أردف قائلاً : « ومن يضمن عدم الإخلال بالأمن والنظام، إذا سمحت الحكومة بالمظاهرات» فأجبته : «نحن الضامنون لأننا سنسير مع المتظاهرين، ونوجهم التوجيه الصحيح» فأجاب : « سأكلم المسؤولين بهذا » . ثم انصرفنا ، ولكن الحكومة لم تغير شيئاً من موقفها ، وأخذت الشائعات تدور على الألسن مؤكدة اتخاذ الانكليز مطار الحبانية قاعدة للاعتداء ، وتموين الطائرات المعتدية بالعتاد والوقود . وشاع إلى جانب ذلك فتح أنابيب البترول إلى حيفا ، والسماح بتزويد الطائرات الإسرائيلية والافرنسية والانكليزية بالبترول العراقي ، واستخدامها لضرب الشقيقة مصر . وهذا ما تضمنته برقية السيد (كامل الجادرجي) الذي أبرقها من القاهرة إلى رئاسة مجلس الأعيان باسم (لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي) محتجاً على هذا العمل ، والتي حوكم من أجلها من قبل المحاكم العرفية ، وحكم عليه بالسجن .

فزاد ذلك من حقد الناس وحنقهم على الحكومة، وأخذ الجو يتوتر يوماً بعد آخر ، وحدثت حادثة النجف الأشرف ، فزادت من حـدة التوتر . وتفصيل الحادثة أن طلاب إحدى مدارس النجف قـد أضربوا عن الدروس ، وحاولوا الخروج متظاهرين ، فاقتحمت عليهم الشرطة مدرستهم ، ووجهت إليهم نيران بنادقها ، فسقط أحدهم قتيلاً داخل المدرسة ، وهو ابن أحد العلمـاء الأعلام في النجف . وجرح الكثيرون فعم الاستياء سائر أبناء النجف ، وأضربت مدينـة النجف الأشرف ، وتجمعت الجماهير ، وسارت متظاهرة . ومـــا إن انتشرت أنباء إضراب النجف حتى أضربت بغداد إضراباً عاماً لم يشهد له نظير ، ممـــا اضطر قائد القوات العسكرية في بغداد على إصدار إنذار إلى أصحاب الحوانيت وغيرهم من التجار بوجوب فتح محلاتهم ، وإلا ساقهم إلى المجالس العرفيـة . كما سرت موجة الاستياء إلى الألوية الشمالية ، فأضربت مراكزها الأربعة ، وقامت فيها المظاهرات ، وأبرق علماء النجف البارزون برقيـــات احتجاج شديدة إلى المراجع العليا على موقف السلطات المتعسف ضد أبناء الشعب. ولما تأزم الوضع ، وأنذر بالانفجار ، واعتقد المسؤولون أن لولب الحركة في هـــذه الانتفاضة هم أعضاء الهيئـة المؤسسة (لحزب المؤتمر) المؤلف من رجـال (حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي) المنحلين ، ولم يجانبوا الحقيقة في هذا الاعتقاد ، فبالرغم من أن ما حدث في طول البلاد وعرضها من أحداث ومعارك دامية ، كان ناتجاً من صميم مشاعر أبناء الشعب ، ولم يكن من صنع أية جهة أو فئة دون أخرى ، غير أن الفئـة المنظمة الوحيدة ، التي بقيت تمارس نشاطها في الميدان السياسي ، بعد حل الأحزاب هي جماعة (حزب المؤتمر الوطني) والتي ألف من بين أعضائها المكتب الفرعي للجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي . وكانت هذه الجماعة تقوم بمهمة الاتصال بين مختلف الأوساط الشعبية ، فكنا نعمل ليلَ نهـــار ، وننظم صور المذكرات ، والعرائض ، ونطوف ببيوت الشخصيات السياسية وغيرهـا للحصول على تواقيعها ، ونتصل بالأوساط الأخرى الى غـــير ذلك من المساعي والأعمال . لذلك فقـــد زجت السلطات بكل من السادة : كامل الجـادرجي

وفائق السامرائي وحسين جميل ومحمد صديق شنشل في التوقيف ، ثم ساقتهم الى المجلس العرفي . وكانت قد أعلنت الأحكام العرفية على إثر الاعتداء الغادر على مصر ، لكبت مشاعر أبناء الشعب العراقي ، وكبح جماح نقمتهم وغضبهم على الحكومة . وقد حكمت المحكمة على السيد (الجادرجي) بالسجن مدة ثلاث سنوات ، وعلى كل من السيدين (فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل) بالإقامة الإجبارية ،واختارت للأول (حلبجة) وللثاني (قلعه دزه) في أقصى الشمال ، وحكمت على كل من السيدين (حسين جميل وسامي باش عالم) بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار لمدة سنة . وقد نفذت كل هذه الأحكام .

توقيف أساتذة الكليات ونفيهم الى تكريت

قدّم أساتذة مختلف الكليات في بغداد مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى الملك والمراجع الأخرى ، يحتجون فيها على إجراءات الحكومة التعسفية ضد أبناء الشعب ، والطلاب بصورة خاصة ، وعلى موقفها المزري من حادث الاعتداء على مصر . وقد انتدبوا من بينهم وفداً لمقابلة (الملك) ، وتقديم المذكرة الإحتجاجية له . وقام الوفد بهذه المهمة ، فما كان من السلطة إلا أن أوعزت بتوقيف عدد من الأساتذة البارزين بينهم الأستاذ (عبد الرحمن البزاز) والأستاذ (حسن الدجيلي) والدكتور (محمد علي البصام) وغيرهم ، وزجت بهم في موقف مركز شرطة بغداد الجديدة .

ولقد ذهبت في إحدى الأمسيات لزيارتهم ، وعندما وصلت المركز وحاولت الدخول منعني أحد أفراد الشرطة فانتهرته بصوت عالٍ ، وصحت منددأ بهذه المعاملة التعسفية ، فسمع مأمورو المركز صوتي ، وخرجوا من غرفتهم ، ولما عرفوني أخذوا يعتذرون عمّا حدث ، ثم ذهبوا بي الى غرفة الموقوفين ، فإذا بها لا تتسع اعتيادياً لأكثر من شخصين ، وقد حشر فيها الأساتذة حشراً . وكانت خالية من النوافذ تقريباً ، وفي الطابق السفلي من المركز ، وفي وضعٍ مزرٍ . وأخذ الأساتذة يشكون لي سوء معاملة السلطات لهم ، وما يعانونه من ضيق

وحرج في هذا الموقف . ثم ودعتهم وخرجت متأثراً لما شاهدت وسمعت .
وبعد أيام نقل الأساتذة المذكورون إلى تكريت ، وفرضت عليهم الإقامة الإجبارية فيها ، ومكثوا في تكريت مدة من الزمن ، حتى زارهم وزير المعارف آنذاك السيد (خليل كنة) وبعد تقديم النصائح لهم ، تلطف بالإفراج عنهم .

المؤتمر الشعبي

بعد أن فشلت جهود (حزب الاستقلال) في تحقيق المشروع الذي دعا اليه بتأسيس (جامعة للشعوب العربية) التي نوهنا عنها آنفاً ، أخذ يسعى ويتشبث مع باقي إخوانه في العراق والبلاد العربية الى إنشاء منظمة قومية عامة ، تعنى بمعالجة القضايا والمشاكل التي تواجهها البلاد العربية ، وتقوم بتنظيم وتنسيق نشاط ومساعي المنظمات والأحزاب الوطنية فيها ، لخدمة تلك القضايا . وقد جرت تمهيدات ومشاورات حول هذا الموضوع بين مختلف الجهات المعنية ، واتفق على عقد مؤتمر عام لوضع أسس هذه المنظمة ونظامها ومنهاج عملها . وقد ارتؤي الإسراع بعقد هذا المؤتمر للوضع المتأزم الحاد ، الذي خلقه قيام حكومة مصر بتأميم (قناة السويس) والتهديدات التي كانت توجهها الحكومات الاستعمارية إلى حكومة الثورة فيها ، ووجوب تهيؤ واستعداد البلاد العربية بالوقوف بجانب مصر ، ومجابهة ما قد تتعرض له من أخطار . واتفق على عقد هذا المؤتمر في دمشق لتوسطها بين البلاد العربية . وصدرت الدعوة إلى من وقع الاختيار عليهم من المدعوين لحضور المؤتمر من ممثلي الأحزاب والمنظمات الوطنية والقومية وبعض الشخصيات المستقلة . ودعينا لحضور هذا المؤتمر فلبيت أنا والسيد محمد صديق شنشل أمين سر الحزب الدعوة . وحضرنا اجتماع المؤتمر ، وقد عقد في بناية البرلمان السوري في دمشق ، وحضره عدد من رجالات العراق منهم السادة (كامل الجادرجي) و (عبدالجبار جومرد) والأستاذ (أمجد الزهاوي) وغيرهم . وقد مثلت البلاد العربية كلها تقريباً في هذا المؤتمر حتى بعض إمارات الخليج . وعقد المؤتمر أول اجتماع له لانتخاب مكتب رئاسته ، وكنا قد تذاكرنا مع

بعض رؤساء الوفود قبل الاجتماع حول الموضوع ، واتفقنا على انتخاب السيد (حميد فرنجية) لرئاسة المؤتمر، لما عرف عنه من عناية واهتمام بالقضايا العربية بين إخواننا اللبنانيين. وجرى الانتخاب ، وفاز السيد (فرنجية) بالرئاسة . ثم انتخبت لجنة لوضع مسودة نظام المؤتمر ، وعقدت بعد ذلك عدة اجتماعات صودق فيها على نظام المؤتمر ، وتكلم فيها رؤساء الوفود ، وأبدى كل منهم وجهة نظره فيما يجب عمله في الحقلين (الوطني والقومي) . ثم تألفت لجنة الاتصال المركزية لهذا المؤتمر برئاسة السيد (فؤاد جلال) . وتألفت الفروع والمكاتب لها في كل البلاد العربية ، وارفض الاجتماع، وعادت الوفود إلى بلادها، وباشرت المكاتب الفرعية عملها بالاتصال مع لجنة الاتصال المركزية في القاهرة . وقد ساهم هذا المؤتمر بماله من مكاتب وفروع في إنجاد الشقيقة مصر ، وتخفيف الضغط عليها ومساعدتها في محنتها .

الجبهة الوطنية الموحدة

عندما حلت وزارة(نوري السعيد)الأحزاب والجمعيات ، وسدت الصحف الوطنية ، وحظرت الاجتماعات العامة ، وحالت دون وصول أي معارض الى المجلس النيابي ، وبالجملة عندما سدت على الشعب كل المنافذ ، وحالت بينه وبين التعبير عن رأيه بكل ما لديها من وسائل، وكانت قد استمرت في هذا الأسلوب من الحكم ، ولمست فائدته وجدواه في إقرار المشاريع الاستعمارية الخطيرة كمشروع حلف بغداد والاتفاق العراقي – البريطاني الخاص، والاتحاد الهاشمي، الذي كان رداً مباشراً على الاتحاد السوري المصري بكل يسر وسهولة ودون أن يرتفع صوت بمعارضتها ، ودون أن يحدث حدث ذو بال في سبيل مقاومتها ، بالرغم من اجتماع الرأي العام على استنكار هذه المشاريع وشجبها ، فتمادت السلطات في اتباع هذه السياسة ، وأصرت على عدم إطلاق الحريات العامة . فكان من الطبيعي أن يلجأ المعنيون بالقضايا والمصالح العامة ، الذين يشعرون بمسؤولياتهم الوطنية إلى العمل السري بعد أن يئسوا من إمكان العودة إلى ميدان

العمل العلني ، فكان أن جرت اتصالات ومشاورات واسعة النطاق بين مختلف الجماعات والفئات والشخصيات السياسية وغير السياسية ، حول إعادة تشكيل الجبهة الوطنية ، ولكن بنطاق أوسع مما كانت عليه عندما تشكلت لخوض معركة الانتخابات سنة ١٩٥٤ .فقد اشترك فيها إلى جانب رجال الأحزاب الوطنية المنحلة الفئات السياسية الأخرى وممثلون عن أساتذة الكليات والتجار والمحامون والعمال وغيرهم .

وبعد الاتفاق على الميثاق المشترك الذي قرر العمل بموجبه ، وهو لا يختلف في جوهره عن ميثاق الجبهة السابقة ، باشرت الجبهة عملها في تشكيل اللجان والخلايا ، وتعيين المسؤولين عنها إلى غير ذلك من التنظيمات .

وكانت تعقد الاجتماعات في بيوت أعضائها ، بصورة تضلل فيها السلطات وفي أوقات متفاوتة ، حتى لقد عجزت عن كشف هويات رجال الجبهة ، ومحلات اجتماعاتهم ، بالرغم من الجهود التي بذلتها دوائر استخباراتها المختلفة . وكانت مهمة الجبهة الأولى هي تنظيم أبناء الشعب وإعدادهم للقيام بواجبهم في ميادين الكفاح . وقد تمّ تأليف هذه الجبهة على إثر حوادث السويس ، ولعبت دوراً هاماً في استثارة وتنظيم الرأي العام ضد موقف الحكومة المائع أو المنحاز الى المعتدين على الشقيقة مصر .

مقاطعتي البلاط بعد اعتذار عبدالاله عن مقابلتي

طلبنا مقابلة الملك ، وولي العهد أنا والسيد محمد حديد ، بواسطة رئيس التشريفات السيد تحسين قدري . وعين لنا موعداً للمقابلة ، وذهبنا أولاً لمقابلة الملك ، محتجين على توقيف بعض أعضاء الهيئة المؤسسة للمؤتمر الوطني أثناء الحوادث التي وقعت في العراق إثر الاعتداء الثلاثي الغاشم على قناة السويس وهم السادة كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وحسين جميل ومعهم السيد سامي باش عالم ، وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري . وبعد مقابلة الملك عدنا إلى غرفة رئيس التشريفات الملكية منتظرين دورنا لمقابلة

عبدالاله ، فذهب رئيس التشريفات وعاد قائلا : إن سمو الأمير لا يتمكن مع الأسف من مقابلتكم هذا اليوم لأسباب ذكرها، ثم أردف قائلا إن سموه يقول : «والله حرنا مع الجماعة، اذا ما تدخلنا في بعض شئون الدولة احتجوا علينا وقالوا البـــلاط يتدخل في أمور ليست من اختصاصه ، وأنـــه يتجاوز صلاحيته الدستورية ، وإذا لم نتدخل جاءوا إلينـــا طالبين التدخل في أمور هي فعلا من اختصاص الوزارة والمسؤولين في الحكومة» ، فأدركنا من أقواله هذه أنه رفض مقابلتنا . وكانت هـــذه هي المرة الأولى التي أقابل فيهـــا بمثل هذه المقابلة ، واعتبرت ذلك إهانة لي ومساساً بكرامـــتي ، فقاطعت البلاط ، وامتنعت عن إجابة دعواته منذ ذلك الحين . إن في أقوال عبد الإله هـــذه مغالطة بينة ، يحاول أن ينفي بها مسئوليته هو بالذات ، لأنـــه المسيطر على سياسة البلاط من وراء الملك . يريد أن ينفي مسئوليته عن فساد الحكم في البـــلاد ونحن لم نطلب يوماً من الأيام تدخله في شئون الدولة التي هي من صلاحيات الوزراء أو رجـــال الدولة المسئولين بل بالعكس كنا نشجب هذا التدخل ونعتبره من أسباب فساد الحكم في البلاد . ولكننا كنـــا نشكو أعمال المسئولين وتصرفاتهم لدى الملك الذي نعتبره المسئول الأول عنها، منذ أن اغتصب الملك بعد حركة مايس الوطنية تأليف الوزارة وحق إقالتها متى شاء واختيار شخصياتها كما يحلو له ولمن يسيره من وراء ستار . هـــذا الحق الذي يجب أن يكون للشعب في أشخاص ممثليه الحقيقين في البرلمان ، وعندئذ يكون الشعب هو المسئول عن أعمـــال الحكومة وتصرفاتها باعتبار أنه هو الذي اختارها ولا يحق لأحد في هذه الحالة أن يشكو من أعمالها ، أما إذا قيل أن الحكومات المتعاقبة كانت تستند على تأييد المجالس النيابية وأكثرياتها البرلمانية، فهذا كذب وافتئات على الحقيقة والواقع فإن تلك الأكثرية كانت تؤيد كل وزارة قائمة مهما كان لونها، ومهما كانت سياستها، لأن البلاط يؤيدها وهو الذي جاء بهـــا الى الحكم دون أن يكون للمجلس وأكثريته أي رأي في مجيئها وذهابها . وكم من مرة حـــل المجلس النيابي لا لمعارضة أكثريته لبعض الوزارات بـــل لمجرد إقصاء بعض النواب واستبدالهم بآخرين إرضـــاء

لرغبات شخصية بحتة ، لا تمت الى السياسة أو المصلحة العامة بسبب . وقد رأى الجميع كيف أن مجلساً واحداً من المجالس النيابيـة عزل بالإجمـاع الوصي على العرش ، وانتخب مكانه وصياً آخر ، ثم إن المجلس نفسه عاد فعزل الوصي الذي انتخبه، وأعاد عبد الإله إلى وصايته على العرش. إن مجالس هذا مبلغ استخذائها للسلطة القائمة لا يصح أن نتوقع منها أن تسند وزارة من الوزارات وأن تقصيها عن الحكم،بل إن ذلك كان من شأن البلاط،ولأسباب تبقى خافية على الرأي العام،وعلى المجالس النيابية نفسها،حتى أن أحد الوزراء في وزارة السيد الأيوبي التي استقالت بعد مؤتمر البلاط قال في أحد اجتماعات المجلس النيابي بعـد استقالة الوزارة المذكورة شاجباً العوامـل والأساليب التي كانت تأتي بالوزارات الى دست الحكم ثم تزيلها عنه دون علم المجلس وإرادته : « إني نفسي في الحقيقـة لم أعرف لماذا استوزرت ولماذا تخليت وزملائي عن الوزارة »واستشهد بالمثل العامي (جيت ورحت ما دريت شلون جيت ورحت) .

ملحق

(١)

١٩٤٦/٧/٨ .

صاحب السمو الملكي نائب سمو الوصي وولي العهد المعظمين

يا صاحب السمو .

اعتزمت الوزارة الحاضرة استصدار (مرسوم الطوارىء) وما هذا المرسوم إلا امتداد لأيام الحرب الى عهد السلم، والذي جمع كل القيود والأحكام الاستثنائية التي فرضت في سني الحرب ، الأمر الذي يجعل الحريات الدستورية في خطر داهم .

يعلم سموكم الملكي ولا شك أن العراق عانى في سني الحرب وما قبلها ضروب العنف ، حيث امتد إعلان الإدارة العرفية مدة تربو على العشرة أعوام ، كما ظلت المراسيم والأحكام الاستثنائية مصلتة على رقاب الناس حيث سيق الأبرياء الى المعتقلات والسجون . ولقد جربت السلطات الحكومية طيلة هذه السنين السياسة التعسفية ولم تسفر إلا عن استمرار القلق واضطراب الأمن وعدم الاستقرار . وهذه الحقيقة تحملنا على أن نطالب المسؤولين بانتهاج خطة إيجابية أخرى قوامها إفساح المجال للحريات الدستورية ، واحترام حقوق الشعب الطبيعية .

يا صاحب السمو

لقد شعر صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بأن الحالة السائدة تستدعي علاجاً أساسياً فألقى خطابه التاريخي على رجالات البلد ، وقد تضمن ذلك الخطاب السامي الأسس التي يجب أن تسير عليها إدارة الدولة . وكان لتوجيهات سموه الثمينة أثرها في إقدم الوزارة السويدية على فسح المجال للتكتل

الحزبي وإطلاق الحريات ، وغلق المعتقلات تمهيداً لتنفيذ تواصي سموه .

غير أن الوزارة الحاضرة ، بدأت أعمالها في الحد من الحريات، فعطلت بعض الصحف ، وأنذرت البعض الآخر في الوقت الذي صرح فخـــامة رئيسها بأن وزارته حيادية انتقالية تنحصر مهمتها في إجراء الانتخابات بحرية تامة . وبتنا لا نعلم هل أن هذا الانتقال هو انتقال الى عهد جديد من الإرهاب أم هو انتقال الى العهد الجديد الذي دعا إليه صاحب السمو الملكي في خطابه القيم .

ولم تكتف الوزارة الحاضرة بذلك ، بـــل أقدمت على استصدار مرسوم الطوارىء الذي جاء بشكله الراهن مخالفاً لأحكام القانون الأساسي ، ومخالفـــاً للتوجيهات السامية ، حيث أن الأحزاب والمنظمات الرسمية يتعذر عليها القيام بممارسة حقوقها العـــامة المكفولة لها بحكم الأنظمة والقوانين ، والعمل تحت ظله الرهيب . أما مخالفة المرسوم للقانون الأساسي ، فإنه مستند في تقنينه الى الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القــانون الأساسي،فكان الواجب أن تكون أحكامه لا تعدو حالة الطوارىء،ولكننا وجدناه جمع الادارة العرفية والطوارىء ومرسوم صيانة الأمن الملغى في صعيد واحد ، وفي ذلك خرق لأحكام القانون الأساسي . كما أن استصداره على شكل مرسوم مناقضة صريحة للدستور إذ كان الواجب إصداره بشكل قـــانون يعرض على مجلس الأمة اتباعـــاً لأحكام المادة ١٢٠ المشار إليها من القانون الأساسي .

لقد منحت دساتير الدول الديمقراطية حكوماتها سلطات استثنائية في حالة الخطر الداهم لغرض تأمين استتباب الأمن ، وحفظ كيان المملكة من التصدع ، أو في الحالات التي تتعرض فيها البلاد إلى غارة عدائية ، أو إلى ثورة داخلية ، وهذه السلطات الاستثنائية تسمى في العرف الدستوري بحالة الطوارىء ، غـير أن هذه السلطات لا تمنح إلى شخص من الأشخاص كرئيس الوزراء مثلا بل هي تخول للجهة العسكرية المسؤولة عن صيانة الأمن ، حيث يفسح المجال أمامهـا لممارسة بعض السلطات التي لا مندوحة عنها لممارستها. وذلك لا يعني حق توقيف القوانين أو إطلاق يدها في تهديد الحريات الشخصية المكفولة للأفراد بحـــكم

القوانين المرعية . وقد أجمع على ذلك علماء الفقه الدستوري ، ومنهم موريس هوريو عضو الأكاديمية الافرنسية ، وعميد كلية حقوق طولوز في كتابه موجز الحقوق الدستورية حيث قال (ص ١٦٦ – ١٦٧) بصدد ذلك ما يلي :

« السلطات العسكرية تستخلف السلطات المدنية في ممارسة صلاحيات البوليس الإداري العام الاعتيادي وتمارس من سلطات هذا البوليس ما يلائمها وهذه لا تعدو .

أ – التحري نهاراً وليلاً في مساكن المواطنين .

ب – إبعاد المعادين (ارباب السوابق ، ذوي الجرائم العادية) والذين ليس لهم محل اقامة دائم .

جـ – الأمر بتسليم السلاح والعتاد والتحري عنها .

د – منع النشرات والاجتماعات التي تعتبرها مضرة أو باعثة لاستمرار الاضطراب » .

فمن ذلك يتضح لسموكم الملكي أن حالة الطوارىء هذه في الخصوصات المذكورة ، ولا يجوز تعديها إلى اعتقال الناس ، كما أنه لا يجوز إناطتها لغير الجهة المسؤولة فعلاً عن النظام والأمن العام ، في حين أن المرسوم الجديد خوّل مثل هذه السلطات الخطيرة لشخص رئيس الوزراء .

أما عن السلطة التي تعلن حالة الطوارىء ، فان المرسوم المبحوث عنه قد أناط ذلك بمجلس الوزراء، في حين أن الفقه الدستوري المقبول في العالم ، والذي أقره القانون الفرنسي المؤرخ في ٣ نيسان ١٨٧٨ هو :

أولاً – إذا كان المجلس النيابي منعقداً ، فيجب أن يتم الإعلان من قبل المجلس نفسه .

ثانياً – إذا كان المجلس في عطلته الاعتيادية ، فللحكومة أن تعلن حالة الطوارىء ، على أن ينعقد المجلس خلال يومين من مبدأ الاعلان المذكور للنظر في الأمر .

ثالثاً – إذا كان المجلس منحلا ، فلا يحق للحكومة إعلان حالة الطوارىء

طيلة مدة الانتخابات ، وإلى ان يلتئم المجلس الجديد إلا في حالة واحدة مستثناة وهي حالة الحرب ، فللحكومة في مثل هذه الحالة أن تعلن الطوارىء في المنطقة المهددة فعلاً من العدو دون غيرها .

فمن ذلك يتضح لسموكم الملكي أن إعلان حالة الطوارىء ، لا يمكن أن يتم بشكل بطاقة مفتوحة ، يضعها رئيس الحكومة في جيبه يعلنها متى شاء ، وكلما شاء كما تضمنه المرسوم المبحوث عنه .

ولم يشذ قانوننا الأساسي عن العرف الدستوري العالمي في هذا الصدد ، فإن الحالة الاستثنائية المخولة للحكومة ، وهي حالة الطوارىء قد بحثتها الفقرة (٩) من المادة ٢٦ والفقرة ٢ من المادة ١٢٠ منه ، حيث نصت على أنه « عند حدوث خطر أو عصيان أو ما يخل بالسلام في أية جهة من جهات العراق، للملك بموافقة مجلس الوزراء ، أن يعلن حالة الطوارىء في جميع أنحاء العراق ، أو في أية منطقة منها ، وتدار المناطق التي يشملها الإعلان وفقاً لقانون خاص ينص على محاكمة الأشخاص في جرائم معينة، أمام محكمة خاصة،وعلى الاجراءات الادارية التي تتخذها لجنات معينة» .

فمن هذه الفقرة يظهر جلياً ان المحاكم الخاصة لها وحدها حق محاكمة الأشخاص لا لشخص رئيس الوزراء كما جاء في المرسوم ، وأن إناطة السلطات الواسعة التي تضمنها المرسوم برئيس الوزراء ، ما هو إلا نقض لمبدأ فصل السلطات، واعتداء صريح على السلطة القضائية ،التي لها وحدها حق الفصل في مثل هذه الخصوصات. ولا شك أن تعبير « الاجراءات الادارية التي تتخذها سلطات معينة » والتي أضيفت الى المادة الأصلية بالمادة السادسة والأربعين من التعديل الثاني رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ ليس فيها ما يصح اعتبار مثل هذه الاجراءات الادارية مما تعني بأي وجه من الوجوه حجر الأشخاص أو توقيفهم أو مصادرة أملاكهم الى غير ذلك من الأحكام التي تضمنها المرسوم .

يا صاحب السمو .

تجدون من الملاحظات المبسوطة أعلاه ، إن في هذا المرسوم خرقاً للقانون

الأساسي كما ان تشريعه مما يشل الحركة الحزبيـة في العراق ، ويهدد الحريات الدستورية، ويثير شعور التخوف بين الشعب، والركود في الأسواق الاقتصادية، وفقدان الثقة بين الحكومة والأهلين ، ويجعل من المتعذر على الذين نصبوا أنفسهم للخدمة العامة العمل تحت ظله الرهيب . واذا ما تم ذلك فمعناه رجوع الحكومة عن الأسس التي وضعها صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم في خطابه النيّر ، ومخالفة صريحة لتوجيهات سموه في إدارة الدولة .

لذلك فإن حزب الاستقلال يتشرف بان يتقدم الى سموكم الملكي راجياً التفضل باستعمال السلطة المخولة لسموكم المعظم في عـدم المصادقة على هذا المرسوم الذي فضلاً عن عدم دستوريته ، ليس له مـا يبرره ، أو يبرر استصداره على شكل مرسوم، حيث أن البلاد في الوقت الحاضر لا تنذر بثورة ، ولا يهددها عصيان أو خطر حرب داهم، مما يستلزم الاستعجال في استصداره، والذي يبدو من تصرفات هذه الوزارة أنها تتعمد خلق الجو الذي يسهل لها فرض هذا المرسوم الذي يعيد البلاد إلى عهد من الإرهاب والقلق، ليس له ما يبرره، إذ أن قيام جماعة من الناس بمظاهرة لا يصح اعتباره خطراً يهدد السلام العام ، ففي القوانين الجزائية الحالية مـا يكفل القضاء على الدعايات الضارة . والمحاكم كفيلة بالنظر في مثل هـذه الأمور . أمّا إذا وجدت الوزارة الحاضرة ضرورة ماسة لاستصدار مثـل هذا المرسوم ، فعليها أن تستدعي المجلس النيابي القـائم للنظر في الأمر ، وطلب إصداره بشكل قانون لا مرسوم .

هذا وتفضلوا يا صاحب السمو الملكي بقبول وافر الاحترام وصادق الاجلال والاكبار .

أمين السر العام المعتمد العام الرئيس

(٢)

٢٨/٥/١٩٥٧ .

حول المعاهدة العراقية التركية

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تحية مباركة

لقد أولى حزب الاستقلال عنايـــة بالغة للمباحثات التي دارت في أنقرة ، وأخذ يتتبع سيرها باهتمام ، لأنه كان يرى فيهـــا تحولاً خطيراً في السياسة الخارجية العراقية ، يتجه الى الدول الشرقية ، ويتجاهل الجامعة العربيـــة ، ومصالح الدول الشقيقة المنضمة إليها .

ولما أن نشرت نصوص هذه الاتفاقات ، والملاحق التي أسفرت عنهـــا تلك المباحثات ، وجد الحزب في تلك النصوص مـــا يبرر مثل هذه المخاوف ، بالنظر لخطورة المواضيع التي تناولتها هذه الاتفاقات . وفيما يلي رأي الحزب في المعاهدة العراقية – التركية .

أ – مبادىء عامة

يحاول القائمون بأمر هذه المباحثات ، التأكيد على نقطتين حيويتين :

الأولى – أن للعراق إلتزامات تجاه تركية لا زالت نافذة المفعول ، تلك هي ميثاق سعد آباد . الثانية – أن ليس في المعاهدة الجديدة مسؤوليات جديـدة . وعلى هذين الأساسين بنيت كافة المبررات لمثل هـذا التحول الجديد في السياسة الخارجية ، في حين أن في هذا الادعاء بعداً كبيراً عن حقيقة الحـال والواقع ، فلقد ارتبط العراق بميثاق رباعي بينه وبين كل من تركيا وإيران والأفغان ، وقع

عليه بتاريخ ٨ تموز ١٩٣٧ . إن هذا الميثاق لم يعد قائماً، حيث انتهى مفعوله بحكم تغيير الظروف ، لأن الظروف التي أدت إلى عقد هذا الميثاق كان للرغبة الحاصلة « في تأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم ، وأن يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العام » . أما الآن فإن مثل هذه التدابير أصبحت منوطة بمجلس الأمن الدولي ، الذي عهد إليه ميثاق الأمم المتحدة بأن « يفحص كل نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعاً (م ٣٤) » .

أما حق الدفاع الشرعي الذي تتخذه الدول فرادى أو جماعات ، والذي نصت عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، فينبغي أن يكون موضوعه الدفاع لا الهجوم ، والدفاع عن النفس لا عن الغير ، كما أنه ينبغي أن يكون نافذاً في حالة الاعتداء الفعلي بقوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وأن يكون ذلك النفاذ موقوتاً الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي .

لذلك فإن ميثاق سعد آباد فضلاً عن كونه أصبح لا يأتلف والتزامات العراق تجاه منظمة الأمم المتحدة ، وميثاقها ، فإنه أصبح منتهياً بحكم تغير الظروف ، إذ لا يمكن للالتزامات الدولية أن تبقى مستديمة ، وتظل المعاهدات خالدة بلا تغيير . هذا فضلاً عن أن دولتين من الدول الموقعة على الميثاق الآنف الذكر ، فقدت حريتها في فترة معينة من فترات الحرب ، واختطت كل دولة من الدول الموقعة على هذا الميثاق لنفسها الخطة التي تؤمن مصالحها الخاصة دون رعاية الدول الأخرى ، حيث شهدت الحرب اختلافاً في السياسة الخارجية لهذه الدول تجاه الدول المتحاربة .

لذلك فلا يمكن القول بأن ميثاق سعد آباد ما زال قائماً .

ب – الباعث للاتجاه الجديد

والذي يبدو أن للتطورات العالمية على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية أثرها

في هذا الاتجاه الجديد . ومهما قيل بصدد السياسة المراد اتباعها تجاه روسيا ، فإن الحزب يرى أن تركيا في نزاع مباشر مع الاتحاد السوفياتي ، وأنه ليس من مصلحة العراق أن ينجرف في تيار هذا النزاع الذي لا مصلحة له فيه . هذا فضلاً عن أن مثل هذا الاتفاق ، يخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل لهيئة الأمم المتحدة فض الخصومات الدولية وإيجاد الحلول السلمية .

أما التنظيمات الإقليمية المبحوث عنها في المادة ٥٤ ، فقد حصرها الميثاق في الحل السلمي للمنازعات المحلية ، وجعلها تحت رقابة مجلس الأمن ، في حين أن نصوص معاهدة حسن الجوار هذه ، تؤدي بالعراق الى الانغمار في النزاع الدولي عن قصد أو غير قصد ، دون أن يكون له مصلحة في مثل هذا العمل .

ج – المعاهدة وميثاق الجامعة

لقد تأمل الحزب ملياً في الباعث الذي حدى بالمفاوض العراقي الى الإسراع في هذا الاتجاه الجديد نحو تركية ، فلم يجد ثمة ما يبرر مثل هذا الإغفال للجامعة العربية التي يجب أن تكون حجر الزاوية في السياسة الخارجية العراقية ، وأن يكون دعمها وتقويتها من أولى واجبات العراق. كما هي من أولى واجبات الدول العربية الأخرى ، لا سيا وأن المواضيع التي تناولتها هذه المعاهدة وملاحقها هي من « أخص مبادىء الجامعة التي كنا نصبو الى تحقيقها » . فكان يجب أن يتم هذا التعاون على يد الجامعة العربية « ولا يمكن أن يكون انشغال الجامعة العربية والدول المنضمة إليها بمشاكلها الخاصة سبباً لإغفالها وتجاهلها لأن الاتفاقيات المقترح عقدها مع تركيا كانت قد درست وهيأت منذ أمد بعيد ، فلا يمكن ، والحالة هذه أن نتبرم بالجامعة في عمرها القصير هذا الذي لا يمتد لأكثر من سنة ، إذا لم توفق لإنجاز مثل هذه الأمور » . فكان الأجدر بالعراق أن يوجه مثل هذه الدعوة الى الدول العربية ، والاتفاق معها عن طريق الجامعة العربية، إذ أن التمادي في تجاهل الجامعة العربية لدى عقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية يؤدي الى بذر بذور الانقسام في صفوفها ، حيث تعمل كل دولة منضمة

إليها على تأمين مصالحها دون الاعتراف بهذا الكيان الدولي الذي أصبح للجامعة، والذي يجب أن نتعهده بالرعاية والاهتمام كي يكون راسخاً متيناً قوياً ، لا سيما وأن على كل دولة عربية أن تقدم مصلحة البلدان العربية كمجموع على مصلحتها الخاصة ، كي يتوثق التعاون ، وتصبح الجامعة كتلة نافعة ، وتكسب حرمة غيرها . وليس من الحكمة الزعم « بأن ميثاق الجامعة بني على المواد المماثلة ، وبشكل أوسع ، فعلى أعضاء الجامعة أنفسهم أن يحققوا هذا التعاون » لأن الجامعة العربية ليست إلا كياناً معنوياً ، فهي تتألف من مجموعة الدول المنضمة إليها ، فعلى كل دولة من هذه الدول والتي تشعر بالحاجة الى التعاون أن تتقدم بطلب ذلك الى الجامعة فيقع على العراق العبء الأكبر لأنه تقدم بمثل هذه المقترحات الى تركيا قبل تقديمها الى الجامعة ، وعمله هنا لا يفسر إلا بكونه تجاهلاً مقصوداً لكيان الجامعة ليس له ما يبرره . أما إذا تعذر الوصول الى اتفاق في الجامعة ، أو أهملت الجامعة اتخاذ أي قرار بهذا الصدد ، فيترتب على العراق أن يعالج المواضيع مع الدول العربية على انفراد .

فمن ذلك يتضح أن السياسة التي اتبعت لم يكن القصد منها إلا تجاهل الجامعة ، وليس ثمة ما يدعو إلى الاستعجال في هذه الأمور قبل أن تتسق الخطط في السياسة العربية[1].

د – المعاهدة والاسكندرونة

إن في عقد هذه المعاهدة بالصيغة التي جاءت بها اعترافاً صريحاً من العراق في أحقيه الأتراك بالاسكندرونة، اللواء العربي الشهيد الذي لم تعترف به سورية ولا أي بلد عربي آخر بالحاقه بتركيا على الوجه الذي تم فيه ذلك الإلحاق .

وقد ورد هذا الاعتراف في موضعين :

١ – الموضع الأول في التعبير الوارد في المادة (الأولى) بشأن احترام الفريقين « تمام ملك الآخر » أما القول بأن التعبير الوارد في هذه المادة مقيد بأحكام المعاهدة المنعقدة في عام ١٩٢٦ أي قبل إلحاق الاسكندرونة ، فذلك

إبهام مقصود، حيث ان هذا التقيد يتناول الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا ولا يتناول سورية .

٢ – أما الموضع الثاني فذلك في المادة المنفردة التي نصت على إجراء التسهيلات في مينائي البصرة والاسكندرونة ، وفي ذلك اعتراف صريح بعائدية هذا اللواء الى الأتراك . أما الزعم بأن تركيا هي واضعة اليد على هذا اللواء فيجب أن تراجع هي بشأن ذلك ، فهو لا يخرج الموضوع عن نطاق اعتراف العراق بالوضع الراهن في الاسكندرونة ، ذلك الوضع الذي ما زالت سورية مصرة على رفضه، وعدم الاعتراف به مطالبة بعودة الاسكندرونة إلى أحضانها.

أما القول بأن السوريين لم يطالبوا باللواء بأجمعه ، بل حصرت مطالبتهم بالمنطقة العربية منه الواقعة (بين وادي آق صو وقره صو) وان مجلس الوزراء السوري أقر للأمير عادل أرسلان اقتراحاً بهذا الصدد في عام ١٩٣٨ ، فإن مثل هذه القرارات لم تفاتح به الحكومة التركية ، ولم تجر بشأنه مفاوضة ، ولا يصبح ملزماً لسورية التي بعد ان تمتعت باستقلالها أخذت تطالب باللواء بأجمعه .

وفضلاً عما ذكر أعلاه فان المادة الخامسة من معاهدة حسن الجوار ، نصت على لزوم بذل العراق وتركيا « جهودهما لتأمين حسم الخلافات التي قد تحصل سواء بين أحدهما ودولة جارة ثالثة أو بين دولتين مجاورتين لهما » وفي ذلك اطلاق كان ينبغي تقييده بشكل يجعل مفهوماً لدى الجانب التركي بأن هذا النص لا يشمل أي نزاع قد ينشأ بين تركيا وأي بلد عربي آخر . في حين ان النص الحالي قد يؤدي الى تفسير هذه المادة بضرورة تأييد العراق لتركيا في حالة نشوب نزاع بينها وبين الشقيقة سورية ، ووقوفه الى جانب تركيا في هذه الحالة .

٥ – البروتوكول رقم ١

إنه من الموسف ان ينجر العراق بتأثير السياسة البريطانية الى مزالق خطرة على مصالح العراق دون النظر إلى عواقب الأمور، وما لها من نتائج، سواء أكان

في النواحي الإنشائية العمرانية ، أم في النواحي العسكرية .

فلقد كانت أعالي دجلة والفرات تثير قلق الاخصائيين في الارواء على مستقبل العراق ومصيره . ويكفي ان نقتبس فقرة مما ذكره السر ويليم ويلكوكس في تقريره للتعرف على مدى الأخطار التي يوقعنا بهذا البروتوكول قال : « ان دلتا دجلة والفرات أشبه شيء بدلتا النيل ، حيث يتوقف استثمارها استثماراً تاماً على حسن نية اولئك الذين بيدهم مياه أعالي هذين النهرين في المناطق التي يمكن عندها تحويل المياه عن مجراها الطبيعي ، واستخدامها للري ، فلو قامت تلك الأقطار بمشاريع ري ضخمة في الفرات الأعلى ، وفي رافديه البليخ والخابور فوق عنة وتحت المدائن (الرحبة سابقاً) لأصبح بإمكانها ان تحرم الفرات الأسفل من جميع مياهه في موسم الصيف . ولذلك ان أي مشروع مماثل ينشأ في أعالي دجلة ورافديه الزابين يؤثر تأثيراً خطيراً في مناسيب المياه في أسفل النهر في موسم الانخفاض » .

ان هذا القول وحده يوضح لنا الأخطار التي تهدد العراق من الناحية الاروائية ، أما الناحية العسكرية فلا شك أن الدوائر العسكرية تقدر خطورة هذا الموضوع ، وكان الأجدر قبل الاقدام على هذه الخطوة أخذ رأيها فيه ، وإننا لنستغرب عدم وجود خبير عسكري في الوفد العراقي ، لقد كان على الساسة العراقيين الابتعاد عن هذه الأمور وتركها الى المستقبل ، والاكتفاء بتوقيع اتفاق مماثل للاتفاق المعقود في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ بين الحكومة الافرنسية والحكومة البريطانية (بالنيابة عن العراق) الذي ينص في المادة الثالثة منه على « لزوم تعيين لجنة مهمتها فحص كل مشروع ري يؤدي الى تخفيض مياه دجلة والفرات عندما يمران في البلاد العراقية » أو توقيع اتفاق ثلاثي بين العراق وسورية وتركيا على غرار الاتفاق العراقي - السوري .

في حين ان البروتوكول موضوع البحث قد اعترف - خلافاً للمبادىء الدولية المقررة - لدولة المنبع في القيام بأعمال الري حيث جاء في مقدمته « ... ولما كانا قد وافقنا مبدئياً على جعل كل عمل من أعمال الوقاية الذي قد ينشأ على تلك

المياه ملائماً على قدر الامكان لمصلحة القطرين لغرض الري وتوليد القوة الكهربائية المائية » كما جاء في المادة الخامسة منه « توافق تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريـع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاءها على أي من هـــذين النهرين أو روافدهما ، وذلك لغرض جعـــل تلك الاعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا » .

وفي ذلـــك اعتراف صريح بحق الأتراك في القيـام بالمشاريـع الاروائية لمصلحتهم .

ولسنا في صدد التبسط في ذكر أخطار هذا البروتوكول ، لأن ذلـك يقع ضمن نطاق عمل الاخصائيين ، ويكفي القول بان مشاريـع الإرواء والمشاريـع الصناعية الكبرى لا تكون في مناطق الحدود انمـــا تقع في قلب البلاد ، وقد رسم الاخصائيون العـــالميون للعراق التصاميم الوافية لمشاريـع الإرواء التي تقوم باحياء الأراضي فيه من جهة ، وتمنع الفيضان من جهـــة أخرى . وكان على العراق أن يخرجها إلى حيز التنفيذ قبل أن يقوم بتحريات جديدة كهذه التي بحثها البروتوكول الآنف الذكر .

و – البروتوكول الملحق رقم٣ بشأن التعاون في أمور التربية والتعليم والثقافة

إن الحزب يرى في تطبيق هذا البروتوكول في العراق في الوقت الحاضر مجرد دعاية لتركيا لانخال خطرها خافياً في بلاد كالعراق انفصلت حديثاً عن الدولة التركية ، وفي الوقت الذي تعمل تركيا فيه على تعزيز الروح القومية التركية في بلادنا بتعصب يضيق عن احتمال الألفاظ العربية في اللغة التركية ، هذا فضلاً عن ان اللغة التركية ليست من اللغات العـالمية التي تعود دراستها بشيء من النفع في رفع المستوى الثقافي في العراق .

ويتضح من تدقيق هذه المعاهدة بمجموعها أنها جاءت لتأمين مصالح ومنافع كثيرة لتركيا يسلم بها العراق في غير تعويض أو تبادل في المصالح غير هـــذا الاندفاع في التقرب من تركيا على حساب العراق وسوريا وكيان الجامعة العربية

وتعريض العراق إلى مسؤوليات دولية خطيرة في هـذا الوضع العالمي الدقيق .

لذلك يرى الحزب رفض هـذه المعاهدة بشكلها الراهن وفي هـذا الوضع الراهن .

رئيس حزب الاستقلال

(٣)

صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم

يعلم سموكم الملكي ولا شك أن العراق عانى في سني الحرب وما قبلها ضروب التعسف ، حيث استمر اعلان الادارة العرفية مـدة تربو على العشرة أعوام ، كما ظلت المراسيم والأحكام العرفيـة مصلتة على رقاب الناس حيث سيق الأبرياء الى المعتقلات والسجون. ولقد جربت السلطات الحكومية طيلة هذه السنين السياسة التعسفية ، فلم تسفر إلاّ عن استمرار القـلق واضطراب حبل الأمن وعـدم الاستقرار ، مما حمل سموكم الملكي على إلقاء خطابكم التأريخي على الشعب العراقي . وقد تضمن ذلك الخطاب السامي الأسس التي يجب أن تسير عليها إدارة الدولة . وكان لتوجيهات سموكم الثمينة هذه أثرها في إقدام الوزارة السويدية على إفساح المجال للتكتل الحزبي ، وإطـلاق الحريات وغلق المعتقلات تمهيداً لتنفيذ تواصي سموكم .

ولما أن تولت الوزارة الحاضرة الحكم أشفق النـاس من أن تصاب الحريات ، ولما يمضي على التمتع بها أسابيع معدودة بانتكاس جديد . وكانت هنالـك كل المبررات لمثل هـذا التخوف ، فالطريقة التي بدت بهـا الوزارة الحاضرة على اثر إضراب قسم من الأعيان ، والذين كان رئيس الوزارة الحـالي ووزير آخر من جملتهم ، والسرعة التي بمقتضاها أتم الرئيس انتقاء زملائه ، يضاف الى ذلك أنّ لرئيس الوزارة القائمة رأيه الخاص في الحريات والحياة الحزبية – سبق أن أدلى به في مجلس الأعيان – كل ذلك كان من المبررات الكافية لإشفاق الناس وحذرهم وحيطتهم. غير أن فخامة رئيس الوزراء أسرع في التصريح بأن وزارته ستكون

محايدة، مهمتها إجراء الانتخابات النيابية، وأنها ستكون انتقالية تسلم الحكم الى الأكثرية التي سوف يسفر عنها هذا الانتخاب . وبات النــاس يترقبون تصرفات الوزارة لكي يستطيعوا الحكم على مقدار صحة انطباق مثل هذه التأكيدات على الواقع وعلى حقيقة موقف الوزارة الحيـادي ، وطبيعة العمل الذي تفرضه فترة الانتقال . غير ان الوزارة بدأت ولم يمض عليها شهران بسلسلة من الأعمال التي لا يمكن بحـال من الأحوال ان تتفق والحياد ، بل يراد بهـا الحد من الحريات الدستورية المكفولة بالقانون الاساسي ، والقوانين الاخرى . وكان حزبنا هدف هذه التصرفات، فهي قد منعت الاجازة بفتح الفروع لحزبنـا بالرغم من مضي مدة كافية للتحقيقات الادارية التي اتخذتها مبرراً لتأخير البت في طلبنا ، ممـا جعل عملنـا الحزبي مبتوراً ، اذ كيف يتسنى لحزب سياسي أن يقوم بتنفيذ منهاجه أو أن يساهم في الخدمة العامة ، أو ان يشترك في الانتخابات العامـة من دون أن تكون له فروعه وشعبه التي تعمل على بث الدعايـة لمبادئه ، وتوجيه الرأي العام نحو أهدافه ، وإيجاد وعي قومي شامـل في المملكة . ولم تكتف بذلك بل انها أخذت تلاحق الحزب بغية الحد من نشاطه، فقد منعت في كربلاء حفلة تعارف خاصة بين منتسبي حزبنا ، وهي ليست من الحفلات العامـة التي تدخل ضمن نطاق قانون الاجتماعات العثماني ، وحجزت حرية بعض القائمين بها ، وربطتهم بكفالة نقدية قدرها ألف دينار ، كما منعت حفلة مماثلة في الفيلية . ثم انها عادت في ملاحقتها للحزب بشكل يلفت النظر ، حيث قـامت السلطات الإدارية بتوقيف أحد أصحاب المهن في كربلاء ، لمجرد أنه علق لوحة على باب دكانه ، يعلن فيها تخفيضاً في الاسعار لمنتسبي حزبنا ، بل لقد بلغ فيها الأمر انها أخذت عن طريـق شرطتها توعز الى المنتسبين بلزوم الانسحاب من الحزب وتهديدهم بغية التأثير على السذج وأرباب المصالح، كما أنها أخذت في رابعةالنهار، وفي الشارع العام تفتش الغادين والرائحين في العربات كما حدث لثلاثة من أعضاء حزبنا بالرغم من ابرازهم هوية الانتساب التي تثبت شخصيتهم . الى غير ذلك من الاعمال التعسفية ، حتى أصبح من حقنا أن نتسائل هل أن هـذا الانتقال الذي

ادعته الوزارة القائمة هو انتقال الى عهد جديد من الإرهاب أو هو انتقال للعهد الجديد الذي دعا إليه سموكم الملكي في ذلك الخطاب النير .

وقد حاولت الوزارة القائمة أن تتخذ من حوادث المظاهرات التي قام بها نفر معلوم في يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٢٨ واسطة لتبرير سياستها هذه ، فاحتلت فندقاً في قلب العاصمة (بالقرب من جسر الملك فيصل) وجعلته مقراً لقوات الشرطة ، كما جعلت من بناية أمانة العاصمة في باب المعظم مقراً آخر ، وأخذت السيارات المسلحة تغدو في وضح النهار شاكية السلاح ، مما يلقي في روع المتفرج – خاصة للزائر الأجنبي – ان بغداد في حالة ثورة أو تهديد خطير للأمن ، مما أدّى الى إثارة روح القلق بين الناس ، الأمر الذي كان له أسوأ التأثير على ركود الحركة التجارية في الأسواق ، وفقدان الثقة بين الحكومة والأهلين ، وخلق شعور التخوف بين الشعب .

ولم تزل الوزارة ممعنة في مثل هذه التصرفات ، ولعل حادثة الإضراب في كركوك أبلغ دليل على مقدار الاستهانة في أرواح الناس الأبرياء ، ففي الوقت الذي كان ينبغي على الحكومة أن تكون وسيطاً بين العمال والشركة المستغلة ، إذ نجدها تطلق النار على العمال لمجرد مطالبتهم بحقوقهم المشروعة .

والذي يبدو من مثل هذه التصرفات أن الوزارة القائمة تتعمد خلق الجو لذي يسهل لها فرض سياستها التعسفية ، والذي يؤيد ذلك هو اعتزامها كما بلغنا استصدار مرسوم الطوارىء الذي سبق أن تقدمنا إلى صاحب السمو الملكي نائب الوصي برأي الحزب واضحاً بصدده ، وذلك في مذكرتنا المرقمة ١٤٤٠ المؤرخة ١٩٤٦/٧/٨ ، والتي بسطنا فيها مخالفة مثل هذا المرسوم لأحكام القانون الأساسي ، في حين أن قيام جماعة من الناس في مظاهرة ليس مما يبرر استصدار مثل هذا المرسوم مع اعتباره خطراً يهدد السلام العام ؛ ففي القوانين الجزائية الحالية ما يكفل القضاء على الدعايات الضارة ، والمحاكم كفيلة بالنظر في مثل هذه الأمور .

يا صاحب السمو .

تجدون من الأمور المبسوطة أعلاه ان الحياة الحزبية في العراق أصابها شلل من جراء تصرفات الوزارة الحاضرة ، كما أن في تصرفاتها هذه تهديداً للحريات الدستورية ، يجعل من المتعذر على الذين نصبوا أنفسهم للخدمة العامة العمل تحت ظل هذا العهد الرهيب ، الأمر الذي يحدو بنا ان نتقدم الى سموكم راجين معالجة الوضع بسامي حكمتكم، وثاقب نظركم، كي تقوم في البلاد وزارة تستجيب إلى رغبات الشعب ، وتهتدي بالأسس التي تضمنها خطاب سموكم ، ويكون لها من حيادها التام ما يبرر بحق اختيارها حكومة انتقالية ، تتم مهمتها بانهاء عملية الانتخابات ان الضمانات التي يراها الحزب كفيلة لتحقيق قيام وزارة محايدة هي :

أولاً — الاقتناع بضرورة تغيير الاتجاه السياسي والعمل على السير بمقتضى ذلك ، فإن الحزب يا صاحب السمو — مع تقديره لأهمية الشخص الذي يتولى المسؤولية في هذا الظرف الدقيق وأثره في التوجيه — إلا أنه يعتقد ان انتقاء الشخص يفقد اهميته هذه اذ لم يكن الاتجاه السياسي واضحاً ومقرراً . فاذا كان المسؤولون يريدون حقاً ان يعالجوا الموقف الراهن ، فعليهم ان يتفهموا طبيعة الظروف ، وما تفرض من تغيير تام في الاتجاهات السياسية ، والسير على نحو يتسق والوعي الجديد ، الذي تمخض عنه العالم بعد هذه الحرب الضروس . وإذا قام المسؤولون بذلك ، وعملوا على تغيير الاتجاه القديم ، فقد أصبح من الهين بالنظر لوضوح الأسس قيام أي شخص بمتطلبات الحياد في فترة الانتقال هذه . أما إذا ظلت الذهنية السائدة هي المسيطرة فان اضطلاع أي شخص مهما كان لونه وكفاءته وحياده بالمسؤولية ، يجعله يخفق حتماً في مهمته .

ثانياً — يراعى في الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق أن يكون محايداً بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وليس المقصد من الحياد هو اللون الحزبي فحسب بل عدم الانتماء الى أية جماعة سياسية . ولا شك أن سموكم الملكي يعلم أن في البلد طبقة من الساسة لم ينتظمها حزب سياسي بعد ، ولكنها استمرت على التدخل في الامور السياسية بشكل غير علني ، وكان لها أثرها في

عضد جهة معينة أو مخاصمة جهة أخرى ، فالشخص الذي يراد منه الحياد يجب أن لا يكون من بين هذه الطبقة أو من مؤيديها .

فاذا ما قامت وزارة بمثل هذه الشرائط أصبحت مهمتها واضحة ، وكان في مقدور كافة الهيئات السياسية ان تعضدها في مثل هذه المهمة على ان تقوم هـذه الوزارة فوراً بالضمانات التي تكفل إجراء انتخابات نيابية حرة سليمة ، أما هذه الضمانات فهي بالنظر لحزبنا كما يلي :

اولاً : المبادرة حالاً باجازة الفروع للحزب في خارج العاصمة من دون تقييد.

ثانياً : السماح بالقيام بالاجتماعات العامة أثناء فترة الانتخابات ولغرض الدعاية الحزبية والانتخابية ، وعدم فرض أي قيد على مثل هذه الاجتماعات أياً كان نوع هذه القيود .

ثالثاً : إفساح المجال للصحافة أن تمارس واجباتها برفع هذه القيود المفروضة عليها ، وعدم تعطيل أية صحيفة كانت تعطيلاً إدارياً ، بـل يترك للمحاكم أمر التعطيل اذا ما خالفت الصحف القوانين والأنظمة المرعية .

رفع الحصانات عن جميع الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة أو غـير مباشرة في أمور الانتخاب . ولما كان مثل هذا الأمر يتطلب تشريعاً يتعذر استصداره في الوقت الحاضر. فإن حزبنا يكتفي بان يقر مجلس الوزراء هذا المبدأ ، ويبلغ الوزراء بمضمونه ، على أن تخلف الوزير عن إصدار الاذن الممنوح له يعد طعناً في صحة الانتخاب في المنطقة التي طلب فيها مثل هذا الطلب ورفضه الوزير .

رابعاً : عدم توقيف المدينين للحكومة أو حجز أموالهم وفقاً لقانون جباية الديون المستحقة أو اي قانون آخر يناط تنفيذه بغير المحاكم أثناء فترة الانتخابات.

خامساً : وقوف السلطات الإداريـــة موقف الحيـاد التام في الانتخابات وإفساحهم المجال للنشاط الحزبي من دون عائق .

يا صاحب السمو .

إن حزب الاستقلال ليتشرف بان يتقدم الى سموكم الملكي بآرائـه في الموقف الناشيء عن تمادي الوزارة القائمة في سياستها التعسفية ، والضمانات التي يراهـــا

كفيلة لتحقيق قيام وزارة محايدة وإجراء انتخابات حرة سليمة ، وهو على ثقة من أن الرغبة الصادقة التي تضمنها خطاب سموكم التاريخي في معالجة الوضع الذي بلغت اليه البلاد ستحدو بسموكم الملكي الى أخذها بنظر الاعتبار وأن يكون للتوجيهات السامية أثرها في إصلاح هذا الوضع وتقرير حياة دستورية صحيحة.

هذا وتفضلوا يا صاحب السمو الملكي بقبول فائق الاحترام مشفوعاً بالاجلال والولاء .

رئيس حزب الاستقلال

(٤)

١٩٤٦/٨/٧

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تلقى الرأي العام العراقي باندهاش عظيم ، الخبر الذي نقلته محطات البث الأجنبية عن مركز القيادة البريطانية في دلهي الجديدة ، بصدد تسيير قوات هندية الى العراق ، لتكون على مقربة من حقول النفط في جنوبي إيران حيث يتعذر إرسالها الى ذلك القطر رأساً .

إذ في الوقت الذي بدأت فيه الشعوب –على أثر انتهاء هذه الحرب الماحقة– تطالب بالجلاء ، وفي مقدمتها الشعب العراقي الذي أخذ يطالب بجلاء القوات الأجنبية ، التي جثمت على كاهله ، كما يطالب بتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية على وجه يحقق سيادته الكاملة ، نجد قوات جديدة تنزل العراق ، بطريقة فيها خرق لأحكام المعاهدة نفسها .

إننا لا نستطيع إقناع أنفسنا بما جاء في بيان مديرية الدعاية العامة ، من أن هذه القوات إنما جاءت لتحل محل قوات في الشعيبة ، أقتضي تغييرها . ونرى أن مثل هذا التوجيه كان يقصد منه تغطية الموقف ، ولو لم يكن كذلك لذكر البيان بصورة واضحة ماهية القوات التي يراد تبديلها ، وعددها ، والوحدات التابعة لها الى غير ذلك من التفاصيل التي تنير الرأي العام في مثل هذه القضية الخطيرة ، التي لها أبلغ الأثر ليس على سيادته فحسب ، بل على كيانه أيضاً ، إذ أن وجود مثل هذه القوات فيه ، سيؤدي حتماً الى إقحام العراق في منازعات دولية لا مصلحة له فيها قطعاً . هذا مع العلم أننا لا نجد وجهاً لبقاء الدوارع

الحربية في المياه العراقية، إذا كان تبديل القوات هو المقصود حقاً من هذا الإجراء.

إن موقف الحكومة العراقية المنطوي على التساهل والاستسلام في مثل هذه الشئون الحيوية ، سيؤدي حتماً الى تعريض العراق لأشد الأخطار والمهالك ، فيما إذا أدّى وجود مثل هذه القوات الى اشتباك فعلي ، حيث يكون العراق قد اضطر الى زج نفسه فيه بنتيجة أعمال لا دخل له فيها، ولا مصلحة له من ورائها .

فإذا كانت بريطانيا تريد حماية أنابيب نفطها في جنوبي إيران ، فعليها أن ترسل هذه القوات الى المناطق المهددة فعلاً . وإن إرسالها الى العراق إن دل على شيء ، فإنما يدل على أنها تجد العراق ليس في مرتبة تجعلها تحرص على رعاية حقه في السيادة كما تفعل تجاه إيران ، وذلك باعترافها في نص البيان المذاع من دلهي الجديدة .

إننا نعتقد أن موقف بريطانيا هذا أمر طبيعي ، إذ هو نتيجة السياسة التي درج عليها العراق طيلة هذه السنين ، تلك السياسة التي فيها الشيء الكثير من الاستسلام والإمعان في التخاذل والاستجابة الى كل مطلب من بريطانيا ، وإن لم يكن يقره عرف دولي ، أو نص تعاهدي . وقد آن للعراق أن يتنكب عن هذه السياسة التي عرضت مصالحه الى الأخطار ، وكرامته الى الامتهان ، وأن يتخذ سياسة إنشائية يستمدها من مصالحه الحيوية ، ويفرضها مبدأ المقابلة بالمثل.

لذلك فإن حزب الاستقلال يرى من واجبه أن يحتج على مسلك الحكومة العراقية في هذا الأمر الخطير ، وهو يعتبر الحكومة الحاضرة مسئولة عن الأخطار المحتملة بوجود مثل هذه القوات بين ظهرانينا ، ويطالب المسئولين بإصدار بيان مفصل حول الموضوع ، يتضمن حقيقة القوات الأجنبية الموجودة في العراق وعددها ، ويطالب بلزوم تطبيق المعاهدة ، نصاً وروحاً الى أن يتسنى للعراق الدخول في مفاوضات لتبديلها بالشكل الذي يحقق سيادته الكاملة وأهدافه في الاستقلال .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

أمين السر العام　　　　　　　　المعتمد العام

(٥)

٢٧/١٠/١٩٥١ .

معالي رئيس حزب الاستقلال

بناء على الرغبة التي لمسها فخامة رئيس الوزراء المؤيدة من قبل مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ نيسان ١٩٥١ في وجوب النظر في أمر تعديل قانون انتخاب النواب ، فقد قرر فخامته تشكيل لجنة للمداولة في مشروع التعديل قوامها عضوان من كل حزب سياسي، وعضوان من أعضاء مجلس الأمة المستقلين، يضاف اليهم رئيس ديوان مجلس الوزراء، أو من ينوب عنه، وعضوان من أعضاء محكمة التمييز ، وعضوان من ديوان التدوين القانوني ، ومدير الداخلية العام .

لذلك يسرني لو تفضلتم بترشيح عضوين عن حزبكم الموقر ، وإعلامي باسميهما لتحديد موعد للاجتماع .

تجدون بطيه خمس نسخ من مجموعة تضم قوانين الانتخاب المطبقة في كل من مصر وسوريا ولبنان وتركيا وايران للاستنارة بها .

هذا وتقبلوا مزيد احترامي .

رئيس ديوان مجلس الوزراء

(٦)

٧/١١/١٩٥١ .

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تحية مباركة .

بالاشارة إلى كتاب رئيس ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٤٣٤ ، والمؤرخ في ٢٧/١٠/١٩٥١ ، تعلمون فخامتكم بأن لحزب الاستقلال مبادىء معلنة بشأن تعديل قانون انتخاب النواب ، وقد آثر الحزب التريث في الجواب لعله يجد الوسيلة التي تضمن تحقيق هذه المبادىء ، ولا سيما بالاتفاق على تقرير مبدأ الانتخاب المباشر ، وقد أوضحت أمس شفهياً لفخامتكم أن الحزب يرى الاتفاق على أحد أمرين :

الأول : اعتبار الانتخاب المباشر مبدأ مقرراً ، فيناط باللجنة المقترحة في كتاب رئيس ديوان مجلس الوزراء صياغة مشروع التعديل على أساس المبدأ المذكور .

الثاني – أو أن تقتصر المداولة في بداية الأمر لتقرير مبادىء التعديل وأسسه على لجنة خاصة تتكون من عضوين من كل حزب من الأحزاب القائمة وممثلين اثنين عن المستقلين ، وعلى أن يكون تقرير المبادىء والأسس المذكورة برأي أكثرية هذه اللجنة .

فاذا تم الاتفاق على أي من الاقتراحين المذكورين آنفاً ، فان حزب الاستقلال مستعد لاختيار من يمثله للمداولة بشأن تعديل قانون انتخاب النواب .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس حزب الاستقلال

(٧)

١٩٥١/١١/١١ م .

معالي رئيس حزب الاستقلال

اطلع فخامة رئيس الوزراء على كتابكم المرقم ٦/٣ والمؤرخ ١٩٥١/١١/٧ الذي أبديتم فيه وجهة نظركم حول دعوة فخامته للاشتراك في لجنة تعديل قانون الانتخاب . وأوعز الي ان أعرب لكم بان فخامته بعد ان لمس الرغبة العامة القائلة بضرورة تعديل قانون الانتخاب ، تلك الرغبة التي يؤيدها فخامته ، عزم على تشكيل لجنة للمداولة في مشروع التعديل. وقدم الى حزبكم الموقر والأحزاب السياسية الأخرى صيغ القوانين المرعية في البلاد العربية والمجاورة . فترون من ذلك أن فخامته ترك أمر البت في اللائحة الى اللجنة . لهذا وحيث ان تضافر الجهود للمداولة في مشروع قانون يؤمن سلامة الانتخاب أمر تقتضيه المصلحة العامة ، لاسيما وأن الأحزاب الموقرة كانت ولا زالت ترمي الى هذه الناحية ، وان إظهار اثر هذه الرغبة بصورة مادية وبالاشتراك الفعلي ، هو الذي يؤمن القصد ، لهذا فقد طلب اليّ فخامة رئيس الوزراء أن ارجوكم إعادة النظر في الأمر ، وترشيح من ينسبه حزبكم الموقر . ومن المفهوم ان من يحضر ممثلاً عنكم له ملء الحرية في إبداء وجهة نظره . راجياً اعلامي برأيكم النهائي . وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الديوان

(٨)

٢٠/١/١٩٥٥ .

فخامة رئيس الوزراء المحترم

منذ أن اطلع الرأي العام على نصوص الكتاب المرفوع من قبلكم إلى صاحب الجلالة الملك المعظم ، المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٤ ، أوجس الناس خيفة على مصير العراق من السياسة التي انطوى عليها ذلك الكتاب بالرغم من محاولتكم إخفاء حقيقة تلك السياسة بعبارات غامضة للتغطية . وبالرغم من تصريحاتكم المتكررة من أن العراق لن يرتبط بأي حلف من شأنه أن يزيد في التزاماته الدولية ، وأنه متمسك بميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق الجامعة العربية ، وأنه يلتزم بالسير وفق ما تجمع عليه الدول العربية الى غير ذلك من التصريحات،فلم يقبل اقتناعه إلا بأن هناك مشاريع مبيتة سوف تفاجئون بها الرأي العام .

ولغرض التمهيد لهذه المشاريع المبيتة، ولتيسير سيطرتكم المطلقة على الحياة العامة في العراق،لم تكتف حكومتكم بحل المجلس النيابي لاستبعاد الكتلة الوطنية المعارضة فيه ، بل قضت حكومتكم على الحياة الحزبية ، وعلى حرية الصحافة ، حتى لم يعد يرتفع صوت يَعرِض على الرأي العام حقيقة تلك السياسة التي تجرون العراق إليها سواء في الداخل أو الخارج . وفي هذا الظرف الذي يسود العراق فيه الحكم الكيفي ، والذي أثقل فيه الشعب بالأصفاد ، وحرم من كل ضرب من ضروب الحريات العامة صدر البيان المشترك الذي تعلن فيه حكومتكم توصلها الى اتفاق على عقد حلف مع تركيا ، وإذا بهذا البيان يخلق عاملاً جديداً خطراً لتكدير علاقات الأخوة والصداقة مع البلاد العربية التي أعلنتم في كتابكم المرفوع

الى جلالة الملك حرصكم على تعزيزها ، ووعدتم « بازالة العوامـــل التي أدت إلى الضعف والوهن في علاقاتها، والتي سببت الاحتكاك والتوتر بين بعضها بعضاً منذ تأسيس الجامعة العربية » .

وليس هناك ما يزيد من حدة التوتر والاحتكاك في علاقات الدول العربية ، ويشيع الضعف والوهن في وحدة الصفوف بقدر هذه السياسة التي سارت عليها حكومتكم الرامية إلى تجاهل البلاد العربية وما ينجم عن ذلك من جعل العراق في وضع انعزالي تجاه شقيقاته الدول العربيـــة ، وتفريق كلمتهم ، في وقت هم بأمسّ الحاجة إلى التفاهم والتعاضد لحل قضاياهم ومشاكلهم الداخلية والخارجيـة ومجابهة الوضع الذي نشأ منذ قيام إسرائيل المعادية .

فالشعب العراقي أكثر حرصاً على تعزيز الروابط المشتركة بينه وبين الأقطار العربية ، من حرصه على روابط الصداقة بينه وبين تركيا ، تلك الصداقة التي لم يبدر من جانب العراق مطلقاً ما يكدرها،وإنما اندفعت تركيا في سياسة موالية لإسرائيل المعادية ، وهذا هو مصدر شكوى العراقيين والعرب عامة . وإذا كان ثمة خطر يعني البلاد العربية فهو خطر إسرائيل المعادية ، التي أظهرت تركيـا في مختلف المنـاسبات حرصها على تعزيز صلاتها معها ، على حساب البلاد العربية وأهدافها القومية .

ولا يخفى على أحد ان الغرض من تحدي الرأي العام العراقي والرأي العـام العربي ، وخلق التوتر بين الحكومات العربية ، لم يكن مبعثـه الرغبة في تعزيز أواصر الصداقة مع تركيا، بل إنما هو الانجراف في التيار الذي سارت به تركيا في التكتل مع الدول الغربية بالرغم من أن العراق وسائر البلاد العربية لا يمكن أن يرى نفعـاً في دعم السلطة الاستعمارية ، التي تحمي إسرائيل من جهة ، وتمد سلطانها الاستعماري من جهة أخرى . ولا يعقـــل أن يكلف العرب بالدفاع عن مصلحة مستعمريهم ومغتصبي حقوقهم ومسببي بؤسهم وشقائهم .

إن فكرة الحيـاد التي تبنتها الأحزاب الوطنية وأعلنتها في حينها ، لم تأت عفواً ، ولم تلق لدى الرأي العام العراقي ما لقيت من تأييد ، إلاّ لأنها تعـبر

أصدق تعبير عن الموقف الذي يجب ان تقفه بلادنا تجاه صراع دولي لا مصلحة لها فيه مطلقاً ، بل هي ضحيته . وإن المحالفات العديدة التي قامت بين الدول العربية كالعراق ومصر والأردن مع بريطانيا ، والتي انتفعت بريطانيا وحلفاؤها منها لم تحل دون وقوفها موقفاً معادياً للبلاد العربية في قضية فلسطين ، وفي قضايا أخرى كدعمها للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، ودعمها للاستعمار البريطاني في وطننا العربي .

ان ارتباط العراق بهذا الحلف العسكري يعني ارتباطه بجميع الأحلاف العسكرية ، إذ أن تركيا مرتبطة بالحلف الأطلسي والبلقاني من جهة ، وبالحلف مع باكستان من جهة أخرى . وبذلك يكون العراق قد فك ارتباطه فعلاً من الضمان الجماعي العربي ، بل قد يكون فك ارتباطه من الجامعة العربية نفسها ، وانضم الى تلك الأحلاف التي طالما قاومها ، ولا يزال يقاومها الشعب العراقي ، وسائر الشعوب العربية أشد المقاومة .

والمستعمرون الإنكليز والأمريكان الذين عجزوا عن إخضاع الشعوب العربية لا يكتمون اغتباطهم الشديد بهذا الحلف باعتباره ثغرة واسعة في الجامعة العربية وسبباً لجرها اليه . كما أن اسرائيل المعادية أخذت تعلق عليه أملاً كبيراً لتثبيت مركزها في الشرق الأوسط . والشعب العراقي يعارض هذا الحلف لأنه فضلاً عن كونه يضر بوحدة العرب ويعزل العراق عن شقيقاته ، يضر بمصالحه بالذات ، ويطوح بمرافقه وأبنائه في سبيل مصالح أجنبية . وهو لا يجد خطراً خاصاً محدقاً به لكي ينفرد دون الدول العربية الأخرى في هذا العمل ، بل إن هذا التحالف نفسه سيجلب على العراق وبالتالي على البلاد العربية من الكوارث والمخاطر ما يجعله نقمة على العرب اجمع .

لذلك كله أرى من واجبنا أن نلفت نظركم الى أن أمراً خطيراً كهذا الذي أقدمت عليه حكومتكم إنما يتعلق بمستقبل العراق وأجياله المقبلة ، وحكومتكم تعتزم إنجازه ، والعراقيون لا يملكون من أمرهم شيئاً ، ولا يستطيعون أن يبدوا رأيهم فيه بحرية .

إن الشعب العراقي بريء من هذا التحالف الذي لا رأي له فيه، بل بالعكس من ذلك يرى فيه تحدياً لإرادته ومشيئته فهو اتفاق حكومات لا شعوب . ولا شك ان الشعب سيلغي هذا الاتفاق الذي يبرم خلاف مشيئته عندما يملك أمره، ويحقق إرادته .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حسين جميل صديق شنشل محمد حديد فائق السامرائي كامل الجادرجي

(٩)

١٨ — ٣ — ١٩٥٣

حزب الاستقلال
بغـــداد

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة :

لما بلغت سوء الأوضاع في العراق حـداً بالغاً من التردي ، وعمت الشكوى أوساط الشعب من سوء الحال ، وباءت محاولات المخلصين ، لإسماع صوتهـم في الاصلاح بالفشل ، رأى حزبنا ان من واجبه – إلى جانب أوجـه نشاطه الأخرى – ان يدون رأيه فيما يجب عمله لإنقاذ البلاد من الدرك الذي تدنت إليه ، والأسباب التي أدت الى تلك الحال ، وتعيين المسؤولين عن ذلك ، بمذكرة قدمها إلى سمو ولي العهد عندما كان وصياً بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢. وقد قدمت الأحزاب الأخرى مذكرات الى سموه بالتاريخ عينه . تلك المذكرات التي اتفقت الكلمة فيهـا على خطورة الوضع القائم في البـلاد للشذوذ الذي أصاب نظام الحكم فيها .

ولا بد أن جلالتكم قد اطلعتم على تلك المذكرات، وما أوضحت من خطورة الوضع القائم، وطغيان الهيئة التنفيذية على كل سلطة دستورية أخرى ، وتدخل غير المسؤولين في الأمور التي من شأنهم التدخل فيها . وقد طالب كل حزب بما يجب القيام به من إصلاح شامل ، ليتمتع الشعب العراقي بحرياته الدستورية العامة والخاصة وتنظيم أحواله الماليـة والاقتصادية على أسس عصرية سليمة ، وإرساء

سياسته الخارجية على أسس وطنية ، ولتحديد موقفه من المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد . غير أن الجو المتوتر الذي تركه مؤتمر البلاط المنعقد في الثالث من شهر تشرين الثاني الماضي ، لبحث ما جاء في تلك المذكرات وعدم الاكتراث بتلك المطاليب ، والاصرار على استبقاء قانون الانتخاب السابق ، وسوء تصرف الحكومة القائمة آنذاك في قضايا الطلاب ، وما إلى ذلك من أمور تتعلق بتصرفات المسؤولين – كل ذلك أدّى إلى حوادث دامية ، أسفرت عن استقالة وزارة السيد مصطفى العمري ، وتسليم مقاليد الأمور إلى حكومة عسكرية ، وإعلان الادارة العرفية ، وإلغاء الأحزاب والصحف الحزبية ، ومعظم الصحف الحرة ، واعتقال عدد كبير من المواطنين ، بما فيهم بعض قادة الأحزاب والكثير من الصحفيين وأصحاب الرأي من دون سبب مبرر . وقد أضافت تلك الإجراءات الشاذة إلى حالة البلاد السيئة سوءاً على سوئها، وجعلت البلاد بأسرها في جو إرهابي لا تستطيع معه التعبير عن إرادتها في القضايا الداخلية والخارجية على السواء ، ومن ضمنها الانتخابات العامة التي جرت في ذلك الجو الإرهابي . وقد قدم حزبنا عدة مذكرات منذ تألفت وزارة السيد جميل المدفعي إلى رئيس الحكومة ، يبيّن فيها خطأ الاجراءات التي اتخذت بحق الأحزاب وبصحافتها والصحافة الحرة من الوجهتين الدستورية والقانونية، وطالب مراراً بإزالة هذا الوضع الشاذ ، وإعادة الحرية للأحزاب ، وفسح المجال لصحافتها وللصحافة الحرة للقيام بواجباتها في هذه الظروف ، التي يجتازها العالم وبصفة خاصة العراق باعتباره جزءاً من البلاد العربية التي تجري المساومات على كيانها ومستقبلها من قبل المستعمرين ، إلى جانب معالجة حالة البلاد السيئة التي تحتاج إلى إبداء كل مواطن رأيه فيها . وقد وعدت الحكومة مراراً سواء في جواب رئيسها الى الأحزاب ، أو في تصريحاته وتصريحات سائر رجالها المسؤولين ، بأنها سوف تلغي الإدارة العرفية عندما تزول الأسباب التي أعلنت من أجلها ، غير ان الحكومة استبقت الادارة العرفية بدون سبب مبرر ، كما أنها لم تقم بأي تدبير من شأنه ان يزيل الحيف الذي لحق بالأحزاب وبالحياة الحزبية

وبالصحافة الذي وقع نتيجة الاجراءات غير الدستورية وغير القانونية التي قامت بها الادارة المركزية منذ الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني الماضي . وبالعكس من ذلك نرى الحكومة وقد طاب لها ان تحكم البلاد حكماً عرفياً بعيداً عن أحكام الدستور والقوانين لم يعد يكفيها ما كانت تمارسه من الحكم الديكتاتوري المستور تحت ظل ستار نظم ديموقراطية مزيفة ، شوهت فيها جميع مفاهيم الحكم الدستوري الديموقراطي المقرر - بصورة نظرية - نظاماً للحكم في العراق ، بل استمرأت الحكم الدكتاتوري السافر باسم الأحكام العرفية التي لا نرى مبرراً لإعلانها ، ولا أي مبرر لاستمرارها .

يا صاحب الجلالة :

إن أحداً من الناس ما كان ليتصور بأن تستمر هذه الإجراءات الشاذة حتى بعد تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية . فقد كان المأمول أن يكون عهد جلالتكم حداً فاصلاً بين ذلك العهد القاتم الذي خيّم على البلاد ، وبين عهد جديد تمهد له الحكومة بإلغاء الإدارة العرفية ، ورفع الحظر على الأحزاب في مزاولة نشاطها السياسي ، وإطلاق الحريات العامة من عقلها بما في ذلك الصحف المعطلة والملغاة امتيازاتها ، كي يشعر المواطنون جميعاً أنهم مقبلون حقاً على عهد جديد تسود فيه مبادىء الديموقراطية ويصان الدستور .

إلا أن الموجهين للسياسة العليا - مسئولين وغير مسئولين - حرصوا على استبقاء هذه الأوضاع ، موحين للرأي العام بأن هذا العهد الجديد ، ما هو إلا امتداد للوضع السابق ، وأن هذا العهد سيشهد هو الآخر تدخلات غير المسئولين في الحكم ، وتوجيه مصائر البلاد وجهة لا تستند الى الدستور ، وهي ومبادىء الديموقراطية الحقة على طرفي نقيض .

يا صاحب الجلالة :

إن الشعب العراقي وهو في درك أوضاعه السيئة ، التي تدنّى إليها ، يأمل أن يكون تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية بداية عهد جديد تُزال فيه سيئات العهد الماضي . وإن حزب الاستقلال إذ يتقدم الى جلالتكم بهذه المذكرة ،

ليأمل أن يكون عهد جلالتكم عهداً تحترم فيه أحكام الدستور ، بما فيه من حقوق للشعب ، وحريات عامة وخاصة للمواطنين ، عهداً تتحقق فيه سيادة الشعب كما نص عليها الدستور وبذلك يكون العهد الجديد عهداً جديداً للعراق في واقع حياته لا من حيث الشكل فحسب .

هذا وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

محمد مهدي كبة

رئيس حزب الاستقلال

(١٠)

١٩٥٣/٦/٣ .

كتاب مجلس الوزراء حول مذكرة الحزب المرفوعة الى جلالة الملك

معالي السيد مهدي كبه المحترم

إن كتابكم الذي رفعتموه الى السدة الملكية ، قد أحالته رئاسة الديوان الملكي الينا للنظر فيه . وبالنظر لرغبة صاحب الجلالة الملك المعظم في الاهتمام بما ورد فيه ، فإني أجيبكم على كتابكم المذكور .

إن المطاليب التي وردت في الكتاب تتلخص فيما يأتي :

١ — إنهاء الاحكام العرفية .

٢ — إعادة الحياة الحزبية .

٣ — إطلاق حرية الصحافة .

أما الأحكام العرفية فان الحكومة عازمة عزماً أكيداً على إنهائها بأقرب وقت كما صرحت بذلك مراراً في بعض المناسبات ، في مجلس النواب والأعيان ، ولبعض الشخصيات . وان المحكمة العسكرية قد حصرت أعمالها بانجاز القضايا المهمة التي سبق أن وضعت يدها عليها .

وأما إعادة الحزبية وحرية الصحافة ، فان الحكومة قد ألفت لجنة خاصة من رجال القانون لوضع لائحة قانون للجمعيات ، ولائحة قانون للمطبوعات . وقد أنجزت اللجنة لائحة قانون للجمعيات ، راعت فيه أحسن الأسس في تأليف الجمعيات ، بما فيها الأحزاب ، وما يكفل سيرها على الطرق الصحيحة . وقد أحيلت اللائحة الى مجلس الوزراء ، وعما قريب ستقدم الى مجلس الأمة لتشريعها .

كما ان اللجنة على وشك إنجاز لائحة قانون المطبوعـــات ، ملاحظة فيها الخطط المقبولة ، الضامنة لسير الصحافة في البلاد على الوجه المعقول ، وعند إنجازهـــا ستسرع الحكومة في اتخاذ الاجراءات لتقديمها الى مجلس الامة .

هذا وأرجو للأمة الخير والسعادة وللبلاد الاستقرار والتقدم .

رئيس الوزراء

(١١)

١٩٥٣/٢/١٧ .

رد على جواب رئيس الوزراء

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تلقيت كتابكم المرقم ٦٩٨ والمؤرخ في ١٩٥٣/٢/٨ ، ولم اجد فيه الجواب الذي يتناسب مع خطورة المسؤولية التي آل أمر تحملها الى فخامتكم بعد « الظروف والوقائع » التي أبديتم أسفكم على ما أملته من « إجراءات » ، لفت نظرنا اعتباركم إياها « دستورية » وتقريركم ان من الطبيعي استمرار تلك الاجراءات فترة أخرى من الزمن ، قد يطول أمدها تبعاً لاعتبارات لا يعرف الشعب كنهها .

لقد أوضحت في مذكرة حزب الاستقلال المقدمة الى فخامتكم في ١/٣١/ ١٩٥٣ حقيقة كون تلك « الظروف والوقائع » إنما جاءت نتيجة لإعراض الحاكمين عن الالتفات الى المطاليب الشعبية . ولم يكن من العسير على أية حكومة عراقية ان تعتبر ذلك الإعراض سياسة سليمة ، تنسجم مع مسؤولياتها ، ولا تتنافى مع حقوق الشعب الدستورية ، ما دام الحاكمون يستسيغون تجاهل حقيقة الوعي ، ومصممين على مواصلة الحكم في جو من الإرهاب دون أي تقدير للعواقب .

ونحن إذ نسجل أسفنا لقبولكم تحمل مسؤولية استمرار الأوضاع الشاذة ، وعدم إقدامكم على تحقيق مطالب الشعب ، وفي مقدمتها رفع كابوس الأحكام العرفية ، وإعادة الحريات الدستورية بما فيها حرية التنظيم السياسي بالاعتراف بعدم مشروعية قرار حل الأحزاب ، وعدم مشروعية الغاء امتيازات الصحف ، فإننا نرى من واجبنا ان نؤكد عدم اتفاقنا مع فخامتكم على اعتبار تلك

الاجراءات دستورية أو معتدلة ، وسنواصل العمل للدعوة الى إعادة الأوضاع الاعتيادية ، ومن ثم لجعل الحكم منسجماً مع حقوق الشعب الدستورية وقواعد الديموقراطية الصحيحة ، ما وجدنا الى ذلك سبيلاً .

هذا ولفخامتكم مزيد الاحترام .

محمد مهدي كبه
رئيس حزب الاستقلال

(١٢)

١٩٥٦/٨/٢

معالي نائب رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية .

تعلمون أن العمل الذي قامت به مصر بتأميمها لقناة السويس في أواخر الشهر الماضي ، كان من الأحداث الخطيرة التي شغلت الرأي العام العالمي أيما إشغال ، وهزت مشاعر الأمة العربية في كل مكان ، فأيدته الشعوب العربية ودولها تأييداً إجماعياً ، وعبرت عن هذا التأييد بمختلف الوسائل ، فقدمت جميع الأحزاب العربية على تباين آرائها تهانيها إلى مصر لاتخاذ هذه الخطوة التحريرية ، وأقيمت المظاهرات الشعبية العامة في كافة الأقطار العربية إظهاراً لابتهاجها بهذا العمل الجبار ، وسخطها على الدول الاستعمارية لموقفها العدائي من استرداد مصر لحقوقها المشروعة . كما أيد رؤساء الدول العربية وحكوماتها عمل مصر ، وعرضوا مساعدات دولهم في هذا الشأن . كما أن المجالس النيابية قد شاركت في إظهار تأييدها ودعمها للموقف الرائع الذي وقفته حكومة مصر دفاعاً عن حقها المشروع .

والشعب العراقي – مثل هذه الشعوب العربية – ابتهج بهذا العمل العظيم ، وشارك إخوته في سائر الأقطار العربية في مشاعرهم ، وكان من المحتم أن تستجيب الحكومة العراقية لرغبة الشعب الإجماعية – بصفتها حكومة قائمة في بلد عربي على الأقل – فتسارع الى دعم مصر ، والوقوف الى جانبها ضد دول الاستعمار نجدها – خلافاً لمشاعر الشعب العراقي – تتخلف عن عضد مصر في حركتها الوطنية ضد هذا الأمر الذي حز في نفوس العراقيين جميعاً ، والذي

يتجافى مع المصالح العربية ، ولا يعبر عن رغبـة الشعب العراقي بأي وجه من الوجوه . وإذا كان العراقيون لم يستطيعوا إظهـار شعورهم بصفة إجماعية كما أظهرتها سائر الشعوب العربية، بالنظر للكبت والمصادرة للحريات العامة، وخلو البلاد من الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية ، مما أصبح معروفاً لدى الرأي العام العربي والرأي العام العالمي أجمع ، فإن كل فرد عراقي يقف إلى جـانب مصر ، ويشعر معها من الصميم ، ويشاركها آمالها ، ولو أتيحت له فرصة التعبير عن مشاعره هذه ، لشهد العـالم دليلاً جديداً ملموساً على مدى بعد الشقة بـين الشعب والحكومة في هذا المضمار .

إننا نشعر بأن من واجبنا أن ننبه الى أن هذا الموقف الذي وقفته الحكومة العراقية ، والبعيد كل البعد عن تمثيل حقيقـة مشاعر العراقيين ، قد قوبل من الشعب العراقي بالاستنكار . وإن من واجبنا أن نطالب بإلحاح ، بأن تتخـذ الحكومة في مثل هذا الشأن موقفاً يتماشى مع رغبـة الشعب العراقي ، لتأييد مصر تأييداً تاماً في موقفها المشرف ، وعدم وضع العراقيل في سبيلها ، وإطلاق الحرية التامة للشعب ، ليعبر عن حقيقة شعوره تعبيراً إجماعياً في تأييد هـذه الحركات الاستقلالية التحرريـة التي لن يقتصر أثرها على مصر والعـالم العربي أجمع ، بل يتعدى مداهـا الى عضد الحركات الاستقلالية وخذلان الاستعمار في كل مكان .

وتفضلوا بقبول الاحترام .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني

محمد مهدي كبة **كامل الجادرجي**

(١٣)

١ — ٩ — ١٩٥٥

فخامة رئيس الوزراء المحترم بغداد

لقد بددت صراحة المستر دالس في الخطاب الذي ألقاه في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ، بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٦ حول قضية فلسطين ، شكوك كل مخادع – إذا بقي مخدوع في البلاد العربية – في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأمة العربية ، كما سلب بخطابه هذا كل ذريعة كان يتذرع بها إلى وقت قريب أولئك الذين كانوا يخدعون الشعوب العربية ، ويعللونها بالآمال الكاذبة ، فيصورون لها أن في السير بركاب الغرب ما يحقق للعرب إنقاذ فلسطين ، سواء أكان ذلك عن طريق الأحلاف أم المساعدات العسكرية ، فجاء خطاب المستر دالس ليظهر زيف هذه الدعاوى ، ويؤكد حرص الولايات المتحدة ورغبتها في فرض تسوية نهائية على العرب ، ترفع عن كاهل إسرائيل الأعباء الثقيلة التي ترزح تحتها ؛ تلك الأعباء التي قد يكون من شأنها القضاء على كيانها المصطنع .

وليست هذه السياسة التي كشف عنها المستر دالس بالسياسة الجديدة ، بل هي في الواقع حلقة من سلسلة الحلقات المترابطة ، التي بدأها الاستعمار لتنفيذ أغراضه في خلق إسرائيل . فقد كان الاستعمار ماكراً في خططه بإيجاد كيان لإسرائيل فتثبيته خطوة بعد أخرى : فمن فكرة إنشاء وطن قومي لليهود لا يمس حقوق العرب الطبيعية في أرض فلسطين ، إلى فكرة إنشاء دولة عربية في فلسطين تعطى لليهود فيها حقوق خاصة ضمن إدارات محلية ، ثم استبدال هذه الفكرة بفكرة إنشاء دولة ثنائية ، يشارك فيها العرب واليهود على السواء ، ثم استبدال هذه باستصدار قرار من هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين

عربية واسرائيلية ، ثم الضرب بكل ذلك عرض الحائط وحصر القضية الفلسطينية بارجاع العرب إلى أوطانهم ، وتدويل القدس إقراراً بالوضع العدواني الذي قام نتيجة للمؤامرات الاستعمارية ، وما رافقتها من خيانات حتى جاء خطاب المستر دالس الأخير ليجلو الموقف ، ويكشف المستور ؛ ليعلن العدول حتى عن هذه الفكرة واستبدالها بتعويض اللاجئين ، فقضى بذلك حتى على دعاوى أولئك الذين تبنوا تنفيذ قرار هيئة الأمم باسم « الواقعية » .

وقد كانت تلك الأدوار التي مرت بها قضية فلسطين وتطوراتها المحزنة ، تسير جنباً الى جنب مع ما تبذله الدولتان الاستعماريتان – الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا – من مسعى لتقويم إسرائيل المعادية ، ودعم كيانها المصطنع ، وإسنادها بكل الوسائل مالياً واقتصادياً وسياسياً ، وتزويدها بمختلف الأسلحة الحديثة ، وتشجيعها في الوقت ذاته بالاستمرار على ارتكاب أشنع الجرائم وأفظعها في القرى العربية المجاورة الآمنة العزلاء من السلاح ، مع إضعاف الدول العربية ، بإشاعة الأنظمة الفاسدة فيها ، وحرمانها من تقوية نفسها وجعلها آلة تدور في فلك الاستعمار الامريكي – البريطاني محرومة من كل ما يؤدي الى خلق كيان سليم موحد لها ، يواجه الأخطار المحيقة بها ، وفي مقدمة تلك الأخطار خطر إسرائيل المعادية الماثل .

فالقضية الفلسطينية لن تحل إلا على أيدي العرب ، والعرب وحدهم . وإن الواقعية التي يدعو إليها البعض لجر البلاد العربية الى فلك السياسة الاستعمارية جاءت سراباً خادعاً ، وسياسة مضللة ، فلا بد للعرب من تقدير هذه الحقائق ، وإقامة سياسة إنشائية ، ترتكز على مصلحة الأمة العربية ، وضمان تطورها ووحدتها ، وفق خطة منسقة لا تخضع إلى أي مؤثر أو تدخل أو نفوذ أجنبي ، وبعيدة عن كل شائبة من شوائب ذلك النفوذ .

وإننا لموقنون في أن العرب لو عملوا على رسم أسس سياسية إنشائية موحدة ، وتولت أمورهم حكومات شعبية منبثقة عن إرادتهم غير خاضعة للنفوذ الأجنبي ، وعملت هذه الحكومات في انسجام وإخلاص في تنفيذ هذه السياسة ، لأصبح من

الميسور حل القضية الفلسطينية حلا يكفل تحقيق الأماني العربية. غير أن هـذا التفكك في المجموعة العربية ، وقيام بعض حكومات لا تمثل إرادة شعوبها ، تسير في فلك الاستعمار ، وتعمل بوحي منـه ، والتناحر والتنافر بين هـذه الكيانات العربية ، كل ذلك أدّى الى هذا الوضع الذي نحن فيه ، والذي هو من صنع الأجنبي وأعوانه .

وما من شك في أن الحلول التي اقترحها المستر دالس في خطابه ، فضلا عـن كونها تطعن أماني العرب في استرجاع حقوقهم المغتصبة ، ووطنهم السليب ، فإنها في الواقع تعني الصلح مع إسرائيل المعادية : المسعى الذي تعمل له بمعاونة دول الغرب لتثبيت كيان إسرائيل ، وإنمـاء اقتصادها على حساب الاقتصاد العربي . كما أن الرضوخ لهذه الخطة الاستعمارية ، يضع هذا الجزء البالغ الأهميـة من الشرق الأوسط تحت حمايـة الولايات المتحدة الفعلية ، تتصرف بمقدرات شعوبه السياسية والعسكرية والاقتصادية بمعونة حليفتها بريطانيا .

كل ذلك يدعو العرب الى أن يرفضوا مقترحات المستر دالس رفضاً باتـاً ، وإننا ندعو الحكومات العربية إلى رفضها ، وعدم الدخول في أيـة مباحثات على أساسها .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

محمد حديد فائق السامرائي محمد مهدي كبه كامل الجادرجي
محمد صديق شنشل حسين جميل

(١٤)

١٨ – ١٠ – ١٩٥٥

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

نحسب أن حالة القلق التي تسود البلاد ، أصبحت غير خافية على جلالتكم ، نظراً لتردي الوضع وتفاقمه يوماً بعد يوم ، لا سيما بعد أن تولت الوزارة الحاضرة الحكم ، وسارت باتجاهاتها الخاطئة في سياستها الداخلية والخارجية على السواء .

لقد استهلت الوزارة أعمالها بحل المجلس النيابي السابق من دون سبب مبرر ، وهو لم يجتمع إلا يوماً واحداً لسماع خطاب العرش . ثم جاءت بهذا المجلس الذي انعدمت فيه كل صفة دستورية للانتخابات. ولم تلبث أن أجلته على الفور ليكون ذلك سبيلاً لاستصدار مراسيم لا تتفق ومبادىء القانون الأساسي ونصوصه . ثم حلت الأحزاب السياسية ، وألغت امتيازات جميع الصحف ، وصارت حتى الصحف الموالية لها في هذا العهد الجديد تحت سيطرة شديدة بحكم هذا الوضع الشاذ ، بحيث أصبح الحجْر الواقع الآن على الصحافة أشد مما كان حتى أيام الحرب ، وتحت ظل الادارات العرفية المتعاقبة . هذا مع فرض رقابة شديدة على وكالات الأنباء ، وحجز ومصادرة المطبوعات الخارجية التي تبدي أقل انتقاد للوضع القائم في العراق أو تمسه من قريب أو بعيد ، ولا سيما الصحف والمطبوعات العربية .

وقد أصبح ملحوظاً في هذا العهد أن استصدار المراسيم التي لا يسوغها القانون الأساسي إلا عند الضرورات – وقد عين القانون الأساسي تلك الضرورات بالذات – قد صار هو المألوف في التشريع ، إذ كلما أريد التصرف

كيفياً في تنفيذ غرض مقصود أو مفروض أو تحقيق رغبات خاصة لا تجيزهـا القوانين، ولا يقرها العرف التجيء إلى استصدار مراسيم لتحقيق تلك الأغراض. ولا يخفى على جلالتكم أن سلوك هذه الطرق الشاذة في الحكم قد عطّل القانون الأساسي تعطيلاً جوهرياً . ولا بد أنّ جلالتكم قـد لاحظتم أن أهم الحقوق السياسية للمواطنين قد انتقصت انتقاصاً كبيراً ، بل سلبت هـذه المراسيم من المواطنين حقوقاً تعتبر مقدسة في جميع البلدان المتحضرة ، وفي مقدمتها حقهم الطبيعي في الاحتفاظ بجنسيتهم .

فالتمادي في استصدار هذه المراسيم غير الدستورية ، والاتجاه بالانتخابات النيابية اتجاهاً متردياً ، انعدمت فيه حرية الناخب ، وفقدان الحياة البرلمانية والدستورية الصحيحة ، بما في ذلك خلوّ البلاد من كل هيئة سياسية ، ومن كل صحافة حرة ، ومن سائر الوسائل الأخرى المقومة للحياة الدستورية ، قد أدّى الى انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية ، الأمر الذي لا بد أن يفضي بدوره إلى ازدياد التصرفات الكيفية في الحكم ، واشتداد الطغيان والاستهتار في الجهاز الحكومي ، وانتشار الفساد والعبث بمختلف صوره ، حتى صار الناس يتلمسون بالفعل الآثار البارزة لذلك الفساد في كل ناحية من نواحي الحياة العامة والخاصة أكثر من أي وقت مضى .

ولقد تجلى طغيان الحكم والاستهتار بالمسؤولية ، وانعدام الرقابة على الأعمال الحكومية في التنكر لحقوق المواطنين الأساسية ، وإهمال المصالح العامة الحيوية ، واستشراء الفساد وفي التصرفات الكيفية التي لعبت فيها الأهواء ، وروح الانتقام دوراً مهماً في فصل الموظفين والمستخدمين والطلاب ، وفي إغفال معالجة الوضع الاقتصادي الذي أخذ يسوء بالنسبة لأكثرية أبناء البلاد ، ومن جراء التضخم النقدي الذي بدأت آثاره السيئة تظهر للعيان ، واختلال الميزان التجاري اختلالاً بيّناً ، وبوار بعض المحاصيل الرئيسية دون أن يوضع لهذه البوادر الاقتصادية الخطرة أي علاج سليم .

كما تجلى سوء الأوضاع في السياسة المضرة ، التي تسير عليها وزارة المعارف ،

تلك السياسة الرامية الى تقليص التعليم الذي لا يتناول تأثيره السيء الجيل الحاضر فقط ، وانما يتعداه إلى الجيل القادم الذي هو محط آمال الشعب العراقي بأسره . ومن الغريب أن يظهر هذا الاتجاه المضر ويأخذ مجراه في التنفيذ على عجَل ، وبدون روية في الوقت الذي يتلهف فيه الشعب العراقي الى التعليم والتثقيف تلهفاً فاق كل حد . لذلك كانت وطأة إغلاق عدد كبير من المدارس في مختلف أنحاء القطر شديدة الوقع على العراقيين .

وفي الوقت الذي يعاني فيه الشعب العراقي الويلات من هذه الأوضاع ، ويواجه كل هذه ا شاكل ويلاحظ أحوال معظم حكومات العالم ، فيجدها حكومات تتبارى في رعاية حقوق مواطنيها الخاصة والعامة في بلادها ، وتجهد لايجاد الحلول السليمة لمشاكلها المالية والاقتصادية ، واتخاذ كل تدبير من شأنه أن يؤدي الى رفاهية شعوبها . وقد أدّت هذه المفارقة التي يلمسها العراقيون بين أمانيهم وبين واقعهم المر ، أن أمست أكثرية الشعب تشعر شعوراً عميقاً بحيف ما وراءه حيف ، لعدم تمتعها بالحرية والرفاه الاقتصادي والاطمئنان إلى مستقبل سعيد ، في بلد أسبغ الله عليه من الخيرات ما تغبطه عليه سائر الأمم .

أما الاتجاه الخاطىء في سياسة الحكومة الخارجية ، فقد سبب عزل العراق عن شقيقاته الدول العربية ، وباعد بينه وبينها ، لتحالفه مع دول اقتطع بعضها أجزاء من الوطن العربي ، وأقام علاقات مع عدوته إسرائيل ، واتخذ موقفاً ضد المصالح العربية في مجالات السياسة الدولية ، حتى بعد توقيع الحلف . وكان ذلك مدعاة لإضعاف كيان الجامعة العربية الذي كان ولا يزال وسيلة من وسائل تحقيق وحدة العرب المنشودة .

كما ورط هذا الاتجاه الخاطىء في السياسة الخارجية العراق في تكتلات عسكرية والتزامات خطيرة ، مما انتقص من استقلاله ، وعرّض كيانه ومستقبله الى مخاطر جسيمة خلافاً لارادة الشعب العراقي والشعوب العربية الأخرى التي ترغب جميعها رغبة صادقة في التزام الحياد .

إن هذه السياسة الخارجية التي تنهجها حكومة العراق ، لم تتورط بها أية

حكومة عربية أخرى ، بالرغم من الضغط الخارجي الذي تعرضت ولا تزال تتعرض له تلك الحكومات فكان من جراء ذلك أن أخذت سائر البلاد العربية تنظر الى العراق نظرة ارتياب واستياء وتذمر ، تاركة إياه في عزلة مؤسفة .

لذلك فنحن نعتقد بأن الوضع الراهن وضع لا يجوز استمراره ، وأن من الضروري المبادرة الى تغييره ، والتمهيد للعمل على إصلاح الوضع الداخلي ، وتدارك أخطاء السياسة الخارجية ، بحيث يؤمن للشعب حقه في الحياة الحرة ، وفرصة في الرفاه الاقتصادي ، وفي التعليم وفي تحقيق أمانيه القومية .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

محمد حديد فائق السامرائي كامل الجادرجي محمد مهدي كبة

حسين جميل محمد صديق شنشل

١٩٥٦/٩/٤

صاحب الجلالة الملك المعظم

لا يخفى على جلالتكم مـا يساور نفوس المواطنين في العراق من قلق شديد ، واستنكار شامل ، للتدابير العدوانية التي لجأت إليهـا بعض الدول الكبرى ، وفي مقدمتها بريطانيا التي لم تكتفِ بتحشيد قواتها العسكرية على مقربـة من البلاد العربية فقط ، بل ذهبت في هـذا السبيل إلى حد دعوة القوات الفرنسية وغيرها للتحشد الى جانبها ، وذلك في وقت تتظاهر فيه هذه الدول بأنها تريـد أن تعالج مشكلة قنـاة السويس – التي اصطنعتها – معالجة سلمية عن طريق المباحثات الجارية في القاهرة بعد ارفضاض مؤتمر لندن .

إن هذا الموقف الذي لا مبرر له مطلقاً ، ليدل دلالة قاطعة على أن الأمر لا يهدف الى معالجة موضوع القناة المصطنع بل يراد منه القضاء على دولة عربيـة ، حاولت جدياً مقاومة الاستعمار ، وتقليص ظله في الوطن العربي ، كما يراد منـه إرهاب الأمة العربية ، وتهديد بلادهـا بالغزو ، ومحاولة تحقيق هدف لم تكتم الأوساط الاستعمارية سعيها لبلوغه ، وهو القضاء على النهضة العربية الآخذة في التصاعد .

ولا يمكن أن تكون حجة حرية مرور السفن في قنـاة السويس سبباً لهذه التهديدات التي أخذت شكلاً خطيراً ينذر بشر مستطير ، لأن حرية الملاحـة مضمونة بمقتضى معاهدة ١٨٨٨ التي لم تلغها مصر ، وإنما بالعكس أكدت التزامها

بها مراراً وتكراراً . تلك الاتفاقية التي جـاءت في ظل الاحتلال البريطاني ، الذي كان ممتداً على مصر فعلاً عند عقدها ، بل إن مصر صرحت في كل مناسبة بأنها مستعدة لتقرير أي ضمانات أخرى لا تمس سيادتها على القناة التي هي جزء من مصر والتي لم يجرؤ أحد على الزعم بما يخالف ذلك .

فالإمعان في اللجوء الى أساليب الإرهاب والتهديد بالقوة ، لا يراد منه حل مشكل قائم – هم أوجدوه في الواقع – بل تعقيده للوصول الى الهدف ، وهو القضاء على حركة التحرر العربي ، ومنع العرب من ممارسة السيادة المعترف بهـا لهم ، والممنوعة بأحكام القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة .

ولا شك أن مثل هذا الاتجاه المعادي للعرب ، يحتم على الحكومات العربية أن تكون في مستوى الأحداث ، التي تجابه الأمـة العربية ، ولا يكفي لذلك التظاهر بالوقوف صفاً واحداً بل لا بـد من تحشيد جميع القوى والامكانيات لمجابهة الخطر تحشيداً يتناسب في انطلاقه وتنظيمه مع التحشيد المتواصل لقوى الاستعمار المهيأة علناً للعدوان .

وإذا كانت دول الاستعمار قد أخذت في التكتل لخنق الأماني العربيـة ، فالأحرى بالدول العربية أن تواجه هذا التكتل بتكتل مثله ، دفاعاً عن بقائهـا وكيانها واستقلالها . وإن مـا يحز في نفوسنا أن بعض المسئولين في الدول الاستعمارية ، قد أشار أخيراً الى عدم تكاتف بعض الدول العربية ، وعـدم تضامنها مـع مصر في موقفها الراهن . والمعتقد أنه يقصد تحالف العراق مع بريطانيا في ميثاق بغداد ، وارتباطه كذلك مـع دول أخرى خذلت مصر والأمة العربية في مؤتمر لندن ، ووقفت فيه موقفاً مؤيداً لدول الاستعمار ، ممـا كشف عن الوضع المتناقض الذي تجـد حكومة العراق نفسها فيه الآن بين واجباتها القومية تجـاه الأمة العربية وبين ارتباطها بحلف بغداد الذي سبق أن نبهنا الى أخطاره من قبل .

ومما يؤسفنا أيضاً أن لا نلمس من الحكومة القائمـة في العراق إلا موقفاً سلبياً ، فلم تقدم على أية خطوة علمية ، تبرهن فيها على أنها جادة في نصرة مصر

والقضية العربية ، فليس هنالك أثر للعمل على تحقيق هذه النصرة ، وليس ثمة ظاهرة واحدة على إقدام الحكومة على إفهام بريطانيا والدول المتعاونة معها ، بأن مصالحها جميعاً في العراق لا يمكن أن تبقى مضمونة إن هي أقدمت على الاعتداء على مصر . وبالرغم من تصريح رئيس الوزراء بوقوف العراق الى جانب مصر ، بل لقد شهدنا الحكومة تعمل جهرة على شل النشاط الشعبي وتجميده بشكل يدعو الى اطمئنان دول الاستعمار وتبجح بعض المسئولين فيها بعدم وجود التضامن العربي مع مصر ، ذلك النشاط الشعبي الذي لا ينكر أثره في مثل هذه المعركة الفاصلة. لأننا وإن كنا واثقين من معنوية الجيش المصري والجيوش العربية الأخرى التي ستخوض المعركة معه جنباً الى جنب ، غير أننا نعتقد في الوقت نفسه ، أن الدول الاستعمارية تتردد كثيراً إذا ما رأت الطاقة الوطنية للأمة العربية تنطلق من عقالها . فالاستعمار يخشى في الواقع في الوقت الحاضر الرأي العام العربي إذا ما ظهر على حقيقته ، وعبّىء ووُجّه ضد العدوان ، أي إذا ما انطلق هذا الاستياء من عقاله دون أن تقف في سبيل توجيهه المنظم بعض الحكومات العربية .

وان الاقدام على تحشيد القوى في العراق، وفسح المجال للنشاط الشعبي للعمل على نصرة مصر ينسجم مع واجبات العراق كدولة عربية يشعر شعبها انه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، كما ان ذلك مما تحتمه التزاماتها بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (الضمان الجماعي العربي) وهي أقل ما يترتب على الحكومة مراعاته. وان هذا الموقف الذي نرى وجوب المبادرة لاتخاذه من شأنه ان يحمل الدول الطامعة في العدوان على مصر وعلى الأمة العربية ان تتردد في الإقدام على المضي في هذا السبيل .

لهذه الأسباب كلها، وبالنظر لما بلغته قضية مصر من مرحلة دقيقة تنذر بالخطر ، نرى من واجبنا أن نتقدم الى جلالتكم لتسجيل ما تتحمله الحكومة القائمة من مسؤوليات ، وما يترتب عليها ان هي أصرت على الإعراض عن اتباع خطة صريحة واضحة لنصرة مصر وفتح أبواب التطوع وإفساح المجال للشعب في

العراق أن يظهر تضامنه في الدفاع عن القومية العربية المهددة. ولم يعد في مقدور أحد أن يتجاهل ان المعركة التي تدور حول قضية القناة ، إنما هي معركة البلاد العربية جمعاء ، وأن الاستعمار يريد منها تمهيد السبيل لسحق كيان العرب ، وفرض الصلح مع إسرائيل المعادية ، وإذلال كل مواطن في الوطن العربي .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني
محمد مهدي كبه   كامل الجادرجي

(١٦)

الريت اونربل السر أنتوني إيدن

رئيس وزراء المملكة المتحدة
٢١٠ داوننغ ستريت – لندن

إن موقف بريطانيا العدواني من مسألة قناة السويس، ورفضها لكل العروض التي قدمتها مصر بنية طيبة ورغبة صادقة في السلام ، جعل العرب يدركون أنكم لا تنشدون جدياً حلاً لهذه المسألة ، بل تريدون القضاء على القومية العربية المتنامية ، تلك النية التي كشفت عنها مواقفكم من هذه المسألة .

لأن هذا الموقف العدواني ، من شأنه أن يبـــدد مركز بريطانيا في الشرق الأوسط ، ويحمل العرب على تهديد مصالحها الحيويـــة في كل جزء من أجزاء الوطن العربي .

إننا ننبهكم الى مغبة هذه السياسة العدوانية ، والنتائج الخطيرة التي تترتب عليها في هذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني
كامل الجادرجي **محمد مهدي كبه**

(١٧)

الرايت اونربل المستر هيو كيتسكيل

زعيم المعارضة في مجلس العموم البريطاني – لندن

أثار موقفكم الأخير بمعارضة استعمال القوة في موضوع قناة السويس التقدير والإعجاب ، إذ أن حزب العمال لو أنه وافق على استعمال القوة لكان بذلك قد انتهك المبادىء الاشتراكية التي يدعو اليها ، والمثل التي يؤمن بها أحرار العالم . ونحن إذ نشكركم نود أن نحيطكم علماً بأن تعنت ايدن ، ورفضه بعناد كل الحلول السليمة التي تقدمت بها مصر بحسن نية وبرغبة صادقة لاقرار السلم في هذا الجزء الحيوي من الشرق الأوسط ، يجعل العرب يعتقدون بأنه لا ينشد جدياً حلاً لمشكلة قناة السويس ، بل التدخل في شؤون بلد مستقل لأغراض استعمارية بعيدة من صميم هذه المشكلة . ونحن نلفت نظر بريطانيا إلى مغبة هذه السياسة العدوانية التي من شأنها إشعال نار الحرب في هذه المنطقة ، وتهديد مصالح بريطانيا الحيوية فيها .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني
كامل الجادرجي   محمد مهدي كبه

(١٨)

المستر داغ همرشولد

السكرتير العام للأمم المتحدة – نيويورك

منذ شهر ونصف والبحر الأبيض المتوسط ميدان لأخطر تظاهرة عسكرية عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولأعظم حشد عسكري عدواني. والأمم المتحدة ومجلس الأمن في سكوت مطبق لم يحرك ساكناً. ان الامم المتحدة اليوم تمر في تجربة قاسية وامتحان عسير فإما أن تثبت وجودها أو يصدق عندئذ ما كان يساور الشعوب الصغيرة من شكوك من أن هذه المنظمات الدولية أريد بها تبرير عدوان الأمم الكبرى واصباغها بثوب من المشروعية الدولية.

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني

كامل الجادرجي محمد مهدي كبه

(١٩)

الرئيس جمال عبدالناصر

رئيس جمهورية مصر – القاهرة

كان قرار حكومتكم الحازم ، بتأميم شركة قنـــال السويس ، خطوة فعالة للقضاء على مؤمرات الغرب الاستعمارية ، وخير ضمان لسيادة مصر في الميدانين السياسي والاقتصادي ، ورداً بليغاً لأولئك الذين أرادوا استغلال المعونة الاقتصادية لاغراض سياسية . فنهنئكم باسم الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني على هذه الخطوة المباركة ، وفقكم الله وسدد خطاكم لتحقيق أماني مصر والأمة العربية .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني

كامل الجادرجي　　محمد مهدي كبه

(٢٠)

٢/٣/١٩٥٦ .

فخامة رئيس الوزراء المحترم

لسنا بحاجة لأن نذكر فخامتكم بأن قضية – الجزائر البلد العربي المكافح – أخذت تبعث على القلق ، وتشغل بال الرأي العام العراقي أيّما اشغال ، لما يجري فيه من أعمال وحشية ، انقلبت ، مع الأسف الشديد إلى حرب إفنـاء وإبادة . وإنه ليحزّ في الضمير العربي أن يترك هذا الجزء العزيز من الوطن يكافح وحيداً في سبيل حقوقه الإنسانية وكيانه العربي ، بل في سبيل أبسط الحريات التي يجب ان تتمتع بها سائر الشعوب . ولا بد أنكم قد أطلعتم ، من الوفد الجزائري الذي زار العراق مؤخراً ، على نوعية المساعدة التي يتطلبها هذا البلد المناضل ، فقـد كان واقعيـاً في طلب العون ، فانه لم يحمل العراق ما لا طاقة له به – وهو في وضعه الحاضر – وانما كل ما يريده إخواننا الجزائريون من العراق ، في هـذه المرحلة من كفاحهم المرير ، هو الضغط على فرنسا بمقاطعتها مقاطعة شاملة .

ولا شك أنكم تعلمون أن هذا النوع من العون ، هو أقل ما يمكن أن يسديه بلد عربي الى بلد شقيق ، يقـدم من التضحيات الجسام ما يرفع جبين العرب في تاريخهم الحديث . تلك التضحيات التي لا يتـوقف الاستمرار عليها تقرير مصير هذا البلد المناضل فقط ، وإنما يتوقف عليه الى حد بعيد مصير حركة التـحرر القائمة الآن في المغرب العربي بأسره ، لذلك ان اي تلكؤ في تنفيذ هذا المطلب الذي أصبح تنفيذه مُلحّاً في العراق ، وفي سائر البلاد العربية ، ممـا يتناقض وأمانينا الوطنية في هذه المرحـلة الدقيقة من كفاح العرب في سبيل تحررهم من نير الاستعمار .

وإننا لنعتقد بأن تعليق اتخاذ مثل هذا القرار من قبـل أية دولة عربية على موافقة الأخرى من شأنه أن يهيىء الفرصة لفرنسا لأن تستمر في أعمالها الوحشية المبيدة ، ويطعن الحركة التحررية القائمة في الجزائر ، لذلك فإننا نطالب بـأن تسارع الحكومة في اتخاذ الموقف الصريح في هذا الشأن ، وذلك بمقاطعة فرنسا مقاطعة سياسية واقتصادية تنفيـذاً لرغبة الشعب العراقي التي أبداهـا في كل المناسبات . وان تعمل الحكومة العراقية بالتعاون مع الدول العربية ، وكتلة الدول الآسيوية والافريقية على عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن ، وبذل كل الجهود لاتخاذ القرار المؤيد لأماني الشعب الجزائري الشقيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

محمد صديق شنشل محمـد حديد فائق السامرائي كامل الجادرجي

محمد مهدي كبه حسين جميل .

(٢١)

١٦/٧/١٩٥٦ .

(١)

منهاج حزب المؤتمر الوطني

المادة الأولى : تتكون في العراق منظمة باسم (حزب المؤتمر الوطني) .

المادة الثانية : يعمل المؤتمر على التأليف بين العناصر التي تشترك في الأهداف المبينة في هذا المنهاج ، والتعاون على تحقيقها .

المادة الثالثة : يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية الى إبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي أياً كان ، والعمل على ضمان حياده ، وإبعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية الأجنبية .

المادة الرابعة : لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب أمة واحدة فرقها الاستعمار ، وأعاق توحيدها ، فان المؤتمر يهدف في سياسته العربية الى ما يلي :

أ : العمل على إقامة اتحاد عربي فدرالي شامل ، يكون خطوة فعالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد .

ب : العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي .

جـ : العمل على تحرير البلاد العربية الأخرى ، وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها .

د : تطوير جامعة الدول العربية ، وإقامة كيانها على أسس جديدة ، لتساير أماني الأمة العربية ، ولتكون أداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها إلى الاتحاد .

هـ : تأييد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون أوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية ، على أن يتفق والأهداف الواردة في هذا المنهاج .

المادة الخامسة : يهدف المؤتمر في الناحية الداخلية إلى العمل لإيجاد وضع سياسي ، يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي تطبيقاً سليماً ، ويكفل سيادة الشعب ، وإقامة نظام برلماني ، وإحلال سياة القانون ، وإطلاق الحريات الديمقراطية ، وفسح المجال للعمل الحزبي ، والتنظيم النقابي ، وحرية الصحافة ، وإيجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق ، وفي مقدمتها إلغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك وتشريع ما يقتضي لتحقيقه .

المادة السادسة : يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة ، وذلك باحترام حقوقهم ، رصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن ، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية .

(٢)

كتاب وزير الداخلية لطالبي التأسيس

وزارة الداخلية

العدد ١٠٨٤٥ التاريخ ٩/٧/٩٥٦

الى طالبي تأسيس جمعية حزب المؤتمر الوطني
معالي السيد محمد مهدي كبه ورفاقه المحترمين

بعد التحية ، وبالاشارة الى طلبكم المرفوع الينا بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٦ ، نظراً لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم المشار اليه أعلاه من أنّ اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية إيجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه واسقلاله : وبما أن المادة الخامسة من المنهاج

المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي ، وعـــدم وجود نظام برلماني في البلد ، وغير ذلك من المزاعم الوهمية التي لا تتفق والحقيقة . ولما كانت المادة السادسة منه تفرق بين العناصر التي يتـــألف منها الشعب العراقي ، وتخلق روح الكراهية بينهم ، فإننا استناداً الى الفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم٦٣ لسنة١٩٥٥ قررنا رد الطلب المقدم من قبلكم لهذا الغرض.

وأرجو قبول الاحترام

وزير الداخلية

(٣)

بيان الرفض الصادر عن وزير الداخلية

سحبت إجازة الحزب الوطني الديمقراطي في ٢ أيـلول ١٩٥٤ للأسباب التي تضمنها البيان الرسمي الصادر عن مديرية التوجيه والإذاعة العامة في نفس ذلك اليوم ، والذي جاء فيه : أن المسيطرين على ادارة الحزب ولاسيما بعض المشرفين على تحرير الصحيفة التي تنطق بلسانه قد استغلوا ضعف بعض الحكومات فغالوا في التضليل والتمويه بغيه التأثير على بعض البسطاء ، وتوجيههم توجيهاً خاطئاً ، ودفعهم الى إحداث الشغب والإخـــلال بالأمن والراحة العامين ممـــا أدّى الى خروجهم عن المنهاج الذي أجيزوا بموجبه . وفضلاً عن ذلـــك فإنهم لم يتعظوا بالحوادث ، ولم تأخذهم الرحمة بالبلاد ، وبمستقبل أبنائها ، فأخذوا يشوهون نظام الحكم بخطبهم ومقالاتهم ، ويحرضون البسطاء والسذج من أبناء هذا الشعب على الفوضى والانتقاص من المثل العليا التي نشأ عليها الشعب هادفـين الى تفريق شمله والمباعـدة بين طبقاته . وقـــد استمروا في غيهم يستحثون البسطاء على المظاهرات والهتافات بعبارات لا تليق بحزب يدعي الخدمة العامة، كما استمرت

صحيفة الحزب على نشر البرقيات والشكاوى الملفقة بتواقيع أشخاص لا ظل لهم من الحقيقة . كل ذلك لبث روح الكراهية والتمرد والفوضى بين أبناء الشعب .

ومن ذلك يظهر جلياً أن سحب إجازة الحزب المذكور ، لم يجر اعتباطياً ، بل كان إجراء أملته المصلحة العامة ، وأكرهت الحكومة على اتخاذه نتيجة لتصرفات الحزب التي أتى البيان الرسمي على جانب منها .

ثم صدر مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ ، فقدم كل من السادة كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وعواد علي النجم وعبدالمجيد الونداوي ونائل سمحيري في ٤ تشرين الأول ١٩٥٤ طلباً إلى وزارة الداخلية لتأليف جمعية باسم – الحزب الوطني الديمقراطي – فأجريت التحقيقات اللازمة من قبل الجهات المسئولة بهذا الخصوص ، فتبين أن الأسباب التي أوجبت سحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي السابق ، لا تزال قائمة ، ولذلك قررت وزارة الداخلية رد هذا الطلب استناداً الى الفقرة – ب – من المادة السادسة من المرسوم المذكور .

إن المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ الذي استند إليه في رد الطلب الآنف الذكر قد شرع نهائياً من قبل مجلس الأمة ، وأصبح قانوناً نافذاً ينظم أمور الجمعيات على اختلاف أنواعها . وقد أجيز بمقتضى أحكامه حتى الآن ٣٢٦ جمعية في مختلف أنحاء العراق .

وهذا العدد الضخم من الجمعيات في ظل القانون الجديد ، ليدل دلالة قاطعة على أن الحكومة تسعى الى تشجيع كل نشاط جماعي لخدمة البلاد ، ورعاية المصلحة العامة ، ولكنها في الوقت نفسه لا تفسح المجال أمام الذين يريدون استغلال مثل هذا النشاط لا غير .

وفي السادس عشر من حزيران ١٩٥٦ ، قدم السادة محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي ومحمد حديد وفائق السامرائي وحسين جميل ومحمد صديق شنشل وجعفر البدر ومحمد أمين الرحماني وعبد الشهيد الياسري وهديب الحاج حمود – وكلهم من أعضاء حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي المسحوبة إجازتاهما

قانوناً – طلبا الى وزارة الداخلية لتأليف جمعية سياسية باسم – حزب المؤتمر الوطني – وقد نشرت الصحف المحلية في حينه منهاج الحزب المذكور . فاطلع الرأي العام على تفاصيله ، ويلاحظ أن طالبي تأليف هذا الحزب قد استخدموا اسمه في مناسبتين على صفحات الجرائد قبل أن تصدر الإجازة القانونية بتأسيس الحزب المطلوب ، وهذا تصرف غريب ينطوي على تجاهل لأحكام القانون ، كان ينبغي أن لا يقع من قطبين لحزبين سابقين .

إن قليلاً من التأمل في المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية من المنهاج المشار إليه آنفاً ، يظهر لنا أن اتجاه الحزب في هذه الناحية بعيد جداً عن تأمين سياسة عميقة إيجابية إنشائية ، تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه في خضم هذا العالم المضطرب الذي لا يفسح المجال فيه إلا للعاملين المجدين ، وتوصد الأبواب في وجه المتخلين والقاعدين . وأما المادة الخامسة منه المتعلقة بالسياسة الداخلية ، ففيها اتهام ضمني بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد ، وغير ذلك من المزاعم الوهمية ، التي لا تمت الى الحقيقة والواقع بسبب ، ولا يراد بها سوى تشويش أذهان المواطنين ، وبث القلق في نفوسهم ، لأغراض خاصة لم تعد تخفى على أحد . وأما المادة السادسة منه التي تجعل الشركة في الوطن على عنصرين فقط من العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي ، فهي تخالف نص القانون الأساسي على المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات أمام القانون ، وإن اختلفوا في الدين والقومية واللغة .

فبالنظر الى هذا كله ، ولما كان جميع المخلصين يحرصون أشد الحرص على أن تتجنب البلاد عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التي عانت من نتائجها المؤلمة سنين طويلة ، ولكي تنصرف الجهود الى مواصلة هذه الحركة الانشائية القائمة الآن في البلاد ، ويحال بين العامل العراقي والبطالة وبين الطلاب والعودة الى الشوارع ، أجل هذه الأهداف التي تفرضها المصلحة العامة ، فقد قررت وزارة الداخلية رد الطلب الذي تقدم به السادة المذكورون أعلاه ، وذلك استناداً الى

الفقرة – ب – من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ . ولمن يرى خـلاف هذا الرأي من السادة المذكورين ان يراجعوا مجلس الوزراء حسب أحكام القانون . والله من وراء القصد .

(٤)

المناسبتان اللتان أشار اليهما وزير داخلية العراق عند رفضه طلب تأسيس حزب المؤتمر الوطني

١ – برقية حزب المؤتمر الوطني الى السيد جمال عبد الناصر بمناسبة توليـــه رئاسة جمهورية مصر .

٢ – برقية حزب المؤتمر الوطني الى رئيس جمهوريـــة مصر ووزير خارجيتها ورئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها إثر إعلان الرغبة في تحقيق الاتحـــاد الفدرالي بين البلدين العربيين .

– النص الحرفي للبرقيات المشار إليها –

سيادة جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر – القاهرة :

إننا إذ نتقدم بتهانينا الخالصة لتولي سيادتكم رئاسة الجمهورية ، نرجـــو مواصلة مصر مسانـــدة الحركات الاستقلالية ضد الاستعمار حتى يتحقق استقلال الوطن العربي وتوحيـــد أجزائه واثقين أن تمتع المواطنين في مصر بحرياتهم الديمقراطية ، مما يدعم موقف مصر والبلاد العربية الأخرى في تحررهـــا وبلوغ أمانيها . وفقكم الله وسدد خطاكم لخدمة العروبة ومصر .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني
محمد مهدي كبه كامل الجادرجي

سيادة رئيس جمهورية مصر ، سيادة وزير خارجية مصر – القاهرة
دولة رئيس وزراء سوريا ، معالي وزير خارجية سوريا – دمشق

إن حزب المؤتمر الوطني الذي جعل من أهدافه تحقيق الاتحاد العربي الفدرالي، يؤيد الخطوة التي اتخذتموها في العمل على إقامة الاتحاد بين مصر وسوريا، ويتمنى لمسعاكم كل توفيق مؤقناً ان ذلك مما يقرب الاتحاد الشامل .

عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني
كامل الجادرجي   محمد مهدي كبه

(٥)

لائحة استئناف رد طلب تأسيس حزب المؤتمر الوطني

رئاسة مجلس الوزراء :

كنا قد تقدمنا الى وزير الداخلية بطلب تأسيس جمعية باسم « حزب المؤتمر الوطني » ، وفق المنهاج الأساسي ، والنظام الداخلي المرفقين ، وذلك بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٦ إلا أن وزير الداخلية رد طلب إنشاء جمعيتنا بكتابه المرقم ١٠٨٤٥ ، والمؤرخ ١٩٥٦/٧/٩ ، للأسباب التي أوردها في كتابه الآنف الذكر، وفي الايضاح الذي تقدم به في المؤتمر الصحفي ، الذي عقده في ديوان وزارة الداخلية في اليوم ذاته . وعملاً بأحكام الفقره « و » من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ ، نطلب إليكم نقض قرار وزير الداخلية لمخالفته لأحكام القانون ، ولعدم استناده الى أي مبرر ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً – لقد قامت الوازرة الحاضرة بسن مرسوم للجمعيات ، تضمن أحكاماً تشل العمل السياسي وتناقض أبسط المبادىء الدستورية ، بل تناقض القانون الأساسي نفسه، غير أنه بالرغم من ذلك كله فان المؤسسين لحزب المؤتمر الوطني، وجدوا ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية ، وفقدان الحياة الحزبية

والصحافة الحرة ، قد غير معالم نظام الحكم المقرر للبلاد أكثر من أي وقت مضى ، فاتجه جهاز الدولة اتجاهاً كيفياً بصورة مكشوفة ، وتدنت الأوضاع العامة في البلاد على شكل عمّ معه الاستياء والتذمر لدى الأكثرية المطلقة من العراقيين ، فبدت رغبة ملحة لدى الرأي العام للتنظيم السياسي ، بالرغم من كابوس هذه الأحكام الصارمة التي تشل العمل الحزبي، وتفقده عناصره ومقوماته الأساسية ، لأن هذا التنظيم على ضآلته وضيق المجال فيه ، هو خير من انعدامه على كل حال . واستجابة لهذا الاتجاه في الرأي العام الذي لمسه المؤسسون لحزب المؤتمر الوطني ، تقدموا بطلبهم الى وزير الداخلية . وكان المفروض أن يناقش وزير الداخلية هذا الطلب في ضوء أحكام ذلك القانون الشاذ الذي سنته حكومته نفسها ، وأن يكون تقرير ذلك وفق السلطات الممنوحة له بمقتضاه ، وينظر فيما إذا كان المؤسسون تتوفر فيهم الشروط القانونية التي تضمنها القانون أم لا ؟ إلا ان الوزير قد اشتط في الأمر الى حد جعل نفسه وصياً على العراقيين ، قواماً على آرائهم ومبادئهم السياسية ، وعلى طريقة العمل التي يرتأونها ، وخوّل لنفسه سلطات دكتاتورية لا يملكها حتى بموجب هذا القانون على سوئه فضلاً عن مجافاته لصميم نظام الحكم المقرر للبلاد الذي حدد معالمه القانون الأساسي ، والذي اعترف للعراقيين بحرية إبداء الرأي والنشر وتأليف الجمعيات والانضمام إليها (المادة ١٢.) فمن حق الناس أن ينتظموا في أحزاب سياسية ، ويوحدون مساعيهم على مبادىء ومناهج تجمعهم ، لا أن يقدم لهم وزير الداخلية هذه المبادىء والمناهج .

أما بشأن السياسة العملية الايجابية التي أشار اليها الوزير في كتابه الآنف الذكر ، ففي نظرنا ان تأمين سياسة عملية إيجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه واستقلاله ، لا تكون عن طريق الانضمام الى التكتلات والمحالفات الأجنبية الاستعمارية التي أدت إلى عزل العراق عن المجموعة العربية وأشاعت الفرقة والخلاف في الصف العربي ، بالاضافة الى أخطار تلك السياسة على استقلال العراق وحرياته الديمقراطية بل يكون تأمين تلك السياسة العملية

الايجابية عن طريق إبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي ايا كان ، والعمل على ضمان حياده ، وتنسيق السياسة الخارجية للدول العربية ، ومواجهة أخطار الاستعمار صفاً واحداً . إن وزير الداخلية قد تجاهل هذه الحقائق عند رفضه الطلب الذي تقدمنا به منكراً على الناس حق المعارضة واعتناق رأي مخالف لرأي الوزارة مهما بعدت عن الطريق السليم الذي تراه الأكثرية المطلقة انه الطريق الذي يحقق مصلحة الوطن ، حتى لكأن السياسة الخارجية التي تمسكت بها الوزارة ، قد أصبحت تخليداً ليس من حق أي فرد أن يجاهر بمخالفتها . إن الاخذ بهذا الرأي الشاذ ، يعني الإصرار على تسلط رأي فرد واحد ، والعمل بمشيئته مما يؤدي الى قيام حزب واحد وهذا هو الدكتاتورية بعينها .

ثانياً – لقد حاول وزير الداخلية أن يجد له مبررات أخرى للرفض ، فاتخذ من المادة السادسة من منهاج حزبنا التي تنص على ما يلي :

« يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » .

نقول اتخذ من هذه المادة وسيلة للرفض بزعم أنها « تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي ، وتخلق روح الكراهية بينهم » وقد أوضح ذلك في مؤتمره الصحفي بقوله :

إن المادة السادسة فيه – أي منهاج حزبنا – التي تجعل الشراكة في الوطن قاصرة على عنصرين فقط من العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي – يعني العرب والأكراد – تخالف نص القانون الأساسي عن المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات أمام القانون . إن أقل تأمل في المادة السادسة من منهاج حزبنا ، ينفي هذا الزعم . فقد نصت على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم . أما التخصيص على العرب والأكراد ، فهو إنما يعتبر إقراراً بكونهم العنصرين الرئيسيين اللذين يتكون منهما الشعب العراقي الى جانب المواطنين الآخرين الذين أشير اليهم « كافة » . وإن هذا القرار مسلم

به من الوجهة العملية ، ومعترف به في القوانين العراقية ، وعلى أساسه اعتبرت اللغة الكردية لغة رسمية ، وعلى أساسه ايضاً خصصت الاذاعة الحكومية في العراق منهاجاً في اللغة الكردية ، الى جانب اذاعتها باللغة العربية . أضف الى ذلك كله أن المادة السادسة الآنفة الذكر مقتبسة من مناهج الأحزاب المجازة من قبل ، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزب الاستقلال على ما يلي :

« كما يعتز الحزب بقوميته فانه يحترم القوميات الأخرى ويعتبر المواطنين العرب والأكراد شركاء في الوطن » .

كما أن مثل هذا النص موجود في منهاج الحزب الوطني الديمقراطي حيث جاء في المادة الثالثة منه ما يلي :

« يعتبر الحزب الوطن العراقي ميداناً للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراق ، لهم فرص متساوية لانماء قابلياتهم الفردية ، والمساهمة في تقرير السياسة العامة » .

ثالثاً — ومن أسباب الرفض التي استند اليها وزير الداخلية ما جاء في المادة الخامسة من منهاج حزبنا التي وجد فيها « اتهاماً ضمنياً بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد » ونحسب أننا في غنى عن مناقشة هذه الجهة لأن رفض الوزير ، إنما هو أحد الأدلة بل دليل جديد على صحة ما تضمنته المادة المشار اليها ، لأن حرمان البلاد من أي حزب سياسي ، وصحافة حرة في مدى عامين تمخضت عن أحداث خطيرة في الحقلين الداخلي والخارجي ، وانعدام الرقابة إنما هو برهان قاطع على عدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود النظام البرلماني ، اذ لا وجود لنظام برلماني بعدم وجود أحزاب ، فهذا النظام قائم على الأحزاب التي تجري الانتخابات على مناهجها وسياساتها في جو تسوده الحريات العامة والخاصة . فخلو البلاد من الأحزاب لا ينعدم فيه النظام البرلماني فحسب ، بل يقوض قواعد الحكم الديمقراطي من أساسه . وقد تجاهل وزير الداخلية مفهوم النظام البرلماني الذي يعني في المرتبة الاولى إيجاد

وضع يجيز محاسبة الوزراة ، ونزع الثقة منها ، وإسقاطها (المادة ٦٦ من القانون الأساسي) ولو أنه شعر لحظة واحدة بامكان تطبيق هذا النظام البرلماني بمعناه العلمي والدستوري لتهيب من الإقدام على مثل هذه التصرفات ، ولتردد قبل المجازفة بأقواله التي أعلنها في مؤتمره الصحفي لتبرير تلك التصرفات غير القانونية في رد طلب الحزب تقديراً لما يترتب على ذلك من حساب .

فبالنظر لما تقدم من أسباب وغيرها من مستلزمات النظام الديمقراطي التي لا مجال للاسهاب بها في هذه اللائحة ، نرجو التفضل باستعمال صلاحياتكم في نقض قرار وزير الداخلية وإجازة جمعيتنا « حزب المؤتمر الوطني » .

مع قبول فائق الاحترام

محمد حديد فائق السامرائي محمد مهدي كبه
كامل الجادرجي جعفر البدر محمد امين الرحماني
حسين جميل محمد صديق شنشل عبد الشهيد الياسري
هديب الحاج حمود

(٦)

المواد الدستورية المشار اليها في الاستئناف

المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم وما يتبعها من الدوائر . فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين فعليها ان تستقيل، وإذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل وعلى المجلس ان يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة إلى مدة لا تتجاوز ثمانية أيام إذا طلب ذلك رئيس الوزراء او الوزير المختص ولا يحل المجلس في هذه المدة .

فهرست

صفحة

هذه المذكرات ٥

القسم الأول

بواكير العمل القومي ٧

الفصل الأول : طفولتي ونشأتي في سامراء ٩

الفصل الثاني : انتقالنا إلى الكاظمية وبدء اشتغالي بالسياسة ١٨

الفصل الثالث : المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى ٢٦

الفصل الرابع : في العمل الحزبي المنظم ٣٢

الفصل الخامس : اعتزالي العمل الحزبي ومساهمتي في العمل القومي ٥٤

الفصل السادس : في مهمة قومية ٦٢

الفصل السابع : في اليمن السعيد ٦٩

الفصل الثامن : من وزارة المدفعي الرابعة الى ثورة مايس التحررية ٩٢

القسم الثاني

عود الى الحياة الحزبية ١٠١

تمهيد ١٠٣

الفصل التاسع : مولد حزب الاستقلال ١٠٨

الفصل العاشر : الأهداف القومية في منهاج حزب الاستقلال ١٥٠

صفحة

الفصل الحادي عشر	: في نطاق العمل القومي	١٨٨
الفصل الثاني عشر	: نذر الانقسام	٢٠٨
الفصل الثالث عشر	: معاهدة بورتسموث	٢٢٢
الفصل الرابع عشر	: في مواجهة مسؤوليات الحكم ومشاكله	٢٣٩
الفصل الخامس عشر	: حرب فلسطين	٢٥٥
الفصل السادس عشر	: الاتحاد السوري العراقي	٢٩١
الفصل السابع عشر	: اتفاقية النفط	٣١٢
الفصل الثامن عشر	: الانتخابات النيابية وانتفاضة تشرين ١٩٥٢	٣٣٦
الفصل التاسع عشر	: حلف بغداد ودكتاتورية الحكم	٣٥٦
ملحق		٣٧٨



هذا الكتاب

يحتل العراق مركزاً بارزاً في المجموعة العربية ، ولقد شهد منذ الحرب العالمية الأولى حركات وانفجارات وأحداثاً سياسية هـامة ، لم تؤثر في حياة العراق فحسب ، بل تعدت الحدود القطرية إلى الوطن العربي .

وفي هذا الكتاب « **مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨** » يقـدم « **محمد مهدي كبه** » السياسي العراقي المشهور ورئيس حزب الاستقلال صورة حية عن كثير من الأحـداث والوقائع السياسية ، التي مرت بالعراق ، كما أنه يكشف بعض الاتصالات العربية الهامة .

ويستمد هذا الكتاب أهميته ، لا من شخصية رئيسه فحسب ، بل من القيمة التاريخية للوقائع والوثائق الهامة التي يقدمهـا ، والتي تكشف دور « حزب الاستقلال » خـاصة ، وبعض المنظمات الوطنية الأخرى عامة .

إنه تاريخ صادق لمرحلة هـامة من التاريخ العربي الحديث .

الثمن : ٧٠٠ ق . ل .
٨٥٠ ق . س .

منشورات دار الطليعة - بيروت